



المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة

بيان  
تأليف  
في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف شيخ الإسلام  
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني  
(ت ٧٢٨ هـ)

الجزء الثاني

العلم - الاستواء - الحد - الجسم - الخير - الجهة

مققه

و. رشيد حسن محمد علي

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. / أحمد بن  
عبدالحليم بن تيمية؛ رشيد حسن محمد علي - المدينة المنورة،  
١٤٢٦ هـ

١٠ مج.

٦٤٠ ص، ٢٣×١٦ سم

ردمك: ١-٢٤-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٦-٢٧-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج ٢)

١- الجهمية  
محمد (محقق)  
٢- علم الكلام  
أ- علي، رشيد حسن  
ب- العنوان

١٤٢٦/٥١

ديوي ٢٥٤، ٢

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥١

ردمك: ١-٢٤-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٦-٢٧-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج ٢)

المشهور بين أهل السنة والجماعة أنه لا يقال في صفات الله عز وجل «كيف»؟ ولا في أفعاله «لَمْ»؟ وقد ذكرنا في غير هذا الموضوع أن السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته كقول مالك<sup>(١)</sup> رحمه الله: الاستواء معلوم والكيف مجهول<sup>(٢)</sup>. لم

«فصل»  
لا يقال في  
صفات الله  
كيف ولا في  
أفعاله لَمْ

(١) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المثبتين: حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة مات سنة ١٧٩هـ، روى له الستة، [انظر التقريب ٢/٢٣٣، والكاشف ٣/١١٢].

(٢) أخرجه الدارمي عثمان بن سعيد في الرد على الجهمية [ص ٥٦] عن مالك في أثناؤه بلفظ «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وأخرجه اللالكائي في شرح السنة ج ٣/٣٩٨ عن مالك رحمه الله وعن ربيعة نحوه، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات [ص ٤٠٨] من طريق عبد الله بن وهب عن مالك، وجود ابن حجر رحمه الله هذا الطريق. انظر فتح الباري ١٣/٤٠٦ - ٤٠٧ وأورده ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٥/٣٦٥ عن مالك قال: «ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه»، وأورده ابن تيمية أيضاً في درء تعارض العقل والنقل ج ١/٢٧٨ عن ربيعة ومالك. وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٣٣. وفي الصواعق المرسلة ٣/٩٢٣. وأورده السيوطي في الدر المنثور ج ١/٩١ وعزاه إلى ابن مردويه واللالكائي في السنة عن أم سلمة، وإلى اللالكائي أيضاً عن ربيعة ومالك.

ينفوا أن يكون في نفس الأمر له حقيقة يعلمها هو . وتكلمنا على إمكان العلم بها عند رؤيته في الآخرة<sup>(١)</sup> . أو غير ذلك ؛ لكن كثير<sup>(٢)</sup> من الجهمية<sup>(٣)</sup> من المعتزلة<sup>(٤)</sup> ، وغيرهم ينفون أن يكون

= وقال الذهبي رحمه الله في كتاب العلو ص ١٠٣ - ١٠٤ «هذا ثابت عن مالك وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك وهو قول أهل السنة قاطبة»، وانظر مختصر العلو ص ١٣٢ .

(١) انظر مجموع الفتاوى [٣/ ٥٤ - ٥٩ ، ٥/ ٣٤٧ - ٣٥٠] .

(٢) في ط «كثيراً» بالنصب، ويتوجه ما في «ك» على اعتبار أن «لكن» ساكنة النون فلا تعمل .

(٣) سموا بذلك نسبة إلى جهنم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤ هـ على الزندقة والإلحاد، وكان الجهنم هو أول من ابتدع القول بخلق القرآن وتعطيل الله عن صفاته، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمد، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء، والجهمية هم القائلون بنفي الأسماء والصفات عن الله تعالى، وأن الجنة والنار تفتيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، ومن أصولهم تقديم العقل على النقل، قال السفاريني رحمه الله: (وقول الجهمية من أعظم مقالات أهل الإفك والضلال باتفاق سلف الأمة وأئمتها حتى أن الإمام عبد الله بن المبارك لما سئل عن الاثنيتين والسبعين فرقة أجاب بأن أصولها أربعة: الشيعة والخوارج، والمرجئة والقدرية فقليل له: فالجهمية فقال: ليست الجهمية من أمة محمد ﷺ).

انظر: (مقالات الإسلاميين ٣٣٨/١، الفرق بين الفرق ص ١٩٩ الملل والنحل ٨٦/١ - ٨٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٨٩، مدارج السالكين ٤٤٨/١، لوايح الأنوار البهية ٩٠/١).

(٤) هم أتباع عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء، وكانا من تلازمة الحسن البصري رحمه الله ولما أحدثا مذهباً، وهو أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، اعترلا حلقة الحسن البصري، وجلسا في ناحية المسجد فقال الناس: إنهما اعترلا حلقة =



له ماهية<sup>(١)</sup>، وحقيقة وراء ما علموه. وكذلك إذا قلنا لا يقال في

= الحسن البصري، فسموا معتزلة. وكان ظهورهم في المائة الثانية من الهجرة، وقيل في سبب تسميتهم غير هذا، ويسمون أيضًا أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية والعدلية، وأصولهم خمسة هي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يقول الخياط المعتزلي: (وليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال فهو معتزلي) وقد ضمنوا كلاً من هذه الأصول معاني باطلة، واختلفوا على نحو من عشرين فرقة.

قلت: ووجه اعتبار المؤلف أن المعتزلة من الجهمية هو أنه يرى أن الجهمية على ثلاث درجات: فشرها الغالية الذين يتفون أسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا هو مجاز.

والدرجة الثانية من التجهم: هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن يتفون صفاته، وهم أيضًا لا يقرون بأسماء الله كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون وأما الدرجة الثالثة فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية لكن فيهم نوع من التجهم كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخيرية أو غير الخيرية.

انظر: [الفرق بين الفرق ص ١٨، الملل والنحل ٤٣/١ - ٨٥، الانتصار والرد على ابن الراوندي ص ٩٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٣٣ - ٤٨، السبعينية وهي في ج ٥ من الفتاوى الكبرى ص ٤٨ - ٥٠، شرح الطحاوية ٥٨٨ - ٥٩٠].

(١) الماهية تطلق غالبًا على الأمر المتعقل مثل المتعقل من الإنسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. والأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب «ما هو» يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، وقيل منسوب إلى «ما» والأظهر أنه نسبة إلى «ما هو» جعلت الكلمتان ككلمة =

أفعاله «لِمَ»؟ فإنما نفينا السؤال بـ«لِمَ» وذلك ينفي علم السؤال بالحكمة الغائية المقصودة بالفعل التي تصلح أن تكون جواب «لِمَ» وهي المقرونة باللام في قول المجيب: لكذا. وهي التي تُنصب على المفعول له إذا حذفت اللام بأن تكون العلة مصدرًا فعلا لفاعل الفعل المعلن ومقارنة له في الزمان كما تقول فعلت هذا ابتغاء وجه الله ونحو ذلك؛ لكن اللام تقرر بها نفس الحكمة المقصودة، ونفس قصدها وطلبها، فيقال: فعلت هذا الله، ولا ابتغاء وجه الله. وأما مع حذف اللام فلا يكون المنسوب إلا مايقوم بالفاعل من الباعث له كالإرادة والكراهة وما يستلزم ذلك، كما يقال: قعد عن الحرب<sup>(١)</sup> جنبًا، لأن الجبن يتضمن البغض والكراهة. وكما يقال:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن ذم اللئيم تكرما<sup>(٢)</sup>

---

= واحدة، والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف لكن الحقيقة والذات تطلقان غالبًا على الماهية باعتبار الوجود الخارجي. انظر (كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٣١٣/٥ - ١٣١٦، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ج٢/٣١٤ - ٣١٥).

(١) رسمها في الأصل غير واضح والأقرب أنها «الحرب» كما في المطبوع.  
(٢) ينسب هذا البيت إلى حاتم الطائي من قصيدة له مطلعها:  
أتعرف أطلالاً ونؤياً مهدماً كخطك في رق كتاباً منمنما  
وقد وقفت عليه في ديوان بلفظ:

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه وأصفح عن شتم اللئيم تكرما  
انظر: [ديوان حاتم الطائي ص ٢٤، وخزانة الأدب ج١/ ٤٩١، الكامل للمبرد ج١/ ٢٥٠].

فإن «ادخاره» يتضمن قصد الانتفاع به. و«التكرم» يتضمن قصد صون<sup>(١)</sup> النفس عن التأذي بشتمه.

لكن قوله<sup>(٢)</sup>: لا يقال في أفعاله «لم» لا ينفي ثبوت الحكمة التي تكون مقصودة له في نفس الأمر، ولا كونه مريدًا لها قاصدًا، وإن كان ذلك ينفيه من ينفيه من نفاة التعليل<sup>(٣)</sup> ومثبته؛ ولهذا قال بعض علماء السلف: [إن الله علم علما علمه العباد، وعلم علما لم يعلمه العباد، وإن القدر من العلم الذي لم يعلمه العباد]<sup>(٤)</sup>.

وروا في قصة سؤال موسى [وعيسى وعزير ربنا تبارك وتعالى عن سر القدر و]<sup>(٥)</sup> أنه لو أراد أن يطاع لأطيع، وقد أمر

---

(١) في ط «يتضمن صون».

(٢) في ط «لكن قولهم».

(٣) مثل أبي المعالي ومن وافقه كما سيأتي انظر ص ٥٢.

(٤) خرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله / ط. دار الفكر / باب ما يكره فيه المناظرة والجدال والمراء / ج ٢ / ١١٨ بسنده إلى معتمر بن سليمان عن جعفر عن رجل من فقهاء أهل المدينة قال: «إن الله تبارك وتعالى علم علما علمه العباد وعلما لم يعلمه العباد فمن تكلف العلم الذي لم يعلمه العباد لم يزد منه إلا بعدا. قال: والقدر منه».

وأورده ابن قدامة في ذم التأويل / تحقيق بدر البدر / ص ٢١ عن رجل من فقهاء المدينة إلا أنه قال: فمن يطلب العلم الذي لم يعلمه العباد لم يزد إلا بعدا، والقدر منه».

(٥) في ك و ط «في قصة سؤال موسى العرش وعيسى للرب وتعظيم» والتصويب من مجموع الفتاوى ج ٨ / ٣٩٩ ونصه «وقد سأل موسى وعيسى وعزير ربنا تبارك وتعالى عن سر القدر، وأنه لو شاء أن يطاع لأطيع، وأنه مع ذلك يعصى فأخبر =

أن يطاع وهو مع ذلك يعصى، ومضمون السؤال: لو أردت هذا لكان واقعاً لأنك قادر عليه فما شئت كان، وما لم تشأ لم يكن؛ ثم قد أمرت به، والأمر يستلزم محبته / وطلبه، فهلا كان المحبوب المطلوب قد أريد وقوعه؟ فأوحى الله تعالى إليهم: أن هذا سري فلا تسألوني عن سري. وأن المسيح قال للحواريين: القدر سر الله فلا تكلفوه.

والمقصود التنبيه على أن العقول تعجز عن إدراك كنه الغاية المقصودة بالأفعال، كما تعجز عن كنه<sup>(١)</sup> إدراك حقيقة الفاعل؛ ولكن نفي الشيء غير نفي العلم به، ونفي هذه الحكمة المقصودة لظن أن ثبوتها يستلزم قيام الحوادث المستلزمة حدوثه به واستكمالها بغيره المقتضي حاجته، ونحو ذلك هو نظير [نفي]<sup>(٢)</sup> صفاته الثابتة بالفطرة والشرع والعقل لظن أن ثبوتها

= سبحانه أن هذا سره».

ورواه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠٦٠٦ ج ١٠ / ٣١٧ - ٣١٨ عن ابن عباس مطولاً.

وأورده الهيثمي في المجمع ١٩٩/٧ - ٢٠٠ وقال (رواه الطبراني وفيه أبو يحيى القتات، وهو ضعيف عند الجمهور وقد وثقه ابن معين في رواية وضعفه في غيرها، ومصعب بن سوار لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح). انتهى قلت: وهذا الأثر موقوف على ابن عباس وهو ممن يأخذ عن بني إسرائيل فيحتمل أن يكون ذلك مما أخذه عنهم والله أعلم.

(١) لفظة «كنه» سقطت في ط.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في ط وك ولعلها سقطت فهي ضرورية لاستقامة الكلام.

يستلزم حدوثه<sup>(١)</sup>، أو يستلزم افتقاره إلى غيره فما يتوهمه<sup>(٢)</sup> النفاة المكذبين<sup>(٣)</sup> من المتفلسفة<sup>(٤)</sup> والمتكلمة<sup>(٥)</sup> من أن ثبوت الصفات يستلزم حدوثاً وحاجة، وأن ثبوت الأفعال أو حكمها المقصودة يستلزم حدوثاً<sup>(٦)</sup> وحاجة، هو من جنس واحد، وكل

(١) الحدوث عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه، وهو نوعان:

أ - الحدوث الذاتي وهو كون الشيء مفتقراً في وجوده إلى الغير .  
ب - الحدوث الزماني وهو كون الشيء مسبوقاً بالعدم سبقاً زمانياً، والأول أعم من الثاني .

انظر (التعريفات للجرجاني ص ٨٦) .

(٢) في ط «فما توهمه» .

(٣) في ط «المكذبون» بالرفع وهو على هذا نعت غير مقطوع، ومافي الأصل يتوجه على أنه نعت مقطوع إلى النصب وهو مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص، قال ابن مالك .

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصباً لن يظهر  
انظر: [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ٤٧٣ - ٤٧٦، وشرح ابن عقيل ج ٢/ ١٦٢] .

(٤) أي المتأثرين بأقوال الفلاسفة، والفلاسفة جمع فيلسوف ويدل هذا اللفظ في الأصل اليوناني على محب الحكمة، والفيلسوف «محب الحكمة» وقد مرت الفلسفة بمراحل وأدوار، ومن مذهبهم أن العالم قديم، وعلة مؤثرة بالإيجاب، وليست فاعلة بالاختيار، وأكثرهم ينكرون علم الله بالجزئيات، وينكرون حشر الأجسام، ومن أشهرهم أرسطو، وأفلاطون، ومن المنتسبين إلى الإسلام الفارابي وابن سينا .

انظر: (الملل والنحل ٢/ ٥٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ١٢٦ - ١٢٩، إغاثة اللفهان ٢/ ١٥٧، دائرة معارف القرن العشرين ٧/ ٤٠٤ - ٤٨١، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ١٣٨) .

(٥) في ط «المكلمين» .

(٦) في ط «من أن ثبوت الأفعال أو حكمها يستلزم حدوثاً» .

منهم يلزمه فيما أثبتته أعظم مما فر منه؛ هو لم يثبت إلا هذا الموجود المحسوس بلا صانع أصلاً؛ بل كلما كان أقل إثباتاً كانت المحذورات فيما يثبتته أعظم وأعظم؛ لأن الإثبات إذا قل قلت صفات الكمال له<sup>(١)</sup>، وكان ما يلزمه من النقائص وما يتوهم أنه مستلزم للحدوث<sup>(٢)</sup> والفقر أعظم وأعظم، فيلزمه اجتماع هذه الأمور مع نقيضها من القدم والوجوب.

فليتدبر المؤمن العلم بهذا الأصل الجامع العظيم؛ فإنه من أعظم ما يهدي به الله تعالى إلى الصراط المستقيم.

ثم قالوا في جواب مذكروه من إبطال الغرض - قوله في «الوجه الثاني» في إبطال هذا القسم - إن كل من فعل فعلاً لغرض فهو أحسن<sup>(٣)</sup> من ذلك الغرض<sup>(٤)</sup>.

قلنا: القضايا المبنية على الشرف والخسة قضايا غير علمية بل خطابية<sup>(٥)</sup>، فلا يمكن بناء القواعد العلمية عليها على أننا

جواب طائفة  
أخرى من  
المتكلمين  
عن حجة  
الفلاسفة في  
إبطال  
الحكمة في  
أفعال الله.

(١) لفظة «له» ليست في ط.

(٢) في ط «للحوادث».

(٣) في ط «أحسن».

(٤) تقدم ذكر هذا فيما سبق انظر المخطوطة ك لوحة ١٤١، والمطبوع من بيان تليس الجهمية جـ ١/ ١٦١ وذكر مثله الرازي في المباحث المشرقية ٥٤٢ - ٥٤٣.

(٥) الخطايات هي أمور لا يطلب فيها البرهان بل يكفي فيها مجرد الظن ولذا قالوا: إنها قياسات مركبة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من شخص معتقد فيه، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ.

انظر (التعريفات للجرجاني ص ١٠٤، كشف اصطلاحات الفنون / للتهانوي =

ننقض هذه القضية بالراعي، فإنه ليس أخس من الغنم، وبالنبي  
فلأن أمته ليسوا بأشرف منه، فهكذا ههنا<sup>(١)</sup>.

وهذا جواب ضعيف وقد تعلمه من ابن سينا<sup>(٢)</sup>؛ فإنه هو  
القائل في «الشفاء»<sup>(٣)</sup> : «إن القضايا المبنية على الشرف  
والخسة قضايا خطائية»<sup>(٤)</sup>. وليس الأمر كذلك؛ فإنه من المعلوم

---

= ج-٢/٤٠٤، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي الأحمد نكري  
ج-٢/١١-١٢).

(١) في ط «هنا».

(٢) هو الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري ويلقب  
بالشيخ الرئيس «أبو علي» فيلسوف طبيب شاعر، قال الذهبي: «مأعلمه روى  
شيئاً من العلم، ولو روى لما حلت الرواية عنه لأنه فلسفي النحلة ضال»، انتهى  
ولد ببخارى في شهر صفر سنة ٣٧٠هـ وتوفي بهمدان في رمضان سنة ٤٢٨، من  
تصانيفه، كتاب الشفاء، الإشارات، القانون في الطب، تقاسيم الحكمة وغيرها،  
انظر (ميزان الاعتدال) ١/٥٣٩، شذرات الذهب ٣/٢٣٤ - ٢٣٧، لسان الميزان  
٢/٢٩١ - ٢٩٣، معجم المؤلفين ٤/٢٠).

(٣) يعد كتاب «الشفاء» أهم مؤلفات ابن سينا وهو أربعة أقسام: المنطق، والطبيعات  
والرياضيات، والإلهيات، توجد منه نسخ خطية كثيرة في مكتبات العالم، وقد  
ترجم إلى العبرية والسريانية، والألمانية، ووضعت عليه الحواشي والشروح،  
ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي في القاهرة نشرة محققة قام بها عدد من  
المشتغلين بالفلسفة تناولت جميع أقسامه ماعدا الرياضيات وصدر في عدة أجزاء،  
وكان الدكتور عبدالرحمن بدوي قد سبق إلى تحقيق كتاب «البرهان» من الشفاء  
ونشرته مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٤ ولهذا لم يصدر هذا الجزء في  
طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي بالقاهرة التي صدرت سنة ١٩٦٠م.  
انظر (الشفاء لابن سينا، المدخل إلى فلسفة ابن سينا تأليف تيسير شيخ الأرض  
ص ٣٧٨ - ٣٨٠).

(٤) لم أجده بهذا النص فيما وقفت عليه من كتاب الشفاء.

بديهية العقول أن الشيء إذا لم يقصد به إلا أن يكون وسيلة وطريقاً إلى غيره، فالذي هو المقصود بذاته يجب أن يكون أكمل في الوجود من الذي ليس يراد منه إلا أن يكون وسيلة إلى غيره.. والمعني بالشرف كمال الوجود، وبالخسة نقص الوجود، وهذا أمر / معقول؛ بل على مثل ذلك تنبني<sup>(١)</sup> عامة البراهين الصحيحة؛ بل معرفة الفطرة بمثل هذه القضية أبين عندها من كثير من القضايا البديهية<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يجتمع فيها العلم والحب، فتبقى معلومة بالعقل موجودة مذوقة بوجد القلب وذوقه وإحساسه، فتكون من القضايا العقلية المحسوسة بالحس الباطن: وإلا فهل يقول عاقل: إن الموجود الذي يكون وجوده أكمل من غيره لا يقصد به إلا أن يكون وسيلة إلى الموجود الذي هو دونه وأنقص منه؟! .

وأما مذكره من التمثيل بالنبي والراعي، فيقال: (٣) منشأ الغلط في مثل هذا هو اشتباه المقصود بالقصد الأول بالمقصود بالقصد الثاني، وذلك أن الراعي ليس مقصوده الأول برعاية الغنم مجرد نفعها بدون غرض يحصل له هو من ذلك؛ بل إنما

(١) في ط «تبنى».

(٢) وهي القضايا التي يسلم بها لأنها واضحة بذاتها لا تحتاج إلى برهان، كالمبادئ العقلية، والأوليات والضروريات، ومنها ما يستخدم في جميع العلوم أو في علوم بعينها كمبادئ البرهنة الرياضية، انظر [نقض المنطق لابن تيمية ٣٨، وكشاف اصطلاحات الفنون/ ج١/ ١٥٨، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٣١].

(٣) في ك «فقال» وما أثبتته من ط هو الأوضح.



يقصد أولاً ما كان مصلحة له ونفعاً وكمالاً: إما تحصيل الأجرة وهو المال الذي ينتفع به ويقضي به حاجاته أو يتشرف به<sup>(١)</sup> وإما رحمة للغنم وإحساناً إليها ليدفع عن نفسه الألم الحاصل<sup>(٢)</sup> إذا كان الحيوان محتاجاً متألماً وهو لا يزال ألمه. أو فيحصل له الراحة والعافية<sup>(٣)</sup> من هذا الألم، أو يحصل<sup>(٤)</sup> له تنعم وفرح وسرور بالإحسان إليها، أو أن تكون له أو لصديقه أو لقريبه فيقصد برعايته ما يحصل له من المنفعة والفرح والسرور وزوال الضرر بمثل ذلك. وكذلك النبي ﷺ فإنه بالإحسان إلى الأمة إنما يقصد ما يناله من التقرب إلى الله تعالى وعبادته، والإحسان إلى عباده من أنواع المطالب والمقاصد التي هي أشرف وأعظم من فعله بهم، فمطلوبه ومقصوده أعظم وأشرف من فعله، وربّه الذي يعبدّه ويبتغي وجهه أعظم من العباد<sup>(٥)</sup> الذين ينفعهم. فأما أن تكون الغاية المقصودة له بذاتها هي مجرد نفعهم من غير مقصود آخر يكون أشرف من هذا، فهذا إنما يقوله جاهل شديد الجهل بالمقاصد والنيات.

وقد أجاب طائفة ثالثة من أهل الكلام من الكرامية<sup>(٦)</sup>،

(١) لفظة «به» ليست في ط.

(٢) في ط «الحاصل لنفسه».

(٣) في ط «أو لتحصل له العافية والرحمة».

(٤) في ط «ويحصل له».

(٥) في ط «فمطلوبه ومقصوده أعظم من العباد» حيث سقط نحو من سطر.

(٦) هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام من أهل سجستان وهو الذي أخرجه عثمان =

وغيرهم كابن الهيثم<sup>(١)</sup> في كتابه المسمى «بجمل الكلام»<sup>(٢)</sup>،  
وكمالقاضي أبي يعلى الصغير<sup>(٣)</sup> في كتابه المصنف في أصول

جواب طائفة  
أخرى من  
المتكلمين  
في إبطال  
الحكمة في  
أفعال الله

ابن سعيد الدارمي من سجستان فيما ذكر فسار هو وأصحابه حتى انتهوا إلى  
غرجة فدعوا أهلها إلى اعتقادهم فقبلوا قولهم. وبقي ذلك المذهب في تلك  
الناحية، وهم فرق من أهمها الطرايقية، والإسحاقية الحماقية، والعبادية  
اليونانية، والسورية والهيصمية، ويزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق  
باللسان دون القلب وزعموا أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ مؤمنون على  
الحقيقة، ويزعمون في الجملة أن الله تعالى جسم، ولهم في الفروع أقوال  
عجبية، ومدار أمرهم على المخارقة والتزوير وإظهار التزهّد.

انظر [مقالات الإسلاميين ١/٢٢٣، الفرق بين الفرق ٢٠٢/٢١٤ الملل والنحل  
١/١٠٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٨٧ - ٨٨].

(١) جاء في الوافي بالوفيات ١٧١/٥ [محمد بن الهيثم أبو عبد الله شيخ الكرامية  
وعالمهم في وقته، وهو الذي ناظره ابن فورك بحضرة محمود بن سبكتكين،  
وليس للكرامية مثله في الكلام والنظر وكان في زمانه رأس طائفته] انتهى. وإليه  
تنسب الهيصمية من فرق الكرامية قيل إنه قرأ بالبصرة على أبي حسين الأحذب  
قال الشهرستاني «وقد اجتهد ابن الهيثم في إرامام مقالة أبي عبد الله في كل  
مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء» عاش في  
القرن الخامس الهجري ولم أقف على تاريخ وفاته. وانظر في مذهبه وآرائه  
ماورد في [الملل والنحل ١/١٠٨، ١١٠، ١١٢، نهاية الإقدام ١٠٥، ١١٤،  
١٢٢ التجسيم عند المسلمين ٨٧ - ٩٣]، وانظر ترجمته في [الوافي بالوفيات  
١/١٧١، لسان الميزان ٥/٣٥٤].

(٢) لم أقف على هذا الكتاب ولا على التعريف به.

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء [أبو يعلى  
الصغير] ويلقب عماد الدين، فقيه أصولي، محدث، ولد لثمان عشرة من شعبان  
سنة ٤٩٤هـ سمع الحديث وأفتى، ودرس وناظر، وولي القضاء، توفي ببغداد  
في جمادى الأولى سنة ٥٦٠هـ من تصانيفه التعليقة الكبيرة على مسائل  
الخلاص، النكت والإشارات في المسائل المفردات، شرح المذهب.

الدين<sup>(١)</sup> عن «سؤال الحكمة» بجواب خير من جواب هذين<sup>(٢)</sup>.  
كما أن هؤلاء أيضاً قالوا في سبب الحوادث خيراً من قول هذين،  
وإن كان الجميع مقصرين في الأمرين جميعاً وقالوا: العلة فيه  
استدعاء الحمد والتعظيم من عبيده، وذلك أن الحكمة  
تستحسن/ استدعاء الحمد من مستحقه، واستدعاء التعظيم ممن  
هو أهله، كما أنه يستحسن طلب المحامد ممن<sup>(٣)</sup> عدمها، ألا  
ترى أنه من عدم المعاني التي يستحق عليها الحمد والتعظيم  
كيف يحسن في الحكمة أن يبذل الوسع في طلبها ولذلك حسن  
منا طلب العلوم ومكارم الأخلاق، فأما الله تعالى فقد كان كامل  
العلم والقدرة والجود والكرم، فخلق العالم وأسكنه أهل التمييز  
يستدعي بذلك حمدهم له وتعظيمهم إياه، وعلى ذلك يخلد من  
يخلده منهم في الجنة أبد الآبدين، قال الله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي  
الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠].

قالوا: والدليل على أن وجه حكمة الله في خلق هذا العالم  
أن يدل على صفاته التي توجب تعظيمه، وأن يستدعي الحمد له  
أن هذا الوجه من القصد حسن مقبول عند كل عاقل، وليست  
المنافع كذلك من قبل أن المتقدمين والمتأخرين قد اختلفوا في

= انظر [ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٤ - ٢٥٠، شذرات الذهب ٤/ ١٩٠، الأعلام  
٢٥١/ ٧ معجم المؤلفين ١١/ ٢٧٦].

(١) لم أقف على هذا الكتاب ولا على التعريف به.

(٢) يعني ابن سينا والرازي.

(٣) في ط «من».

المنافع: هل هي فاضلة<sup>(١)</sup> في أنفسها أم لا؟ وذلك يدل على أن المنفعة ليست صريح الحكمة والحسن لاشتباه ذلك على من عرفها، وثبت أن صريح الحكمة والحسن استدعاء الحمد والتعظيم من مستحقها إذ كان هذا الوجه في تشبيهه على ذي عقل<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وقد قال الله تعالى جل جلاله فيما وصف أهل الجنة: ﴿لَهُ الْحَمْدُ<sup>(٣)</sup> فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠] وقال: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، وإذا قد جعل حمدهم إياه آخر ما يحشرهم إليه بكلية هذا التدبير ثبت أنه الغرض من خلق الكل، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْحِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] يعني ليعبده منهم البعض، فتكون عبادتهم وتعظيمهم إياه عوضاً عن جملة ما خلق ممن عبده وممن لم يعبده؛ وذلك أن من لم يعبد صار سبباً لعبادة من عبده، ولذلك صح أن تكون عبادة من عبده غرضاً من كلية هذا التدبير<sup>(٤)</sup>.

قالوا: وفي تكليف من علم أنه لا يطيع لم يكن غرضه من تكليفه إياه أن يتأدى إلى حسن حال يخصه في عاقبته<sup>(٥)</sup>؛ بل

(١) في ط «حاصلة».

(٢) كذا جاءت العبارة وهي غير واضحة.

(٣) في ط «وله الحمد في الأولى والآخرة» والصواب ما أثبتته.

(٤) في ك «التدبر» والأوضح ما أثبتته من «ط» ليناسب ما قبله وما بعده.

(٥) في ط «في عاقبة أمره».

أجرى<sup>(١)</sup> تكليفه ذلك إلى غرض صحيح؛ ولا يجب أن يكون غرضه في تكليف كل واحد من المكلفين ما يعود إلى حسن حال يخصه وما ينتفع به في عاقبة أمره؛ بل الذي يجب أن يكون غرضه من ذلك أمراً<sup>(٢)</sup> هو صحيح في الحكمة، كما أنه خلق الجماد ولم يكن غرضه من خلقه أن يتأدى به خلقه إياه إلى منفعة تخصه في نفسه، وإنما خلقه لغرض آخر، وذلك أنه أظهر بتكليف من هلك ضرباً من تدبيره، واستدعى بذلك محامد من / علم أنهم يعتبرون به، ونفع بتكليفه غيره ممن علم أنهم ينتفعون بذلك، وهو إنما هلك بسوء اختياره، فكان تكليفه حسناً<sup>(٣)</sup> إذ أن أمره<sup>(٤)</sup> له بالإيمان والطاعة، والشيء الذي كلف فعله حسن؛ لأنه كلفه أن يؤمن ويطيع، والذي عرض له أيضاً حسن لأنه عرض لنعيم الجنة، فأما الغرض من تكليفه فلم يكن حسن حال يخصه في عاقبته، إذ قد علم أنه يهلك بسوء اختياره، وإنما كان الغرض منه صلاح ضرب من التدبير علمه فيه، ولولا ذلك لم يكن ليكلفه.

قلت: وليس المقصود هنا بيان ما يجب أن يقال في حكمة الله تعالى ومشيئته ورحمته، وما يستحقه من الصفات والأفعال؛ إذ لكل مقام مقال.

(١) في ط «بل آخر».

(٢) في ط «أمر» وصوابه النصب.

(٣) في ك و ط «حسن» وصوابه النصب.

(٤) كذا في ك و ط والسياق يقتضي أن يقال «إذ أن أمره».

بيان تناقض  
كل من  
الجهمية  
والدهرية  
وفساد  
أصول  
كل منهما  
على أصل  
نفسه وأصل  
خصمه

ولكن الغرض بيان ممانعة الجهمية<sup>(١)</sup> والدهرية<sup>(٢)</sup>، وعجز كل طائفة عن تصحيح قولها؛ لاشتراك الطائفتين في جحد أصول فطرية ضرورية جاءت الرسل بكمالها وتمامها، وشهدت بها الأقيسة الصحيحة، وأن الجهمية عاجزون عن الجواب عن شبه الدهرية على أصولهم، وأن الدهرية عن الجواب عن حجج الجهمية على أصول أنفسهم أعجز، وأن حجة كل واحدة من الطائفتين باطلة على أصل نفسه، كما هي باطلة على أصل خصمه. فإذا كانت حججهم باطلة على الأصلين، وجوابهم عن حجج خصومهم باطل على الأصلين، كما أن ذلك أيضاً باطل على الأصول الصحيحة: ظهر مع بطلان أصولهم عظم تناقضهم من كل وجه.

(١) تقدمت ص ٤.

(٢) الدهرية قوم عطلوا المصنوعات عن صانعها وقالوا ماحكاه الله عنهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا مَوْتٌ وَحَيَاةٌ مَّائِلَةٌ إِلَى الْآلِ الْآخِرِ﴾ [الجاثية: ٢٤] وهم فرقان:

فرقة قالت: إن الخالق سبحانه لما خلق الأفلاك متحركة أعظم حركة دارت عليه فأحرقته ولم يقدر على ضبطها وإمساك حركاتها.

وفرقة قالت: إن الأشياء ليس لها أول البتة، وإنما تخرج من القوة إلى الفعل فإذا خرج ما كان بالقوة إلى الفعل تكونت الأشياء: مركباتها وبسائطها من ذاتها لا من شيء آخر.

وقالوا إن العالم دائم لم يزل ولا يزال ولا يتغير، ولا يضمحل، ولا يجوز أن يكون المبدع يفعل فعلاً يبطل ويضمحل إلا وهو يبطل ويضمحل مع فعله، وهذا العالم هو الممسك لهذه الأجزاء التي فيه.

[انظر الفصل في الملل والنحل ٣٧/١، إغاثة اللهفان ٢/٢٥٥ - ٢٥٦، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي رسالة ماجستير ص ٥٠٤].

وقد تقدم<sup>(١)</sup> أن هذه الحجة «حجة الحكمة والغرض للفعل» احتج بها الدهرية، وذكرنا أنهم يعارضون بها على كل قول يقولونه. فتبين أن الذي يلزمهم أعظم مما فروا منه.

ونقول: قد تبين أنهم معترفون بما هو مشهود معلوم من ظهور الحكمة التي في العالم التي يسمونها «العناية»<sup>(٢)</sup>. والفلاسفة من أعلم الناس بهذا، وأكثر الناس كلاما فيما يوجد في المخلوقات من المنافع والمقاصد والحكم الموافقة للإنسان وغيره، وما يوجد من هذه الحكمة في بدن الإنسان وغيره، سواء كانوا ناظرين في «العلم الطبيعي»<sup>(٣)</sup> وفروعه، أو «علم

---

(١) تقدم بسط الكلام في هذا انظر المخطوطة ك [لوحة ١٤٣ - ١٤٥] والمطبوع [ج١/١٦٣ - ١٦٩].

(٢) ذهب ابن رشد إلى أنه إذا استقرأ الكتاب العزيز وجد أن الطريقة الشرعية التي نبه عليها واعتمدها الصحابة رضوان الله عليهم تنحصر في جنسين: أحدهما: طريق الوقوف على العناية بالإنسان وخلق جميع الموجودات من أجله ولنسم هذا دليل العناية.

والطريقة الثانية: ما يظهر من اختراع جواهر الأشياء الموجودات مثل اختراع الحياة في الجماد والإدراكات الحسية والعقل ولنسم هذا دليل الاختراع. قال: ودليل العناية ينبي على أصلين:

أحدهما: أن جميع الموجودات التي ههنا موافقة لوجود الإنسان. والأصل الثاني: أن هذه الموافقة هي ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك يريد إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق. [انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٥٠].

(٣) هو علم يبحث فيه عن أحوال الأجسام الطبيعية بأنواعها. وموضوعه: الجسم من حيث كونه متغيراً، ومنفعته معرفة أحوال الأجسام البسيطة من الأفلاك كالمواليد الثلاثة، وكائنات الجو، وغير ذلك من الحوادث العجيبة وغرائب المزاجات من =

## الهيئة<sup>(١)</sup> ونحوه من «الرياضي»<sup>(٢)</sup>، أو «العلم الإلهي»<sup>(٣)</sup> وأجل

= الأحجار والنباتات والحيوانات. ومن فروعه: الطب والفراسة، والكيمياء، والفلاحة. بتصرف من [مفتاح السعادة ٣٢٤/١ - ٣٢٥]، وانظر [موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٤٣/١].

(١) علم الهيئة: هو علم يعرف منه أحوال الأجرام البسيطة، العلوية والسفلية وأشكالها وأوضاعها ومقاديرها وأبعادها.

وموضوعه: الأجرام المذكورة من الهيئة المذكورة، وقد يذكر هذا العلم تارة مع براهينه الهندسية، ومن الكتب المختصرة فيه «هيئة ابن أفلح» ومن المبسطة «القانون المسعودي» لأبي ریحان البيروني.

ومن فروعه: علم الزيجات والتقويم، علم حساب النجوم، علم الآلات الرصدية، علم الكواكب، علم مواقيت الصلاة... إلخ. انظر [مفتاح السعادة ٣٧٢/١ - ٣٧٩ - ٣٨٩، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٤٧٩/٣].

(٢) هو العلم الباحث عن أمور يصح تجردها عن المادة في الذهن فقط أو هو علم بأحوال ما يفترق في الوجود الخارجي دون التعقل إلى المادة كالتربيع، والتثليث والتدوير والكروية، والعدد وخواصه، ويسمى بالعلم التعليمي، وبالعلم الأوسط وبالحكمة الوسطى وتنحصر العلوم الرياضية في أربعة أقسام: الهندسة، والهيئة، والعدد، والموسيقى، انظر [موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٣٢/١، ومفتاح السعادة ٣٧١/١ - ٣٧٥].

(٣) قال الجرجاني: هو علم باحث عن أحوال الموجودات التي لا تنفقر في وجودها إلى المادة.

وفي مفتاح السعادة، قال: ويسمى بالعلم الإلهي لبحثه في الإلهيات، وبالعلم الأعلى لعلو موضوعه، بسبب تجرده عن المادة... قال: وغايته تحصيل الاعتقادات الحقّة والتصورات المطابقة لتحصيل السعادة الأبدية، والسيادة السرمدية. ومن فروعه: علم معرفة النفوس الإنسانية وعلم معرفة الملائكة، وعلم معرفة المعاد، وعلم أمارات النبوة... إلخ.

انظر [التعريفات للجرجاني ١٦١ ومفتاح السعادة ٢١٢/١ - ٢١٣، ٣٢١ - ٣٢٢].



القوم الإلهيون. وقد تقدم ماذكر من<sup>(١)</sup> اعترافهم بأن هذه الموافقة ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مريد<sup>(٢)</sup>. ولاريب أن الاعتراف بهذا ضروري كالاقرار بأن المحدث لابد له من محدث، والممكن<sup>(٣)</sup> لابد / له من مرجح، فكما أن هناك مقدمتين: (إحدهما)<sup>(٤)</sup> أن هنا حوادث مشهودة، والحدث لابد له من محدث. والأولى حسية، والثانية عقلية بديهية ضرورية. وكذلك أن ها هنا ممكنات، والممكن لابد له من مرجح واجب، فذلك ها هنا مقدمتان:

(إحدهما)<sup>(٥)</sup> أن هنا حكمًا ومنافع<sup>(٦)</sup> مطلوبة، (والثانية): أنه لابد لذلك من فاعل قاصد مريد، وهما مقدمتان ضروريتان: الأولى<sup>(٧)</sup> حسية، والثانية عقلية؛ فإن الإحساس بالانتفاع كالإحساس بالحدوث - وإن كان في تفصيل ذلك ما يعلم بالقياس أو الخبر - ثم هذه الحكم قد يعلم حدوثها، وقد يعلم إمكانها،

(١) في ط «في» بدل «من».

(٢) انظر كلام ابن رشد في مناهج الأدلة ص (١٥٠) وانظر المطبوع من هذا الكتاب [١٨٢/١].

(٣) الممكن بوجه عام مايجوز وجوده وعدمه، والممكن بالذات ما يقتضي لذاته أن لا يقتضي شيئاً من الوجود والعدم كالعالم. انظر [التعريفات للجرجاني ص ٢٤٩، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة ١٩٣].

(٤) في ك «أحدهما» وهو تصحيف.

(٥) في ك «إحدهما».

(٦) في ط «أو منافع».

(٧) في ط «الأولى حسية».

كالأسباب .

وأيضاً فإنه يقال : هذا الموجود المحسوس يستلزم الواجب القديم<sup>(١)</sup>؛ فإن كل موجود: إما قديم واجب بنفسه، وإما ممكن أو محدث، والممكن والمحدث يستلزم القديم الواجب، فثبت الموجود الواجب بنفسه. فكذلك يقال: هذه المقاصد المحسوسة تستلزم وجود موجود مقصود لنفسه؛ لأن هذه المقصودات: إما أن تكون مقصودة لنفسها أو لغيرها، والمقصود لغيره يستلزم وجود المقصود لنفسه، فثبت أنه لا بد من مقصود لنفسه على التقديرين، كما ثبت أنه لا بد من موجود لنفسه على التقديرين، ثم هذا يدل على وجود المريد القاصد الفاعل لأجل هذه المقصودات<sup>(٢)</sup> لغيرها ولنفسها.

وإذا تقرر هذا تبين تناقض الفلاسفة وفساد مذهبهم في حجة

---

(١) والمراد به الله جل جلاله، وواجب الوجود هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلاً والقديم يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من غيره وهو القديم بالذات، ويطلق على الموجود الذي ليس وجوده مسبقاً بالعدم وهو القديم بالزمان، والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي يكون وجوده من غيره، كما أن القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقاً زمانياً.

انظر التعريفات ص [١٧٩، ٢٤٩].

ويرى المؤلف - رحمه الله - أن أرسطو وأتباعه ماكانوا يسمون الرب واجب الوجود ولا يقسمون الوجود إلى واجب وممكن وإنما فعل هذا ابن سينا وأتباعه.

انظر [كتاب المنطق ضمن مجموع الفتاوى ج ٩/ ٢٧٧].

(٢) في ط «الفاعل لهذه الموجودات».

«الحكمة والغرض» وحجة «السبب الحادث» وهما جماع الكلام. وذلك أنهم لما قالوا في حجة الغرض<sup>(١)</sup>: إذا أحدثه كان فاعلا بالاختيار وذلك محال - لما تقدم من الوجهين (أحدهما) أن ذلك يستلزم إما استكمالها بغيره، وإما العبث، ولما في ذلك من المحذور على تقدير جواز القبائح عليه وعدم جوازها - فيقال لهم: أنتم معترفون بالاختيار كما تقدم التصريح عنكم: بأن هذه الحكم ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك يريد له، وهذا موجود في عامة كتب الفلاسفة وأعظمهم قدرًا هم الإلهيون المشاؤون<sup>(٢)</sup>، وهم أعظم الناس تصريحًا بذلك، وكذلك الطبائعيون<sup>(٣)</sup> حتى محمد بن زكريا الرازي<sup>(٤)</sup>، وأمثاله.

بيان المؤلف  
تناقض  
الفلاسفة  
وفساد  
مذهبهم  
في حجة  
الحكمة  
والغرض  
وحجة  
السبب  
الحادث  
والرد عليهم

(١) في ط «الفرض»، وقد تقدم بسطه لهذا فيما تقدم انظر المخطوطة ك لوحة ١٤١، والمطبوع ج١/ ١٦١ - ١٦٢.

(٢) المشاؤون هم تلاميذ أرسطو كان يحاضر ماشيًا فسمي هو وأتباعه المشاؤون، وذكر أيضًا أنهم كانوا يمشون ويلقون دروسهم في المدن والأصمار ولذا لقبوا بالمشائين، وزعم ابن القفطي في أخبار الحكماء أنهم أتباع أفلاطون، والصواب أن اسم المشائين إنما يطلق على أصحاب أرسطو. أما شيعة أفلاطون فقد لقيت باسم [أهل أكاديميا] وهو اسم بستان بأثينا كان به اجتماعهم للدرس والتعليم، وذكر ابن القيم رحمه الله أن المشائين هم الذين هذب ابن سينا طريقتهم وبسطها وقررها وهي التي يعرف بل لا يعرف سواها المتأخرون من المتكلمين. انظر [إخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ١٤، إغاثة اللهفان ٢/ ٢٥٧، ٢٦٨ تاريخ الفلسفة اليونانية ص ١١٣، المعجم الفلسفي ص ١٨٤، الموسوعة العربية الميسرة ص ١٧٠٤.

(٣) انظر العلم الطبيعي ص ١٩.

(٤) محمد بن زكريا الرازي (أبو بكر) طبيب، حكيم كيماوي، ولد بالري سنة ٢٥١ هـ ونشأ بها ثم اشتغل بعلم الإكسير، وكان في بدء أمره صائغًا، وكان يغني، =

ثم يقال: ثبوت القصد والاختيار كثبوت الواجب القديم<sup>(١)</sup> كما تقدم بيانه، فقد ثبت بالعلوم الضرورية<sup>(٢)</sup> وبالمقاييس البرهانية<sup>(٣)</sup> وبالاتفاق<sup>(٤)</sup> وجود الفاعل القاصد لهذه الحكم المرید لها، كما ثبت كذلك<sup>(٥)</sup> وجود الموجود القديم الواجب بنفسه<sup>(٦)</sup>، وحيثئذ كـ ١٥٨/ب فالقده في ثبوت الفاعل المختار: كالقده في ثبوت /

= وسافر إلى بغداد، واشتغل بالعلوم العقلية والأدبية، أما صناعة الطب فتعلمها وقد كبر، قال ابن القيم: (كان قد أخذ من كل دين شر مافيه، وصنف كتاباً في إبطال النبوات، ورسالة في إبطال المعاد. فركب مذهباً مجموعاً من زنادقة العالم) انتهى. عمي في آخر عمره، وتوفي سنة ٣١١هـ، من آثاره الحاوي في الطب، الطب الروحاني، ويعرف بطب النفوس، الترتيب في الكيمياء. انظر [وفيات الأعيان ١٥٧/٥ - ١٦١، إغاثة اللهفان ٢/٢٤٦، شذرات الذهب ٢/٢٦٣، معجم المؤلفين ١٠/٦].

- (١) تقدم التعريف به ص ٢٢.
- (٢) العلم الضروري هو ما لا يقع عن نظر واستدلال كالعلم الواقع بإحدى الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق أو التواتر. انظر [الورقات للجويني ص ٩، ونقض المنطق لابن تيمية ص ٣٨].
- (٣) وهي الأقيسة المؤلفة من اليقينيات سواء كانت ابتداءً وهي الضروريات أو بواسطة وهي النظريات. انظر [النجاة لابن سينا ص ٦٦، نقض المنطق ص ١٥٨، التعريفات للجرجاني ٤٥].
- (٤) الاتفاق: تلازم في الوقوع يتلخص في أنه إذا اشتركت حالتان أو أكثر لظاهرة ما في ظرف واحد فإن هذا الظرف يكون علة أو معلولاً لهذه الظاهرة. انظر «المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٢».
- (٥) في ط «كما يثبت ذلك».
- (٦) تقدم التعريف به ص ٢٢.

الموجود<sup>(١)</sup> القديم الواجب بنفسه، وهذا إنما يمكن بإنكار وجود هذه الموجودات المحسوسة، وهذا في غاية البيان والإحكام والإتقان. ويقال لهم حينئذ: فهذا القصد والإرادة يستلزم ما ذكرتموه<sup>(٢)</sup> سواء بسواء، فما كان جوابكم عن ذلك فهو جواب لمن قال بحدوث العالم سواءً.

وأما في «مسألة السبب الحادث» إذا ثبت أنه فاعل بالقصد والإرادة وأن له عناية بالمفعولات لزمكم كل<sup>(٣)</sup> ما ألزمتموه لغيركم، فإن ابن رشد الحفيد<sup>(٤)</sup> قال في إلزامه للمتكلمين: (وأيضاً فإن الإرادة التي تتقدم المراد وتعلق به بوقت مخصوص لا بد أن يحدث فيها في وقت إيجاد المراد عزم على الإيجاد لم يكن قبل ذلك الوقت؛ لأنه إن لم يكن في المرید في وقت الفعل حالة زائدة على ما كانت عليه في الوقت الذي اقتضت الإرادة

---

(١) يلاحظ هنا وجود الفارق في الصفحات حيث وقع خلل في المخطوط إذ أنه أورد هنا ماحقه التقديم والسياق يقتضي ما أثبت.

(٢) في ك «يستلزم ما ذكرتموه كما ذكرتموه» ولعل في العبارة تكراراً.

(٣) في ك و ط «كلما».

(٤) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ويلقب بابن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٥٢٠هـ) عالم فيلسوف، مشارك في الفقه والطب، والمنطق، والعلوم الرياضية والإلهية، ولد بقرطبة سنة ٥٢٠هـ ونشأ بها، درس الفقه والأصول وعلم الكلام، ومال إلى علوم الفلسفة، ولي القضاء بقرطبة، وتوفي بمراكش سنة ٥٩٥هـ، ومن آثاره الكليات في الطب، كتاب الحيوان، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الكشف عن مناهج الأدلة [انظر شذرات الذهب ٣٢٠/٤، الأعلام ٣١٨/٥، معجم المؤلفين ٣١٣/٨].

عدم الفعل لم يكن وجود ذلك الفعل<sup>(١)</sup> في ذلك الوقت أولى من عدمه فيما تقدم<sup>(٢)</sup>.

فيقال لهم: فحيث<sup>(٣)</sup> يجب أن يتجدد له عزم في وقت حدوث هذه الحوادث وحكمها، وحيث<sup>(٣)</sup> فالقول في حدوث ذلك العزم كالقول فيما طلبتموه من السبب الحادث للعالم.

وأيضاً: فقد قلتم: إذا كانت الإرادة قديمة لزم قدم المراد، فلو كانت له إرادة قديمة لزم قدم الحوادث؟!

وفي الجملة - فأنتم بين أمرين: إما أن تنكروا القصد والإرادة - وقد تبين أن ذلك كإنكار الموجود الواجب نقلاً عنكم وإلزاماً لكم - وإما أن تقرروا بالقصد والإرادة فيبطل جميع ما بنيتموه على إنكار ذلك. وجميع ما يخالفون به أهل الملل إنما هو مبني على إنكار ذلك، وإلا فمتى وقع الاعتراف بأن صانع العالم فاعل مختار انهارت هذه الفلسفة، كما ينهار ما أسس على شفا جرف هار فلاريب أن هذه الآية إشارة واعتبار لمثل حالهم، فإنهم بنوا مذاهب تتخذها القلوب عقائد ومقاصد مقابلة لما جاء به المرسلون: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ

---

(١) في الكشف عن مناهج الأدلة «ذلك الفعل عنه».

(٢) قوله «فيما تقدم» ليست في كشف المناهج، وهذا النص هو في الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ص ١٣٧.

(٣) في ط «حيث».

أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٍ  
 أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ  
 يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴿١٠٨﴾ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَىٰ  
 مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شِقَاجِرٍ هَاوٍ فَاثْقَارٍ بِهِ  
 فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٩﴾ لَا يَزَالُ بُنْيَتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا  
 رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾ [التوبة :  
 ١٠٧ - ١١٠].

ومما يوضح ذلك أن القاضي أبا الوليد الفيلسوف ابن  
 رشد/ قال في كتاب «مناهج الأدلة في الرد على الأصولية»<sup>(١)</sup> (وأما  
 صفة<sup>(٢)</sup> الإرادة فظاهر اتصافه بها إذ<sup>(٣)</sup> كان من شرط صدور الشيء  
 عن الفاعل العالم أن يكون مريدًا له، وكذلك من شرطه أن يكون  
 قادرًا. فأما أن يقال إنه مريد للأُمُور المحدثثة

(١) ذكره المؤلف رحمه الله بهذا الاسم في هذا الموضع وفي درء تعارض العقل والنقل  
 ج ٢١٢/٥، ومراده الرد على الذين يتكلمون في أصول الدين، وذكره في موضع  
 آخر بعنوان «الأصول في العقائد» [انظر درء التعارض ٣٤٥/٧] وفي ذيل كشف  
 الظنون ٣٦١/٤ جاء بعنوان «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة».  
 قلت: وهو المعروف بـ «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة وتعريف ماوقع  
 فيها بحسب التأويل من الشبه المزيفة والبدع المضلة» وقد طبع مستقلاً بتحقيق  
 وتقديم د. محمود قاسم سنة ١٩٦٤م وطبع مع كتاب «فصل المقال فيما بين  
 الحكمة والشريعة من الاتصال وذيله» لابن رشد أيضًا وذلك ضمن كتاب فلسفة ابن  
 رشد.

(٢) في ط «وأما الإرادة» وبما في «ك» جاء في الكشف عن مناهج الأدلة.

(٣) في ك «إذا» والتصويب من الكشف.

بإرادة قديمة: فبدعة، وشيء لا يعلمه<sup>(١)</sup> العلماء، ولا يقنع الجمهور - أعني الذين بلغوا رتبة الجدل - بل ينبغي أن يقال: إنه مريد لكون الشيء في وقت كونه، وغير مريد لكونه في غير وقت كونه، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠] فإنه ليس عند الجمهور كما قلنا شيء يضطرهم إلى أن يقولوا هو<sup>(٢)</sup> مريد للمحدثات<sup>(٣)</sup> بإرادة قديمة إلا ما توهمه المتكلمون من أن الذي تقوم به الحوادث حادث<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا الكلام كالصريح في تجويز قيام الحوادث بالرب، وبالجملة فهو لازم لهم، وهو يبطل القول بقدم الأفلاك، ويبين فساد كثير مما اعترض به هذا الفيلسوف على حجج المتكلمين؛ فإنه إنما أطمعه فيمن رد عليهم نفهم لهذا الأصل، وقد تقدم أنه ما من طائفة من الطوائف وإن نفت هذا الأصل إلا وهي تلتزم به في مواضع آخر، وأن القول به لازم لجميع الطوائف، وذلك أن هذا الفيلسوف<sup>(٥)</sup> قال بعد أن اعترض على حجة الأعراض التي للمتكلمين بما بعضه حق وبعضه باطل، والحق منه لا يمنع من القول بحدوث هذه المخلوقات، ثم قال:

(١) في الكشف «لا يعقله».

(٢) في الكشف «أنه هو».

(٣) في الكشف «للحداثات».

(٤) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٦٢.

(٥) في ط «أن الفيلسوف».



(وَأما «الطريقة الثانية»<sup>(١)</sup> فهي الطريقة التي استنبطها أبو المعالي<sup>(٢)</sup> في رسالته المعروفة «بالنظامية»<sup>(٣)</sup> ومبناها على مقدمتين :

(١) ذكر ابن رشد في كتاب الكشف عن مناهج الأدلة الطرق التي سلكها المتكلمون في القول بحدوث العالم، وبين أنها لاتصلح للجمهور ولالعلماء فليس في طباع الجمهور قبولها ولا هي مع هذا برهانية ثم قال: (ونحن ننبه ها هنا بعض التنبيه، فنقول: إن الطرق التي سلكوا في ذلك طريقان: أحدهما: وهو الأشهر الذي اعتمد عليه عامتهم ينبني على ثلاث مقدمات هي بمنزلة الأصول لما يرومون إنتاجه من حدوث العالم: إحداهما: أن الجواهر لاتنفك من الأعراض، أي لاتخلو منها. والثانية: أن الأعراض حادثة.

والثالثة: أن ما لا ينفك عن الحوادث حادث، أعني ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) ثم بين الغلط في هذه المقدمات إلى أن قال: (وَأما الطريقة الثانية فهي الطريقة التي استنبطها أبو المعالي في رسالته المعروفة بالنظامية.. إلخ) انظر الكشف ص ١٣٧ - ١٤٠.

(٢) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، نسبة إلى جوين من قرى نيسابور، ويعرف بإمام الحرمين، فقيه، أصولي، متكلم، من أعلام الأشاعرة ولد في المحرم سنة ٤١٩هـ وجاور بمكة وتوفي بنيسابور سنة ٤٧٨هـ، من آثاره: نهاية المطلب في دراية المذهب، الشامل في أصول الدين، البرهان في أصول الفقه، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد، العقيدة النظامية.

انظر [وفيات الأعيان ج٣/ ٤٧ - ٤٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٢٧٥ - ٢٧٧، شذرات الذهب ٣/ ٣٥٨ - ٣٦٢، معجم المؤلفين ٦/ ١٨٤ - ١٨٥].

(٣) وهي رسالة مشتملة على جملة من مسائل الاعتقاد في الصفات والنبوات والكرامات والإيمان والبعث والجنة والنار والصراط والشفاعة والتوبة وحدوث العالم وأحكام الجواز والوجوب والاستحالة وما إلى ذلك وتعرف بـ«العقيدة النظامية» وقد وقفت لها على طبعيتين إحداهما: بتحقيق وتعليق د. أحمد حجازي السقا، نشر مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة عام ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

إحدهما: أن العالم بجميع ما فيه جائز أن يكون على مقابل ما هو عليه، حتى يكون من الجائز مثلا أن يكون<sup>(١)</sup> أصغر مما هو، وأكبر مما هو، أو بشكل آخر غير الشكل الذي عليه<sup>(٢)</sup>، أو عدد أجسامه غير العدد التي هي<sup>(٣)</sup> عليه، أو تكون حركة كل متحرك منها إلى جهة ضد الجهة التي يتحرك إليها، حتى يمكن في الحجر أن يتحرك إلى فوق، وفي النار إلى أسفل، وفي الحركة الشرقية أن تكون غربية، وفي الغربية أن تكون شرقية.

والمقدمة الثانية: أن الجائز<sup>(٤)</sup> محدث<sup>(٥)</sup> وله محدث أي فاعل محدث صيره بأحد الجائزين أولى منه بالآخر<sup>(٦)</sup>. فأما المقدمة الأولى فهي خطيبة<sup>(٧)</sup> في<sup>(٨)</sup>، بادئ الرأي، وهي إما في

---

(١) قوله «أن يكون» ليس في الكشف.

(٢) في «الكشف» «الذي هو عليه».

(٣) في ط و الكشف «الذي هو».

(٤) الجائز: ضد الضروري والممتنع وهو كل ماتصور إمكان وجوده، أو إمكان عدم وجوده، يقال: يجوز أي لا يمتنع، وله عدة معانٍ: الأول: هو ما لا يمتنع عقلاً.

والثاني: هو ما تساوى فيه الوجود والعدم.

والثالث: هو المشكوك فيه، ويسمى المحتمل أيضاً.

انظر [المعجم الفلسفي لجميل صليبا ١/ ٣٨٥].

(٥) تقدم التعريف به ص ٩.

(٦) هاتان المقدمتان هما معنى ما ذكره أبو المعالي في العقيدة النظامية في «باب القول بحدوث العالم» ص ١٦.

(٧) في ط «خطابية».

(٨) في الكشف «وفي».

بعض أجزاء العالم فظاهر كذبها بنفسه، مثل كون الإنسان موجودًا على خلقه غير هذه الخلقة / التي هو عليها، وفي بعضه الأمر فيه مشكوك مثل كون الحركة الشرقية غربية والغربية شرقية، إذ كان ذلك ليس معروفًا<sup>(١)</sup> بنفسه، إذ كان يمكن أن يكون لذلك علة غير بيئة الوجود بنفسها، أو تكون<sup>(٢)</sup> من العلل الخفية على الإنسان، ويشبه أن يكون ما يعرض للإنسان في أول الأمر عند النظر في هذه الأشياء شبيهًا بما يعرض لمن ينظر في أجزاء المصنوعات من غير أن يكون من أهل تلك الصنائع، وذلك أن الذي هذا شأنه إن سبق<sup>(٣)</sup> إلى ظنه أن ذلك<sup>(٤)</sup> في تلك المصنوعات أو كلها يمكن<sup>(٥)</sup> أن يكون على خلاف<sup>(٦)</sup> ما هو عليه، ويوجد عن ذلك المصنوع ذلك الفعل بعينه الذي صنع من أجله، أعني غايته فلا يكون في ذلك المصنوع عند هذا موضع حكمة. وأما الصانع والذي يشارك الصانع في شيء من علم ذلك فقد يرى أن الأمر<sup>(٧)</sup> بضد ذلك، وأنه ليس في المصنوع شيء إلا<sup>(٨)</sup> واجب ضروري، أو ليكون به المصنوع أتم وأفضل إن لم

(١) في ك «معروف» والصواب ما أثبتته من «ط» و «الكشف».

(٢) في ط «أن تكون».

(٣) في ط «قد يسبق» وفي «الكشف» «قد سبق».

(٤) في ط و «والكشف» «أن كل ما».

(٥) في ط و «الكشف» «أو جلها ممكن».

(٦) في ط و «الكشف» «بخلاف».

(٧) في «الكشف» «فقد يرى الأمر».

(٨) في ط و «الكشف» «إلا شيء واجب».

يكن ضروريا فيه، وهذا هو معنى الصناعة. والظاهر أن المخلوقات شبيهة في هذا المعنى، بالمصنوع فسبحان الخلاق العليم<sup>(١)</sup>.

فهذه المقدمة من جهة أنها خطيبة<sup>(٢)</sup> قد تصلح لإقناع الجميع، ومن جهة أنها كاذبة ومبطلّة لحكمة الصانع فليست تصلح لهم، وإنما صارت مبطلّة للحكمة؛ لأن الحكمة ليست شيئاً أكثر من معرفة أسباب الشيء، وإذا لم يكن<sup>(٣)</sup> للشيء أسباب ضرورية تقتضي وجوده على الصفة التي هو بها ذلك النوع موجود فليس ههنا معرفة يختص بها الحكيم الخالق دون غيره، كما أنه لو لم يكن هنا<sup>(٤)</sup> أسباب ضرورية في وجود الأمور المصنوعة لم يكن<sup>(٥)</sup> هنالك صناعة أصلاً، ولأحكمة تنسب إلى الصانع دون من ليس بصانع، وأي حكمة كانت تكون في الإنسان لو كانت جميع أفعاله وأعماله يمكن أن تأتي<sup>(٦)</sup> بأي عضو اتفق، أو بغير عضو، حتى يكون الإبصار مثلاً يتأتى بالأذن، كما يتأتى بالعين، والشم يتأتى<sup>(٧)</sup> بالعين، كما يتأتى<sup>(٨)</sup>

---

(١) في ط و «الكشف» «الخلاق العظيم».

(٢) في ط «خطابية» وتقدم التعريف بها ص ١٠.

(٣) في «الكشف» «وإذا لم تكن» وفي ط «وإذا لم تكن».

(٤) في «الكشف» «ههنا».

(٥) في «الكشف» «لم تكن».

(٦) في «الكشف» و ط «تأتى».

(٧) لفظة «يتأتى» ليست في «الكشف».

(٨) في ط «كما يأتي».

بالأنف . وهذا كله إبطال للحكمة، وإبطال للمعنى الذي سمي به نفسه حكيمًا تعالى وتقدسست أسماؤه عن ذلك<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث  
ما ذكره ابن  
رشد من  
الأمور  
الضرورية إنما  
يجيء في حق  
المخلوق دون  
الخالق

١/١٦٠ ك

الوجه الثالث<sup>(٢)</sup>: أن يقال له: ما ذكرته من الأمور الضرورية في الأسباب إنما يجيء في حق من لم يخلقها دون من خلقها، ومن هنا وقع الغلط حيث قسم أفعال الله بأفعالنا حتى عجزتموه عن غير ما خلقه، وذلك أن الواحد منا إذا أراد أمرًا / من أكل وشرب ولباس وسفر وغير ذلك فإن لم يحصل الأسباب التي بها جعل الله وجود المطلوب لم يحصل، والأسباب خارجة عن قدرته، وإنما يمكنه تأليف مايؤلفه أو نقله من موضع إلى موضع، وأمثال ذلك من الأفعال دون إبداع الأعيان، وأما الله سبحانه وتعالى وإن كان قد جعل بعض الأشياء سببًا كما جعل الأكل مثلاً سببًا للشبع، وخلق الطعام يغذي الإنسان، فهو الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسنا ومما لانعلم، وإذا كان هو الخالق للجميع فيمتنع أن يكون مضطرًا إلى شيء من ذلك، فإنه إذا قيل: البصر لا يمكن إلا بالعين، والسمع لا يمكن إلا بالأذن ونحو ذلك من الأسباب. فيقال: هو الذي جعل هذه الماهيات<sup>(٣)</sup> وأبدعها، وجعل لها هذه الصفات التي يتوصل بها إلى هذه المقاصد، وقد كان من الممكن أنه إذا غير

(١) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) تقدم ذكر خلاصة الوجهين الأول والثاني ص ٢٣.

(٣) الماهية تقدمت ص ٥.

هذا التخليق أن يحصل إما فوق تلك الحكمة، وإما ما هو دونها، وإما ما يشاركها في الجنس<sup>(١)</sup> دون النوع<sup>(٢)</sup>، وإن كان نفس الحكمة الحاصلة، فهذا لا يحصل إلا بمثله. ألا ترى أن أهل الجنة يكونون في أبدانهم وقواهم أعظم مما هم في الدنيا مع كون هذه الحكم هناك أكمل وأبلغ. وهب أن المنازع لا يصدق بمثل<sup>(٣)</sup> ذلك، فمن المشهود أن أبصار الناس وأسماعهم وسائر قواهم تختلف في القوة والضعف، فتكون المنافع الحاصلة لهم متفاوتة، مع أن العلم<sup>(٤)</sup> الضروري بأن الذي له لو جعل لهذا والذي لهذا لو جعل في هذا<sup>(٥)</sup> لكان يفوت التعيين، وذلك لا يبطل أصل الحكمة، وهكذا البلاد تختلف فيما خلق فيها من الأقوات والأنهار والمساكن فيختلف لذلك وجه الانتفاع، مع أن أصل المقصود حاصل في الجميع، وقد يحول الله ما ببعض البلاد

---

(١) الجنس في اللغة: الضرب من كل شيء واصطلاحاً: هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع، يقال: الحيوان جنس والإنسان نوع.

انظر [لسان العرب ٥١٤/١، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٦٣، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ٤١٦/١].

(٢) النوع هو المعنى المشترك بين كثيرين متفقين بالحقيقة ويندرج تحت كلي أعم منه هو الجنس كالحيوان فإنه جنس للإنسان.

انظر (المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٢٠٦، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ٥١١/٢).

(٣) في ط «مثل».

(٤) في ط «مع العلم» وتقدم تعريف العلم الضروري ص ٢٤ وانظر ص ٣٥٧.

(٥) في ط «لو جعل لهذا».

إلى بعض مع أن نظام العالم قائم، والتحويل من حال إلى حال موجود في العالم، فلو كان ما يوجد من الصفات والمقادير لغاية - بمعنى أن وجود تلك الغاية ضروري أي لا يمكن عدمه وإلا لزم منه فساد عام - لم يكن الأمر كذلك .

الوجه الرابع  
قول ابن  
رشد: هذا  
ضروري  
الوجود في  
الأسباب  
والحكم  
يحتاج إلى  
تفصيل

الوجه الرابع - أن يقال: قولك: هذا ضروري الوجود في الأسباب والحكم<sup>(١)</sup>. ماذا تعني به؟ أتعني به أنه واجب بنفسه، بمعنى أنه يمتنع عدمه؟ أم تعني به أنه إذا عدم عدت الحكمة التي وجد لأجلها؟ أما (الأول) فباطل قطعاً، وهو لم يرد. وأما (الثاني) فيقال لك: هب أنه يلزم من عدمه عدم تلك الحكمة المعنية، فتلك الحكمة المعنية ليست واجبة / بنفسها، بل هي أيضاً جائزة، فالقول في كونها<sup>(٢)</sup> مخصوصة بالإرادة دون غيرها من الحكم لابد له من تخصيص وهو الإرادة، بل تلك الحكمة لا تكون حكمة إلا أن [تكون]<sup>(٣)</sup> مقصودة، وأنت تقول ذلك وتحتج به، فصار ما جعلته ضرورياً يدل على الإرادة المخصصة بطريق الأولى .

الوجه  
الخامس  
الأمر  
المستحيل  
من حال  
إلى حال  
الكلام في  
حركاتها  
واستحالاتها  
يحتاج إلى  
تفصيل

الوجه الخامس - أن يقال: هذه الأمور المستحيلة<sup>(٤)</sup> من حال إلى حال فحركاتها واستحالاتها إما أن تكون واجبة لذاتها

(١) يفهم مما تقدم ص ٣٢ .

(٢) في ط «بكونها» .

(٣) لفظة «تكون» زائدة ليستقيم السياق .

(٤) أي التي تحولت من حال إلى حال .

أن تكون كذلك<sup>(١)</sup> وإما ألا تكون واجبة لذاتها، بل إنما صارت كذلك بفاعل غيرها. فإن قدر الأول قيل: فإذا<sup>(٢)</sup> جاز فيما هو واجب بنفسه أن يتحرك حركة استحالة، فيكون تارة عالمًا، وتارة جاهلاً، وتارة شبعان، أو تارة<sup>(٣)</sup> جائعًا، وتارة صحيحًا، وتارة مريضًا، كما يقول نحو ذلك القائلون بوحدة الوجود<sup>(٤)</sup> -

(١) قوله «أن تكون كذلك» ليست في ط.

(٢) في ط «فإن».

(٣) في ط «وتارة».

(٤) وهم طائفة من الصوفية يرون في أنفسهم أحوالاً عجيبة ويتوهمون أنه قد حصل لهم الحلول أو الاتحاد فيدعون دعاوى عظيمة، أول من أظهر هذه المقالة في الإسلام الروافض فإنهم ادعوا الحلول في حق أئمتهم.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «التوحيد عندهم أن الحق المتزه هو عين الخلق المشبه، وأنه سبحانه هو عين وجود كل موجود، وحقيقته وماهيته، وأنه آية كل شيء وله فيه آية تدل على أنه عينه. وهذا عند محققهم من خطأ التعبير. بل هو نفس الآية ونفس الدليل، ونفس المستدل، ونفس المستدل عليه. فالتعدد: بوجود اعتبارات وهمية لا بالحقيقة والوجود. فهو عندهم عين الناكح وعين المنكوح وعين الذابح وعين المذبوح، وعين الآكل، وعين المأكول. وهذا عندهم هو السر الذي رمزت إليه هرامس الدهور الأولية، ورامت إفادته الهداية النبوية، كما قال محققهم وعارفهم ابن سبعين.

ومن فروع هذا التوحيد أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، وأن عباد الأصنام على الحق والصواب وأنه لافرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر والزنا والنكاح، وإنما المحجوبون عن هذا السر قالوا: هذا حرام وهذا حلال. فقيل: هو حرام عليكم؛ لأنكم في حجاب عن حقيقة هذا التوحيد» بتصرف. انظر [الفرق بين الفرق ٢٤١ - ٢٥٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ١٠٠ - ١٠١، حقيقة مذهب الاتحاديين لابن تيمية ٤ - ٥، مدارج السالكين ٤٤٧/٣ - ٤٤٨].



كصاحب الفصوص<sup>(١)</sup> وأمثاله - ويدعون أن الكمال المطلق أن يكون واجب الوجود منعوتاً بكل نعت، سواء كان محموداً شرعاً

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي المعروف بـ«محيي الدين بن عربي» صوفي متكلم شاعر، ولد في مرسية بالأندلس في رمضان سنة ٥٦٠ هـ وانتقل إلى أشبيلية، ورحل إلى مصر والحجاز وبغداد والموصل وبلاد الروم، وأنكر عليه أهل مصر آراءه، فعمل بعضهم على إراقة دمه وحبس، وصفه ابن تيمية - رحمه الله - بأنه لم يثبت على الاتحاد ثبات غيره، بل هو كثير الاضطراب فيه قائم مع خياله الواسع الذي يتخيل فيه الحق تارة والباطل أخرى، والله أعلم بما مات عليه، فإن مقالته مبنية على أصليين:

أحدهما: أن المعدوم شيء ثابت في العدم موافقة لمن قال ذلك من المعتزلة والرافضة. والآخر: أن وجود الأعيان نفس وجود الحق وعينه، وهذا انفردوا به عن جميع مثبتة الصانع من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والمشركون، وإنما هو حقيقة قول فرعون والقرامطة المنكرين لوجود الصانع. انتهى.

توفي بدمشق في ربيع الآخر سنة ٦٣٨، من آثاره، الفتوحات المكية، فصوص الحكم، ديوان شعر. انظر [مجموع الفتاوى ١٤٣/٢، ١٦٠، ميزان الاعتدال ٣/٦٥٩ - ٦٦٠ لسان الميزان ٣١١/٥ - ٣١٥، شذرات الذهب ٥/١٩٠، معجم المؤلفين ٤٠/١١].

قلت: وكتابه الفصوص يقع في جزئين وقد طبع غير مرة، وقفت منها على طبعة دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه عام ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦ م بتعليق أبي العلا عفيفي. قال الذهبي - رحمه الله - في الميزان: ٣/٦٦٠ «من أمعن النظر في فصوص الحكم، أو أنعم التأمل لاح له العجب؛ فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال والنظائر فهو أحد رجلين: إما من الاتحادية في الباطن، وإما من المؤمنين بالله الذين يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر. نسأل الله العفو، وأن يكتب الإيمان في قلوبنا، وأن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة. فوالله لأن يعيش المسلم جاهلاً خلف البقر لا يعرف من العلم شيئاً سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات ويؤمن بالله وباليوم الآخر خير له بكثير من هذا العرفان وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب أو عمل مائة خلوة».

أو عرفاً<sup>(١)</sup> وعقلاً، أو مذموماً شرعاً وعرفاً وعقلاً، وأنه هو المتلذذ بكل مافي الوجود من الألم، وأنه هو الذي يتجدد له العلم بعد أن لم يكن عالمًا، وينشدون:  
وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه<sup>(٢)</sup>  
وينشدون:

ومأنت غير الكون بل أنت عينه ويفهم هذا السر من هو ذائق<sup>(٣)</sup>  
وأمثال ذلك من كلامهم المعروف نثرًا أو نظمًا، ويدعون أن هذا هو التحقيق الذي آمن إليه هرامس<sup>(٤)</sup> الدهور الأولية،

---

(١) في ط «وعرفاً».

(٢) هذا البيت لمحبي الدين بن عربي الطائي، وقد وقفت عليه في الفتوحات المكية ج ٤/ ١٤١ بلفظ:

(٣) ألا كل قول في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه  
هذا البيت لنجم الدين بن إسرائيل كما عزاه إليه المؤلف في الجواب الصحيح، وفي مجموع الرسائل والمسائل،

ونجم الدين هذا هو محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر بن إسرائيل الشيباني صاحب الحريري، ولبس الخرقة من شهاب الدين السهروردي، قال الذهبي: «كان فقيرًا ظريفًا نظيفًا لطيفًا مليح النظم رائق المعاني لولا ما شأنه بالاتحاد تصريحًا مرة وتلويحًا أخرى» توفي سنة ٦٧٧ هـ.

انظر [الجواب الصحيح / رسالة دكتوراة / دراسة وتحقيق د. عبد العزيز العسكر ج ٢/ ١٠١١ - ١٠١٢، مجموع الرسائل والمسائل ١/ ٦٥، العبر في خبر من غبر ٥/ ٣١٦ - ٣١٧، تاريخ ابن كثير ١٣/ ٢٨٣ - ٢٨٧، الشذرات ٥/ ٣٥٩، لسان الميزان ٥/ ١٩٥].

(٤) جاء في المنجد في اللغة ص ٨٦٤ [الهرامة: الواحد هزّمس علماء النجوم «يونانية»].

والمعرفة التي رامت إفادتها الهداية النبوية<sup>(١)</sup>، وإن كان لهم في تفصيل هذا المذهب اضطراب قد بيناه في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

فيقال: إذا قدرنا هذه الموجودات المشهودة واجبة الوجود بنفسها أو هي الموجود الواجب بنفسه<sup>(٣)</sup>، أو وجودها غير<sup>(٤)</sup> وجود واجب الوجود: لم يمكن حينئذ أن يقال في واجب الوجود إنه لا يفعل بعد أن لم يكن فعل، لأن ذلك يقتضي تجدد أمر ما، وحدوث أمر منه ممتنع. ولا أن يقال: ذلك يقتضي ثبوت الصفات له، أو تجزيه، أو حلول الحوادث به، ونحو ذلك، وذلك ممتنع؛ فإنه من جوز<sup>(٥)</sup> أن يكون واجب الوجود هو الموجود المستحيل من حال إلى حال، وأنه تارة يكون نطفة ثم علقه، ثم مضغة. وتارة حبا ثم شجراً، ثم ثمراً. وتارة: حيّاً ثم

---

(١) قال ابن سبعين «... أما بعد فقد استخرت الله العظيم على إنشاء الحكمة التي رمزها هرامسة الدهور الأولية، والحقائق التي رامت إفادتها الهداية النبوية، والسعد الذي يطلبه كل مسترشد مصدق، والنور الذي يريد الاستنارة به كل مجتهد محقق، والعلم الذي لم ييبث في الزمان المتقدم، ولا نبه عنه، والسر الذي من أجله بعثت الرسل وبه منه... إلخ».

انظر [بد العارف لابن سبعين ٢٩ - ٣٠].

(٢) انظر بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص ٤١٢ - ٤١٦، وانظر رسالة [حقيقة مذهب الاتحاديين] ضمن مجموع الفتاوى ج ٢/ ١٣٤ - ٢٨٦.

(٣) تقدم تعريفه ص ٢٢.

(٤) في ط «عين».

(٥) في ط «من يجوز».

ميتاً: لم يبق عنده شيء يمتنع على واجب الوجود<sup>(١)</sup>، إذ هو واصف له بكل صفات واقعة في الموجودات التي هي عند الناس مخلوقة ممكنة، / ومن جوز أن يوصف بكل ما يوصف به كل مخلوق وممكن بطل حينئذ أن يقول هو علة<sup>(٢)</sup> قديمة لا يجوز عليها التغير والاستحالة ونحو ذلك مما يصف به المشاؤون لواجب<sup>(٣)</sup> الوجود.

وهذا القول وإن كان فاسداً من وجوه كثيرة فالمقصود هنا أن ندرجه في ضمن التقسيم، وذلك أن الموجود الواجب بذاته أدنى خصائصه امتناع العدم عليه وهؤلاء يجعلون ما وجد وعدم من واجب الوجود لذاته. وأصل ضلالهم<sup>(٤)</sup> ظنهم أن الوجود المطلق<sup>(٥)</sup> له وجود في الخارج: فقالوا بوحدة الوجود - أي الوجود الواحد - ولم يعلموا أن الوجود المطلق لا وجود له في

(١) تقدم تعريفه ص ٢٢.

(٢) في ط «أن يكون علة».

(٣) في ط «واجب».

(٤) في ط «كلامهم» وفي ك «ظلالهم».

(٥) المطلق يقابل المقيد وهو في اللغة: المتعري عن كل قيد وهو ما يدل على واحد غير معين أو مالم يقيد ببعض صفاته وعوارضه، ومقتضى زعمهم أنه الوجود المطلق أن لا يكون له صفة ثبوتية تقوم به ولا يفعل باختياره البتة ولا يعلم شيئاً من الموجودات أصلاً، لا يعلم عدد الأفلاك ولا شيئاً من المغيات، ولاله كلام يقوم به ولا صفة، ومعلوم أن هذا خيال مقدر في الذهن لاحقيقة له، وإنما غايته أن يفرضه الذهن ويقدره كما يفرض الأشياء المقدرة.

انظر [إغاثة اللهفان ٢/ ٢٦٠، ٢٦٨، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/ ٢٧٨].

الخارج، وإنما الموجود في الخارج موجودان<sup>(١)</sup> كل منهما متعين متميز عن الآخر، وليس أحدهما هو الآخر بعينه، ولا نفس وجود هذا هو نفس وجود هذا؛ بل الذهن يأخذ وجودًا مطلقًا مشتركًا فيه. فإذا قال بوحدة الوجود فإنما قال بوحدة هذا الوجود الذهني المطلق. ومن قال الوجود زائد على الماهية<sup>(٢)</sup> قد يقول بأن وجود الماهيات من جنس واحد وهو قول فاسد، لكنه لا يقول نفس وجود هذا هو نفس وجود هذا بعينه، فإن هذا مخالفة<sup>(٣)</sup> للحس ولصريح العقل، ولهذا يقول كبير هؤلاء الاتحادية<sup>(٤)</sup> في وقته التلمساني<sup>(٥)</sup>:

(١) في ك «موجودات، موجوان» ولعله شك من الناسخ وفي ط «موجودات أو موجودان» والصواب ما أثبت.

(٢) تقدم تعريف الماهية ص ٥.

(٣) في ط «مخالف».

(٤) تقدم التعريف بهم ص ٣٦.

(٥) سليمان بن علي بن عبد الله بن علي العابدي، المعروف بالعفيف التلمساني شاعر صوفي من غلاة القائلين بوحدة الوجود، واتهم بالميل إلى مذهب النصيرية، قال ابن العماد: «أحد زنادقة الصوفية» ولد سنة ٦١٠هـ.

قال المؤلف - رحمه الله - : (حدثني الثقة الذي رجع عنهم - أي رجع عن مذهب القائلين بوحدة الوجود - لما انكشف له أسرارهم أنه قرأ على التلمساني «فصوص الحكم» لابن عربي، قال فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن. فقال: القرآن كله شرك وإنما التوحيد في كلامنا. قال فقلت له: فإذا كان الكل واحدًا فلماذا تحرم علي ابنتي وتحل لي زوجتي؟ فقال: لا فرق عندنا بين الزوجة والبنات، الجميع حلال لكن المحجوبون قالوا: حرام. فقلنا: حرام عليكم) توفي بدمشق سنة ٦٩٠هـ.

انظر [كتاب الصفدية ١/ ٢٤٤ - ٢٤٥، مرآة الجنان ٤/ ٢١٦ - ٢١٨، الشذرات =

(ثبت عندنا في الكشف<sup>(١)</sup> ما يناقض صريح العقل)<sup>(٢)</sup>، وذلك أن الذي ينكشف لهم أنهم متوجهون بقلوبهم توجهاً لا يعرفون فيه<sup>(٣)</sup> الرب البائن عن خلقه حتى يقصدوه، فيشهدون الوجود المطلق المشترك بين الموجودات وإن لم يوجد في الخارج، لكن القلوب تحدده<sup>(٤)</sup> وتأخذه مطلقاً<sup>(٥)</sup> وفي كل معين منه حصة.. وهذا الوجود المطلق<sup>(٦)</sup> الساري في الكائنات وإن كان موجوداً فيها علي وجه التعيين والتخصيص وهو الذي يقال

= ٥/٤١٢ - ٤١٣، معجم المؤلفين ٤/٢٧٠].

(١) في ط «بالكشف».

والكشف عند الصوفية: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً.

وعبر الغزالي عن المكاشفة بأنها نور يظهر في القلب عند تطهيره وتركيبته من صفاته المذمومة وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أسماءها فيتوهم لها معاني مجملة غير متضحة فتتضح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله وصفاته وأفعاله ومعنى النبوة والنبي والوحي ومعنى الشيطان ومعرفة الآخرة والجنة والنار... إلخ.

انظر [إحياء علوم الدين ١/١٠٩ - ١١٠، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/١٢٤، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ١٥٣].

(٢) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه وقد ذكر ابن تيمية - رحمه الله - نحوه في المجموع ج ٢/٣٣١.

(٣) في ط «لا يعرفون به».

(٤) في ط «تجده».

(٥) في ك «مطلقها» والتصويب من ط.

(٦) تقدم تعريفه ص ٤٠.

له: «الكلي الطبيعي»<sup>(١)</sup> فذاك من أثر وجود الله تعالى ومن مخلوقاته ومصنوعاته، فيظنون الوجود المخلوق هو الوجود الخالق.

وهم يشبهون من بعض الوجوه من رأى شعاع الشمس الذي على الأرض والحيطان والجبال فظنه نفس الشمس التي في السماء، مع أن هذا الشعاع منفصل عن الشمس، ومع أنه قائم بأجسام غيرها. والمخلوقات وإن كان لها وجود وتحقق فهو مخلوق لله بائن منه، وغايته إذا قدر أن الوجود زائد على الماهيات<sup>(٢)</sup> أن يكون الوجود في الموجودات كالشعاع في الأجسام المقابلة للشمس. فصار / هذا الضلال ناشئا من نقص العلم والإيمان بالرب المبين للمخلوقات، ومن شهود القلب لما وجد عنه من الوجود الساري في الكائنات، فظن هذا هذا.

ك/١٦١ب

وقوى إضلالهم<sup>(٣)</sup> ما سمعوه من كلام المتفلسفة ومن وافقهم: أن واجب الوجود هو الوجود المطلق، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ونحو ذلك من مقالات الجهمية، فلم يشهدوا

---

(١) الكلي هو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كالإنسان ويسمى كلياً طبيعياً باعتبار وجوده في الخارج أي في الطبيعة والكلي الطبيعي جزء جزئية فلا وجود له إلا ضمن جزئياته وليس له وجود خاص به قائم بذاته وإنما يوجد بوجود أفراد.

انظر [التعريفات ١٩٥ - ١٩٦، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/١٤٣، مصرع التصوف للبقاعي ص ١٤٥].

(٢) تقدم تعريف الماهية ص ٥.

(٣) في ط «ضلالهم».

[ما]<sup>(١)</sup> يكون كذلك إلا وجود الكائنات بعينه، ولهذا يقولون بقبول الباطنية<sup>(٢)</sup> القرامطة<sup>(٣)</sup> وغالية

(١) سقطت «ما» في ك وأثبتها من ط لضرورتها.

(٢) بين المؤلف - رحمه الله - أن اسم الباطنية قد يقال في كلام الناس على صنفين:

أحدهما: من يقول: إن للكتاب والسنة باطنًا يخالف ظاهرها. فهؤلاء هم المشهورون عند الناس باسم الباطنية من القرامطة وسائر أنواع الملاحدة وهذا الصنف قسمان: قسم يرون ذلك في الأعمال الظاهرة حتى في الصلاة والصوم والحج والزكاة وتحريم المحرمات: من الفواحش، والظلم، والشرك ونحو ذلك: فيرون أن الخطاب المبين لوجوب هذه الواجبات وتحريم المحرمات ليس هو على ظاهره المعروف عند الجمهور، ولكن لذلك أسرار وبواطن يعرفونها، كما يقولون الصلاة معرفة أسرارنا والصوم كتمان أسرارنا، والحج الزيارة إلى شيوخنا المقدسين فهؤلاء زنادقة منافقون باتفاق سلف أئمة الإسلام.

وقسم يقولون بالباطن المخالف للظاهر في العمليات وأما العمليات فيقرونها على ظاهرها. وهذا قول عقلاء الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، مع أنهم في التزام الأعمال الشرعية مضطربون لما في قلوبهم من المرض والنفاق.

والصنف الثاني: الذين يتكلمون في الأمور الباطنية من الأعمال والعلوم لكن مع قولهم إنها توافق الظاهر ومع اتفاقهم على أن من ادعى باطنًا يخالف الظاهر فهو منافق زنديق، فهؤلاء هم المشهورون بالتصوف عند الأمة وهم فيما يتكلمون فيه من الأعمال الباطنة وعلم الباطن يستدلون على ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة. لكن يوجد فيهم من جنس ما يوجد في بقية الطوائف من البدعة والنفاق.

انظر كلام المؤلف فيما سيأتي ص ١٦٧ - ١٧٠، وانظر المزيد في [الفرق بين الفرق ٢٦٥ - ٢٩٩، فضائح الباطنية للغزالي، تلبس إبليس ١٠٢ - ١١٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركيين ١٠٥ - ١٠٦].

(٣) القرامطة: تنسب إلى حمدان بن الأشعث المعروف بقرمط لأنه كان قصيرًا متقارب الخطو، وكان في أول أمره أكارًا من أكرة سواد الكوفة، وهم طائفة من الباطنية أظهروا أولاً التشيع ثم دخلوا منه إلى الإلحاد والزندقة واستباحة المحرمات وظهر أمرهم سنة ٢٨٦ على يد أبي سعيد الجنبابي - بتشديد النون - =



الفلاسفة<sup>(١)</sup>، فيقولون: هو من حيث ذاته لا اسم له ولا صفة ولا يتميز، ويقولون: شهود الذات مافيه خطاب ولا لذة فيه ونحو ذلك؛ لأنهم إنما يتكلمون على ما شهدوه من الوجود المطلق الذي لا يوجد في الخارج مطلقاً، وذلك ليس له حقيقة متميزة<sup>(٢)</sup> حتى يكون لها اسم أو صفة أو خطاب.

والمقصود هنا أنه لا بد من الاعتراف بوجود قديم واجب. فمن جعل ذلك هذه الموجودات المحسوسة لم يكن عنده وصف يجب تنزيه الرب عنه أصلاً من الأمور الممكنة في الوجود، وحينئذ فلا يمكن هذا أن ينكر مذهباً من المذاهب؛ فلا يقول حدوث العالم عن واجب الوجود ممتنع لأنه يستلزم تغييره، ويفتقر إلى سبب حادث؛ فإن قوله فيه من الإحالة أعظم من هذا.

وأما إذا قيل بأن هنا موجوداً قديماً واجباً غير هذه الأمور الحادثة المستحيلة في الجملة فمن المعلوم أن ماسوى

= نسبة إلى قرية جنابة، أخذ الدعوة عن قرمط ثم بثها فاستجاب له كثير من الأشرار، وكان منهم على الإسلام والمسلمين كواثن عظيمة وشر كثير، وانتهكوا حرمة البيت الحرام - فيما ذكر - في يوم التروية سنة ٣١٧ وقتلوا الحجيج واقتلعوا الحجر الأسود واستبقوه عندهم حتى رده الخليفة العباسي الفضل بن المقتدر.

انظر [الفرق بين الفرق ص ٢٦٦ - ٢٦٧، فضائح الباطنية للغزالي ١٢ - ١٤، تلبس إبليس ١٠٤ - ١٠٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ١٠٨].

(١) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٢) في ط «وليس له حقيقة متميزة».

الموجود<sup>(١)</sup> الواجب بنفسه ليس هو موجود<sup>(٢)</sup> واجب الوجود بنفسه، فثبت بهذا أن في الوجود شيئين: (أحدهما) موجود واجب الوجود بنفسه. و(الثاني) موجود لا يجب وجوده، بل يكون موجوداً تارة ومعدوماً أخرى. فهذا الموجود إذا وجد لم يمكن أن يقال إنه واجب الوجود بنفسه؛ بل هو واجب الوجود بغيره. وهب أن الشاك يشك في بعض الأمور التي لم يعلم عدمها واستحالتها: هل هي واجبة بنفسها أم لا؟ أما التي يعلم أنها تعدم وتستحيل فلا يشك في أنها ليست بواجبة بنفسها بل بغيرها مادامت موجودة وهي [ليست]<sup>(٣)</sup> واجبة العدم إذا عدت أيضاً؛ وليس لها من ذاتها لا وجوب الوجود ولا وجوب العدم: لكن ليس [لها]<sup>(٤)</sup> من ذاتها إلا العدم؛ وفرق بين أن تكون معدومة وعدمها من ذاتها، وبين أن تكون واجبة العدم بذاتها. فإن هذه صفة الممتنع؛ إذ العدم ليس بشيء. وإذا ثبت أن في الموجودات ما هو ممكن وجائز حصل المقصود؛ فإن تخصيص هذا بالوجود دون العدم لا بد له من موجب فاعل، ثم إذا كانت ذاته قابلة للعدم فصفاته ومقاديره بطريق الأولى. فتخصيصه

(١) في ط «الوجود».

(٢) كذا جاءت ويتوجه على أن الضمير «هو»، مبتدأ و «موجود» خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر «ليس».

(٣) الزيادة ضرورية لاستقامة السياق.

(٤) الزيادة من ط.

بصفة وقدر / وزمان ومكان لا بد له من مخصّص بإرادته<sup>(١)</sup> ١/١٦٢أ  
ومشيئته، وهذا هو مطلوب أبي المعالي<sup>(٢)</sup> وغيره من أهل النظر  
والعلم في هذا المقام.

وأما الذي جراه عليهم فإن هؤلاء المتكلمين الذين لا يقولون  
برعاية الحكمة في أفعال الله تعالى: كأبي الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup>  
وأصحابه ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب أحمد<sup>(٤)</sup> - رحمه

---

(١) وهو الله تعالى.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٣) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل يتصل نسبه بالصحابي الجليل  
أبي موسى الأشعري، ولد سنة ستين وقيل سبعين ومائتين بالبصرة، وإليه تنسب  
الطائفة الأشعرية، أخذ الحديث عن جماعة من علماء بغداد وأخذ علم الكلام عن  
أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، وتبحر في علم الكلام والاعتزال، ثم تحير وسأل  
الله أن يهديه فتاب من الاعتزال وخرج إلى الناس في الجامع بالبصرة فصعد المنبر  
بعد صلاة الجمعة، وأعلن رجوعه إلى مذهب أهل السنة والجماعة، توفي سنة  
نيف وثلاثين وثلاثمائة وقيل أربع وعشرين وثلاثمائة، من آثاره: التبيين عن أصول  
الدين، مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة وهو آخر مؤلف له ذكر فيه  
معتقد وطريقته التي ينتسب إليها.

انظر [شذرات الذهب ٣٠٣/٢ - ٣٠٥، سير أعلام النبلاء ٨٥/١٥ - ٩٠ معجم  
المؤلفين ٣٥/٧].

(٤) هو الإمام أحمد بن حنبل بن أسد الشيباني أبو عبد الله نزيل بغداد أحد الأئمة  
الأعلام ثقة حافظ فقيه حجة وهو رأس الطبقة العاشرة ولد في ربيع الأول سنة  
١٦٤، ونشأ ببغداد وطلب العلم بها ورحل في طلب العلم وتوفي سنة ٢٤١، من  
آثاره: المسند، الناسخ والمنسوخ، كتاب الزهد، الجرح والتعديل.

انظر [تذكرة الحفاظ ٤٣١/٢ - ٤٣٢، شذرات الذهب ٩٦/٢ - ٩٨، التقريب  
٢٤/١، معجم المؤلفين ٩٦/٢].

الله - وغيرهم: كالقاضي أبي يعلى<sup>(١)</sup> وأبي الوفاء بن عقيل<sup>(٢)</sup> وأبي الحسن بن الزاغوني<sup>(٣)</sup>، ونحوهم ممن يوافقهم على هذا، وعلى نفي التحسين والتقيح العقليين مطلقاً، مع أن أكثر الذين يوافقونهم من هؤلاء وغيرهم يتناقضون، فيثبتون الحكمة في أكثر ما يتكلمون فيه من «مسائل الخلق، والأمر» وجمهور الفقهاء يقولون بذلك، ويصرح بالتحسين والتقيح العقليين طوائف من

---

(١) هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء البغدادي، الحنبلي محدث فقيه، أصولي، مفسر، ولد في المحرم سنة ٣٨٠هـ وسمع الحديث وحدث وأفتى ودرس، وتخرج به جماعة، وتولى القضاء، وتوفي ببغداد في رمضان سنة ٤٥٨هـ من آثاره: المعتمد في الأصول، أحكام القرآن، التبصرة في فروع الفقه الحنبلي، كتاب الصفات انظر [سير أعلام النبلاء ١٨/٨٩ - ٩٢، شذرات الذهب ٣/٣٠٦ - ٣٠٧ معجم المؤلفين ٩/٢٥٤ - ٢٥٥].

(٢) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، الحنبلي، فقيه أصولي، مقرئ، واعظ، ولد ببغداد سنة ٤٣١هـ، قال ابن تيمية: «كان من أذكى العالم كثير الفكر والنظر في كلام الناس» توفي سنة ٥١٣هـ من آثاره: كتاب الفنون في مجلدات كثيرة، الفصول في فروع الفقه الحنبلي، الانتصار لأهل الحديث.

انظر [درء تعارض العقل والنقل ٨/٦٠، سير أعلام النبلاء ١٩/٤٤٣ - ٤٥١ شذرات الذهب ٤/٣٥ - ٤٠].

(٣) أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن السري الزاغوني الحنبلي فقيه أصولي، محدث، واعظ متكلم، مقرئ، سمع الحديث الكثير وأنشأ الخطب والمواعظ، ولد سنة ٤٥٥هـ، وتوفي في المحرم سنة ٥٢٧هـ من تصانيفه، غرر البيان في أصول الفقه، الإيضاح في أصول الدين، ديوان خطب، انظر [سير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٥ - ٦٠٧، شذرات الذهب ٤/٨٠ - ٨١ معجم المؤلفين ٧/١٤٤].

الفقهاء: كأكثر أصحاب أبي حنيفة<sup>(١)</sup>، وقد ينقلونه عنه، وكثير من أصحاب مالك<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد كأبي الحسن التيمي<sup>(٤)</sup> وأبي الخطاب<sup>(٥)</sup> وكأبي نصر

(١) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت الكوفي التيمي بالولاء، فقيه مجتهد، إمام الحنفية يقال: إن أصله من فارس، ولد بالكوفة سنة ٨٠هـ وبها نشأ، وتفقّه على حماد ابن سليمان، وكان لا يقبل جوائز الدولة، بل ينفق من دار كبيرة له لعمل الخبز أرادّه عمر بن هبيرة على القضاء فامتنع وأرادّه المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد فامتنع، فأمر به فحبس، وتوفي - رحمه الله - ببغداد سنة ١٥٠هـ من آثاره الفقه الأكبر، المسند في الحديث، الرد على القدريّة، وغيرها، انظر [تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ - ٤٢٣، سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٠ - ٤٠٣ معجم المؤلفين ١٣/١٠٤ - ١٠٥].

(٢) تقدّمت ترجمته ص ٣.

(٣) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي الشافعي (أبو عبد الله) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب الشافعية، والمشهور أنه ولد بغزة سنة ١٥٠هـ قال عنه ابن حجر «رأس الطبقة التاسعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين» نزل مصر وبقي بها إلى أن توفي سنة ٢٠٤هـ من آثاره المسند في الحديث، أحكام القرآن، إثبات النبوة والرد على البراهمة وغيرها. [تذكرة الحفاظ ١/٣٦١-٣٦٣، تهذيب التهذيب ٩/٢٥-٣١، التقریب ٢/١٤٣].

(٤) عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التيمي الحنبلي (أبو الحسن) أحد فقهاء الحنابلة فقيه، أصولي، فرضي، توفي في ذي القعدة سنة ٣٧١هـ له تصانيف في الفرائض والفقه وأصوله انظر [تاريخ بغداد ١٠/٤٦١ - ٤٦٢، طبقات الحنابلة ٢/١٣٩، معجم المؤلفين ٥/٢٤٤].

(٥) محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني البغدادي الحنبلي (أبو الخطاب) فقيه، أصولي، متكلم، فرضي، أديب، ناظم ولد في شوال سنة ٤٣٢هـ سمع الكثير وتفقه وقرأ الفرائض ودرس وحدث وأفتى وناظر، توفي ببغداد سنة ٥١٠هـ من آثاره: التمهيد في أصول الفقه، رؤوس المسائل، الهداية في فروع المذهب الحنبلي. =

السجزي<sup>(١)</sup> وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني<sup>(٢)</sup> وطوائف كثيرة من أهل الحديث والفقه والكلام<sup>(٣)</sup>.

= انظر [سير أعلام النبلاء ١٩/٣٤٨ - ٣٥٠، الذيل على طبقات الحنابلة ١/١١٦ - ١٢٧ شذرات الذهب ٤/٢٧ - ٢٨، معجم المؤلفين ٨/١٨٨].

(١) عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد السجزي، الوائلي «أبو نصر» محدث، فقيه، طاف البلاد، وسمع بخراسان والعراق، والحجاز، ومصر وجاور بمكة إلى أن توفي بها في المحرم سنة ٤٤٤هـ من آثاره: الإبانة الكبرى في مسألة القرآن، قال الذهبي: وهو كتاب طويل في معناه دال على إمامة الرجل وبصره بالرجال والطرق. انظر [تذكرة الحفاظ ٣/١١١٨ - ١١٢٠، الجواهر المضئية ٢/٤٩٥، معجم المؤلفين ٦/٢٣٩].

(٢) قال الذهبي - رحمه الله -: هو الإمام الثبت الحافظ القدوة أبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين شيخ الحرم الشريف، من رؤوس أهل السنة وأئمة الأثر وممن يعادي الكلام وأهله ويذم الآراء والأهواء، سئل عنه إسماعيل الحافظ التيمي فقال: «إمام كبير عارف بالسنة»، مات في أول سنة ٤٩١ أو في أواخر التي قبلها وعاش تسعين عامًا. انظر [تذكرة الحفاظ ٣/١١٧٤ - ١١٧٨، شذرات الذهب ٣/٣٣٩ - ٣٤٠].

(٣) مسألة الحسن والقبح هل هما ثابتان بالعقل أم بالشرع من المسائل التي زلت بسببها أقدام طوائف من أهل النظر والكلام وغيرهم.

ويتلخص رأي الأشاعرة في أن الحسن ماورد الشرع بالثناء على فاعله، والقبيح ماورد الشرع بذم فاعله، فالحسن يتبع أمر الشرع والقبح يتبع نهيه، فهم ينفون الحسن والقبح الذاتيين، فالأفعال حسنة لأمر الله بها وقبيحة لنهيه عنها والأمر والنهي يثبتان الحسن والقبح في الأفعال في العاجل والثواب والعقاب عليهما في الآجل. بينما يرى المعتزلة أن الأمر والنهي يخبر عن الحسن والقبح ولا يثبت واحدًا منهما.

وقد أوضح ابن القيم - رحمه الله - تناقض القولين ثم بين أن الحق الذي لا يجد التناقض إليه سبيلًا أن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة.

والفرق بينهما كالفرق بين المطعومات والمشعومات والمريثات. ولكن لا يترتب =

والمقصود هنا أن أبا المعالي<sup>(١)</sup> وهؤلاء يقولون: إن القديم خلق العالم بعد أن لم يكن خالقاً له لا لعلّة وغرض، ولا لداع وباعث وخاطر يعتريه؛ لأن ذلك زعموا مقصور على اجتلاب المنافع ودفع المضار، وذلك مستحيل في صفته؛ ومناظرتهم في هذا الباب مع الدهرية الطبيعية<sup>(٢)</sup> ومع القدرية الإرادية<sup>(٣)</sup>، وقول

= عليها ثواب ولاعقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحاً موجباً للعقاب مع قبحه في نفسه والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل. فالسجود للشيطان والأوثان، والكذب والزنا، والظلم والفواحش. كلها قبيحة في ذاتها. والعقاب عليها مشروط بالشرع، فالنفاة يقولون: ليست في ذاتها قبيحة. وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع. والمعتزلة تقول: قبحها والعقاب عليها ثابتان بالعقل وكثير من الفقهاء من الطوائف الأربع يقولون قبحها ثابت بالعقل والعقاب متوقف على ورود الشرع. وهذا الذي ذكره سعد بن علي الزنجاني من الشافعية، وأبو الخطاب من الحنابلة. وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نصّاً لكن المعتزلة منهم يصرحون بأن العقاب ثابت بالعقل. وقد دل القرآن أنه لا تلازم بين الأمرين. وأنه لا يعاقب إلا بإرسال الرسل، وأن الفعل نفسه حسن وقبيح، ونحن نبين دلالة على الأمرين. ثم ساق الأدلة وأوجه الاستدلال بها بما يكفي ويشفي لمن تأمله. انظر [مدارج السالكين ١/ ٢٣١ - ٢٤٤]، وانظر أيضاً [الملل والنحل جـ ١/ ٤٥، ١١٣، مفتاح دار السعادة ٢/ ٣٤ - ٤٢].

(١) أبو المعالي تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٢) الدهرية الطبيعية هم الذين لا يقرون بواجب أبداع الممكن، وهم معطلون للصانع لا يثبتون لهذا العالم المشهود ربّاً أبدعه ويجعلون العالم نفسه واجب الوجود بذاته، بخلاف الدهرية الإلهية الذين يثبتون لهذا العالم مبدعاً واجباً بنفسه أبداعه. لكن يقولون إن الواجب ليس له صفة ثبوتية، بل صفاته إما سلب وإما إضافة وإما مركبة منها. انظر [درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٧٥، ٤/ ٥، ٧/ ١٧٥].

(٣) القدرية الإرادية هم الذين تكلموا في إرادة الله وتأولوا فيها غير الحق والصواب، =

كلا الفريقين فيه من الباطل أكثر مما يلزم هؤلاء نفاة الحكمة، وإن الذي في قول الدهرية الطبيعية أكثر .

وقال أبو المعالي - وهؤلاء نفاة التعليل - <sup>(١)</sup>: (معنى قولنا: إنه حكيم في أفعاله . أنه مصيب في ذلك ومحكم لها؛ لأنه مالك الأعيان فيتصرف تصرف مالك الأعيان في ملكه من غير اعتراض . وقد يراد بالحكمة العلم بالمعنى <sup>(٢)</sup> بكونه حكيمًا في فعله أنه خلقه على الوجه الذي أراحه وعلمه وحكم به؛ ثم لم يكن علمه وإرادته علة لفعله ولا موجبا له لقدم هذه الصفات وحدث متعلقها) <sup>(٣)</sup> ففسروا <sup>(٤)</sup> حكمته بمعنى أن يفعل ما يشاء بلا ذم، أو بمعنى أنه عالم . ولا ريب أن هذا خلاف ما عليه الناس في معنى الحكمة والحكيم؛ فإنهم لا يجعلون الحكمة كون الحكيم له أن يفعل ما يشاء - وإن كان الله تعالى له أن يفعل ما يشاء - لكن الحكمة فعله بعض الأشياء دون بعض، لاشتغال المفعول على ما يصلح أن يكون مرادًا للحكيم . وتفسيرها بمعنى العلم بالمفعولات أبعد . ومع هذا فقول أبي المعالي وأمثاله

إنكار أبي المعالي ومن وافقه للحكمة وتأويلهم لمعنى كون الرب حكيمًا في أفعاله والرد عليهم

= وقد ذكر الأشعري أن المعتزلة في إرادة الله على خمسة أقوال انظر [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ١٨٩ - ١٩١].

(١) مقصود المؤلف - رحمه الله - أن هذه المقالة لنفاة التعليل وهم أبو المعالي ومن وافقه . وانظر ترجمة أبي المعالي ص ٢٩ .

(٢) في ط «في المعنى» .

(٣) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من مصنفات الجويني .

(٤) أي أبو المعالي ومن وافقه .



في/الفقه وأصوله يخالف هذا الأصل؛ بخلاف غيره من المتكلمين الذين لم يكونوا<sup>(١)</sup> في الفقه كبراعة أبي المعالي<sup>(٢)</sup>، فإنه يقول بالعلل المناسبة للأحكام التي تفسر بالباعث والداعي وإثباتها ينافي هذا الأصل .

ثم قال أبو المعالي: (ونحن لانكر أن يكون الله تعالى خلق من نفعه بخلقه ومن ضره بخلقه، والذي ننكره من الغرض وننفيه<sup>(٣)</sup> عن القديم سبحانه قيام حادث بذاته كالإرادة والداعية والحاجة، والمعتزلة يوافقونا على استحالة قيام الحوادث بذاته، غير أنهم أثبتوا للقديم سبحانه أوصافاً متجددة وأحوالاً من الإرادات التي يحدثها لا في محل، والمحذور من قيام الحوادث بذات الباري تعالى تجدد الأوصاف عليه، وقد ألزموه)<sup>(٤)</sup> .

قال أبو المعالي: (فإن قال قائل: القديم إنما خلق العالم إظهاراً لقدرته وإظهاراً لحجج وآيات يستدل بها على إلهيته، ويعرف سبحانه وتعالى بنعوته وجلاله وصفاته، ويعبد ويعظم، ويستحق على عبادته وتعظيمه الثواب الجزيل، ويستوجب المعرض عنها العذاب الأليم، وهذا منصوص عليه في الكتاب العزيز في أي كثيرة لاتحصى من ذلك قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية ٢٢]،

(١) في ط «لم يبرعوا» .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٩ .

(٣) في ك «وينفيه» وبما أثبت جاء في ط وبه يستقيم السياق .

(٤) في ط «وقد التزموا» ولم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من مؤلفاته .

وقد قال تعالى <sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ ﴿٧﴾ [ص: ٢٧]. وقوله تعالى عن المؤمنين القائلين: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ﴿٣١﴾ [آل عمران: ١٩١] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ <sup>(٢)</sup> وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ ﴿١٢﴾ [الطلاق: ١٢] قال: (وهذا نص صريح في أنه إنما خلق هذه الأشياء ليعرف بها ويعبد). فقال <sup>(٣)</sup> في الجواب: («اللام» في قوله: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا﴾ [الطلاق: ١٢] ليست اللام لام علة، وإنما هي لام صيرورة، وتكون غاية، أي: ليعلم من في المعلوم أنه يعلم، وليجزي على ذلك، ويعرض ويعاند من في المعلوم أنه يعاند، و﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ ﴿٣١﴾ <sup>(٤)</sup> [النجم: ٣١].

قلت: لام الصيرورة إما أن تكون لمن لا يريد الغاية، وذلك إنما يكون لجهل الفاعل بالغاية، كقوله: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨] وإما لعجزه عن دفعها وإن كان / كارهاً لها، كقول القائل:

ك١٦٣/١

(١) في ط «وقال تعالى».

(٢) في ط «السماوات» وهو خطأ.

(٣) أي أبو المعالي.

(٤) لم أقف على هذا النص.

لدوا للموت وابنوا للخراب<sup>(١)</sup>

وللموت ما تلد الوالدة<sup>(٢)</sup>

فأما العالم بالعاقبة القادر على وجودها ومنعها فلا يتصور أن تكون العاقبة إلا وهو عالم بها قادر عليها، والموجود الذي يحدثه الله وهو عالم به قادر عليه لا يكون إلا وهو مريد له؛ بل أبو المعالي<sup>(٣)</sup> وسائر المثبتين<sup>(٤)</sup> يسلمون أنه لا يكون شيء إلا بمشيئته، فيكون مريداً للغاية. ومريد الغاية التي للفعل لا يكون اللام في حقه لام صيرورة؛ إذ لام الصيرورة إنما يكون في حق من لا يريد. فلو قال: إرادته لهذه الغايات كإرادته للأفعال التي

---

(١) هو من قصيدة لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان ت ٢١٠هـ ومطلعها:

لدوا للموت وابنوا للخراب      فكلكم يصير إلى تباب  
انظر [ديوان أبي العتاهية ص ٤٦ - ٤٧].

(٢) وهو مثل سائر يوجد في أبيات لشتيم بن خويلد الفزاري، وفي أبيات لسماك بن عمرو الباهلي، ولعبد الله بن الزبيري، وغيرهم فمن ذلك ما أنشده ابن الأعرابي في نواذره لرجل من عاملة يقال له سماك قتلته غسان وفيه:

فأم سماك فلا تجزعي      فللموت ماتلد الوالدة  
وأنشده أبو الزبيري:

فإن يكن الموت أفناهم      فللموت ماتلد الوالدة  
وأورده ابن هشام في المغني ج ١/ ٢١٤ شاهداً للام الصيرورة وانظر [ذيل الأمالي لأبي علي القالي ص ١٩٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٧٢/ ٢ - ٥٧٣].

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٤) في ط «المسلمين».

هي سببها: لكان أمثل. مع أن هذا الكلام لا يدفع الحجة من الآية؛ فإن القرآن يشهد بأن الله خلق المخلوقات لحكمة لكن ليس هذا موضع تحقيق ذلك وإزالة الشبهة العارضة فيه.

قال الحفيد<sup>(١)</sup>: (وأما القضية الثانية<sup>(٢)</sup>)، وهي القائلة<sup>(٣)</sup>: إن الجائز محدث. فهي مقدمة غير بينة بنفسها، وقد اختلف فيها العلماء، فأجاز أفلاطون<sup>(٤)</sup> أن يكون شيء جائزاً<sup>(٥)</sup> أزلياً، ومنعه أرسطاطاليس<sup>(٦)</sup>، وهو مطلب عويص، ولن تتبين حقيقته إلا

---

(١) يعني أبا الوليد بن رشد وقد تقدمت ترجمته ص ٢٥.

(٢) مراده بذلك: المقدمة الثانية من مقدمات أبي المعالي في طريقه التي سلكها في القول بحدوث العالم وقد تقدمت ص ٣٠.

(٣) في ط «وهي قول القائل» وفي ك «وهي القائل» والتصويب من الكشف.

(٤) هو أفلاطون بن أرسطن بن أرسطوقليس، يرجح أنه ولد بين سنتي ٤٢٩ - ٤٢٧ قبل الميلاد وهو آخر المتقدمين الأوائل الأساطين، تتلمذ على سقراط، ولما اغتيل سقراط بالسم ومات قام مقامه، وأخذ العلم أيضاً عن طيماوس والغريبيين: غريب أثينية وغريب الناطس، وضم إلى ذلك العلوم الطبيعية والرياضية، وحكي عنه أنه قال: إن للعالم محدثاً مبدعاً أزلياً واجباً بذاته. قال القفطي: (ويونان يبالغون في أفلاطون ويعظمونه، ويقولون: كان مولده إلهياً وطالعه جليلاً، ويحكون في ذلك حكايات هي بالأسمار أشبه). انتهى توفي سنة ٣٤٧ قبل الميلاد ومن آثاره: شرح الإلياذة، والجمهورية.

انظر [الملل والنحل ٨٨/٢ - ٩٥، أخبار الحكماء ١٣ - ٢١، الموسوعة العربية الميسرة ١٨١].

(٥) في الكشف «جائز» بالرفع.

(٦) في الكشف «أرسطو»، وهو أرسطو طاليس بن نيقوماخوس، فيلسوف يوناني ولد سنة ٣٨٤ قبل الميلاد، وكان من أهل إسطاخرا، ولما أتت عليه سبع عشرة =

لأهل صناعة البرهان، وهم العلماء الذين خصهم الله تعالى بعلمه، وقرن شهادتهم في الكتاب العزيز بشهادته وشهادة ملائكته<sup>(١)</sup>.

قلت: قد قدم<sup>(٢)</sup> فيما مضى أن أفلاطون وشيعته يقولون: إن الزمان متناه، وأنهم يقولون: العالم محدث أزلي لكون الزمان متناهياً عندهم في الماضي، وأن أرسطو وفرقته يقولون: الزمان غير متناه في الماضي، كما لا يتناهى في المستقبل، ولا يسمون العالم محدثاً، وهذا يقتضي أن الأزلي في هذا الكلام المراد به الأبدى الذي لا آخر له، وإلا تناقض الكلام. وأفلاطون وشيعته يقولون: هو محدث جائز، لكنه يكون مع ذلك أبدياً، والجائز

= سنة أسلمه أبوه إلى أفلاطون فمكث عنده نيفاً وعشرين سنة، وهو عند أتباعه المعلم الأول، والمقدم المشهور، والحكيم المطلق، وكان يحاضر ماشياً فسمي هو وأتباعه بالمشائين، قال ابن القيم - رحمه الله - (وقد حكى أرباب المقالات أن أول من عرف عنه القول بقدم العالم أرسطو، وأنكر أن يكون الله سبحانه يعلم شيئاً من الموجودات، وقرر ذلك بأنه لو علم شيئاً لكمل بمعلوماته ولم يكن كاملاً في نفسه، وبأنه كان يلحقه التعب والكلال من تصور المعلومات فهذا غاية عقل هذا المعلم الأستاذ... - إلى أن قال: فحقيقة ما عليه هذا المعلم لأتباعه الكفر بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر) انتهى. توفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد، ومن آثاره: الأورغانون في المنطق، وكتاب الطبيعة، وكتاب في أجرام السماء، ورسالة في الأخلاق، وغيرها.

انظر [الملل والنحل ١١٩/٢، إغاثة اللهفان ٢٥٩/٢، إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي ٢٢ - ٢٦، الموسوعة العربية الميسرة ص ١١٧].

(١) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٦.

(٢) أي ابن رشد.

يمكن أن يكون أبدئيًا. وأما أرسطو فيقول: ما كان محدثًا عن عدم فلا بد له من آخر، فالجائز لا يكون أبدئيًا<sup>(١)</sup>، وهذا الذي قاله أرسطو هو الذي تقدم قول الحفيد له: إن كل محدث فهو فاسد ضرورة<sup>(٢)</sup>. فهذا قول معلم طائفته أرسطو، وهو<sup>(٣)</sup> أيضًا قول طائفة ممن يقول بحدوث العالم كالجهنم بن صفوان<sup>(٤)</sup>، ومن يقول بوجوب فناء الحوادث. وأما الذي حكاه عن أفلاطون<sup>(٥)</sup> فهو قول أهل الملل: إن الله يخلق شيئًا للبقاء ويخلق شيئًا للفناء كما يشاء. ومع<sup>(٦)</sup> هذا فالذي ينقلونه عن أرسطو<sup>(٧)</sup> أن النفوس الناطقة<sup>(٨)</sup> عنده محدثة فتكون جائزة، وهي مع هذا أبدية باقية:

- 
- (١) نقل ابن رشد في كتابه فصل المقال عن أفلاطون وأرسطو مثل ما نقله المؤلف عنهم: انظر فلسفة ابن رشد ص ١٢ - ١٣.
- (٢) انظر فصل المقال ص ١٣ ونصه «فإن المحدث الحقيقي فاسد ضرورة».
- (٣) في ك «أو هو» والتصويب من ط.
- (٤) جهنم بن صفوان أبو محرز السمرقندي، الضال المبتدع، أس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، وكتب للأمير حارث بن سريح التميمي، وكان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن، وكان يقول: إن الإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر. قال الذهبي: «وماعلمته روى شيئًا لكنه زرع شرًا عظيمًا» هلك في زمان صغار التابعين، وقيل إن الذي قتله سلم بن أحوز وذلك سنة ١٢٨.
- انظر (الكامل لابن الأثير ٢٩٤/٥، ميزان الاعتدال للذهبي ٢٤٦/١، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٦/٦ - ٢٧، لسان الميزان لابن حجر ١٤٢/٢).
- (٥) أفلاطون تقدمت ترجمته ص ٥٦.
- (٦) في ك و ط «وهو مع هذا» ورجحت أن الصواب ما أثبتته.
- (٧) أرسطو تقدمت ترجمته ص ٥٦.
- (٨) جاء في التعريفات للجرجاني ص ٢٦٣ (النفس الناطقة هي الجوهر المجرد عن =

فهذا يناقض<sup>(١)</sup> ما أصله .

ك١٦٣ب / عن هذين<sup>(٣)</sup> هذا القدر الذي تبين يدل على أن ماحكاه<sup>(٢)</sup> / عن هذين<sup>(٣)</sup> الفيلسوفين وأصحابهما اتفاق منهم على أن ماكان جائزاً فهو محدث . فإذا كان قد ثبت أن العالم جائز ثبت أنه محدث ؛ ولهذا منع هو كونه جائزاً، وغلط ابن سينا<sup>(٤)</sup> في قوله : إنه جائز بنفسه ، مع موافقته له على قدمه .

فأما الذي فهمه<sup>(٥)</sup> من كلامهم في هذا المقام واعترض به وهو أن يقول عن أفلاطن<sup>(٦)</sup> : إن الجائز<sup>(٧)</sup> يكون أزلياً<sup>(٨)</sup> ، وأن أرسطو يقول : الجائز لا يكون أزلياً . فهذا لايناسب ماتقدم ، فإنه

= المادة في ذواتها مقارنة لها في أفعالها وانظر المزيد في تعريف النفس والأقوال فيها في (الملل والنحل ٢١٧/٢ - ٢٣١ . الموسوعة العربية الميسرة ١٨٤١ ، موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن بدوي ٥٠٥/٢ - ٥٠٦) .

(١) في ك «تناقض» وبما أثبت جاء في ط وهو أوضح .

(٢) أي ابن رشد .

(٣) في ك «هذه» والتصويب من ط .

(٤) تقدمت ترجمته ص ١١ وانظر تغليط ابن رشد له في «الكشف عن مناهج الأدلة» ص ١٤٦ .

(٥) أي ابن رشد .

(٦) في ط «أفلاطون» وتقدمت ترجمته ص ٥٦ .

(٧) الجائز تقدم ص ٣٠ .

(٨) الأزلي : هو مالا أول له ، والأزل هو استمرار الوجود في أزمنة ماضية لامتناهية فهو لأول له ، ويقابل الأبد ، والله أزلي أبدي ، انظر [التعريفات للجرجاني ص ١٦ ، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٩] .

إذا كان قول أفلاطن<sup>(١)</sup> إن العالم لم يتقدمه زمان، وعنده أن الزمان متناه في الماضي ثبت أنه ليس بأزلي، فأى حقيقة لقوله: الجائز لا يكون أزليًا؟! وكذلك أرسطو<sup>(٢)</sup> لو كان يقول: إن الجائز لا يكون أزليًا - أي قديمًا - لامتنع أن يكون عنده شيء من الممكن بذاته أزليًا. وهو خلاف قوله. فهذا النقل وقع فيه غلط إما لفظ «الجائز» وإما لفظ «الأزلي».

ثم يقال له<sup>(٣)</sup>: يا سبحان الله! من الذي جعل هذه الطائفة من اليونان وأتباعهم هم العلماء دون سائر الأمم وأتباع الأنبياء الذين لا يختلف [من]<sup>(٤)</sup> له عقل ودين أنهم أعلم منهم!! وأي برهان عندهم يتبين به هذه الحقيقة. وقد ذكرت أن نفس أهل صناعة البرهان تنازعوا فيها، فلو كان ذلك منكشفًا بصناعتهم لم يتنازع أئمة الصناعة فيها.

ثم يقال: ومن الذي خص هؤلاء بكونهم أهل البرهان، مع أن غاية ما يقولونه في العلم الإلهي<sup>(٥)</sup> لا يصلح أن يكون من

---

(١) في ط «أفلاطون».

(٢) أرسطو تقدمت ترجمته ص ٥٦.

(٣) أي لابن رشد.

(٤) الزيادة من ط.

(٥) العلم الإلهي انظر ص ٢٠.



الأقيسة الخطابية<sup>(١)</sup> والجدلية<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن البرهانية<sup>(٣)</sup>؟!

ثم يقال: وكيف يستحسن عاقل أن يجعل المتكلمين - على عَجَرِهِمْ وَبُجَرِهِمْ<sup>(٤)</sup> - أهل جدل وهؤلاء<sup>(٥)</sup> أهل برهان، مع أن بين تحقيق المتكلمين للعلم الإلهي<sup>(٦)</sup> بالأقيسة العقلية وبين

---

(١) القياس الخطابي: هو القياس المؤلف من قضايا ظنية ومقبولة، ليست بمشهورة لإقناع من هو قاصر عن درك البرهان.

انظر [الإشارات لابن سينا ص ٨٠، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ٢٠٩/٢] وانظر ماتقدم ص ١٠.

(٢) الجدل عند المنطقيين هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة وصاحب هذا القياس يسمى جدلياً ومجادلاً، فالجدل قياس مفيد لتصديق لاتعتبر فيه الحقيقة وعدمها بل عموم الاعتراف أو التسليم مركب من مقدمات لايعتبر فيها اليقين وإن كانت يقينية بل تطابق جميع الآراء أو أكثرها أو بعضها المعين، والغرض من الجدل إن كان الجدلي سائلاً معترضاً إلزام الخصم وإسكاته وإن كان مجيباً حافظاً للرأي أن لا يكون ملزماً للخصم.

انظر [كشاف اصطلاحات الفنون ج ١/ ٢٤٢، المعجم الفلسفي لجميل صليبا ٢٠٩/٢ وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ج ١/ ٣٨٥].

(٣) القياس البرهاني تقدم ص ٢٤.

(٤) جاء في لسان العرب: «قال أبو عبيد: ويقال أفضيت إليه بَعْجَرِي وَبُجَرِي أي أطلعت من ثقتي به على معايبي، والعرب تقول: إن من الناس من أحدثه بَعْجَرِي وَبُجَرِي أي أحدثه بمساويي يقال هذا في إفشاء السر، قال: وأصل العُجَر العروق المتعقدة في الجسد والبُجَر العروق المتعقدة في البطن خاصة. وفي حديث أم زرع: إن أذكره أذكر عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ؛ المعنى إن أذكره أذكر معايبه التي لايعرفها إلا من خبره» بتصرف انظر [لسان العرب ٢/ ٦٨٩].

(٥) أي الفلاسفة.

(٦) في ك «للعالم الإلهي» وبما أثبت جاء في ط وهو الصواب بدليل مابعده، وتقدم التعريف به ص ٢٠.

تحقيقهم تفاوت يعرفه كل عاقل منصف، والقوم لم يتميزوا بالعلم الإلهي، ولانبل<sup>(١)</sup> أحد باتباعهم فيه؛ بل الأمم متفقة على ضلالهم فيه إلا من قلدهم، ولكن يؤثر عنهم من الكلام في الأمور الطبيعية والرياضية ماشاع ذكرهم بسببه، ولولا ذلك لما كان لهم ذكر عند الأمم، كيف يستجيز مسلم أن يقول: إن العلماء الذين أثنى الله عليهم في كتابه هم أهل المنطق، مع علمه بأن أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم كانوا مرادين من هذا الخطاب قطعاً؛ بل هم أفضل من أريد به بعد الأنبياء، وقد ماتوا قبل أن تعرب كتب اليونان بالكلية؟! وإن أراد بذلك البرهان العقلي<sup>(٢)</sup> الذي لا يختص باصطلاح<sup>(٣)</sup> اليونان فلا اختصاص لهؤلاء به<sup>(٤)</sup> بل الصحابة والتابعون أحذق منهم في المعقولات التي ينتفع بها في الإلهية بما لا / نسبة بينهما في ذلك .

ك١٦٤/١

ثم العلماء الذين أثنى الله عليهم هم الذين شهدوا أنه لا إله إلا هو، ومن المعلوم لكل من عرف أحوال الأمم أن أهل الملل

(١) التبل بالضم الذكاء والنجاة، وقد نَبَّلَ ثُبلاً وَبَالَةً، وتَنَبَّلَ، وهو نبيل وَتَبَّلَ . انظر [لسان العرب ٣/ ٥٧٠] .

(٢) البرهان هو قياس مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني، واليقيني: إما الأوليات وما جمع معها، وإما التجريبات، وإما المتواترات، وإما المحسوسات . انظر [النجاة لابن سينا ص ٦٦، التعريفات ص ٤٥، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ج ١/ ٢٠٦] .

(٣) في ط و ك «بإصلاح» ولعله سهو من الناسخ .

(٤) سقطت لفظة «به» من ط .

أحق بهذا التوحيد من الصابئة<sup>(١)</sup> الذين هم أهل دمن<sup>(٢)</sup> الفلاسفة،  
ومن المشركين الذين فيهم<sup>(٣)</sup> فلاسفة كثيرون؛ بل كانت اليونان

(١) قال ابن القيم - رحمه الله -: (هذه أمة كبيرة من الأمم الكبار. وقد اختلف الناس فيهم اختلافاً كثيراً، بحسب ماوصل إليهم من معرفة دينهم. وهم منقسمون إلى مؤمن وكافر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّاتِ مِنَ عَائِمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

فذكرهم في الأمم الأربعة الذين تنقسم كل أمة منهم إلى ناج وهالك. وذكرهم أيضاً في الأمم الستة الذين انقسمت جملتهم إلى ناج وهالك. كما في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِيَّاتِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الحج: ١٧] .. قال: وهؤلاء كانوا قوم إبراهيم الخليل. وهم أهل دعوته وكانوا بحران. فهي دار الصابئة، وكانوا قسمين صابئة حنفاء، وصابئة مشركين، والمشركون منهم يعظمون الكواكب السبعة والبروج الاثني عشر ويصورونها في هياكلهم) انتهى. قلت: ولا زالت منهم بقايا إلى زماننا هذا يمارسون عباداتهم في غاية من التكنم على ضفاف نهري دجلة والفرات في مدن العمار والناصرية جنوب العراق، وفي إيران على ضفاف نهري كارون والذر مستقلين في ذلك بلغة دينية مقدسة لديهم.

وانظر المزيد في بيان عقائدهم في [الملل والنحل ٥/٢ - ٥٧، الرد على المتطقيين ص ٤٥٤ - ٤٥٧، إغاثة اللفهان / ٢٤٩ - ٢٥١ اعتقادات فرق المسلمين والمشركون ١٢٥ - ١٢٦، الصابئة المندائيون، الصابئة حرائين ومندائيين].

(٢) في ط «أجل» بدل «دمن» والدمن بالكسر السرقيين المتلبد الذي صار كرساً على وجه الأرض، والدمنة آثار الناس وماسودوا، وقيل ماسودوا من آثار البحر وغيره، والجمع دمن.

انظر [لسان العرب ١/١٠١٦، وتاج العروس ٩/٢٠١].

(٣) في ط «منهم».

منهم. والمسلمون وعلماءهم [أحق]<sup>(١)</sup> بهذه الشهادة من الأولين والآخرين، بل يقال لك<sup>(٢)</sup>: نحن لانعلم أن هؤلاء القوم كانوا يشهدون بهذه الوجدانية، فإن الذي في الكتب المنقولة عنهم من التوحيد إنما مضمونه نفي الصفات كما تقوله الجهمية، ومعلوم أن هذا ليس الشهادة بأنه لا إله إلا الله؛ بل قد علم النبي ﷺ أمته هذا التوحيد، والقرآن مملوء منه، ولم يقل لهم كلمة واحدة تتضمن نفي الصفات، ولا قال ذلك أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الدين، مع العلم الضروري بأنهم كانوا أعلم بمعاني القرآن منا، وإن ادعى مدع تقدمه في الفلسفة عليهم فلا يمكنه أن يدعي تقدمه في معرفة ما أريد به القرآن عليهم، وهم الذين تعلموا من الرسول لفظه ومعناه، وهم الذين أدوا ذلك إلى من بعدهم، قال أبو عبد الرحمن السلمي<sup>(٣)</sup>:  
(حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن: عثمان بن عفان<sup>(٤)</sup>)

(١) ما بين المعقوفتين زيادة ليستقيم بذلك المعنى، ويؤيده تقدم كلمة «أحق» في السياق قبلها.

(٢) ضمير الخطاب يعود إلى ابن رشد.

(٣) قال في التقريب ٤٠٨/١ عبد الله بن حبيب بن ربيعة: بفتح الموحدة وتشديد الياء أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة، ثقة ثبت، من الثانية، مات بعد السبعين، خرج له الستة، وذكر الذهبي في الكاشف ٧٩/٢ أنه روى عن عمر وعثمان وعنه عاصم بن أبي النجود، وأبو إسحاق.

(٤) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أمير المؤمنين، ذو النورين، أحد السابقين الأولين، والخلفاء الأربعة، والعشرة المبشرة، =

[و] <sup>(١)</sup> عبد الله بن مسعود <sup>(٢)</sup> وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من رسول الله ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا مافيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل <sup>(٣)</sup>.

= استشهد في ذي الحجة، بعد عيد الأضحى سنة ٣٥ هـ وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعمره ثمانون، وقيل أكثر وقيل أقل.

انظر [الإصابة بذيله الاستيعاب ٢/٤٥٥-٤٥٦، تهذيب التهذيب ٧/١٣٩-١٤٢].

(١) سقط الواو في «ك».

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل، بمعجمة وفاء ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبه جمة، وأمره علي-رضي الله عنه- على الكوفة مات سنة ٣٢ أو في التي بعدها، روى له الستة،

انظر [الإصابة ٢/٣٦٠-٣٦٢، تهذيب التهذيب ٦/٢٧-٢٨، التقريب ١/٤٥٠].

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند بهامشه المنتخب ٤/٤١٠ من طريق عطاء عن أبي عبد الرحمن قال: حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يقرئون عن رسول الله ﷺ عشر آيات فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا مافي هذه من العلم والعمل قالوا فتعلمنا العلم والعمل، قال الهيثمي في المجمع ١/١٦٥: فيه عطاء بن السائب وقد اختلط.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه / باب تعلم القرآن وتعليمه / برقم ٦٠٢٧ ج ٣/ ٣٨٠ عن معمر بن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: إذا كنا نتعلم العشر من القرآن لم نتعلم العشر بعدها حتى نتعلم حلالها وحرامها وأمرها ونهيها.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٦/ ١٧٢ عن أبي عبد الرحمن السلمي وفي آخره، وأنه سيرث القرآن بعدنا قوم ليشربونه شرب الماء لا يجاوز تراقيهم، بل لا يجاوز هاهنا، ووضع يده على الحلق.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ١٠/ ٤٦٠ من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن به والطبري في تفسيره ١/ ٨٠ عن أبي عبد الرحمن به، والحاكم في المستدرک ج ١/ ٥٥٧ من طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وليس معه<sup>(١)</sup> ما يعتمد عليه أن هؤلاء كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله؛ بل لو قيل: كانوا مشركين: لكان أقرب؛ فإنه من المشهور في أخبار اليونان أهل مقدونية<sup>(٢)</sup> وغيرها أنهم كانوا مشركين: يعبدون الأصنام<sup>(٣)</sup> والكواكب، وهؤلاء الفلاسفة يسمون الكواكب الآلهة الصغرى والأرباب، وفي «كتاب لسقراط»<sup>(٤)</sup> و «النواميس»<sup>(٥)</sup>

(١) أي ابن رشد.

(٢) بلد من الأقطار الأوروبية شمال اليونان، تغيرت حدودها مرارًا اشتهرت قديمًا في زمن الإسكندر الأكبر ومدت نفوذها على جميع بلاد اليونان وممالك شاسعة من آسيا، فتحها العثمانيون في القرن الخامس عشر الميلادي ثم خرجت عن حكم الدولة العثمانية سنة ١٩١٣م وهي إحدى مناطق التنازع والقتال بين الشعوب البلقانية، وتعد الآن من أملاك اليونان.

انظر [دائرة معارف القرن العشرين ٣٠٨/٩ - ٣٠٩، التاريخ اليوناني ص ١٢١].

(٣) في ط «كانوا يعبدون الأصنام».

(٤) في ط «وفي كتاب سقراط».

وسقراط هو سقراط بن سفر ونسفس أحد كبار فلاسفة اليونان ولد سنة ٤٦٩ ق. م ونشأ بأثينية وتلمذ على فيثاغورس، نبغ في القرن الخامس قبل الميلاد في عصر كثرت فيه ضوضاء السوفسطائية فكان سقراط ألد أعدائهم، واقتصر من الفلسفة على العلوم الإلهية وأعرض عن ملاذ الدنيا وأعلن مخالفته اليونان في عبادتهم الأصنام وقابل رؤساءهم بالحجج والأدلة فتوروا عليه العامة واضطروا ملكهم إلى قتله فأودعه الحبس توصلاً إلى قلوبهم وتسكينًا لثائرتهم ثم سقاه السم بعد مناظرات جرت له مع الملك، وكانت وفاته سنة ٣٩٦ ق. م وينسب إليه من المؤلفات: رسالة إلى إخوانه في المقايسة بين السنة والفلسفة، ومقالة في السياسة.

انظر [إغاثة اللهفان ٢/ ٢٦٤، تاريخ الحكماء ١٣٥ - ١٤٠، دائرة معارف القرن العشرين ١٠٨/٤ - ١٩٦].

(٥) كتاب النواميس هو محاورة كتبها أفلاطون في أواخر حياته حاول فيها أن يكون =

لأفلاطون<sup>(١)</sup> وغيرهما من ذلك أمور كثيرة، وقد ذكر هذا الرجل عنهم أن أكثرهم انتهى نظرهم إلى الفلك فلم يثبتوا وراءه موجوداً، ومعلوم أن الذي أثبتوا من واجب الوجود هو ادعى شيء إلى عبادة الكواكب والأصنام، فكيف يكون هؤلاء هم أهل العلم بشهادة أن لا إله إلا الله؛ بل إذا قيل: إن هؤلاء وأمثالهم أصل كل شرك، وأنهم سوس الملل<sup>(٢)</sup>، وأعداء الرسل: لكان هذا الكلام أقرب إلى الحق من شهادته لهم بما ذكره.

قلت: ومقتضى ما ذكره هو وذكره عن هؤلاء الفلاسفة أن ماثبت فيه أنه ممكن جائز وجب أن يكون محدثاً، وأن القديم لا يكون / إلا واجباً. فمتى ثبت أنه جائز ثبت أنه محدث، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

قال الحفيد: (وأما أبو المعالي فإنه رام أن يبين هذه

= مسالماً وأن يتفق قدر الإمكان مع الواقع وطبيعة النفوس الإنسانية التي يمازجها الكثير من الشر كما يمازجها الكثير من العجز، وتختلف رؤيته في «النواميس» عما كان يراه ويحلم به في «الجمهورية» وقد لخص الفارابي كتابه هذا وترجم إلى اللاتينية.

انظر [تاريخ الحكماء ص ١٤، دائرة معارف القرن العشرين ١/ ٤٢٩، أفلاطون. لعبد الرحمن بدوي ص ٢٢٤ - ٢٢٥، أفلاطون د. أحمد الأهواني ص ٢٢١].

(١) في ط «أفلاطون» وانظر ترجمته ص ٥٦.

(٢) وذلك بسبب خبثهم وكيدهم وعملهم على إفساد الملل كما يفعل السوس، وأصل السوس والساس العثة التي تقع في الصوف والثياب والطعام، قال ابن سيده: السوس العث وهو الدود الذي يأكل الحب واحده سوسة حكاه سيبويه وكل أكل شيء فهو سوسة دوداً كان أو غيره. انظر [لسان العرب ٢/ ٢٣٨].

المقدمة<sup>(١)</sup> بمقدمات: (إحداها)<sup>(٢)</sup> أن الجائز لابد له من مخصص يجعله بأحد الوصفين الجائزين أولى منه بالثاني. و(الثانية)<sup>(٣)</sup> أن هذا المخصص لا يكون إلا مريداً. و (الثالثة)<sup>(٤)</sup> أن الموجود عن الإرادة هو حادث)<sup>(٥)</sup>.

قلت: وكذلك قررها الرازي أيضاً. فهذه المقدمات الثلاث مع أن نزاع الحفيد<sup>(٦)</sup> والفلاسفة<sup>(٧)</sup> في تينك المقدمتين لا يضر، فإننا قد بينا أنهم موافقون على أن الخالق مريد قاصد كما تبين في إثباتهم العناية<sup>(٨)</sup>، وإن تناقضوا بنفي الإرادة هنا لم يفدهم لإقرارهم بذلك، ولأننا قد بينا أن الأدلة الدالة على ذلك يقينية ضرورية. وأن نفي ذلك كنفي واجب الوجود. ولكن<sup>(٩)</sup> أبو المعالي<sup>(١٠)</sup> والرازي ونحوهما إنما احتاجوا إلى هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون الحكمة الغائية، وإنما يثبتون الإرادة المخصصة،

- 
- (١) أي المقدمة الثانية وقد تقدم ورودها ص ٣٠.
  - (٢) في ط «أحدها».
  - (٣) في ط «والثاني».
  - (٤) في ط و ك «والثالث» وبما أثبت جاء في الكشف عن مناهج الأدلة وهو الصواب.
  - (٥) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٦.
  - (٦) تقدمت ترجمته ص ٢٥.
  - (٧) انظر الفلاسفة ص ٩.
  - (٨) انظر ماتقدم ص ١٩.
  - (٩) لكن هنا ساكنة النون.
  - (١٠) أبو المعالي تقدمت ترجمته ص ٢٩.



وقد قدمنا أن كونه مختاراً يبينُ بما دل على الإرادة المخصصة لمفعول دون مفعول، وبما دل على مافي المفعولات<sup>(١)</sup> من الحكمة المقصودة وبالأمرين جميعاً؛ لكن هؤلاء الفلاسفة سلخوا إحدى الطريقتين<sup>(٢)</sup>. وتناقضوا في منازعتهم في الأخرى، والأشعرية سلخوا إحدى الطريقتين، ونازعوا في الأخرى، والتناقض لازم لهم أيضاً، والمقصود من الطريقتين واحد: وهو كونه قاصداً مريداً مختاراً. وهذه الطريقة التي سلكتها أبو المعالي والرازي وغيرهما صحيحة أيضاً توجب العلم اليقيني بكونه مريداً مختاراً.

قال الحفيد: ثم بين - يعني أبا المعالي<sup>(٣)</sup> - أن الجائر يكون عن الإرادة: أي عن فاعل مريد، من قبل أن كل فعل فإما أن يكون عن الطبيعة وإما عن الإرادة. والطبيعة لا يكون عنها أحد هذين<sup>(٤)</sup> الجائزين المتماثلين<sup>(٥)</sup> أعني لا تفعل المماثل دون مماثله، بل تفعلهما: مثال ذلك أن<sup>(٦)</sup> «السقمونيا»<sup>(٧)</sup> ليست

(١) في ك «المعقولات» والتصويب من ط إذ هو الموافق للسياق.

(٢) انظر الطريقتين ص ٣٠.

(٣) في ط «أبو المعالي» بالرفع وصوابه النصب، والجملة المعترضة هنا زيادة من المؤلف - رحمه الله - وليست في كشف مناهج الأدلة.

(٤) لفظة «هذين» ليست في الكشف.

(٥) في الكشف «المماثلين».

(٦) لفظة «أن» ليست في ط.

(٧) ك «السلمونيا» والتصحيح من الكشف.

تجذب الصفراء مثلاً<sup>(١)</sup> التي في الجانب الأيمن من<sup>(٢)</sup> البدن دون<sup>(٣)</sup> التي<sup>(٤)</sup> في الأيسر. فأما<sup>(٥)</sup> الإرادة فهي التي تخص<sup>(٦)</sup> الشيء دون مماثله. ثم أضاف إلى هذه<sup>(٧)</sup> أن العالم مماثل كونه في الموضع الذي خلق فيه في الجو<sup>(٨)</sup> الذي خلق فيه. يريد الخلاء؛ لكونه في غير الموضع من ذلك الخلاء<sup>(٩)</sup>، فأنتج عن ذلك أن العالم خلق عن إرادة<sup>(١٠)</sup>، والمقدمة القائلة إن الإرادة هي التي تخص<sup>(١١)</sup> أحد المتماثلين<sup>(١٢)</sup> صحيحة، والقائلة: إن

= قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ١٢٩/٤ «والسَّمُونيا نبات يُستخرج من تجاويفه رطوبة دَبِقَة وتحف وتدعى باسم نباتها أيضًا، مضادتها للمعدة والأحشاء أكثر من جميع المسهلات، وتُصلح بالأشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والأنيسون ست شعيرات منها إلى عشرين شعيرة يسهل المِرَّة الصفراء والزواجات الردية من أقاصي البدن..» وانظر [القانون في الطب لابن سينا ص ٢٢٤ - ٢٢٦، دائرة معارف القرن العشرين ١٩٨/٥ - ٢٠١].

- (١) لفظة «مثلاً» ليست في «ط» و «الكشف».
- (٢) في ط «في».
- (٣) في الكشف «من البدن مثلاً».
- (٤) في ك «الذي» وبما أثبت جاء في «ط» والكشف.
- (٥) في الكشف «وأما».
- (٦) في ط «تختص بالشيء» وفي الكشف «تختص الشيء».
- (٧) في ك و ط «هذه إلى» والتصويب من الكشف.
- (٨) في ك «من الجسد» والتصويب من الكشف.
- (٩) لعله يريد أن العالم يمكن أن يحتل مكاناً في الفضاء يماثل المكان الذي يوجد فيه الآن.
- (١٠) في ط «عن الإرادة».
- (١١) في ط والكشف «تختص».
- (١٢) في الكشف «المماثلين».

العالم في خلاء يحيط به كاذبة، أو غير بينة بنفسها، ويلزم أيضاً عن وضعه هذا الخلاء أمر شنيع عندهم، وهو أن يكون قديماً؛ لأنه إذا كان محدثاً احتاج إلى خلاء<sup>(١)</sup>.

قلت: قد سلم / المقصود بهذه المقدمة، وهو أن الإرادة هي التي تخص أحد المتماثلين صحيحة. وأما اعتراضه على العالم فذاك متعلق بالمقدمة الأولى.

وينبغي أن يعلم أن الذي سلط هؤلاء الدهرية<sup>(٢)</sup> على الجهمية<sup>(٣)</sup> شيان (أحدهما) ابتداعهم لدلائل ومساائل في أصول الدين تخالف الكتاب والسنة، ويخالفون بها المعقولات الصحيحة التي يفسر بها خصومهم أو غيرهم. و (الثاني) مشاركتهم لهم في العقلات الفاسدة من المذاهب والأقيسة ومشاركتهم لهم في تحريف الكلم عن مواضعه؛ فإنهم لما شاركوهم فيما شاركوهم فيه بعد تأويل نصوص الصفات<sup>(٤)</sup> بالتأويلات المخالفة لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها كان هذا حجة لهم في تأويل نصوص المعاد وغيرها، كما احتج به هذا الفيلسوف، وكما يذكره أبو عبد الله الرازي ومن قبله: حتى إن الدهرية قالوا لهم<sup>(٥)</sup>: القول في آيات المعاد كالقول في آيات

سبب تسلط  
الدهرية على  
الجهمية في  
الصفات  
والقدر شيان

(١) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٧.

(٢) مقصوده بهم الفلاسفة لأنهم لا يثبتون الخالق.

(٣) انظر الجهمية ص ٤.

(٤) في ط «فإنهم لما شاركوهم فيه بعد تأويل نصوص الصفات».

(٥) في ك «حتى إن الدهرية حتى قالوا لهم» وظاهر أن في العبارة زيادة لعلها من =

الصفات، فكان من حجتهم عليهم، وضموا ذلك إلى ما قد يطلقونه من أن الأدلة اللفظية لاتفيد اليقين، فقالوا له<sup>(١)</sup> : أنت تقول: الظواهر لا تفيد القطع أيضًا، والآيات المتشابهة<sup>(٢)</sup> في القرآن الدالة على المشيئة والقدر ليست أقل ولا أضعف دلالة من الآيات الدالة على المعاد الجسماني، ثم إنكم تجوزون تأويل تلك الآيات فلم لاتجوزون أيضًا<sup>(٣)</sup> تأويل الآيات الواردة ها هنا<sup>(٤)</sup> ؟ فقال: نحن لم نتمسك بآية معينة ولا بحديث معين؛ ولكن نعلم باضطرار إجماع الأنبياء من أولهم إلى آخرهم على إثبات المعاد البدني، ولم يقل أحد أنه علم من دينهم بالضرورة التشبيه والقدر فظهر الفرق .

فليُنظر<sup>(٥)</sup> العاقل في هذا الجواب حيث قال لهم هؤلاء المتكلمون: نحن نعلم الإخبار بمعاد الأبدان أن الرسل أخبرت به بالضرورة، فلم يجعلوا مستند العلم بذلك دلالة القرآن والحديث والإجماع عليه؛ لأنهم عارضوهم بمثل ذلك وبأبلغ منه في أمر الصفات والقدر، فعدلوا إلى ماذكروه من أنا نعلم بالاضطرار إخبارهم بالمعاد الجسماني. فإن هذا الذي قالوه

= وهم الناسخ .

(١) أي للمتكلم .

(٢) في ط «المتشابهات» .

(٣) لفظة «أيضًا» سقطت من ط .

(٤) أي آيات المعاد .

(٥) في ط «فاليُنظر» .

صحيح وحجة صحيحة على إثبات المعاد البدني؛ لكن قصرُوا  
في عدم الاحتجاج على ذلك بالقرآن<sup>(١)</sup> وبالأخبار وإجماع  
السلف.

وأيضًا فأهل الإثبات من سلف الأمة وأئمتها يقولون  
للطائفتين<sup>(٢)</sup>: نحن نعلم أيضًا إخبارهم بما أخبروا به من  
الصفات والقدر بالضرورة، وقول بعضهم إنه لم يقل أحد إن هذا  
معلوم بالضرورة من دينهم<sup>(٣)</sup>، ليس كذلك؛ بل أهل الحديث  
وغيرهم يعلمون ذلك من دينهم ضرورة، وكلا الطائفتين مخالف  
للفطرة العقلية ومخالف لما نعلم<sup>(٤)</sup> نحن بالضرورة من دين  
الرسول، ومخالف للأقيسة العقلية البرهانية<sup>(٥)</sup> والنصوص الإلهية  
القرآنية والإيمانية.

فإن قال المتكلمون من الجهمية<sup>(٦)</sup> وغيرهم: فمن خالف ما  
علم بالضرورة / من الدين فهو كافر؟ قيل لهم فلماذا كان  
السلف<sup>(٧)</sup> والأئمة مطبقين<sup>(٨)</sup> على تكفير الجهمية حين كان ظهور  
مخالفتهم للرسول ﷺ مشهورًا معلومًا بالاضطرار لعموم المسلمين

(١) في ط «في القرآن».

(٢) أي المتكلمين والفلاسفة.

(٣) في ك «من دليلهم» والتصويب من ط.

(٤) في ك «لما يعلم» والسياق يقتضي ما أثبتته من «ط».

(٥) انظر التعريف بها ص ٢٤.

(٦) الجهمية تقدم ص ٤.

(٧) في ط «فلماذا السلف».

(٨) في ك و ط «مطبّقون» وهو تحريف.

حتى قبل العلم بالإيمان<sup>(١)</sup> فيما بعد، وصار يشتبه بعض ذلك على كثير ممن ليس بزنديق<sup>(٢)</sup> . .

(١) قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم في تعليقه على المطبوعة: (يعني أن «باب الصفات» صار يلقب بالعلم بالإيمان؛ لأنه من الإيمان بالله وأحد أنواع توحيد الله هو الإيمان بصفات الله وأسمائه).

(٢) بالرجوع إلى المعاجم اللغوية نجد أن الزنديق واحد الزنادقة والمصدر منه «زندقة» قال الجوهري في الصحاح: (الزنديق من الثنوية وهو معرب والجمع الزنادقة، وقد تزندق والاسم الزندقة) وجاء في لسان العرب: (الزنديق القائل ببقاء الدهر وقال أحمد بن يحيى: وليس في كلام العرب زنديق وإنما تقول العرب رجل زندق وزندقي إذا كان شديد البخل فإذا أرادت العرب معنى ماتقول العامة قالوا: ملحد وداهري).

ويحدد المسعودي ظهور هذه الكلمة بعهد «ماني» وإليه أضيف الزنادقة وذلك أن الفرس أتاهم «زرادشت» بكتاب يسمى «البستاه» وعمل له تفسيراً أسماه «الزند» وعمل لهذا التفسير شرحاً سماه «البازند» فكل من عدل عن «البستاه» إلى «الزند» وشرحه «البازند» قالوا عنه «زندى» لأنه مؤول ومنحرف عن الظاهر من المنزل. فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى عن الفرس وقالوا زنديق والثنوية هم الزنادقة.

وعند التأمل لمن أطلق عليهم وصف «الزندقة» نجد اختلافاً ظاهراً فمنهم من يطلقه على ماني ومعتنقي مذهبه، ومنهم من يطلقه على فرقة خاصة قرينة لليهود والنصارى، ومنهم من يطلقه على أهل المجون والخلاعة، ومنهم من يطلقه على الجهمية والمعتزلة ومن يقول بأن القرآن مخلوق، ومنهم من يطلقه على غيرهم وقد أجمل أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام» القول في ذلك فهو يرى أن «الزندقة» لم يكن معناها واحداً عند الناس على السواء فمعناها في أذهان الخاصة والعلماء غير معناها في أذهان العامة ويستخلص بعد بسط القول في توضيح ذلك أن «الزندقة» تطلق على معانٍ أربعة:

١ - التهلك والاستهتار والفجور من تبجح في القول يصل أحياناً إلى مايمس الدين ولكن قائله لم يقله عن نظر وإنما قاله عن خلاعة ومجون.

ويقال لهم: قول أهل الإثبات لكم هو لكم<sup>(١)</sup> أنتم للدهرية<sup>(٢)</sup> في معاد الأبدان، ودعواكم تعارض الأدلة في ذلك أو خفاء ذلك كدعوى الدهرية ذلك؛ فإن أبا عبد الله الرازي قال في كتابه الكبير «نهاية العقول»<sup>(٣)</sup> في مسألة التكفير لما حد الكفر بحد أبي حامد الغزالي<sup>(٤)</sup> (وهو تكذيب الرسول في شيء مما

= ٢ - اتباع دين المجوس وخاصة دين ماني مع التظاهر بالإسلام كالذي اتهم به الأفشين والذي اتهم به بشار وابن المقفع .

٣ - ملحدون لا دين لهم، كالذي يحكيه المعري .

٤ - اتباع دين المجوس وخاصة «ماني» من غير تظاهر بالإسلام كالذي يرويه الجاحظ عن كتب الزنادقة .

قال: ولكن يظهر أن الكلمة أكثر ما كانت تطلق على من اعتنق المانوية باطنًا والإسلام ظاهرًا ثم توسعوا في معناها فأطلقوها على الإباحي والملحد الذي لا دين له .

انظر (الجوهري في الصحاح ١٤٨٩/٤، لسان العرب ٥١/٢، مروج الذهب ٢٥٠/١ - ٢٥١ فتح الباري ١٢/٢٧٠ - ٢٧١، ضحى الإسلام ١٤٦/١)

(١) أي دليل لكم .

(٢) أي في الرد على الدهرية، وانظر الدهرية ص ١٨ .

(٣) هو كتاب كبير يقع في مجلد واحد صنّفه أبو عبد الله الرازي وجعله في عشرين أصلاً يندرج تحتها فصول ومسائل ويبلغ نحو ٣٣٢ لوحة، يوجد مخطوطاً في خزانة أحمد الثالث بتركيا ولدي صورة لهذا المخطوط .

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي المعروف بأبي حامد الغزالي فقيه متكلم أصولي صوفي، فيلسوف مشارك في أنواع من العلوم، ولد بخراسان سنة ٤٥٠ هـ وطلب الفقه ثم ارتحل إلى أبي نصر بجرجان، ثم إلى أبي المعالي الجويني بنيسابور فلزمه، ثم جلس للإقراء، طوف الأقاليم واستوطن دمشق عشر سنين، وتوفي ببغداد سنة ٥٠٥ هـ من تصانيفه الكثيرة: إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، المستصفى في علم الأصول، المنقذ من الضلال انظر [وفيات الأعيان ٢١٦/٤ - ٢١٩، شذرات الذهب ١٠/٤ - ١٣، معجم المؤلفين ١١/٢٦٦ - ٢٦٩] .

جاء به<sup>(١)</sup>، قال: (ونعني بالتكذيب إما نفس التكذيب أو ما علم من الدين ضرورة دلالة على التكذيب<sup>(٢)</sup>). فأورد على هذا أن صاحب التأويل إما أن لا يجعل من المكذبين ، بل يجعل المكذب من يرد قوله ﷺ من غير تأويل. وإما أن يجعل [من]<sup>(٣)</sup> المكذبين. فإن كان الأول لزمنا أن لا يكون<sup>(٤)</sup> الفلاسفة<sup>(٥)</sup> في قولهم بقدوم العالم وإنكارهم علمه تعالى بالجزئيات وإنكار<sup>(٦)</sup> الحشر والنشر كفاراً<sup>(٧)</sup>؛ لأنهم يجعلون للنصوص الواردة في هذه المسألة تأويلات ليست بأبعد من تأويلاتكم للنصوص<sup>(٨)</sup> في التشبيه، لأنهم يحملون النصوص الواردة في علمه بالجزئيات على أنه تعالى يعلم كل الجزئيات<sup>(٩)</sup> على وجه كلي، ويحملون النصوص الواردة في الحشر والنشر على أحوال النفس الناطقة<sup>(١٠)</sup> في سعادتها

(١) انظر فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ١١٣.

(٢) نص العبارة في نهاية العقول لوحة ٢٨٨ [والأصح في تعريف الكفر ما ذكره الغزالي - رحمه الله - وهو أنه تكذيب الرسول في شيء مما جاء به ونعني بالتكذيب إما نفس التكذيب أو ما علم من الدين ضرورة دلالة على التكذيب].

(٣) لفظة [من] سقطت من ك وقد أثبتتها من نهاية العقول و ط.

(٤) في نهاية العقول «أن لا تكفر» بدل «أن لا يكون».

(٥) انظر التعريف بالفلاسفة ص ٩.

(٦) في نهاية العقول «وإنكارهم».

(٧) لفظة «كفاراً» ليست في نهاية العقول.

(٨) في نهاية العقول «النصوص».

(٩) في ك و ط «كل الكلّيات» والتصويب من نهاية العقول.

(١٠) يقصدون الروح وهو ما يقضيه السياق هنا، وانظر تعريف النفس الناطقة ص ٥٩، ٣٤٤.



وشقاوتها<sup>(١)</sup> بعد المفارقة قالوا<sup>(٢)</sup>: إذا جاز لكم حمل الآيات والأخبار المحتملة<sup>(٣)</sup> للتشبيه على أمور روحانية بصرفها عن ظواهرها<sup>(٤)</sup> التي هي أمور جسمانية فلم لا يجوز مثلها في الحشر والنشر<sup>(٥)</sup> فثبت أنا<sup>(٦)</sup> لو أردنا بالتكذيب رد النصوص لا على وجه التأويل لزمنا أن لانجعل الفلاسفة<sup>(٧)</sup> من المكذبين، وإن لم<sup>(٨)</sup> يكونوا من المكذبين وجب أن لا يكونوا كفرة؛ لأن العكس واجب في الحد<sup>(٩)</sup> فأما<sup>(١٠)</sup> إن جعلنا صاحب<sup>(١١)</sup> التأويل من المكذبين فمعلوم أنه ليس كل متأول مكذباً<sup>(١٢)</sup>، وإلا لزم إجراء كل الأخبار والآيات على ظواهرها وذلك يوجب التشبيه والقدر والمذاهب المتناقضة، وكل ذلك باطل، بل يجب أن تجعل

(١) في نهاية العقول «في شقاوتها وسعادتها».

(٢) في نهاية العقول «وقالوا».

(٣) في نهاية العقول «المقتضية».

(٤) في النهاية «وصف ظواهرها».

(٥) في ط تقديم وتأخير يختل به المعنى.

(٦) في ط «ثبت أن».

(٧) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٨) في النهاية «ثم إذا لم يكونوا».

(٩) في النهاية «في الحدود».

(١٠) في النهاية «وأما».

(١١) في ك و ط «كصاحب» والتصويب من النهاية.

(١٢) في ط «كل متأول مكذب» وفي النهاية «كل تأول تكذيب».

[بعض]<sup>(١)</sup> التأويلات غير موجبة<sup>(٢)</sup> للتكذيب، وبعضها موجبة<sup>(٣)</sup>، وعند ذلك لا نعلم حقيقة التكذيب إلا عند الضابط الذي به يصير التأويل تكذيباً، وما لم يذكروا ذلك كان / التأويل<sup>(٤)</sup> غير مفيد<sup>(٥)</sup>.

ك١٦٦/٢

وقال في الجواب عن هذا (إنا نعلم بالضرورة إجماع الأمة على أن دينه عليه السلام هو القول بحدوث العالم، وإثبات العلم بالجزئيات، وإثبات الحشر والنشر، وأن إنكار هذه الأشياء مخالف لدينه. ثم علمنا بالضرورة أنه عليه السلام كان يحكم أن كل ما يخالف دينه فهو كفر<sup>(٦)</sup>. فعلمنا بهاتين المقدمتين حكمه عليه السلام بكون هذه الأشياء كفراً، فمن اعتقدها كان<sup>(٧)</sup> مكذباً له عليه السلام، فكان كافراً، ومثل هذه الطريق<sup>(٨)</sup> لم توجد في التشبيه والقدر، لأن<sup>(٩)</sup> الأمة غير مجمعة على أن القول بهما<sup>(١٠)</sup>

(١) الزيادة من نهاية العقول.

(٢) في ك «موجب» والتصويب من نهاية العقول.

(٣) في ك «موجب» والتصويب من نهاية العقول.

(٤) في النهاية «كان التعريف».

(٥) في ط «غير مقيد» وانظر هذا النص في نهاية العقول لوحة [٢٨٨ - ٢٨٩].

(٦) في نهاية العقول «كان قد حكم أن كل ما يخالف دينه فهو كفر».

(٧) في النهاية «يكون».

(٨) في ط «ومثل هذه الطريقة» وفي النهاية «ومثل هذا الطريق».

(٩) في النهاية «فإن».

(١٠) في النهاية «بها».

مخالف لدينه عليه السلام. فالحاصل أنا لانكفرهم<sup>(١)</sup> لأجل مخالفتهم للظواهر<sup>(٢)</sup>، بل للإجماع<sup>(٣)</sup> على الوجه المذكور، ومثله غير حاصل في الاختلاف الحاصل<sup>(٤)</sup> بين الأمة، فلا يلزمنا تكفير الداخلين في الأمة<sup>(٥)</sup>. هذا كلام أبي عبد الله الرازي.

وقد ادعى طائفة من الفلاسفة<sup>(٦)</sup> في «مسألة المبدأ والمعاد» نظير مادعاه هو في «مسائل الصفات والقدر» كما ذكر ذلك هذا الحفيد<sup>(٧)</sup> الذي تقدم نقل كلامه، كما<sup>(٨)</sup> ذكر هذا أيضًا في كتابه الذي زعم أنه جمع فيه بين الشريعة والفلسفة<sup>(٩)</sup> لما ذكر ماسيأتي حكايته عنهم<sup>(١٠)</sup> حيث بين تقارب الطائفتين، ومخالفتهما جميعا لظاهر الشرع<sup>(١١)</sup> - إلى قوله - (فكيف<sup>(١٢)</sup>): يتصور في تأويل المتكلمين في هذه الآيات أن الإجماع انعقد عليه، والظاهر الذي

---

(١) أي الفلاسفة.

(٢) في النهاية «الظواهر».

(٣) في النهاية «بل الإجماع».

(٤) في النهاية «الاختلافات الحاصلة».

(٥) انظر نهاية العقول لوحة [٢٨٩].

(٦) تقدم التعريف بالفلاسفة ص ٩.

(٧) يعني ابن رشد وانظر ترجمته ص ٢٥.

(٨) في ط «لما».

(٩) وهو كتابه المسمى «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» طبع في نحو ٢٩ صفحة ضمن كتاب فلسفة ابن رشد.

(١٠) في ط «عنه».

(١١) انظر فصل المقال / لابن رشد ص ١٢ - ١٣.

(١٢) في ط «قلت».

قلناه من الشرع في وجود العالم قد قال به فرقة من الحكماء). قال<sup>(١)</sup>. (ويشبه أن يكون المختلفون في تأويل هذه المسائل العويصة: إما مصيبين مأجورين، وإما مخطئين معذورين<sup>(٢)</sup>، فإن التصديق بالشيء من قبيل التوليد القائم<sup>(٣)</sup> بالنفس هو شيء اضطراري لا اختياري: أعني أنه ليس لنا أن لا نصدق أو نصدق كما أن لنا أن نقوم أو لا نقوم<sup>(٤)</sup>، وإذا كان من شرط التكليف الاختيار فالمصدق<sup>(٥)</sup> بالخطأ من قبل شبهة عرضت إذا كان من أهل العلم معذور، ولذلك قال عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»<sup>(٦)</sup>، وأي حاكم

(١) لفظة «قال» من كلام المؤلف والكلام متصل في فصل المقال.

(٢) في ك و ط «إما مصيبون مأجورون وإما مخطئون معذورون» والتصويب من فصل المقال.

(٣) في فصل المقال «الدليل القائم» وفي ك «التوليد القائمة» والتصويب من ط، قال الجرجاني: «التوليد هو أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح بحركة اليد انظر [التعريفات ص ٧٢].

(٤) في ط «أعني أنه ليس لنا أن نقوم أو لا نقوم».

(٥) في فصل المقال «فالصدق».

(٦) في فصل المقال «وإن أخطأ فله أجر».

قلت: والحديث خرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

انظر: صحيح البخاري بشرحه فتح الباري / كتاب الاعتصام / باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ / حديث رقم ٧٣٥٢ ج ١٣ / ٣١٨.

وفي صحيح مسلم / كتاب الأفضية / باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو =

أعظم من الذي يحكم<sup>(١)</sup> على الموجود<sup>(٢)</sup> أنه كذا أو ليس بكذا، وهؤلاء الحكماء هم العلماء الذين خصهم الله - تعالى - بالتأويل، وهذا الخطأ المصفوح عنه في الشرع إنما هو الخطأ الذي يقع من العلماء إذا نظروا في الأشياء العويصة التي<sup>(٣)</sup> كلفهم الشرع النظر فيها. وأما الخطأ الذي يقع من غير هذا الصنف في<sup>(٤)</sup> الناس فهو إثم محض<sup>(٥)</sup> / وسواء<sup>(٦)</sup> كان الخطأ في الأمور النظرية أو العملية، فكما أن الحاكم الجاهل بالسنة إذا أخطأ في الحكم لم يكن معذوراً كذلك الحاكم على الموجودات إذا لم توجد فيه شروط الحكم فليس بمعذور، بل هو إما آثم وإما كافر، وإذا كان يشترط في الحاكم في الحلال والحرام أن يجتمع<sup>(٧)</sup> له أسباب

ب/١٦٦ك

= أخطأ / حديث رقم ١٧١٦ ج ٣/ ١٣٤٢ .  
وبمثل لفظ البخاري خرجه النسائي في سننه / كتاب آداب القضاة / الإصابة في الحكم / ج ٨ / ٢٢٣ - ٢٢٤ عن أبي هريرة مرفوعاً .  
وخرجه ابن ماجه أيضاً في سننه / كتاب الأحكام / باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق حديث رقم ٢٣١٤ / ج ٢ / ٧٧٦ عن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - مرفوعاً .

- (١) في ط «حكم» .
- (٢) في ط وفي فصل المقال «الوجود» .
- (٣) في ك و ط «الذي» والتصويب من فصل المقال .
- (٤) في فصل المقال «من الناس» .
- (٥) في ط «فهو آثم مخطئ» .
- (٦) في فصل المقال «وسواء» ولا وجه له إذ أنها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «والأمر سواء» .
- (٧) في ط «يجتمع» وفي فصل المقال «تجتمع» .

الاجتهاد وهو معرفة الأصول ومعرفة الاستنباط من تلك الأصول بالقياس فبالحري<sup>(١)</sup> أن يشترط ذلك في الحاكم على الموجودات، أعني أن يعرف الأوائل العقلية ووجه استنباطه<sup>(٢)</sup> منها.

وبالجملة فالخطأ في الشرع على ضربين: إما خطأ يعذر فيه من هو من أهل النظر في ذلك الشيء الذي وقع فيه الخطأ كما يعذر الطبيب الماهر إذا أخطأ في [الطب، والحاكم الماهر إذا أخطأ في]<sup>(٣)</sup> الحكم، ولا يعذر فيه من ليس من أهل ذلك الشأن. وإما خطأ ليس يعذر فيه أحد من الناس، بل إن وقع في مبادئ الشريعة فهو كفر وإن وقع في فيما بعد المبادئ فهو بدعة، وهذا الخطأ يكون في الأشياء التي تفضي<sup>(٤)</sup> جميع أصناف طرق الدلائل إلى معرفتها، فتكون معرفة ذلك الشيء بهذه الجهة ممكنة للجميع، وهذا<sup>(٥)</sup> مثل الإقرار بالله تبارك وتعالى وبالنبوات والسعادة الآخروية والشقاء الآخروي وذلك أن هذه الأصول الثلاثة تؤدي إليها أصناف الأدلة<sup>(٦)</sup> الثلاثة التي لا يعرى أحد من

---

(١) في ط «بالحري» وفي فصل المقال «فكم بالحري».

(٢) في فصل المقال «الاستنباط».

(٣) الزيادة من فصل المقال وبها يستقيم السياق.

(٤) في ط «يفضي» ولم يعجم أولها في ك، والتصويب من فصل المقال.

(٥) في ك و ط «وهذا هو» والتصويب من فصل المقال.

(٦) في فصل المقال «الدلائل».

الناس عن<sup>(١)</sup> وقوع التصديق له من قبلها بالذي كلف معرفته - أعني الدلائل الخطابية<sup>(٢)</sup> والجدلية<sup>(٣)</sup> والبرهانية<sup>(٤)</sup> - فالجاحد لأمثال هذه الأشياء إذا كانت أصلاً من أصول الشرع كافر معاند بلسانه دون قلبه أو بغفلته عن التعرض إلى معرفة دليلها، لأنه إن كان من أهل البرهان فقد جعل له سبيل إلى التصديق بها بالبرهان، وإن كان من أهل الجدل فبالجدل، وإن كان من أهل الموعظة فبالموعظة؛ ولهذا قال عليه السلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي»<sup>(٥)</sup> يريد بأي طريق

(١) في ط «من» وبما في ك جاء في فصل المقال.

(٢) الخطابية تقدمت ص ١٠.

(٣) الجدلية تقدمت ص ٦١.

(٤) البرهانية تقدمت ص ٢٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري / كتاب الإيمان / باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم / حديث رقم (٢٥) ج ١/ ٧٥ عن ابن عمر بلفظ (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.. الحديث) وليس فيه «ويؤمنوا بي».

وأخرجه مسلم في صحيحه / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله / حديث رقم ٣٤ ج ١/ ٥٢ من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي.. الحديث).

وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والإمام أحمد. انظر (سنن أبي داود / كتاب الجهاد / باب على ما يقاتل المشركون / حديث ٢٦٤٠ ج ٢/ ١٠١، وسنن الترمذي / أبواب التفسير / تفسير سورة الغاشية / حديث رقم ٣٣٩٩ ج ٥/ ١١٠، والنسائي في سننه / كتاب الفتن / باب الكف =

اتفق لهم من طرق الإيمان الثلاث<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الكلام فيه أشياء جيدة، وفيه مقاصد<sup>(٢)</sup> غير صحيحة؛ لكن هذا ليس موضع الكلام عليه.

ثم قال: (وأما الأشياء التي لخفائها لاتعلم عندهم إلا بالبرهان فقد تلطف<sup>(٣)</sup> الله فيها لعباده. والذين لاسبيل لهم إلى البرهان: إما من قبل فطرهم، وإما من قبل عادتهم، وإما من قبل عدمهم أسباب التعلم، فإنه ضرب لهم أمثالها وأشباهها، ودعاهم إلى التصديق بتلك الأمثال إذ<sup>(٤)</sup> كانت تلك الأمثال يمكن<sup>(٥)</sup> أن يقع التصديق / بها بالأدلة المشتركة للجميع. أعني الجدلية<sup>(٦)</sup>، والخطابية<sup>(٧)</sup>، وهذا هو السبب في أن يقسم<sup>(٨)</sup> الشرع إلى ظاهر وباطن، فإن الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة

ك١٦٧/أ

---

= عن قال لا إله إلا الله / حديث رقم ٣٩٢٧، ٣٩٢٨ ج٢/ ١٢٩٥، ومسند الإمام أحمد ٨/٤.

(١) في ك و ط «بأي طريق اتفق لهم الإيمان من الطرق» والتصويب من فصل المقال قلت: وانظر هذا النص المنقول في كتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال ص (١٣ - ١٥).

(٢) في ط «تفاصيل».

(٣) في ط «يعف» وفي ك رسمها غير واضح وقد أثبتتها كما جاءت في فصل المقال.

(٤) في ط وفصل المقال «إذا».

(٥) في ط «ممکن».

(٦) الجدلية تقدمت ص ٦١.

(٧) الخطابية تقدم ص ١٠.

(٨) في فصل المقال «في أن القسم» ولا يستقيم به السياق.



لتلك المعاني، والباطن هو تلك المعاني التي لا تتجلى إلا لأهل البرهان. وهذه هي أصناف تلك الموجودات الأربعة أو الخمسة<sup>(١)</sup> التي ذكرها أبو حامد<sup>(٢)</sup> في «كتاب التفرقة»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الكلام من أصول النفاق: نفاق الدهرية<sup>(٤)</sup>، ويظهر بطلانه من وجوه:

أحدها: قوله: «وأما الأشياء التي لحفائها لا تعلم إلا بالبرهان» إلى آخره. يقال له: قولك: «لا تعلم إلا بالبرهان» أي لا يمكن تصورها<sup>(٥)</sup> إلا بالبرهان؟ أولا يمكن التصديق<sup>(٦)</sup> بها عقلاً

---

(١) في ك و ط «والخمسة» والتصويب من فصل المقال.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٥.

(٣) في ط «كتاب الثغرية» وهو خطأ ظاهر إذ أن الثغرية رسالة لأبي الحسن الأشعري. أما كتاب التفرقة فهو لأبي حامد الغزالي وقد طبع بعنوان فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بتحقيق د. سليمان دنيا.

وقد ذكر أبو حامد في كتابه هذا أن الوجود خمس مراتب: ذاتي، وحسي، وخيالي، وعقلي، وشبهي قال: «فمن اعترف بوجود ما أخبر الرسول ﷺ عن وجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس بمكذب على الإطلاق» ثم شرح هذه الأصناف وذكر أمثلتها في التأويلات.

انظر: [فيصل التفرقة ص ١٧٥ - ١٧٦]، وانظر هذا النص المنقول عن ابن رشد في فصل المقال ص ١٥.

(٤) الدهرية تقدمت ص ١٨.

(٥) التصور هو حصول صورة الشيء في الذهن، انظر [التعريفات للجرجاني ص ٦١].

(٦) قال الجرجاني في التعريفات ص ٦١ [التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر] وفي المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ص ٤٥ قال: «تصديق»:

إلا بالبرهان؟ أما الأول فباطل؛ فإن التصور سابق على التصديق، فلو كان لا يمكن تصورها إلا بعد قيام البرهان على ثبوتها، والبرهان لا يمكن أن يقوم على التصديق إلا بعد التصور لزم الدور<sup>(١)</sup>. وهو قد ذكر في غير هذا الموضع أن تصور الشيء يكون إما بنفسه وإما بمثاله، وليس هذا من البرهان. وإذا كان تصورها ممكناً<sup>(٢)</sup> بدون البرهان فالرسول خبره يوجب التصديق، وليس هو ملزماً<sup>(٣)</sup> لأن يقوم برهان خاص على كل ما يخبر به. فإذا كان تصورها ممكناً<sup>(٤)</sup> بلا برهان وخبره وحده كاف في التصديق لم يحتج إلى ماسماه برهاناً.

الثاني أن يقال له: إذا قدر أن التصديق بها لا يمكن إلا

---

= أ - سيكولوجيًا: توجه النفس إلى تأييد قضية أو رأي، وله درجات أدناها الظن وأعلىها اليقين.

ب - منطقيًا: إدراك نسبة بين طرفين.

(١) الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصرّح كما يتوقف «أ» على «ب» وبالعكس، أو بمراتب ويسمى الدور المضمّر، كما يتوقف «أ» على «ب» و «ب» على «ج» و «ج» على «أ»، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أن الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتيّن إن كان صريحًا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه بمرتبة واحدة.

انظر [التعريفات للجرجاني ص ١١٠ - ١١١ وانظر أيضًا كشاف اصطلاحات الفنون ٤٦٨/٢].

(٢) في ط «ممکن» وهو خطأ.

(٣) في ط «ملزم» ويتوجه على أن الضمير «هو» مبتدأ و «ملزم» خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر «ليس».

(٤) في ط «ممکن» وهو خطأ.

بالبرهان: فإما أن يكون الرسول أخبر بها الخاصة مقرونا بالبرهان، أو بلا برهان. أو لم يخبر بها، ومعلوم أن هذه البراهين التي تثبت بها الفلاسفة تجرد النفس ونعيمها وعذابها، والعقول والنفوس لم تأت بها الرسل: فإما أن يكونوا تركوا الإخبار بها، أو أخبروا بها بدون ما ادعاه من البرهان. وعلى التقديرين يظهر أن الرسول لم يسلك ما ادعاه؛ فإنه يزعم أن الرسول علمها للخاصة<sup>(١)</sup> دون العامة.

الثالث: أن يقال: ليس فيما يذكره الفلاسفة ما يبعد فهمه على عامة الناس بأكثر من فهم ما دل عليه ظاهر الشرع وإن كانوا مقصرين عن فهم الأدلة، ألا ترى أن المتكلمين يصرحون بما يقولونه للعامة وإن كانت أدلته كثيرة. إما تكون<sup>(٢)</sup> أغمض من أدلة الفلاسفة<sup>(٣)</sup>، وإنما هي مسائل معدودة «مسألة واجب الوجود»<sup>(٤)</sup>، و«فعله» و«نفسه»، وسعادتها وشقاوتها» و«العقول والنفوس» وما يتبع ذلك. فأى شيء في هذا مما لا يمكن التصريح به<sup>(٥)</sup> للعامة لو كان حقًا. فعلم أن ترك التصريح به إنما هو لما اشتمل عليه من الباطل المخالف للفطرة والشرعة والحق الذي صرحت به الشريعة.

(١) في ط «الخاصة».

(٢) في ط «إما أن تكون» والأقرب أن يقال «بما يكون».

(٣) تقدم التعريف بالفلاسفة ص ٩.

(٤) تقدم التعريف بواجب الوجود ص ٢٢.

(٥) في ط «منه به» ولفظة «به» تكررت في ك.

الرابع أن يقال: إن الله قد أجمل في كتابه وعلى لسان رسوله ما لا يمكن النفوس معرفة تفصيله مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

ومثله قوله ﷺ: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»<sup>(١)</sup>.

الخامس أن يقال: النقص الذي ذكرته هو: إما من قبل نقص الفطرة، وإما من قبل سوء العادة، وإما من قبل عدم أسباب التعلم؟ فيقال لك: أما النقص فنقص بني آدم ليس له حد: فمن الناس من ينقص عن فهم ما يفهمه جمهور الناس، ومن المعلوم أن نهاية ما عند الفلاسفة<sup>(٢)</sup> يفهمه أوسط المتفقهة في مدة قريبة، والشريعة قد جاءت بما هو أبعد عن الفطر الناقصة من هذا. وأما العادة والتعليم فالرسول هو المعلم الأعظم الذي علمهم الكتاب والحكمة، وقد نقلهم عن كل عادة سيئة إلى أحسن العادات

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التفسير / باب (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين) حديث رقم ٤٧٨٠ ج ٨ / ٥١٥ - ٥١٦ عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظه وزيادة «دُخْرًا من بله ما أطلعتم عليه ثم قرأ ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾» [السجدة: ١٧].

وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه بتحقيق محمد فؤاد / كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / حديث رقم ٢٨٢٤ ج ٤ / ٢١٧٤ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: قال الله - عز وجل -: وذكره بلفظه وزيادة «مصدق ذلك في كتاب الله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾» [السجدة: ١٧].

(٢) تقدم التعريف بهم ص ٩.

والسنن<sup>(١)</sup> والشرائع، فإن كان التصريح بهذه الأمور مشروطًا بالعلم التام والعادة الصالحة فلا أكمل من هذا المعلم ولا من السنن<sup>(٢)</sup> التي عودها: فهلا<sup>(٣)</sup> علمها وبينها، إذا كان الأمر كذلك؟!

السادس أن يقال: هب أن العامة لا<sup>(٤)</sup> يمكنهم فهمها فهلا<sup>(٥)</sup> بينها للخاصة<sup>(٦)</sup>؟! ومن المعلوم بالاضطرار أن الشريعة ليس فيها دلالة على مايقول الدهرية<sup>(٧)</sup> والجهمية<sup>(٨)</sup> من الأمور السلبية في الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب.

السابع أن يقال: فإذا صرح فيها بنقيض ما هو الحق - وإن قلت إنه مثال<sup>(٩)</sup> - والحق المطلوب لم يبينه للعامة ولا للخاصة ألا يكون هذا تلبيسًا وإضلالًا؟!

الثامن أن يقال: قولكم الأشياء التي لخفائها لا تعلم إلا بالبرهان وإن الباطن هو تلك المعاني التي لا تتجلى إلا لأهل البرهان. كلام من أبطل القول؛ وذلك أن هذه الأمور قد فسرتها

---

(١) في ط «والسير».

(٢) في ط «ولا في السير».

(٣) في ط «فهل لا».

(٤) في ك «أن العامة يمكنهم» والتصويب من ط.

(٥) في ط «فهل لا».

(٦) في ك «للخاصة» والتصويب من ط.

(٧) تقدم التعريف بالدهرية ص ١٨.

(٨) تقدمت ص ٤.

(٩) في ط «إنه أمثال».

بما تتأول من صفات الله وصفات المعاد حتى ذكرت آية الاستواء والنزول<sup>(١)</sup> ونعيم الجنة والنار وغيرهما من ذلك. فيقال لهم: التأويلات التي يدعون أنها باطن هذه الألفاظ معان ظاهرة معلومة للخاص والعام: مثل تأويلات الاستواء بالقدرة أو بالرتبة، فكل أحد من الناس يتصور أن الله قادر على المخلوقات قاهر لها أعظم مما / يتصور استواءه<sup>(٢)</sup> عليها. فلاي ضرورة يعبر<sup>(٣)</sup> عن المعنى الظاهر الواضح<sup>(٤)</sup> بلفظ يكون تصور ظاهره أخفى من تصور ذلك المعنى؟! وهذا بين قاطع لمن تدبره، وإن كانت الوجوه كلها كذلك.

ثم قال الحفيد<sup>(٥)</sup>: (وإذا اتفق كما قلنا أن يعلم<sup>(٦)</sup> الشيء بنفسه بالطرق الثلاث لم يحتج أن يضرب له أمثالا<sup>(٧)</sup>)، وكان على ظاهره لا يتطرق إليه تأويل، وهذا النحو من الظاهر إن كان في الأصول فالمتأول له كافر<sup>(٨)</sup> مثل من يعتقد ألا<sup>(٩)</sup> سعادة أخروية هاهنا ولاشقاء؛ وأنه إنما قصد بهذا القول أن يسلم الناس

(١) وسيأتي قريباً.

(٢) في ك «استواؤه» بالرفع وصوابه النصب كما أثبت من ط.

(٣) في ك «يغير» والتصويب من ط.

(٤) في ك «بالواضح» وبما أثبت جاء في ط وبه يستقيم السياق.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٢٥.

(٦) في فصل المقال «أن يعلم».

(٧) في ط «مثال» وفي ك «مثالاً» والتصويب من فصل المقال.

(٨) في ك «جائز» وهو بعيد والتصويب من ط وفصل المقال.

(٩) في فصل المقال «أنه لاسعادة».

بعضهم من بعض في أبدانهم وحواسهم وأنها حيلة<sup>(١)</sup> وأنه لا غاية للإنسان إلا وجوده المحسوس فقط، وإذا تقرر لك هذا فقد ظهر لك في قولنا: <sup>(٢)</sup> إن هاهنا ظاهراً من الشرع لا يجوز تأويله. فإن كان تأويله في المبادئ فهو كفر، وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة، وهنا<sup>(٣)</sup> أيضاً ظاهر يجب على أهل البرهان تأويله، وحملهم إياه على ظاهره كفر، وتأويل غير أهل البرهان له وإخراجه<sup>(٤)</sup> عن ظاهره كفر في حقهم أو بدعة، ومن هذا الصنف آية الاستواء وحديث النزول، ولذلك قال - عليه السلام - في السوداء إذ أخبرته أن الله تعالى في السماء «أعتقها فإنها مؤمنة»<sup>(٥)</sup>

(١) في ط «خيلة» وهو محتمل.

(٢) في فصل المقال «من قولنا».

(٣) في ط وفصل المقال «وهاهنا».

(٤) في ك «واصرافه» والتصويب من فصل المقال.

(٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه / كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة حديث رقم [٥٣٧] جـ ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ عن معاوية بن الحكم السلمي في آخره بلفظ فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء قال: من أنا؟ قالت: رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة.

وأخرجه الإمام مالك في الموطأ / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / كتاب العتق والولاء / باب مايجوز من العتق من الرقاب الواجبة / حديث رقم [٨] جـ ٢ / ٧٧٦ - ٧٧٧ عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم «كذا» في آخره به، وبمثله في الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي ص ٥٥٢ قال ابن عبد البر: كذا قال مالك. وهو وهم عند جميع علماء الحديث. وليس في الصحابة عمر بن الحكم. وإنما هو معاوية بن الحكم. كذا قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف له. انظر: [تنوير الحوالك للسيوطي ٥/٣، وأوجز المسالك جـ ١٠ / ٣٦٥] وقال ابن =

إذ كانت ليست من أهل البرهان، والسبب في ذلك أن هذا<sup>(١)</sup> الصنف من الناس الذين لا يقع لهم التصديق إلا من قبل التخيل<sup>(٢)</sup> أعني أنهم لا يصدقون بالشيء إلا من جهة ما يتخيلونه يعسر وقوع التصديق لهم بوجود ليس منسوبًا إلى شيء متخيل، ويدخل أيضًا على من لا يفهم من هذه النسبة إلا المكان، وهم الذين شذوا عن رتبة الصنف الأول قليلًا في النظر باعتقاد<sup>(٣)</sup> الجسمية؛ ولذلك كان الجواب لهؤلاء في أمثال هذه أنها من

= حجر في الإصابة ٤١١/٣ في ترجمة «معاوية بن الحكم السلمي» (وروى مالك من طريق عطاء بن يسار قصة الجارية التي لطمها لكنه سماه عمر بن الحكم وخالف فيه أكثر الناس) انتهى وخرجه النسائي في سننه / كتاب السهو / الكلام في الصلاة / ج ٣/ ١٤ - ١٨ عن معاوية بن الحكم السلمي في آخره بلفظ «إنها مؤمنة فأعتقها».

وخرجه أيضًا أبو داود في سننه / كتاب الصلاة / باب تسميت العاطس في الصلاة / حديث رقم [٩٣٠] ج ١/ ٥٧٠ - ٥٧٣، والإمام أحمد في المسند ٤٧٧/٥، وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٧٨ - ٢٨٦ من طرق، وابن أبي عاصم في السنة ٢١٥/١، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٣٩٢، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٥٣٢.

قال الذهبي في كتاب العلو ص ١٦-١٧ «هذا حديث صحيح رواه جماعة من الثقات عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية السلمي. أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغير واحد من الأئمة في تصانيفهم يرونه كما جاء ولا يتعرضون له بتأويل ولا تحريف».

(١) «سقط اسم الإشارة «هذا» في فصل المقال.

(٢) في ط وفصل المقال «التخيل».

(٣) في ك و ط «اعتقاد الجسمية» والتصويب من فصل المقال.



المتشابهات<sup>(١)</sup>، وأن الوقف في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وأهل البرهان مع أنهم مجمعون في هذا الصنف أنه من المتأول<sup>(٢)</sup> فقد<sup>(٣)</sup> يختلفون في تأويله<sup>(٤)</sup>.

قلت: الذين سماهم «أهل البرهان» هنا هم من عيّناه<sup>(٥)</sup> من الجهمية<sup>(٦)</sup> والدهرية<sup>(٧)</sup>. وقد تناقض في هذا الكلام؛ فإنه قد تقدم مذكّره في «كتاب مناهج الأدلة في الرد على الأصولية»<sup>(٨)</sup> ولفظه: (وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك)<sup>(٩)</sup> وما ذكره من أن ذلك من الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة أن العلو مساكن<sup>(١٠)</sup> للروحانيين - يريدون الله والملائكة -<sup>(١١)</sup> وقوله (قد

---

(١) في فصل المقال «المتشابهة».

(٢) في فصل المقال «المؤول».

(٣) في ط «فإنهم» بدلاً من «فقد».

(٤) انظر فصل المقال: ص ١٥ - ١٦.

(٥) في ط «من عناه».

(٦) الجهمية تقدمت ص ٤.

(٧) الدهرية تقدمت ص ١٨.

(٨) تقدم التعريف بهذا الكتاب ص ٢٧.

(٩) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٧٦ عند كلامه على القول في الجهة، وقد

تقدم نقل هذا الكلام انظر: المطبوع ج ١/ ٣١.

(١٠) في ط «مسكن».

(١١) نص عبارة ابن رشد في الكشف ص ١٧٧ (ولكنه قيل في الآراء السالفة القديمة

والشرائع الغابرة أن ذلك الموضع هو مسكن الروحانيين يريدون الله وملائكته وذلك أن ذلك الموضع ليس هو بمكان ولا يحويه زمان).

ظهر لك من هذا أن إثبات / الجهة واجب بالشرع والعقل<sup>(١)</sup> وقد تقدم حكاية قوله<sup>(٢)</sup> فإذا كان هذا هكذا فكيف يكون أهل البرهان متفقين على تأويل ذلك، وأن يكون قول الجارية «إنه في السماء»<sup>(٣)</sup> مما يجب على أهل البرهان تأويله؟!

ثم يقال له: هل كان الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين من أهل البرهان الحق أم لا؟! فإن قلت: لم يكونوا من أهله ولكن المتأخرين وفي الصابئين<sup>(٤)</sup> قبلنا من كان من أهله. فهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن السابقين الأولين كانوا أعظم علمًا وإيمانًا من هؤلاء. وإن قلت: كانوا من أهل البرهان فمن المعلوم بالاضطرار أنهم لم يؤولوه كما تأوله هؤلاء المتأخرون؛ بل هم متفقون على أن الله تعالى فوق العرش، كما ذكرت أنت إجماع الأنبياء والحكماء على ذلك<sup>(٥)</sup>. وكلامهم<sup>(٦)</sup> في تحريم تأويل ذلك أعظم من أن يذكر هنا. فكيف يكون واجبا؟! .

وأيضًا فالمتأولون لهذا ليس فيهم من تحمده أنت؛ فإن تأويل ذلك إما أن يكون عن معتزلي أو أشعري أخذ عنه أو من

(١) انظر الكشف ص ١٧٨ .

(٢) انظر المطبوع ج ١ / ٢٤ - ٣١ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٩١ .

(٤) تقدم التعريف بهم ص ٦٣ .

(٥) وقد تقدم قريبًا .

(٦) في ط «وكلهم» وهو تحريف .

يجري مجراهم، وهؤلاء عندك أهل جدل لأهل برهان، وأنت دائماً تصفهم بمخالفة الشرع والعقل .

وإن قلت: نحن أهل برهان - وهم المتفلسفة المنتسبون إلى الإسلام - فهذا أكذب الدعاوى؛ وذلك أنه لا ريب عند من عرف المقالات وأسبابها<sup>(١)</sup> أن الذي صار به المتكلمون مذمومين هو ما شاركوا به هؤلاء المتفلسفة من القياس الفاسد والتأويل الحائد، وأن أحسن حال المتفلسف أن يكون مثل هؤلاء، فإذا كان هؤلاء<sup>(٢)</sup> قد اتفقت الأئمة والأمة، وعقلاؤهم متفقون أيضاً على أنهم فيما قالوا من خلاف مذهب السلف ليسوا أهل برهان بل أهل هذيان، فكيف<sup>(٣)</sup> بأصحابك الذين اعترف أساطينهم<sup>(٤)</sup> بأنه ليس لهم في العلم الإلهي<sup>(٥)</sup> يقين؟! والمتكلمون لا يقرون على أنفسهم بمثل هذا، بل يقولون إن مطالبهم تأولوها بالأدلة

---

(١) في ط «وأربابها» .

(٢) أي المتكلمون .

(٣) في ط «كيف» .

(٤) أي القدامى من أعلامهم والمبرزين منهم قال ابن القيم - رحمه الله - (كان أساطينهم ومتقدموهم العارفون فيهم معظمين للرسل والشرائع، موجبين لاتباعهم، خاضعين لأقوالهم معترفين بأن ماجاءوا به طوراً آخر وراء طور العقل وأن عقول الرسل، وحكمتهم فوق عقول العالمين وحكمتهم . وكانوا لا يتكلمون في الإلهيات، ويسلمون الكلام فيها إلى الرسل، ويقولون علومنا إنما هي الرياضيات والطبيعات وتوابعها . وكانوا يقرون بحدوث العالم . انظر: [إغائة اللفان ٢/٢٥٩] وانظر: [نهاية الإقدام ص ٥] .

(٥) العلم الإلهي تقدم ص ٢٠ .

العقلية، وبسط هذا الكلام له موضع آخر ليس هذا موضعه<sup>(١)</sup>، وليس يلزم من كونهم أهل برهان في علم الحساب والطب والهندسة أن يكونوا أهل برهان في معرفه الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كما أنه<sup>(٢)</sup> لا يلزم من كون الرجل ذا برهان في الهندسة والحساب أن يكون ذا برهان في الطب مع أن كليهما صناعة حسية؛ وكثيراً ما يحذق الرجل فيهما، ومن المعلوم أن العلم بهذه الأمور أبعد عن الطب والحساب من بعد أحدهما عن الآخر.

ثم يقال له: هب أن تلك الجارية ليست من أهل البرهان، فما الموجب لأن يخاطبها الرسول / بخطاب الظاهر من غير حاجة إليه، فقد كان يمكنه تعرف إيمانها بأن يقول: من ربك؟ ومن إلهك؟ ومن تعبدين؟ فتقول: الله تعالى. فلم<sup>(٣)</sup> يعدل عن لفظ ظاهره وباطنه حق إلى لفظ ظاهره باطل؟! ثم يكلفها مع ذلك تصديق الباطل، ويحرم عليها وعلى غيرها اعتقاد نقيض الباطل؟! فهل هذا فعل عاقل<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن أن يكون هذا فعل الرسل، أم من فعل الكاذبين في خبرهم، الموجبين للتصديق بالكذب؟! ثم الله ورسوله يخاطب الخلق بخطاب واحد يخبر به

ك/١٦٩

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٨، ٢٥٣. ١٠/٩ - ١٨.]

(٢) العبارة من قوله «وليس يلزم من كونهم أهل برهان» إلى قوله: «كما أنه» سقطت في ط.

(٣) في ك و ط «فلما» وهو تحريف.

(٤) في ط «فهل فهذا فعل عاقل».

عن نفسه وقد فرض على طوائف أن يعتقدوا ظاهره وإن لم يعتقدوه كفروا، وعلى آخرين أن يعتقدوا نقيض ما اعتقده هؤلاء وإن اعتقدوه كفروا، ثم مع هذا كله لا يبين من هؤلاء ولا من هؤلاء، ولا يبين ما هو مراده به الذي خالف ظاهره؛ بل يدع الناس في الاختلاف والاضطراب؟! وهذا الفيلسوف<sup>(١)</sup> ادعى أن الاختلاف إنما نشأ من جهة كون العلماء فتحوا التأويلات للعامة فأضلوا العامة بذلك حيث فرقوهم، ثم هو قد جعل الرسول نفسه أضلّ الخاصة وأوقع بينهم التفرق والاختلاف حيث عني بهذا الخطاب باطنًا فرضه عليهم ولم يبينه لهم فإن هذا في الإضلال والتفريق بين الناس أعظم وأعظم، وإضلال الخاصة والتفريق بينهم أعظم من إضلال العامة والتفريق بينهم<sup>(٢)</sup>؛ فالذنب<sup>(٣)</sup> الذي شنعته على أهل الكلام نسب الأنبياء إلى أعظم منه، وقد قال تعالى للرسول: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] وقال: ﴿إِنَّ هَذِهِ<sup>(٤)</sup> أَمَّتْكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ

(١) أي ابن رشد.

(٢) العبارة من قوله: «فإن هذا في الإضلال... إلى قوله: والتفريق بينهم» سقطت من ط.

(٣) في ط «فإن الذنب».

(٤) في ط «وإن هذه» والصواب ما أثبتناه من ك انظر سورة الأنبياء آية ٩٢ .

وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا  
وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴿١٠٣﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ  
تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿١٠٤﴾  
[آل عمران: ١٠٢ - ١٠٥]. وقال: ﴿وَمَا فَتَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ  
إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ ﴿١٠٥﴾ [البينة: ٤] وعلى ما زعمه هؤلاء<sup>(١)</sup>  
يكونون قد تفرقوا واختلّفوا من قبل أن يأتهم العلم أو تأتيم  
البينة، لأنهم زعموا أن في الكتاب ظاهراً يجب على أهل البرهان  
تأويله، وأن الذي<sup>(٢)</sup> يعلمونه هو التأويل الذي قال الله تعالى فيه:  
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] ثم  
يقول: (وأهل البرهان مع أنهم مجمعون في هذا الصنف أنه من  
المؤول<sup>(٣)</sup>) / فقد يختلفون في تأويله، وذلك بحسب مرتبة<sup>(٤)</sup> كل  
واحد في معرفة البرهان<sup>(٥)</sup>. فإذا لم يبين لهم الرسول مراده فما  
جاءهم العلم ولا البينة، فيكونون معذورين في التفرق  
والاختلاف كما زعم هؤلاء المنافقون.

ك ١٦٩ ب

ثم يقال له: البرهان يفضي إلى إحالة الظاهر مثلاً؟ أم إلى  
تعيين المراد؟ أما الأول فهم متفقون عليه. وأما تعيين المراد  
فليس مستفاداً من مجرد القياس الذي تسميه البرهان؛ إنما يعرف

(١) أي الفلاسفة.

(٢) في ك «وأن الذين» وبما أثبت جاء في ط وبه يستقيم السياق.

(٣) في ط «التأويل».

(٤) في فصل المقال «مرية» وظاهر أنه خطأ مطبعي.

(٥) انظر فصل المقال ص ١٦.

من حيث يعرف مراد المتكلم، فكيف يكون اختلافهم في التأويل بحسب مرتبة كل واحد في معرفة البرهان. والبرهان إنما ينفي الظاهر فقط، لا يبين ماهو المراد؟ والرد على هؤلاء يطول، فليس هذا موضع استقصائه.

وإنما الغرض التنبيه على أن هؤلاء الدهرية<sup>(١)</sup> سلطوا على الجهمية<sup>(٢)</sup> بمثل هذا<sup>(٣)</sup> حتى آل الأمر إلى الكفر بحقيقة الإيمان بالله وباليوم الآخر، وجعلوا ذلك هو البرهان والتحقيق الذي يكون للخاصة الراسخين في العلم، حتى حرفوا الكلم عن مواضعه وألحدوا في أسماء الله تعالى وآياته، وجعلوا أئمة الكفر والنفاق هم أئمة الهدى ورؤوس العلماء[و]<sup>(٤)</sup> ورثة الأنبياء؛ مع أنهم في القياس الذي سموه البرهان إنما أتوا فيه بمقاييس سفسطائية<sup>(٥)</sup> من شر المقاييس

---

(١) الدهرية انظر: ص ١٨.

(٢) الجهمية انظر: ص ٤.

(٣) أي بإلزامهم أن يؤولوا نصوص المعاد كما التزموا تأويل نصوص الأسماء والصفات.

(٤) سقطت الواو في ك.

(٥) في ط «سوفسطائية».

قال الجرجاني في التعريفات: ص ١٢٤ «السفسطة قياس مركب من الوهميات والغرض منه تغليب الخصم كقولنا: الجوهر موجود في الذهن، وكل موجود في الذهن قائم بالذهن عرض، لينتج أن الجوهر عرض».

وفي المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٩٧ «سفسطة واحدة السفسطات وهي خطأ مقصود للتمويه على الخصم. لفظ يوناني معرب والسفسطة:

أ - نوع من الاستدلال يقوم على الخداع والمغالطة ومنه كتاب السفسطة لأرسطو.

السفسطائية<sup>(١)</sup>؛ فآل أمرهم إلى السفسطة في العقلیات، والقرمطة في الشرعیات<sup>(٢)</sup>. وهذه حال القرامطة<sup>(٣)</sup> الباطنية الذين عظمهم وسلك سبيلهم هذا الفيلسوف<sup>(٤)</sup>، ولهذا كان ابن

ب - مسلك عقلي مشترك بين سوفسطائي اليونان. انتهى.

والسوفسطائي هو المنسوب إلى السفسطة، وكان اسم سوفسطوس يدل في الأصل على المعلم في أي فرع من العلوم والصناعات، وبنوع خاص على معلم البيان، ثم لحقه التحقير في عهد سقراط وأفلاطون؛ لأن السوفسطائيين كانوا مجادلين مغالطين وكانوا متجرين بالعلم، وكانوا يفاخرون بتأييد القول ونقيضه على السواء، وأذاعوا التشكك في الدين وسخروا من شعائره فحاربهم سقراط وأسخط جدله نفراً من الشعراء والخطباء والسياسيين وسعوا في قتله حتى مات بالسم. ويرى المؤلف أن السفسطة التي يقصد منها التمويه والتغليط لا تنسب إلى شخص معين وإنما إلى المدلول الذي دلت عليه وهو التمويه والمغالطة كما سيأتي في ص ٣٣٦ - ٣٤١. ومن أشهر السوفسطائيين: بروتاغوراس [٤٨٠ - ٤١٠ ق.م.] وغورغياس [٤٨٠ - ٤١٠ ق.م.].

انظر: [التقريب لحد المنطق لابن حزم ١٧٣ - ١٧٦، كشف اصطلاحات الفنون ٦٦٦/٢، المعجم الفلسفي لجميل صليبا ٦٥٨/١ - ٦٦٠، دائرة معارف القرن العشرين ١٨٠/٥ - ١٨١، تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ص ٤٥ - ٤٨].

(١) في ط «السوفسطائية».

(٢) ووجه السفسطة أنهم جحدوا معاني نصوص الصفات مع علمهم بما دلت عليه تلك النصوص من المعاني المعروفة لغة وشرعاً فكان ذلك منهم تمويهاً وتلبساً ومغالطة، ووجه القرمطة هو أنهم سلكوا مسلك القرامطة في تفسيرهم النص بمعنى يخالف ماهو مقتضى لفظه حيث جعلوا للنص معنى باطنياً يخالف معناه الظاهر المعروف من جهة اللغة والشرع.

انظر: [التحفة المهدية ص ٥٥ - ٥٦].

(٣) القرامطة الباطنية انظر: ص ٤٤.

(٤) يعني ابن رشد الحفيد وانظر: ترجمته ص ٢٥.



سينا<sup>(١)</sup> وأمثاله منهم، وكان أبوه من دعاة القرامطة المصريين، قال: ولذلك اشتغلت بالفلسفة<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: (وها هنا صنف ثالث<sup>(٣)</sup> من الشرع متردد بين هذين الصنفين، يقع فيه شك، فيلحقه قوم ممن يتعاطى النظر بالظاهر الذي لا يجوز تأويله، ويلحقه آخرون بالباطن الذي لا يجوز حمله على الظاهر للعلماء لعِواصة<sup>(٤)</sup> هذا الصنف واشتباهه،

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١١.

(٢) ذكر القفطي في تاريخ الحكماء ص ٤١٣ - ٤١٤ في ترجمة ابن سينا أن رجلاً من تلاميذ ابن سينا سأله عن خبره فأملأ عليه ماسطره عنه وهو أنه قال: إن أبي كان رجلاً من أهل بلخ، وانتقل منها إلى بخارى في أيام نوح بن منصور. . وكان أبي ممن أجاب داعي المصريين ويعد من الإسماعيلية وقد سمع منهم ذكر النفس والعقل على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم وكذلك أخي وكانا ربما تذاكرا بينهما وأنا أسمع وأدرك مايقولانه» بتصرف.

وقد ذكر المؤلف - رحمه الله - هذا عن ابن سينا في أكثر من موضع. انظر: [بغية المرتاد ص ١٨٣، ودرء تعارض العقل والنقل ج ١/ ٢٨٩ - ٢٩٠، ١٠/ ٥، ١٠/ ٥٩ - ٦٠، والاستقامة ١/ ٢٤٠، والصفدية ٣/ ٢، وذكره ابن القيم في إغاثة اللفهان ٢/ ٢٦٦، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٣١]، وانظر: [الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا د. محمد عاطف العراقي ص ٣٢].

(٣) تقدم ذكر الصنفين الأول والثاني انظر: ص ٩١.

(٤) في ك «العوافية» وفي ط «الغرابية» والتصويب من فصل المقال: قال الفيروزآبادي في القاموس ٣٠٩/ ٢ مادة «عَوْصَ» [عوص الكلام كفرح صعب واشتد، والعوص من الشعر ما يصعب استخراج معناه كالأعوص ومن الكلم الغريبة. . وأعوص بالخصم عِياصًا وعَوْصًا محرّكة لوى عليه أمره وعليه أدخل عليه من الحجج ماعسر مخرجه منه. . . واعتاص الأمر عليه اشتد والتاث عليه فلم يهتد للصواب] بتصرف.

والمخطئ في هذا معذور - أعني من العلماء - .

فإن قيل : فإذا تبين<sup>(١)</sup> أن الشرع في هذا على ثلاث مراتب فمن أي هذه الثلاث مراتب هو عندكم<sup>(٢)</sup> ماجاء في صفات المعاد وأحواله؟ فنقول : إن هذه المسألة الأمر فيها أنها<sup>(٣)</sup> من الصنف المختلف فيه ، وذلك أنا<sup>(٤)</sup> نرى أقوامًا ممن ينسبون أنفسهم إلى البرهان يقولون : إن الواجب حملها على ظاهرها؛ إذ كان ليس فيها برهان يؤدي إلى استحالة الظاهر فيها، وهذه طريقة الأشعرية<sup>(٥)</sup>، وقوم آخرون أيضًا ممن يتعاطى البرهان يتأولونها، وهؤلاء يختلفون في تأويلها اختلافًا كثيرًا ، وفي هذا الصنف

---

(١) في ك و ط «فإن تردد» والتصويب من فصل المقال .

(٢) في فصل المقال «فمن أي المراتب الثلاث هو عندكم» .

(٣) في فصل المقال «بين أنها» .

(٤) في ط «أننا» .

(٥) ينسبون إلى أبي الحسن الأشعري، اشتهر عنهم القول بإثبات سبع صفات لأن العقل دل على إثباتها وهي: السمع والبصر والعلم والكلام والقدرة والإرادة والحياة، وقالوا بأن كلام الله معنى واحد قائم بذات الرب - جل وعلا - لا يتعلق بالقدرة والمشيئة وهو صفة قديمة أزلية ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا له أبعاد ولا له أجزاء، وكونه قرآنًا وتوراة وإنجيلًا، تقسيم للعبارات عنه لا لذاته، وعندهم أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والعمل والإقرار من فروع الإيمان لا من أصله، وينكرون التحسين والتقبيح العقليين، وقد رجع أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - عن قولهم في الأسماء والصفات، ومن أشهر أعلامهم الجويني، والباقلاني والغزالي، وعضد الدين الآيجي .

انظر: [الملل والنحل ج١/ ٩٤ - ١٠٣]، تبين كذب المفتري ص ٣٤ - ٤٥، رسالة في الرد على الرافضة ص ١٦٦ - ١٦٨] .

أبو حامد<sup>(١)</sup> معدود وكثير من المتصوفة<sup>(٢)</sup>، ومنهم من يجمع فيها /  
تأويلين<sup>(٣)</sup> كما يفعل ذلك أبو حامد في بعض كتبه<sup>(٤)</sup>، ويشبه أن  
يكون المخطئ في هذه المسألة من العلماء معذوراً<sup>(٥)</sup>،  
والمصيب مشكور، أو مأجور<sup>(٦)</sup>، وذلك إذا اعترف بالوجود

- 
- (١) أبو حامد الغزالي تقدمت ترجمته ص ٧٥.
- (٢) لم يكن لفظ الصوفية مشهوراً في القرون الثلاثة الأولى وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك، واختلف في وجه تسميتهم بذلك على أقوال. أرجحها أنه نسبة إلى الصوف، وهم طوائف متعددة وقد كان التصوف في بداية أمره زهداً في الدنيا، وانقطاعاً لعبادة الله - عز وجل - ثم صار حركات ومظاهر خالية من الروح والعبادة، ثم صار في بعض أعلامهم إلحاداً وزندقة، وهذا ما عبر عنه الواسطي بقوله: «كان للقوم إشارات ثم صارت حركات ثم لم يبق إلا حسرات».
- وقد صُنف في ذكر أحوالهم وسيرهم ومراتبهم وكراماتهم ووساوسهم وخطراتهم ومصطلحاتهم، مؤلفات عدة، وجمهور هذه التصانيف لا تستند إلى أصل، وإنما هي واقعات تلقفها بعضهم عن بعض، ودونوها في مصنفات، ومن أشهر طرقهم: القادرية، الشاذلية، التجانية، النقشبندية، ومن أعلامهم أبو طالب المكي، والتلمساني، والجنيدي ومحيي الدين بن عربي وغيرهم.
- انظر: [تليس إبليس ١٦١ - ٣٨٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٩٧ - ١٠١، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/١١ - ٦، ١٩٥، مقدمة ابن خلدون ٤٦٧ - ٤٧٥].
- (٣) في فصل المقال «التأويلين».
- (٤) انظر: ما ذكره أبو حامد في الإحياء ج١/ ١٠٤ وقد رد عليه المؤلف - رحمه الله - في كتابه العظيم درء تعارض العقل والنقل، انظر ج٧/ ٣٤٨.
- (٥) في ك و ط «معذور» والتصويب من فصل المقال وهي خبر «يكون».
- (٦) في فصل المقال «والمصيب مشكوراً أو مأجوراً» بالنصب، ويتوجه ما أثبتته على اعتبار أن «المصيب» مبتدأ وخبرها «مشكور» والواو حالية، و«مأجور» معطوفة على ما قبلها.

وتأول فيها نحوًا من أنحاء التأويل - أعني في صفة المعاد - لا في وجوده، إذا كان التأويل لا يؤدي إلى نفي الوجود، وإنما كان جحد الوجود في هذه كفرًا، لأنه في<sup>(١)</sup> أصل من أصول الشريعة، وهو مما يقع التصديق به بالطرق الثلاث<sup>(٢)</sup> المشتركة للأحمر<sup>(٣)</sup> والأسود. وأما من كان من غير أهل العلم فالواجب عليه حملها على الظاهر وتأويلها في حقه كفر؛ لأنه يؤدي إلى الكفر، ولذلك نرى<sup>(٤)</sup> أن من كان من الناس فرضه الإيمان بالظاهر فالتأويل في حقه كفر، لأنه يؤدي للكفر<sup>(٥)</sup>، والداعي إلى الكفر كافر<sup>(٦)</sup>، ولهذا يجب أن لا تثبت هذه<sup>(٧)</sup> التأويلات إلا في كتب البراهين؛ لأنها إذا كانت في كتب البراهين لم يصل إليها إلا من هو من أهل البرهان. فأما<sup>(٨)</sup> إذا ثبتت<sup>(٩)</sup> في غير كتب البرهان واستعمل فيها الطرق الشعرية<sup>(١٠)</sup>

(١) حرف الجر «في» ليس في فصل المقال.

(٢) في فصل المقال «في بعض الطرق الثلاث» والمراد بها: الجدلية والخطابية، والبرهانية.

(٣) في ك «الأحمر» وبما أثبت جاء في ط وفصل المقال.

(٤) في ك «ولذلك ماترى» وفي ط «وكذلك مانرى» والتصويب من فصل المقال.

(٥) في فصل المقال «إلى الكفر».

(٦) في فصل المقال «فمن أفشاه له من أهل التأويل فقد دعا إلى الكفر والداعي إلى الكفر كافر».

(٧) لفظة «هذه» ليست في فصل المقال.

(٨) في ط «أما» وفي فصل المقال «وأما».

(٩) في ك و ط «أثبت» والتصويب من فصل المقال.

(١٠) الشعر عند المنطقيين هو القياس المركب من مقدمات يحصل للنفس منها القبض =

والخطبية<sup>(١)</sup> والجدلية<sup>(٢)</sup> كما يصنعه أبو حامد<sup>(٣)</sup> فخطأ على الشرع وعلى الحكمة، وإن كان الرجل إنما قصد خيرًا، وذلك أنه رام<sup>(٤)</sup> أن يكثر أهل العلم بذلك، ولكن كثر بذلك أهل الفساد بدون<sup>(٥)</sup> كثرة أهل العلم، وتطرق بذلك قوم إلى ثلب الحكمة، وقوم إلى ثلب الشريعة، وقوم إلى الجمع بينهما، ويشبه أن يكون هذا هو أحد مقاصده بكتبه، والدليل على أنه رام بذلك تنبيه الفطر<sup>(٦)</sup> أنه لم يلزم<sup>(٧)</sup> مذهبًا من المذاهب في كتبه، هو مع الأشعرية<sup>(٨)</sup> أشعري، ومع الصوفية<sup>(٩)</sup> صوفي، ومع الفلاسفة<sup>(١٠)</sup> فيلسوف، كما قيل<sup>(١١)</sup>:

= والبسط ويسمى قياسًا شعريًا، كما إذ قيل: الخمر ياقوتية سادة سيالة تنبسط النفس ولو قيل: العسل مرة مهوعة تنقبض النفس، والغرض منه ترغيب النفس وهذا معنى ما قيل: هو قياس مؤلف من المخيلات، والمخيلات تسمى قضايا شعرية، وصاحب القياس الشعري يسمى شاعرًا. انظر: [التعريفات ١٣٢، كشاف اصطلاحات الفنون ج٣/٧٤٦].

- (١) في فصل المقال «الخطابية» وقد تقدم التعريف بها ص ١٠.
- (٢) في فصل المقال «أو الجدلية» وقد تقدم التعريف بها ص ٦١.
- (٣) تقدمت ترجمته ص ٧٥.
- (٤) في ط «رأى» وبما أثبت جاء في ك وفصل المقال.
- (٥) في ك و ط «ليس بدون» والتصويب من فصل المقال.
- (٦) في ط «الفكر» وبما أثبت جاء في ك وفصل المقال.
- (٧) في ط «يلتزم».
- (٨) في فصل المقال «الأشاعرة» وانظر: التعريف بهم ص ١٠٢.
- (٩) انظر الصوفية ص ١٠٣.
- (١٠) انظر: التعريف بالفلاسفة ص ٩.
- (١١) في فصل المقال «وحتى أنه كما قيل».

يوماً<sup>(١)</sup> يمان إذا لاقيت<sup>(٢)</sup> ذايمن وإن لقيت معدياً فعدناني<sup>(٣)</sup>  
والذي يجب على أئمة المسلمين أن ينهوا عن كتبه التي تتضمن  
العلم إلا لمن كان من أهل العلم، كما يجب عليهم أن ينهوا عن كتب  
البرهان من كان<sup>(٤)</sup> ليس أهلاً لها<sup>(٥)</sup>.

قلت: أما عده أبا حامد<sup>(٦)</sup> ممن لا يقر بمعاد الأبدان، فهو وإن  
كان قد قال في بعض كتبه مانسب لأجله إلى ذلك<sup>(٧)</sup> فالذي لا ريب

(١) في ط «يوم» وصوابه النصب.

(٢) في فصل المقال «لقيت».

(٣) في فصل المقال «فعدنان». والبيت منسوب إلى عمران بن حطان من قصيدة له  
كتبها في رقعة إلى روح بن زنباع مطلعها:

ياروخ كم من أخي مثوى نزلت به      قد ظن ظنك من لحم وغسان  
إلى أن قال:

فاعذر أخاك ابن زنباع فإن له      في النائبات خطوباً ذات ألوان  
يوماً يمان إذا لاقيت ذا يمن      وإن لقيت معدياً فعدناني

(٤) لفظة «كان» ليست في فصل المقال.

(٥) انظر فصل المقال ص ١٦ - ١٨.

(٦) في ك و ط «أبو حامد» وهو تحريف وصوابه النصب، وقد تقدمت ترجمته  
ص ٧٥.

(٧) انظر في ذلك ما ذكره في [كتاب المظنون به على غير أهله ضمن مجموع  
«القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي» ج ٢/ ٥٢ - ٦٠ عند كلامه على  
الركن الرابع: في أحوال ما بعد الموت.

وانظر أيضاً [معراج السالكين ضمن القصور العوالي ج ٣/ ١٦٠ - ١٧٠] في  
كلامه على المعراج السابع في بيان معنى الموت.

وانظر جواهر القرآن / الطبعة الثانية ص ٣٠ - ٣٢.

وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً في درء تعارض العقل والنقل ٣٤٨/٥ =

فيه أنه لم يستمر على ذلك، بل رجع عنه قطعاً، وجزم بما عليه المسلمون من القيامة<sup>(١)</sup> العامة كما أخبر به الكتاب<sup>(٢)</sup>.

وأما ذكره أن هذا قول كثير من المتصوفة<sup>(٣)</sup> فلا ريب أن في المتصوفة والمتفقهة وغيرهما من هو صديق<sup>(٤)</sup> ومن هو زنديق<sup>(٥)</sup>،

---

= وفي بغية المرتاد ص ٢٧٩، ٣١٦ - ٣٢١.

(١) في ط «في القيامة».

(٢) يدل لذلك مانص عليه في تهافت الفلاسفة ص ٢٨٢ حيث قال: «المسألة العشرون في إبطال إنكارهم - يعني الفلاسفة - لبعث الأجساد، ورد الأرواح إلى الأبدان، ووجود النار الجسمانية، ووجود الجنة والحدور العين وسائر ما وعد به الناس. وقولهم: إن كل ذلك أمثلة ضربت لعوام الخلق لتفهيم ثواب وعقاب روحانيين وهما أعلى رتبة من الجسمانيين.

وهذا مخالفة لاعتقاد المسلمين كافة. فلنقدم تفهيم معتقدتهم في الأمور الأخروية ثم لنعترض على ما يخالف الإسلام من جملته».

وقال ابن عساكر «وكانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين البخاري ومسلم اللذين هما حجة الإسلام».

انظر [تبیین کذب المفتري ص ٢٩٦، وبمثله جاء في طبقات السبكي ج ٦/٢١٠، وسير أعلام النبلاء ٣٢٥/١٩ - ٣٢٦، وانظر: مذكره ابن تيمية أيضاً في بغية المرتاد ص ٢٧٩، وجامع الرسائل ج ١/١٦٩، ومذكره ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية ص ٢٢٧].

(٣) انظر الصوفية ١٠٣.

(٤) الصديق هو المبالغ في الصدق كما تفيده الصيغة، وقيل: الصديقون هم فضلاء أتباع الأنبياء فمرتبة الصديق تلي مرتبة النبي ثم يلي الصديق الشهيد ثم عموم المؤمنين الصالحين الذين صلحت سرائرهم وعلانياتهم انظر: [لسان العرب ٤٢٠/٢ - ٤٢١، تفسير ابن كثير ٥٢٢/١، فتح القدير للشوكاني ٤٨٥/١].

(٥) انظر الزنادقة ص ٧٤.

فإن انتحال الحلية<sup>(١)</sup> أو القول ظاهرًا<sup>(٢)</sup> ليس بأعظم من انتحال الإسلام، وإن كان في نفس ادعاء / الإسلام على عهد النبي ﷺ وفي سائر الأعصار منافقون كثيرون، فهؤلاء موجودون في جميع الأصناف من المتسبين إلى العلم وإلى العبادة، وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري<sup>(٣)</sup> قال<sup>(٤)</sup> قال النبي ﷺ: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة<sup>(٥)</sup> طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة<sup>(٦)</sup> طعمها مر ولا ريح

(١) في ط «الخيلة» ومعنى انتحال الحلية أي ادعاء الوصف: يقال «انتحلته وتخلله ادعاه لنفسه وهو لغيره، والحلية بالكسر الخلقة والصورة والصفة».

انظر [القاموس المحيط ٤/ ٥٥٠ . ٣٢٠].

(٢) في ط «والقول ظاهرًا».

(٣) عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار، بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة، أبو موسى الأشعري، صحابي مشهور، أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين مات سنة ٥٠ من الهجرة وقيل بعدها، وروى له الستة.

انظر: [الاستيعاب ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٥، أسد الغابة ٣/ ٢٤٥ - ٢٤٦، الإصابة ٢/ ٣٥١ - ٣٥٢، التقريب ١/ ٤٤١].

(٤) لفظة «قال» ليست في ط.

(٥) الأترج واحدة تُرُنْجَة وأُترْجَة قال علقمة بن عبدة:

يحملن أترجة نضح العبير بها كأن تطيابها في الأنف مشموم  
وحكاه أبو عبدة تُرُنْجَة وتُرُنْج، والعامية تقول أترُج وتُرُنْج، والأول كلام الفصحاء . انظر: [لسان العرب ١/ ٣١٦].

(٦) قال ابن منظور في لسان العرب ١/ ٧٣٨ [الحنظل: الشجر المر وقال أبو حنيفة:

هو من الأغلاث واحدة حنظلة]، وقال الجوهري في الصحاح ٤/ ١٦٧٠ =



لها»<sup>(١)</sup>.

فأما «شيوخ الصوفية»<sup>(٢)</sup> المشهورون عند الأمة الذين لهم في الأمة لسان صدق: مثل أبي القاسم الجنيد<sup>(٣)</sup> وسهل بن عبد الله

---

«الحنظل الشري الواحد حنظلة».

(١) أخرجه البخاري في أكثر من موضع منها مارواه في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب فضائل القرآن / باب فضل القرآن على سائر الكلام / حديث رقم «٥٠٢٠» ج٩/ ٦٥ - ٦٦ عن أبي موسى مرفوعاً، وفي المصدر نفسه / كتاب الأطعمة / باب ذكر الطعام / حديث رقم ٥٤٢٧ ج٩/ ٥٥٥ عن أبي موسى به.

وأخرجه مسلم في صحيحه / كتاب صلاة المسافرين / باب فضيلة حافظ القرآن / حديث رقم ٧٩٧ ج١/ ٥٤٩ عن أبي موسى مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود أيضاً في سننه / كتاب الأدب / باب من يؤمر أن يجالس / حديث رقم ٤٨٢٩، ج٥/ ١٦٦، والترمذي في سننه / أبواب الأمثال / باب ماجاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن وغير القارئ / حديث رقم ٨٩٦٩ ج٨/ ٧٩، والنسائي في سننه / كتاب الإيمان وشرائعه / مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق / ج٨/ ١٢٤ - ١٢٥، وابن ماجه في سننه / المقدمة / باب فضل من تعلم القرآن وعلمه / حديث رقم ٢١٤ ج١/ ٧٧.

(٢) الصوفية تقدمت ص ١٠٣.

(٣) هو أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد الخزاز القواريري، الزاهد المشهور أصله من نهاوند، ولد ونشأ بالعراق، وتفقه على أبي ثور صاحب الإمام الشافعي وقيل بل كان فقيهاً على مذهب سفيان الثوري، صحب خاله السري السقطي والحارث المحاسبي، وغيرهما، وأسند الخطيب إليه أنه قال غير مرة: «علمنا مضبوط بالكتاب والسنة، من لم يحفظ الكتاب، ويكتب الحديث، ولم يتفقه لا يقتدى به» توفي سنة ٢٩٧هـ ببغداد من تصانيفه: أمثال القرآن، المقصد إلى الله تعالى، معاني الهمم في الفتاوى الصوفية.

انظر: [تاريخ بغداد ٧/ ٢٤١ - ٢٤٩، وفيات الأعيان ١/ ٣٧٣ - ٣٧٥، معجم المؤلفين ٣/ ١٦٢].

التستري<sup>(١)</sup> وعمرو بن عثمان المكي<sup>(٢)</sup> وأبي العباس بن عطاء<sup>(٣)</sup>،  
بل مثل أبي طالب المكي<sup>(٤)</sup> وأبي عبد الرحمن

(١) أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن عيسى بن عبد الله التستري: بضم المثناة الأولى وفتح الثانية نسبة إلى تستر بلدة من كُور الأهواز، صوفي مشارك في أنواع من العلوم، ولد بتستر سنة ٢٠٣هـ وتوفي بالبصرة سنة ٢٨٣هـ من آثاره: دقائق المحبين، مواعظ العارفين، تفسير القرآن العظيم، قصص الأنبياء. انظر: [وفيات الأعيان ٢/٤٢٩ - ٤٣٠، الوافي بالوفيات ١٦/١٦ - ١٧ معجم المؤلفين ٤/٢٨٤].

(٢) عمرو بن عثمان بن كرب بن غُصص المكي «أبو عبد الله» الزاهد، من شيوخ الصوفية، عالم بالأصول والفقه، تتلمذ على الحلاج، وحدث وسكن بغداد، قال الذهبي: وكان ينكر على الحلاج ويذمه، مات ببغداد سنة ٢٩١هـ وقيل غير ذلك.

انظر: [تاريخ بغداد ١٢/٢٢٣ - ٢٢٥، سير أعلام النبلاء ١٤/٥٧ - ٥٨ شذرات الذهب ٢/٢٢٥ - ٢٢٦، معجم المؤلفين ٨/١٠ - ١١].

(٣) الزاهد العابد أبو العباس أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الآدمي البغدادي حدث عن يوسف بن موسى القطان، وعنه محمد بن علي بن حبيش، وقال: كان له في كل يوم ختمة. قال الذهبي: راج عليه مذهب الحلاج، وصححه، وقال السلمي: امتحن بسبب الحلاج. وقيل إن ابن عطاء فقد عقله ثمانية عشر عامًا ثم تاب إليه عقله مات في ذي القعدة سنة ٣٠٩هـ.

بتصرف من [سير أعلام النبلاء ١٤/٢٥٥ - ٢٥٦]، وانظر [الحلية ١٠/٣٠٢ / ٣٠٥، تاريخ بغداد ٥/٢٦ - ٣٠، طبقات الأولياء ٥٩ - ٦١، شذرات الذهب ٢/٢٥٧ - ٢٥٨].

(٤) هو أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي، صوفي متكلم واعظ، قال ابن خلكان: ولم يكن من أهل مكة وإنما كان من أهل الجبل وسكن بمكة فنسب إليها، دخل البصرة، وقدم بغداد، قال الذهبي: كان مجتهدًا في العبادة، وقال الخطيب: صنف كتابًا سماه قوت القلوب على لسان الصوفية ذكر فيه أشياء منكرة مستشعة في الصفات، توفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ٣٨٦هـ من =

السلمي<sup>(١)</sup> وأمثال هؤلاء فحاش<sup>(٢)</sup> لله أن يكونوا من أهل هذا المذهب؛ بل هم من أبعد الطوائف عن مذهب الجهمية<sup>(٣)</sup> في سلب الصفات، فكيف يكونون في مذهب الدهرية<sup>(٤)</sup> المنكرين لانفطار السموات وانشقاقها، نعم يوجد في المتحلين بحلية الصوفية من يعتقد أنواعاً من الاعتقادات كما يوجد مثل ذلك في المتكلمين بكلام الفقهاء<sup>(٥)</sup> من أهل الفلسفة والكلام وغيرهم. وهذا

= تصانيفه: قوت القلوب في معاملة المحبوب.

انظر: [تاريخ بغداد ٨٩/٣ - ٩٠، وفيات الأعيان ٣٠٣/٤ - ٣٠٤، ميزان الاعتدال ٦٥٥/٣، معجم المؤلفين ٢٧/١١ - ٢٨].

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري الصوفي. الأزدي الأب، السلمي الأم، محدث حافظ، مفسر مؤرخ، ولد في جمادى الآخرة سنة ٣٢٥، وكتب الحديث بمرو ونيسابور وقدم بغداد مرات، وحدث بها عن شيوخ خراسان، قال الخطيب: «قدر أبي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، وكان مع ذلك مجوداً صاحب حديث» وقال الذهبي: «ألف حقائق التفسير فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية نسأل الله العافية». توفي بنيسابور في شعبان سنة ٤١٢هـ من آثاره الكثيرة: طبقات الصوفية، عيوب النفس، حقائق تفسير القرآن.

انظر: [تاريخ بغداد ٢٤٨/٢ - ٢٤٩، تذكرة الحفاظ ١٠٤٦/٣ - ١٠٤٧، ميزان الاعتدال ٥٢٣/٣ - ٥٢٤، معجم المؤلفين ٢٥٨/٩ - ٢٥٩].

(٢) في ط «فحاشا لله» وصوابه ما أثبت من ك وهي هنا تنزيهية كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ﴾ [يوسف: ٣١] وانظر: [مغني اللبيب ١٢١/١].

(٣) الجهمية تقدمت ص ٤.

(٤) الدهرية تقدمت ص ١٨.

(٥) في ط «لانفطار السماوات والأرض وانشقاقهما نعم يوجد مثل ذلك في كلام المتكلمين بكلام الفقهاء» حيث سقط نحو من سطر وزاد لفظة «الأرض» وأعاد =

الرجل<sup>(١)</sup> قد ذكر أصناف الأمة في الأمور الإلهية<sup>(٢)</sup> الذين سماهم «حشوية»<sup>(٣)</sup> و «الأشعرية»<sup>(٤)</sup>، و «المعتزلة»<sup>(٥)</sup> و «الباطنية»<sup>(٦)</sup>، وذكر الصنف الرابع الباطنية ولم يتعقبهم بكلام<sup>(٧)</sup> إلا ما ذكره من مذهب الصوفية<sup>(٨)</sup> أنهم يلتمسون العلم بطريقة إماتة الشهوات. فإن كان قد جعل هؤلاء هم الباطنية فهذا خطأ عظيم، وإن كان يوجد فيهم من يقول بقول الباطنية، كما يوجد مثل ذلك في المتكلمين

= الضمير عليهما بلفظ التثنية.

(١) يعني ابن رشد الحفيد وانظر ترجمته ص ٢٥.

(٢) في ط «إلهية».

(٣) الحشوية لقب ينز به أهل البدع أهل السنة وقد بين المؤلف - رحمه الله - أن هذا المسمى في لغة الناطقين به ليس هو اسماً لطائفة معينة لها رئيس قال مقالة فاتبعته، كالجهمية والكلابية والأشعرية ولا اسماً لقول معين من قال به كان كذلك وأول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ هو عمرو بن عبيد فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله فقال: كان ابن عمر حشويًا. انظر: [رسالة السنة للإمام أحمد رواية أحمد بن جعفر الاصطخري ص ٨٧، وانظر ما ذكره المؤلف - رحمه الله - في هذا الكتاب من ص ١٢٤ - ١٣١، ومنهاج السنة ٢/ ٥٢٠ - ٥٢٢، ودرء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٥١، ومجموع الفتاوى ١٢/ ١٧٦].

(٤) الأشعرية تقدمت ص ١٠٢.

(٥) المعتزلة انظر ص ٤.

(٦) الباطنية انظر ص ٤٤، ١٦٧.

(٧) ذكر ابن رشد هذه الأصناف في كتاب الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٣٣ وقد نقل شيخ الإسلام قوله كما سيأتي قريبًا.

(٨) الصوفية تقدمت ص ١٠٣، وانظر ما ذكره ابن رشد عنهم في المصدر السابق ص ١٤٩.

والفقهاء، ولعل شبهتهم<sup>(١)</sup> في ذلك مع ماحكاه عنهم في أمر المعاد أنهم يقولون: علم الباطن وينتسبون إلى علم الباطن؛ ولكن هذا اللفظ فيه إجمال وإيهام<sup>(٢)</sup>؛ فالصوفية العارفون الذين لهم في الأمة لسان صدق إذا قالوا: علم الباطن، أو علوم الباطن<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك فهم لا يريدون بذلك ما يناقض الظاهر؛ بل هم متفقون على أن من ادعى باطنًا من الحقيقة يناقض ظاهر الشريعة فهو زنديق<sup>(٤)</sup>، وإنما يقصدون بذلك عمل باطن الإنسان - الذي هو قلبه - بالأعمال الباطنة كال معرفة والمحبة والصبر والشكر والتوكل والرضا ونحو ذلك ما هو

(١) في ط «شبههم».

(٢) في ط «إيهام» بالمشاة التحتانية.

(٣) في ط «وعلوم الباطن».

(٤) انظر: الزنادقة ص ٧٤. قلت: وهذا مأثور عن أهل الاستقامة منهم يحكمون بكفر من ادعى باطنًا للشريعة يخالف ظاهرها ويخرجونه من الإسلام، بل صرحوا أن كل حقيقة لا تتبعها شريعة فهي باطل قال السري السقطي: «من ادعى باطن حقيقة ينقضها ظاهر حكم فهو غلط». وقال أبو سعيد الخزاز «كل باطن يخالفه ظاهر فهو باطل»، وقال أبو الحسين النووي: «من رأته يدعي مع الله حالة تخرجه عن حد العلم الشرعي فلا تقرب منه»، وأقوالهم مشهورة في وجوب ملازمة الكتاب والسنة وترك الأهواء والبدع والافتداء بالسلف وترك ما أحدثه المبطلون. قال أبو القاسم الجنيد: «الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا على من اقتفى أثر الرسول ﷺ»، وقال أبو حفص الحداد: «من لم يزن أفعاله وأحواله في كل وقت بالكتاب والسنة ولم يتهم خاطره فلا تعدّه في ديوان الرجال». وقال أبو سليمان الداراني «ربما تقع في قلبي النكتة من نكتة القوم أيامًا فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة».

انظر: [الرد على المنطقيين ص ٥١٤ - ٥١٦، مدارج السالكين ١١٨/٣ - ١٢٢، الاعتصام للشاطبي ج ١/ ٨٩ - ٩٩].

كله تحقيق ، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - .

ومما يبين تناقض الفريقين<sup>(١)</sup> لاشتراكهما في النفي والتعطيل<sup>(٢)</sup> أن كل حجة يحتج بها أحدهما على الآخر تنقض<sup>(٣)</sup> مذهبه أيضًا، كما تنقض مذهب / خصمه، ولهذا عمدة كلامهم بيان كل طائفة تناقض الأخرى، وإن كانت هي أيضًا متناقضة كما نبهنا عليه غير مرة<sup>(٤)</sup>.

١١٧١ ك

ويوضح ذلك ما ذكره هذا القاضي أبو الوليد ابن رشد الحفيد<sup>(٥)</sup> في كتابه الذي سماه: «مناهج الأدلة في الرد على

---

(١) أي الدهرية والجهمية .

(٢) قال الجوهري في الصحاح ج ٢/ ١٢٩ مادة «عطل»: «العطل مصدر عَطَلَت المرأة وتَعَطَّلت إذا خلا جيدها من القلائد، فهي عُطِل بالضم وعاطِلٌ ومِعْطالٌ، ويستعمل العطلُ في الخلو من الشيء وإن كان أصله في الحلي يقال: عَطِل الرجل من المال والأدب فهو عُطِل بالضم وعاطِلٌ ومِعْطالٌ، . . . . والتعطيل: التفرغُ وبثر معطلة لئبُد أهلها» انتهى بتصرف .  
والتعطيل اصطلاحًا يطلق ويراد به إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات أو إنكار بعضها فهو نوعان:

أ - تعطيل كلي كتعطيل الجهمية الذين أنكروا الأسماء والصفات .

ب - تعطيل جزئي كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعض الصفات دون بعض .  
انظر: [الملل والنحل ١/ ٨٤، نهاية الإقدام ص ١٢٣، شرح الطحاوية ٥٨٧، تلخيص الحموية ص ١٠] .

(٣) في ك «بنقيض» والتصويب من ط .

(٤) انظر: [درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٣٣٣ - ٣٣٦، ومجموع الفتاوى ١٨/ ٢٢٤ - ٢٣٠] .

(٥) تقدمت ترجمته ص ٢٥ .

الأصولية»<sup>(١)</sup> هذا بعد أن قال في خطبته: «أما بعد فإننا»<sup>(٢)</sup> كنا قد بينّا قبل هذا في قول أفردناه»<sup>(٣)</sup> مطابقة الحكمة للشرع، وأمر الشريعة بها، وقلنا هناك»<sup>(٤)</sup>: إن الشريعة»<sup>(٥)</sup> ظاهر ومؤول، وأن الظاهر منها»<sup>(٦)</sup> هو فرض الجمهور، وأن المؤول هو فرض العلماء، وأما الجمهور ففرضهم فيه حمله على ظاهره وترك تأويله»<sup>(٧)</sup>.

قلت: فقد»<sup>(٨)</sup> جعل فرض الجمهور اعتقاد الباطل الذي هو خلاف الحق إذا كان الحق خلاف ظاهره، وقد فرض عليهم حمله على ظاهره، قال: «وأما الجمهور ففرضهم فيه حمله على ظاهره وترك تأويله، وأنه لا يحل»<sup>(٩)</sup> للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور، كما قال علي»<sup>(١٠)</sup> - رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما

(١) انظر التعريف بهذا الكتاب ص ٢٧.

(٢) في ط «فإن كنا» وفي الكشف «فإنه لما كنا».

(٣) في ك و ط «قد بينا في أول هذا الكتاب» والتصويب من الكشف إذ أن بيانه المذكور هو في كتاب «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» ومانقله المؤلف هنا هو أول كتاب الكشف عن مناهج الأدلة.

(٤) انظر فصل المقال ص ٧٩.

(٥) في فصل المقال «أن الشريعة قسمان».

(٦) في ط «فيها».

(٧) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٨) في ط «قد».

(٩) في ك «لا يجعل» والتصويب من الكشف.

(١٠) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته، من السابقين الأولين، المرجح عند بعضهم أنه أول من أسلم وهو =

يفهمون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>، قلت: حرف لفظ حديث علي ومعناه؛ فإن عليًا قال - كما ذكره البخاري<sup>(٢)</sup> في صحيحه من رواية معروف بن خربوذ<sup>(٣)</sup>، عن أبي الطفيل<sup>(٤)</sup>، عن

= أحد العشرة، مات في رمضان سنة ٤٠هـ وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة، وله ٦٣ سنة على الأرجح روى له أصحاب الكتب الستة.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٢٦/٣ - ٦٧، أسد الغابة ٤/١٦ - ٤٠ والإصابة بذيله الاستيعاب ٢/٥٠١ - ٥٠٣، تقريب التهذيب ٢/٣٩].

(١) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٣٣، وسيأتي تخريج الأثر قريبًا.

(٢) هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم، البخاري، صاحب الصحيح والتصانيف، مولده في شوال سنة ١٩٤هـ وأول سماعه للحديث كان سنة ٢٠٥، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة ٢١٠ بعد أن سمع مرويات بلده، كان رأساً في الذكاء رأساً في العلم، ورأساً في الورع والعبادة، قال ابن خزيمة: ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري، مات ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦ عن اثنتين وستين سنة وثلاثة عشر يومًا.

انظر: [تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥ - ٥٥٧، تهذيب التهذيب ٩/٤٧ - ٥٥، التقريب ٢/١٤٤].

(٣) معروف بن خربوذ، بفتح المعجمة وتشديد الراء وبسكونها ثم موحدة مضمومة وواو ساكنة وذال معجمة، المكي، مولى آل عثمان، صدوق ربما وهم وكان إخباريًا علامة، من الخامسة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وقال ابن حجر في الفتح: وليس له في البخاري غير هذا الموضع - يعني هذا الأثر عن علي - وفي تهذيب التهذيب أنه روى عن أبي الطفيل، وعنه عبيد الله بن موسى.

انظر: [التقريب ٢/٢٦٤، تهذيب التهذيب ١٠/٢٣٠ - ٢٣١، فتح الباري ١/٢٢٥].

(٤) عامر بن وائلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي، أبو الطفيل، وربما سُمي =



علي، قال: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على نقيض مطلوبه، لأنه قال: أتحبون أن يكذب الله ورسوله، فعلم أن من<sup>(٢)</sup> الأحاديث التي قالها الله ورسوله أحاديث لا يطيق كل أحد حملها، فإذا سمعها من لا يطيق ذلك كذب الله ورسوله، وهذا إنما يكون في

عمراً، ولد عام أحد، ورأى النبي ﷺ، وروى عن أبي بكر وعمر ومعاذ، وعنه قتادة ومعروف بن خربوذ، وكان من محبي علي - رضي الله عنه - وعمر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح وهو آخر من مات من الصحابة، روى له الستة. وقال ابن حجر في الفتح ٢٢٥/١ وليس له في البخاري غير هذا الموضع.

وانظر: [الكاشف للذهبي ٥٨/٢، التقريب ٣٨٩/١، الإصابة بذيله الاستيعاب ١١٣/٤ - ١١٤].

(١) رواه البخاري تعليقاً في أول «باب من خص بالعلم قومًا دون قوم» من «كتاب العلم» عن علي بلفظ «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله» ثم أعقبه بذكر الإسناد فقال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك قال ابن حجر في الفتح: (وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره: «ودعوا ما ينكرون» وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج).

انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب العلم / باب من خص بالعلم قومًا دون قوم / حديث رقم ١٢٧ ج١/٢٢٥].

وأورده السيوطي في الجامع الصغير بهامشه كنوز الحقائق ج١/١٤٧ عن علي بلفظ «حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله» وعزاه إلى الدليمي في مسند الفردوس وإلى البخاري موقوفًا.

وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته برقم ٢٧٠٠ ج٣/٩٤ وقال عنه: ضعيف وعلق في الحاشية بقوله: والموقوف هو الصحيح.

(٢) لفظة «من» سقطت من ط.

ما قاله الرسول ﷺ وتكلم به، لا في خلاف ما قاله، ولا في تأويل ما قال بخلاف<sup>(١)</sup>، ظاهره، فإن ذكر ذلك لا يوجب أن المستمع يكذب الله ورسوله؛ بل يكذب المتأول المخالف لما قال الله ورسوله. نعم نفس ذلك التأويل المخالف لقوله يكون تكذيباً لله ورسوله: إما في الظاهر، وإما في الباطن والظاهر. فلو أريد ذلك لكان يقول: أتريدون أن تكذبوا الله ورسوله، أو أن تظهروا تكذيب الله ورسوله. فإن المكذب من قال ما يخالف قول الله ورسوله إما ظاهراً؛ أو إما<sup>(٢)</sup> ظاهراً وباطناً. وعلي<sup>(٣)</sup> إنما خاف تكذيب المستمع لله ورسوله، وهذا لا يكون لمجرد تأويل المتأولين؛ فإن المؤمن لا يكذب الله ورسوله لقول مخالف لتأويل يخالف ذلك؛ بل يرد ذلك عليه.

فإن قال: هذه التأويلات الباطنية<sup>(٤)</sup> قد ذكرها النبي ﷺ للخاصة قيل: <sup>(٥)</sup> هذا من الإفك<sup>(٦)</sup> المفترى الذي اتفق أهل العلم بالإسلام على أنه كذب، وقد ثبت عن علي - رضي الله عنه -<sup>(٧)</sup>

(١) في ط «خلاف».

(٢) في ط «وإما».

(٣) تقدمت ترجمته ص ١١٥.

(٤) في ط «الباطنة» وانظر التعريف بالباطنية: ص ٤٤، ١٦٧.

(٥) في ك «قيال» وهو تحريف.

(٦) الإفك: الكذب، وفي التهذيب: أَفَكَ يَأْفِكُ، وَأَفَكَ يَأْفِكُ إِذَا كَذَبَ وَأَفَكَ النَّاسَ حَدَّثَهُم بِالْبَاطِلِ. والإفك: الإثم، ورجل أَفَاكٌ، وَأَفِيكٌ وَأَفُوكٌ: كذاب. بتصرف من [لسان العرب ١/ ٥٧].

(٧) تقدمت ترجمته ص ١١٥.

في الصحيح من غير وجه لما سألته من ظن أن عنده من الرسول علماً اختص به، فبين لهم علي - رضي الله عنه - أنه لم يخصه بشيء<sup>(١)</sup>.

قال الحفيد<sup>(٢)</sup>: (فقد رأيت أن أفحص في هذا الكتاب عن الظاهر من العقائد التي قصد الشرع حمل الجمهور عليها، وأتحرى<sup>(٣)</sup> في ذلك كله مقصد الشارع ﷺ بحسب الجهد والاستطاعة، فإن الناس قد اضطربوا في هذا المعنى كل الاضطراب في هذه الشريعة؛ حتى حدثت فرق ضالة وأصناف مختلفة، كل واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى، وأن من

---

(١) وهذا ثابت في الصحيح يدل لذلك ماخرجه البخاري عن أبي جحيفة - رضي الله عنه - قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. وفي لفظ «هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة.. إلخ».

وفي لفظ: «هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة ما ليس عند الناس فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهمًا يُعطى رجل في كتابه، وما في هذه الصحيفة.. إلخ».

انظر [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب العلم / باب كتابة العلم / حديث رقم (١١١) ج١/٢٠٤ وكتاب الجهاد / باب فكاك الأسير / حديث رقم (٣٠٤٧) ج٦/١٦٧، وكتاب الديات / باب العاقلة / حديث رقم (٦٩٠٣) ج١٢/٢٤٦].

(٢) يعني ابن رشد وقد تقدمت ترجمته ص ٢٥.

(٣) في ك و ط «ونتحرى» والتصويب من الكشف.

خالفه: إما مبتدع، وإما كافر مباح<sup>(١)</sup> الدم والمال، وهذا كله عدول عن مقصد الشارع، وسببه ماعرض لهم من الضلال عن فهم مقصد الشريعة، وأشهر هذه الطوائف في زماننا هذا أربعة:

الطائفة التي تسمى (بالأشعرية)<sup>(٢)</sup> وهم الذين يرى<sup>(٣)</sup> أكثر الناس اليوم أنهم أهل السنة. والتي تسمى (بالمعتزلة)<sup>(٤)</sup> والطائفة التي تسمى (بالباطنية)<sup>(٥)</sup>، والطائفة التي تسمى (بالحشوية)<sup>(٦)</sup> وكل هذه الطوائف قد اعتقدت في الله اعتقادات مختلفة، وصرفت<sup>(٧)</sup> كثيرًا من ألفاظ الشرع عن ظاهرها إلى تأويلات نزلوها على تلك الاعتقادات، وزعموا أنها الشريعة الأولى التي<sup>(٨)</sup> قصد بالحمل عليها جميع الناس، وأن من زاغ عنها فهو: إما كافر، وإما مبتدع. وإذا تؤملت<sup>(٩)</sup> جميعها، وتؤمل مقصد الشارع<sup>(١٠)</sup> ظهر أن جلها<sup>(١١)</sup> أقاويل محدثة،

---

(١) في الكشف «مستباح».

(٢) في ط «الأشعرية» وقد تقدمت ص ١٠٢.

(٣) في ك «ترى» والتصويب من الكشف.

(٤) في ط «المعتزلة» وقد تقدمت ص ٤.

(٥) انظر الباطنية ص ٤٤، ١٦٧.

(٦) انظر الحشوية ص ١١٢ وماسيأتي ص ١٢٤.

(٧) في ط «وحرفت».

(٨) في ك و ط «الذي» والتصويب من الكشف.

(٩) في ك و ط «تؤمل» والتصويب من الكشف.

(١٠) في الكشف «الشرع» ورجحت أن الصواب ما في ك بدليل تكرير هذه اللفظة قبله وبعده.

(١١) في ك و ط «أنها كلها».

وتأويلات مبتدعة. وأنا أذكر من ذلك مايجري مجرى العقائد الواجبة في الشرع التي لا يتم الإيمان إلا بها، وأتحرى في ذلك كله مقصد الشارع ﷺ، دون ما جعل أصلا في الشرع وعقيدة من عقائده من قبل التأويل الذي ليس بصحيح، وأبدأ<sup>(١)</sup> من ذلك بتعريف ما قصد الشارع<sup>(٢)</sup> أن يعتقده<sup>(٣)</sup> الجمهور في الله تبارك وتعالى، والطرق التي سلك بهم في ذلك، وذلك في الكتاب العزيز ونبتدئ<sup>(٤)</sup> من ذلك بمعرفة<sup>(٥)</sup> الطريق التي تفضي إلى وجود الصانع إذ كانت أول معرفة يجب أن يعلمها<sup>(٦)</sup> المكلف. وقبل ذلك، فينبغي أن نذكر آراء<sup>(٧)</sup> تلك الفرقة المشهورة في ذلك، فنقول:

أما الفرقة التي تدعى «بالحشوية»<sup>(٨)</sup> فإنهم قالوا: إن طريق معرفة وجود الله تعالى هو السمع لا العقل. أعني أن الإيمان بوجوده<sup>(٩)</sup> الذي كلف الناس التصديق به يكفي فيه<sup>(١٠)</sup> أن يتلقى

(١) في الكشف «وأبتدئ».

(٢) في ط «في الشرع».

(٣) في ك و ط «أن يعتقده» والتصويب من الكشف.

(٤) في الكشف «فلنبتدئ».

(٥) في ك و ط «معرفة» والتصويب من الكشف.

(٦) في الكشف «أن يعرفها».

(٧) في ط «إذا» بدل «آراء».

(٨) انظر الحشوية ص ١١٢ و ص ١٢٤.

(٩) في ك و ط «بوجود» والتصويب من الكشف.

(١٠) في ك و ط «يكفي فيه السمع» والتصويب من الكشف.

من صاحب الشرع، [ويؤمن به إيماناً]<sup>(١)</sup>، كما يتلقى منه أحوال المعاد<sup>(٢)</sup> وغير ذلك مما لا مدخل للعقل فيه<sup>(٣)</sup>. وهذه الفرقة الظاهر من أمرها أنها مقصورة عن مقصود الشرع في الطريق التي نصبها للجميع مفضية إلى معرفة وجود الله تعالى وتقدس<sup>(٤)</sup> ودعاهم من قبلها إلى الإقرار به، وذلك أنه يظهر من غير ما آية من كتاب الله تعالى / أنه دعا الناس فيها إلى التصديق بوجود الباري سبحانه وتعالى بأدلة عقلية منصوص عليها فيه، مثل قوله تعالى: <sup>(٥)</sup> ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ<sup>(٦)</sup> الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الآية<sup>(٧)</sup> [البقرة: ٢١]، ومثل قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى. وليس لقائل أن يقول: إنه لو كان ذلك واجباً على كل من آمن بالله تعالى - أعني أن لا يصح إيمانه [إلا]<sup>(٨)</sup> من قبل وقوعه عن هذه الأدلة - لكان النبي ﷺ لا يدعو أحداً إلى الإسلام إلا عرض عليه هذه الأدلة؛ فإن العرب كلها

(١) الزيادة من الكشف.

(٢) في ط «أحوال العبادة» وفي ك «أحوال العباد» والتصويب من الكشف.

(٣) في الكشف «فيه للعقل».

(٤) لفظة «تقدس» ليست في الكشف.

(٥) في الكشف «تبارك وتعالى».

(٦) في ك «اتقوا ربكم» وبما أثبت جاء في ط والكشف وهو الصواب.

(٧) في الكشف «الآيات».

(٨) سقطت «إلا» من ك و ط والتصويب من الكشف.

كانت تعترف<sup>(١)</sup> بوجود الباري سبحانه وتعالى، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] ولا يمتنع أن يوجد من الناس من يبلغ به فدامة<sup>(٢)</sup> الطبع<sup>(٣)</sup> وبلادة القريحة<sup>(٤)</sup> ألا يفهم<sup>(٥)</sup> شيئاً من الأدلة الشرعية التي نصبها الشارع<sup>(٦)</sup> ﷺ للجمهور، وهذا فهو أقل<sup>(٧)</sup> الوجود، وإذا<sup>(٨)</sup> وجد ففرضه الإيمان بالله من جهة السماع. فهذه حال الحشوية<sup>(٩)</sup> مع ظاهر الشرع<sup>(١٠)</sup>.

ثم قال<sup>(١١)</sup>: (وأما «الأشعرية»<sup>(١٢)</sup> فرأوا<sup>(١٣)</sup> أن التصديق

- 
- (١) في الكشف «كلها تعترف» وفي حاشية الكشف «كانت كلها تعترف».
  - (٢) قال الفيروزبادي في القاموس المحيط جـ ١٥٩/٤ مادة «الْقَدَمُ» (القدم العَيُّ عن الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم، والغليظ الأحق الجافي. جمعه فِدَامٌ).
  - (٣) في الكشف «فدامة العقل».
  - (٤) جاء في القاموس المحيط ٢٤٢/١ (القريحة أول ماء يُسْتَنْبَط من البئر كالقُرْح وأول كل شيء، ومنك طبعك).
  - (٥) في الكشف «إلى أن لا يفهم».
  - (٦) لفظة «الشارع» ليست في الكشف.
  - (٧) في ك «فهو أقلّ الوجود» والتصويب من الكشف و ط.
  - (٨) في الكشف «فإذا».
  - (٩) انظر الحشوية ص ١١٢، ١٢٤.
  - (١٠) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٣٣ - ١٣٥.
  - (١١) والكلام متصل.
  - (١٢) انظر الأشعرية ص ١٠٢.
  - (١٣) في الكشف «فإنهم رأوا».

بوجود الله تعالى<sup>(١)</sup> لا يكون إلا بالعقل؛ لكن سلخوا في ذلك  
طرقاً ليست هي الطرق الشرعية<sup>(٢)</sup>. وساق الكلام كما ذكرنا  
عنه أولاً<sup>(٣)</sup>.

قلت: مسمى «الحشوية» في لغة الناطقين به ليس هو اسماً  
لطائفة معينة لها رئيس. قال مقالة فاتبعته كالجهمية<sup>(٤)</sup>  
والكلابية<sup>(٥)</sup> والأشعرية<sup>(٦)</sup>، ولا اسماً لقول معين من قاله كان  
كذلك. والطائفة إنما تتميز بذكر قولها، أو بذكر رئيسها؛ ولهذا

---

(١) في الكشف «تبارك وتعالى».

(٢) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٣٥.

(٣) انظر ما تقدم ص ٢٥ وما بعدها.

(٤) انظر الجهمية ص ٤.

(٥) هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، قال ابن القيم: (كان من أعظم  
أهل الإثبات للصفات والقوية وعلو الله على عرشه منكراً قول الجهمية، وهو  
أول من عرف عنه إنكار قيام الأفعال الاختيارية بذات الرب، والقرآن عندهم  
معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة وهو لازم لذات الرب كلزوم الحياة  
والعلم وأنه لا يُسمع على الحقيقة والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي  
مخلوقة وهو أربع معان في نفسه: الأمر والنهي والخبر والاستفهام) انتهى  
بتصرف. وهم يزعمون أن صفات الله تعالى لا هي هو ولا هي غيره ويقولون بأن  
الصفات لا تتغير وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها وكذلك سائر الصفات، كما  
يقولون إن أسماء الله هي صفاته ولم يفرقوا بين صفات الذات وصفات الأفعال،  
وقد توفي ابن كلاب بعد سنة ٢٤٠هـ.

انظر: [مقالات الإسلاميين ١/ ٢٥٠، ٢٥٣، ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦، اجتماع الجيوش  
الإسلامية بتحقيق د. عواد المعتقد ص (٢٨٢) ومختصر الصواعق المرسلّة  
ج ٢/ ٢٩٠، لسان الميزان ٣/ ٢٩٠ - ٢٩١].

(٦) انظر: الأشعرية ص ١٠٢.



كان المؤمنون متميزين<sup>(١)</sup> بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فالقول الذي يدعون إليه هو كتاب الله، والإمام الذي يوجبون اتباعه هو رسول الله ﷺ، وعلى هذا بني الإيمان، وبذلك وجب الموالاتة<sup>(٢)</sup> والمعاداة، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ - إلى قوله - ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦] وقال تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١] وأمثال ذلك، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ<sup>(٣)</sup> شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ<sup>(٤)</sup> ﴾ [المائدة: ١٠٤] وكذلك ذكر ذلك في البقرة<sup>(٥)</sup> والمائدة<sup>(٥)</sup> ولقمان<sup>(٦)</sup>: فذكر أن الكفار

ك ١٧٢ ب

(١) في ك و ط «متميزون» بالرفع وصوابه النصب لأنها وقعت خبراً لكان.

(٢) في ك و ط «الموالات» وصوابه بالتاء المربوطة.

(٣) في ك و ط «لا يعقلون» وصوابه ما أثبتته أما قوله «لا يعقلون» فقد جاءت في الآية (١٧٠) من سورة البقرة ونصها: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ<sup>(٣)</sup> شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ<sup>(٤)</sup> ﴾.

(٤) انظر البقرة آية [١٧٠].

(٥) انظر المائدة آية [١٠٤].

(٦) انظر لقمان آية [٢١].

ولقمان هو العبد الصالح الذي آتاه الله الحكمة حيث قال: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ<sup>(١)</sup> ﴾ [لقمان: ١٢] وذكره بأحسن الذكر ولم يكن نبياً، قيل إنه من بلاد النوبة أو من الحبشة أو من السودان، وقيل إنه أدرك عهد داود وأخذ عنه العلم، وإليه تنسب حكم وأمثال تروى للعلقة والاعتبار، وقد ورد في القرآن الكريم وعظه لابنه بمواعظ بليغة تعد دستوراً للإيمان والعمل، والأخلاق الفاضلة.

انظر: [الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٩/١٤ - ٦٠، تفسير ابن كثير ٤٤٣/٣ =

لا يستجيبون لذلك، وكذلك ذكر عن المنافقين فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِءَ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝﴾ [النساء: ٦٠، ٦١] فأخبر عن الكافرين والمنافقين أنهم يعرضون عن الاستجابة للكتاب والرسول، فعلم أن المؤمنين ليسوا كذلك؛ بل هم كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۝﴾ [النور: ٥١] وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۝﴾ [النساء: ٦٥] وبذلك أمرهم حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝﴾ [النساء: ٥٩] وبذلك حكم بين أهل الأرض، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝﴾ [البقرة: ٢١٣] وشواهد هذا الأصل كثيرة.

والناس منذ بعث الله تعالى محمداً ﷺ ثلاثة أصناف: إما كافر معلن، وإما منافق مستتر، وإما مؤمن موافق ظاهراً وباطناً، كما ذكر الله تعالى هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة<sup>(١)</sup>، وحينئذ فالواجب أن يكون الرجل مع المؤمنين باطناً وظاهراً، وكل قول أو عمل تنازع الناس فيه رده إلى الكتاب والسنة، ولا يجوز وضع طائفة بعينها يوالي من والته ويعادي من عادته؛ لأخص من المؤمنين - لو كانت أسماؤهم للتعريف المحض كالمالكية، والشافعية، والحنبلية، أو غير ذلك - ولا أعم من ذلك - مما يدخل فيه المسلم والكافر كجنس النظر والعقل أو العبادة المطلقة ونحو ذلك - ولا يجوز تعليق الحب والبغض والموالات والمعاداة<sup>(٢)</sup> إلا بالأسماء الشرعية، وأما أسماء التعريف كالأنساب والقبائل فيجوز أن يعرف بها مادلت عليه، ثم ينظر في موافقته للشرع ومخالفته له.

وإذا كان كذلك فأول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup> رئيس

(١) انظر: سورة البقرة من آية [١ - ٢٠] وقد ابتدأ السورة بوصف المؤمنين ثم أعقب ذلك بذكر الكافرين ثم المنافقين.

(٢) في ط «والمعاداة» وصوابه ما أثبتته من ك.

(٣) عمرو بن عبيد بن باب، وقيل ابن كيسان، وقيل ابن ثوبان، أبو عثمان التميمي مولاهم البصري المعتزلي القدري مع زهده وتألّفه، ولد سنة ٨٠هـ قال ابن حبان: كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه فسموا معتزلة، قال: وكان يشتم الصحابة، ويكذب في الحديث وهماً لاتعمداً.

المعتزلة<sup>(١)</sup> فقيهم وعابدهم، فإنه ذكر له عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> شيء يخالف قوله، فقال كان ابن عمر حشويًا<sup>(٣)</sup> نسبة إلى الحشو، وهم العامة والجمهور. فإن الطوائف الذين تميزوا عند أنفسهم بقوله، تميزوا به عما عليه جماعة المسلمين. وعامتهم / يسمونهم بنحو هذا الاسم فالرافضة<sup>(٤)</sup> تسميهم

= ونقل الخطيب أنه مات بطريق مكة سنة ١٤٣، وقيل سنة ١٤٤هـ. ومن آثاره: كتاب في العدل والتوحيد، الرد على القدرية.

انظر [تاريخ بغداد ١٦٦/١٢ - ١٨٨ وفيات الأعيان ٣/٤٦٠ - ٤٦٢ ميزان الاعتدال ٣/٢٧٣ - ٢٨٠، معجم المؤلفين ٨/١٠٠٩].

(١) انظر التعريف بالمعتزلة ص ٤.

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد بعد المبعث بيسير واستصغر يوم أحد، وهو ابن أربع عشرة سنة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة، وكان من أشد الناس اتباعًا للأثر، مات سنة ٧٣هـ في آخرها أو أول التي تليها. وروى له أصحاب الكتب الستة.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ج ٢/٣٣٨، الإصابة بذيله الاستيعاب ٢/٣٣٨ - ٣٤١ التقريب ١/٤٣٥].

(٣) ذكر مقالة عمرو بن عبيد هذه عن عبد الله بن عمر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في كتابه: منهاج السنة النبوية ج ٢/٥٢٠ - ٥٢١، وفي درء تعارض العقل والنقل ج ٢/٥٢٠، وذكرها ابن العماد الحنبلي - رحمه الله - في شذرات الذهب ج ١/٢١١، قال ابن العماد: فانظر هذه الجرأة والافتراء عامله الله بعدله.

(٤) سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي حينما توجه لقتال هشام بن عبد الملك فقال أصحابه: تبرأ من الشيخين حتى نكون معك فقال: لا بل أتولاهما وأتبرأ ممن تبرأ منهما. فقالوا: إذا نرفضك. فسموا الرافضة.

وقيل: سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - .

الجمهور<sup>(١)</sup>، وكذلك تسميهم الفلاسفة<sup>(٢)</sup>، كما سماهم بذلك صاحب هذا الكتاب<sup>(٣)</sup>، والمعتزلة ونحوهم يسمونهم الحشوية والمعتزلة تعني بذلك كل من أثبت الصفات وأثبت القدر. وأخذ

= ويرى جمهور المحققين والباحثين أن إطلاق هذه التسمية كان في سنة ١٢١ هـ. وأما أصل مذهبهم فيرى شيخ الإسلام أن أول من ابتدع الرفض هو عبد الله بن سبأ وكان منافقاً زنديقاً فأراد بذلك إفساد دين المسلمين، كما فعل «بولص» صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى، حيث ابتدع لهم بدعاً أفسد بها دينهم، وكان يهودياً، فأظهر النصرانية نفاقاً فقصده إفسادها وكذلك كان «ابن سبأ» يهودياً فقصده ذلك وسعى في الفتنة لقصده إفساد الملة).

وهم يثبتون الإمامة عقلاً وأن إمامة علي وتقديمه ثابت نصاً، ويقولون بعصمة الأئمة وبالرجعة وأن الأمة ارتدت بتركها إمامة علي - رضي الله عنه - ويقولون بالتولي والتبري إلا في حالة التقية، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير وعند كل تعدية وتوقف: مقالة ومذهب وخطب، ومن أهم فرقهم، الكيسانية والإمامية والغلاة والإسماعيلية.

وانظر تفاصيل مذهبهم في: [الفرق بين الفرق ص ١٥ - ١٨، الملل والنحل ١٤٦/١ - ١٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٥٩ - ٧٩، منهاج السنة النبوية ٤٢٨/٦، ٤٧٩/٨، مجموع الفتاوى ١٨٤/٣٥، رسالة في الرد على الرافضة ٦٥ - ٦٦، لوامع الأنوار البهية ٨٠/١ - ٨٦].

(١) العبارة من قوله «فإن الطوائف... إلى قوله: «تسميهم الجمهور» سقطت من ط. والعامّة خلاف الخاصة وقد أطلقت الإمامية هذا اللقب على أهل السنة والجماعة وسموا أنفسهم الخاصة ويروون بأسانيدهم «خذوا ماخالف العامة» يعني أهل السنة والجماعة، وانظر: [فرق الشيعة للنوبختي ص ٥ - ٦، والمقالات والفرق للقمي ص ١٩، ٨٣، ومنهاج السنة النبوية ٥٢١/٢، ودرء تعارض العقل والنقل ٣٥١/٧].

(٢) تقدمت ص ٩.

(٣) يعني بذلك ابن رشد الحفيد وقد تقدم نقل كلامه ص ١١٩ - ١٢٤.

ذلك عنها متأخرو الرافضة فسموا<sup>(١)</sup> الجمهور بهذا الاسم . وأخذ ذلك عنهم القرامطة<sup>(٢)</sup> الباطنية فسموا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة، فمن قال عندهم بوجوب الصلوات الخمس والزكاة المفروضة وصوم رمضان وحج البيت وتحريم الفواحش والمظالم ونحو ذلك سموه حشويًا، كما رأينا ذلك مذكورًا في مصنفاتهم، والفلاسفة<sup>(٣)</sup> تسمي من أقر بالمعاد الحسي<sup>(٤)</sup>، والنعيم الحسي «حشويًا» وأخذوا<sup>(٥)</sup> ذلك عن المعتزلة<sup>(٦)</sup> تلامذتهم من الأشعرية<sup>(٧)</sup> سموا<sup>(٨)</sup> من أقر بما ينكرونه من

(١) في ط «فسموهم».

(٢) انظر القرامطة ص ٤٤.

(٣) تقدم التعريف بهم ص ٩.

(٤) في ط «الجسمي».

(٥) كذا في ط و ك، قلت: ومذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع؛ فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد قال ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع. وإلى هذه اللغة أشار ابن مالك بقوله:

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أكلوني البراغيث».

انظر: [شرح ابن عقيل ج ١/ ٤١٢ - ٤١٧].

(٦) انظر المعتزلة: ص ٤.

(٧) انظر الأشعرية: ص ١٠٢.

(٨) في ط «فسموا».

الصفات ومن يذم مادخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية<sup>(١)</sup> والإرجاء<sup>(٢)</sup> «حشويًا» ومنهم أخذ ذلك هذا المصنف<sup>(٣)</sup>.

ومما يبين ذلك أن القول الذي حكاه عنهم لا يعرف في الإسلام عالم معروف قال به، ولا طائفة معروفة قالت به؛ ولكن قد يقول بعض العوام قولاً لا يفصح بمعناه وحجته يظن به مستمعه أنه يعتقد ذلك. والتحقيق أن هذا النقل إنما نقلته المعتزلة<sup>(٤)</sup> ومن وافقهم عليه كهذا الرجل بطريق اللزوم لا أنهم

---

(١) انظر الجهمية: ص ٤.

(٢) سموا بذلك لقولهم بالإرجاء وأصل الإرجاء التأخير لأنهم أخروا الأعمال عن مسمى الإيمان وقيل من إعطاء الرجاء.

قال الشهرستاني: (أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح. لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة. فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، فعلى هذا: المرجئة والوعيدية فرقان متقابلتان، وقيل الإرجاء تأخير علي - رضي الله عنه - عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقان متقابلتان. والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية والمرجئة الخالصة).

ومن أشهر فرقهم اليونسية، والغسانية، والتومنية، والثوبانية. وانظر تفاصيل مذاهبهم في: [الفرق بين الفرق ١٩٠ - ١٩٥، الملل والنحل ج١/ ١٣٩ - ١٤٧ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٩٣ - ٩٥، لوامع الأنوار البهية ج١/ ٨٩ - ٩٠].

(٣) يعني ابن رشد الحفيد وانظر ترجمته ص ٢٥.

(٤) تقدمت المعتزلة ص ٤.

سمعوه منهم أو وجدوه مأثورًا عنهم، وذلك أنهم يسمعون أهل الإيمان من أهل الحديث والسنة والجماعة والفقهاء والصوفية<sup>(١)</sup> يقولون: الكتاب والسنة. وإذا تنازعوا في مسألة من موارد الشرع<sup>(٢)</sup> بين الأمة في مسائل الصفات أو القدر أو نحو ذلك قالوا: بيننا وبينكم الكتاب والسنة<sup>(٣)</sup>، فإذا قال لهم ذلك المنازع: بيننا وبينكم العقل، قالوا: نحن مانحكم إلا الكتاب والسنة، ونحو هذا الكلام الذي هو حقيقة أهل الإيمان وشعار أهل السنة والجماعة، وحلية أهل الحديث والفقهاء والتصوف الشرعي<sup>(٤)</sup>. قالوا بموجب رأيهم: يلزم من هذا أن تكون معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بخبر الشارع إذا لم يكن للعقل مجال في إثبات المعرفة. وهذا جهل منهم، وقول بلا علم؛ فإن أحدًا من هؤلاء لم يقل: إن الله تعالى لا يعرف إلا بمجرد خبر الشارع الخبر المجرد، فإن هذا لا يقوله عاقل؛ فإن تصديق المخبر في قوله إنه رسول الله بدون المعرفة أنه رسول ممتنع، ومعرفة أنه رسول الله ممن لا يعرف أن الله موجود ممتنع<sup>(٥)</sup>. فنقل مثل هذا

(١) انظر الصوفية ص ١٠٣.

(٢) في ط «النزاع».

(٣) في ك «قالوا بيننا وبينكم يقولون الكتاب أو السنة» ولعله وهم من الناسخ.

(٤) مقصوده التصوف القائم على الاجتهاد في الطاعة وموافقة الشريعة بعيدًا عن الغلو والابتداع في الدين، وقد بين المؤلف - رحمه الله - أصناف الصوفية وأقوال الناس وما فيهم من الحق والباطل في أكثر من موضع من كتبه، وانظر على سبيل المثال مجموع الفتاوى [١١/٢٠-٥] وانظر ماتقدم ص ١٠٧ - ١١٤.

(٥) في ك تقديم وتأخير وزيادة كلمات سببه الإحالة على الهامش وفي ط: (فإن =



القول عن طائفة توجد في الأمة أو عن عالم معروف في الأمة من الكذب / البين، وهو من جنس وضع الملاحظة<sup>(١)</sup> للأحاديث المتناقضة على المحدثين ليشينوهم<sup>(٢)</sup> بذلك عند الجهال؛ لكن من عموم المؤمنين أهل الحديث وغيرهم من لا يحسن أن يجيب عما يورد عليه من الشبه، أو من<sup>(٣)</sup> لا يحسن البيان عما انعقد في نفسه من البرهان، واستقر عنده من الإيمان، ولكن هذا لا يبيح أن ينقل عنهم<sup>(٤)</sup> البهتان، كيف وشعارهم الدعاء إلى الكتاب والسنة؟! والقرآن مملوء من طريق تعريف الله تعالى لعباده بالأدلة الواضحة المعقولة<sup>(٥)</sup> والأمثال المضروبة التي هي القياسات العقلية<sup>(٦)</sup>.

= تصديق المخبر قبل المعرفة بصدقه في قوله إنه رسول الله بدون المعرفة بأنه رسول ممتنع ومعرفة أنه رسول الله ممن لا يعرف أن الله موجود ممتنع) وعلق بقوله: (ويظهر أن في العبارة تكراراً) انتهى. ورجحت أن الصواب ما أثبت.

(١) أصل الإلحاد في اللغة: الميل والعدول عن الشيء، وعن ابن السكيت = الملحد: العادل عن الحق، المدخل فيه ما ليس فيه، يقال: قد ألد في الدين أي حاد عنه. انتهى.

والإلحاد مذهب من ينكر وجود الله وقد يطلق على المتشكك الذي يتظاهر بالاعتناع دون عقيدة.

انظر: [لسان العرب ٣/ ٣٤٧ - ٣٤٨، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٢٠، ١٧٤، ١٩٢].

(٢) في ط «ليشينوهم».

(٣) في ط «ومن».

(٤) في ط «عنه».

(٥) في ك و ط «المعقول» وهو تحريف.

(٦) القياس العقلي: قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، =

ونحن قد بينا في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup> أن القرآن بين فيه أصول الدين في المسائل والدلائل على غاية الإحكام ونهاية التمام، وأن خلاصة ما يذكره أهل الكلام والفلسفة إنما هو بعض ما بينه القرآن والحديث، مع سلامة ذلك عما في كلامهم من التناقض والاختلاف، واشتماله على ما تقتصر عنه نهايات<sup>(٢)</sup> عقولهم، وما لا يطمعون أن يكون من مدلولهم. وبيننا أن تعريف الشارع ودلالة الشرع ليس بمجرد الإخبار كما يظنه من يظن ذلك من أهل الكلام والفلسفة، فإن مثل هذا الظن بالشارع هو الذي أوجب أن يلمزوا المؤمنين بما هم به أولى وأحرى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ<sup>(٣)</sup> الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ٥٨﴾ [الأحزاب: ٥٨] وهذا حال<sup>(٤)</sup> الكفار والمنافقين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ٥٩﴾ وَإِذْ قَالُوا الَّذِينَ ءَامِنُوا قَالُوا ءَامِنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا

= كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فإنه مؤلف من قضيتين ولزم عنهما أن العالم حادث.

انظر: [كشاف اصطلاحات الفنون ٥/ ١١٩٠].

(١) انظر: مجموع الفتاوى [ج١٦/ ٤٤٠ - ٤٤٣، ٤٦٢ - ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١].

وانظر درء تعارض العقل والنقل فقد أطل في شيخ الإسلام النفس في بيان عدم التعارض بين العقل الصريح والنص الصريح.

(٢) في ط «نهاية».

(٣) في ط «يلمزون» وهو خطأ.

(٤) في ك «وهذا من حال» والتصويب من ط.

مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ [البقرة: ١٣ - ١٤] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ﴿١٥﴾ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا أُنْقِلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنْقَلَبُوا فَكِهِينَ ﴿١٧﴾﴾ [المطففين: ٢٩ - ٣١] فإن الله سبحانه ضمن كتابه العزيز فيما أخبر به عن نفسه وأسمائه وأفعاله<sup>(١)</sup> من الأدلة والآيات والأقيسة التي هي الأمثال المضروبات ما يبين<sup>(٢)</sup> ثبوت المخبر بالعقل الصريح، كما يخاطب أولي الألباب، والنهي، والحجر<sup>(٣)</sup>، ومن يعقل، ويسمع؛ بل قد ضمن كتابه من الأدلة العقلية على ثبوت الأمر والنهي والوعد والوعيد مانبه عليه في غير موضع<sup>(٤)</sup>، كقوله / تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۖ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيعَةٍ مِّنْ لِّقَاءِ رَبِّهِمْ ءَلَا إِنَّهُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [فصلت: ٥٣ - ٥٤] فكيف يكون أهل الكتاب والسنة والإيمان يقولون: إن الله تعالى إنما يعرف وجوده بمجرد خبر الشارع المجرد؟! إنما يعرف وجوده بمجرد خبر الشارع المجرد؟! إنما يعرف وجوده بمجرد خبر الشارع المجرد؟!

وأما ما قد يقولونه<sup>(٥)</sup> من أن العقل لا مجال له في ذلك أو

(١) لفظة «وأفعاله» ليست في ط.

(٢) في ط «مايين».

(٣) الحجر بكسر الحاء: العقل انظر: [القاموس المحيط ٤/٢]

والمراد أن لهم عقولاً تمنعهم من الزلل.

(٤) في ط «في غير هذا الموضع».

(٥) أي السلف.

ينهون عن الكلام، أو عما يسمى <sup>(١)</sup> معقولات ونظراً، وبعضهم قد لا يفرق بين ما يدخل في ذلك من حق وباطل، وبعضهم قد يقصر عن الحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة، كما ذكره هذا الرجل <sup>(٢)</sup>، ولاريب أن التقصير ظاهر على أكثر المنتسبين إلى الكتاب والسنة من جهة عدم معرفتهم بما دل عليه الكتاب والسنة ولوازم ذلك.

فيقال: من الوجوه الصحيحة أن مانطق <sup>(٣)</sup> به الكتاب وبينه، أو ثبت بالسنة الصحيحة، أو اتفق عليه السلف الصالح فليس لأحد أن يعارضه معقولا ونظراً أو كلاماً وبرهاناً وقياساً عقلياً أصلاً؛ بل كل ما <sup>(٤)</sup> يعارض ذلك فقد علم أنه باطل علماً كلياً عاماً. وأما تفصيل العلم ببطلان ذلك فلا يجب على كل أحد؛ بل يعلمه بعض الناس دون بعض، وأهل السنة الذين هم أهلها يردون ما عارض النص والإجماع من هذه وإن زخرفت بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] فأعداء النبيين دائماً يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً.

(١) في ط «عن ماسمي».

(٢) يعني ابن رشد الحفيد، وانظر ما ذكره في فصل المقال ص ٢٠ - ٢٣.

(٣) في ط «أنما» ولاوجه لذلك لأن «ما» هنا موصولة.

(٤) في ك «كلما» ولاوجه لذلك لأن «ما» هنا موصولة.

وكذلك من الوجوه الصحيحة أن موارد النزاع لاتفصل بين المؤمنين إلا بالكتاب والسنة وإن كان أحد المتنازعين يعرف ما يقوله بعقله، وذلك أن قوى العقول متفاوتة مختلفة، وكثيراً ما يشبه المجهول بالمعقول، فلا يمكن أن يفصل بين المتنازعين قول شخص معين ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزل من السماء، والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالى، ولهذا يوجد من<sup>(١)</sup> خرج عن الاعتصام بالكتاب والسنة من الطوائف فإنهم يفترون ويختلفون ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ١١٨ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٨ - ١١٩] وأهل الرحمة هم أهل الإيمان والقرآن.

ومن الوجوه الصحيحة أن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لاتعلم إلا من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام: إما بخبره، وإما بخبره وتنبيهه<sup>(٢)</sup> ودلالته على الأدلة العقلية، ولهذا يقولون: لا نصف الله إلا بما وصف / به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ١٨٠ وَسَلَّمُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿وَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٨١ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

(١) كذا جاءت.

(٢) التنبيه في اللغة هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب، وفي الاصطلاح: ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل إعلاماً ما في ضمير المتكلم للمخاطب. [التعريفات للجرجاني ص ٧١] وانظر [مجموع الفتاوى ٤٤٦/١٥].

ثم ذكر ابن رشد<sup>(١)</sup> الكلام على الطريق التي عزأها إلى «الأشعرية»<sup>(٢)</sup>. وأبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup> قد بين في رسالته إلى أهل الثغر<sup>(٤)</sup> بباب الأبواب<sup>(٥)</sup> أن هذه الطريق مبتدعة، وأنها

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٥.

(٢) تقدم التعريف بالأشعرية ص ١٠٢، وانظر ما ذكره ابن رشد عن طريق الأشاعرة في الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٣٥.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٤) وهي رسالة أجاب بها الأشعري رحمه الله على مسائل أهل الثغر بباب الأبواب ضمنها ذكر الأصول التي عول عليها السلف - رحمهم الله تعالى - وعدلوا من أجلها إلى الكتاب والسنة وقد جعلها في مقدمة وبابين.

الباب الأول: ذكر فيه أحوال الناس وقت بعثة النبي ﷺ وتفرقهم إلى مجوسي ووثني وبرهمي ودهري ثم ذكر مسائل العقيدة بادئاً كل قضية منها بقوله: اعلموا - رحمكم الله - ثم يذكر القضية.

أما الباب الثاني فقد جعله بعنوان «باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نهوا بالأدلة عليها وأخذوا في وقت النبي ﷺ بها» في إحدى وخمسين مسألة بدأها بمسألة حدوث العالم وختمها بمسألة وجوب النصيحة للمسلمين. وفي دعواه الإجماع على بعضها نظر يعرف ذلك من تأمله. وقد طبعت بعنوان: «أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر» بتحقيق د. محمد السيد الجليلند سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٥) في ط «بيان الأبواب» وهو خطأ وجاء في معجم البلدان: «باب الأبواب» ويقال له الباب غير مضاف. والأبواب مدينة على بحر الخزر وهو بحر طبرستان أحد الثغور المنيعه بجوارها جبل كان ينذر منه أهل أذربيجان، وآران، وأرمينية إن داهمهم العدو، وكانت الأكاسرة كثيرة الاهتمام بهذا الثغر لا يفترون عن النظر في مصالحه لعظم خطره وشدة خوفه. قيل إن أول من بنى باب الأبواب «أنوشروان»، وغزاها المسلمون في عهد عمر - رضي الله عنه - وجاء في الأنساب أنها تعرف أيضاً بندربند وينسب إليها خلق كثير منهم زهير بن نعيم البايي والحسين بن إبراهيم البايي.

ليست هي طريقة الأنبياء وأتباعهم، بل هي محرمة عندهم، كما سنذكر ذلك عنه<sup>(١)</sup>، وكذلك ذكر غير واحد من متقدمي أصحابه ومتأخريهم حتى أبو عبد الله الرازي بين أن معرفة الله تعالى ليست منحصرة في هذه الطريق التي حكاها عن الأشعرية<sup>(٢)</sup>، وبين غلط أبي المعالي<sup>(٣)</sup> في قوله: (اعلم أن أول ما يجب على البالغ العاقل القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدث<sup>(٤)</sup> العالم). وبين أن العلم بحدوث العالم يمكن أن يعلم بالسمع، فضلاً عن أن لا يكون طريقاً إلى إثبات الصانع إلا العلم بحدوثه بالطريق الذي ذكره، وأن يكون القصد إلى النظر في هذه الطريق<sup>(٥)</sup>، وكذلك الغزالي<sup>(٦)</sup> قبله بين حصول المعرفة بدون هذه الطريق.

= انظر: [الأنساب ١٠/٢، الكامل في التاريخ ١٤/٣، معجم البلدان ٣٠٣/١ - ٣٠٦].

(١) انظر مضمون ذلك ص ١٥٦.

(٢) تقدم التعريف بهم ص ١٠٢.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٤) في ط «بحدوث».

قلت: نص عبارة الجويني [أول ما يجب على العاقل البالغ، باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعاً، القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدث العالم] انظر [الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص ٢٥].

(٥) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٤٤ - ٤٧.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧٥.

وانظر ما يدل على ذمه لمن جرد النظر إلى المعقول أو جعل المعقول أصلاً في كتابه «قانون التأويل» [٦ - ٨].

وبالجملة فإنه وإن كان أبو المعالي<sup>(١)</sup> ونحوه يوجبون هذه الطريقة فكثير من أئمة الأشعرية<sup>(٢)</sup> أو أكثرهم يخالفونه في ذلك، ولا يوجبونها، بل إما أن يحرموها، أو يكرهوها<sup>(٣)</sup> أو يبيحوها وغيرها، ويصرحون بأن معرفة الله تعالى لا تتوقف على هذه الطريقة ولا يجب سلوكها.

ثم هم قسمان: قسم يسوغها ويسوغ غيرها<sup>(٤)</sup> ويعدها طريقاً من الطرق. فعلى هذا إذا فسدت لم يضرهم. والقسم الثاني: يذمونها ويعيبونها، ويعيبون سلوكها، وينهون عنها: إما نهى تنزيه، وإما نهى تحريم، كما ذكره أبو الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> في رسالته كما سنذكره عنه<sup>(٦)</sup>، كما ذكر ذلك طوائف ممن لا يبطل تلك الطريقة كأبي سليمان الخطابي<sup>(٧)</sup> ونحوه: قال الشيخ

نقل المؤلف  
كلام الخطابي  
في أول  
ما يجب على  
المكلف  
والتعليق عليه

(١) انظر ترجمته ص ٢٩.

(٢) تقدمت ص ١٠٢.

(٣) في ك «إما أن يحرمونها أو يكرهونها» والتصويب من ط.

(٤) في ط «يسوقها ويسوق غيرها».

(٥) تقدمت ترجمته ص ٤٧، وانظر التعريف برسالته ص ١٣٨.

(٦) انظر ص ١٥٦.

(٧) أبو سليمان حمد بفتح ثم سكون وقيل أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، الخطابي، صاحب التصانيف من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب، محدث لغوي أديب فقيه ولد ببست سنة ٣١٩ هـ وفي رواية ٣١٧، قال الذهبي «كان ثقة مثبِتاً من أوعية العلم، ووهب أبو منصور الثعالبي في اليتيمة حيث سماه أحمد بن محمد» توفي ببست في شهر ربيع الآخر سنة ٣٨٨ هـ ومن آثاره: معالم السنن، شرح الأسماء الحسنى، الغنية عن الكلام وأهله.

انظر [طبقات السبكي ٢٨٢/٣ - ٢٩٠، تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣ - ١٠٢٠، =



أبو سليمان الخطابي في «كتاب شعار الدين»<sup>(١)</sup> (أما بعد: فإن  
أخا من إخواني سألني بيان ما يجب على المسلمين علمه،  
ولا يسعهم جهله من أمر الدين وشرح أصوله: في التوحيد،  
وصفات الباري تعالى، والكلام في القضاء والقدر والمشية،  
والدلالة على نبوة محمد ﷺ، وبيان إعجاز القرآن، والقول في  
ترتيب الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -، وما يتصل به من  
الكلام، وطلب إلي أن أورد في كل شيء منها أوضح ما أعرفه  
من الدلالة، وأقربها من الفهم، ليتنفع<sup>(٢)</sup> به من لا يرضى بالتقليد  
في ما يعتقده من أصول / الدين، وكان مع ذلك ممن لا يحب  
النظر في الكلام، ولا يجرد القول على مذهب المتكلمين) وذكر  
تمام الكلام، وذكر عدة أصول من الاستدلال بخلق الإنسان،  
والاستدلال بتركيب المتضادات وتأليفها، والاستدلال بما في  
الوجود من الحكمة الغائية الذي يسميه ابن رشد<sup>(٣)</sup> «دليل

= كشف الظنون ١٠٠٥/٢، معجم المؤلفين ٦١/٢.

(١) وهو «كتاب شعار الدين وبراهين المسلمين» كما جاءت بذلك تسميته في درء  
تعارض العقل والنقل ولم أقف عليه كما لم أجد له ذكراً في الكتب التي عانيت  
بذكر المصنفات . ومن جملة ما بين فيه: أن الكلام المكروه الذي زجر عنه  
العلماء وعابوه هو التبحر في مذهب الكلام والتعمق فيه على الوجه الذي يذهب  
إليه المتكلمون، وذلك أنهم ادعوا الوقوف على حقائق الأمور من جهة  
المعقول، وزعموا أن شيئاً من المعلومات لا يذهب عليهم علمه ولا يعجزهم  
إدراكه على سبيل التحديد والتحقيق .

انظر: [درء تعارض العقل والنقل ٧/٢٩٤، ٣١٦-٣١٧، ٣٣٢].

(٢) في ط «يتنفع» .

(٣) انظر ترجمته ص ٢٥ .

العناية<sup>(١)</sup> الدال على الإرادة والرحمة والعناية الدال<sup>(٢)</sup> على الصانع - إلى أن قال:

(وطرق الاستدلال كثيرة إلا أنا اخترنا منها في الكتاب ما هو أقرب إلى الأفهام، وأشبه بمذاهب السلف والعلماء، وقد أنزل الله تعالى كتابه على رسوله ﷺ، وحاج به قومه وهم عرب ليسوا بفلاسفة<sup>(٣)</sup> ولا متكلمين، وإنما خاصمهم بما يفهمه أولو العقول الصحيحة، ويستدركه ذوو الطباع السليمة وتشهد له المعارف، وتجري به العادات القائمة، فما قامت الحجة عليهم كان في<sup>(٤)</sup> الاستدلال على إثبات الصانع وحدث العالم).

قال: (وقد أبى متكلمو زماننا هذا إلا الاستدلال بالأعراض<sup>(٥)</sup> وتعلقها بالجواهر<sup>(٦)</sup> وانقلابها فيها، وزعموا أنه لادلالة أقوى من ذلك ولا أصح منه. ونحن وإن كنا لاننكر

---

(١) تقدم ص ١٩ .

(٢) في ط «الدالة» .

(٣) تقدم التعريف بهم ص ٩ .

(٤) في ط «من» .

(٥) العرض «ما قام بغيره ويقابل الجوهر فالجسم جوهر، واللون عرض أو ما لا يدخل في تقويم الذات كالقيام والقعود بالنسبة للإنسان» .

انظر: [التعريفات للجرجاني ص ١٥٣، والإرشاد ص ٣٩، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ص ١١٨] .

(٦) الجوهر «ما قام بنفسه، فهو متقوم بذاته ومتعين بماهيته، وهو المقولة الأولى من مقولات أرسطو وبه تقوم الأعراض والكيفيات ويقابل العرض» .  
انظر: [المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ص ٦٤] .

الاستدلال بهذا النوع من الدلالة فإن الذي نختاره<sup>(١)</sup> ونؤثره هو ما قدمنا ذكره؛ لأنه أدلة اعتبار طريق<sup>(٢)</sup> السلف من علماء أمتنا، وإنما سلك المتكلمون في الاستدلال بالأعراض مذهب الفلاسفة<sup>(٣)</sup> وأخذوه عنهم، وفي الأعراض اختلاف كثير: فمن الناس من ينكرها ولا يثبتها رأساً. ومنهم من لا يفرق بينها وبين الجواهر في أنها قائمة بأنفسها كالجواهر، والاستدلال لا يصح بها إلا بعد استبراء هذه الشبهة. وطريقنا الذي سلكناه بريء من هذه الآفات، سليم من هذه الريب.

قال: (وقد<sup>(٤)</sup> سلك بعض مشايخنا<sup>(٥)</sup> في هذا طريقة الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة، لأن دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها، ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها، فلما ثبتت النبوة صارت أصلاً في وجود قبول مادعا إليه ﷺ. وهذا النوع مقنع في الاستدلال لمن لا يتسع فهمه لاستدراك وجوه سائر الأدلة، ولم يتبين تعلق الأدلة بمدلولاتها، ولن يكلف الله نفساً إلا وسعها)<sup>(٦)</sup>.

(١) في ط «اختاره» وما في الأصل أولى بدليل المعطوف بعده.

(٢) في ط «وطريق».

(٣) تقدم التعريف بهم ص ٩.

(٤) في ط «ولقد».

(٥) في ط «مشائخنا» بالهمز وهو خطأ شائع، فكلمة شيخ لها عدة جموع منها: شيوخ، وأشياخ، ومشايخ، ويجمعون تلك الجموع على مشائخ بالهمز وهو خطأ والصواب مشايخ. انظر: [معجم الأخطاء الشائعة ص ١٣٧].

(٦) لم أقف على كتاب شعار الدين الذي نقل عنه المؤلف هذه النصوص.

قلت: هذه الطريق يستدل صاحبها بالنبوة على حدوث العالم؛ لأن معرفة الصانع تعلم بدون ذلك إما بالأدلة الأخرى، وإما بالفطرة. وصدق الرسول مبني على مقدمات ضرورية قريبة<sup>(١)</sup> أو نظرية قريبة من الضرورية، ثم يستدل بقوله على / حدوث العالم. فالخطابي<sup>(٢)</sup> في هذه الطريق ذكر أن طريقة الأعراض غير منكرة عنده، ولكنه كرهها، ورغب عنها إلى ما ذكر أنه طريق السلف؛ لأنها بدعة، ولأن فيها آفات.

وقد قال في رسالته في «الغنية عن الكلام وأهله»<sup>(٣)</sup> كلامًا أسد من هذا، وبين أنها محرمة - كما ذكره الأشعري<sup>(٤)</sup> في رسالته إلى أهل الثغر<sup>(٥)</sup> - فقال الخطابي<sup>(٦)</sup> في هذه الرسالة: (عصمنا الله تعالى<sup>(٧)</sup> وإياك<sup>(٨)</sup> من الأهواء المضلة، والآراء

نقل المؤلف  
كلام الخطابي  
في الغنية  
وتعليقه عليه

(١) لفظة «قريبة» ليست في ط.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٤٠.

(٣) ذكرها السبكي في الطبقات الكبرى ٢٨٣/٣، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ١/١٤١، ولم أقف على أصل هذه الرسالة غير أن السيوطي - رحمه الله - نقل قسمًا من هذه الرسالة في كتابه «صون المنطق»، ونقل المؤلف - رحمه الله - مواضع منها في كتابه هذا وفي كتاب [درء تعارض العقل والنقل انظر درء تعارض العقل والنقل] ٢٧٧/٧ - ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠١، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣ - ٣١٥، ٣٣٢، صون المنطق والكلام ص ٩١ - ١٠١].

(٤) الأشعري تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٥) تقدم التعريف بها ص ١٣٨.

(٦) انظر ترجمته ص ١٤٠.

(٧) لفظة «تعالى» ليست في الغنية.

(٨) في الغنية «وإياك أخي».

المغوية والفتن المحيرة، ورزقنا وإياك الثبات على السنة  
 والتمسك بها، ولزوم الطريقة المستقيمة التي درج عليها  
 السلف، وانتهجها بعدهم صالحو<sup>(١)</sup> الخلف، وجنبنا وإياك  
 مداحض البدع، وبنيات<sup>(٢)</sup> طرقها العادلة عن نهج الحق  
 وسواء<sup>(٣)</sup> الواضحة، وأعاذنا وإياك من حيرة الجهل، وتعاطي  
 الباطل، والقول بما ليس لنا به علم، والدخول فيما لا يعيننا،  
 والتكلف لما قد كفيينا الخوض فيه ونهينا عنه، ونفعنا وإياك بما  
 علمنا، وجعله سبباً لنجاتنا، ولا جعله وبالا علينا برحمته. وقفت  
 على مقالتك<sup>(٤)</sup>، وما وصفته من أمر ناحيتك، وظهور<sup>(٥)</sup> مآظهم  
 بها من مقالات أهل الكلام، وخوض الخائضين فيها، وميل  
 بعض منتحلي السنة إليها، واغترارهم بها، واعتذارهم<sup>(٦)</sup> في

(١) في ط «صالح».

(٢) في الغنية «وثنيات طرقها العادلة» والأقرب أنها بنيات، قال الفيروزآبادي «الْبُنْيَةُ: العقبة أو طريقها أو الجبل أو الطريقة فيه أو إليه» قال: «وَبُنْيَاتُ الطَّرِيقِ بالضم «التَّرَهَاتُ» «والتَّرَهَةُ كَقَبْرَةِ الْبَاطِلِ كَالْتَرَّةِ، والطريق الصغيرة المتشعبة عن الجادة».

انظر: القاموس المحيط [٤/٢٨٢، ٣٠٦، ٣٠٩].

(٣) في ك «وسواء للواضحة» وهو غير واضح وفي ط «وسوى الواضحة» والتصويب من الغنية والمراد وسط الطريق، قال الفيروزآبادي في القاموس ٣٤٥/٤ «السَّوَاءُ: العدل والوسط والغير كالسوى بالكسر والضم في الكل والمستوي، ومن الجبل ذروته».

(٤) في الغنية «مقالك أخي وليك الله بالحسنى».

(٥) لفظة «ظهور» ليست في الغنية.

(٦) في الغنية «أو اعتذارهم».

ذلك بأن الكلام وقاية للسنة<sup>(١)</sup>، وجنة لها يذب به عنها، ويزاد  
بسلاحه عن حريمها<sup>(٢)</sup>، وفهمت ما ذكرت من ضيق صدرك  
بمجالستهم<sup>(٣)</sup> وتعذر الأمر عليك في مفارقتهم، لأن توقفك بين  
أن تسلم لهم ما يدعونه من ذلك فتقبله؛ وبين أن تقابلهم على  
ما يزعمونه فترده وتنكره، وكلا الأمرين يصعب عليك: أما القبول  
فلأن الدين يمنعك منه، ودلائل الكتاب والسنة تحول بينك  
وبينه. وأما الرد والمقابلة فلأنهم يطالبونك<sup>(٤)</sup> بأدلة العقول،  
ويؤاخذونك<sup>(٥)</sup> بقوانين الجدل، ولا يقنعون منك بظواهر الأمور.  
وسألتني أن أمدك بما يحضرني في نصرة الحق من علم وبيان،  
وفي رد مقالة أولئك<sup>(٦)</sup> من حجة وبرهان، وأن أسلك في ذلك  
طريقة لا يمكنهم ردها<sup>(٧)</sup>، ولا يسوغ لهم من جهة المعقول<sup>(٨)</sup>  
إنكارها<sup>(٩)</sup>، فرأيت إسعافك به لازما في حق الدين، وواجب  
النصيحة لجماعة المسلمين<sup>(١٠)</sup>. وأنا أسأل الله تعالى أن يوفق

- 
- (١) في ط «وقاية السنة».
  - (٢) في الغنية «حرمها».
  - (٣) في الغنية «بمجالستهم».
  - (٤) في ط «يطالبونك».
  - (٥) في ط «ويأخذونك».
  - (٦) في الغنية «في رد مقالة هؤلاء القوم».
  - (٧) في الغنية «دفعها».
  - (٨) في الغنية «العقل».
  - (٩) في الغنية «جحدتها وإنكارها».
  - (١٠) في الغنية زيادة «فإن الدين النصيحة».

لما ضمنت لك ، وأن يعصم من الزلل فيه<sup>(١)</sup> .

واعلم يا أخي<sup>(٢)</sup> أن هذه الفتنة قد عمت اليوم  
وشملت ، فشاعت<sup>(٣)</sup> في البلاد واستفاضت ، ولا يكاد يسلم  
من رهج<sup>(٤)</sup> غبارها إلا من عصمه الله<sup>(٥)</sup> ، وذلك مصداق  
لقول الرسول ﷺ<sup>(٦)</sup> : «إن الدين بدأ غريباً وسيعود  
غريباً<sup>(٧)</sup> كما بدأ ، فطوبى للغرباء<sup>(٨)</sup>» فنحن اليوم في  
ذلك الزمان ويين أهله فلا تنكر ماتشاهده<sup>(٩)</sup> منه /

ك١/١٧٦

- 
- (١) العبارة من قوله «وأنا أسأل.. إلى الزلل فيه» ليست في الغنية ولعل ذلك من اختصار السيوطي .
- (٢) في ط «اعلم يا أخي» وفي الغنية «واعلم يا أخي أدام الله سعادتك» .
- (٣) في الغنية «وشاعت» .
- (٤) في ك و ط «وهج» والتصويب من الغنية .
- جاء في القاموس المحيط ١٩١/١ «الرهج» ويحرك الغبار والسحاب بلا ماء والواحدة بهاء والشغب ، وأرهج أثار الغبار .
- (٥) في الغنية «إلا من عصمه الله تعالى» .
- (٦) في الغنية «وذلك مصداق قول النبي ﷺ» .
- (٧) لفظة «غريباً» ليست في الغنية .
- (٨) الحديث : خرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً / الحديثين رقم [١٤٥ ، ١٤٦] ج١/ ١٣٠ - ١٣١ ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً فطوبى للغرباء» .
- وفي حديث ابن عمر بلفظ «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ . وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها» .
- قلت : ولابن تيمية رسالة في شرح هذا الحديث انظر مجموع الفتاوى ج١٨/ ٢٩١ - ٣٠٥ .
- (٩) في الغنية «مانشاهده منه» .

وسل<sup>(١)</sup> الله العافية من البلاء، واحمده على ما وهبه لك من السلامة<sup>(٢)</sup>.

ثم إنني تدبرت هذا الشأن فوجدت عظم السبب فيه أن الشيطان صار<sup>(٣)</sup> بلطيف حيلته يسول لكل من أحس من نفسه بفضل ذكاء وذهن<sup>(٤)</sup> يوهمه<sup>(٥)</sup> أنه إن رضي في علمه<sup>(٦)</sup> ومذهبه بظاهر من السنة، واقتصر على واضح بيان منها<sup>(٧)</sup> كان أسوة العامة<sup>(٨)</sup>، وعد واحدًا من الجمهور والكافة<sup>(٩)</sup>، فحركهم<sup>(١٠)</sup> بذلك إلى<sup>(١١)</sup> التنطع في النظر، والتبدع في مخالفة<sup>(١٢)</sup> السنة والأثر، ليسينوا عن طريقة الدهماء<sup>(١٣)</sup>، ويتميزوا في الرتبة

---

(١) في الغنية «وسلوا».

(٢) في الغنية زيادة «وحاطك به من الرعاية وجميل الولاية».

(٣) في الغنية «صار اليوم».

(٤) في الغنية «لكل من أحس من نفسه بزيادة فهم وفضل ذكاء وذهن».

(٥) في الغنية «ويوهمه».

(٦) في الغنية «في عمله».

(٧) في ط «فيها».

(٨) في الغنية «للعمامة».

(٩) في الغنية زيادة «فإنه قد ضل فهمه واضمحل لفظه وذهنه».

(١٠) في ط «فجرهم».

(١١) في الغنية «على».

(١٢) في الغنية «لمخالفة».

(١٣) في ط «طريق الدهماء» وفي الغنية «ليسينوا بذلك عن طبقة الدهماء».

والدهماء: الجماعة من الناس قال الكسائي: دخلت في خمر الناس أي جماعتهم وكثرتهم وفي دهماء الناس أيضًا مثله يقال:



عمن<sup>(١)</sup> هو دونهم<sup>(٢)</sup> في الفهم والذكاء، واختدعهم<sup>(٣)</sup> بهذه المقدمة<sup>(٤)</sup> حتى أزلهم<sup>(٥)</sup> عن واضح المحجة، وأورطهم في شبهات<sup>(٦)</sup> تعلقوا بزخارفها، وتاهوا في حقائقها<sup>(٧)</sup>، ولم يخلصوا فيها<sup>(٨)</sup> إلى شفاء نفس، ولا قبلوها بيقين<sup>(٩)</sup>، ولما رأوا كتاب الله تعالى ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه: ضربوا بعض آياته ببعض، فتأولوها<sup>(١٠)</sup> على ما سَنَحَ<sup>(١١)</sup> لهم في عقولهم، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم، ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله ﷺ ولستته<sup>(١٢)</sup> المأثورة عنه، وردوها

= ففدناك فقدان الربيع وليتنا فدينك من دهمائنا بألوف  
والدَّهْماء: العدد الكثير. ودهماء الناس جماعتهم وكثرتهم).  
انظر: [لسان العرب ج١/ ١٠٢٧ مادة: دهم].

- (١) في ط «عن من».
- (٢) في الغنية «يرونه دونهم».
- (٣) في الغنية «فاختدعهم».
- (٤) في الغنية «بهذه المحجة».
- (٥) في الغنية «حتى استزلهم».
- (٦) في الغنية «في مشبهات».
- (٧) في الغنية «عن حقائقها».
- (٨) في الغنية « فلم يخلصوا منها».
- (٩) في الغنية «بيقين علم».
- (١٠) في الغنية «وتأولوها».
- (١١) أي على ما عرض لهم في عقولهم وتيسر لهم جاء في القاموس المحيط ٢٩٩/١ - ٢٣٠ «السَّنَح بالضم اليمين والبركة، ومن الطريق وسطه، وسَنَحَ لي رأي كمنع سُنُوحًا وسَنَحًا وسُنُوحًا عَرَضَ والشعرُ لي تيسر» بتصرف.
- (١٢) في ط «ولغته» وهو بعيد.

على وجوهها، وأساءوا في نقلتها القالة: ووجهوا عليهم<sup>(١)</sup> الظنون، ورموهم بالفرية<sup>(٢)</sup>، ونسبوههم إلى ضعف السنة<sup>(٣)</sup>، وسوء المعرفة بمعاني<sup>(٤)</sup> ما يروونه من الحديث، والجهل بتأويله. ولو سلكوا سبيل القصد<sup>(٥)</sup> ووقفوا<sup>(٦)</sup> عندما انتهى بهم التوقيف لوجدوا برد اليقين<sup>(٧)</sup>، ورّوح القلوب<sup>(٨)</sup>، ولكثرت البركة، وتضاعف النماء، وانشرحت الصدور، ولأضاءت فيها مصابيح<sup>(٩)</sup> النور ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿١٣﴾

[البقرة: ٢١٣].

واعلم<sup>(١٠)</sup> أن الأئمة الماضين والسلف المتقدمين لم يتركوا هذا النمط من الكلام، وهذا النوع من النظر عجزا عنه ولا انقطاعا دونه، وقد كانوا ذوي<sup>(١١)</sup> عقول وافرة، وأفهام ثاقبة،

(١) في ط «فوجهوا إليهم».

(٢) في الغنية «بالتزندق».

(٣) في الغنية «ضعف المنة».

(٤) في الغنية «لمعاني».

(٥) القصد: استقامة الطريق، وضد الإفراط، انظر [القاموس المحيط ١/٣٢٧].

(٦) في الغنية «ووقعوا».

(٧) في الغنية «برد التقى».

(٨) أي راحتها قال في القاموس المحيط ١/٢٢٤: [الروح بالفتح الراحة والرحمة ونسيم الريح].

(٩) في ط «مصباح».

(١٠) في الغنية «واعلم أدام الله توفيقك».

(١١) في ط «ذوا» وهو خطأ نحوًا وإملاءً.

وكان<sup>(١)</sup> في زمانهم هذه الشبه والآراء، وهذه النحل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة، وأضربوا عنها لما تخوفوه<sup>(٢)</sup> من فتنتها، وحذروه من سوء مغبتها، وقد كانوا على بينة<sup>(٣)</sup> من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم، لما هداهم الله به<sup>(٤)</sup> من توفيقهم<sup>(٥)</sup>، وشرح به صدورهم من نور معرفته. ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته وتوقيف السنة وبيانها غنى<sup>(٦)</sup> ومندوحة عما سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أزيلت بمكانهما. فلما تأخر الزمان بأهله، وفترت عزائمهم في طلب حقائق علوم الكتاب والسنة، وقلت عنايتهم بها، واعترضهم الملحدون بشبههم، المتحذلقون<sup>(٧)</sup> بجدلهم: حسبوا أنهم [إن]<sup>(٨)</sup> لم يردوهم عن أنفسهم بهذا النمط من الكلام، ويدافعوهم<sup>(٩)</sup> بهذا النوع من الجدل، لم يقولوا<sup>(١٠)</sup> ولم يظهروا

(١) في الغنية «وقد كان وقع».

(٢) في الغنية «لما تحققوا».

(٣) في ك رسمها غير واضح وفي الغنية «سنة».

(٤) في الغنية «له».

(٥) في الغنية «من توفيقه».

(٦) في الغنية «غناء».

(٧) قال الفيروزآبادي في القاموس ٢١٩/٣ «حذلق أظهر الحذق أو ادعى أكثر مما عنده كتحذلق».

(٨) حرف «إن» لم يرد في ك وجاء في ط والغنية وهو ضروري لاستقامة السياق.

(٩) في الغنية «ولم يدافعوهم».

(١٠) في الغنية «لم يقولوهم».

في الحجاج عليهم، فكان / ذلك ضلة في الرأي<sup>(١)</sup>، وعبئاً فيه<sup>(٢)</sup>، وخدعة من الشيطان. والله المستعان.

فإن قال هؤلاء<sup>(٣)</sup>: فإنكم قد أنكرتم الكلام، ومنعتم استعمال أدلة العقول: فما الذي تعتمدون في صحة أصول دينكم؟ ومن أي طريق تتوصلون إلى معرفة حقائقها وقد علمتم أن الكتاب لم يعلم حقه<sup>(٤)</sup>، والنبي لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقول وأنتم قد نفيتموها؟

قلنا: إنا لاننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف، ولكن<sup>(٥)</sup> لانذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض<sup>(٦)</sup> وتعلقها بالجواهر<sup>(٧)</sup> وانقلابها فيها على حدوث العالم وإثبات الصانع، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بياناً، وأبين برهاناً<sup>(٨)</sup>؛ وإنما هو شيء<sup>(٩)</sup> أخذتموه عن

---

(١) في ك «في الرازي» وهو تحريف، وفي الغنية «من الرأي» انتهى وجاء في لسان العرب ٥٤٥/٢ [وفلان يلومني ضلة إذا لم يوفق للرشاد في عذله، وقال الفراء: الضلة: الضلال].

(٢) في الغنية «وغبنا منه».

(٣) في الغنية «هؤلاء القوم».

(٤) في الغنية «حقاً».

(٥) في الغنية «ولكننا».

(٦) الأعراض انظر ص ١٤٢.

(٧) الجواهر انظر ص ١٤٢.

(٨) في الغنية «وأصح برهاناً».

(٩) في الغنية «وإنما هو الشيء».

الفلاسفة<sup>(١)</sup>، وإنما سلكت الفلاسفة هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون النبوات ولا يرون لها حقيقة، فكان أقوى شيء عندهم في الدلالة على إثبات هذه الأمور ما تعلقوا به من الاستدلال بهذه الأشياء. فأما مثبتو النبوات فقد أغناهم الله تعالى عن ذلك وكفاهم كلفة المؤونة في ركوب هذه الطريقة المتعوجة<sup>(٢)</sup> التي لا يؤمن العنت<sup>(٣)</sup> على راكبها، والإبداع<sup>(٤)</sup> والانقطاع على سالكها.

وبيان ما ذهب إليه السلف من أئمة المسلمين رحمة الله عليهم أجمعين<sup>(٥)</sup> والاستدلال<sup>(٦)</sup> على معرفة الصانع سبحانه وتعالى<sup>(٧)</sup>، وإثبات توحيده وصفاته، وسائر ما ادعى أهل الكلام أنه لا يتوصل إليه<sup>(٨)</sup> إلا من الوجه الذي يزعمونه<sup>(٩)</sup>: هو أن الله سبحانه وتعالى لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمداً ﷺ بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً،

(١) الفلاسفة انظر ص ٩.

(٢) في الغنية «المنعرجة».

(٣) في ط «الغيب» وهو بعيد، وفي ك «الغيب» والتصويب من الغنية.

(٤) في ط «والابتداع» ولم ترد في الغنية، قال الفيروزآبادي في القاموس ٤ / ٣ [أبداع بالضم أبطل وبفلان عَطِبْتُ ركا به وبقي منقطعاً به].

(٥) قوله «رحمة الله عليهم أجمعين» ليست في الغنية.

(٦) في الغنية «في الاستدلال».

(٧) قوله «سبحانه وتعالى» لم ترد في الغنية.

(٨) في الغنية «تعذر الوصول إليه» بدلاً من «أنه لا يتوصل إليه».

(٩) في الغنية «الذي يذهبون إليه» وبعدها عبارة لم يوردها المؤلف وهي «ومن الطريقة التي يسلكونها ويزعمون أن من لم يتوصل إليه من تلك الوجوه كان مقلداً غير موحد على الحقيقة هو أن...».

وقال له: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] وقال ﷺ في خطبته في حجة الوداع<sup>(١)</sup> وفي مقامات له شتى وبحضرته عامة الصحابة<sup>(٢)</sup> رضوان الله تعالى عليهم أجمعين<sup>(٣)</sup>: «اللهم هل بلغت»<sup>(٤)</sup>؟ فكان ما أنزل الله تعالى وأمر بتبليغه<sup>(٥)</sup> هو كمال الدين وتمامه لقوله<sup>(٦)</sup>: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فلم يترك ﷺ شيئاً من

(١) في الغنية «في خطبة حجة الوداع».

(٢) في الغنية «عامة أصحابه».

(٣) عبارة الترضي ليست في الغنية.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح بشرحه الفتح / كتاب الحج / باب الخطبة أيام منى / حديث رقم ١٧٤١ ج٣/ ٥٧٣ - ٥٧٤ عن أبي بكره مرفوعاً في آخره بلفظه. وأخرجه مسلم في صحيحه / كتاب القسامة / باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال / حديث رقم ١٦٧٩ ج٣/ ١٣٠٥ عن أبي بكره مرفوعاً في آخره بلفظه.

وفي مواطن أخرى يقول النبي ﷺ: «ألا هل بلغت» أو «اللهم هل بلغت» ويكررها، فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الأحكام باب هدايا العمال / حديث رقم ٧١٧٤ ج٣/ ١٦٤ عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً وفيه «ألا هل بلغت: ثلاثاً».

وفي مسلم / كتاب الصلاة / باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود / حديث رقم ٢٠٨ ج١/ ٣٤٨، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ «اللهم هل بلغت» ثلاث مرات وفي كتاب الإمارة / باب تحريم هدايا العمال / حديث رقم ١٨٣٢ ج٣/ ١٤٦٣ عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً في آخره بلفظ «اللهم هل بلغت» مرتين.

(٥) في الغنية «وكان الذي أنزل إليه من الوحي وأمر بتبليغه».

(٦) في ك «كقوله» والتصويب من الغنية.

أمور<sup>(١)</sup> الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لاختلاف بين فرق الأمة أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال. ومعلوم<sup>(٢)</sup> أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لا تبرح فيهما الحاجة داعية أبداً في كل وقت وزمان<sup>(٣)</sup>، ولو أخر فيهما<sup>(٤)</sup> البيان لكان قد كلفهم ما لا سبيل لهم إليه<sup>(٥)</sup> وإذا كان / الأمر<sup>(٦)</sup> على ما قلنا<sup>(٧)</sup> وقد علمنا أن النبي ﷺ لم يدعهم من هذه الأمور<sup>(٨)</sup> إلى الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر<sup>(٩)</sup> وانقلابها<sup>(١٠)</sup>، إذ لا يمكن أحدٌ من الناس أن يروي في ذلك عنه ولا عن واحد من أصحابه<sup>(١١)</sup> من هذا النمط حرفاً واحداً<sup>(١٢)</sup> فما فوقه لا من طريق تواتر ولا آحاد علم أنهم قد ذهبوا خلاف

ك ١٧٧ أ

- 
- (١) في الغنية «من أمر».
  - (٢) في ط «معلوم».
  - (٣) في الغنية «لاتزال الحاجة ماسة إليه أبداً في كل وقت وزمان».
  - (٤) في الغنية «عنه» وفي ط «فيها».
  - (٥) في الغنية «لكان التكليف واقعاً بما لا سبيل للناس إليه وذلك فاسد غير جائز».
  - (٦) لفظة «الأمر» سقطت من ط.
  - (٧) في ط «قلت» وفي الغنية «قلناه».
  - (٨) في الغنية «لم يدعهم في أمر التوحيد».
  - (٩) انظر الأعراض والجواهر ص ١٤٢.
  - (١٠) في الغنية «وانقلابها فيها».
  - (١١) في ط «ولا عن أحد من الصحابة» وفي الغنية «ولا عن أحد من أصحابه».
  - (١٢) في ط والغنية «حرف واحد» ولا وجه للرفع لأن «حرفاً» مفعول به للفعل «يروي» وهو مبني للمعلوم.

مذهب هؤلاء، وسلكوا غير طريقتهم<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الكلام يشبه ما ذكره أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup> في رسالته الثغرية<sup>(٣)</sup> ومضمون ذلك أن هذه الطريقة محدثة مبتدعة، مستغنى عنها، منهي عن سلوكها لذلك، وليس فيه بيان أنها باطلة<sup>(٤)</sup>. ولكون أمثال هؤلاء لا يعتقدون بطلانها في الباطن وإن نهوا عن سلوكها وقع منهم أقوال مبنية على بعض مقدماتها وإن خالفت النصوص والمعقول. والذي عليه حذاق الأئمة والعلماء أنها طريقة باطلة، كما يقول ذلك طوائف من أهل الكلام والفلاسفة<sup>(٥)</sup>. وهذا الحفيد<sup>(٦)</sup> وإن بين بطلانها لكن طريقته في الباطن أبطل من هذه، وإن سماها طريقة البرهان؛ ولهذا لما فرغ من الرد على الأشعرية<sup>(٧)</sup> في هذه الطريقة وذكر طريقة ثانية لأبي المعالي<sup>(٨)</sup>: وهي أن العالم جائز، والجائز<sup>(٩)</sup> لا بد له من

---

(١) انظر الغنية عن الكلام وأهله لأبي سليمان الخطابي ضمن صون المنطق للسيوطي ص ٩٦٩١.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٣) في ط «في رسالته» وتقدم التعريف بها ص ١٣٨.

(٤) انظر الرسالة الثغرية ص ٥٤ - ٦٤ وانظر تعليق المؤلف - رحمه الله أيضًا في الدرر ٢٩٤/٧.

(٥) تقدم التعريف بالفلاسفة ص ٩.

(٦) الحفيد انظر ترجمته ص ٢٥.

(٧) انظر: التعريف بهم ص ١٠٢.

(٨) انظر ترجمته ص ٢٩.

(٩) انظر تعريفه ص ٣٠.



مخصص . تكلم عليها بما ليس هذا موضعه<sup>(١)</sup> .

إلى أن قال<sup>(٢)</sup> : (فقد تبين لك من هذا كله أن الطرق المشهورة للأشعرية في السلوك إلى معرفة وجود الباري<sup>(٣)</sup> ليست طرقاً نظرية يقينية، ولا طرقاً شرعية يقينية، وذلك ظاهر لمن تأمل أجناس الأدلة المنبهة في الكتاب العزيز على هذا المعنى<sup>(٤)</sup> - أعني معرفة<sup>(٥)</sup> وجود الصانع - وذلك أن الطرق الشرعية إذا تؤملت وجدت في الأكثر قد جمعت وصفين : (أحدهما) أن تكون يقينية، (والثاني)<sup>(٦)</sup> أن تكون بسيطة غير مركبة - أعني قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأولى)<sup>(٧)</sup> .

قال<sup>(٨)</sup> : (وأما «الصوفية»<sup>(٩)</sup> فطرقهم في النظر ليست طرقاً نظرية - أعني مركبة من مقدمات وأقيسة - وإنما يزعمون أن المعرفة بالله وبغيره من الموجودات<sup>(١٠)</sup> شيء يلقى<sup>(١١)</sup> في النفس وبغيره

(١) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) أي ابن رشد .

(٣) في الكشف «إلى معرفة الله سبحانه» .

(٤) في الكشف «على المعنى» .

(٥) في الكشف «بمعرفة» .

(٦) في ك و ط «الثانية» والتصويب من الكشف .

(٧) في ط والكشف «الأول» وانظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٨ .

(٨) أي ابن رشد والكلام متصل .

(٩) انظر الصوفية ص ١٠٣ .

(١٠) في ك «الوجودات» والتصويب من الكشف .

(١١) في ك «يتلقى» والتصويب من الكشف .

عند تجردها<sup>(١)</sup> من العوارض الشهوانية، وإقبالها بالفكرة على المطلوب، ويحتجون لتصحيح هذا بظواهر من الشرع كثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ومثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [العنكبوت: ٦٩] ومثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَنَقَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾<sup>(٣)</sup> [الأنفال: ٢٩] / إلى أشياء كثيرة في الشرع يظن أنها عاضدة لهذا المعنى<sup>(٤)</sup>. ونحن نقول: إن هذه الطريقة ليست عامة<sup>(٥)</sup> للناس بما هم ناس<sup>(٦)</sup>، ولو كانت هذه الطريقة هي المقصودة بالناس لبطلت طريقة النظر، ولكان وجودها في الإنسان<sup>(٧)</sup> عبثًا، والقرآن كله إنما هو دعاء إلى النظر والاعتبار، وتنبيه على طرق النظر. نعم لسنا ننكر أن تكون إماتة الشهوات شرطًا في صحة النظر، مثل<sup>(٨)</sup> ماتكون الصحة شرطًا في ذلك؛ لا أن<sup>(٩)</sup> إماتة الشهوات هي التي تفيد المعرفة بذاتها

(١) في الكشف «عند تجردها».

(٢) قوله «وإن الله لمع المحسنين» ليست في الكشف.

(٣) في ك «زيادة» ويكفر» والتصويب من الكشف.

(٤) في ط والكشف «إلى أشباه ذلك كثيرة يظن أنها عاضدة لهذا المعنى».

(٥) في ط «وإن سلمنا وجودها ليست عامة» وفي الكشف «وإن سلمنا وجودها فإنها ليست عامة».

(٦) في ك «كما هم ناس» والتصويب من الكشف.

(٧) في ط والكشف «بالناس».

(٨) في ك «معما» والتصويب من الكشف.

(٩) في ك «وأن» والتصويب من الكشف.

وإن كانت شرطاً فيها، كما أن الصحة شرط في التعلم وإن كانت ليست مفيدة له. ومن هذه الجهة دعا الشرع إلى هذه الطريقة وحث عليها في جملة ما حث الله<sup>(١)</sup> على العمل، لأنها كافية بنفسها كما ظن القوم؛ بل إن كانت نافعة في النظرية فعلى الوجه الذي قلنا، وهذا بين عند من أنصف واعتبر الأمر بنفسه).

قال<sup>(٢)</sup>: (وأما «المعتزلة»<sup>(٣)</sup> فإنه لم يصل إلينا في هذه الجزيرة<sup>(٤)</sup> من كتبهم شيء نقف منه على طرقهم التي سلكوها في هذا المعنى، ويشبه أن تكون طرقهم من جنس طرق الأشعرية<sup>(٥)</sup>).

نقل المؤلف  
من الحفيد  
طريقة  
المعتزلة في  
المعرفة بالله

قال<sup>(٦)</sup>: (فإن قيل: فإذا<sup>(٧)</sup> قد تبين أن هذه الطرق كلها ليست واحدة منها هي الطريقة الشرعية التي دعا الشرع منها جميع الناس على اختلاف فطرتهم إلى الإقرار بوجود الباري سبحانه

(١) في ط والكشف «في جملتها حثاً: أعني على العمل».

(٢) والكلام متصل.

(٣) المعتزلة انظر ص ٤

(٤) يعني الأندلس جاء في معجم البلدان ٢٦٢/١ «وأما الأندلس فجزيرة كبيرة فيها غامر. وعامر تغلب عليها المياه الجارية والشجر والثمر والرخص والسعة في الأحوال، وبعض من لا علم له يعتقد أن الأندلس يحيط بها البحر في جميع أقطارها لكونها تسمى جزيرة وليس الأمر كذلك وإنما سميت جزيرة بالغلبة كما سميت جزيرة العرب وجزيرة أقور وغير ذلك» بتصرف.

(٥) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

(٦) لفظة «قال» من كلام المؤلف والكلام متصل.

(٧) في ط والكشف «إذا».

وتعالى، فما هي<sup>(١)</sup> الطريقة الشرعية التي نبه الكتاب العزيز عليها، واعتمدتها الصحابة - رضوان الله عليهم - ؟

قلنا: الطرق<sup>(٢)</sup> التي نبه الكتاب العزيز عليها، ودعا الكل من بابها إذا استقرئ الكتاب العزيز وُجدت تنحصر في جنسين: (أحدهما) طريق الوقوف على العناية بالإنسان وخلق جميع الموجودات من أجله<sup>(٣)</sup>، ولنسم<sup>(٤)</sup> هذا دليل العناية. و(الطريقة الثانية): ما يظهر من اختراع جواهر الأشياء الموجودات مثل اختراع الحياة في الجماد والإدراكات الحسية والعقل، ولنسم هذا دليل الاختراع<sup>(٥)</sup>. ثم تكلم على شرح كل واحد من الطريقتين.

قلت: أما المعتزلة<sup>(٦)</sup> فطريقتهم هي طريقة الأعراض<sup>(٧)</sup>: هم أهل هذه الطريقة وأشهر الطوائف بها، وعنهم تلقاها من تلقاها من [الأشاعرة]<sup>(٨)</sup> وبمثل هذه الطريقة ولوازمها كثر ذم

نعقيب  
المؤلف على  
ما نقله عن ابن  
رشد في بيان  
طريقة  
المعتزلة في  
المعرفة بالله

(١) في ك «وماهي» والتصحيح من الكشف.

(٢) في ط والكشف «الطريق» وفي بعض نسخ الكشف «الطرق».

(٣) في ط والكشف «من أجلها» وفي بعض نسخ الكشف «من أجله».

(٤) رسمها غير واضح في ك وقد أثبت ما في الكشف و ط

(٥) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٦) انظر المعتزلة ص ٤.

(٧) الأعراض انظر ص ١٤٢.

(٨) في ط «وعنهم تلقاها من المعتزلة»، وفي ك «وعنهم تلقاها من تلقاها من المعتزلة» ورجحت أن الصواب ما أثبتته يدل لذلك ما أورده المؤلف - رحمه الله - في «درء تعارض العقل والنقل» ج ٩/ ١٣٢ فإنه قال بعد أن نقل كلام ابن رشد هذا عن المعتزلة قال (قلت: طريق المعتزلة هي الطريق التي ذكرها عن الأشعرية =

السلف والأئمة لهم فيما ذموه<sup>(١)</sup> من الكلام، ومن الجهمية<sup>(٢)</sup> فإنهم من أشهر الطوائف بهذا<sup>(٣)</sup> الكلام المبني على هذه الطريقة - طريقة الأعراض والجواهر<sup>(٤)</sup> - ومذهب الجهمية الذي هو نفي الصفات<sup>(٥)</sup>؛ إذ البدع المضافة إلى الأشعرية<sup>(٦)</sup> / هي بقايا<sup>(٧)</sup> من أصولهم، وبذلك نعتهم من نعتهم من أهل الحديث والفقهاء والصوفية<sup>(٨)</sup> والفلاسفة<sup>(٩)</sup> أيضاً كما ذكره أبو نصر<sup>(١٠)</sup> في رسالته<sup>(١١)</sup> إلى أهل

١/١٧٨

= وإنما أخذها من أخذها من الأشعرية عنهم والمعتزلة هم الأصل في هذه الطريقة وعندهم انتشرت وإليهم تضاف) ويدل له أيضاً ما سيذكره المؤلف انظر ص ١٩٤ .  
(١) في ط «في ماذموه» .

(٢) الجهمية انظر ص ٤ .

(٣) في ك «هذا» والتصويب من ط .

(٤) انظر التعريف بالعرض والجواهر ص ١٤٢ .

(٥) لعل في الكلام نقصاً وصحته أن يقال: ومذهب الجهمية الذي هو نفي الصفات على هذا .

(٦) انظر التعريف بالأشعرية ص ١٠٢ .

(٧) في ط «هي تعلمًا» .

(٨) انظر الصوفية ص ١٠٣ .

(٩) انظر الفلاسفة ص ٩ .

(١٠) تقدمت ترجمته ص ٥٠ .

(١١) وهي الإبانة كما جاء مصرحاً بذكر اسمها في درء تعارض العقل والنقل ٢٣٦/٧ حيث ورد ما نقل هنا بنصه، وتعرف بـ «الإبانة الكبرى في مسألة خلق القرآن» وتعرف بـ «الإبانة عن أصول الديانة» قال الذهبي - رحمه الله - : «وهو كتاب طويل في معناه دال على إمامة الرجل وبصره بالرجال والطرق» وقال ابن تيمية: «كتابه الكبير المعروف بالإبانة ذكر فيه من الفوائد والآثار والانتصار للسنة وأهلها أموراً عظيمة المنفعة، لكنه نصر فيه قول من يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، =

زيد<sup>(١)</sup>، قال: (ولقد حكى لي محمد بن عبد الله المالكي المغربي<sup>(٢)</sup> وكان فقيهاً صالحاً، عن الشيخ أبي سعيد البرقي<sup>(٣)</sup> وهو من شيوخ فقهاء المالكيين بركة<sup>(٤)</sup>)، عن أستاذه خلف المعلم<sup>(٥)</sup>، وكان من فقهاء

= وأنكر على ابن قتيبة وغيره مذكروه من التفصيل، ورجح طريقة من هجر البخاري، وزعم أن أحمد بن حنبل كان يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وأنه رجع إلى ذلك. وأنكر ما نقله الناس عن أحمد من إنكاره على الطائفتين، وهي مسألة أبي طالب المشهورة» ولم أقف على هذا الكتاب.

انظر: [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١١٨، كشف الظنون ١/ ٢، هدية العارفين ١/ ٦٤٨، الأعلام ٤/ ١٩٤].

(١) زيد بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياء مثناة من تحت، اسم وإد به مدينة يقال لها الحُصْب ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به، وهي مدينة مشهورة باليمن أحدثت أيام المأمون وينسب إليها كثير من العلماء. انظر: [معجم البلدان ٣/ ١٣١ - ١٣٢].

(٢) لم أجده ترجمته.

(٣) في ط «البيرقي»، ولم أجده ترجمته.

(٤) «برقة» بفتح أوله والقاف إقليم كبير يشتمل على مدن وقرى وهي مما افتتح صلحاً صالحهم عليها عمرو بن العاص - رضي الله عنه - وهي الآن إحدى ولايات دولة ليبيا وعاصمة هذه الولاية بنغازي.

انظر: [معجم البلدان ١/ ٣٨٨ - ٣٨٩، ليبيا بين الماضي والحاضر/ د. حسين سليمان ص ٢٩٠].

(٥) الراجح أنه أبو سعيد خلف بن عمر وقيل عثمان بن خلف بن عمر، من أهل القيروان قال الرقيق في تاريخه: كان إمام أهل زمانه في الفقه والورع، ولم يكن عنده رياء ولا تصنع، وقال المالكي: كان يعرف بمعلم الفقهاء، لم يكن في وقته أحفظ منه اختلاط علم الحلال والحرام بلحمه ودمه، توفي ليلة الجمعة لسبع خلون من صفر سنة ٣٧١هـ انظر: [ترتيب المدارك للقاضي عياض ٦/ ٢١٠ - ٢١٥].

المالكيين<sup>(١)</sup> أنه قال: الأشعري<sup>(٢)</sup> أقام أربعين سنة على الاعتزال ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول). قال أبو نصر: (وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وعودته)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وسبب هذا مقدمات هذه الحجة<sup>(٤)</sup> ونحوها حيث لم يبطلها. وأبو الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> يذكر أن المعتزلة<sup>(٦)</sup> مع الفلاسفة<sup>(٧)</sup> كذلك، كما ذكره في كتاب «المقالات»<sup>(٨)</sup> فقال: (الحمد لله الذي بصرنا<sup>(٩)</sup> خطأ المخطئين، وعمى العمين، وحيرة الحائرين<sup>(١٠)</sup>)، الذين نفوا صفات رب العالمين، وقالوا: إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لصفات له، وأنه لا علم له، ولا قدرة ولا حياة له، ولا سمع له، ولا بصر له، ولا عزة

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
الأشعري  
في  
المقالات،  
بيان طريقة  
المعتزلة في  
المعرفة بالله

(١) في ط «المالكية».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧ .

(٣) في الفتاوى الكبرى «وعورته» وقد نقل المؤلف هذا النص في الفتاوى الكبرى ٢٤٧/٥ - ٢٤٨ .

(٤) وهي حجة العرض والجوهر.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٤٧ .

(٦) انظر ص ٤ .

(٧) انظر ص ٩ .

(٨) وهو الكتاب المعروف بـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» وقد طبع أكثر من مرة وشهرته تغني عن التعريف به.

(٩) في ك و ط «نظرنا» والتصويب من المقالات.

(١٠) في المقالات «المتحيرين».

له<sup>(١)</sup>، ولا جلال له<sup>(٢)</sup>، ولا عظمة له، ولا كبرياء له، وكذلك قالوا في سائر صفات الله تعالى<sup>(٣)</sup> التي وصف بها نفسه<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup>: (وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة<sup>(٦)</sup> الذين يزعمون أن للعالم صانعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا حي<sup>(٧)</sup> ولا سميع ولا بصير ولا قديم، وعبروا عنه بأن قالوا<sup>(٨)</sup>: عين لم تزل. ولم يزدوا على ذلك، غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة<sup>(٩)</sup> في الصفات لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره، فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للباري علم وقدرة وحياة وسمع وبصر، ولولا الخوف لأظهروا ماكانت الفلاسفة تظهره من ذلك، ولأفصحوا به؛ غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار ذلك، وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأيادي<sup>(١٠)</sup> كان ينتحل قولهم؛ فزعم أن الباري تعالى<sup>(١١)</sup> عالم

(١) في المقالات «ولا عز له».

(٢) في ط «ولا جلالة له».

(٣) في المقالات «عز وجل» بدلاً من «تعالى».

(٤) في المقالات «التي يوصف بها لنفسه».

(٥) لفظة «قال» من كلام ابن تيمية والكلام متصل.

(٦) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٧) سقطت «حي» من ط.

(٨) في المقالات «بأن قالوا: نقول...».

(٩) انظر المعتزلة ص ٤.

(١٠) لم أعثر له على ترجمة ومن أقواله ما ذكره الأشعري في المقالات / ريتور.

ص ١٨٤ ومنه يتبين أنه كان معاصراً لأبي الحسن الأشعري.

(١١) في المقالات «سبحانه» بدلاً من «تعالى».



قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة . ومنهم رجل يعرف بعباد بن سليمان<sup>(١)</sup> يزعم أن الباري ليس<sup>(٢)</sup> بعالم قادر سميع بصير حكيم جليل<sup>(٣)</sup> في حقيقة القياس<sup>(٤)</sup>، وكذلك ذكر في «الإبانة»<sup>(٥)</sup>.

وأما الفرقة الرابعة وهي «الباطنية»<sup>(٦)</sup> فلم يذكر لهم مقالة

(١) أبو سهل عباد بن سليمان بن علي الضمري، معتزلي من أهل البصرة من أصحاب هشام بن عمرو الفوطي يخالف المعتزلة في أشياء ويختص بأشياء اخترعها لنفسه، وكان الجبائي يصفه بالحدق في الكلام ثم يقول: لولا جنونه، وقال عنه أبو الحسين الملقب: «كان أحد المتكلمين فملأ الأرض كتباً وخلافاً، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر، والزندقة لحدة نظره وكثرة تفتيشه» ربما تكون وفاته في حدود ٢٥٠ هـ ومن آثاره: كتاب تثبيت دلالة الأعراض، وكتاب الأبواب نقضه أبو هاشم الجبائي.

(٢) لفظة «ليس» ليست في المقالات بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ولا في طبعة ريتز، وقد أثبتنا موافقة لما ذكر عنه أبو الحسن في موضع آخر من المقالات أنه كان إذا قيل له: تقول إن الله عالم قادر حي سميع بصير عزيز عظيم جليل في حقيقة القياس؟ أنكر ذلك ولم يقله.

انظر: [المقالات / ريتز ص ٤٩٦، وتحقيق محمد محيي الدين ١٥٦/٢].

(٣) في ك و ط «حليم خليل» والتصويب من المقالات.

(٤) انظر: [مقالات الإسلاميين / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٥٦/٢ - ١٥٧، وطبعة ريتز ص ٤٨٣ - ٤٨٤].

(٥) وهو كتابه المعروف بـ«الإبانة عن أصول الديانة» ونسبته إلى أبي الحسن الأشعري مشهورة في كتب الأئمة بما لا يدع مجالاً للشك في ذلك وقد طبع أكثر من مرة، وانظر ما أشار إليه المؤلف هنا في الإبانة تحقيق د. صالح الفوزان ص ١٢ - ١٤.

(٦) انظر الباطنية ص ٤٤، وانظر أيضاً كلام المؤلف عنهم بعد أسطر.

تعبها برد<sup>(١)</sup>، وذلك لأنه منهم<sup>(٢)</sup>؛ فإنه يرى أن ظواهر الشريعة في وصف الله تعالى واليوم الآخر / له باطن يخالف ظاهره، وأن فرض الجمهور اعتقاد ظاهره، ومن تأوله فقد كفر<sup>(٣)</sup>؛ وفرض الذين سماهم أهل البرهان اعتقاد باطنه ووجوب تأويله، ومن لم يتأوله فقد كفر لكن قد ذكر عن الصوفية<sup>(٤)</sup> أنهم يزعمون أن المعرفة بالله وبغيره من الموجودات شيء يلقي في النفس عند تجردها عن العوارض الشهوانية، ولم يرض هذه الطريقة؛ بل ذكر أن إماتة الشهوات شرط في صحة النظر؛ لا أنها تفيد المعرفة بذاتها، وقد ذكر قبل<sup>(٥)</sup> هذا عن طائفة من

(١) في ط «بعضها برد» وهو غير واضح.

(٢) وهو أحد الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، بل يعد الشارح الأكبر لمؤلفات أرسطو، وقد حمل عليه الفقهاء بسبب اشتغاله بعلوم الأوائل من الفلسفة والفلك، واعتناؤه بمؤلفات أرسطو تفسيراً وتلخيصاً والمؤلف رحمه الله ممن يشنع عليه ويذكر أنه من أعيان الفلاسفة المعنّين بطريقة الفلاسفة المشائين أتباع أرسطو، قال: «وهو يميل إلى باطنية الفلاسفة الذين يوجبون إقرار الجمهور على الظاهر كما يفعل ذلك من يقول بقولهم من أهل الكلام والفقه والحديث، ليس هو من باطنية الشيعة كالإسماعيلية ونحوهم الذين يظهرون الإلحاد، ويتظاهرون بخلاف شرائع الإسلام وهو في نفي الصفات أسوأ حالاً من المعتزلة، وأمثالهم، بمنزلة إخوانه من الفلاسفة الباطنية) بتصرف من [درء تعارض العقل والنقل ٢٣٧/٦ - ٢٣٨ - ٩/٣٣٣].

وانظر المزيد من أقوال المؤلف عنه في [الدرء ٢٤٢/٦، ٢٧٠٠/١٠، وفيما تقدم من هذا المؤلف ص ٨٥، ٩٥-٩٩، وانظر موسوعة الفلسفة للدكتور عبد الرحمن بدوي ٢٢/١، ٢٥].

(٣) انظر ماتقدم من نقل كلامه ص ٩١.

(٤) انظر التعريف بالصوفية ١٠٣، وانظر ما ذكره ابن رشد عنهم ص ١٥٧.

(٥) في ط «مثل».

الصوفية<sup>(١)</sup> أنهم يرون في المعاد رأي الفلاسفة المشائين<sup>(٢)</sup>،  
فيكون<sup>(٣)</sup> الصوفية معدودين عنده من الباطنية<sup>(٤)</sup>، وإن كان اسم  
الباطنية يتناولهم عنده، ويتناول الفلاسفة المشائين .

وحقيقة الأمر أن اسم «الباطنية» قد يقال في كلام الناس على  
صنفين: «أحدهما»: من يقول إن للكتاب والسنة باطنًا يخالف  
ظاهرهما<sup>(٥)</sup>. فهؤلاء هم المشهورون عند الناس باسم الباطنية  
من القرامطة<sup>(٦)</sup> وسائر أنواع الملاحدة<sup>(٧)</sup>، وهم الذين عناهم هذا  
الفيلسوف<sup>(٨)</sup>.

وهؤلاء في الأصل قسمان: (قسم) يرون ذلك في الأعمال  
الظاهرة: حتى في الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، وتحريم  
المحرمات: من الفواحش، والظلم والشرك، ونحو ذلك: فيرون  
أن الخطاب المبين لوجوب هذه الواجبات وتحريم المحرمات  
ليس هو على ظاهره المعروف عند الجمهور، ولكن لذلك أسرار  
وبواطن يعرفونها، كما يقولون: الصلاة معرفة أسرارنا، والصوم

---

(١) انظر التعريف بهم ص ١٠٣ .

(٢) تقدم التعريف بهم ص ٢٣، وانظر ما نقله عنهم ص ١٠١ - ١٠٦ .

(٣) في ط «فتكون» .

(٤) انظر الباطنية ص ٤٤ . ١٦٧ .

(٥) في ط «ظاهرها» .

(٦) انظر القرامطة: ص ٤٤ .

(٧) انظر الملاحدة: ص ١٣٣ .

(٨) يعني ابن رشد الحفيد .

كتمان أسرارنا، والحج الزيارة إلى شيوخنا القدسين<sup>(١)</sup> فهولاء زنادقة<sup>(٢)</sup> منافقون باتفاق سلف أئمة الإسلام، ولا يخفى نفاقهم على من له بالإسلام أدنى معرفة . ثم خواصهم لا يقولون برفعها عن الخاصة، كما يقولون في الأمور العلمية<sup>(٣)</sup>؛ فإن من دفع أن يكون الخطاب العملي<sup>(٤)</sup> مرادًا به هذه الأعمال فهو للخطاب العلمي<sup>(٥)</sup> أعظم دفعًا. وهذا الصنف يقع في القرامطة<sup>(٦)</sup> المظهرين للرفض. ويقع في زنادقة الصوفية من الاتحادية الحلولية<sup>(٧)</sup> ويقع في غالبية المتكلمة؛ لكن هؤلاء قد يدعون تخصيص الخطاب العام الموجب للصلاة والزكاة والصيام والحج - وإن كان ذلك كذبًا معلومًا بالاضطرار من دين الإسلام أنه باطل، - لا يدعون رفع حكم الخطاب مطلقًا. وأما عقلاء هذه الطائفة الباطنية<sup>(٨)</sup> مثل ابن رشد<sup>(٩)</sup> هذا وأمثاله فإنهم إنما<sup>(١٠)</sup>

---

(١) في ط «المقدسين» والقدسي نسبة إلى القدس وهو الطهارة. والتقديس التطهير والتبريك وتقدس أي تطهر، والأرض المقدسة: المطهرة بتصرف من [لسان العرب ٣/٣٣].

(٢) انظر تعريف الزنادقة ص ٧٤.

(٣) في ط «العملية».

(٤) في ط «العلمي».

(٥) في ط «العملي».

(٦) انظر القرامطة ص ٤٤.

(٧) انظر الاتحادية ص ٣٦.

(٨) انظر الباطنية أيضًا ص ٤٤.

(٩) تقدمت ترجمته ص ٢٥.

(١٠) لفظة «إنما» سقطت في ط.

يقولون بالباطن / المخالف للظاهر في العلميات، وأما العمليات فيقرونها على ظاهرها. وهذا قول عقلاء الفلاسفة<sup>(١)</sup> المتتبعين إلى الإسلام، مع أنهم في التزام الأعمال الشرعية مضطربون لما في قلوبهم من المرض والنفاق، وتارة يرون سقوطها عنهم أو عن بعضهم دون العامة، وابن سينا<sup>(٢)</sup> كان مضطرباً في ذلك؛ لكن له عهد قد التزم فيه موافقة الشريعة، وهم في الجملة يرون موافقة الشريعة العملية أولى من مخالفتها. وليس هذا موضع تفصيل مقالات الناس، ولا يكاد تفصيل الباطل ينضبط.

وأما القسم الثاني: فالذين يتكلمون في الأمور الباطنة من الأعمال والعلوم؛ لكن مع قولهم إنها توافق الظاهر، ومع اتفاقهم على أن من ادعى باطنًا يناقض<sup>(٣)</sup> الظاهر فهو منافق زنديق<sup>(٤)</sup>. فهؤلاء هم المشهورون بالتصوف عند الأمة، وهم في ما<sup>(٥)</sup> يتكلمون فيه من الأعمال الباطنة وعلم الباطن يستدلون على ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، كما يستدل بذلك على الأعمال الظاهرة، وذلك في علم الدين والإسلام، كما للإنسان بدن وقلب. وهؤلاء من أعظم الناس إنكاراً على من

(١) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١١.

(٣) في ط «يخالف».

(٤) انظر الزنديق ص ٧٤.

(٥) في ك «فيما».

يخالف الظاهر ممن فيه نوع تجهم - دع الباطنية الدهرية<sup>(١)</sup> - وهم أشد إيمانًا بما أخبر به الرسول ﷺ باطنًا وظاهرًا من غيرهم، وأشد تعظيمًا للأعمال الظاهرة مع الباطنة من غيرهم.

ولكن يوجد منهم<sup>(٢)</sup> من جنس ما يوجد في بقية الطوائف من البدع والنفاق مثل من قد يرى الاستغناء بالعمل الباطن عن الظاهر، ومن يدعي أن للقرآن باطنًا يخالف ظاهره، ونحو ذلك من صنوف المنافقين الزنادقة<sup>(٣)</sup>، فهؤلاء بالنسبة إلى الصوفية<sup>(٤)</sup> الذين هم مشايخ الطريقة الذين لهم في الأمة لسان صدق بالنسبة إلى المنافقين الزنادقة ومن متكلمي الفلسفة ونحوهم الموجودين<sup>(٥)</sup> في الفقهاء بالنسبة إلى الفقهاء<sup>(٦)</sup> الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق. فكما أن أولئك الأئمة الفقهاء برءاء من بدع أهل الكلام فضلًا عن بدع الفلاسفة من الباطنية ونحوهم: فكذلك المشايخ الصوفية برءاء من بدع أهل التصوف، فضلًا عن

---

(١) انظر الباطنية ص ٤٤، والدهرية ص ١٨.

(٢) في ط «فيهم».

(٣) في ط «المنافقين والزنادقة» وانظر التعريف بالزنادقة ص ٧٤.

(٤) انظر الصوفية ص ١٠٣.

(٥) في ط «موجودين».

(٦) كذا في ك و ط قال الشيخ محمد بن قاسم في تعليقه على ط «لعل الجملة كما يلي: كنسبة المنافقين . . . الموجودين في الفقهاء إلى الفقهاء» قلت: ولعل الصواب أن تكون العبارة: (فهؤلاء بالنسبة إلى الصوفية الذين هم مشايخ الطريقة الذين لهم في الأمة لسان صدق كنسبة متكلمي الفلسفة ونحوهم الموجودين في الفقهاء إلى الفقهاء).

بدع<sup>(١)</sup> من دخل فيهم من المتفلسفة وغيرهم. فهذا أصل عظيم ينبغي معرفته.

واعتبر ذلك بما ثبت مقبولا عن<sup>(٢)</sup> أئمة المشايخ كالفضيل بن عياض<sup>(٣)</sup>، وأبي سليمان الداراني<sup>(٤)</sup> ومعروف الكرخي<sup>(٥)</sup>

---

(١) لفظة «بدع» سقطت في ط.

(٢) في ط «من».

(٣) هو أبو علي فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي الزاهد المشهور، أصله من خراسان وسكن مكة قاله عنه الذهبي: [كان إماما ربانيا، قانئا ثقة كبير الشأن]، وقال عنه ابن حجر: [ثقة عابد إمام من الثامنة مات سنة ١٨٧هـ وقيل قبلها روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي].

انظر: [تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤٥ - ٢٤٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٤ - ٢٩٧، تقريب التهذيب ٢/ ١١٣، شذرات الذهب ١/ ٣١٦ - ٣١٨].

(٤) عبد الرحمن بن أحمد بن عطية، أبو سليمان العنسي الداراني نسبة إلى داريا وهي قرية بغوطة دمشق قال السمعاني: «والنسبة إلى هذه القرية بإثبات النون وإسقاطه» كان أحد الصالحين ومن الزهاد المتعبدين ورد بغداد وأقام بها مدة ثم عاد إلى الشام فأقام بداريا حتى توفي، قال الخطيب البغدادي «ولا أحفظ له حديثا واحدا وله حكايات كثيرة يرويها عنه أحمد بن الحواري الدمشقي» توفي سنة ٢١٥هـ.

(٥) معروف بن فيروز ويقال: ابن الفيرزان، أبو محفوظ العابد، المعروف بالكرخي نسبة إلى كرخ بغداد، كان أبوه نصرانيا وقيل كان صابئا، واشتهر معروف بالصلاح والزهد والعزوف عن الدنيا، ويحكى عنه كرامات، وأسند أحاديث كثيرة عن بكر ابن خنيس والربيع بن صبيح وغيرهما، أثر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال: قلت لأبي هل كان مع معروف الكرخي شيء من العلم، قال: يابني كان معه رأس العلم خشية الله تعالى، توفي سنة ٢٠٠هـ.

انظر: [تاريخ بغداد ١٣/ ١٩٩ - ٢٠٩، وفیات الأعيان ٥/ ٢٣١ - ٢٣٣ شذرات الذهب ١/ ٣٦٠، الأعلام ٧/ ٢٦٩].

والسري السقطي<sup>(١)</sup> والجنيدي بن محمد<sup>(٢)</sup>، وسهل بن عبد الله التستري<sup>(٣)</sup>، وعمرو بن عثمان المكي<sup>(٤)</sup>، وخلائق قبل هؤلاء من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من الذين ذكرهم أبو نعيم كـ ١٧٩ ب / الأصبهاني<sup>(٥)</sup> / في كتاب «حلية الأولياء»<sup>(٦)</sup> وذكرهم أبو الفرج

(١) أبو الحسن السري بفتح السين المهملة وكسر الراء بن المغلس بضم الميم وفتح الغين المعجمة وكسر اللام المشددة وبعدها سين مهملة، السُّقْطِي بضم السين المهملة وفتح القاف وكسر الطاء المهملة نسبة إلى بيع السقط وهي الأشياء الخسيسة كالخرف والملاعق والحديد وغيرها، البغدادي، الزاهد المشهور، صاحب معروفًا الكرخي وسمع من فضيل بن عياض وهشيم ويزيد بن هارون وغيرهم، اشتهر بالصالح والزهد والورع، قال الجنيدي «مارأيت أعبد من السري» وكانت وفاته سنة ٢٥٨ عن ٩٨ سنة، يتصرف من [لسان الميزان ١٣/٣ - ١٤]. وانظر: [تاريخ بغداد ١٨٧/٩ - ١٩٢، الأنساب ورقة ٣٠٠، صفوة الصفوة، ٢/٢٠٩، وفيات الأعيان ٢/٣٥٧ - ٣٥٩، سير أعلام النبلاء ١٢/١٨٥ - ١٨٧].

(٢) الجنيدي تقدم ص ١٠٩.

(٣) سهل تقدم ص ١١٠.

(٤) المكي تقدم ص ١١٠.

(٥) قال الذهبي - رحمه الله -: هو الحافظ الكبير محدث العصر أحمد بن عبد الله بن أحمد بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني الصوفي الأحول سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء، ولد سنة ٣٣٦، وأجاز له مشايخ الدنيا سنة نيف وأربعين وثلاثمائة، وله تصانيف مشهورة ككتاب معرفة الصحابة، وكتاب دلائل النبوة، وكتاب المستخرج على البخاري، والمستخرج على مسلم، وتاريخ أصبهان وغيرها توفي في العشرين من المحرم سنة ٤٣٠ عن ٩٤ سنة. يتصرف من [تذكرة الحفاظ ٣/١٠٩٢ - ١٠٩٧]، وانظر: أيضًا [شذرات الذهب ٣/٢٤٥، معجم المؤلفين ١/٢٨٢ - ٢٨٣].

(٦) وهو كتابه المعروف بـ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» يقع في عشرة مجلدات =



ابن الجوزي<sup>(١)</sup> في كتابه «صفوة الصفوة»<sup>(٢)</sup> من المتقدمين والمتأخرين.

المصنفات في  
أخبار الزهاد  
ثلاثة أقسام.

فإن المصنفات في أخبار الزهاد «ثلاثة أقسام»:

قسم جردوا<sup>(٣)</sup> النقل لأخبار القرون المفضلة من الصحابة

= وبلغ مجموع من ترجم لهم فيه ٦٨٩ علماً غير من اقتصر على مجرد ذكر أسمائهم في آخر المجلد العاشر، ولا يخلو كتابه هذا من أحاديث كثيرة باطلة وموضوعة وأحوال للصوفية لا يحل فعلها كما ذكر ذلك ابن الجوزي، وكتابه هذا مطبوع ومشهور.

(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله أبو الفرج بن الجوزي - بفتح الجيم وسكون الواو بعدها زاي نسبة إلى فرضة الجوز موضع مشهور ببغداد الحنبلي الواعظ صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة في أنواع العلم من التفسير والحديث والفقه والوعظ والزهد والتاريخ والأخبار وغير ذلك ولد سنة ٥١٠هـ أو قبلها، حفظ القرآن، وقرأه على جماعة من القراء، وعني بالطلب، وعظم شأنه في ولاية ابن هبيرة قال الذهبي: «ما علمت أحداً من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل»، وقال ابن رجب: «نقم عليه جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكيرهم عليه»، توفي سنة ٥٩٧هـ من آثاره المغني في علوم القرآن، صفوة الصفوة، تلبيس إبليس.

انظر: [وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٢ - ١٣٤٨، شذرات الذهب ٤/ ٣٢٩، معجم المؤلفين ٥/ ١٥٧ - ١٥٨].

(٢) وهو كتاب يقع في أربعة أجزاء صنفه أبو الفرج بن الجوزي في ذكر أخبار العاملين بالعلم الزاهدين في الدنيا، الراغبين في الآخرة المستعدين للنقلة بتحقيق اليقظة كما ذكر ذلك في مقدمته وذكر أنه استدرك فيه بعض ما فات أبو نعيم في الحلية، بدأه بذكر ماورد في سيرة النبي ﷺ وأحواله ثم الخلفاء الأربعة ثم طبقات الصحابة ثم الصحابييات ثم طبقات التابعين وتابعيهم نساء ورجالاً حتى متعبدات الجن وبلغ مجموع من ترجم لهم [١٠٣١] وقد طبع كتابه هذا مراراً.

(٣) في ط «جرد».

والتابعين ونحوهم، كما ذكر ذلك الإمام أحمد<sup>(١)</sup> - رحمه الله - في كتابه المشهور في الزهد<sup>(٢)</sup> فإنه صنّفه على الأسماء، وذكر فيه زهد الأنبياء والصحابة والتابعين، وإن كان آخرون من المصنفين في الزهد كعبد الله بن المبارك<sup>(٣)</sup> وهناد بن السري<sup>(٤)</sup>

---

(١) تقدّمت ترجمته ص ٤٧.

(٢) وهو كتاب جمع فيه الإمام أحمد الأخبار الواردة في زهد من ترجم لهم من الأعلام مبتدئاً بما ورد في زهد النبي ﷺ ثم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ثم أعقب ذلك بما أثر عن عدد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ويقع في مجلد وهو مطبوع.

(٣) عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه، عالم جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة ١٨١ وله ٦٣ سنة، روى له الستة.

انظر: [الكاشف ١٢٣/٢، تقريب التهذيب ١/٤٤٥].

قلت: وكتابه المذكور هو كتاب صنّفه ابن المبارك في الزهد والرقائق، جعله في أجزاء صغيرة كل جزء منها في أبواب جمع فيه أحاديث وآثاراً في الزهد قال ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ١١ / ٥٨٠ «والذين جمعوا الأحاديث في الزهد والرقائق يذكرون ما روي في هذا الباب، ومن أجل ما صنّف في ذلك وأندره «كتاب الزهد» لعبد الله بن المبارك وفيه أحاديث واهية... وأجود ما صنّف في ذلك «الزهد» للإمام أحمد لكنه مكتوب على الأسماء، وزهد ابن المبارك على الأبواب».

وقد طبع هذا الكتاب في ٥٦٤ صفحة برواية أبي عبد الله الحسين بن الحسن المروزي ومعها مارواه نعيم بن حماد في نسخة زائدة على مارواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد في ١٣١ صفحة، وكلاهما بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

(٤) هناد بن السري - بكسر الراء الخفيفة - ابن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفي، أبو السري، محدث حافظ وعرف بالعابد لكثرة عبادته روى عن شريك =

صنفوا ذلك على الأبواب .

وقسم ذكروا أخبار الزهاد المتأخرين من حين حدث اسم  
التصوف، كما فعل أبو عبد الرحمن السلمي<sup>(١)</sup> في كتابه في  
«طبقات الصوفية»<sup>(٢)</sup> وكما فعل أبو القاسم القشيري<sup>(٣)</sup> في

= وإسماعيل بن عياش وطبقتهما، قال عنه ابن حجر: [ثقة من العاشرة مات سنة  
٢٤٣ هـ وله ٩١ سنة روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة] من آثاره مصنف  
كبير في الزهد .

انظر: [تذكرة الحفاظ ٥٠٧/٢ - ٥٠٨ التقريب ٣٢١/٢، شذرات الذهب  
١٠٤/٢ معجم المؤلفين ١٣/١٥٤].

قلت: وكتابه الزهد كتاب كبير يقع المحقق منه في ثلاثة مجلدات جمع فيه هتاد  
أحاديث وآثاراً في الحث على الزهد في الدنيا وأضاف إلى ذلك ذكر الجنة والنار  
وأحوال القيامة وعذاب القبر، والحث على مكارم الأخلاق والآداب، ورتبه على  
الأبواب بلغ المحقق منه [١٢٦] باباً مادتها أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة  
وأفعالهم وأقوال المفسرين للآيات وأقوال وأفعال التابعين ومن بعدهم بلغت  
حسب مابلغ التحقيق [١٤٦٧] حديثاً وأثرًا وقولاً وفعلًا، وقد طبع منه ثلاثة  
مجلدات بتحقيق محمد أبو الليث الخير الآبادي .

(١) أبو عبد الرحمن السلمي تقدم ص ١١١ .

(٢) وهو كتابه المعروف بـ «طبقات الصوفية» ذكر في مقدمته أنه أحب أن يجمع فيه سير  
متأخري الأولياء، وأنه جعله على خمس طبقات ذكر في كل طبقة عشرين شيخاً من  
أئمتهم الذين كانوا في زمان واحد وقريب بعضهم من بعض . قال: «وأذكر من  
كلامه وشمائله وسيرته مايدل على طريقته وحاله وعلمه بقدر وسعي وطاقتي» .  
وبلغ مجموع من عرف بهم [١٠٥] من الأعلام وقد طبع كتابه هذا مراراً .

(٣) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري، صوفي مفسر  
فقيه متكلم ولد في ربيع الأول سنة ٣٧٦ هـ تعلم الفروسية في بادئ أمره حتى برع  
في ذلك ثم تعلم الكتابة والعربية ثم سمع الحديث، وتوفي بنيسابور في ربيع الآخر  
سنة ٤٦٥ هـ من آثاره: التيسير في التفسير والرسالة القشيرية في التصوف .

«رسالته»<sup>(١)</sup> وابن خميس<sup>(٢)</sup> في «مناقب الأبرار»<sup>(٣)</sup> ونحو هؤلاء .  
وقسم ذكروا المتقدمين والمتأخرين ، كما فعل الحافظ أبو  
نعيم الأصبهاني<sup>(٤)</sup> وأبو الفرج بن الجوزي<sup>(٥)</sup> وغيرهما .

= انظر : [وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٥ - ٢٠٨ سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٢٧ - ٢٣٢  
معجم المؤلفين ٦/ ٦٧] .

(١) وهي المعروفة بـ «الرسالة القشيرية» وتتضمن رسالته هذه جانبين :  
الجانب الأول : سيرة رجال التصوف وبعض أقوالهم ، وذكر في هذا الجانب  
كثيراً من أعلام الصوفية كنماذج يسير المريد - في رأيه - على هديهم .  
والجانب الثاني : أورد فيه مبادئ السلوك ومفاهيمه . أو كما يقول بأسلوبه :  
«ذكرت فيها بعض سير شيوخ هذه الطريقة في آدابهم وأخلاقهم ، ومعاملاتهم ،  
وعقائدهم بقلوبهم ، وما أشاروا إليه من مواجدهم ، وكيفية ترقيعهم من بدايتهم  
إلى نهايتهم» انظر الرسالة القشيرية ص ٣٠ - ٣١ . وقد طبعت في مجلدين  
بتحقيق د. عبد الحليم محمود ، ود. محمود بن الشريف .

(٢) الحسين بن نصر بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن بن القاسم بن  
خميس الجهني الموصلية فقيه صوفي مشارك في بعض العلوم ولد بالموصل سنة  
٤٦٦ هـ وولي القضاء وقدم بغداد وحدث بها وتوفي في ربيع الآخر سنة ٥٥٢ هـ  
من تصانيفه مناقب الأبرار ومحاسن الأخبار ، مناسك الحج ، تحريم الغيبة .  
انظر : [وفيات الأعيان ٢/ ١٣٩ - ١٤٠ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٩١ - ٢٩٤  
معجم المؤلفين ٤/ ٦٦] .

(٣) هو كتاب «مناقب الأبرار ومحاسن الأخبار» قال في كشف الظنون ٢/ ١٨٣٥  
«وهو على طراز الرسالة القشيرية وقد اختصره وذكر فيه أنه تتبع مسموعاته ومما  
جمعه العلماء من أخبار الصالحين كطبقات السلمي والحلية وبهجة الأسرار  
وتهذيب الأسرار والرسالة القشيرية فجمع الجميع بحذف الأسانيد»  
قلت : ولم أقف عليه مطبوعاً .

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٧٢ .

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٧٣ .

وهؤلاء المشايخ الموجودون في هذه الكتب ليس فيهم من  
هو معروف باعتقاد مذهب الباطنية<sup>(١)</sup> المخالف للظاهر؛ بل لهم  
من الكلام في نقيض ذلك بل في رد البدع الصغار وحفظ الشريعة  
باطناً وظاهراً من الكلام والقوة في ذلك والموالاة عليه والمعاداة  
عليه ما لا يوجد كثير منه لكثير<sup>(٢)</sup> من أئمة الفقهاء. وحذاق<sup>(٣)</sup>  
الشيوخ أكثر عناية بالرد على الجهمية<sup>(٤)</sup> من كثير من حذاق  
الفقهاء؛ لاسيما الكاملين في التصوف منهم وهم أهل الحديث،  
كما كانوا يوصون الإنسان أن يكتب الحديث وأن يتصوف<sup>(٥)</sup>؛  
فإن هؤلاء من أعظم الناس رعاية لما جاءت به الشريعة من  
الأقوال والأعمال، ومحافظة على ما دل عليه ظاهرها مع تحقيق  
باطنها، فيجمعون بين الظاهر والباطن.

وأما ما حكاه<sup>(٦)</sup> عنهم حيث قال: (وأما «الصوفية»<sup>(٧)</sup>)

(١) انظر الباطنية ص ٤٤، ١٦٧.

(٢) في ط «الكثير».

(٣) يقال: حَذَقَ الصبي القرآن أو العمل كَضَرَبَ وَعَلِمَ حَذَقًا وَحَذَاقًا وَحَذَاقَةً وَيَكْسِرُ  
الكل أو الحذاقة بالكسر الاسم تعلمه كله ومهر فيه... والحُذَاقِي: الرجل  
الفصيح انظر: [القاموس المحيط ٢١٩/٣].

(٤) انظر الجهمية ص ٤.

(٥) في ط «وإن تصوف»، ومن ذلك ما أسنده الخطيب إلى الجنيد أنه قال غير مرة  
«علمنا مضبوط بالكتاب والسنة من لم يحفظ الكتاب ويكتب الحديث ولم يتفقه  
لا يقتدى به».

انظر: [تاريخ بغداد ٢٤٣/٧].

(٦) أي ابن رشد.

(٧) انظر التعريف بالصوفية ص ١٠٣.

فطرقهم في النظر ليست طريقة نظرية - أعني من مقدمات وأقيسة - وإنما يزعمون المعرفة بالله وبغيره من الموجودات بشيء يلقي في النفس عند تجريدها من العوارض الشهوانية وإقبالها بالقلوب على المطلوب<sup>(١)</sup>.

فيقال: هذه الأشياء إنما أخذها هذا من كلام أبي حامد<sup>(٢)</sup> فإنه كثيرًا ما يذكر في كتبه أن الطريق إلى المعرفة هي هذا، وهو يذكر ذلك في الكتب التي يذكر فيها كلام<sup>(٣)</sup> المشايخ الصوفية. كـ «الإحياء»<sup>(٤)</sup> وغيره، ويذكر بعض ما في النصوص والآثار

---

(١) تقدم نقل هذا الكلام ص ١٥٧.

(٢) انظر ترجمته ص ٧٥.

(٣) سقطت كلمة «كلام» من ط.

(٤) وهو كتابه المشهور بإحياء علوم الدين أسسه الغزالي كما ذكره في تقديمه على أربعة أرباع: ربع العبادات، وربع العادات، وربع المهلكات، وربع المنجيات، وجعل كل ربع منها في عشرة كتب وصدر الجميع بكتاب العلم في سبعة أبواب وكتابه هذا مملوء بالأحاديث والآثار والنقول الصحيحة والضعيفة والواهية، وأحوال الصوفية، وقد تعقبه الحافظ العراقي بتأليف كتابه المعروف بـ «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» وهو مطبوع بذيل الإحياء قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «الإحياء فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مدمومة، فإن فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوًا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين. وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه. وقالوا: مرضه «الشفاء» يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة. وفيه أحاديث وآثار ضعيفة، بل موضوعة كثيرة وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم.

وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة، ومن غير ذلك من العبادات والأدب ما هو موافق =

وكلام المشايخ الصوفية من الدلالة على تأثير العمل الصالح في حصول العلم<sup>(١)</sup>. فظن هذا<sup>(٢)</sup> وأمثاله أن هذا مذهب الصوفية<sup>(٣)</sup> كما / حكاها، وليس الأمر على ما قالوه، بل مشايخ الصوفية الذين لهم في الأمة لسان صدق متفقون على وجوب تعلم العلم الشرعي، وتدبر كتاب الله تعالى والنظر فيما ذكره فيه من الآيات والأمثال المضروبة، ومتفقون أيضاً على النظر والاعتبار<sup>(٤)</sup> بما في المخلوقات من الآيات؛ بل هم<sup>(٥)</sup> أعظم تجرداً لكثير من النظر والاعتبار في الآيات المسموعة والآيات المشهودة من كثير من أهل الكلام والفقه، وحالهم في ذلك أشهر عند من يعرفه من أن يحتاج إلى بسط .

وأما أنهم يقولون: إن مجرد ترك الشهوات والتجرد المحض يوجب معرفة الحقائق من معرفة ما جاءت به الرسل ومن غير نظر<sup>(٦)</sup> في ذلك وتدبر. فهذا ليس طريق القوم الذين لهم في الأمة لسان صدق، ولهذا وصيتهم بالعلم الشرعي والمحافظة عليه في الأصول الخبرية وفي الأعمال أعظم من أن يذكر هنا.

= للكتاب والسنة، ماهو أكثر مما يرد منه، فهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا

فيه [انتهى بنصه من مجموع الفتاوى جـ ١٠ / ٥٥١ - ٥٥٢ .

(١) انظر الإحياء [جـ ١٩ / ٢٠ ، ٢٤ - ٢٨ ، ٥٨ - ٨٣] .

(٢) أي ابن رشد .

(٣) انظر الصوفية ص ١٠٣ .

(٤) في ك «والأغمار» وهو تحريف وبما أثبت جاء في ط .

(٥) في ك «هو» وهو تحريف وبما أثبت جاء في ط .

(٦) في ط «يوجب معرفة ما جاءت به الرسل من غير نظر . . .» .

نعم فيهم من قد يجرد بعض العبادات<sup>(١)</sup> كالذكر ويوصون بذلك في الابتداء ليصفى به القلب، ويثبت على الإيمان وينقطع عن الالتفات إلى غير الله، فليس ذلك مجرد ترك الشهوات؛ بل نفس الذكر لله تعالى والاستحضار هو الذي يرقى النفس ويصلح القلب وينوره ويقويه ويثبته، وإنما ترك الشهوات معين على ذلك أو شرط فيه، لا أنها هي كل الطريق، إذ الأمور العدمية لا تحصل بنفسها أموراً وجودية، ولكن قد تكون شرطاً في الأمور الوجودية.

وأيضاً فهم وغيرهم من أهل الكلام والفقه والحديث يقولون: إن المعارف التي يزعم النظار أنها لا تحصل إلا بالقياس قد تحصل بالفطرة البديهية الضرورية عند ترك النفس هواها وتوجهها إلى طلب الحق. وهذا والله أعلم هو أصل المعنى الذي قال<sup>(٢)</sup> عنهم لأجله ما قال؛ ولكن هذا ليس كلام الصوفية<sup>(٣)</sup> وحدهم، بل وحذاق<sup>(٤)</sup> المتكلمين يوافقونهم<sup>(٥)</sup> على هذا، حتى أبو عبد الله الرازي ونحوه، فإنه قال في «مسألة وجوب النظر» لما ذكر أن المعرفة [الـ]<sup>(٦)</sup> واجبة لا تحصل

(١) في ط «نعم فيهم ممن قد تجرد لبعض العبادات».

(٢) يعني ابن رشد.

(٣) انظر الصوفية ص ١٠٣.

(٤) في ط «بل حذاق».

(٥) في ك «يوافقهم» وصوابه بإثبات النون كما في ط.

(٦) الزيادة ضرورية، ولفظ «واجبة» ساقطة في ط.



إلا به<sup>(١)</sup>، فطالب المعارض بالدليل على أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر<sup>(٢)</sup> فقال من جهة نفسه: (الطريق إلى تحصيل العلم بالأشياء: إما الحس، أو الخبر، أو النظر)<sup>(٣)</sup> والأولان لا يكونان طريقين فتعين النظر<sup>(٤)</sup>. وقال من جهة المعارض<sup>(٥)</sup>: (لانسلم أن طريق تحصيل المعارف<sup>(٦)</sup> هذه الطرق الثلاث فما الدليل عليه؟ ثم أنا نبين ها هنا طريقاً آخر وهو<sup>(٧)</sup> تصفية النفس عن العلائق الجسدانية والهيئات البدنية، فإنها متى خلت عن هذه / الأمور حصل<sup>(٨)</sup> لها عقائد يقينية، وهذا هو طريق الصوفية<sup>(٩)</sup> وأصحاب الرياضة<sup>(١٠)</sup>، فإنهم جازمون بما هم عليه من العقائد في

ك/١٨٠ ب

- 
- (١) في ط «إلا بالنظر».
- (٢) قوله «على أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر» سقطت من ط.
- (٣) انظر نهاية العقول لوحة ٢٤.
- (٤) قوله «والأولان لا يكونان طريقين فتعين النظر» من كلام المؤلف - رحمه الله - وهو معنى ما وصل إليه الرازي في تعليقه بإبطال الحس والخبر.
- (٥) مقصود المؤلف أن الرازي قال في نقله لكلام المعارض، «لانسلم .. إلخ» وسيأتي الجواب عليه.
- (٦) في ك و ط «تحصيل هذه المعارف والتصويب من نهاية العقول».
- (٧) في نهاية العقول «وهي» وكلاهما جائز.
- (٨) في نهاية العقول و ط «حصلت».
- (٩) انظر الصوفية ص ١٠٣.
- (١٠) جاء في جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٢/ ١٤٨ [الرياضة: تهذيب الأخلاق النفسية وإيقاع البدن في المشقة لتحصيل ذلك، وفي «شمائل الأنقياء» الرياضة هي: الإعراض عن الأغراض الشهوانية، والإقبال إلى الطرق الربانية فعند الشريعة مما كان محرماً، وعند الطريقة مما كان مباحاً، وعند الحقيقة مما كان حلالاً].

المعارف الإلهية، وأما أصحاب النظر فقلما<sup>(١)</sup> يحصل لهم مثل هذا الجزم، وإذا كان كذلك فالرياضة [إن]<sup>(٢)</sup> لم تتعين طريقاً إلى معرفة الله تعالى فلا أقل من أن تكون من جملة الطرق المفيدة لمعرفة الله، فإذا كان كذلك بطل ما ذكرتموه من الحجة<sup>(٣)</sup> وقال في جواب هذا: (قوله: لم لا يجوز أن تكون التصفية طريقاً إلى اكتساب المعارف؟ قلنا: العقائد الحاصلة عند<sup>(٤)</sup> التصفية: إما أن تكون ضرورية [وإما أن لا تكون، فإن كانت فلا كلام لنا فلما قلنا هذا علم أن النظريات يمكن أن تصير ضرورية وإن لم تكن ضرورية]<sup>(٥)</sup> فلا يخلو إما أن تكون تلك العقائد بحال يلزم من زوالها زوال شيء من العلوم الضرورية<sup>(٦)</sup>، أو لا يلزم. فإن لزم فتلك العلوم إنما حصلت مرتبة على تلك العلوم الضرورية، ولا معنى للعلم النظري إلا ذلك. وإن لم يلزم فتلك العقائد ليست إلا عقائد تقليدية، ولا عبرة حينئذ بذلك؛ فإن أمثال تلك العقائد قد تحصل لأصحاب الرياضة من المبطلين نحو اليهود<sup>(٧)</sup>

(١) في ك و ط «فقل ما» والتصويب من نهاية العقول.

(٢) [إن] ساقطة من ك وأثبتها من ط ونهاية العقول.

(٣) انظر: «نهاية العقول» لوجه ٢٤.

(٤) في ط «عن».

(٥) مابين المعقوفتين زيادة من نهاية العقول وبه يستقيم السياق.

(٦) في ط و ك «النظرية» والتصويب من نهاية العقول.

(٧) يقال: هاد الرجل أي رجع وتاب، واختلف في اشتقاق اسم اليهود ف قيل من اليهود أي التوبة، وقيل لأنهم نسبوا إلى «يهود» أكبر ولد يعقوب وقلبت الذال دالاً، وقيل لأنهم هادوا أي مالوا عن الإسلام وعن دين موسى، وقيل غير ذلك. =

والنصارى<sup>(١)</sup> والذهرية<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد رأيت بخط القاضي أبي العباس<sup>(٣)</sup> أحمد بن محمد بن خلف المقدسي<sup>(٤)</sup> حكاية مضمونها أن الشيخ أحمد

= وهم أمة موسى وكتابهم التوراة، ويحدثنا القرآن عنهم أنهم لم يتبعوا النور الذي أنزل إليهم وأنهم حرفوا التوراة وآذوا موسى وغلوا في عداوتهم وقتلوا عددًا من الأنبياء، وصدوا عن دين الله حتى كتب الله عليهم التيه والتشريد ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبِنَا مِنْ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] وقد ورد ذكرهم في القرآن كثيرًا واختلفوا إلى إحدى وسبعين فرقة من أشهرها: العنانية، العيسوية، المقاربة، اليوزعانية، الموشكانية، السامرة.

انظر: [الفصل في الملل والأهواء والنحل بهامشه الملل ج١/٩٨ - ١٠٥، والملل والنحل ج١/٢١٠ - ٢١٩، والأديان في القرآن ص ٩٥ - ١٠٤].

(١) النصارى جمع نصران كالندامي جمع ندمان، أو جمع نصرى والنصرانية والنصرانة. واحدة النصارى، وهم أمة المسيح بن مريم - عليه السلام - المبعوث حقًا بعد موسى - عليه السلام - ورد ذكرهم في القرآن كثيرًا، وأغلب ذكرهم بالعطف على اليهود أو عطف اليهود عليهم، افرقوا إلى اثنتين وسبعين فرقة. قال الشهرستاني: وكبار فرقهم ثلاث: الملكانية، والنسطورية، واليعقوبية وذكر ابن حزم أن النصارى لا يدعون أن الأناجيل منزلة من عند الله على المسيح ولا أن المسيح أتاها بها، بل كلهم أولهم عن آخرهم لا يختلفون في أنها أربعة تواريخ ألفها أربعة رجال معروفون في أزمان مختلفة وهم: متى اللواني، ومارقش الهاروني، ولوقا الطبيب، ويوحنا.

انظر: [الفصل في الملل والأهواء والنحل بهامشه الملل ٢/٢ - ٣، الملل والنحل ١/٢٢٠ - ٢٢٨، إغاثة اللهفان ٢/٢٦٩ - ٢٩٨، القاموس المحيط ٢/١٤٣].

(٢) انظر الدهرية ص ١٨. وانظر النص المنقول في نهاية العقول لوحة [٢٦ - ٢٧].

(٣) في ط «أبي البيان» وصوابه ما أثبتته من ك.

(٤) وهو شيخ الحنابلة تقي الدين أبو العباس أحمد بن المحدث عز الدين محمد بن الحافظ عبد الغني المقدسي الصالحي ولد سنة ٥٩١هـ ولزم جده لأمه الشيخ موفق الدين حتى برع وحفظ «الكافي» له، وتفقه ببغداد على الفخر غلام بن =

الخيوقي المعروف بالكبرى<sup>(١)</sup> أخبره أنه دخل عليه إمامان من أئمة الكلام: أحدهما أبو عبد الله الرازي، والآخر من شيوخ المعتزلة<sup>(٢)</sup> الذين بتلك البلاد بلاد جرجان<sup>(٣)</sup> وخوارزم<sup>(٤)</sup>،

= المني، ودرس وأفتى، وتخرج به الفقهاء، وكان دينًا مؤثرًا فصيحًا مهيبًا وافر الحرمة عند الدولة، مات سنة ٦٤٣هـ.

انظر [سير أعلام النبلاء ٢٣/٢١٢، ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٣٢ - ٢٣٣، شذرات الذهب ٥/٢١٧ - ٢١٨].

(١) في ط «الكبدي» وصوابه ما أثبتته من ك.

وهو الشيخ نجم الكبراء، ويقال: نجم الدين الكبرى، أبو الجناح أحمد بن عمر ابن محمد الخوارزمي، الخيوقي، الصوفي، وخبوق من قرى خوارزم، قال ابن العماد «سبق أقرانه في صغره إلى فهم المشكلات والغوامض فلقبوه: الطامة الكبرى ثم كثر استعماله فحذفوا الطامة وأبقوا الكبرى» انتهى. ونقل الذهبي أنه طاف البلاد وسمع واستوطن خوارزم، وصار شيخ تلك الناحية، وكان صاحب حديث وسنة، عظيم الجاه لا يخاف في الله لومة لائم، قال: نزلت التتار على خوارزم سنة ٦١٨هـ فخرج نجم الدين الكبرى فيمن خرج للجهاد فقاتلوا على باب البلد حتى قتلوا، وقتل الشيخ وهو في عشر الثمانين.

انظر: [سير أعلام النبلاء ٢٢/١١١ - ١١٤، العبر في خبر من غير ٥/٧٣ - ٧٤، شذرات الذهب ٥/٧٩ - ٨٠].

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) في ط «خراسان» والصواب «جرجان».

وجرجان بضم أوله وآخره نون، مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان، قيل إن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، وقد تخرج بها خلق من العلماء والأدباء والفقهاء والمحدثين، لها تاريخ ألفه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي ت ٤٢٧ وهي اليوم أحد الأقاليم الشمالية لإيران.

انظر: [تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة السهمي، ومعجم البلدان ٢/١١٩ - ١٢٢].

(٤) خوارزم أوله بين الضمة والفتحة، والألف مسترقة مختلصة، ليست بألف =

قال<sup>(١)</sup>: فقالا لي: يا شيخ<sup>(٢)</sup>؛ بلغنا أنك تعلم علم اليقين؟ فقلت لهما: نعم، فقالا كيف تعلم علم اليقين، ونحن نتناظر من وقت كذا إلى كذا كلما أقام دليلاً - أظنه قال على صحة الإسلام - أفسدته، وكلما أقمت دليلاً أفسده، وقمنا ولم يقدر أحد<sup>(٣)</sup> منا أن يقيم دليلاً على الآخر؟ فقال: فقلت: ما أدري ماتقولان، أنا أعلم علم اليقين، فقالا فصف لنا علم اليقين؟ قال: فقلت: هو واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها. وهذا الجواب مناسب لما يعلمانه من حد العلم الضروري؛ فإن العلم الضروري هو الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه الانفكاك عنه، فبين أن اليقين الذي يحصل لنا أمر نضطر إليه يرد على قلوبنا لا نقدر على دفعه، قال: فقالا له: كيف الطريق إلى هذه الواردات؟ فدلها على طريقة وهي الإعراض عن الشواغل الدنيوية، والإقبال على ما يؤمر به من العبادات والزهد، قال: فقال الرازي: أنا لا يمكنني هذا فإن لي تعلقات كثيرة، وأما المعتزلي فقال: أنا محتاج إلى هذه الواردات فقد أحرقت

= صحيحة، هكذا يتلفظون به، وخوارزم ليس اسماً للمدينة وإنما هو اسم للناحية بجملتها، وإليها ينسب من لا يحصى من الأعلام منيت بغزو التتر سنة ٦١٨ فخربوها وقتلوا أهلها.  
انظر: [معجم البلدان ٣٩٥/٢ - ٣٩٨، وآثار البلاد وأخبار العباد ص ٥٢٥ - ٥٢٦].

(١) لفظة «قال» سقطت من ط.

(٢) في ط «قال: يا شيخ».

(٣) في ط «واحد».

الشبهات قلبي، فأمره<sup>(١)</sup> الشيخ بما يعمله من الذكر والخلوة، فتعبد مدة فلما خرج من الخلوة قال: ياسيدي والله ما الحق إلا فيما<sup>(٢)</sup> يقوله هؤلاء المشبهة<sup>(٣)</sup>. / هذا معنى الحكاية أو نحو ذلك<sup>(٤)</sup>، وذلك أن المعتزلة<sup>(٥)</sup> يسمون من أثبت الصفات مشبهًا، وكان يعتقد النفي، لا يرى أن الخالق يتوجه إليه القلب إلى جهة فوق ولا نحو ذلك، فلما خلا قلبه<sup>(٦)</sup> من تلك العقائد والأهواء التي هي (الظن وماتهوى الأنفس) حصل له بالفطرة علوم ضرورية توافق قول المثبتة.

ومع هذا فالمشايخ الصوفية العارفون متفقون على أن

(١) في ط «فأخبره».

(٢) في ط «إلا ما يقوله».

(٣) وفي درء تعارض العقل والنقل: «قال: والله ما الحق إلا فيما عليه هؤلاء الحشوية والمجسمة، أو كما قال: فإن عهدي بالحكاية من زمان، وكان هذا الشيخ الكبرى إذا قيل له: من قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْمَرْسِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. فهو مجسم، يقول: فخذ إني حيثئذ مجسم، وكان من أجل شيوخ وقته في بلاده، بلاد جرجان وخوارزم» قال المؤلف: «والمعتزلة ينفون العلو والصفات ويسمون من أثبت ذلك مجسمًا وحشويًا» انظر: [درء تعارض العقل والنقل ٤٣٢/٧].

(٤) أوردها المؤلف - رحمه الله - في: [درء تعارض العقل والنقل ٤٣٠/٧ - ٤٣٣] بأطول من هذا، والذهبي في [سير أعلام النبلاء ١١٢/٢٢] بأخصر من هذا وفيها أن الرازي سأل الشيخ كيف الوصول إلى إدراك هذه الواردات قال: بترك ما أنت فيه من الرئاسة والحفظ قال: هذا ما أقدر عليه وأما رفيقه فزهّد وتجرد وصحب الشيخ.

(٥) المعتزلة تقدمت ص ٤.

(٦) أي المعتزلي.

ما يحصل بالزهد والعبادة والرياضة والتصفية والخلوة وغير ذلك من المعارف متى خالف الكتاب والسنة أو خالف العقل الصريح فهو باطل، ومن زعم من المنتسبين إليهم أنهم يجدون في الكشف<sup>(١)</sup> ما يناقض صريح العقل<sup>(٢)</sup>، أو أن أحدهم يرد عليه أمر يخالف الكتاب والسنة بحيث يكون خارجاً عن طاعة الرسول ﷺ وأمره، أو أنه يحصل له علم مفصل بجميع ما أخبر به الرسول ﷺ وأمر به: فهو عندهم ضال مبطل؛ بل زنديق<sup>(٣)</sup> منافق، لا يجوزون قط طريقاً<sup>(٤)</sup> يستغنى به عن اتباع الرسول ﷺ فيما يخبر به الرسول ويأمر به؛ فضلاً عن أن يسوغ له مخالفة الرسول ﷺ في أمره وخبره. وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع<sup>(٥)</sup> ولو جاز ذلك لأحد لكان مثل الرسول ﷺ ولم يكن محتاجاً إلى متابعتة في خبره وأمره، وهذا حال الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وقال تعالى ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مِّنْشَرَةً﴾ [المدثر: ٥٢].

- 
- (١) تقدم التعريف بالكشف ص ٤٢.
  - (٢) وقد تقدم نسبة هذا إلى العفيف التلمساني ص ٤١.
  - (٣) تقدم التعريف بالزندقة انظر ص ٧٤.
  - (٤) في ك «طريق» وصوابه النصب كما في ط.
  - (٥) انظر مجموع الفتاوى [ج ١٨/ ١٨ - ٢٠، ٢١٠ - ٢١٤، ٥٨٣ - ٥٨٦، ٥٩٩ - ٦٠٠] وانظر ما تقدم نقله ص ١١٣.
  - (٦) في ك و ط «أيطعم كل امرئ» وصوابه ما أثبت.

ولكن هؤلاء الضالون المنافقون منهم المسوغون للاستغناء عن الرسول بكشفهم أو مشاهدتهم، أو لمخالفته بخاصة انفردوا بها عن جميع المؤمنين: هم في ذلك بمنزلة كثير من أهل الكلام الظانين أنهم يصلون بالأدلة العقلية إلى ما يستغنون به عن الرسول، وأنهم يدركون بمقاييسهم العقلية نقيض ما أخبر به الرسول، وهذه الزندقة<sup>(١)</sup> والنفاق في الطائفتين هي من حال المتفلسفة<sup>(٢)</sup> والباطنية<sup>(٣)</sup> ونحو هذه الأصناف المعروفين بالنفاق.

وأما قوله<sup>(٤)</sup>: (ومن هذه الجهة دعا الشرع إلى هذه الطريقة وحث عليها في جملة ماحث - أعني على العمل - لا أنها كافية بنفسها كما ظن القوم؛ بل إن كانت نافعة في النظرية فعلى الوجه الذي قلنا)<sup>(٥)</sup>.

فيقال: الشارع لم يأمر بالأعمال لمجرد كونها معينة للنظر على حصول العلم، بل هذا إنما يظنه هؤلاء المتفلسفة<sup>(٦)</sup> ونحوهم من المبطلين الذين يظنون أن غاية الكمال الإنساني المطلوب هو أن يكون الإنسان / عالمًا، وهذا في [غاية]<sup>(٧)</sup>

ب / ١٨١ ك

(١) انظر الزندقة ص ٧٤.

(٢) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٣) انظر الباطنية ص ٤٤، ١٦٧.

(٤) يعني ابن رشد الحفيد.

(٥) تقدم نص هذا الكلام ص ١٥٨، ١٥٩ وانظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٩.

(٦) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٧) في ط و ك «وهذا في الجهل» ولعل الصواب ما أثبتته.



الجهل، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>؛ بل مقدمهم  
الجهنم بن صفوان<sup>(٢)</sup> لما ادعى أن المعرفة في القلوب تنفع<sup>(٣)</sup>  
وإن لم يكن معها عمل أطلق غير واحد من الأئمة كوكيع بن  
الجراح<sup>(٤)</sup> وغيره تكفير من يقول ذلك<sup>(٥)</sup>. فكيف بمن يقول إنها

- (١) انظر في ذلك [مجموع الفتاوى ج-٢/ ٩٤ - ٩٧].
- (٢) جهنم بن صفوان تقدمت ترجمته ص ٥٨.
- (٣) انظر [مقالات الإسلاميين ٢١٤/١، الإيمان لابن منده ٣٣١/١، الفصل لابن حزم ١٣٧/٣ - ١٣٨].
- (٤) وكيع بن الجراح بن مليح الإمام الحافظ الثبت محدث العراق أبو سفيان الرؤاسي الكوفي أحد الأئمة الأعلام . ولد سنة ١٢٩ هـ وكان أبوه على بيت المال، وأراد الرشيد أن يولي وكيعاً قضاء الكوفة فامتنع قال مروان بن محمد: ما رأيت أخشع من وكيع، وقال أحمد: مارأت عيني مثل وكيع قط يحفظ الحديث ويذاكر بالفقه فيحسن مع ورع واجتهاد ولا يتكلم في أحد تُوفي بفيد [بليدة في نصف طريق الحاج من الكوفة إلى مكة] سنة ١٩٧ هـ بتصرف من [تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١ - ٣٠٩].
- وانظر: [تاريخ بغداد ٤٦٦/١٣ - ٤٨١، معجم البلدان ٤/٤٨٢، تهذيب التهذيب ١٢٣/١١ - ١٣١].
- (٥) قال البخاري في خلق أفعال العباد ص ٢٠ - ٢١ قال وكيع: «أحدثوا هؤلاء المرجئة الجهمية، والجهمية كفار، والمريسي جهمي. وعلمتم كيف كفروا قالوا: يكفيك المعرفة وهذا كفر... إلخ».
- وذكر أيضاً في ص ٢٨ - ٢٩ عن وكيع قوله بتكفير الجهمية وعدّ من أسباب تكفيرهم قولهم: الإيمان بالقلب.
- وخرج عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة ج-١/ ٢٣١ - ٢٣٢ عن وكيع قوله: وقالت الجهمية: المعرفة بالقلب بما جاء من عند الله يجزي من القول والعمل وهذا كفر .
- وانظر: بسط الكلام في تكفير الجهمية في [خلق أفعال العباد ص ١١ - ٢٩، الرد على الجهمية للدارمي ١٧١ - ١٨٦ السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد ج-١/ ١٠١ - =

المقصود<sup>(١)</sup> فقط وما سواها وسيلة؟! هذا لعمرى<sup>(٢)</sup> لو كان

= ١٣١، الشريعة للأجري ٧٥ - ٨٧].

(١) في ط «المقصودة»، وهم المتفلسفة الذين يظنون أن غاية الكمال الإنساني المطلوب هو أن يكون الإنسان عالمًا.

(٢) يستشكل البعض إيراد هذا اللفظ خشية أن يكون من الأقسام المحرمة، والذي يظهر أنه من جملة ما يجري على الألسنة من الكلام الذي لا يراد به حقيقة معناه. وقد جاء في سنن أبي داود / كتاب البيوع والإجازات / باب كسب الأطباء / حديث ٣٤٢٠ ج ٣ / ٧٠٦ عن خارجة بن الصلت عن عمه أنه مرّ بقوم فأتوه فقالوا: إنك جئت من عند هذا الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل - إلى أن قال - فأعطوه شيئًا فأتى النبي ﷺ فذكره له فقال النبي ﷺ: «كل فلعمري لمن أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق» وخرجه أيضًا في كتاب الطب / باب كيف الرقى / حديث ٣٨٩٦ ج ٤ / ٢٢٠، والإمام أحمد في المسند ٢١١/٥ عن خارجة بن الصلت عن عمه، قال أحمد البنا في تخريجه ج ١٧ / ١٨٤ (ورجال إسناده رجال الصحيح إلا خارجة المذكور وقد وثقه ابن حبان).

وخرجه ابن حبان انظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان برقم ٦٠٧٧، ٦٠٧٨، ج ٧ / ٦٣٦ - ٦٣٧ وقال: [وعم خارجة بن الصلت علاقة بن صبحار السليطي]، وخرجه الحاكم في المستدرک ١ / ٥٦٠ وصحح إسناده ووافقه الذهبي.

قلت: وهذا اللفظ استعمله السلف في مواضع منها ما نقله المؤلف في اقتضاء الصراط المستقيم ١ / ٣٢٤، وابن القيم في أحكام أهل الذمة ٢ / ٧٤١ - ٧٤٢ عن معمر أن عمر بن عبد العزيز كتب [وقد ذكر أن كثيرًا ممن قبلك من النصارى قد راجعوا لبس العمائم . . إلى أن قال: ولعمرى أن كان يصنع ذلك فيما قبلك إن ذلك بك ضعف وعجز]، ومنها قول الإمام أحمد في الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٢٠ (فلعمري لقد شبّه على الناس بهذا) يعني الجهم بن صفوان، وقول عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص ١٠٧ (فلعمري ما أتم أعلم بكتاب الله منهم ولا مثلهم) واستعملها المؤلف في هذا الموضع، وابن القيم في زاد المعاد ٣ / ٦١ ولفظه (فلعمري ما بشاره موسى بعبسى إلا كبشارة عيسى =

مقصودهم المعرفة التي دلت عليها الرسل، فكيف وهم يعنون بالمعرفة عقائد أكثرها باطلة مناقضة للشرع والعقل؛ بل كل واحد من علم القلب وعمله الذي أصله محبة القلب هو أمر مأمور به مقصود للشارع، فالعلم بمنزلة السبب، والأصل يوجب المحبة والإرادة وطلب المحبوب المعبود، ثم كلما ازداد العبد معرفة ازداد محبة وعبادة<sup>(١)</sup> وكلما ازداد محبة ازداد عبادة<sup>(٢)</sup>، والمطلوب المقصود الذي هو الغاية هو الله سبحانه، وأن يكون العبد عابداً له، قال تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وليست عبادته مجرد الأعمال البدنية، بل أصل العبادة كمال<sup>(٣)</sup> معرفته، وكمال محبته، وكمال تعظيمه، وهذه الأمور تصحبه في الدار الآخرة. فكل من النظر والعمل مأمور به مقصود للشارع، وكل منهما معين للآخر وشرط

= بمحمد) وفي روضة المحبين ٢٨٥-٢٨٦ قال: (ولعمري لقد نزع أبو القاسم السهيلي بذنوب صحيح) وقد بسط القول في استعمال هذا اللفظ القرطبي في تفسيره الجامع على قوله تعالى: ﴿لَعَنَّاكَ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ يَمُوهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] جـ ٣٩/١٠ - ٤١، وللشيخ حماد الأنصاري رسالة سماها: «الإعلان بأن لعمري ليست من الإيمان» طبعت في مجلة الجامعة السلفية، ويقول الدكتور بكر أبو زيد في كتابه معجم المناهي اللفظية ٢٧٩ (والتوجيه أن يقال: إن أراد القسم منع وإلا فلا . كما يجري على اللسان من الكلام مما لا يراد به حقيقة معناه كقوله ﷺ لعائشة - رضي الله عنها: «عقري، حلقى» الحديث والله أعلم).

(١) لفظة «عبادة» ساقطة من ط.

(٢) في ك «ازداد محبة» والتصويب من ط.

(٣) لفظة «كمال» سقطت من ط.

في حصول المقصود بالآخر، فإن الناظر مع سوء قصده وهواه<sup>(١)</sup> لا يحصل له المطلوب لا من العلم ولا من العمل، والعابد مع فساد نظره<sup>(٢)</sup> لا يحصل له المقصود لا من العلم ولا من العمل؛ بل كلاهما واجب لنفسه وشرط للآخر، فلا بد من سلوك الطريقتين معاً ليس ذلك في وقت واحد<sup>(٣)</sup>، ولا بد أن يكون ذلك جميعه موافقاً لما أخبر به الرسول وما أمر به، فإذا حصل هذا وهذا كان العبد من الذين هم على هدى من ربهم. الذين هم المفلحون، وإلا كان من المغضوب عليهم والضالين<sup>(٤)</sup>: مثل من اقتصر على النظر دون العمل، أو على العمل دون النظر، أو جمعهما وأعرض عن كون نظره<sup>(٥)</sup> وعمله على الوجه المشروع المأمور به، فكيف بمن كان له نظر مجرد غير شرعي كحال كثير من المتفلسفة والمتكلمين، أو عمل مجرد غير شرعي كحال كثير من عباد المتفلسفة<sup>(٦)</sup> والمتصوفين<sup>(٧)</sup> فهذا هذا والله أعلم.

(١) في ك «وهوله» وهو تحريف.

(٢) في ك «نظيره» وهو تحريف.

(٣) لعل مقصود المؤلف أن العلم يسبق العمل كما قال تعالى في كتابه العظيم ﴿فَاعَلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ﴾ [محمد: ١٩] ويؤيد عليه البخاري بقوله: [باب العلم قبل القول والعمل لقوله تعالى: ﴿فَاعَلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فبدأ بالعلم].

انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح ج١/١٥٩].

(٤) في ط «أو الضالين».

(٥) في ك «نظيره» وهو تحريف.

(٦) العبارة من قوله «والمتكلمين... إلى قوله: المتفلسفة» سقطت من ط.

(٧) في ط «والمتصوفة» انظر التعريف بهم ص ١٠٣.

ولا ريب أن من أشهر مشايخ الصوفية وأعظمهم عندهم وعند العامة في عصر أبي المعالي الجويني<sup>(١)</sup> شيخ الإسلام أبا إسماعيل الأنصاري<sup>(٢)</sup>، وأبا القاسم<sup>(٣)</sup> سعد بن علي الزنجاني<sup>(٤)</sup> وأمثالهما، فليُنظر ما ذكره<sup>(٥)</sup> هؤلاء في مصنفاتهم، ولهذا لما كانت<sup>(٦)</sup> هذه الحجة التي جعلها المتكلمون الجهمية<sup>(٧)</sup> الدين - وهي حجة الأعراض - مستلزمة في الحقيقة / لحدوث الرب وتعطيله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا

ك ١٨٢/١

(١) الجويني تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٢) هو الحافظ الإمام الزاهد أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد الأنصاري الهروي من ذرية أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - ولد سنة ٣٩٦ وسمع جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحي، كان سيفًا مسلولاً على المخالفين وجذعاً في أعين المتكلمين وطوداً في السنة لا يتزلزل وقد امتحن مرات، تخرج به خلق كثير وفسر القرآن مدة وفضائله كثيرة قال الذهبي: «ورأيت أهل الاتحاد يعظمون كلامه في منازل السائرين ويدعون أنه موافقهم ذائق لوجدتهم ورامز لتصوفهم الفلسفي وأتى يكون ذلك وهو من دعاة السنة وعصبة آثار السلف». توفي في ذي الحجة سنة ٤٨١ هـ ومن آثاره: الفاروق في الصفات، كتاب ذم الكلام وأهله، منازل السائرين. بتصرف من [تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨٣ - ١١٩١]، وانظر: [سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٠٣ - ٥١٨ شذرات الذهب ٣/ ٣٦٥ - ٣٦٦، الأعلام ٤/ ١٢٢].

(٣) رسمها غير واضح وفي ط «وأحوالهم» واستظهرت أن صوابها «وأبو القاسم».

(٤) تقدمت ترجمته ص ٥٠.

(٥) في ط «ما ذكره».

(٦) في (ط) «ولهذا كانت».

(٧) انظر التعريف بالجهمية ص ٤.

نقول المؤلف  
عن الهروي في  
«ذم الكلام» ذم  
المتكلمين  
وبيانه أبنية  
الزندقة الأولى

وكانت<sup>(١)</sup> في المعتزلة<sup>(٢)</sup> أخذها من أخذها من الأشعرية<sup>(٣)</sup>،  
وكانت بينها وبين مذهب الدهرية<sup>(٤)</sup> من الملازمة ماتؤول<sup>(٥)</sup> إليه،  
كما نبهنا عليه - تكلم الناس بذلك، حتى قال شيخ الإسلام أبو  
إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري<sup>(٦)</sup> في كتابه المشهور في  
«ذم الكلام وأهله»<sup>(٧)</sup> : (ولما نظر المبرزون من علماء الأمة وأهل  
الفهم من أهل السنة طوايا كلام الجهمية وما ادعته من أمور

(١) في ط «وكان».

(٢) انظر التعريف بالمعتزلة ص ٤.

(٣) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

(٤) انظر الدهرية ص ١٨.

(٥) في ك «ما يؤول إليه».

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٩٣.

(٧) وهو كتابه المعروف بـ «ذم الكلام» ألفه أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري  
الهروي وجعله في سبعة أجزاء صغيرة، يقع مجموعها في مجلد واحد، ابتدأه  
بـ «باب تعظيم المصطفى ﷺ الجدال في القرآن ونهيه عنه» واختتمه بـ «باب ذكر  
كلام الأشعري» ويوجد منه نسختان مخطوطتان ضمن مخطوطات المكتبة  
المركزية في جامعة الإمام.

إحدهما تقع في (٢٩٠) صفحة مصورة عن المجلد الثامن والأربعين من  
الكواكب الدراري، والأخرى في (٤٥٢) صفحة مخطوطة بخط حديث حسن  
وفي أولها ترجمة للمؤلف منقولة عن ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب - رحمه  
الله.

وقد لخص أول هذا الكتاب السيوطي في «صون المنطق» (من ص ٣٣ - ٨٢) قال  
السيوطي في أول الملخص: «اعلم أن أئمة أهل السنة مازالوا يصنفون الكتب في  
ذم علم الكلام والإنكار على متعاطيه. وأجلّ كتاب في ذلك كتاب ذم الكلام  
وأهله لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي، وهو مجلد كله مخرج بالأسانيد وأنا  
ألخص هنا جميع مقاصده تلخيصاً حسناً».

الفلاسفة<sup>(١)</sup>، ولم نقف فيها إلا على التعطيل البحت، وأن قطب مذهبهم<sup>(٢)</sup> ومنتهى عقدتهم<sup>(٣)</sup> ما صرحت به رؤوس الزنادقة<sup>(٤)</sup> قبلهم: أن الفلك دوار، والسماء خالية، وأن قولهم إنه تعالى في كل موضع وفي كل شيء، ما استثنوا جوف كلب ولا جوف خنزير ولا حُشًا، فرارًا من الإثبات، وذهابًا عن التحقيق، وأن<sup>(٥)</sup> قولهم سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم، قادر بلا قدرة، إله بلا نفس ولا شخص ولا صورة؛ ثم قالوا: لا حياة<sup>(٦)</sup> له، ثم قالوا: لا شيء، فإنه لو كان شيئًا لأشبهه<sup>(٧)</sup> الأشياء، حاولوا حول مقال رؤوس الزنادقة القدماء، إذ قالوا: الباري لا صفة، ولا لا صفة<sup>(٨)</sup>. خافوا<sup>(٩)</sup> على قلوب ضعفى المسلمين

(١) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٢) في ط و ك «مذهبهم» والتصويب من ذم الكلام.

(٣) جاء في لسان العرب ٨٣٦/٢ «وقال ابن الأنباري: في قولهم: لفلان عُقدة، العقدة عند العرب الحائط الكثير النخل. ويقال للقرية الكثيرة النخل عقدة، وكأن الرجل إذا اتخذ ذلك فقد أحكم أمره عند نفسه واستوثق منه، ثم صيروا كل شيء يستوثق الرجل به لنفسه ويعتمد عقدة... وفي الحديث: «أن رجلاً كان يبايع وفي عقدته ضعف. أي في رأيه ونظره في مصالح نفسه».

(٤) انظر الزنادقة ص ٧٤.

(٥) في ك و ط «فإن» والتصويب من ذم الكلام.

(٦) في ط و ك «ثم قالوا لا صورة له» وهو تكرار والتصويب من ذم الكلام.

(٧) في ط «لا أشبه الأشياء».

(٨) في ذم الكلام «لا صفة ولا صفة» ويستقيم السياق بما أثبت من ك و ط وبه جاء في الفتاوى الكبرى ج ٥ / ٣٢٨.

(٩) في ط «خفو».

وأهل الغفلة وقلة الفهم منهم؛ إذ كان ظاهر تعلقهم بالقرآن، وإن كان اعتصامًا به من السيف واجتنابًا به منه<sup>(١)</sup>؛ وإذ هم يرون<sup>(٢)</sup> التوحيد ويخاضون<sup>(٣)</sup> المسلمين: ويحملون الطيالة<sup>(٤)</sup>، فأفصحوا بمعانيهم<sup>(٥)</sup>، وصاحوا بسوء ضمائرهم، ونادوا على خبايا نكثهم، فيأطول مالمقوا في أيامهم من سيوف الخلفاء، وألسن العلماء، وهجران الدهماء<sup>(٦)</sup>، فقد شحنت «كتاب تكفير الجهمية»<sup>(٧)</sup> من مقالات علماء المسلمين<sup>(٨)</sup> فيهم، ودأب<sup>(٩)</sup> الخلفاء فيهم، ودق عامة أهل السنة عليهم، وإجماع المسلمين

(١) في ط «واجتنابًا به منهم».

(٢) في ط «يوردون» وفي ك «يورون» والتصويب من ذم الكلام والفتاوى الكبرى ٣٢٨/٥.

(٣) في ط «ويخادعون»: والمراد أنهم يخالطون المسلمين ويفاوضونهم قال في القاموس المحيط ٣٣٠/٢ «وخاوضه والشراب خلطه والغمرات اقتحمها... وكنا نخوض مع الخائضين أي في الباطل ونتبع الغاوين... وتخاوضوا في الحديث تفاوضوا» بتصرف.

(٤) جمع طيلسان، والطيلسان بفتح اللام وكسرهما والفتح أعلى ضرب من الأكسية، ويقال له في بعض اللغات طيلس. [انظر المخصص لابن سيده ٧٨/٤/١].

(٥) في ط وذم الكلام «فاقتضوا بمعانيهم».

(٦) دهماء الناس: جماعتهم وكثرتهم انظر ماتقدم ص ١٤٨.

(٧) لم أقف على هذا الكتاب ولا على التعريف به في مظان وجوده من الكتب التي عنيت بذكر المصنفات، وقد ذكره ابن تيمية - رحمه الله - في رسالة الاحتجاج بالقدر ص ٦٥، وليس هو «الفاروق في الصفات» فقد ذكره معطوفًا عليه.

(٨) في ذم الكلام «علماء الإسلام».

(٩) من معاني «الدأب» بفتح الهمزة السوق الشديد والطرْد. انظر: [لسان العرب ٩٣٥/١].



على إخراجهم من الملة، فعلت عليهم الوحشة، وطالت عليهم الذلة، وأعيتهم الحيلة إلا أن يظهروا الخلاف لأوليهم والرد عليهم، ويصبغوا كلامهم صبغاً يكون ألوح للأفهام، وأنجع في العوام من أساس أوليهم، يجدوا<sup>(١)</sup> بذلك المساغ ويتخلصوا<sup>(٢)</sup> من خزي الشناعة فجاءت بمخاريق تراءى للغبي<sup>(٣)</sup> بغير ما في الحشايا، ينظر الناظر الفهم في جذرها فيرى مخ الفلسفة يُكسى لحاء السنة، وعقد الجهمية<sup>(٤)</sup> تنحل ألقاب الحكمة.

يردون على اليهود<sup>(٥)</sup> قولهم ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] فينكرون الغُل وينكرون اليد، فيكونون أسوأ حالا من اليهود، لأن الله تعالى أثبت الصفة ونفى العيب<sup>(٦)</sup>، واليهود أثبتت الصفة وأثبتت العيب<sup>(٧)</sup>، وهؤلاء نفوا الصفة كما نفوا العيب<sup>(٨)</sup>.

ويردون على النصارى<sup>(٩)</sup> في مقالهم في عيسى وأمه<sup>(١٠)</sup>

(١) في ط «تحدوا».

(٢) في ط «ليتخلصوا» وفي ك «وتخلصوا» والتصويب من ذم الكلام.

(٣) في ط «للعين».

(٤) انظر التعريف بالجهمية ص ٤.

(٥) اليهود انظر ص ١٨٢.

(٦) في ط و ك «النعته» والتصويب من ذم الكلام.

(٧) في ط و ك «أثبت الصفة والنعته» والتصويب من ذم الكلام.

(٨) في ط و ك «النعته» والتصويب من ذم الكلام.

(٩) انظر النصارى ص ١٨٣.

(١٠) مريم بنت عمران. وعمران أحد علماء بني إسرائيل، أم عيسى - عليه السلام - حملت بها أمها ونذرت أن تهب ما في بطنها محرراً لخدمة بيت المقدس، فلما وضعتها أنشئ اعتذرت إلى الله، ودعت لها فأجاب الله دعاءها وأنبثها نباتاً حسناً، =

فيقولون: لا يكون في المخلوق / إلا المخلوق<sup>(١)</sup>، فيبطلون القرآن فلا يخفى على ذوي الأبواب أن كلام أولهم وكلام آخرهم كخيطة السحارة<sup>(٢)</sup>، فاسمعوا الآن يا ذوي الأبواب وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك: قالوا - قبح الله مقالته - إن الله موجود بكل مكان، وهؤلاء يقولون ليس هو في مكان، ولا يوصف بأين، وقد قال المبلغ عن الله<sup>(٣)</sup> لجارية<sup>(٤)</sup> معاوية بن الحكم<sup>(٥)</sup> - رضي

= ومات والدها وهي صغيرة فكفلها زكريا، وكان كلما دخل عليها المحراب وجد عندها رزقاً لا يجده عند الناس. نشأت طاهرة عفيفة، محفوظة بعناية الله، ثم أرسل الله إليها جبريل فأعلمها أنه رسول من الله ليهب لها غلاماً زكياً، وحملت بعميسى - عليه السلام - وكان لها مع قومها ما هو معروف لمن تأمله في القرآن، ذكر أن عمرها كان إحدى وخمسين سنة، ورد ذكرها في القرآن نحواً من إحدى وثلاثين مرة.

انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب الأنبياء / الأبواب من ص ٤٧٩ - ٤٩٠ ج٦، تاريخ الأمم والملوك ج١/ ٥٨٥ - ٦٠٥، الكامل في التاريخ ج١/ ٣٠٧ - ٣٢٠، تفسير ابن كثير ج١/ ٣٥٨ - ٣٦٤، ج٣/ ١١٤ - ١٢٢، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ج٢/ ٢٠٢].

(١) في ذم الكلام «غير المخلوق».

(٢) في ط وذم الكلام «السبحانة» وفي نسخة أخرى من ذم الكلام ص ٤٤١ «السحارة» وكذا في الفتاوى الكبرى للمؤلف ٣٢٩/٥ ومنهما صوبت العبارة، والسحارة شيء يلعب به الصبيان إذا مدّ من جانب خرج على لون، وإذا مدّ من جانب آخر خرج على لون آخر مخالف، وكل ما أشبه ذلك: سحارة. انظر: [لسان العرب ١٠٦/٢].

(٣) في ذم الكلام «وقال المبلغ عن الله ﷻ».

(٤) جاء في أوجز المسالك إلى موطأ مالك ج١٠/ ٣٦٦ أنها لم تسم.

(٥) معاوية بن الحكم السلمي، له صحبة، وروى عن النبي ﷺ، وروى عنه ابنه كثير وعطاء بن يسار وأبو سلمة بن عبد الرحمن، قال ابن حجر: «وروى مالك من =

الله عنه - : «أين الله»<sup>(١)</sup>؟ وقالوا: هو من فوق كما هو من تحت<sup>(٢)</sup>، لا يُدرى أين هو، ولا يوصف بمكان، وليس هو في السماء، وليس هو في الأرض وأنكروا الجهة والحد<sup>(٣)</sup>، وقال أولئك: ليس له كلام إنما خلق كلامًا، وهؤلاء يقولون تكلم مرة فهو متكلم به منذ تكلم لم ينقطع الكلام ولا يوجد كلامه في موضع ليس هو به، ثم يقولون ليس هو في مكان.

ثم قالوا: ليس له صوت، ولا حرف<sup>(٤)</sup>. وقالوا هذا ثاج<sup>(٥)</sup> وورق، وهذا صوف وخشب، وهذا إنما قصد به النقش<sup>(٦)</sup>، وأريد به النفس، وهذا صوت القارئ. أما ترى منه حسنًا وغير حسن<sup>(٧)</sup>، وهذا لفظه أو ما تراه مجازًا به، حتى قال رأس

---

= طريق عطاء بن يسار قصة في الجارية التي لطمها لكنه سماه عمر بن الحكم وخالف فيه أكثر الناس». وروى له مسلم وأبو داود والنسائي ومالك وغيرهم.  
انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٣/ ٣٨٣ - ٣٨٤، أسد الغابة ٤/ ٣٨٤ - ٣٨٥، الإصابة بذيل الاستيعاب ٣/ ٤١١، ٤١٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٠٥].

- (١) تقدم تخريجه ص ٩١.
- (٢) في ذم الكلام «كما هو تحت».
- (٣) في ط «والحيز».
- (٤) في ذم الكلام «ولاحروف».
- (٥) أراد به المداد، يقال: ثج الماء أساله، وانثج الماء انصبب جدًا فهو ثاج ودم الهدي سال.

انظر: [لسان العرب ١/ ٣٤٩ - ٣٥٠، ومعجم متن اللغة ١/ ٤٢٦].

- (٦) في ط «النفس».
- (٧) في ذم الكلام «أما ترى أنه حسن وغير حسن».

رؤوسهم<sup>(١)</sup> أو يكون قرآن<sup>(٢)</sup> من لبد<sup>(٣)</sup>؟ وقال آخر: من خشب<sup>(٤)</sup>، فراوغوا فقالوا هذا حكاية عبر بها عن القرآن، والله تعالى تكلم مرة ولا يتكلم بعد ذلك. ثم قالوا غير مخلوق ومن قال مخلوق كافر، وهذا من فخوخهم<sup>(٥)</sup> يصطادون به قلوب عوام أهل السنة وإنما اعتقادهم: القرآن غير موجود. لفظته<sup>(٦)</sup> الجهمية الذكور بمرة، والأشعرية الإناث بعشر مرات<sup>(٧)</sup>.

(١) في ذم الكلام «رأس من رؤوسهم».

(٢) في ط «أو يكون قرآنًا».

(٣) جاء في لسان العرب ٣/٣٣٣ - ٣٣٤ «وكل شعر أو صوف ملتبد بعضه على بعض فهو لبّد ولبّدة ولبّدة والجمع ألباد ولبود... ويقال ماله سبد ولا لبّد السبد من الشعر واللبد من الصوف لتلبده وكان مال العرب الخيل والإبل والغنم والبقر فدخلت كلها في هذا المثل».

(٤) قال ابن القيم - رحمه الله - «ومنهم من يلقي المصحف في المكان الذي يرغب عن ذكره ويقول «إنما ألقيت كاغداً ومداداً»، ومنهم من يجعله كرسياً له يضعه تحت رجله، ويرقى عليه ويتناول به حاجته، ومنهم من يكون له وعاء يضع فيه المصحف ونعله وغيره، ومنهم من يتوسده، إلى غير ذلك من الأنواع التي فيها من الاستخفاف بالمصحف والإهانة له، ما يدل على براءة فاعله من الله ورسوله وكتابه ودينه».

وأما إطلاقهم العبارات القبيحة الدالة على الاستهانة فهم لا يتحاشون منها بل يصرحون بقولهم: أي شيء في المصحف سوى المداد والورق، ويقولون ليس في المصحف كلام الله، ولم ينزل إلى الأرض كلام الله وهذا الذي يقرؤه المسلمون ليس بكلام الله حقيقة، وقد رأينا نحن وغيرنا هؤلاء مشاهدة وسمعتنا بعض أقوالهم التي حكيناها انظر: [الصواعق المرسلّة ٤/١٤٢٧].

(٥) جمع فَنَح وهو المصيدة - انظر القاموس المحيط ١/٢٦٦.

(٦) في ط «لفظية».

(٧) مراده بالجهمية الذكور: المعتزلة، والجهمية الإناث الأشاعرة، وقد جاء ذلك =

وأولئك قالوا: لاصفة، وهؤلاء يقولون: وجه، يقال: وجه النهار ووجه الأمر ووجه الحديث. وعين لعين المتاع. وسمع كأذن الجدار. وبصر كما يقال: جدارهما يتراءيان. ويدٌ كيد<sup>(١)</sup> المنة والعطية. والأصابع، كما يقال<sup>(٢)</sup>: خراسان<sup>(٣)</sup> هي<sup>(٤)</sup> أصبع الأمير. والقدمين<sup>(٥)</sup>، كقولهم: جعلت الخصومة تحت قدمي. والقبضة: كما قيل: فلان في قبضتي أي<sup>(٦)</sup> أنا مالك أمره<sup>(٧)</sup>.

= صريحًا في مجموع الفتاوى ٣٥٩/٦، قال: (وكان يحيى بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث. ومرادهم بالأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» فهذا يعد من أهل السنة.

ويقال أيضًا إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة. انظر: [مجموع الفتاوى ٣٥٩/٦، ٢٢٧/٨، ٣١/١٢].

- (١) في ط «لید».
- (٢) في ذم الكلام «كقولهم».
- (٣) خراسان أو بلاد الشمس المشرقة مركبة من «خور» بمعنى شمس و «آسان» بمعنى مشرقة ويذكر ياقوت الحموي أن أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو وبلخ وطالقان وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن دون نهر جيحون. وتتقاسمها اليوم إيران الشرقية الشمالية «نيسابور» وأفغانستان الشمالية «هراة وبلخ» ومقاطعة تركمانستان «مرو». [معجم البلدان ٣٥٠/٢ - ٣٥٤، دائرة معارف القرن العشرين ٦٩٠/٣: المنجد في الأعلام ٢٦٧].

- (٤) لفظة «هي» ليست في ذم الكلام.
- (٥) في ذم الكلام «والقدمان».
- (٦) لفظة «أي» سقطت في ط.
- (٧) في ذم الكلام «أملك أمره».

وقال: الكرسي: العلم<sup>(١)</sup>. والعرش الملك. والضحك: الرضا. والاستواء: الاستيلاء. والنزول: القبول<sup>(٢)</sup>. والهولة مثله فشبها من وجه، وأنكروا من وجه، وخالفوا السلف وتعدوا الظاهر، وردوا الأصل ولم يثبتوا شيئاً، ولم يبقوا موجوداً.

ولم يفرقوا بين التفسير والعبارة بالألسنة، فقالوا: لانفسرها، نجرها عربية كما وردت، وقد تأولوا تلك التأويلات الخبيثة. أرادوا بهذه المخركة / أن يكون عوام المسلمين أبعد عياباً<sup>(٣)</sup> عنها، وأعياء ذهاباً منها، ليكونوا أوحش عند ذكرها، وأشمس<sup>(٤)</sup> عند سماعها، وكذبوا؛ بل التفسير أن يقال: وجه، ثم لا يقال كيف. وليس كيف في هذا الباب من مقال المسلمين. فأما العبارة فقد قال الله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> [المائدة ٦٤] وإنما قالوها

(١) في ط «الكرسي: القلم» وهو تحريف.

(٢) في ط «والنزول: القرب».

(٣) أي أبعد بقلوبهم عنها، «والعيابُ هي الصدور والقلوب».

انظر: [القاموس المحيط ج ١/ ١٠٩ مادة «العياب».

(٤) في ط «وأشمس» وهو تحريف.

أي أكثر إنكاراً ونفوراً عند سماعها. جاء في [لسان العرب ٢/ ٣٥٨] «وشمست الدابة والفرس تشمس شماساً وشُموساً: شردت وجمحت ومنعت ظهرها... وفي الحديث: مالي أراكم رافعي أيديكم في الصلاة كأنها أذنان خيل شمس؟ هي جمع شُموس، وهو النفور من الدواب الذي لا يستقر لشغبه وحدته...، وشمس لي فلان إذا بدت عداوته فلم يقدر على كتمها».

(٥) لفظة «مغلولة» سقطت في ذم الكلام.

بالعبرانية<sup>(١)</sup> فحكاها الله عنهم بالعربية، وكان يكتب رسول الله ﷺ كتباً<sup>(٢)</sup> بالعربية فيها أسماء الله وصفاته، فيعبر بالألسنة عنها، ويكتب إليه بالسريانية<sup>(٣)</sup> فيعبره له زيد بن ثابت<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - بالعربية. والله تعالى يُدعى بكل لسان باسمه فيجيب،

(١) وهي لغة اليهود، جاء في تاج العروس ٣/ ٣٧٧، «والعبري والعبراني بالكسر فيهما: لغة اليهود، وهي العبرانية» وفي المعجم الوسيط ٢/ ٥٨٦ «العبراني: لسان اليهود وأحدهم، والعبرانية: لغة اليهود والواحد منهم» وهي اللغة التي أنزلت بها التوراة، وانظر: [دائرة معارف القرن العشرين ٦/ ٨٩. وانظر القلم العبراني في الفهرست ص ١٧].

(٢) في ذم الكلام «كتابة».

(٣) جاء في الحديث عن زيد بن ثابت قال: (أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم السريانية) أخرجه الترمذي في الجامع / أبواب الاستئذان والأدب / باب في تعلم السريانية / حديث ٢٨٥٨ ج٧/ ٤٩٨، قال المباركفوري في شرحه: «السريانية بضم السين وسكون الراء وهي لغة الإنجيل» وجاء في المنجد في الأعلام ص ٢٤٥ «الريان اليوم هم المسيحيون أبناء اللغة السريانية... وفي الهند طائفة هم المالنكاريون، وطقوس الريان مأخوذة من الطقس الأنطاكي، يستعملون فيها اللغة السريانية» وانظر القلم السرياني في: [الفهرست ص ١٤].

(٤) زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوزان الأنصاري الخزرجي أبو سعيد، وقيل أبو ثابت، وقيل غير ذلك في كنيته. استصغر يوم بدر، كتب الوحي للنبي ﷺ قتل أبوه يوم بعث قبل الهجرة بخمس سنين، روى عنه جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأبو سعيد وابن عمر وأنس وغيرهم وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر ثبت ذلك في الصحيح. وعن أنس قال قال النبي ﷺ «أفرضكم زيد» رواه أحمد بإسناد صحيح وكان زيد أحد أصحاب الفتوى وهم عمر وعلي وابن مسعود وأبي زيد بن ثابت، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين. انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ١/ ٥٣٢ - ٥٣٥، أسد الغابة ٢/ ٢٢١ - ٢٢٣، الإصابة بذيله الاستيعاب ١/ ٥٤٣ - ٥٤٤].

ويحلف بها فيلزم، وينشد فيجاز<sup>(١)</sup>، ويوصف فيعرف.

ثم قالوا: ليس ذات الرسول بحجة، وقالوا: ماهو بعد مامات بمبلغ فلا تلزم به الحجة<sup>(٢)</sup> فسقط من أقاويلهم على ثلاثة أشياء: أنه ليس في السماء رب، ولا في الروضة رسول<sup>(٣)</sup>، ولا في الأرض كتاب، كما سمعت يحيى بن عمار<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - يحكم به عليهم<sup>(٥)</sup>، وإن كانوا موهوها، ووروا عنها، أو

---

(١) في ك وذم الكلام غير معجزة والإعجاز من ط.

(٢) هنا ترك المؤلف - رحمه الله - خبرين بإسناديهما عن محمد بن كعب وأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - في الدلالة على إثبات نبوته ﷺ، ولعل هذا كان منه اختصاراً.

(٣) في ذم الكلام «ولا في الروضة رسول الله ﷺ».

(٤) يحيى بن عمار بن يحيى بن عمار بن العنيس، الإمام المحدث، الواعظ، شيخ سجستان نزيل هراة، كان فصيحا مفوهاً، حسن الموعظة، رأساً في التفسير، قال الذهبي:

«وكان متحرراً على المبتدعة والجهمية بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف، وقد جعل الله لكل شيء قدراً، إلا أنه كان له جلاله عجيبة بهراة وأتباع وأنصار».

توفي بهراة في ذي القعدة سنة ٤٢٢ وعاش تسعين سنة.

انظر: سير أعلام النبلاء ٤٨١/١٧ - ٤٨٣، العبر في خبر من غير ١٥١/٣، شذرات الذهب ٢٢٦/٣.

(٥) ونقل الحكم بهذا عليهم عن غير واحد من السلف كعبد الله بن المبارك، وحماد ابن زيد، وعباد بن العوام، وسعيد بن عامر، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن عاصم، وعلي بن المدني.

انظر: [خلق أفعال العباد ص ١٤، ١٥، ١٦، والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ١١٢]، ونقل ابن القيم نحوه عن حماد بن زيد ووهب بن جرير، وقال: قال شيخ الإسلام - يعني ابن تيمية - وهذا الذي كانت الجهمية يحاولونه قد صرح به =



استوحشوا من التصريح بها، فإن حقائقها لازمة لهم. وأبطلوا التقليد<sup>(١)</sup> فكفروا آباءهم وأمهاتهم وأزواجهم وعوام المسلمين، وأوجبوا النظر في الكلام، واضطروا إليه الدين بزعمهم، فكفروا السلف<sup>(٢)</sup>، وسموا الإثبات تشبيهاً، فعابوا القرآن وضللوا الرسول ﷺ فلا تكاد ترى فيهم<sup>(٣)</sup> رجلاً ورعاً، ولا للشريعة معظماً، ولا للقرآن محترماً، ولا للحديث موقراً، سلبوا التقوى، ورقة القلب، وبركة التعبد، ووقار الخشوع، واستفضلوا الرسول فانظر<sup>(٤)</sup> فلا هو طالب آثاره<sup>(٥)</sup>، ولا متتبع أخباره، ولا متأصل عن سنته، ولا هو راغب في أسوته. يتقلد مرتبة<sup>(٦)</sup> العلم وما عرف حديثاً واحداً، تراه يهزأ بالدين، ويضرب له الأمثال، ويتلعب<sup>(٧)</sup> بأهل السنة، ويخرجهم أصلاً من العلم، لاتنفذ لهم عن بطانة إلا خانتك، ولا عن عقيدة إلا رابتك، ألبسوا ظلمة

= المتأخرون منهم، وكان ظهور السنة، وكثرة الأئمة في عصر أولئك يحول بينهم وبين التصريح به فلما بعد العهد وخفيت السنة وانقرضت الأئمة صرحت الجهمية النفاة بما كان سلفهم يحاولونه ولا يتمكنون من إظهاره. انظر: [اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٣٦ - ١٣٧].

- (١) لأن مذهبهم أن أول واجب هو النظر أو القصد إلى النظر أو الشك.
- (٢) في ذم الكلام زيادة «وقالت الطائفة منهم العرض لا يتكرر».
- (٣) في ط وذم الكلام «منهم».
- (٤) كذا في ك وذم الكلام ووضع عليها في ك علامة إشكال وفي ط «بالنظر».
- (٥) في ط وك «ثاره» والتصويب من ذم الكلام.
- (٦) في ذم الكلام «بمرتبة العلم».
- (٧) في ط «ويلعب».

الهوى<sup>(١)</sup>، وسلبوا هيبة الهدى، ففتنوا عنهم الأعين، وتشمئز منهم القلوب<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر قبل ذلك: (باب تعظيم [إثم]<sup>(٣)</sup> من سنّ سنة سيئة أو دعا إليها) وذكر الأحاديث في هذا الباب، ثم ذكر حديثاً رواه من حديث عثمان بن سعيد<sup>(٤)</sup> / حدثنا يحيى بن الحمانى<sup>(٥)</sup>، حدثنا ابن المبارك<sup>(٦)</sup>، عن حيوة بن شريح<sup>(٧)</sup>، حدثني أبو صخر

ك ١٨٣ ب

(١) في ط «لبسوا ظلة الهوى».

(٢) انظر: ذم الكلام وأهله للهروي / مخطوط / نسخة الكواكب الدراري ص ٢٧٨ - ٢٨٠ والنسخة الأخرى / مخطوط ص ٤٤٠ - ٤٤٤ [انظر الفتاوى الكبرى ٣٢٨/٥ - ٣٣١].

(٣) الزيادة من ذم الكلام ص ٢٦٨.

(٤) هو الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني محدث هراة وتلك البلاد، ولد قبل المائتين بيسير وعاش في جرجان وهراة، كان واسع الرحلة طوّف الأقاليم ولقي الكبار قال الذهبي: كان لهجاً بالسنة بصيراً بالمناظرة جذعاً في أعين المبتدعة توفي في ذي الحجة سنة ٢٨٠ هـ وقد ناهز الثمانين من عمره، من آثاره المسند الكبير، النقض على بشر المريسي، الرد على الجهمية.

انظر: [تذكرة الحفاظ ٢/٦٢١ - ٦٢٢، سير أعلام النبلاء ١٣/٣١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٣٠٢، شذرات الذهب ٢/١٧٦].

(٥) قال في التقريب ٢/٣٥٢ يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين بفتح الموحدة وسكون المعجمة الحمانى، بكسر المهملة وتشديد الميم، الكوفي حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، من صغار التاسعة مات سنة ٢٢٨، روى له مسلم. وفي تهذيب التهذيب ١١/٢٤٣ أنه روى عن عبد الله بن المبارك.

(٦) عبد الله بن المبارك تقدم ص ١٧٤.

(٧) حيوة: بفتح أوله وسكون التحتانية وفتح الواو، ابن شريح بن صفوان التّجّيبى =

حميد بن زياد<sup>(١)</sup>، أن نافعاً<sup>(٢)</sup> أخبره عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>، قال سمعت رسول الله ﷺ [يقول]<sup>(٤)</sup> سيكون في أمتي مسخ، وذلك في قدرية<sup>(٥)</sup>

= أبو زرعة المصري، ثقة ثبت فقيه زاهد، من السابعة مات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين ومائة، وروى له الستة، انظر التقريب [٢٠٨/١] وفي تهذيب التهذيب ٦٦/٣ أنه روى عن أبي صخر الخراط وعنه ابن المبارك.

(١) قال في التقريب ٢٠٢/١ حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق، الخراط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، ويقال: هو حميد بن صخر أبو مودود الخراط، وقيل، إنهما اثنان صدوق يهيم، من السادسة مات سنة ١٨٩، روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه، وفي تهذيب التهذيب ٤١/٣ أنه روى عن نافع مولى ابن عمر وعنه حيوة بن شريح.

(٢) قال في التقريب ٢٩٦/٢ نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة مات سنة ١١٧ أو بعد ذلك، روى له الستة. وفي تهذيب التهذيب ٤١٢/١٠ - ٤١٣ أنه روى عن مولاه وعنه أبو صخر حميد ابن زياد.

(٣) عبد الله بن عمر تقدم ص ١٢٨.

(٤) مابين المعقوفتين سقطت في ك والتصويب من ط وضم الكلام.

(٥) القدرية هم نفاة القدر، وفي الحديث «لكل أمة مجوس ومجوس أمتي الذي يقولون لا قدر»، وقد ظهرت بدعة القدر بشكل واضح في أواخر زمن الصحابة، ويقال: إن أول من تكلم بالقدر نصراني من أهل العراق أسلم ثم تنصر، وأخذ عنه معبد الجهنني، وروى مسلم عن يحيى بن يعمر قال: «كان أول من تكلم في القدر بالبصرة معبد الجهنني»، وحاصل قولهم في القدر هو إنكار علم الله السابق بالحوادث وأن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، فأثبتوا بذلك مع الله خالقاً آخر، وهم ضد الجبرية، ويرى الشهرستاني أن القدرية من ألقاب المعتزلة. وقال ابن حجر في الفتح «وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالماً بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد =

= كونها، قال القرطبي وغيره قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين. قال - أي القرطبي - والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال. وهو مع كونه مذهباً باطلاً إلا أنه أخف من المذهب الأول، وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فزاراً من تعلق القديم بالمحدث، وهم مخصومون بما قال الشافعي: إن سلم القدري العلم خصم. يعني: يقال له: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ماتضمنه العلم فإن منع وافق قول أهل السنة وإن أجاز لزمه نسبة الجهل. تعالى الله عن ذلك»، انتهى انظر فتح الباري ج١/١١٩. قلت: وعن معبد الجهني أخذ غيلان الدمشقي فكان معبد بالعراق وغيلان بدمشق وفي عهد هشام بن عبد الملك انتدب الأوزاعي لمناقشة غيلان فأفحمه وأفتى بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق، وأما معبد فذكر أنه خرج مع ابن الأشعث فخرج فأقام بمكة فقتله الحجاج صبرا وقيل صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على القول بالقدر ثم قتله.

انظر: [مسند الإمام أحمد بهامشه المنتخب ج٢/٨٦، ٤٠٧/٥، وصحيح مسلم بشرح النووي ج١/١٥٠، ١٥٤، والملل والنحل للشهرستاني ج١/٤٣، وفجر الإسلام / لأحمد أمين ج١/٢٨٣ - ٢٨٨، وأهم الفرق الإسلامية / تأليف محمد الطاهر النيفر ص ٤٨ - ٥٠، والأعلام للزركلي ج٥/١٢٤، ج٧/٢٦٤].  
(١) انظر الزندقة ص ٧٤، والحديث أخرجه الدارمي في النقض على بشر المريسي / رسالة ماجستير ص ٥٨٨ - ٥٨٩ بهذا السند وأخرجه الإمام أحمد في المسند من طريقين: من طريق رشدين عن أبي صخر حميد بن زياد عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في هذه الأمة مسخ، ألا وذاك في المكذبين بالقدر والزندقية».

قال أحمد شاكر إسناده ضعيف لضعف رشدين بن سعد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد وفيه رشدين بن سعد والغالب عليه الضعف.

انظر: المسند طبعة شاكر حديث ٥٨٦٧ ج٨/١٧١، والزوائد للهيثمي =

قال<sup>(١)</sup> (فلم يكن بدُّ أن يكون<sup>(٢)</sup>) ما قال هو كائن كائنًا، فلم يظهر شيء من ذلك حتى قتل عثمان بن عفان<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - ظلمًا، وهي إحدى فتنتي<sup>(٤)</sup> هذه الأمة اللتين لا ثالث لهما توازنهما التي ثانيتهما<sup>(٥)</sup> فتنة الدجال بعد موت النبي ﷺ وقد روي في الحديث «أنه من نجا من ثلاث [فقد نجا]<sup>(٦)</sup> موتي، وقتل خليفة مضطهد بغير حق، والدجال<sup>(٧)</sup>» فلما قتل ذو

= جـ ٢٠٣/٧ وأخرجه الإمام أحمد في المصدر نفسه حديث ٦٢٠٨ جـ ٩٦/٩ - ٩٧ قال حدثنا هارون بن معروف أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني أبو صخر بهذا السند مرفوعًا في آخره بلفظ (إنه سيكون في أمتي مسخ وقذف وهو في القدرية والزندقية) قال: أحمد شاكر: «إسناده صحيح: أبو صخر هو حميد بن زياد الخراط»، وفي مجمع الزوائد للهيتمي جـ ٢٠٣/٧ عند هذا الموضع قال: (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ولكن آخره فيه وهو في أهل الزندقة)، وقال أحمد شاكر «هذا الحديث ليس من الزوائد فقد رواه بنحوه الترمذي مختصرًا» قلت: رواه الترمذي في سننه / أبواب القدر / باب ١٦ حديث ٢١٥٣ جـ ٢١٦/٢ عن ابن عمر مرفوعًا وليس فيه ذكر الزندقة. وبنحو لفظ الترمذي رواه ابن ماجه في سننه / كتاب الفتن / باب الخسوف / حديث ٤٠٦١ جـ ١٣٥٠/٢، وخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ١١٣٥ جـ ٦٣٤/٣، ونقل المناوي في فيض القدير جـ ٢٧٦/٥ عن الذهبي قوله: هذه الأحاديث لا تثبت لضعف روايتها .

- (١) أي الهروي والكلام متصل .
- (٢) في ذم الكلام «من أن يكون» .
- (٣) عثمان رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ٦٤ .
- (٤) في ك «قضيتي» وفي ط «مصيبتي» والتصويب من ذم الكلام .
- (٥) في ط و ك «ثانيتهما» والتصويب من ذم الكلام .
- (٦) الزيادة من ذم الكلام .
- (٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند بهامشه المنتخب جـ ١٠٥/٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، =

النورين<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - بين ظهراي المسلمين في الشهر الحرام ، وفي حرم الرسول - عليه الصلاة والسلام - بأعين المسلمين، وانشقت العصا، وتفرقت الجماعة: تشامست<sup>(٢)</sup> الأعين، وتجادلت الأنفس، واختلفت الآراء، وتباعدت القلوب وساءت الظنون، واشتعلت الريب، واستقوت<sup>(٣)</sup> التهم، وجدت كل فتنة فرصتها فلفظت غصتها، واشتغل الرعاء<sup>(٤)</sup> وأسلم

= وجد ٣٣/٥، ٢٨٨ من طريق ربيعة بن لقيط عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال: من نجا من ثلاث فقد نجا ثلاث مرات: موتي، والدجال، وقتل خليفة مصطبر بالحق معطيه، وفي لفظ يعطيه.

وأورده الهيثمي في المجمع ٣٣٤/٧ - ٣٣٥ وقال: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح غير ربيعة بن لقيط وهو ثقة، وأخرجه الحاكم في المستدرك بذيله التلخيص ١٠١/٣ من طريق لقيط بن ربيعة التجيبي عن عبد الله بن حوالة الأسدي مرفوعاً بلفظ: من نجا من ثلاث فقد نجا. قالوا: ماذا يا رسول الله؟ قال: موتي، وقتل خليفة مصطبر بالحق يعطيه، ومن الدجال. قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(١) لقب بذي النورين لكونه تزوج بنتي رسول الله ﷺ رقية وأم كلثوم - رضي الله عنهما - .

انظر [الإصابة ج٢/٤٥٥].

(٢) تقدم تفسيرها ص ٢٠٢.

(٣) في ط «واستقوت».

(٤) الرعاء جمع راع مثل جائع وجياع وفي حديث الإيمان: حتى ترى رعاء الشاء يتناولون في البنيان، وفي حديث عمر: كأنه راعي غنم أي في الجفاء والبذاذة انظر لسان العرب ١/١١٨٧.

والمراد هنا أن الرعاء أدلوا بدلوهم فيما لا علم لهم به وأقحموا أنفسهم فيما لا شأن لهم به.

النشأ<sup>(١)</sup> وتزاحف أئمة الهدى رغبة في زهرة الدنيا، فأخذت الغواة أزمة الضلالة، فتهوشت<sup>(٢)</sup> لها قلوب أهل الغفلة فمما ظهر<sup>(٣)</sup> في المسلمين من زيغ الدين الكلام في التوحيد تكلفاً، وهي الزندقة الأولى: وهي ثلاث قواعد نجم بعضها على أثر بعض: الأولى منها القول بالقدر، وهي فتنة البصرة. ثم قصب السلف<sup>(٤)</sup> وهي فتنة الكوفة. ثم إنكار الكلام لله، وهي فتنة المشرق.

فأما<sup>(٥)</sup> «فتنة القدر» فأول من تكلم بها معبد الجهني<sup>(٦)</sup> رجل

---

(١) النشأ جمع ناشئ والناشئ قيل فوق المحتلم وقيل هو الحدث الذي جاوز حد الصغر... وفي الحديث «ونشأ يتخذون القرآن مزامير يروى بفتح الشين جمع ناشئ كخادم وخدم يريد جماعة أحداثاً بتصرف من [لسان العرب ٣/٦٣٢]، وانظر [مسند الإمام أحمد ٣/٤٩٤].

(٢) في ط «فتهوشت» بالشين المعجمة وهما متقاربان في المعنى جاء في لسان العرب ٣/٨٤٤ «الهؤس» الإفساد، هاس الذئب في الغنم هوساً.. وهوس الناس هوساً وقعوا في اختلاط وفساد» قال «والهؤسة» الفساد. وهاش القوم وهوشوا هوشاً وتهوؤشوا وقعوا في فساد.

(٣) في ط «ممن أظهر».

(٤) في ط «نصب السلف» قلت: والمراد بقصب السلف أي عيهم وشتهم والوقية فيهم وهي فتنة الرافضة، قال في القاموس ١/١١٦ - ١١٧ [قَصَبُهُ يَقْصِبُهُ قَطْعُهُ وفلاتاً منعه من الشرب قبل أن يروى وعابه وشتمه كقصبه والقَصَابَة مشددة الوقاع في الناس] بتصرف.

(٥) في ط «وأما».

(٦) معبد الجهني البصري يقال: إنه ابن عبد الله بن عكيم ويقال ابن عبد الله بن عويم ويقال ابن عليم ويقال معبد بن خالد، روى مراسلاً عن حذيفة وعمر وعثمان وغيرهم، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل البصرة، وقال أبو حاتم =

من البصرة كان<sup>(١)</sup> عنده سوء<sup>(٢)</sup> حظ من العلم، يقال له: معبد بن خالد، ويقال: معبد بن عبد الله بن عويمر<sup>(٣)</sup>، مات بعد الهزيمة، وكان يومئذ مع ابن<sup>(٤)</sup> الأشعث<sup>(٥)</sup> وأصابته جراحة وهو أول من تكلم بالقدر، وهو الذي تبرأ منه عبد الله ابن عمر بن الخطّاب<sup>(٦)</sup>، فتكلم

= «كان صدوقاً في الحديث». وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة، وكان رأساً في القدر قدم المدينة فأفسد بها ناساً، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج بن يوسف فجرح فأقام بمكة فقتله الحجاج صبراً وقيل صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على القول بالقدر ثم قتله، وكان ذلك سنة ٨٠هـ. انظر: [ميزان الاعتدال ١٤١/٤، البداية والنهاية ٣٤/٩، تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٥ - ٢٢٦، شذرات الذهب ٨٨/١، الأعلام ٧/٢٦٤].

(١) في ط «وكان».

(٢) لفظة «سوء» سقطت من ط.

(٣) كذا في ط وك وذم الكلام ولعله تصحيف «عويم» إذ لم أقف في ترجمته على أنه ابن عويمر.

(٤) لفظة «ابن» سقطت من ط.

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، كان قائداً من قواد الحجاج سيره بجيوش لغزو بلاد رتبيل (ملك الترك) فيما وراء سجستان فغزا بعض أطرافها وأخذ منها حصوناً وغنائم، واختلف هو والحجاج فخرج عليه وبايعه من معه على خلع الحجاج وزحف ابن الأشعث لمحاربة الحجاج في وقائع كان من أشهرها دير الجماجم والتي انتهت بخروج ابن الأشعث من الكوفة ثم تنايحت هزائمه وتفرق من معه فلجأ إلى رتبيل «ملك الترك» فحماه مدة ثم قتله وبعث برأسه إلى الحجاج سنة ٨٥هـ انظر: [تاريخ الأمم والملوك ٦/٣٢٦، ٣٢٩، ٣٦٦ - ٣٨٣، ٣٨٩ - ٣٩٣، تاريخ ابن خلدون ٣/٤٧ - ٥٣، الأعلام ٣/٣٢٣ - ٣٢٤].

(٦) عبد الله بن عمر تقدمت ترجمته ص ١٢٨.



عليه<sup>(١)</sup> عمرو بن عبيد<sup>(٢)</sup>، وجادل به غيلان<sup>(٣)</sup>، وغيلان هو ابن

قلت: جاء في صحيح مسلم من طريق يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر. فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخل المسجد فاكتفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف. قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر... وذكر الحديث.

وبمثله رواه أبو داود والترمذي وعبد الله بن الإمام أحمد، والآجري واللالكائي، انظر: [صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الإيمان / أول من قال بالقدر / ج ١/ ١٥٠ - ١٦١ وسنن أبي داود / كتاب السنة / باب في القدر حديث رقم ٤٦٩٥ ج ٥/ ٦٩، وسنن الترمذي / أبواب الإيمان / باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإسلام والإيمان / حديث رقم ٢٦١٣ / ج ٧/ ٢٧١ - ٢٧٤، والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ج ٢/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، والآجري في الشريعة ص ٢٠٤، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ١٢٣١ ج ٤ / ٦٧٢].

(١) كذا جاءت، و«على» هنا بمعنى الباء نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]. وقد قرأ أبي بالباء، انظر مغني اللبيب ١/ ١٤٤.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٢٧.

(٣) غيلان بن أبي غيلان المقتول في القدر ضال مسكين، وهو غيلان بن مسلم كان من بلغاء الكتاب، وقال ابن المبارك: كان من أصحاب الحارث الكذاب، وممن آمن بنبوته، فلما قتل الحارث قام غيلان إلى مقامه، وقال الشهرستاني: «جمع غيلان خصالاً ثلاثاً: القدر والإرجاء والخروج» وذكر أنه تاب عن القدر على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك وأحضر الأوزاعي لمناظرته فأفتى الأوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان =

أبي غيلان أبو مروان من موالي عثمان بن عفان<sup>(١)</sup>، وكان عنده حظ من العلم تكلم به أمام عبد الملك بن مروان<sup>(٢)</sup> واستتابه عمر بن عبد العزيز<sup>(٣)</sup>، ثم ظهر منه تكذيب التوبة فصلب<sup>(٤)</sup> على باب الشام<sup>(٥)</sup> بأخزى حالة لقيها

= بدمشق وذلك بعد سنة ١٠٥هـ، انظر: [الفرق بين الفرق ١٤، ٩٦، ١٩٠، ١٩٣، والملل والنحل ١/١٤٣، لسان الميزان ٤/٤٢٤، الأعلام ٥/١٢٤].

(١) عثمان بن عفان - رضي الله عنه - تقدمت ترجمته ص ٦٤.

(٢) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن مناف، أبو الوليد أحد خلفاء دولة بني أمية ولد سنة ٢٦هـ ونشأ بالمدينة واستعمله معاوية عليها، وانتقلت إليه الخلافة بعد موت أبيه سنة ٦٥هـ كان قوي الهبة، واجتمعت عليه كلمة المسلمين بعد مقتل مصعب وعبد الله بن الزبير في حربهما مع الحجاج بن يوسف، واستمرت خلافته إلى أن توفي بدمشق سنة ٨٦هـ. انظر: [تاريخ بغداد ١٠/٣٨٨ - ٣٩١، الكامل في التاريخ ٤/١٠٢ - ١٠٤، ميزان الاعتدال ٢/١٥٣، الأعلام ٤/١٦٥].

(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير وولي الخلافة بعده، فعد من الخلفاء الراشدين، من الرابعة، مات في رجب سنة إحدى ومائة، وله أربعون سنة ومدة خلافته ستان ونصف، روى له الستة. بنصه من [التقريب ٢/٦٠].

وانظر المزيد في ترجمة هذا العلم في [طبقات ابن سعد ٥/٣٣٠ - ٤٠٨، سير أعلام النبلاء ٥/١١٤ - ١٤٨، تهذيب التهذيب ٧/٤٧٥ - ٤٧٨].

(٤) في ط «وصلب».

(٥) المعروف أنه صلب على باب كيسان قال ابن عساكر: «وهو الذي يلي الباب الصغير القبلي من القبلة بشرق. انتهى: قلت: ولعله هو الباب الشامي من أبواب دمشق.

انظر: [تاريخ دمشق / مخطوط ١/٣٦٥].

بشر<sup>(١)</sup>، قصته قد تفصّلتها في «كتاب تكفير الجهمية»<sup>(٢)</sup>.

وأما عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup>، وهو عمرو بن عبيد بن كيسان، بن باب<sup>(٤)</sup> مولى بني تميم<sup>(٥)</sup> البصري، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة في طريق مكة<sup>(٦)</sup>، / فإنه أول من بسط أساسه<sup>(٧)</sup> فأصبح<sup>(٨)</sup> رأسه، ونظم له كلامًا، ونصبه إمامًا، ودعا إليه، ودل عليه، فصار مذهبًا يسلك، وهو إمام الكلام وداعية الزندقة الأولى<sup>(٩)</sup>، ورأس المعتزلة<sup>(١٠)</sup>، سمووا بها لاعتزاله<sup>(١١)</sup> حلقة الحسن

ك ١٨٤

(١) قصة استتابة غيلان وصلبه خرجها عبد الله بن الإمام أحمد في السنة ٤٢٩/٢ - ٤٣٠، والآجري في الشريعة ص ٢٢٧ - ٢٢٩، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/ ٧١٣ - ٧١٩، وأورد الهيثمي في مجمع الزوائد مسألة الصلب ج ٢٠٧/٧ وقال رواه أحمد ورجاله ثقات.

(٢) ولم أقف على هذا الكتاب.

(٣) تقدمت ترجمته أيضًا ص ١٢٧.

(٤) في ك و ط «ابن ثابت» وهو تصحيف وصوابه «ابن باب» كما في ذم الكلام وكما تقدم في ترجمته وفي ذم الكلام زيادة «أبو عثمان» وهي كنيته.

(٥) في ط و ك «مولى بن تميم» وصوابه ما أثبت من «ذم الكلام» انظر ترجمته وانظر أيضًا [الخلاصة للخزرجي ص ٢٩١، والتقريب ٢/ ٤٧].

(٦) في ط «ومات في طريق مكة».

(٧) في ك و ط «لسانه» والتصويب من ذم الكلام، أي نشره انظر: [القاموس المحيط ٢/ ٣٥٠].

(٨) في ط و ك «وأصبح»، والتصويب من ذم الكلام.

(٩) في ط و ك «الأول» والتصويب من ذم الكلام.

(١٠) تقدم التعريف بالمعتزلة ص ٤.

(١١) في ط و ك «سمى بها لاعتزال» والتصويب من ذم الكلام.

البصري<sup>(١)</sup>؛ وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس  
الأصبجي<sup>(٢)</sup>، وإمام أهل الرأي النعمان بن ثابت الكوفي أبو  
حنيفة<sup>(٣)</sup>، وحذر منه إمام أهل المشرق عبد الله بن المبارك  
الحنظلي<sup>(٤)</sup>. وقد قدمنا أسانيد تلك الأقاويل. فسلط الله عليه

---

(١) الإمام شيخ الإسلام الحسن بن أبي الحسن «يسار» البصري أبو سعيد، نشأ  
بالمدينة وحفظ كتاب الله في خلافة عثمان وسمعه يخطب مرات، ولما كبر لازم  
الجهاد ولزم العلم والعمل، حدث عن عثمان وجابر وابن عباس وغيرهم،  
وكان يدلّس لكنه حافظ علامة من بحور العلم فقيه كبير الشأن رأس في أنواع  
الخير مات سنة ١١٠هـ وله ثمانون سنة.  
انظر: [تذكرة الحفاظ ١/ ٧١ - ٧٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣ - ٢٧٠، التقريب  
١/ ١٦٥].

(٢) الإمام مالك تقدمت ترجمته ص ٣.  
قلت: وهذا المأثور عنه في لعن عمرو بن عبيد خرجه الهروي في ذم الكلام  
مخطوط ص ٢٩٤ بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي يقول: دخلت على مالك  
وعنده رجل يسأله عن القرآن فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعن الله  
عمراً فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة  
والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع ولكنه باطل يدل على باطل.  
(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٩.

والمأثور عنه في لعن عمرو بن عبيد خرجه الهروي في ذم الكلام. المصدر  
السابق ص ٣٣١ بسنده إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يقول: قال أبو  
حنيفة لعن الله عمرو بن عبيد فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعنيه من  
الكلام.

وانظر شرح الطحاوية ص ٥٩٢.

(٤) عبد الله بن المبارك تقدمت ترجمته ص ١٧٤.

والمأثور عنه في ذلك خرجه الهروي في المصدر السابق ص ٣٣٠ بسنده إلى عبد  
الله بن معاوية سمعت ابن المبارك يقول:

=

وعلى من استتبع واخترع سيفًا من سيوف الإسلام وهو أبو بكر  
أيوب بن أبي تميمة السختياني<sup>(١)</sup> واسم أبيه كيسان من أهل  
البصرة، فهتك أستاره، وأظهر عواره<sup>(٢)</sup>، ووسمه باللعنة وألحق  
به بلاء تلك الفتنة، وهو الذي يقول قتيبة بن سعيد<sup>(٣)</sup>: إذا رأيت  
الرجل من أهل البصرة يحب أيوب فاعلم أنه على الطريق، وقال  
رجل لأحمد بن حنبل [رحمه الله]<sup>(٤)</sup>: من السني؟ قال: من أين  
أنت؟ قال: من أهل البصرة قال: أتحب أيوب السختياني؟ قال:  
نعم؟ قال: فأنت سني<sup>(٥)</sup>: هذه قصة أهل

- = أيها الطالب علما      اثت حماد بن زيد  
فخذ العلم بحلم      ثم قيده بقيد  
ودع البدعة من      آثار عمرو بن عبيد
- (١) قال في التقريب ٨٩/١ أيوب بن أبي تميمة، كيسان السختياني: بفتح المهملة  
بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون، أبو بكر البصري، ثقة ثبت  
حجة، من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله  
خمس وستون سنة. روى له الستة.
- وانظر [الكاشف للذهبي ١/١٤٥ والخلاصة للخزرجي ص ٤٢ - ٤٣].
- (٢) العوار مثلثة العين: العيب والخرق انظر [القاموس المحيط ٩٧/٢].
- (٣) قال في التقريب ١٢٣/٢ قتيبة بن سعيد بن جميل، بفتح الجيم، ابن طريف  
الثقفي، أبو رجاء البغلاني. بفتح الموحدة وسكون المعجمة، يقال: اسمه  
يحيى، وقيل علي، ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين عن تسعين  
سنة، روى له الستة.
- وانظر [الكاشف ٢/٣٩٧].
- (٤) الزيادة من ذم الكلام وانظر ترجمته ص ٤٧.
- (٥) في ط «قال سني».
- قلت: وهذا الأثر أورده أبو محمد الحسن بن علي البربهاري في شرح السنة =

## البصرة<sup>(١)</sup>.

وأما «قصة<sup>(٢)</sup> غيلان»<sup>(٣)</sup> فظهرت بليته بالشام وافتنن بها ثور ابن يزيد<sup>(٤)</sup>، ومكحول الفقيه<sup>(٥)</sup>، وجماعة من أهل العلم بتلك الناحية، فسلط الله عز وجل عليهم ريحانة أهل الشام أبا عمرو عبد الرحمن بن عمرو<sup>(٦)</sup> بن محمد الأوزاعي، فلحظهم

= ص ٥٢ - ٥٣ بمعناه.

(١) في ط «قلت: هذه قصة أهل البصرة».

(٢) في ك «قضية» والتصويب من ذم الكلام.

(٣) غيلان تقدمت ترجمته ص ٢١٣.

(٤) قال في التقريب ١/ ١٢١ ثور بن يزيد: بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، من السابعة، مات سنة ١٥٠ وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ومائة روى له البخاري والأربعة وفي الكاشف ١/ ١٧٥ ذكر أنه روى عن خالد بن معدان وعطاء وعنه يحيى القطان وأبو عاصم، وقال: ثبت لكنه قدرى، أخرجوه من حمص وأحرقوا داره.

(٥) قال في التقريب ٢/ ٢٧٣ مكحول الشامي أبو عبد الله، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة روى له مسلم والأربعة. وقال الذهبي في الميزان ٤/ ١٧٧: هو صاحب تدليس ورمي بالقدر فإله أعلم. . وقال يحيى بن معين: كان قدرياً ثم رجع. قال الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل.

(٦) في ط «عمر» وصوابه ما أثبت.

وهو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الأوزاعي. الحافظ ولد سنة ٨٨هـ حدث عن عطاء بن أبي رباح وربيعة بن يزيد والزهري وغيرهم وعنه شعبة وابن المبارك والوليد بن مسلم وخلق أصله من سبي السند، ولد ببعلبك وربي يتيماً في حجر أمه قال عنه الحاكم: الأوزاعي إمام عصره عموماً وإمام أهل الشام خصوصاً، وقال الوليد بن مسلم سمعته يقول: عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس وإياك ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم، وكان =

بالصغار، ووضعهم في المقدار<sup>(١)</sup>، وبسط عليهم لساناً أعطي بياناً، وضمن عليهم ببشاشة الوجه<sup>(٢)</sup>، وطلاقة اللقاء، حتى ذل به الأعزة في سبيل الضلالة، وعز به الأذلة في سبيل السنة بحمد الله رب العالمين ومنه.

وأما «فتنة قصب السلف»<sup>(٣)</sup> فإن الكوفة دارها التي خرجتها، ثم طار في الآفاق شررها، واستطار فيها ضررها، وإنما حاجتها أحلام فيها ضيق، وأشربتها قلوب فيها حمق، ولها عروق خفية، السلامة للقلوب في ترك إظهار بعضها، وأربابها أحقق خلق الله تعالى، عرضت تساوي بين علي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup> وبين أبي بكر<sup>(٥)</sup> وعمـر<sup>(٦)</sup> [رضي الله

= المنصور يعظم الأوزاعي ويصغي إلى وعظه ويجله مات في صفر ١٥٧هـ. يتصرف من [تذكرة الحفاظ ١/ ٧٨ - ١٨٣]، وانظر: [تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٨ - ٢٤٢، شذرات الذهب ١/ ٤١ - ٤٢].

(١) في ط و ك «من المقدار» والتصويب من ذم الكلام.  
(٢) في ط و ك «ببشارة الوجه» والتصويب من ذم الكلام، قال في القاموس ٢/ ٢٦٣: [البشاشة طلاقة الوجه واللفظ في المسألة والإقبال على أخيك والضحك إليه وفرح الصديق بالصدق] بتصرف.

(٣) في ط «نصب السلف» وهو تحريف وقد تقدم معنى القصب ص ٢١١.  
(٤) علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - تقدم ص ١١٥.  
(٥) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي، أبو بكر ابن أبي قحافة، الصديق الأكبر، خليفة رسول الله ﷺ، مناقبه جمّة، مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة وله ثلاث وستون سنة، وروى له الستة.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٤/ ١٨ -، وأسد الغابة ٣/ ٢٠ - ٢٤، تهذيب الكمال للمزي ٣/ ٢٠٩، الإصابة بذيله الاستيعاب ٢/ ٣٣٣ - ٣٣٦، التقريب ١/ ٤٣٢].

(٦) عمر بن الخطاب بن نفيل بنون وفاء مصغراً ابن عبد العزى بن رباح بتحتانية، =

عنهم<sup>(١)</sup>، ثم أخذت تفضله عليهما، ثم جعلت توليه عليهما، وتخاصمهما له<sup>(٢)</sup>؛ وتظلمهما، وتوليه حقهما بالقياس العقلي، ترفعه ببنت الرسول ﷺ، وسبب البتول<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنها -<sup>(٤)</sup>، ثم جاءت تعدله بالمصطفى ﷺ، وتشركه في وحي السماء، ثم خطأت<sup>(٥)</sup> جبريل في نزوله فحلت<sup>(٦)</sup> الأمة من النبوة، وأحوجتها إلى علي - رضي الله عنه - ثم ادعت له<sup>(٧)</sup> الإلهية، ثم ادعتها<sup>(٨)</sup>

= ابن عبد الله بن قرط بضم القاف ابن رزاح، براء ثم زاي خفيفة ابن عدي بن كعب القرشي، العدوي، أمير المؤمنين مشهور جم المناقب توفي في ذي الحجة سنة ٢٣ وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً. روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: الاستيعاب ذيل الإصابة ٢/٤٥٠/٥١٢، التقريب ٥٤/٢ الإصابة بذيله الاستيعاب ٣/٥١١ - ٥١٢].

(١) الزيادة من ذم الكلام.

(٢) في ذم الكلام «به».

(٣) في ط «وسبت الكهول» وهو تحريف.

(٤) في ط «عنهما» بالثنية وصوابه ما أثبت والمراد بها فاطمة بنت الرسول ﷺ وهي: فاطمة بنت إمام المتقين رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمية، روت عن أبيها ﷺ وروى عنها ابنها وأبوهما علي وعائشة وأم سلمة وأنس وغيرهم ذكر أنها أصغر بنات النبي ﷺ، تزوجها علي أوائل المحرم سنة اثنتين من الهجرة وأنجبت له الحسن والحسين توفيت سنة إحدى عشرة. انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٤/٢٦٢ - ٢٦٩، أسد الغابة ٥/٥١٩ - ٥٢٥، الإصابة بذيله الاستيعاب ٤/٣٦٥ - ٣٦٨].

(٥) في ط «خطاب» وهو تحريف.

(٦) في ط «فخلت».

(٧) في ط وك «ثم ادعته الإلهية» والتصويب من ذم الكلام.

(٨) في ذم الكلام «ثم ادعاها».



لولده. قال الإمام الشعبي: <sup>(١)</sup> لو كانوا دوابًا لكانوا حمراء، أو كانوا <sup>(٢)</sup> طيرًا لكانوا <sup>(٣)</sup> رخماً. فاستظهرت / بهؤلاء الغالية أرباب ك ١٨٤ ب

(١) في ك وذم الكلام «المطلبي»، وصوابه ما أثبت من ط يدل لذلك أن هذا الأثر منسوب إلى الشعبي كما سيتبين من تخريجه، ولم أقف في مصادر ترجمة الشعبي أنه المطلبي.

والشعبي هو الإمام عامر بن شراحيل الكوفي الشعبي، من شعب همدان. مولده في أثناء خلافة عمر فيما قيل، كان إمامًا حافظًا، فقيهاً، متفناً، ثبًا، متقناً، روى عن عدد من الصحابة وعنه خلق كثير، وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة، قال ابن عيينة: العلماء ثلاثة ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، وقال مكحول: ما رأيت أفقه منه مات بعد المائة وله نحو من ثمانين سنة، روى له الستة. انظر: [تاريخ بغداد ١٢/ ٢٢٧ - ٢٣٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٩ - ٨٩، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٤ - ٣١٩].

(٢) في ك «أولو كانوا» وفي ط «ولو كانوا».

(٣) في ك «لكان رخماً» والتصويب من ذم الكلام.

وهذا الأثر خرج ابن سعد في الطبقات ٦/ ٢٤٨ قال أخبرنا معاوية الضير قال حدثنا مالك بن مغول عن الشعبي قال: لو كانت الشيعة من الطير كانوا رخماً ولو كانوا من الدواب كانوا حمراء وخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة ج ٢/ ٥٤٨ - ٥٤٩ بسنده عن الشعبي قال: لو كانت الشيعة من الطير لكانوا رخماً، قال الشعبي: ونظرت في هذه الأهواء وكلمت أهلها فلم أرقوماً أقل عقولاً من الخشبية.

ومن طريق آخر عن مالك بن مغول عن الشعبي: لو كانت الشيعة من الطير لكانت رخماً، ولو كانت من البهائم لكانت حمراء.

وأورده ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ج ١/ ٢٢ - ٢٣ فقال: وقد ثبت عن الشعبي أنه قال: ما رأيت أحقق من الخشبية لو كانوا من الطير لكانوا رخماً ولو كانوا من البهائم لكانوا حمراء، وأورده أيضاً في المصدر نفسه ١/ ٢٨ - ٢٩ وعزاه إلى ابن شاهين، وأبي عاصم خشيش بن أصرم، وأبو عمر الطلمنكي في كتابه «الأصول» عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه قال قلت لعامر الشعبي... وذكره بأطول من هذا.

القلوب المريضة، فتظاهرت على قصب<sup>(١)</sup> السلف الصالح الذين هم الناقلون، وفيهم قانون الدين، وديوان الملة، فترى أمثلهم طريقة وأصوبهم<sup>(٢)</sup> وثيقة من يتستر بفضائل علي<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - ويربأ به عن منزله الذي أنزله الله تعالى من الشرف به<sup>(٤)</sup>. ثم روى<sup>(٥)</sup> من طريق العباس بن عقدة<sup>(٦)</sup>، حدثني عبد الله بن أحمد بن حنبل<sup>(٧)</sup>، قال: قرأت على

(١) في ط «نصب».

(٢) في ذم الكلام «وأضربهم وثيقة».

(٣) تقدمت ترجمته ص ١١٥.

(٤) في ك «فيه» ولم ترد في ط.

وهذا النص في ذم الكلام مخطوط ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٥) قوله «ثم روى» من كلام المؤلف - رحمه الله - والمقصود هو الهروي حيث اختصر المؤلف الإسناد وهو في ذم الكلام «أبنا منصور بن العباس أبنا زاهر بن أحمد حدثني ابن عقدة الحافظ حدثني عبد الله بن أحمد بن حنبل...».

(٦) قال الذهبي: ابن عقدة: حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي مولى بني هاشم، وكان أبوه نحوياً صالحاً يلقب بعقدة، حدث عن أمم لا يحصون وكتب العالي والنازل والحق والباطل حتى كتب عن أصحابه، وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ، وكثرة الحديث وصنف وجمع وألف في الأبواب والتراجم، ورحلته قليلة، ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه، ولو صان نفسه وجود لضربت إليه أكباد الإبل ولضرب بإمامته المثل لكنه جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين ومُتت لتشيعة، ولد في سنة تسع وأربعين ومائتين، ومات في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مائة. بتصرف من [تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٩ - ٨٤٢] وانظر [سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٤٠ - ٣٥٥]، ولسان الميزان ١/ ٢٦٣ - ٢٦٦].

(٧) هو الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن محدث العراق ولد إمام العلماء أبي عبد الله الشيباني، ولد سنة ٢١٣ وسمع من أبيه فأكثر، قال أحمد بن المنادى في =

أبي<sup>(١)</sup>، حدثنا ابن الحباب<sup>(٢)</sup>، عن عبد الأعلى هو ابن عامر الثعلبي<sup>(٣)</sup>، عن سعيد بن جبيرة<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس - رضي الله عنهما -<sup>(٥)</sup> قال: لا تصلح الصلاة إلا على النبي

= تاريخه: لم يكن أحد أروى في الدنيا عن أبيه من عبد الله بن أحمد، مات في سن أبيه في شهر جمادى الآخرة سنة ٢٩٠هـ.

انظر: [تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٥ - ٦٦٦، تهذيب التهذيب ٥/١٤١ - ١٤٣].

(١) الإمام أحمد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٢) في ط و ك «أبو الحباب» والتصويب من ذم الكلام، والذي يظهر أنه زيد بن الحباب، بضم المهملة وموحدين، أبو الحسين العكلي: بضم المهملة وسكون الكاف، أصله من خراسان وكان بالكوفة، ورحل في طلب الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين وروى له مسلم والأربعة، وروى عنه أحمد بن حنبل انظر: [تهذيب الكمال ١/٤٥٠ - ٤٥١، تهذيب التهذيب ٣/٤٠٢ - ٤٠٥، التقريب ١/٢٧٣].

(٣) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي: بالمثلثة والمهملة الكوفي، صدوق يهم، من السادسة، روى له الأربعة، وروى عن أبي عبد الرحمن السلمي ومحمد بن الحنفية وسعيد بن جبيرة وغيرهم، ولم أقف في تهذيب الكمال على أن زيد بن الحباب روى عنه، انظر [تهذيب الكمال ٢/٧٦٠، تهذيب التهذيب ٦/٩٤، التقريب ١/٤٦٤].

(٤) سعيد بن جبيرة الأسدي، مولاهم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه من الثالثة سمع ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وعنه أيوب والأعمش وعطاء بن السائب وخلق قتله الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين وله تسع وأربعون سنة على الأشهر، وقيل بل عاش بضعا وخمسين سنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: [تذكرة الحفاظ ١/٧٦ - ٧٧، تهذيب التهذيب ٤/١١ - ١٤، التقريب ١/٢٩٢].

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر، والحبر، لسعة علمه، وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أسناننا =

= ما عشره منا أحد، مات سنة ثمان وستين بالطائف وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادة من فقهاء الصحابة وروى له الستة.

انظر: [أسد الغابة ٣/ ١٩٢ - ١٩٥، الإصابة بذيله الاستيعاب ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٦ تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧٦ - ٢٧٩، التقريب ١/ ٤٢٥].

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم ٢١١٩ ج ٢/ ٢١٦ عن الثوري عن أبي سهل عثمان بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال: (لا ينبغي الصلاة إلا على النبيين، قال سفيان يكره أن يصلى إلا على نبي).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه / كتاب الزهد / برقم ١٦٩٤٣ ج ١٣/ ٤٦٨ قال: حدثنا حسين بن علي عن جعفر بن برقان قال: «كتب عمر بن عبد العزيز: أما بعد، فإن أناساً من الناس التمسوا الدنيا بعمل الآخرة، وإن أناساً من القصاص قد أحدثوا من الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم على النبي ﷺ فإذا أتاك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين، ودعائهم للمسلمين عامة ويدعون ماسوى ذلك».

قال ابن كثير في تفسيره ٣/ ٥١٧ «أثر حسن»، وأخرجه الخطيب البغدادي في كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٦٤ - ١٦٥ بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا ينبغي الصلاة من أحد على أحد إلا على النبي ﷺ»، ومن طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس (كره أن يصلي أحد على غير النبي ﷺ) وأورده السيوطي في الدر المنثور ج ٥/ ٢٢٠ وعزاه إلى ابن أبي شيبة والقاضي إسماعيل وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس.

وأورده البرهان فوري في كنز العمال برقم ٤٠٠٣ ج ٢/ ٢٧٨ وعزاه إلى عبد الرزاق، وأورده ابن القيم في جلاء الأفهام ص ٢٦٠ عن ابن عباس قال: «لا ينبغي الصلاة إلا على النبي ﷺ» ثم قال: قال إسماعيل بن إسحاق: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد، حدثني عثمان بن حكيم بن عبادة بن حنيف، عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: «لا تصلح الصلاة على أحد إلا على النبي ﷺ ولكن يدعى للمسلمين والمسلمات بالاستغفار» قال ابن القيم: «وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز» ثم أورد ماخرجه ابن أبي شيبة في =

## تعدادنست<sup>(١)</sup> أولك الغلوة

مصنفه ثم قال: «وهذا مذهب أصحاب الشافعي ولهم ثلاثة أوجه. أحدهما: أنه منع تحريم.

والثاني: وهو قول الأكثرين أنه منع كراهة وتنزيه.

والثالث: أنه من باب ترك الأولى وليس بمكروه، حكاه النووي في الأذكار. قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه»

قلت: وقد بسط ابن القيم - رحمه الله - القول في هذه المسألة وبين أدلة القائلين بجواز الصلاة على غير النبي ﷺ وأدلة القائلين بمنعه إلى أن قال: (وفصل الخطاب في هذه المسألة: أن الصلاة على غير النبي ﷺ إما أن يكون آله وأزواجه وذريته أو غيرهم، فإن كان الأول فالصلاة عليهم مشروعة مع الصلاة على النبي ﷺ وجائزة مفردة.

وأما الثاني: فإن كان الملائكة وأهل الطاعة عمومًا الذين يدخل فيهم الأنبياء وغيرهم جاز ذلك أيضًا فيقال: «اللهم صل على ملائكتك المقربين وأهل طاعتك أجمعين». وإن كان شخصًا معينًا أو طائفة معينة كره أن يتخذ الصلاة عليه شعارًا لا يدخل به. ولو قيل بتحريمه لكان له وجه. ولا سيما إذا جعلها شعارًا له. ومنع نظيره أو من هو خير منه. وهذا كما تفعله الرافضة بعلي - رضي الله عنه - فإنه حيث ذكروه قالوا: «عليه الصلاة والسلام». ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه. فهذا ممنوع ولا سيما إذا اتخذ شعارًا لا يدخل به. فتركه حيثئذ متعين. وأما إن صلى عليه أحيانًا بحيث لا يجعل ذلك شعارًا كما يصلي على دافع الزكاة، وكما قال ابن عمر للميت: «صلى الله عليه» وكما صلى النبي ﷺ على المرأة وزوجها، وكما روي عن علي من صلاته على عمر فهذا لا بأس به.

وبهذا التفصيل تتفق الأدلة وينكشف وجه الصواب، والله الموفق).

انظر: [جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام ص ٢٦٤ - ٢٧١، وانظر الأذكار للنووي ص ٩٩].

(١) في ك «تعدادن» وفي ط «تعاون» والتصويب من ذم الكلام وهو الموافق لسجعة الهروي والمراد أنها استمرت الضلالة ونمت عليها ولزمتها. جاء في القاموس ٢٤٦/٤ «عَدَن بالبلد يعدن ويعْدُن عَدْنًا وَعْدُونًا أقام ومنه: جنات عدن والإبل في الحمض استمرت ونمت عليه ولازمته فهي عادن».

بتلك<sup>(١)</sup> الضلالة وتعاونت عليها قيص الله لها إمامًا خلصه<sup>(٢)</sup> حسامًا، وهو أبو محمد عبد الله بن إدريس الأودي<sup>(٣)</sup> فصرح بقدهم، ودفع في نحرهم، ونادى<sup>(٤)</sup> على خباياهم، وأورى<sup>(٥)</sup> عن خفاياهم، فلم تكابد الأمة من شؤم شيء ماكابدت من شؤم تلك الفتنة، لم يكد قلب مسلم يسلم من شوب<sup>(٦)</sup> منها إلا من رحم ربك فعصم.

وأما فتنة «إنكار الكلام لله - عز وجل -» فأول من بدعها

(١) في ط «بتك» وهو تصحيف.

(٢) في ط وك «جعله» والتصويب من ذم الكلام.

(٣) لفظة «الأودي» ليست في ذم الكلام.

وهو الإمام القدوة الحجة أبو محمد عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الكوفي أحد الأعلام حدث عن أبيه وسهيل بن أبي صالح والأعمش وابن جريج وخلق وعنه مالك وابن المبارك وإسحاق وخلائق، أقدمه الرشيد لتولي القضاء فأبى، وقال أحمد بن حنبل كان ابن إدريس نسيج وحده، وقال يعقوب ابن شيبة: كان عابدًا فاضلاً يسلك في كثير من فتياه ومذاهبه مسلك أهل المدينة، ويخالف الكوفيين، وكان صديقًا لمالك. مولده سنة ١٢٠ ومات في ذي الحجة سنة ١٩٢ هـ - رحمه الله تعالى - .

بتصرف من [تذكرة الحفاظ ١/ ٢٨٢ - ٢٨٤] وانظر [طبقات ابن سعد ١/ ٣٨٩، تاريخ بغداد ٩/ ٤١٥ - ٤٢١، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٢ - ٤٨، شذرات الذهب ١/ ٣٣٠].

(٤) في ك «وقد نادى» وفي ط «فنادى» والتصويب من ذم الكلام.

(٥) في ط «وأودي» والصواب ما أثبتته من ك والمعنى أنه كشف خفاياهم وأوضحها يقال: [أُوريت الزناد فورت تري ورئًا ورية. . وقال أبو حنيفة: «ورت الزناد إذا خرجت نارها» انظر [لسان العرب ٣/ ٩١٦].

(٦) لفظة «من» سقطت من ط.

جعد بن درهم<sup>(١)</sup>، فلما ظهر جعد قال الزهري<sup>(٢)</sup> وهو أستاذ أئمة الإسلام حينئذ<sup>(٣)</sup> ليس الجعدي من أمة محمد ﷺ - ورواه بإسناده -<sup>(٤)</sup> من طريق ابن أبي حاتم<sup>(٥)</sup>، فأخذ منه جهنم بن

---

(١) الجعد بن درهم، من الموالي قال عنه الذهبي (عداده في التابعين مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى. فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر. والقصة مشهورة) ذكر أنه أول من قال بخلق القرآن وكان مؤدب مروان بن محمد الأموي وعن الجعد تلقى الجهنم بن صفوان بدعته، قتله خالد ابن عبد الله القسري سنة ١١٨هـ.

انظر: [خلق أفعال العباد ص ١٢، الكامل في التاريخ ٤/ ٢٥٥، ٣٣٢، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٩، الأعلام ٢/ ١٢٠].

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري وكنيته أبو بكر، الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة ١٢٥ هـ وقيل بعد ذلك بسنة أو ستين، روى له الستة.

[انظر تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٨ - ١١٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥ - ٤٥١، التقريب ٢/ ٤٠٣].

(٣) في ذم الكلام «زمانئذ».

(٤) إسناده إلى ابن أبي حاتم جاء في ذم الكلام كما يلي: (أبناه أحمد بن الحسن ثنا أبي ثنا أبو زيد الأصبغاني ثنا أحمد بن محمد بن سليل ثنا ابن أبي حاتم) واختصره المؤلف فقال: «ورواه بإسناده».

(٥) عبد الرحمن بن (أبي حاتم) محمد بن إدريس بن المنذر الرازي التميمي الحنظلي (أبو محمد) عالم محدث، عارف بالرجال، فقيه، مفسر، قال عنه الحافظ الذهبي: «الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت» توفي بالري في المحرم سنة ٣٢٧ من آثاره تفسير القرآن الكريم، الجرح والتعديل، الرد على الجهمية. انظر [تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٩ - ٨٣٢، فوات الوفيات ٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨ معجم المؤلفين ٥/ ١٧٠].

صفوان هذا الكلام فبسطة<sup>(١)</sup> وطراه، ودعا إليه فصار به مذهباً، لم يزل هو يدعو إليه الرجال وامراته زهرة<sup>(٢)</sup> تدعو إليه النساء، حتى استهويوا خلقاً من خلق الله كثيراً. فأما الجعد<sup>(٣)</sup> فكان خزري<sup>(٤)</sup> الأصل، فيما أخبرنا - وأسنده - عن قتيبة بن سعيد<sup>(٥)</sup>، ولكن جهم<sup>(٦)</sup> بسط ذلك المذهب وتكلم فيه، وهو<sup>(٧)</sup> صاحب ذلك<sup>(٨)</sup> المذهب الخبيث، وكانوا قد<sup>(٩)</sup> حذروه فيما أخبرناه -

---

(١) في ذم الكلام «فأخذ جهم بن صفوان الترمذي منه هذا الكلام فبسطة» وتقدم الجهم ص ٥٨ قلت: ومعنى بسطة وطراه أي نشره وجعله طريقاً ليقبله الناس، قال في القاموس ٣٥٠/٢ «بسطة: نشره كبسطة فانبسط وتبسط، ويده مدها، وفلاتاً سره» وقال في ج ٣٥٦/٤ «الطري: الغض... وطراه تطرية جعله طريقاً».

(٢) ولم أقف لها على ترجمة.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٢٧.

(٤) في ط «جذري» والخرزي هو مما قيل في نسبته، نسبة إلى خزر بفتح الخاء والزاي وآخرها راء موضع من الثغور خلف باب الأبواب ويقال له «دربند خزران» ويقال إن الخزر اسم مملكة لا اسم مدينة.

انظر: [الأنساب ١٢١/٥، معجم البلدان ٣٦٧/٢، تاريخ ابن كثير ٣٥٠/٩].

(٥) قوله «فيما أخبرنا» من كلام الهروي، وقوله «وأسنده» من كلام المؤلف وعتيبة تقدمت ترجمته ص ٢١٧ وإسناده في ذم الكلام كما يلي «فيما أبنا الحسن بن يحيى أبنا أحمد بن إبراهيم القراب أبنا محمد بن قريش ثنا موسى بن هارون عن قتيبة بن سعيد».

(٦) جهم: تقدمت ترجمته ص ٥٨، و«لكن» هنا مخففة من الثقيلة.

(٧) في ذم الكلام «فهو».

(٨) في ذم الكلام «ذاك».

(٩) لفظة «قد» سقطت في ط.



وأسند ذلك<sup>(١)</sup> - من طريق ابن أبي حاتم إلى مقاتل بن حيان<sup>(٢)</sup>  
قال دخلت على عمر بن عبد العزيز<sup>(٣)</sup> فقال: من أين أنت؟  
قلت: من أهل بلخ<sup>(٤)</sup>، قال: كم بينك وبين النهر<sup>(٥)</sup>؟ قلت: كذا  
فرسحًا، قال: هل ظهر من وراء النهر رجل يقال له جهم<sup>(٦)</sup>؟  
قلت لا، قال: سيظهر من وراء النهر رجل يقال له جهم يُهلك

(١) قوله «وأسند ذلك» من كلام المؤلف. وقد جاء إسناده في ذم الكلام كما يلي:  
«فيما أبنا أحمد بن الحسن الرازي بها، أبنا علي بن الحسين هو ابن زيد، أبنا  
أحمد بن الوراق، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ثنا محمد بن أحمد بن  
عمرو بن عيسى، ثنا علي بن موسى البصري، ثنا سليمان بن عيسى السجزي،  
حدثنا سهل الحنفي عن مقاتل بن حيان قال . . إلخ».

(٢) مقاتل بن حيان عالم خراسان الحافظ أبو بسطام البلخي الخزاز كان إمامًا صادقًا  
ناسكًا خيرًا كبير القدر صاحب سنة واتباع، هرب في أيام خروج أبي مسلم  
الخراساني إلى كابل ودعا خلقا إلى الإسلام فأسلموا وثقه يحيى بن معين وأبو  
داود وقال النسائي ليس به بأس مات قبل الخمسين ومائة بأرض الهند، روى له  
مسلم والأربعة.

انظر: [تذكرة الحفاظ ١/١٧٤، تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٧ - ٢٧٩، التقريب  
٢/٢٧٢].

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢١٤.

(٤) بلخ مدينة مشهورة بخراسان وهي من أجل مدن خراسان وأذكرها، بينها وبين  
ترمذ اثنا عشر فرسحًا. افتتحها الأحنف بن قيس من قبل عبد الله بن عامر بن  
كريز في عهد عثمان - رضي الله عنه - ، وينسب إليها خلق كثير من المحدثين  
والفهاء، انظر [معجم البلدان ١/٤٧٩ - ٤٨٠] وهي الآن من أقاليم أفغانستان.

(٥) المراد به نهر جيحون حيث هو أقرب الأنهار لبلخ جاء في معجم البلدان ١/٤٨٠  
«ويقال لجيجون: نهر بلخ بينهما نحو عشرة فراسخ».

(٦) تقدمت ترجمته ص ٥٨.

خلقًا من هذه الأمة يدخله الله وإياهم النار مع الداخلين<sup>(١)</sup>.  
فأما الجعد بن درهم فضحى به خالد بن عبد الله القسري<sup>(٢)</sup>  
على رؤوس الخلائق وماله يومئذ من نكير، وذلك سنة  
نيف وعشرين ومائة<sup>(٣)</sup>. وأما الجهم وكان

---

(١) في ذم الكلام «يدخلهم الله وإياهم النار مع الداخلين» وبما أثبت جاء في شرح  
أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي ج٣/٣٨٢. حيث  
أورد هذا الأثر من طريق ابن أبي حاتم بلفظه .

(٢) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، أبو الهيثم، أمير العراقيين، وأحد  
خطباء العرب وأجوداهم، ولي مكة سنة ٨٩هـ للوليد بن عبد الملك ثم ولاه  
هشام العراقيين (الكوفة والبصرة) سنة ١٠٥هـ فأقام بالكوفة وطالت مدته إلى أن  
عزله هشام سنة ١٢٠هـ وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي وأمره أن يحاسبه  
فسجنه ثم قتله في أيام الوليد بن يزيد وذلك سنة ١٢٦هـ.

انظر: [الكامل في التاريخ ٤/٢٣٥، ٢٦٢، تاريخ ابن خلدون ٣/١٠٥ - ١٠٦،  
تهذيب التهذيب ٣/١٠١ - ١٠٢، الأعلام ٢/٢٩٧].

(٣) قصة تضحية خالد بن عبد الله القسري بالجعد ذكرها غير واحد من الحفاظ فقد  
خرجها البخاري في خلق أفعال العباد ص ١٢ وفي التاريخ الكبير ١/١/٦٤،  
وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص ١٧، ١٨٢، وفي التقص  
على بشر المريسي ص ٣٤٦، والآجري في الشريعة ص ٩٧، ٣٢٨، والبيهقي في  
سننه ١٠/٢٠٥ - ٢٠٦، وفي الأسماء والصفات ص ٢٤٥، واللالكائي في شرح  
أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٣١٩ وأوردها الذهبي في العلو ص ١٠٠ جميعهم من  
طريق عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده وهو بهذا  
الإسناد ضعيف فإن محمد بن حبيب الجرمي مجهول كما في الميزان للذهبي  
٣/٥٠٨ - ٥٠٩ والتقريب لابن حجر ٢/١٥٣، ووالده حبيب بن أبي حبيب قال  
عنه ابن حجر «صدوق يخطئ» انظر التقريب ١/١٤٨، لكن هذا الأثر قد يتقوى  
بما خرج ابن أبي حاتم من طريق عيسى بن أبي عمران الرملي حدثنا أيوب بن  
سويد عن السري بن يحيى قال: خطبنا خالد القسري... وذكر القصة، وإسناده =

بمرو<sup>(١)</sup> فكتب هشام / بن عبد الملك<sup>(٢)</sup> إلى واليه على خراسان<sup>(٣)</sup> نصر بن سيار<sup>(٤)</sup> يأمره بقتله، فكتب إلى سلم بن أحوز<sup>(٥)</sup> وكان على مرو فضرب عنقه بين

= هذا أقوى من الذي قبله.

ولعل هذا هو الذي حمل عددًا من الحفاظ على الجزم بهذه القصة، وقد أوردها الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٣٢/٥ في ترجمة خالد القسري قال: وهذه من حسناته.

(١) مرو أشهر مدن خراسان وقصبتها نص على ذلك الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور، والنسبة إليها مروزي تخرج بها علماء أعلام كالإمام أحمد وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وابن المبارك وغيرهم، وتعرف أيضًا بمرو الشاهجان سميت بذلك لجلالته عندهم وقريب منها «مرو الروذ» انظر: معجم البلدان [١١٦ - ١١٢/٥].

(٢) هشام بن عبد الملك بن مروان أحد خلفاء الدولة الأموية في الشام ولد في دمشق سنة ٧١هـ وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة ١٠٥هـ خرج عليه زيد بن علي، ونشبت في أيامه حرب عظيمة مع خاقان الترك في بلاد ما وراء النهر انتهت بمقتل الخاقان وفتح المسلمين لبعض بلاده توفي سنة ١٢٥هـ. انظر: [تاريخ الأمم والملوك ٢٠٠/٧ - ٢٠٨، الكامل في التاريخ ٢٥٤/٤ - ٢٥٦، الأعلام ٨/٨٦].

(٣) خراسان تقدمت ص ٢٠١.

(٤) نصر بن سيار بن رافع بن حَرْي بن ربيعة الكناني: أمير من الدهاة كان شيخ مضر بخراسان ووالي بلخ ثم ولي إمرة خراسان سنة ١٢٠هـ ولاء هشام بن عبد الملك، وغزا ما وراء النهر، ففتح حصونًا وغنم مغانم كثيرة، وكان من الخطباء الشعراء ويعد في أصحاب الولايات والحروب والتدبير والعقل وسداد الرأي، توفي سنة ١٣١هـ.

انظر: [الكامل في التاريخ ٢٣٨/٤، ٢٤٣، ٣١٧، تاريخ ابن خلدون ١٢٥/٣، خزائن الأدب ١/٣٢٦ الأعلام ٨/٢٣].

(٥) سلم بن أحوز المازني. قال ابن حجر «سلم بن أحوز وهو بفتح السين المهملة =

نظارة<sup>(١)</sup> أهل العلم، وهم يحمدون ذلك<sup>(٢)</sup>.

فهذه قصة فتنة أهل المشرق، بها بسطت ومهدت، ثم سارت في البلاد فقام لها ابن أبي دؤاد<sup>(٣)</sup> وبشر بن غياث<sup>(٤)</sup> فملاً

= وسكون اللام، وأبوه بمهملة وآخره زاي، وزن أعور» كان أحد قواد نصر بن سيار والي خراسان في أواخر الدولة الأموية، وهو الذي قتل جهم بن صفوان سنة ١٢٨، توفي سنة ١٣٢، انظر [تاريخ الأمم والملوك ٧/ ٣٣٤ - ٣٣٩ مقالات الإسلاميين / ريتز ٦٥ - ٦٦، ٧٨ - ٧٩، وفيات الأعيان ٥/ ٥٢٣، فتح الباري ١٣/ ٣٤٥].

(١) أي وهم ينظرون إلى ذلك، قال في لسان العرب ٣/ ٦٦٤ «والنظارة: القوم ينظرون إلى الشيء».

(٢) وانظر خبر مقتل الجهم في [خلق أفعال العباد ص ٢٩، السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ١/ ١٦٧، مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨، البداية والنهاية ١٠- ٢٧].

(٣) هو أحمد بن أبي دؤاد القاضي جهمي بغض قلّ ماروي، قال الخطيب: ولي القضاء للمعتصم والوائق، وكان موصوفاً بالجود وحسن الخلق ووفور الأدب غير أنه أعلن بمذهب الجهمية وحمل الخلفاء على امتحان الناس بخلق القرآن، وقال النديم: كان من كبار المعتزلة ممن جرد في إظهار المذهب والذب عن أهله، وهو من صنائع يحيى بن أكثم، وهو الذي وصله بالمأمون ثم اتصل بالمعتصم فكان لا يقطع أمراً دونه توفي سنة أربعين ومائتين من فالج أصابه. بتصرف من [لسان الميزان ج ١/ ١٧١]، وانظر [تاريخ بغداد ٤/ ١٤١ - ١٥٦ وفيات الأعيان ١/ ٨١ - ٩١، الأعلام ١/ ١٢٤].

(٤) بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي أبو عبد الرحمن من موالى زيد بن الخطاب - رضي الله عنه -، قال الذهبي «مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولاكرامة، أتقن علم الكلام ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان وإنما أخذ مقالاته واحتج بها ودعا إليها، وكان عين الجهمية في عصره وعالمهم» وتنسب إليه الطائفة المريسية من المرجئة، توعده هارون الرشيد بالقتل وقال: علي لئن أظفرتني الله به لأقتلنه قتلة ماقتلتها أحداً قط، هلك سنة ٢١٨هـ. انظر: [تاريخ بغداد ٧/ ٥٦ - ٦٧، وفيات الأعيان ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨ سير أعلام =

الدنيا محنة والقلوب فتنة، دهرًا طويلًا، فسلط الله تعالى عليهم علما من أعلام الدين، أوتي صبرًا في قوة اليقين أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني<sup>(١)</sup>، فشد المثزر، وأبى الفتنة<sup>(٢)</sup>، وجاد بالدنيا، وضمن<sup>(٣)</sup> بالدين، وأعرض عن الغضاضة<sup>(٤)</sup> على طيب العيش، ولم يبال في الله خفة<sup>(٥)</sup> الأقران، ونسي قلة الأعوان، حتى هدد ماشدوا<sup>(٦)</sup>، وقدّ مامدوا<sup>(٧)</sup>.

فأما قول الطائفة التي قالت بالقدر<sup>(٨)</sup> فأرادت منازعة<sup>(٩)</sup> في

= النبلاء ١٠/١٩٩ - ٢٠٢ ميزان الاعتدال ١/٣٢٢ - ٣٢٣.

- (١) الإمام أحمد تقدمت ترجمته ص ٤٧.
- (٢) في ذم الكلام «التقية».
- (٣) في ط «وطن» وهو بعيد.
- (٤) قال الفيروزآبادي: [الغضاضة الذلة والمنقصة كالغضة بالضم والغضيضة والمغضة].
- [انظر القاموس المحيط ٢/٣٣٨].
- (٥) في ك و ط «حقه» والتصويب من ذم الكلام.
- (٦) أي هدم ما بنوه وقووه جاء في القاموس «الهدّ: الهدم الشديد والكسر» و«الشّد: التقوية والإيثاق».
- [انظر: القاموس المحيط ١/٣٠٥، ٣٤٧].
- (٧) أي استأصل بالقطع مابسطوه جاء في القاموس «القَدْ: القطع المستأصل» و«المدّ: البسط، وطموح البصر إلى الشيء والإمهال».
- [انظر: القاموس المحيط ١/٣٢٥، ٣٣٦ - ٣٣٧].
- (٨) انظر القدريّة ص ٢٠٧.
- (٩) في ط «منازعته».

الربوبية وقعت<sup>(١)</sup> فيها فضاهت المجوسية<sup>(٢)</sup> الأولى وهم<sup>(٣)</sup> الزنادقة<sup>(٤)</sup> التي كانت تشوش على الأولين دينهم، ولعنهم الله تعالى على لسان سبعين نبيًا، قال رسول الله ﷺ: «أنا آخرهم»<sup>(٥)</sup>.

(١) في ك «أوقعت» وفي ط «أو وقعت» والتصويب من ذم الكلام.

(٢) في ك و ط «المجوس» والتصويب من ذم الكلام.

المجوس: جاء في تاج العروس ٢٤٥/٤ (مجوس كصبور، رجل صغير الأذنين كان في سابق العصور أول من وضع دينًا للمجوس، ودعا إليه قال الأزهري. وليس هو زرادشت الفارسي كما قاله بعض لأنه كان بعد إبراهيم - عليه السلام -، والمجوسية دين قديم، وإنما زرادشت جدده وأظهره وزاد فيه. قاله شيخنا. قال: وهو معرب أصله «منج كوش» فعرب كما ترى ونزل القرآن به، و«كُوش» بالضم، الأذن و «منج» بمعنى القصير).

ومسائل المجوس كما يقول الشهرستاني كلها تدور على قاعدتين اثنتين:

إحدهما: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية: بيان سبب خلاص النور من الظلمة وجعلوا الامتزاج مبدأ، والخلاص معادًا.

ورد ذكرهم في القرآن في سورة الحج آية ١٧، ومن الفقهاء من ذكر أن لهم شبهة كتاب وهم فرق من أهمها: الكيومثرية، والزروانية، والزرادشتية.

انظر: [الملل والنحل ١/٢٣٢ - ٢٤٤، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٢٠ - ١٢١ إغاثة اللهفان ٢/٢٤٧ - ٢٤٩، الأديان في القرآن ٧٩ - ٩٣].

(٣) في ط «فهم».

(٤) انظر الزنادقة ص ٧٤.

(٥) خرج ابن عاصم في السنة برقم ٣٢٥ ج ١/١٤٢، والبيهقي في القدر. رسالة ماجستير رقم ٣٨١ ج ١/٢٥٢ من طريق بقية بن الوليد عن أبي العلاء الدمشقي عن محمد بن جحادة عن يزيد بن حصين عن معاذ بن جبل مرفوعًا، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس وقد عنعنه.

ورواه الآجري في الشريعة ص ١٩٣، والبيهقي في القدر برقم ٣٨٢ ج ١/٢٥٢ =

وأما الذين قالوا في السلف الصالح بالقول السيئ، فأرادت القدح في الناقل، لأن القدح في الناقل إبطال للمنقول. فأرادوا إبطال الشرع الذي نقلوا، وإنما تعلقوا بعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - <sup>(١)</sup> تسلحًا، - وروي - <sup>(٢)</sup> عن أبي الربيع الزهراني <sup>(٣)</sup> قال: كان من هؤلاء الجهمية <sup>(٤)</sup> عندنا رجل،

= ٢٥٣ والهروي في ذم الكلام / مخطوط / ص ٦١ بسند فيه شهاب بن خراش وسويد بن سعيد وفيهما مقال يسير.

ورواه البيهقي أيضًا في القدر برقم ٣٨٠ ج ١/ ٢٥٢ من طريق بقية حدثنا زرعة عن الزبيدي عن سهل عن مكحول عن معاذ. قال البيهقي: هذا موقف. وأورده الهيثمي في المجمع ٧/ ٢٠٥ - ٢٠٦ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن الفضل بن عطية. متروك، ورواه أبو يعلى في الكبير باختصار من رواية بقية بن الوليد عن حبيب بن عمرو وبقية مدلس وحبيب مجهول.

ورمز السيوطي لضعفه في الجامع الصغير ٢/ ١٢٤ وعزاه إلى الدارقطني في العلل عن علي، ونقل شارحه المناوي في فيض القدير ٥/ ٢٧٦ تضعيف ابن المديني له وقال: أورده الذهبي من عدة طرق ثم قال - أي الذهبي - هذه أحاديث لا تثبت لضعف رواتها.

(١) تقدمت ترجمته ص ١١٥.

(٢) قوله «وروي» من كلام المؤلف - رحمه الله - حيث حذف الإسناد اختصارًا وقد جاء إسناده في ذم الكلام كما يلي:

«أبنا محمد بن إبراهيم الثعالبي أبنا محمد بن أحمد الأريزي أبنا محمد بن إسحاق ثنا عثمان بن سعيد حدثني الزهراني أبو الربيع . . وذكره».

(٣) قال في التقريب ١/ ٣٢٤ سليمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني البصري، نزيل بغداد، ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة، من العاشرة مات سنة ٢٣٤ هـ روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

وانظر: [الكاشف ١/ ٣٩٣، والخلاصة ص ١٥١].

(٤) انظر الجهمية ص ٤.

وكان<sup>(١)</sup> يظهر من رأيه<sup>(٢)</sup> الترفض وانتحال حب علي - رضي الله عنه - فقال له رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه؛ فما الذي صَبَّكم<sup>(٣)</sup> على الترفض وحب علي قال إذا أصدَقَك إنا<sup>(٤)</sup> إذا أظهرنا الذي نعتقده رمينا بالكفر والزندقة<sup>(٥)</sup>؛ وقد وجدنا أقوامًا ينتحلون حب علي، ويظهرونه، ويقعون بمن شاؤوا، وانتسبوا<sup>(٦)</sup> بذلك إلى الرفض<sup>(٧)</sup> والتشيع؛ ويعتقدون<sup>(٨)</sup> ماشاؤوا، ويقولون ما شاؤوا. وقد حبس<sup>(٩)</sup> الخليفة رجلاً في الزندقة فدخل عليه رجل فقال له<sup>(١٠)</sup>: قد كنا نعرفك بسب الصحابة والرفض، فما خرج بك إلى الزندقة<sup>(١١)</sup>؟ فقال: [نايغمائي]<sup>(١٢)</sup> وما

(١) في ذم الكلام «وكان الذي يظهر».

(٢) في ط «من ذاته».

(٣) في ط «حدابكم» وفي الرد على الجهمية للدارمي «حملكم».

(٤) لفظة «إنا» سقطت من ط.

(٥) انظر الزندقة ص ٧٤.

(٦) في ط وك «فنسبوا» والتصويب من ذم الكلام.

(٧) انظر الرافضة ص ١٢٨.

(٨) في ط وك «ويقعون» والتصويب من ذم الكلام.

(٩) في ذم الكلام «وحبس».

(١٠) في ك والذم «قال: فقال له» والتصويب من ط.

(١١) انظر الزندقة ص ٧٤.

(١٢) ما بين المعقوفتين رسمها غير واضح في ك، وقد وضع فوقها علامة التضييب أو التمریض وهي صاد مقلوبة وفي ط «ما بلغمائي» ثم علق بقوله: (كذا بالأصل وقد وضع الناسخ علامة الشك) ورجحت أن الصواب ما أثبت بدليل مابعدھا، =



جنى<sup>(١)</sup> عليّ أبو بكر<sup>(٢)</sup> وعمر<sup>(٣)</sup> لولا بغض صاحبهما) قال<sup>(٤)</sup>  
(وقد صدق: مارأيت من رجل يُزَن<sup>(٥)</sup> بشيء من الرفض إلا كانت  
تخرج من فيه أشياء لا تشبه كلام المسلمين<sup>(٦)</sup>).

وأما الذين قالوا «إنكار الكلام لله - عز وجل -»<sup>(٧)</sup> فأرادوا  
إبطال الكل<sup>(٨)</sup>؛ لأن الله تعالى إذا لم يكن - على زعمهم الكاذب -

= وهي جملة فارسية مركبة من «نا» وتفيد النفي و«يغمائي» وتعني السالب  
والمغتصب، فيكون المراد ماسلبي وماجني عليّ أبو بكر وعمر لولا بغض  
صاحبهما.

وانظر [الإلماع للقاضي عياض ص ١٦٦ - ١٦٧، تحقيق النصوص ونشرها  
ص ٥٦، النصوص الفارسية ص ٢٧٢، ٢٨٦، المعجم الذهبي فارسي عربي  
ص ٥٥٥، ٦٢٠].

- (١) في ط «أو ماجني».
- (٢) أبو بكر رضي الله عنه تقدم ص ٢١٩.
- (٣) عمر رضي الله عنه تقدم ص ٢١٩.
- (٤) لفظة «قال» من كلام المؤلف، والضمير يعود إلى الهروي، وقد حذف إسناد  
الخبر المتقدم اختصاراً حيث جاء في ذم الكلام «أخبرني بمعنى هذه الحكاية أبو  
يعقوب عن أبي أحمد الخطيب عن أبي الفضل المنذري عن جنيد بن حكيم  
الدقاق عن ثعلب أو بقریب منه».
- (٥) أي يتهم ويظن به قال الفيروزآبادي في القاموس ٢٣٢/٤ «زَنَ فلانًا بخير أو شر  
ظَنَ به كَأَزَنَ وأزنته بكذا اتهمته به».
- (٦) وخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص ٧٩، وزاد في آخره  
قوله: (فلم نر مذهباً ألطف من انتحال حب هذا الرجل، ثم نقول ما شئنا،  
ونعتقد ما شئنا، ونقع بمن شئنا، فلأن يقال لنا: رافضة، أو شيعة، أحب إلينا  
من أن يقال: زنادقة كفار، وما عليّ عندنا أحسن حالاً من غيره ممن نقع بهم).
- (٧) مراده بذلك الجهمية.
- (٨) أي إبطال الشريعة كلها.

متكلمًا ، بطل الوحي ، وارتفع الأمر والنهي وذهبت الملة عن أن تكون سمعية<sup>(١)</sup> ؛ فلا يكون جبريل - عليه السلام - سمع مابلع : ولا الرسول ﷺ أخذ ما أنفذ<sup>(٢)</sup> فيبطل التسليم<sup>(٣)</sup> والسمع ؛ والتقليد<sup>(٤)</sup> ، ويبقى المعقول<sup>(٥)</sup> الذي به قاموا . وهذا قول عثمان بن سعيد<sup>(٦)</sup> : إن جهماً<sup>(٧)</sup> إنما بنى / ك ١٨٥ ب زندقته على نفي الكلام لله - عز وجل -<sup>(٨)</sup> . فهذه القواعد الثلاث أبنية الزندقة<sup>(٩)</sup> الأولى ، وهم الزنادقة الذكور ، كما سمعت يحيى ابن عمار<sup>(١٠)</sup> يقوله ؛ - وروى -<sup>(١١)</sup> بإسناده عن

(١) في ط «سُمعت» .

(٢) في ط «أخذها بعد» والمعنى أنه يلزمهم أن الرسول ﷺ لم يتلق ما بلغه إلى الناس من الوحي ، ومعنى أنفذ الأمر أي قضاه . انظر [القاموس المحيط ١ / ٣٦٠] .

(٣) في ط «التكلم» وفي ك «التسلم» والتصويب من ذم الكلام .

(٤) أي فيبطل طريق السمع أن يكون دليلاً ويبطل التسليم للنصوص ويبطل الاتباع .

(٥) في ط «وتبقى العقول» .

(٦) تقدم ترجمته ص ٢٠٦ .

(٧) انظر ترجمة جهم بن صفوان ص ٥٨ .

(٨) جاء في النقض على بشر المريسي ص ٥٤٥ «أن رأس محنة جهم نفي الكلام عن الله تعالى فقال : متى نفينا عنه الكلام فقد نفينا جميع الصفات» .

(٩) انظر الزندقة ص ٧٤ والمراد بالقواعد الثلاث : إنكار الكلام ، وإنكار القدر ، وفتنة الرفض .

(١٠) انظر ترجمته ص ٢٠٤ .

(١١) أي الهروي وإسناده في ذم الكلام «أبنا علوان بن محمد بن الحسين أبنا عبد الصمد بن محمد بن نجيد البغوي ثنا أبي ثنا أبو غياث الطالقاني اسمه محمد بن نصر حدثني محمد بن عبد الله الأعرابي من أهل مرو ثنا عبد الله بن جعفر المدني عن زرزر بن صالح السدوسي . . . وذكره» .

زر<sup>(١)</sup> بن صالح السدوسي، قال: قلت لجهم بن صفوان: هل نطق الرب؟ قال: لا؛ قلت: فينطق؟ قال: لا. قلت: فمن يقول: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] ومن يرد عليه ﴿لِلَّهِ الْوَحْدُ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] فقال: لا أدري؛ زادوا في القرآن، ونقصوا<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «باب ذكر كلام الأشعري»<sup>(٣)</sup> وذكر ما قدمناه عنه<sup>(٤)</sup>؛ وذكر قبل هذا قال: (سمعت عدنان بن عبدة النميري<sup>(٥)</sup> يقول: سمعت أبا بكر البسطامي<sup>(٦)</sup> يقول<sup>(٧)</sup> كان أبو الحسن الأشعري<sup>(٨)</sup> أولاً ينتحل الاعتزال<sup>(٩)</sup>، ثم رجع فتكلم عليهم، وإنما

- 
- (١) في نسختي ذم الكلام «زرزر» ولم أجد له ترجمة.
- (٢) انظر: ذم الكلام / مخطوط. نسخة الكواكب الدراري ص ٢٧٣ - ٢٧٨ والنسخة الأخرى ص ٤٣٣ - ٤٤٠.
- (٣) في ك و ط «باب في كلام الأشعري» والتصويب من (ذم الكلام ص ٢٧٨).
- (٤) وقد تقدم نقل المؤلف له انظر ص ١٩٤ - ٢٠٦.
- (٥) في ذم الكلام «سمعت الحاكم عدنان بن عبدة النميري» ولم أجد له ترجمة.
- (٦) شيخ الشافعية، قاضي نيسابور، الإمام أبو عمر محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم البسطامي نسبة إلى بسطام بكسر فسكون بلدة مشهورة بقومس على جادة الطريق إلى نيسابور، واعط، له رحلة واسعة وفضائل، وعظ مدة، ثم تصدر للإفادة والفتيا، وولي القضاء سمع الطبراني وأحمد بن الجارود الرقي والقطيعي، وروى عنه الحاكم والبيهقي وغيرهما، كان وافر الحشمة كبير الشأن مات سنة ٤٠٨ هـ.
- انظر [تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨، الأنساب ٢/ ٢٣٢، معجم البلدان ١/ ٤٢١، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٢٠ - ٣٢١، شذرات الذهب ٣/ ١٨٧].
- (٧) لفظة «يقول» سقطت في ط.
- (٨) أبو الحسن الأشعري تقدمت ترجمته ص ٤٧.
- (٩) انظر المعتزلة ص ٤.

مذهبه<sup>(١)</sup> التعطيل<sup>(٢)</sup> إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه<sup>(٣)</sup>؛  
وقال<sup>(٤)</sup> (سمعت أحمد بن أبي نصر<sup>(٥)</sup> يقول: رأينا محمد بن  
الحسين السلمي<sup>(٦)</sup> يلعن الكلاية<sup>(٧)</sup>) قال<sup>(٨)</sup>: (وسمعت

---

(١) في ذم الكلام «مذهبا».

(٢) انظر المعطلة ص ١١٤.

(٣) قول الهروي - رحمه الله - عن الإمام أبي الحسن الأشعري إن مذهبه التعطيل إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه. فيه نظر. وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - في مجموع الفتاوى ما كان عليه أبو الحسن الأشعري من مذهب الاعتزال وأنه بقي أربعين سنة على مذهبهم إلا أنه رجع عنه وكان خبيراً بأصولهم وبالرد عليهم وبيان تناقضهم لكن خبرته بالكلام كانت خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملة؛ فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة، كما فعل في مسألة الرؤية والكلام، والصفات الخبرية وغير ذلك. كما بين كذب من ادعى عليه أنه صنف كتباً من باب التقية وإظهار موافقة أهل الحديث والسنة من الحنبلية وغيرهم فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد من خواص أصحابه، ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته، فدعوى المدعي أنه كان يبطن خلاف ما يظهر دعوى مردودة شرعاً وعقلاً). انتهى بتصرف من مجموع الفتاوى [ج ١٢/ ٢٠٤ - ٢٠٥، ج ٩٩/ ٣].

(٤) لفظة «قال» من كلام المؤلف وقد أسقط خبرين بإسناديهما اختصاراً.

(٥) هو أبو علي، أحمد بن عبد الرحمن بن أبي نصر التميمي، قال الكتاني: كان ثقة، مأموناً، صاحب أصول، لم أر أحسن منه، وكان سماعه وسماع أخيه بخط أبيهما، وكانت له جنازة عظيمة. مات في شعبان سنة ٤٤٣ هـ - رحمه الله - انظر: [سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٤٩].

(٦) هو أبو عبد الرحمن السلمي تقدمت ترجمته ص ١١١.

(٧) الكلاية تقدمت ص ١٢٤.

(٨) أي الهروي وهذا الخبر جاء في «ذم الكلام» متقدماً على ماورد هنا قبله.

عبدالرحمن بن محمد بن الحسن<sup>(١)</sup> يقول: وجدت أبا حامد  
الإسفرائيني<sup>(٢)</sup> وأبا الطيب الصعلوكي<sup>(٣)</sup>، وأبا بكر القفال  
المـروزي<sup>(٤)</sup>، وأبـا منـصـور

(١) غالب الظن أنه عبد الرحمن بن محمد بن الحسن أبو محمد الفارسي المعروف بالدوغي  
بضم الدال نسبة إلى الدوغ وهو اللبن الحامض الذي نزع منه السمن، أحد الفقهاء  
المدرسين من أصحاب أبي محمد الجويني مات سنة ٤٥٩ هـ.  
انظر: [دمية القصر ج ٢/ ١٠٠٤ - ١٠٠٧، الأنساب ١٠١/٥، طبقات السبكي  
١١٥/٥].

(٢) قال الذهبي -رحمه الله -: هو الأستاذ العلامة، شيخ الإسلام، أبو حامد، أحمد ابن أبي  
طاهر، محمد بن أحمد الإسفرائيني، شيخ الشافعية ببغداد. ولد سنة ٣٤٤ هـ. وقدم  
بغداد وله عشرون سنة، فتنقه على أبي الحسن بن المرزبان، وأبي القاسم الداركي.  
وبرع في المذهب، وأربى على المتقدمين وعظم جاهه عند الملوك، قال الخطيب:  
وكان الناس يقولون: لورآه الشافعي لفرح به، توفي سنة ٤٠٦ هـ من آثاره تعليقة على  
شرح المزني، وتعليقة أخرى في أصول الفقه، وكتاب البستان.  
انظر [سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٣ - ١٩٧] وانظر أيضاً [تاريخ بغداد ٤/ ٣٦٨ - ٣٧٠،  
البداية والنهاية ١٢/ ٢، ٣، شذرات الذهب ٣/ ١٧٨، ١٧٩، معجم المؤلفين ٢/ ٥٦].

(٣) هو الإمام الطيب ابن الإمام أبي سهل محمد بن سليمان بن محمد العجلي الحنفي ثم  
الصعلوكي النيسابوري، شيخ الشافعية بخراسان، تفقه على والده وسمع من أبي  
العباس الأصم، وأبي على الرفاء وطائفة ودرس وتخرج به أئمة. قال الحاكم «هو  
من أنضر من رأينا، تخرج به جماعة وحدث أملى» حدث عنه الحاكم وهو أكبر منه،  
وأبو بكر البيهقي، توفي في رجب سنة ٤٠٤ هـ وهو في عشر الثمانين.  
انظر: [تبيين كذب المفتري ص ٢١١ - ٢١٤، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٠٧ -  
٢٠٩، البداية والنهاية ١١/ ٣٢٤، ٣٤٧، شذرات الذهب ٣/ ١٧٢ - ١٧٣].

(٤) هو الإمام العلامة شيخ الشافعية، أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي  
الخراساني حلق في صنعة الأقفال، وأنس من نفسه ذكاءً مفرطاً، وأحب الفقه  
فأقبل على قراءته حتى برع فيه، وصار يضرب به المثل، وهو صاحب طريقة  
الخراسانيين في الفقه مات سنة ٤١٧ هـ في جمادى الآخرة وله تسعون سنة.  
انظر: [سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٠٥ - ٤٠٨، طبقات السبكي ٥/ ٥٣ - ٦٢ البداية =

الحاكم<sup>(١)</sup> على الإنكار على الكلام وأهله)، قال<sup>(٢)</sup>: (وسمعت  
عبدالواحد بن ياسين المؤذن<sup>(٣)</sup> أنا<sup>(٤)</sup> جعفر<sup>(٥)</sup> يقول: رأيت بايين  
قلعا من مدرسة أبي الطيب<sup>(٦)</sup> بأمره من بيتي شابين حضرا أبا بكر  
ابن فورك<sup>(٧)</sup>).

= والنهاية ٢١/٢ - ٢٢، شذرات الذهب ٣/٢٠٧ - ٢٠٨.

- (١) لم أجد له ترجمة.
  - (٢) أي الهروي.
  - (٣) في ط و ك «المؤدب» والتصويب من ذم الكلام ولم أجد له ترجمة.
  - (٤) في ط «أبا».
  - (٥) لم أجد له ترجمة.
  - (٦) هو الصعلوكي، كما صرح به ابن تيمية - رحمه الله - حين أورد هذا الخبر في درء  
تعارض العقل والنقل ج-٨٣، وتقدمت ترجمته قريبا.
  - (٧) في ط و ك «في شيء شائن حضر أبا بكر بن فورك» والتصويب من ذم الكلام  
قلت: وهذا الخبر جاء في ذم الكلام متقدما على الذين ذكر هنا قبله.  
وانظر هذه النقول في ذم الكلام / نسخة الكواكب الدراري ص ٢٥١، والنسخة الأخرى  
ص ٣٩٥. وابن فورك هو شيخ المتكلمين، محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني،  
صاحب التصانيف الكثيرة، قال الذهبي: كان أشعريا، رأسا في فن الكلام، أخذ عن  
أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري، سمع مسند أبي داود الطيالسي من عبد الله بن  
جعفر بن فارس وسمع من ابن خرزاد الأهوازي، وحدث عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو  
القاسم القشيري، وأبو بكر بن خلف، حمل مقيدا إلى شيراز للعقائد ونُقل أن محمود  
ابن سبكتكين قتله بالسم لما سأله عن رسول الله ﷺ فقال: كان رسول الله وأما اليوم فلا.  
وكانت وفاته سنة ٤٠٦، ومن آثاره مشكل الحديث وغريبه، غريب القرآن، رسالة في  
علم التوحيد.
- بتصرف من [سير أعلام النبلاء ١٧/٢١٤-٢١٦]، وانظر [تبیین کذب المفتری ٢٣٢-  
٢٣٣، شذرات الذهب ٣/١٨١-١٨٢، الأعلام ٦/٨٢].

## فصل

وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية<sup>(١)</sup> المعتزلة<sup>(٢)</sup> ومن وافقهم الذي بنوا عليه هذا هو «مسألة الجوهر الفرد»<sup>(٣)</sup> فإنهم ظنوا أن القول بإثبات الصانع، وبأنه خلق السموات والأرض، وبأنه يقيم القيامة، ويبعث الناس من القبور: لا يتم إلا بإثبات الجوهر الفرد، فجعلوه أصلاً للإيمان بالله واليوم الآخر. أما جمهور المعتزلة ومن وافقهم كأبي المعالي<sup>(٤)</sup> وذويه فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك، وكذلك الإيمان باليوم الآخر، إذ كانوا يقولون لا يعرف ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم، ولا يعرف حدوثه إلا بطريقة الأعراض<sup>(٥)</sup>، وطريقة الأعراض مبنية على أن الأجسام لا تخلو منها. وهذا لم يمكنهم أن يثبتوه إلا بالأكوان: التي هي الاجتماع، والافتراق، والحركة،

(١) انظر الجهمية ص ٤.

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) جاء في جامع العلوم في اصطلاحات الفنون [٣٩٢/١ - ٢٩٢ - ٤١٨].

(الجزء الذي لا يتجزأ والجوهر الفرد والنقطة الجوهرية مترادفات، وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعاً، لا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا فرضاً). وفي المعجم الفلسفي لجميل صليبا ٤٢٧/١ قال [والجوهر عند المتكلمين هو الجوهر الفرد المتحيز الذي لا ينقسم، أما المنقسم فيسمونه جسمًا لا جوهرًا].

(٤) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٥) الأعراض جمع عرض تقدم التعريف به ص ١٤٢.

والسكون<sup>(١)</sup>. فعلى هذه الطريقة اعتمد أولوهم وآخروهم حتى القائلين بأن الجواهر<sup>(٢)</sup> لا تخلو عن كل جنس من أجناس الأعراض<sup>(٣)</sup>، وعن جميع أضداده إن كان له أضداد، وإن كان له ضد واحد لم يخل الجواهر عن أحد الضدين، وإن قدر عرض لاجنس له لم يخل الجواهر عن قبول واحد من جنسه إذا لم يمنع مانع من قبوله. فإن هذا أبلغ الأقوال. وهو قول أصحاب<sup>(٤)</sup> الأشعري<sup>(٥)</sup>، ومن وافقهم<sup>(٦)</sup>: كالقاضي أبي بكر<sup>(٧)</sup>، والقاضي أبي يعلى<sup>(٨)</sup>، وأبي المعالي الجويني<sup>(٩)</sup>، وأبي الحسن

(١) وبهذا عرفها الجويني في الإرشاد ص ٣٩ وزاد «ويجمعها ما يخص الجواهر بمكان أو تقدير مكان».

(٢) تقدم التعريف بالجواهر ص ١٤٢.

(٣) تقدم التعريف بالعرض ص ١٤٢.

(٤) لفظة «أصحاب» سقطت من ط.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٦) في ط «ومن وافقه».

(٧) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني ولد بالبصرة سنة ٣٣٨ وسكن بغداد، وسمع بها الحديث وإليه انتهت الرئاسة في مذهب الأشاعرة، وجهه عضد الدولة سفيراً عنه إلى ملك الروم فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها توفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ ومن آثاره الإنصاف، الملل والنحل، كشف أسرار الباطنية، والتمهيد في الرد على الملحدة والمعتلة والخوارج والمعتزلة.

انظر: [تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ - ٣٨٣، سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠ - ١٩٣، شذرات الذهب ٣/١٦٨ - ١٧٠، الأعلام ٦/١٧٨٦].

(٨) أبو يعلى تقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٩) الجويني تقدمت ترجمته ص ٢٩.



الزاغوني<sup>(١)</sup>، وغيرهم؛ فإنه لم يمكنهم / أن يثبتوا أن الجسم لا يخلو من الأعراض<sup>(٢)</sup> إلا بالأكوان. ثم عند التحقيق لم يمكنهم أن يثبتوا ذلك إلا بالاجتماع والافتراق؛ فإن منهم من يقول: الكون أمر عديم. ومنهم من يقول الكون الذي هو الحركة والسكون إنما يلزم إذا كان الجسم في مكان، فأما [إذا]<sup>(٣)</sup> لم يكن في مكان فيجوز خلوه عن الحركة والسكون، كما يقوله طوائف كالذين قالوا ذلك من الكرامية<sup>(٤)</sup>، قال الأمر بهذه الطريقة إلى الاجتماع والافتراق، وعلى ذلك اعتمد أبو المعالي<sup>(٥)</sup> وغيره من الأشعرية<sup>(٦)</sup>، وعلى ذلك اعتمد محمد بن الهيصم<sup>(٧)</sup> وغيره من الكرامية<sup>(٨)</sup> ومعلوم أن قبول الاجتماع والافتراق لم يمكنهم حتى يثبتوا أن الجسم يقبل الاجتماع والافتراق، وذلك مبني على أنه مركب من الأجزاء التي هي الجواهر المنفردة، فصار الإقرار بالصانع مبنياً عند هؤلاء المتكلمين على إثبات الجوهر الفرد<sup>(٩)</sup>.

(١) في ط «أبو الحسن بن الزاغوني» وتقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٢) الأعراض جمع عرض تقدم تعريفه ص ١٤٢.

(٣) الزيادة من ط.

(٤) انظر الكرامية ص ١٣.

(٥) أبو المعالي تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٦) انظر الأشاعرة ص ١٠٢.

(٧) تقدمت ترجمة ابن الهيصم ص ١٤.

(٨) العبارة من قوله «وغيره... إلى قوله: الكرامية» سقطت من ط.

(٩) انظر الجوهر الفرد ص ١٤٢.

ثم الذين ذكروا أن لهم طريقاً إلى إثبات الصانع غير هذه<sup>(١)</sup> كأبي عبد الله الرازي وغيره، وهو الذي عليه أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup> وغيره من الحذاق. قال من قال من هؤلاء: إن إثبات المعاد موقوف على ثبوت الجوهر الفرد<sup>(٣)</sup>، وهذا قول أبي عبد الله الرازي وغيره، وهو مخلص ممن<sup>(٤)</sup> جعله الأصل في الإيمان بالله، فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد، مع كونه يجعله أصلاً في نفي الصفات التي ينكرها - كما سيأتي بيانه - قال في أكبر كتبه الكلامية الذي سماه «نهاية العقول»<sup>(٥)</sup> في الأصل السابع عشر:

(اعلم أن معظم الكلام في المعاد إنما يكون مع الفلاسفة<sup>(٦)</sup> ولهم أصول يفرعون شبههم عليها، فيجب علينا إيراد تلك الأصول أولاً، ثم الخوض بعدها في المقصود. فلا جرم رتبنا الكلام في هذا الأصل على أقسام ثلاثة (القسم الأول) في المقدمات، وفيه ثمان مسائل: «المسألة الأولى» في الجزء الذي لا يتجزأ: ولا شك أن الأجسام التي نشاهدها<sup>(٧)</sup> قابلة

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«نهاية العقول»  
للرازي القول  
في ثبوت  
المعاد والرد  
عليه

(١) وهي أن الجسم لا يخلو من الأعراض إلا بالأكوان.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٣) الجوهر الفرد تقدم ص ٢٤٣.

(٤) في ط «من».

(٥) تقدم التعريف به ص ٧٥.

(٦) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٧) في ك و ط «ولاشك في أن الأجسام التي شاهدها» والتصويب من نهاية العقول.

للالنقسامات، فالانقسامات<sup>(١)</sup> التي يمكن حصولها فيها: إما أن تكون متناهية أو لا تكون؟ فيخرج من هذا التقسيم<sup>(٢)</sup> أقسام أربعة<sup>(٣)</sup>: «أولها»: أن تكون الانقسامات حاصلة، وتكون متناهية. و«ثانيها» أن تكون حاصلة وتكون غير متناهية، و«ثالثها»: ألا تكون حاصلة، ولكن ما يمكن حصوله منها يكون متناهياً<sup>(٤)</sup>. و«رابعها»: أن لا تكون<sup>(٥)</sup> حاصلة، ولكن ما يمكن حصوله منها يكون غير متناه<sup>(٦)</sup>. فالأول<sup>(٧)</sup> - مذهب جمهور المتكلمين، والثاني - مذهب<sup>(٨)</sup> النظام<sup>(٩)</sup>، والثالث -

(١) في ك و ط «والانقسامات» والتصويب من نهاية العقول.

(٢) في ط «القسم».

(٣) في نهاية العقول «أربعة أقسام».

(٤) في ك و ط «تكون متناهية» والتصويب من نهاية العقول.

(٥) في ط «أن تكون».

(٦) في ك و ط «تكون غير متناهية» والتصويب من نهاية العقول.

(٧) في ك و ط «الأول» والتصويب من نهاية العقول.

(٨) في ك و ط «هو مذهب» والتصويب من نهاية العقول.

(٩) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري المعروف بالنظام أحد أئمة المعتزلة انفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت «النظامية» قال البغدادي: «وكان في زمان شبابه قد عاشر قومًا من الشنوية وقومًا من السُّمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قومًا من ملحدة الفلاسفة ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطرفة التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله . . . وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفًا من السيف، فأنكر إعجاز القرآن في نظمه، وأنكر ما روي في معجزات نبينا ﷺ . . . وقد قال بتكفيره أكثر شبوخ المعتزلة» هلك سنة ٢٣١هـ.

مذهب<sup>(١)</sup> بعض المتأخرين، والرابع - مذهب<sup>(٢)</sup> الفلاسفة<sup>(٣)</sup>.  
فنخلص<sup>(٤)</sup> من هذا أن الخلاف بيننا وبين الفلاسفة في هذه /  
المسألة يقع في مقامين (أحدهما) أن الجسم مع كونه قابلاً  
للانقسامات<sup>(٥)</sup> هل يعقل أن يكون واحداً؟ (ثانيهما) أنه بتقدير أن  
يكون واحداً، هل يعقل أن يكون قابلاً للانقسامات الغير  
متناهية؟<sup>(٦)</sup>.

بداية رد  
المؤلف

وأعجب من هذا أنهم يجعلون إثبات الجوهر الفرد<sup>(٧)</sup> دين  
المسلمين، حتى يعد منكره خارجاً عن الدين، كما قال أبو  
المعالى<sup>(٨)</sup> وذووه: (اتفق المسلمون<sup>(٩)</sup> على أن الأجسام تتناهى  
في تجزئها وانقسامها حتى تصير أفراداً، وكل جزء لا يتجزأ  
ولا ينقسم<sup>(١٠)</sup>، وليس<sup>(١١)</sup> له طرف وحد وجزء شائع، ولا يتميز.

= انظر [الفرق بين الفرق ص ١١٣ - ١٣٦، تاريخ بغداد ٩٧/٦ - ٩٨، لسان  
الميزان ٦٧/١، الأعلام ٣٦/١].

(١) في ك و ط «هو مذهب» والتصويب من نهاية العقول.

(٢) في ك و ط «هو مذهب» والتصويب من نهاية العقول.

(٣) تقدم التعريف بهم ص ٩.

(٤) في ط «فتخلص».

(٥) في ط «للانقسام».

(٦) انظر نهاية العقول لوحة [٢٤٦].

(٧) تقدم ص ٢٤٣.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٩) في الشامل في أصول الدين «الإسلاميون».

(١٠) قوله «ولا ينقسم» ليست في الشامل.

(١١) في الشامل «فليس».

وإلى هذا<sup>(١)</sup> صار المتعمقون في الهندسة، وعبروا عن الجزء بالنقطة، فقالوا: النقطة شيء لا ينقسم<sup>(٢)</sup>، وصار الأكثرون من الفلاسفة<sup>(٣)</sup> إلى أن الأجسام<sup>(٤)</sup> لا تنهاى في تجزئها وانقسامها<sup>(٥)</sup>، وإلى هذا<sup>(٦)</sup> صار النظام<sup>(٧)</sup> من أهل الملة<sup>(٨)</sup>، ثم اعترفوا بأنه تنتهي قسمتها بالفعل، ولا تنتهي قسمتها بالقوة، ويعنون بالقوة صلاحية الجزء للانقسام.

والعجب أنهم اتفقوا على أن الأجرام<sup>(٩)</sup> متناهية الحدود والأقطار، منقطعة الأطراف والأكتاف<sup>(١٠)</sup>، وكذلك على كل

- 
- (١) في الشامل «وإلى ذلك».
- (٢) في الشامل «وقطعوا بأن النقطة لا تنقسم».
- (٣) في الشامل «وصار معظم الفلاسفة» وانظر التعريف بالفلاسفة ص ٩.
- (٤) في الشامل «أن الأجرام».
- (٥) «وانقسامها» ليست في الشامل.
- (٦) في الشامل «وإلى ذلك».
- (٧) النظام تقدمت ترجمته ص ٢٤٧ وانظر ماعزاه إليه البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٢٣.
- (٨) في الشامل «من المنتسبين إلى الفلسفة»، وانظر الشامل في أصول الدين/ فصل في إثبات الجوهر الفرد ص ٢٤٣.
- (٩) الجسم والجرم مترادفان إلا أن أكثر استعمال الجرم في الأجسام الفلكية. والجسم يعرف بأنه كل جوهر مادي شغل حيزاً ويتميز بالثقل والامتداد، ويقابل الروح، وعرفه الجرجاني بأنه «جوهر قابل للأبعاد الثلاثة» أي الطول والعرض والعمق.
- انظر: [التعريفات للجرجاني ص ٧٩، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٦١ المعجم الفلسفي لجميل صليبا ١/ ٤٠٢].
- (١٠) لم تعجم في ك، وفي ط «الأكتاف» بالمشناة الفوقية، والصواب كونها بالمثلثة كما أثبت، إذ هو المناسب لسياق الكلام والمراد بها غلط القوام انظر: [كشاف =

جملة ذات مساحة فإن لها غايات ومنقطعات بالجهات، ثم قضا  
بأنها تنقسم أجزاءً بلا نهاية، والجملة المحدودة كيف تنقسم  
أجزاءً لاتتناهى ولا يحاط بها؟!.

قلت: والكلام في ذلك من وجهين:

أحدهما - أنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول  
والصحابه والتابعين وأئمة المسلمين لم يبنوا شيئاً من أمر الدين  
على ثبوت الجوهر الفرد<sup>(١)</sup> ولا انتفائه؛ وليس المراد بذلك أنهم  
لم ينطقوا بهذا اللفظ، فإنه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية  
يعبر بها عما دل عليه كلامهم في الجملة، وذلك بمنزلة تنوع  
اللغات وتركيب الألفاظ المفردات؛ وإنما المقصود أن المعنى  
الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ الجوهر الفرد لم يبن عليها أحد  
من سلف الأمة وأئمتها مسألة واحدة من مسائل الدين، ولا ربطوا  
بذلك حكماً علمياً ولا عملياً، فدعوى المدعي انبناء أصل الإيمان  
بالله واليوم الآخر على ذلك يضاهي دعوى المدعي<sup>(٢)</sup> أن ما<sup>(٣)</sup>  
بينوه من الإيمان بالله واليوم الآخر ليس هو على ما بينوه؛ بل إما  
أنهم ماكانوا يعلمون الحق، أو يجوز<sup>(٤)</sup> الكذب في هذا الباب  
لمصلحة الجمهور، كما يقول نحو ذلك من يقوله من

نقيب  
المؤلف على  
ما نقله عن  
الجويني  
والرازي  
«الوجه  
الأول»

= اصطلاحات الفنون ج ٥/ ١٢٥٣].

(١) تقدم تعريفه ص ٢٤٣.

(٢) في ك «المدعوي».

(٣) في ط «أنما».

(٤) في ط «أو يجوزوا».

المنافقين من المتفلسفة<sup>(١)</sup> والقرامطة<sup>(٢)</sup> ونحوهم من الباطنية<sup>(٣)</sup>، فإنهم إذا أثبتوا من أصول الدين ما يعلم بالاضطرار أنه ليس من أصول الدين لزم قطعاً تغيير الدين وتبديله؛ ولهذا<sup>(٤)</sup> زاد أهل هذا الفن<sup>(٥)</sup> في الدين ونقصوا منه علماً وعملاً. وإذا كان كذلك لم يكن الخوض في هذه المسألة مما يبنى عليه الدين<sup>(٦)</sup>؛ بل مسألة من / مسائل الأمور الطبيعية كالقول في غيرها من أحكام الأجسام الكلية.

ك١٨٧أ

وأيضاً فإنه أطبق أئمة الإسلام على ذم من بنى دينه على الكلام في الجواهر والأعراض<sup>(٧)</sup>، ثم هؤلاء الذين ادعوا توقف الإيمان بالله واليوم الآخر على ثبوته قد شكوا فيه، وقد توقفوا<sup>(٨)</sup> في آخر عمرهم كإمام المتأخرين من المعتزلة<sup>(٩)</sup> أبي الحسين البصري<sup>(١٠)</sup>، وإمام المتأخرين من

(١) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٢) انظر القرامطة ص ٤٤.

(٣) انظر ص ٤٤، ١٦٧.

(٤) في ط «وبهذا».

(٥) يعني القائلين بأن أمر الدين مبني على مسألة الجوهر الفرد.

(٦) في ط «مما يبنى الدين عليه».

(٧) انظر الجوهر والعرض ص ١٤٢.

(٨) في ط «وقد نفوه في آخر عمرهم».

(٩) انظر المعتزلة ص ٤.

(١٠) في ك «أبي الحسن» وصوابه «أبي الحسين» كما في ط. وكما سيأتي قريباً وهو محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة، ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي بها، قال الذهبي: ليس بأهل للرواية، وقال الخطيب «له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته» وقال الشهرستاني: =

الأشعرية<sup>(١)</sup> أبي المعالي الجويني<sup>(٢)</sup>، وإمام المتأخرين من الفلاسفة<sup>(٣)</sup> والمتكلمين أبي عبد الله الرازي؛ فإنه في كتابه<sup>(٤)</sup> بعد أن بين توقف المعاد على ثبوته، وذكر ذلك غير مرة في أثناء مناظرته للفلاسفة. قال في المسألة بعينها<sup>(٥)</sup> لما أورد حجج نفاة الجوهر الفرد<sup>(٦)</sup> فقال: (وأما المعارضات التي ذكروها فاعلم [أن من العلماء من مال] إلى التوقف<sup>(٧)</sup> في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة، فإن إمام الحرمين<sup>(٨)</sup> صرح في كتاب «التلخيص»<sup>(٩)</sup> في أصول الفقه أن هذه المسألة من محارات

= «وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم في أن الأشياء لا تعدم قبل كونها. والرجل فلسفي المذهب، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب» توفي سنة ٤٣٦ هـ من آثاره المعتمد في أصول الفقه، شرح الأصول الخمسة، الإمامة.

انظر: [تاريخ بغداد ٣/ ١٠٠، الملل والنحل ١/ ٨٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٤ - ٦٥٥ الأعلام ٦/ ٢٧٥].

(١) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

(٢) الجويني تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٣) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٤) أي «نهاية العقول».

(٥) كلمة «بعينها» ليست في ط.

(٦) الجوهر الفرد تقدم ص ٢٤٣.

(٧) في ط و ك «واعلم أنا نميل إلى التوقف في هذه المسألة» والتصويب من نهاية العقول.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٩) في نهاية العقول «في التلخيص».

قلت: والتلخيص كتاب في أصول الفقه لخص فيه الجويني كتابي التقريب في =



العقول. وأبو الحسين البصري<sup>(١)</sup> هو أحذق المعتزلة<sup>(٢)</sup> توقف فيها، ونحن أيضًا نختار [هذا] التوقف<sup>(٣)</sup> فأَي ضلال في الدين وخذلان له أعظم من هذا؟! .

الوجه الثاني: دعواهم أن هذا قول المسلمين أو قول جمهور متكلمي المسلمين. ومن المعلوم أن هذا إنما قاله أبو الهذيل العلاف<sup>(٤)</sup> ومن اتبعه من متكلمي المعتزلة والذين أخذوا ذلك عنهم.

= الفروع للإمام قاسم بن محمد بن القفال الشاشي الشافعي، والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني، ولم أقف عليه مطبوعًا غير أن الدكتور أحمد السقا ذكر في مقدمة العقيدة النظامية أن هذا الكتاب مخطوط.

انظر: [طبقات السبكي ١٧١/٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٧٧/١، وكشف الظنون ٧٠/١، ٤٦٦، ومقدمة العقيدة النظامية ص ٨.

(١) أبو الحسين البصري تقدمت ترجمته ص ٢٥١.

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) في ك و ط «فنحن أيضًا نختار التوقف» والتصويب من نهاية العقول وانظر هذا النص في نهاية العقول لوحة [٢٤٩].

(٤) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدى أبو الهذيل العلاف كان مولى لعبد القيس شيخ المعتزلة ومقدم الطائفة، ومقرر الطريقة، والمناظر عليها ولد في البصرة سنة ١٣٥، فضائحه تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم. وإليه تنسب الهذيلية من فرق المعتزلة. ومن فضائحه قوله بفناء مقدورات الله - عز وجل - حتى لا يكون بعد فناء مقدوراته قادرًا على شيء، ولهذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يفنيان، ويبقى حيثنذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرُونَ على شيء، ولا يقدر الله - عز وجل - في تلك الحال على إحياء ميت، ولا على إماتة حي ولا على تحريك ساكن، ولا على إحداث شيء، وله مقالات في الاعتزال، ومجالس مناظرات توفي بسامراء وقد كَفَّ بصره سنة ٢٣٥هـ.

انظر [الفرق بين الفرق ص ١٠٢ - ١١٣، تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٦ - ٣٧٠ الملل =

وقد نفى الجوهر الفرد<sup>(١)</sup> من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبتته<sup>(٢)</sup>؛ بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك: فنفاه حسين النجار<sup>(٣)</sup> وأصحابه كأبي عيسى برغوث<sup>(٤)</sup> ونحوه، وضرار بن عمرو<sup>(٥)</sup> وأصحابه كحفص

= والنحل ٤٩/١ - ٥٣، لسان الميزان ٤١٣/٥ - ٤١٤، الأعلام ١٣١/٧

(١) انظر: الجوهر الفرد ص ٢٤٣.

(٢) وممن بسط القول في بيان مقالات الناس في إثبات الجوهر الفرد ونفيه الرازي في كتابه [المطالب العالية ج ١٩/٦ - ١٢٦] وانظر ما ذكره ابن حزم في [الفصل بهامشه الملل ج ٥/١٧٥].

(٣) أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار الرازي، رأس الفرقة النجارية من المعتزلة وإليه نسبتها كان حائكاً، وقيل: كان يعمل الموازين من أهل قم وهو من متكلمي المجبرة وأكثر المعتزلة في الري وجهاتها من النجارية وافقوا السلف في أصول ووافقوا القدرية في أصول وانفردوا بأصول لهم. توفي الحسين بن محمد سنة ٢٢٠ هـ من آثاره. كتاب الاستطاعة، والأسماء والصفات وكتاب الإرجاء وغيرها.

انظر: [الفرق بين الفرق ص ١٩٥ - ١٩٧، الفهرست ٢٢٩ الأعلام ٢٥٣/٢، معجم المؤلفين ٥٣/٤].

(٤) هو محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وإليه تنسب «البرغوثية» من النجارية، كان على مذهب الحسين النجار إلا أنه خالفه في تسمية المكتسب فاعلاً فامتنع منه وأطلقه النجار، وكان يزعم أن الأشياء المتولدة فعل الله بإيجاب الطبع؛ وذلك أن الله سبحانه طبع الحجر طبعاً يذهب إذا دُفع وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب وقطع. ذكر ابن النديم أن وفاته كانت بعد وفاة أبي جعفر الإسكافي بستة أشهر، وكان موت الإسكافي في سنة ٢٤٠ هـ.

انظر: [مقالات الإسلاميين. ريتر ص ٢٨٤، ٥٤٠، الفرق بين الفرق ص ١٩٧، التبصير في الدين ص ٩٣، الفهرست ٢١٣].

(٥) ضرار بن عمرو القاضي، معتزلي جلد، له مقالات خبيثة. قال يمكن أن يكون جميع =

## الفرد<sup>(١)</sup> ونحوه، ونفاه أيضاً هشام بن الحكم<sup>(٢)</sup> وأتباعه، وهو

= من يظهر الإسلام كفاراً في الباطن لجواز ذلك على كل فرد منهم في نفسه وذكر أنه طمع برياسة المعتزلة في بلده، فلم يدركها فخالقهم. فكفروه وطرده وصنف نحو ثلاثين كتاباً بعضها في الرد عليهم وعلى الخوارج، قال المروزي قال أحمد بن حنبل: شهدت على ضرار عند سعيد بن عبد الرحمن القاضي فأمر بضرب عنقه. فهرب. وقيل: إن يحيى بن خالد البرمكي أخفاه قال ابن حزم. كان ضرار ينكر عذاب القبر، وقال الذهبي: «هذا المدبر لم يرو شيئاً، هلك سنة ١٩٠ هـ تقريباً». انظر: [الفرق بين الفرق ٢٠١ - ٢٠٢، ميزان الاعتدال ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ الأعلام ٢١٥/٣].

(١) حفص الفرد يكنى أبو يحيى، ويكنى أبو عمرو من المجبرة من أكابرهم، كان نظيراً للنجار، وكان من أهل مصر فقدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره فقطعه أبو الهذيل، وكان أولاً معتزلياً ثم قال بخلق الأفعال. ومن أقواله إن الله لا يرى بالآبصار ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسة سادسة غير حواسنا هذه فندركه بها وندرك ما هو بتلك الحاسة.

قال ابن حجر: «حفص الفرد مبتدع قال النسائي صاحب كلام لا يكتب حديثه وكفراه الشافعي في مناظرته». انتهى. من آثاره: كتاب الاستطاعة، وكتاب التوحيد، والرد على النصارى، والرد على المعتزلة. انظر: [مقالات الإسلاميين / ريتز ٢١٦، الفهرست ٢٢٩ - ٢٣٠، لسان الميزان ٣٠٠/٢ - ٣٣١].

(٢) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي، أبو محمد، شيخ الإمامية في وقته، ولد بالكوفة، ونشأ بواسط. وسكن بغداد، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي، فكان القيم بمجالسه، قال البغدادي: «زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدّ ونهاية وأنه طويل وعريض عميق... وكان يقول في القرآن: إنه لا خالق ولا مخلوق ولا يقال إنه غير مخلوق لأنه صفة والصفة لا توصف عنده... وكان يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب» وإليه تنسب إحدى فرقتي الهاشمية هلك سنة ١٩٠ هـ تقريباً من آثاره: الإمامة، والقدر، والرد على من قال بإمامة المفضول، وغيرها.

انظر: [الفرق بين الفرق ٤٨ - ٥١، الملل والنحل ١٨٤/١ - ١٨٦، لسان الميزان ١٩٤/٦ الأعلام ٨٥/٨].

المقابل لأبي الهذيل<sup>(١)</sup>، فإنهما متقابلان في النفي والإثبات؛  
ونفته الكلائية<sup>(٢)</sup>: أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب<sup>(٣)</sup>  
وذووه، ونفاه أيضاً طائفة من الكرامية<sup>(٤)</sup> كمحمد بن صابر<sup>(٥)</sup>،  
ونفاه ابن الراوندي<sup>(٦)</sup>، وليس نفي هؤلاء موافقة منهم

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٥٣.

(٢) انظر: التعريف بالكلائية ص ١٢٤.

(٣) أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم أخذ عنه الكلام داود الظاهري، وكان يلقب كُلاباً لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، وأصحابه هم الكلائية، توفي سنة ٢٤٥هـ ومن آثاره كتاب الصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة.

انظر: [سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٤ - ١٧٦، لسان الميزان ٥/ ٣٥٣، الأعلام ٩٠/ ٤، معجم المؤلفين ٦/ ٥٩].

(٤) انظر التعريف بالكرامية ص ١٣.

(٥) لم أجد له ترجمة.

(٦) أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين الراوندي، أو ابن الراوندي فيلسوف مجاهر بالإلحاد. من سكان بغداد نسبته إلى «راوند» من قرى أصبهان قال ابن كثير: أحد مشاهير الزنادقة، طلبه السلطان فهرب، ولجأ إلى ابن لاوي اليهودي بالأهواز وصنف له في مدة مقامه عنده كتابه الذي سماه «الدامغ للقرآن»، وقال ابن حجر: «ابن الراوندي، الزنديق الشهير، كان أولاً من متكلمي المعتزلة ثم تزندق واشتهر بالإلحاد، ويقال: كان غاية في الذكاء» وقال ابن الجوزي «أبو الحسين الراوندي الملحد الزنديق، وإنما ذكرته ليعرف كفره فإنه معتمد الملاحدة والزنادقة». قال: «وكنيت أسمع عنه بالعظام حتى رأيت ما لم يخطر على قلب أن يقوله عاقل» هلك سنة ٢٩٨ ونقل مترجموه أن له نحو ١١٤ كتاباً منها: الدامغ، وفضيحة المعتزلة، والتاج، ونعت الحكمة، وغيرها.

انظر: [المنتظم ٦/ ٩٩ - ١٠٥، البداية والنهاية ١١/ ١١٢ - ١١٣، لسان الميزان =

لا للفلاسفة ولا للنظام<sup>(١)</sup>، بل قول النظام ظاهر<sup>(٢)</sup> الفساد، وكذلك قول الفلاسفة<sup>(٣)</sup> أيضاً. وأكثر هؤلاء الذين ذكرناهم من النجارية<sup>(٤)</sup> والضرارية<sup>(٥)</sup> والكلابية<sup>(٦)</sup> والكرامية<sup>(٧)</sup> وغيرهم لا يقولون في ذلك بقول النظام<sup>(٨)</sup> ولا الفلاسفة<sup>(٩)</sup>؛ ولا يقولون

= ٣٢٣/١ - ٣٢٤، الأعلام ١/٢٦٧.

- (١) تقدمت ترجمة النظام ص ٢٤٧.
- (٢) في ك «مظاهر» وهو تحريف.
- (٣) انظر الفلاسفة ص ٩.
- (٤) النجارية هم أتباع الحسين بن محمد النجار، وافقوا السلف في أصول، ووافقوا القدرية في أصول، وانفردوا بأصول لهم، ومما وافقوا فيه القدرية نفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار، ويقولون بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون والخضوع له والإقرار باللسان، وقالوا إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وافترقوا فرقاً كثيرة، كل فرقة تكفر أختها، والمشهور من فرقهم ثلاث فرق: البرغوثية والزعفرانية والمستدركة.
- انظر: [الفرق بين الفرق ١٩٥ - ١٩٧، الملل والنحل ١/٨٨ - ٩٠].
- (٥) الضرارية هم أتباع ضرار بن عمرو القاضي وافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وأنها بعض المستطيع، وانفرد بأشياء منكرة منها قوله بأن الله يرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله، وأنكر حرف أبي بن كعب وابن مسعود ومنها قوله: إن معنى قولنا: إن الله عالم حي هو أنه ليس بجاهل ولا ميت وقال: لأدري لعل سرائر العامة كلها كفر وشرك.
- انظر: [الفرق بين الفرق ٢٠١ - ٢٠٢، الملل والنحل ١/٩٠ - ٩١].
- (٦) انظر الكلابية ص ١٢٤.
- (٧) انظر الكرامية ص ١٣.
- (٨) تقدم ترجمته ص ٢٤٧.
- (٩) في ط «والفلاسفة»، وانظر التعريف بهم ص ٩.

بإثباته، وذلك أن دعوى الفلاسفة قبول الأجسام والحركات والأزمنة الانقسام<sup>(١)</sup> إلى غير نهاية باطل كما ذكره المثبتون، وكذلك قول مثبتيه باطل بما ذكره نفاته من أنه لا بد من انقسامه، حتى إن أبا المعالي<sup>(٢)</sup> وغيره اعترفوا بأنه غير محسوس. ومن تدبر أدلة الفلاسفة القائلين بما لا يتناهى من الانقسام [و]<sup>(٣)</sup> القائلين بوجود الجزء الذي لا يقبل الانقسام وجد أدلة كل واحدة من الطائفتين / تبطل الأخرى.

ك ١٨٧/ ب

والتحقيق أن كلا<sup>(٤)</sup> المذهبين باطل، والصواب ما قاله من قاله من الطائفة الثالثة المخالفة للطائفتين: أن الأجسام إذا تصغرت أجزاءها فإنها تستحيل، كما هو موجود في أجزاء الماء إذا تصغر فإنه يستحيل هواءً أو تراباً، فلا يبقى موجود ممتنع عن القسمة، كما يقوله المثبتون له، فإن هذا باطل بما ذكره النفاة من أنه لا بد أن يتميز جانب له<sup>(٥)</sup> عن جانب، ولا يكون قابلاً للقسمة إلى غير نهاية؛ فإن هذا أبطل من الأول: بل يقبل القسمة إلى حد ثم يستحيل إذا كان صغيراً، وليس استحالة الأجسام في صغرها

التحقيق في  
مسألة  
الجوهر  
الفرد قول  
طائفة ثالثة  
أنه إذا صغر  
استحال

(١) في ط «للاقسام».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٣) الزيادة ضرورية لاستقامة السياق.

(٤) في ك «أن كلي المذهبين» وهو خطأ، إذ حق «كلا» هنا أن تعرب بحركات مقدرة على الألف لأنها أضيفت إلى اسم صريح فأما إن أضيفت إلى الضمير فإنها تعرب إعراب المثنى.

(٥) لفظة «له» ليست في ك.

محدودًا بحد واحد؛ بل قد يستحيل الصغير وله قدر يقبل نوعًا من القسمة، وغيره لا يستحيل حتى يكون أصغر منه. وبالجمله فليس في شيء منها قبول القسمة إلى غير نهاية، بل هذا إنما يكون في المقدرات الذهنية، فأما وجود مالا يتناهى بين حدين متناهين فمكابرة، وسواء كان بالفعل أو بالقوة، ووجود موجود لا يتميز جانب له عن جانب مكابرة، بل الأجسام تستحيل مع قبول الانقسام، فلا يقبل شيء منها انقسامًا لا يتناهى، كما أنها إذا كثرت وعظمت تنتهي إلى حد تقف عنده ولا تذهب إلى أبعاد لا تتناهى.

ولكن بنى هذه الطائفة المشهورة من المتكلمين على مسمى هذا الاسم الهائل الذي هو «الجوهر الفرد» عندهم [إثبات الخالق والمعاد]<sup>(١)</sup> وهو عند التحقيق ما لا يمكن أحدًا أن يحصر [٥]<sup>(٢)</sup> بحسه<sup>(٣)</sup> باتفاقهم وعند المحققين لامس له. وما أشبهه بالمعصوم المعلوم الذي بدعته<sup>(٤)</sup> القرامطة<sup>(٥)</sup>

(١) الزيادة يقتضيها السياق وانظر [درء تعارض العقل والنقل ٤/ ١٣٥].

(٢) زيادة يقتضيها المعنى، والمراد به الجوهر الفرد.

(٣) في ط «ما لا يمكن أحدًا أن يحضر بجنسه».

(٤) في ط «ابتدعته» وكلاهما فصيح جاء في القاموس ٣/ ٤ «وبدع كفرح سمن، وكمنعه أنشأه كابتدعه».

(٥) انظر القرامطة ص ٤٤ والمراد بالمعصوم عندهم محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري الملقب بالمهدي، ويقال له: «مهدي الموحدين» صاحب دعوة السلطان عبد المؤمن بن علي ملك المغرب، وفي نسبه أقوال. نشأ في جبل السوس في أقصى بلاد المغرب، وكان من شأنه أنه حرّض على عصيان ابن =

## والمنتظر<sup>(١)</sup> المعصوم الذي بدعته<sup>(٢)</sup> الرافضة<sup>(٣)</sup> والغوث<sup>(٤)</sup>

= تاشفين فقتلوا له جنوداً، ثم تحصنوا وقوى بهم ابن تومرت، وتلقب بالمهدي، والقائم بأمر الله قال ابن تيمية - رحمه الله -: [وكان أصحابه يخطبون له على منابرهم فيقولون في خطبهم: الإمام المعصوم والمهدي المعلوم، الذي بشرت به في صريح وحيك، الذي اكتنفته بالنور الواضح، والعدل اللائح، الذي ملأ البرية قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً]. هلك سنة ٥٢٤هـ.

انظر: [الكامل ٢٩٤/٨ - ٢٩٩، وفيات الأعيان ٤٥/٥ - ٥٥، منهاج السنة النبوية ٩٨/٤ - ٩٩، ١٨٩/٦، ٢٥٨/٨، مجموع الفتاوى ٤٧٦/١١ - ٤٩١، الأعلام ٢٢٨/٦ - ٢٢٩].

(١) وهو عند الإمامية محمد بن الحسن العسكري (الخالص) بن علي الهادي آخر الأئمة الاثنى عشر، وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر والحجة، وصاحب السرداب وزعموا أنه دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء ولم يخرج منه. قال ابن خلكان: وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسامراء. انظر: [وفيات الأعيان ١٧٦/٤، ومنهاج السنة النبوية ٧٩/١، ١٠٢، ١١٣، ١١٥، وجده ٨٦/٤ - ٩٤، وجده ٢٦٠ - ٢٦٢، والأعلام ٨٠/٦].

(٢) في ط «ابتدعته».

(٣) انظر الرافضة: ص ١٢٨.

(٤) الغوث هو القطب حينما يُلتجأ إليه، ولا يسمى في غير ذلك الوقت غوثاً. والقطب عندهم: هو عبارة عن الواحد الذي هو موضع نظر الله في كل زمان، أعطاه الطلسم الأعظم من لدنه وهو يسري في الكون وأعيانه الباطنة والظاهرة سريان الروح في الجسد.

انظر: [التعريفات للجرجاني ص ١٤٩، ١٨٥، واصطلاحات الصوفية ص ١٤٥، ١٦٧].

وقد بين المؤلف - رحمه الله - ما يقصد بهذه الألفاظ، وأوضح أن هذا قد يقوله بعض طوائف من الناس، ويفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام، مثل تفسير بعضهم أن «الغوث» هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إن مدد الملائكة وحيتان البحر بواسطته، فهذا من جنس قول النصارى في المسيح - عليه السلام - والغالية في علي - رضي الله عنه - وهذا كفر =



الذي بدعته<sup>(١)</sup> جهال الصوفية<sup>(٢)</sup> هو نظير ما يعظمه مقابل<sup>(٣)</sup> هؤلاء الفلاسفة المشائين<sup>(٤)</sup> وأتباعهم من<sup>(٥)</sup> الجوهر المجرد وهو ما يدعونه في النفس<sup>(٦)</sup> والعقول من أنها شيء لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متحرك ولا ساكن، ولا متصل بغيره ولا منفصل عنه وأمثال هذه الترهات، فقول هؤلاء<sup>(٧)</sup> في إثبات هذا الجوهر المجرد كقول أولئك<sup>(٨)</sup> في الجوهر الفرد<sup>(٩)</sup> ثم إن هؤلاء وهؤلاء يدعون أن هذا هو حقيقة الإنسان، هؤلاء يدعون أنه هذا الجوهر المجرد، وهؤلاء يقولون إنه جوهر واحد منفرد، أو جواهر كل منها يقوم به حياة وعلم وقدرة، أو تقوم الأعراض المشروطة بالحياة ببعضها وثبت الحكم للجملة. وعلى هذه المقالات يبنون<sup>(١٠)</sup> المعاد.

= صريح يستتاب منه صاحبه فإن تاب وإلا قتل.

انظر بسط القول في هذا في: [مجموع الفتاوى ١١/٤٣٣-٤٤٤، ٢٧/٩٦-١٠٥].

(١) في ط «ابتدعته».

(٢) انظر التعريف بالصوفية ص ١٠٣.

(٣) في ط «نظير ما يعظم هنا بل هؤلاء الفلاسفة».

(٤) انظر التعريف بالفلاسفة المشائين ص ٢٣.

(٥) في ط «في» بدل «من».

(٦) في ط «النفوس».

(٧) أي الفلاسفة.

(٨) أي المتكلمين.

(٩) انظر الجوهر الفرد ص ٢٤٣.

(١٠) في ط «يثبتون المعاد» وانظر ما ذكره ابن القيم في هذا في كتابه [الصواعق

المرسلة ج ٣/٩٨٤-٩٨٨].

## فصل

ثم قال الرازي: (العاشر<sup>(١)</sup>) أن معرفة أفعال الله تعالى وصفاته أقرب إلى العقول من معرفة ذات الله تعالى، ثم المشبهة<sup>(٢)</sup> وافقونا على أن معرفة أفعال الله تعالى / وصفاته على خلاف حكم الحس والخيال<sup>(٣)</sup>.

الوجه العاشر  
من الوجوه  
التي استدل  
بها الرازي  
على مقدمته  
ك ١/١٨٨

مناقشة  
الرازي في  
تفريقه بين  
الحس  
والخيال  
والعلم في  
ثبوت حكم  
أحدهما  
دون الآخر

يقال له: إن أردت أن أفعال الله تعالى وصفاته تثبت بلا مثال. فهذا حق؛ فإن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] وذلك أنا لانعلم الشيء إلا أن ندركه نفسه أو ندرك ما قد يكون مماثلاً له أو مشابهاً له من بعض الوجوه، والله يعلم الأشياء كلها ونحن لانعلم، فليس لنا أن نضرب له الأمثال بلا علم.

وإن أراد به أن يثبت ما يعلم بالحس أو العقل عدمه. فهذا باطل، وقد تقدم هذا في أول هذه المقدمة<sup>(٤)</sup>، وبيننا الفرق بين

(١) وتقدم الوجه التاسع انظر [المطبوع ١٠٣/١ - ١٠٤] و [أساس التقديس ص ٢١ - ٢٢].

(٢) ويعني بهم الحنابلة والكرامية كما بين ذلك المؤلف انظر ص ٢٩٦.

(٣) انظر: أساس التقديس ص ٢٣.

(٤) انظر المطبوع [ج ١/ ٧٧، ٧٨].

ما<sup>(١)</sup> يعلم عدمه وبين ما [يعلم]<sup>(٢)</sup> عدم مثاله، كما بينا الفرق بين<sup>(٣)</sup> ما يعلم عدمه وبين<sup>(٤)</sup> ما لا يعلم وجوده أو كلفيته. وهذا الأصل ينبغي استبصاره واستدكاره؛ فإنه بسبب الاشتباه فيه يقع من لبس الحق بالباطل ما الله به عليم.

وأيضاً فإنه لا اختصاص للحس والخيال بكونهما يثبت على خلاف حكمهما<sup>(٥)</sup>؛ فإنه إن أراد أنها تنافي ما علم بالحس والخيال [أنها]<sup>(٦)</sup> تنافي معرفة أفعاله؛ لأن الحس والخيال يدرك عدم ذلك فهذا باطل، ولو أراد أنه يثبت من أفعاله ما لا يعلم نظيره أو ما لا يحيط العلم بحقيقته بحسّ ولا خيال. فيقال: وما لا يعلم<sup>(٧)</sup> نظيره بعقل ولا علم ولا قياس، فلا فرق بين ثبوتها بهذا الاعتبار على خلاف حكم الحس والخيال أو على خلاف حكم العلم والعقل. وهذا الكلام أيضاً كلام نافع في هذه المواضع.

وليس لأحد أن يفرق بينهما بأن العلم والعقل يدرك من أفعاله ما لا يدركه الحس والخيال لوجهين:

أحدهما - أنه لا فرق في هذا بين أفعال الله تعالى وصفاته

(١) في ط «بينما».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ط وهي ضرورة لاستقامة السياق.

(٣) في ط «بينما».

(٤) في ط «بينما».

(٥) في ك «حكمها» والتصويب من ط.

(٦) زيادة ليستقيم السياق.

(٧) في ك «وماله يعلم» وفي ط «وماله لا يعلم» ورجحت أن الصواب ما أثبت.

وبين سائر الأشياء؛ فإن الإنسان إذا أحس أمراً أو تخيله حصل له من العلم والعقل بسبب ذلك ما لم يدركه الحس والخيال، كما يعقل الأمور العامة الكلية عند إحساس بعض أفرادها بالقياس والاعتبار، ولا يجوز أن يقال في جميع المعقولات: إنها تثبت على خلاف حكم الحس والخيال. وإن أراد أحد بهذا اللفظ هذا المعنى لم يضر ذلك؛ إذ يكون التقدير أن الإنسان ينال بعقله من العلم ما لا يناله بحسه، وهذا لانزاع فيه؛ لكن لا يقتضي ذلك تنافي المحسوس والمعقول؛ بل ذلك يوجب تصادقهما وموافقتهما.

الوجه الثاني - أن الحس يمكنه إدراك كل موجود، فما من شيء من الإدراك<sup>(١)</sup> إلا ويمكن معرفته بالإحساس الباطن أو الظاهر كما قد نبهنا على ذلك فيما تقدم من هذه الأجوبة<sup>(٢)</sup>؛ بل هذا المنازع وأصحابه<sup>(٣)</sup> قالوا من ذلك ما هو من أبلغ الأمور / في مسألة الرؤية وغيرها حيث يجوزون رؤية كل موجود؛ بل

ك ١٨٨ ب

(١) عبر هنا بالمصدر عن اسم المفعول.

(٢) بين المؤلف - رحمه الله - أن العلم له طرق ومدارك وقوى باطنة وظاهرة في الإنسان، فإنه يحس الأشياء ويشهدها، ثم يتخيلها ويتوهمها ويضبطها بعقله، ويقيس ما غاب على ما شهد، والذي يناله الإنسان بهذه الأسباب قد يكون علماً وقد يكون باطلاً. فالله سبحانه وتعالى لم يفرق بين إدراك وإدراك، ولا بين سبب وسبب، ولا بين القوى الباطنة والظاهرة فجعل بعض ذلك مقبولاً وبعضه مردوداً، بل جعل المردود هو قول غير الحق والقول بلا علم مطلقاً.

انظر المطبوع [١/١٣٦].

(٣) أي الرازي وأصحابه من الأشاعرة.

يجوزون تعلق الحواس الخمس من السمع والبصر والشم والذوق واللمس بكل موجود، فلم يبق عندهم في الموجودات ما يمتنع أن يكون محسوسًا، فلا يصح أن يقال: إنه يدرك بالعقل والعلم ما يمتنع إدراكه بالحس، إلا إذا قيد الامتناع بأن يقال ما لا يمكننا إحساسه في هذه الحالة، أو ماتعجز قدرتنا عن إحساسه ونحو ذلك؛ وإلا فإحساسه ممكن، والله تعالى قادر عليه، ويفعل من ذلك ما يشاء كما يشاء. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم قال أبو عبد الله الرازي: (أما تقرير هذا المعنى في أفعال الله تعالى فذلك<sup>(١)</sup> من وجوه:

تقرير الرازي  
للمعنى الذي  
ذكره في دليله  
العائش الأول

أحدها: أن الذي شاهدناه هو تغير الصفات مثل انقلاب الماء والتراب نباتًا، وانقلاب النبات جزء بدن حيوان، فأما حدوث الذوات<sup>(٢)</sup> ابتداءً من غير سبق مادة وطينة فهذا شيء ما شاهدناه البتة، ولا يقضي بجوازه وهمنا وخیالنا<sup>(٣)</sup>، مع أنا سلمنا أنه [تعالى]<sup>(٤)</sup> هو المحدث للذوات<sup>(٥)</sup> ابتداءً من غير سبق مادة وطينة<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) في ك و ط «فذاك» والتصويب من أساس التقديس.
- (٢) في أساس التقديس «الدواب» وفي نسخة أخرى «الذوات».
- (٣) في ك «ولا يقضي وهمًا وخیالًا» والتصويب من أساس التقديس.
- (٤) لفظة «تعالى» زيادة من أساس التقديس.
- (٥) في أساس التقديس «الدواب» وفي النسخة الأخرى «الذوات».
- (٦) في ط «وطنية» وهو تصحيف، انظر هذا النص في أساس التقديس ص ٢٣ وفي طبعة البايع الحلبي ص ١١ - ١٢.

قلت : الكلام على هذا من وجوه :

أحدها : قوله : « لم نشاهد إلا تغير الصفات » ليس هذا مخاطبة  
باللغة المعروفة والاصطلاح المشهور ؛ بل هذا يفهم معنى<sup>(١)</sup> فاسداً  
لا يقوله أحد ؛ وذلك أن الصفة في الاصطلاح المشهور هي عرض يقوم  
بجوهر<sup>(٢)</sup> قائم بنفسه كقيام اللون والطعم والريح بالجسم ، فإذا قال  
القائل : لم نشاهد إلا تغير الصفات . كان مقتضاه أن الجواهر والأجسام  
لا تتبدل ولا تستحيل ولا تنقلب ، وإنما تتغير أعراضها القائمة بها مثل  
تغير الشمس والقمر والنجوم بحركاتها ، ومعلوم أن هذا باطل ؛ بل نفس  
الجواهر التي هي أعيان قائمة بنفسها تنقلب وتتبدل<sup>(٣)</sup> وتستحيل ، كما ذكره  
من انقلاب الماء والتراب نباتاً فلم يكن التغير في مجرد أعراض الماء  
والتراب . وإنما ذلك مثل أن ينقل من موضع إلى موضع أو يجمع ويفرق أو  
يسخن ويبرد ونحو ذلك . فأما إذا صار الماء والتراب نباتاً فقد انقلبت  
الحقيقة وتبدلت ، وكذلك إذا صار المني حيواناً ؛ والبيضة طيراً ؛ وكذلك  
إذا صار النبات المأكول دماً ثم عظماً ولحمًا وعروقاً<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك . فلا  
يقال في مثل هذا : لم نشهد إلا تغير الصفة ، بل شهدنا تبدل الحقيقة  
وتغير الأعيان القائمة بنفسها التي هي جواهر بمعنى استحالتها وانتقالها  
من حقيقة إلى حقيقة<sup>(٥)</sup> في ذاتها

(١) في ط « قصداً » بدل « معنى » .

(٢) تقدم تعريف العرض والجواهر ص ١٤٢ .

(٣) في ك « وتبدل » والتصويب من ط يدل له ماتقدم قريباً .

(٤) في ط « وعروقاً » .

(٥) قوله « إلى حقيقة » سقطت في ط .

وقدرها ووصفها<sup>(١)</sup>، وسائر الأمور.

ك ١٨٩/١

لكن لم نشهد تكون شيء إلا من شيء. فهذا حق كما أخبر  
الله تعالى به في كتابه العزيز، كما قال<sup>(٢)</sup> ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ  
صَلَصَلٍ كَالْفَخَّارِ ۝ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَّارٍ ۝ ﴾ [الرحمن: ١٤، ١٥] وقال: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ  
طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفْسَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّفُوفَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا  
الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظًا فَكَسَوْنَا الْعِظَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ  
خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝ ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣،  
١٤] وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ  
مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ۝ ﴾ [البقرة: ١٦٤] وقال: ﴿ وَهُوَ  
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا<sup>(٣)</sup> بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا  
ثِقَالًا سَقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ  
يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝ ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقال: ﴿ وَاللَّهُ  
أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ۝ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ۝ ﴾ [نوح:  
١٧، ١٨] وقال تعالى: ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ۝ ﴾ [هود:  
٦١] وقال تعالى: ﴿ وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ۝ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا  
وَمَرَعَهَا ۝ ﴾ [النازعات: ٣٠، ٣١]. وقال تعالى: ﴿ وَالْأَرْضُ  
مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۝ تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ

(١) في ط «ووضعها».

(٢) في ك «كما قد» وهو تصحيف.

(٣) في ط «بشرى».

عَبْدٍ مُّتَيْبٍ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّمَا طَلَعَ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴿١١﴾ ﴿ق: ٧ - ١١﴾ وهذا في كتاب الله تعالى كثير يبين خلق الأشياء بعضها من بعض، وبعض، وفي بعض.

ويقررنا أنا نرى ذلك ونشاهده كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ ﴿٧١﴾ إلى قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّتِينٌ﴾ ﴿٧٧﴾ [يس: ٧١ - ٧٧] وقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْتُم مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [الحج: ٥].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ﴿٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿١٠﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠] وقال إبراهيم عليه السلام <sup>(٢)</sup>: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ قَالَ فَاخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

الوجه الثاني

الوجه الثاني: قوله: (فأما حدوث الذوات ابتداءً من غير سبق مادة ولا طينة<sup>(٣)</sup> فهذا شيء ما شاهدناه البتة)<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين ليست في ك و ط حيث جاء فيهما «إلى قوله» بدلاً منها.

(٢) في ط «إبراهيم عليه السلام».

(٣) في أساس التقديس «وطينة».

(٤) انظر أساس التقديس، ص ٢٣، وطبعة البايع ص ١١ - ١٢.



ليست هذه المخلوقات من الماء والطين مثل الصور التي يصورها بنو آدم من المواد، مع أن الذات باقية. كتصوير الخاتم والدرهم ونحو ذلك من الفضة وتصوير السرير والباب ونحو ذلك من الخشب، وتصوير / الثوب من الغزل، فإن هذه المواضيع لم تحدث فيها الذوات وإنما تغيرت صفة الذات. وأما الحيوانات والنباتات المشهودة فنفس هذه الذوات شهدنا حدوثها وخلقها، لكن خلقت من شيء آخر ليس هو من جنسها ولا من حقيقتها، وهذا من أبداع الأمور وأعظمها، فلم يكن ما منه خلقت هذه الأمور - وإن سماها بعض الناس مادة - مثل المواد المعروفة تكون بعينها باقية في الصور، أو تكون<sup>(١)</sup> من جنس الصور. وإذا كان كذلك فقد شهدنا إبداع هذه الحقائق الموجودة وصفاتها بعد أن لم تكن موجودة كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧] غاية ما في هذا الباب أنا شهدنا خلقها من<sup>(٢)</sup> شيء ليس هو من جنسها ولا من حقيقتها، وشهدنا أنها تخلق من أوضاع الأشياء وأحقرها وأبعدها عن صفات الكمال كخلق الإنسان من تراب كما قال الشاعر:

الذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد<sup>(٣)</sup>

(١) في ط «وتكون».

(٢) في ك «في» وفي ط «من» وبه يستقيم المعنى.

(٣) في ك و ط «مستحكم» والتصويب من مصادر البيت، وهو من قصيدة أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) رثى بها أبا حمزة الحسن بن عبد الله التنوخي ومطلعها: =

وهذا الذي شهدنا من أبلغ الإبداع أنه يخلق من الشيء ما لا يكون مجانساً له ولا يكون الأصل مشتملاً على ما في الفرع من الصفات. فهذه الأمور المخلوقة التي لم تكن موجودة في أصلها ولا كامنة فيه هي مبدعة بعد العدم؛ لا منقولة من وصف إلى وصف، ولو كانت منقولة فنفس الصفات القائمة بها مبدعة بعد العدم، فقد شهدنا إبداع الجواهر والأعراض<sup>(١)</sup> بعد عدمها، وهذا كاف في ذلك؛ إذ لا يجب أن نشهد إبداع كل جوهر وعرض بعد العدم؛ بل إذا شهدنا إبداع ما شاء الله من الجواهر والأعراض بعد عدمها كان ذلك محسوساً لنا، ثم عقلنا بطريق الاعتبار والقياس ما لم نشهده، وهكذا علمنا بجميع الأشياء نحس بعض أفرادها ونقيس ما غاب على ما شهدناه، وإلا فلا يمكن أن يعلم الشخص بإحساسه كل شيء.

فظهر بذلك أن طريق علمنا بأفعال الله<sup>(٢)</sup> حساً وعقلاً مثل طريق علمنا بجميع الأمور، وظهر أن ما<sup>(٣)</sup> غاب عنا من أفعال

---

= غير مجدٍ في ملتي واعتقادي      نوح بأك ولا ترنم شادي  
ونصه فيها:

والذي حارت البرية فيه      حيوان مستحدث من جماد  
انظر: [ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري ص ١١١ - ١١٥، ومعاهد  
التنصيص شرح شواهد التلخيص لابن العباس. ص ٦٥، والجامع في أخبار أبي  
العلاء المعري وآثاره ج ٢/ ١٠٧٦].

(١) انظر الجواهر والعرض ص ١٤٢.

(٢) أي مفعولات الله.

(٣) في ط «أنما» ولا مسوغ لوصل «ما» هنا بما قبلها.

الله، وعلمناه بعقلنا ليس على خلاف ما أحسنناه وتخليناه؛ بل هو من جنسه مشابه له؛ فضلاً عن أن يكون مبايناً له.

ونحن قد بينا فيما تقدم الفرق بين<sup>(١)</sup> ما يعلم عدمه وامتناعه بحس أو عقل وبين ما لا يعلم له نظير بحس أو عقل<sup>(٢)</sup>. فالأول لا يجوز أن يكون موجوداً بخلاف الثاني، فإنه يجوز أن يكون موجوداً. وهذا ينفعنا في ذات الله / فإنه ليس كمثله شيء. وأما أفعاله ومخلوقاته ففي الذي أشهدناه عبرة لما لم نشهده، والغائب من جنس الشاهد؛ وذلك لأن المماثلة ثابتة في المفعولات، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] فلو لم يكن الغائب من أفعاله نظيراً للشاهد لم يجز ذكره<sup>(٣)</sup> ولا يقال: إنه على خلاف حكم العقل، فالحس والخيال كما في ذاته تعالى، فكيف إذا كان الغائب نظير الشاهد حيث أشهدنا إبداع الجواهر وصفاتها بعد عدمها. ياسبحان الله! أيما أبلغ في عقل الإنسان إبداع الإنسان بعد عدمه، أم إبداع طينته التي خلق منها بعد عدمها؟! فإذا كان قد شهد هذا الجوهر العظيم<sup>(٤)</sup> الموصوف بصفات الكمال بعد عدمه، أفليس ذلك أعظم من إبداع تراب أو ماء بعد عدمه؟! والله سبحانه وتعالى لما خلق السموات والأرض خلق آدم آخر

(١) في ط «بينما».

(٢) انظر المطبوع ج١/ ٧٧ - ٧٨.

(٣) رسمها غير واضح في ك وفي ط «لم يجز رده» ورجحت أنها «لم يجز ذكره».

(٤) وهو الإنسان.

## المخلوقات، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>، ومن

(١) ثبت أن آدم - عليه السلام - خلق يوم الجمعة يدل لذلك ماخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الجمعة / باب فضل يوم الجمعة / حديث رقم ٨٥٤ جـ ٢/٥٨٥ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله ﷺ «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها».

وخرجه الترمذي في الجامع / أبواب الجمعة / باب فضل صلاة الجمعة / حديث رقم ٤٨٦ جـ ٢/٦١٣ - ٦١٤ عن أبي هريرة مرفوعاً قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

وخرجه أبو داود في سننه / كتاب الصلاة / باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة / حديث رقم ١٠٤٦ جـ ١/٦٣٤، والنسائي في سننه / كتاب الجمعة / باب ذكر فضل يوم الجمعة جـ ٣/٨٩ - ٩٠.

ورواه الدارمي في سننه / باب فضل الجمعة / جـ ١/٣٦٩، عن أوس - رضي الله عنه -.

وأما حديث مسلم الذي خرجه في صحيحه / كتاب صفات المنافقين / باب ابتداء الخلق وخلق آدم - عليه السلام - / حديث رقم ٢٧٨٩ جـ ٤/٢١٤٩ - ٢١٥٠ عن أبي هريرة - رضي الله عنه قال: «أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: خلق الله - عز وجل - التربة يوم السبت... إلى أن قال: وخلق آدم - عليه السلام - بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل».

فقد عدّوه من غرائب صحيح مسلم وبسط الكلام عليه ليس هذا موضعه، وقد أورده المؤلف في كتابه بغية المرتاد وقال: «فهذا الحديث قد بين ما يوافق سائر الأحاديث من أن آدم خلق يوم الجمعة، وأنه خلق آخر الخلق، ومعلوم بنصوص القرآن أن الخلق كان في ستة أيام وذلك يدل على ماوقع فيه من الوهم بذكر الخلق يوم السبت».

وانظر ما قيل في إعلاله وتصحيحه في [بغية المرتاد ص ٣٠٦ - ٣٠٧، وفي تفسير ابن كثير جـ ١/٦٩، وتاريخ ابن كثير ١/١٧، وفيض القدير ٣/٤٤٨، والجامع الصغير ٢/٥، وفتح القدير ١/٦٢، وصحيح الجامع الصغير ٣/١١٢، وسلسلة =

خلق آخر المخلوقات لم يمكنه أن يشهد خلق نفسه ولا ما خلق قبله، كما قال تعالى: ﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥١] وله فيما شهدته في المخلوقات عبرة فيما لم يشهده.

الوجه الثالث - قوله: «أما حدوث الذوات»<sup>(١)</sup> ابتداءً<sup>(٢)</sup> فهذا الوجه الثالث شيء ما شاهدناه البتة، ولا يقضي بجوازه وهمنا ولا خيالنا»<sup>(٣)</sup>.

فيقال له: قولك: «لا يقضي بجوازه وهمنا ولا خيالنا» أتريد أن وهمنا وخیالنا یحیل ذلك ویمنعه؟ أو تريد أنه لا يعلم جوازه؟ وأيما أردت فعنه جوابان:

أحدهما: أن لا نسلم أن وهمنا وخیالنا یحیل ذلك ویمنعه لوجهين: (أحدهما): أن الوهم والخیال لا یمنع كل ما لم یعلم نظيره وإن قيل: إنه لا یدركه، إلا أن یرید<sup>(٤)</sup> الوهم والخیال الفاسد، فهذا لانزاع فيه. (الثاني) أن الوهم والخیال قد أدرك نظير هذا كما قدمناه<sup>(٥)</sup> من تخيل ما أحسه من إبداع الجواهر

= الأحاديث الصحيحة برقم ١٨٣٣، وتخريج أحمد شاكر على المسند برقم ٨٣٢٣ جـ ١٦/١٤٦].

- (١) في أساس التقديس «الدواب» وفي الطبعة الأخرى «الذوات».
- (٢) في أساس التقديس «ابتداءً من غير سبق مادة وطينة».
- (٣) انظر أساس التقديس ص ٢٣ والطبعة الأخرى ص ١١ - ١٢.
- (٤) في ك «إلا أن يدرك» والتصويب من ط إذ هو أوضح، ويعود الضمير على الرازي.
- (٥) انظر ماتقدم ص ٢٧٠.

وأعراضها بعد عدمها.

الجواب الثاني: عن التقدير الأول: أنا لو سلمنا أن وهما وخيالنا يحيل ذلك فليس محذورًا إذا علمنا جوازه بعقلنا وحسناً<sup>(١)</sup>؛ فإن أحدًا لم يقل إن كل ما<sup>(٢)</sup> أحاله مجرد التوهم والتخيل يكون ممتنعًا؛ وإنما قيل ما أحالته الفطرة الإنسانية والبديهة، والفرق بينهما ماتقدم.

وأما الجوابان على التقدير الثاني: وهو أن الوهم والخيال لا يعلمان جواز ذلك.

(فأحدهما) أن لانسلم أن الوهم والخيال لا يعلم جواز ذلك، فإن الإنسان قد يتخيل ما أحسه بحواسه من الموجودات بعد عدمها، وهو يؤلف بتخيل من ذلك ما لم يتخيله كما هو عادة التخيل، فيتخيل نظير ذلك وما يركبه من ذلك مما ليس له نظير،/ كما يتخيل جبل ياقوت<sup>(٣)</sup> وبحر زئبق<sup>(٤)</sup>، فيتخيل من

ك ١٩٠/ب

(١) في ط «أو حسناً».

(٢) في ك «كلما».

(٣) جاء في القاموس المحيط ١/١٦٠ [الياقوت من الجواهر معروف معرب أجوده الأحمر الرمانى وفي لسان العرب ٣/٢٢١ «المصطلحات الفنية والعلمية» [الياقوت جوه صلب يُعد أصلب الجواهر بعد الألماس، والعرب فصلت أنواع الياقوت حسب ألوانها وأما الإفرنج فقد جعلوا لكثير منها أسماء مستقلة].

(٤) جاء في القاموس المحيط ٣/٢٤٠ [الزئبق معروف كدرهم معرب، ومنه ما يستقى من معدنه، ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية] وفي لسان العرب ٢/٣ «المصطلحات العلمية والفنية» [الزئبق عنصر فلزي سائل في درجة الحرارة العادية يتجمد عند درجة ٨٧٪ ٣٨ درجة مئوية].

المخلوقات ما ليس له نظير، ويتخيل الإبداع الذي ليس له نظير، فكيف بما له نظير؟! (الثاني) أنا لو سلمنا أن الوهم والخيال لا يعلم جواز ذلك لم يضر؛ ولو لم يعلم جواز نظيره أو وجوده بحس أو عقل، فكيف إذا علم ذلك؛ فإنما المدفوع<sup>(١)</sup> ما علم بالفطرة امتناعه؛ لاما عجز مجرد الوهم عن معرفته.

الوجه الرابع - قوله: (من أنا سلمنا أنه تعالى هو المحدث للذوات<sup>(٢)</sup> ابتداءً من غير سبق مادة وطينة)<sup>(٣)</sup>.

يقال له: هذا الذي تذكره إنما ينفعك أن لو كان ما علمناه بالفطرة يدفع ماسلمنا؛ فكيف إذا لم يدفعه ما علمناه لا بضرورة؛ بل ولا يدفعه<sup>(٤)</sup> ضرورة ولا نظر؛ بل كيف إذا كان ما شهدناه نظيراً له ومشابهاً، بل كيف إذا كان الذي شهدناه أبلغ من الذي سلمناه؛ فإن الذوات التي ابتدعت ابتداءً إنما هي ذوات بسيطة كالماء ونحوه، ومن المعلوم أن إبداع هذا الإنسان المركب بما فيه من الأعضاء المختلفة ومنافعها وقواها والأخلاط المختلفة ومقاديرها وصفاتها من أشياء بسيطة أعظم في الاقتدار وأبلغ في الحكمة من إبداع شيء بسيط لا من شيء؛ لأن هذه المركبات كلها كائنة بعد عدم، وتأليفها وتركيبها كذلك، وما فيها من

(١) في ط «فإن المدفوع».

(٢) في أساس التقديس «للدواب» وفي طبعة البابي «الذوات».

(٣) في ط «وطنية» وهو تصحيف، وانظر نص كلام الرازي في [أساس التقديس ص ٢٣، وفي طبعة البابي ص ١٢].

(٤) في ط «بل [لا] يدفعه».

الجواهر والتأليف والصفات الكائن بعد العدم أبلغ مما في تلك البسائط . وهذا كما أن ماشهدنا من الخلق الأول أبلغ مما أخبرنا به من الخلق الثاني في المعاد<sup>(١)</sup>، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]. ونظائره في القرآن. فإذا كان مستقرًا في الفطرة العقلية أن ابتداء الخلق أعظم من إعادته، فمستقر فيها أن إبداع المركبات وتركيبها وصفاتها بعد العدم أبلغ من إبداع البسائط المفردات؛ لكن المركب لا بد أن يكون مسبقًا.

الوجه الثاني  
للرازي في  
تقرير دليله  
العاشر والرد  
عليه

قال الرازي: <sup>(٢)</sup> (وثانيها أنا لانعقل حدوث شيء وتكوينه<sup>(٣)</sup>) إلا في زمان مخصوص، ثم حكمنا بأن الزمان حدث لا في زمان البتة<sup>(٤)</sup>.

فيقال: لو قال: لم نتوهم ولم نتخيل<sup>(٥)</sup>، أو لم نحس: لكان مناسبًا للفظ دعواه، حيث ادعى أن معرفة أفعال الله على خلاف الحس والخيال ولم يدع أنها على خلاف المعقول، فإن

(١) في ك «من المعاد» وهو تصحيف.

(٢) في ك «قال الراوندي» وهو تصحيف.

(٣) في أساس التقديس «وتكونه».

(٤) انظر أساس التقديس ص ٢٣.

(٥) في ط «أو لم نتخيل».



ذلك<sup>(١)</sup> يسد<sup>(٢)</sup> عليه طريق الإقرار بها<sup>(٣)</sup>، ويوجب جحودها حيث لا يثبت ما يخالف المعقول؛ إلا أن يفسر المخالف للمعقول بعدم النظر وحيث فلا فرق بين مخالفة المعقول والمحسوس / في أن ذلك لا يكون مانعاً في وجود ما يخالف المحسوس والمعقول، وهو لا يتم غرضه إلا أن يبين الفرق بينهما بثبوت ما يحيله الحس دون العقل، كما قدمناه<sup>(٤)</sup>.

ك ١٩١/١

وتلخيص «النكتة» أن يقال: إذا لم تعقل حدوث شيء إلا في زمان وأثبت<sup>(٥)</sup> ما لم تعقله فهل هذا حجة لك في إثبات ما تعلم بعقلك امتناعه أم لا؟ فإن كان هذا حجة لك في إثبات ما يعلم العقل امتناعه لم يكن له بعد هذا أن يحيل وجود شيء بعقله؛ بل يجوز وجود الممتنعات المعلوم امتناعها بالعقل ضرورة ونظراً، وهذا لا يقوله عاقل. وإن قال: ليس هذا حجة في إثبات ما يعلم بالعقل امتناعه. لم يكن ذلك نافعاً لك في محل النزاع؛ لأن المنازع يدعي أنه يعلم امتناع ما أثبتته<sup>(٦)</sup> بفطرته، وهذا لم يدل على إحالة ما يعلم امتناعه بالعقل كما سلمته، ولا بالحس لأنك لم تذكره.

(١) أي دعواه أنها على خلاف المعقول.

(٢) في ط «سدّ».

(٣) أي أفعال الله.

(٤) تقدم ص ٢٧٣.

(٥) في ط «وأثبتت» بتأين وهو تصحيف.

(٦) في ط «ما أثبتته» بتائين وهو تصحيف.

ثم يقال: كوننا لم نشهد حدوث شيء إلا في زمان بمنزلة كوننا لم نشهد حدوث شيء إلا في مكان، ثم كما أن هذا يقتضي افتقار كل مكان إلى مكان، فكذلك، ذاك يقتضي افتقار كل زمان إلى زمان، وأكثر ما في ذلك عدم نظير<sup>(١)</sup> فيما شهدناه، ومجرد عدم النظر لا يكون حجة على نفي الشيء المعلوم بحس أو عقل، فلم يقل أحد من العقلاء: إن الشيء الذي يعلم ثبوته لا يجوز الإقرار به حتى يكون له مثل ونظير مطابق له، وهذا كما أنا لم نشهد شيئاً إلا وله خالق، ثم لا يجب أن يكون للخالق خالق، كما قال النبي ﷺ: «لا يزال الناس يسألونكم حتى يقولوا هذا» وقد أخرجاه في الصحيحين عن عروة<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>، ورواه

(١) في ط «عدم النظر».

(٢) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور من الثانية، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عمر الفاروق - رضي الله عنه - روى عن أبي هريرة وأبويه وخالته وعلي وغيرهم وعنه أولاده عثمان وعبد الله وهشام ويحيى ومحمد وعنه أيضاً الزهري وسليمان ابن يسار وغيرهم، وخرج له أصحاب الكتب الستة.

انظر: [الكاشف ٢/٢٦٢ والتقريب ٢/١٩]، والخلاصة ص ٢٦٥].

(٣) هو الصحابي الجليل أبو هريرة الدوسي حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه، قيل عبدالرحمن بن صخر، وقيل ابن غنم، وقيل عامر بن عبد شمس، وقيل ابن عمير، وقيل عبد نهم وقيل عبد شمس وقيل غير ذلك، قال ابن حجر: ويقطع بأن عبد شمس وعبد نهم غير بعد أن أسلم، واختلف في أيهما أرجح فذهب الأكثرون إلى أنه عبد الرحمن بن صخر، وذهب جمع من النسابين إلى عمرو بن عامر، مات سنة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وروى له الستة، بتصرف من [التقريب ٢/٢٨٤]، وانظر: =

أبو داود<sup>(١)</sup> في الرد على الجهمية من سننه، ورواه النسائي<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق<sup>(٣)</sup> فمن خلق الله. فمن وجد من

= [الاستيعاب ذيل الإصابة ٢٠٠/٤ - ٢٠٧، أسد الغابة ٣١٥/٥ - ٣١٧، الإصابة بذيله الاستيعاب ٢٠٠/٤ - ٢٠٨، تهذيب التهذيب ٢٦٢/١٢ - ٢٦٧].

قلت: والحديث من طريق عروة عن أبي هريرة في الصحيحين سيأتي قريباً.  
(١) هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، صاحب السنن. قال أبو عبيد الآجري سمعته يقول: ولدت سنة اثنتين ومائتين. سمع أبا عمر الضرير، ومسلم بن إبراهيم، والقعني، وسليمان بن حرب وخلقاً كثيراً بالحجاز والشام، ومصر، والعراق، والثغر، وخراسان.

حدث عنه الترمذي والنسائي وابنه أبو بكر وأبو عروانة وغيرهم، وعنه قال: كتبت عن النبي ﷺ: خمسمائة ألف حديث انتخبت منها هذه السنن.

مات في شوال سنة ٢٧٥ هـ بالبصرة.

بتصرف من [تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ - ٥٩٣]، وانظر: [تاريخ بغداد ٥٥/٩ - ٥٩] وسير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣ - ٢١١، وتهذيب التهذيب ١٦٩/٤ - ١٧٣.

(٢) هو الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ابن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن، ولد سنة ٢١٥ هـ وسمع قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار وأمثالهم بخراسان والعراق والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد واستوطن مصر، حدث عنه أبو بشر الدولابي، وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري وحزمة الكناني، وأبو القاسم الطبراني وآخرون.  
وكانت وفاته سنة ٣٠٢ هـ أو ٣٠٣ هـ.

بتصرف من [تذكرة الحفاظ ٦٩٨/٢ - ٧٠١] وانظر [سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤ - ١٣٥، وتهذيب التهذيب ٣٦/١ - ٣٩، وشذرات الذهب ٢٣٩/٢ - ٢٤١].

(٣) في ط «هذا الله خلق الخلق» وبما أثبت جاء في سنن أبي داود.

ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله<sup>(١)</sup> وهو أيضاً فيهما<sup>(٢)</sup> عن عروة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي أحدكم الشيطان فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته»<sup>(٣)</sup> ورواه مسلم<sup>(٤)</sup> من حديث محمد

(١) أخرجه أبو داود في سننه / كتاب السنة / باب في الجهمية / حديث رقم ٤٧٢١ ج٥/ ٩١ - ٩٢ من طريق هشام عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظه .

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة برقم ٦٦٢ ص ٤١٩ عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بأخصر من هذا .

(٢) في ط «وهو أيضاً فيها» .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب بدء الخلق / باب صفة إبليس وجنوده / حديث رقم ٣٢٧٦ ج٦/ ٣٣٦ من طريق عروة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ [يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول: من خلق ربك ؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته] .

وأخرجه مسلم في صحيحه/ كتاب الإيمان/ باب الوسوسة في الإيمان حديث رقم ٢١٤ ج١/ ١٢٠ عن عروة عن أبي هريرة قال: وذكره بلفظ البخاري إلا أنه قال في آخره «فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته» .

(٤) الإمام الحافظ حجة الإسلام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب التصانيف يقال: ولد سنة ٢٠٤ هـ وأول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين فأكثر عن يحيى بن يحيى التميمي، والقعنبي، وأحمد بن يونس، وأحمد ابن حنبل، وخلق كثير. وقال ابن أبي حاتم: كان ثقة من الحفاظ كتبت عنه بالري، مات رحمه الله في رجب سنة ٢٦١ هـ ومن آثاره: الصحيح، كتاب العلل، كتاب الطبقات، كتاب الأفراد.

انظر: [تذكرة الحفاظ ٥٨٨/٢ - ٥٩٠، تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٠ - ١٠٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٦ - ١٢٨] .

ابن سيرين<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ قال: «لا يزال الناس يسألونكم عن العلم، حتى يقولوا: هذا الله خلقنا، فمن خلق الله؟ قال: وهو آخذ بيد رجل - يعني قد سأله<sup>(٣)</sup> - فقال: صدق الله ورسوله، قد سألتني اثنان وهذا الثالث، أو قال سألتني واحد وهذا / الثاني»<sup>(٤)</sup>، ورواه أيضًا أبو داود<sup>(٥)</sup> والنسائي<sup>(٦)</sup> من طريق آخر، وفيه: «فإذا قالوا ذلك فقولوا: الله أحد الله الصمد،

ك ١٩١/ب

(١) هو محمد بن سيرين الأنصاري. أبو بكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد، كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، روى عن أبي هريرة وأنس وزيد بن ثابت وعائشة وغيرهم، روي أنه كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، وقال ابن سعد: (كان ثقة مأمونًا عاليًا رفيًا فقيهاً إمامًا كثير العلم)، مات سنة عشر ومائة وروى له أصحاب الكتب الستة.  
انظر: [تذكرة الحفاظ ١/ ٧٧ - ٧٨، تقريب التهذيب ٢/ ١٦٩، الخلاصة ٣٤٠].

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٧٨.

(٣) قوله «يعني قد سأله» ليست في مسلم ولعلها مدرجة من المؤلف تفسيرًا.

(٤) خرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب الوسوسة في الإيمان حديث رقم ٢١٥ جـ ١/ ١٢٠ - ١٢١ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظه عدا قوله «يعني قد سأله» ومن طريق عكرمة وهو ابن عمار. حدثنا يحيى حدثنا أبو سلمة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا يزالون يسألونك يا أبا هريرة، حتى يقولوا: هذا الله. فمن خلق الله؟ قال: فبينما أنا في المسجد إذ جاءني ناس من الأعراب. فقالوا: يا أبا هريرة هذا الله. فمن خلق الله؟ قال فأخذ حصيً بكفه فرماه. ثم قال: قوموا. قوموا. صدق خليلي».

(٥) أبو داود تقدمت ترجمته ص ٢٧٩.

(٦) النسائي تقدمت ترجمته ص ٢٧٩.

لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ثم ليتفل<sup>(١)</sup> عن يساره ثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

ويقال له: الزمان الذي رأينا الأشياء تحدث فيه هو مقدار حركة الشمس والقمر أو مايشبه ذلك، إذا لم نشهد زماناً غير مقدار الحركة أو مايقرب من ذلك - لتنوع عبارات الناس في تفسير الزمان - وإذا كان الزمان من جملة الأعراض مفتقراً إلى الحركة والمتحرك إذا كان له وجود في الخارج، فمعلوم أننا شهدنا حدوث سبب الزمان الموجب له المتقدم عليه بالذات وهو الحركات، والحركة والزمان متقاربان في الوجود، والحركة متقدمة على الزمان بالذات، وإذا كان كل منهما مقارناً<sup>(٣)</sup> للآخر لاينفك عنه فليس القول باحتياج الحركة التي هي الحدوث والانتقال إلى الزمان بأولى من القول باحتياج الزمان إلى الحركة والحدوث؛ بل هذا الثاني أقرب: لأن افتقار المعلول إلى العلة، والمشروط إلى الشرط، والمسبب إلى السبب أظهر من الأول.

يوضح ذلك أن الزمان قد يراد به الليل والنهار، كما يراد بالمكان السموات والأرض. وهذا هو الذي يعنيه طوائف منهم

---

(١) في ط «ثم يتفل» وبما في ك جاء في سنن أبي داود وسنن النسائي.

(٢) خرجه أبو داود في سننه / كتاب السنة / باب في الجهمية / حديث ٤٧٢٢ ج٥/ ٩٢ بلفظه وزاد في آخره «وليستعذ بالله من الشيطان».

وخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة / الوسوسة / حديث رقم ٦٦١ ص ٤١٩ وفي آخره زيادة «وليستعذ بالله من الشيطان».

(٣) في ط «مقارن» والصواب ما أثبتته من ك.

الرازي في كتابه هذا<sup>(١)</sup>، كما ذكر ذلك حيث قال: (الحجة الحادية عشرة)<sup>(٢)</sup>: قوله: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢] قال<sup>(٣)</sup>: (وهذا)<sup>(٤)</sup> يشعر<sup>(٥)</sup> بأن المكان وكل ما فيه ملك لله تعالى، وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣] وذلك<sup>(٦)</sup> يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى، ومجموع الآيتين يدلان على أن المكان والمكانيات<sup>(٧)</sup> والزمان والزمانيات كلها ملك لله تعالى وذلك يدل على تنزيهه عن المكان والزمان، قال<sup>(٨)</sup>: (وهذا الوجه ذكره أبو مسلم الأصفهاني<sup>(٩)</sup> في

(١) يعني «أساس التقديس».

(٢) في ك «الحادية عشر» وصوابه ما أثبت.

(٣) أي الرازي والكلام متصل في الأساس.

(٤) لفظة «هذا» ليست في أساس التقديس وفي الطبعة الأخرى مثبتة.

(٥) في ط والأساس «مشعر».

(٦) لفظة «وذلك» ليست في أساس التقديس وفي الطبعة الأخرى مثبتة.

(٧) في ك «والكائنات» والتصويب من أساس التقديس.

(٨) أي الرازي والكلام متصل.

(٩) في ط وأساس التقديس طبعة البابي «الأصفهاني» وبما أثبت جاء في ك وأساس التقديس المحققة، وكذا في ميزان الاعتدال وهما وجهان قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في تعليقه على كتاب الأنساب للسمعاني ج١/ ٢٨٤ عند كلمة «الأصفهاني» (وقد تجعل فاء فيقال للبلد «أصفهان» والنسبة «الأصفهاني» وذلك أن اسم البلدة بالعجمية «أسهان» بباء فارسية تعرب تارة باء خالصة، وتارة فاء كنظائرها) وأصفهان اليوم أحد الأقاليم المشهورة وسط إيران. وهو: محمد بن علي بن مهزيّد أبو مسلم الأصفهاني الأديب، من كبار المعتزلة وكان مفسراً محدثاً أديباً نحوياً، ولد سنة ٣٦٦ هـ وتوفي سنة ٤٥٩ هـ من تصانيفه: جامع التأويل لمحكم التنزيل، وله أيضاً جامع الرسائل، وناسخ =

تفسيره<sup>(١)</sup>: واعلم أن في تقديم ذكر المكان على ذكر الزمان سرًّا شريفًا<sup>(٢)</sup> وحكمة عالية<sup>(٣)</sup>، يشير إلى أنه سببه كما<sup>(٤)</sup> تقدم.

قلت: وإذا كان المراد بالمكان والمكانيات السموات والأرض وما فيهما وبالزمان والزمانيات الليل والنهار وما سكن فيهما: فمن المعلوم أن الله سبحانه وتعالى: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١] وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠] ونحو ذلك في القرآن، ومعلوم أن النهار تابع للشمس، وأما الليل فسواء كان عدم النور، أو كان وجوديًا<sup>(٥)</sup> عرضيًا كما يقوله قوم، أو أجسام سود كما يقوله / بعضهم، فالله جاعل ذلك كله، وهو سبحانه وتعالى كما قال عبد الله بن مسعود<sup>(٦)</sup>: «إن ربكم

ك ١٩٢/أ

الحديث ومنسوخه .

انظر: [ميزان الاعتدال ٦٥٥/٣، لسان الميزان ٢٩٨/٥ - ٢٩٩، شذرات

الذهب ٣٠٧/٣ معجم المؤلفين ٤٩/١١].

(١) وهو كتاب كبير يعرف بـ«جامع التأويل لمحكم التنزيل» في أربعة عشر مجلدًا في التفسير على مذهب المعتزلة، وذكر ابن حجر أنه يقع في عشرين مجلدًا.

انظر: [لسان الميزان ٢٩٩/٥، كشف الظنون ٥٣٨/١، هدية العارفين ٧١/٢].

(٢) في ك و ط «لطيفًا» والتصويب من أساس التقديس.

(٣) انظر أساس التقديس المحققة ص ٤٣ - ٤٤ وفي الطبعة الأخرى ص ٢٩.

(٤) في ط «ما تقدم».

(٥) في ط «وجودًا».

(٦) عبد الله بن مسعود تقدمت ترجمته ص ٦٥.



ليس عنده ليل ولا نهار، نور السموات من نور وجهه»<sup>(١)</sup> وقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَزَقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] أن أهل الجنة يعرفون مقدار البكرة والعشي بأنوار تظهر من جهة العرش، فيكون بعض الأوقات عندهم أعظم نوراً من بعض<sup>(٢)</sup>، إذ ليس عندهم ظلمة، وهذه الأنوار المخلوقة كلها

(١) أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في النقض على بشر المريسي ص ٢٦١ قال: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد - هو ابن سلمة - عن الزبير أبي عبد السلام عن أيوب بن عبد الله الفهري أن ابن مسعود قال: إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، نور السموات من نور وجهه. . وذكره بأطول من هذا) وفي إسناده الزبير، أبو عبد السلام، مجهول. وقد ساقه المؤلف في موضع آخر من كتابه هذا بعد حديث الأطيط متابعاً، والمتابعات يتسامح فيها ما لا يتسامح في الأصول. انظر: [بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٧٢].

وأخرج أوله البيهقي في الأسماء والصفات ٣٩٣ من طريق حماد بن سلمة ثنا الزبير أبو عبد السلام، بسند الدارمي، بلفظ «نور السموات والأرض من نور وجهه» وقال: هذا موقوف وروايه غير معروف.

وذكر أوله أيضاً ابن كثير في تفسيره ج ٣/ ٢٩٠ في تفسير سورة النور عن ابن مسعود إلا أنه قال: «نور العرش من نور وجهه».

وأخرجه بطوله أبو الشيخ في العظمة مخطوط لوحة (٣٧) من طريق حماد بن سلمة بسند الدارمي وفيه «يجدونه يثقل عليهم».

وأخرجه بطوله أيضاً الطبراني في الكبير حديث رقم ٨٨٨٦ ج ٩/ ٢٠٠ من طريق حماد بن سلمة عن أبي عبد السلام عن عبد الله بن مكرز أو عبيد الله بن مكرز قال قال عبد الله بن مسعود: وذكره، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٨٥ قال: (ورواه الطبراني في الكبير وفيه أبو عبد السلام قال أبو حاتم مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات وعبد الله بن مكرز أو عبيد الله على الشك لم أجد من ذكره).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره الجامع بهامشه تفسير غرائب القرآن ج ١٦ / ٧٧ على =

خلقها الله تعالى .

فقول القائل بعد هذا: «لانعقل»<sup>(١)</sup> حدوث شيء وتكوينه<sup>(٢)</sup> إلا في زمان مخصوص، ثم حكمنا بأن الزمان حدث لا في زمان<sup>(٣)</sup> مثل أن يقال: أنا لم أعقل حدوث شيء<sup>(٤)</sup> إلا في ليل أو نهار، ثم حكمنا بأن الليل والنهار حدثا لا في ليل ولا نهار، ولم نعقل شيئا إلا في السموات والأرض، ثم عقلنا حدوث السموات والأرض لا في سموات وأرض. ومعلوم أن هذا الكلام من أفسد الكلام في الحس والعقل؛ فإن الإنسان كما يشهد حدوث الأشياء لا في ليل ولا نهار<sup>(٥)</sup> فهو يشهد أيضا

= هذه الآية قال: «حدثنا سهل قال ثنا الوليد بن مسلم قال سألت زهير بن محمد عن قول الله ﴿وَلَهُمْ فِيهَا نِكَاحٌ وَعِشْيٌ﴾ قال: ليس في الجنة ليل، هم في نور أبدا، ولهم مقدار الليل والنهار، يعرفون مقدار الليل بإرخاء الحجب وإغلاق الأبواب، ويعرفون مقدار النهار برفع الحجب وفتح الأبواب» وأورده ابن كثير في تفسيره: ج ٣/ ١٢٩ وعزاه إلى ابن جرير، وأورده أيضا السيوطي في الدر المنثور ٤/ ٢٧٨ عن زهير بن محمد وعزاه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وفي إسناده الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وزهير بن محمد التميمي، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها. قال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه.

انظر: [ميزان الاعتدال ٢/ ٨٤، التقريب ١/ ٢٦٤، ٢/ ٣٣٦].

(١) في ك و ط «لم نعقل» والتصويب من أساس التقديس.

(٢) لفظة «تكوينه» سقطت في ط وفي أساس التقديس «وتكوينه».

(٣) انظر أساس التقديس ص ٢٣، وانظر ماتقدم ص ٢٧٦.

(٤) في ط «حدوث شيء وتكوينه».

(٥) في ط «لا في ليل ونهار».

حدوث الليل والنهار في غير ليل ونهار.

وقد يراد بالزمان مجرد التقدير بالحوادث كما يقال: هذا قبل هذا بكذا وكذا، وهذا بعد هذا بكذا وكذا. فيكون المراد به تقدير ما بين الحوادث بحوادث آخر، وهذا التقدير من جنس العدد للمعدودات فإنه بالعدد يظهر زيادة أحد المعدودين على الآخر ونقصانه عنه ومساواته له، ثم مع ذلك فليس العدد للمعدودات أمرًا موجودًا في الخارج لجوهر قائم بنفسه أو عرض قائم فيها؛ وإنما هو من باب الفصل والتمييز بين بعضها وبعضها، وهي ممتازة ومنفصلة بذواتها وأعيانها لا بشيء غير ذلك. والعدد لها كالحيز لها، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. وكذلك الوقت لها؛ ولهذا يفرق بين الوقت والعدد؛ كما يروى عن ابن عباس<sup>(١)</sup> - رضي الله عنهما -: «إن ذكر الله مأمور به في كل حال ليس له وقت ولا عدد»<sup>(٢)</sup> أي ليس له وقت مخصوص،

(١) تقدم ترجمته ص ٢٢٣.

(٢) خرج الطبري في تفسيره الجامع ج ٢٢/ ١٣ في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۖ وَسِيحُوا بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب ٤١، ٤٢] قال: حدثنا علي قال ثنا أبو صالح قال ثنا معاوية عن علي عن ابن عباس في قوله: «اذكروا الله ذكرًا كثيرًا» يقول: لا يفرض على عباده فريضة إلا جعل لها حدًا معلومًا، ثم عذر أهلها في حال عذر غير الذكر، فإن الله لم يجعل له حدًا ينتهي إليه ولم يعذر أحدًا في تركه، إلا مغلوبًا على عقله. قال: اذكروا الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم بالليل والنهار في البر، والبحر وفي السفر، والحضر والغنى والفقر، والسقم والصحة، والسر والعلانية، وعلى كل حال...». وأورده ابن كثير أيضًا في تفسيره عن ابن عباس ٤٩٥/ ٣ بمثل ما ذكر الطبري، =

ولا عدد مخصوص؛ كالصلاة وغيرها.

وهذا موضع تغلط فيه الأذهان، حيث يشتبه عليها ما يأخذه  
الذهن من الحقائق الموجودة في الخارج بنفس الحقائق  
الموجودة في الخارج، كما يشتبه على بعض الناس الصور  
الذهنية الكلية المطلقة أنها توجد في الخارج، حتى يظن أنها  
بعينها موجودة في الخارج، فالعلم بالحقائق وبعدها وزمانها  
ومكانها كله متقارب، ولا ريب أن الحقائق موجودة في نفسها  
متميزة بعضها عن بعض بنفسها بما فيها من الصفات القائمة بها،  
وما يتبع ذلك من / حيزها ووقتها وعددها، وليست هذه الأمور  
ك ١٩٢/ب جواهر وأعراضاً<sup>(١)</sup> منفصلة عن تلك الحقائق؛ بل هي تارة  
نسب<sup>(٢)</sup> بينها وبين غيرها إنما تعقل<sup>(٣)</sup> باعتبار الغيرين؛ ولهذا  
يكثر تنازع الناس في مثل هذه الأمور، هل هي أمور وجودية أو  
عدمية، وبكل حال فقول القائل: إن كل وقت يفتقر إلى وقت  
وكل حيز إلى حيز بمنزلة قوله: كل عدد يفتقر إلى عدد، وقوله:  
كل حقيقة قائمة بنفسها تفتقر إلى حقيقة قائمة بنفسها.

ومما يوضح ذلك أن يقال له أيضاً: قول القائل: «ثم حكمنا

---

= والسيوطي في الدر المنثور ج ٥/ ٢٠٤ وعزاه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي  
حاتم عن ابن عباس.

(١) انظر التعريف بالجواهر والعرض ص ١٤٢.

(٢) في ط «السبب» وهو خطأ.

(٣) في ط «يعقل».

بأن الزمان حدث لا في زمان»<sup>(١)</sup> أضعف من قول القائل: حكمنا بأن الحركة حدثت بلا حركة<sup>(٢)</sup>. فإن الزمان هو مفتقر إلى الحركة دون زمان آخر، والحركة هي سبب الزمان وإن كانت مقارنة له، وليست مفتقرة إلى حركة أخرى. فالتعجب من حدوث حركة بلا حركة وهي سبب الزمان، وأغنى عن الزمان من الزمان عنها أقرب إلى الصواب من تعجب المتعجب من حدوث زمان في غير زمان. وإذا كان التعجب من عدم افتقار كل حركة إلى حركة نوعاً من السخف والهذيان، فالتعجب من عدم افتقار كل زمان إلى زمان أبلغ منه في السخف والهذيان، كما يتعجب من عدم افتقار كل فاعل إلى فاعل. وهذا السؤال من آخر مايورده، ويسأل عنه الشيطان، لعلمه بأنه آخر مراتب الباطل والهذيان!!.

قال: (وثالثها: أنا لانعلم<sup>(٣)</sup> فاعلاً يفعل بعد ما لم يكن فاعلاً إلا لتغير حالة وتبدل صفة، ثم إنا اعترفنا بأنه تعالى خلق العالم من غير شيء من ذلك)<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثالث  
للرازي في  
تقرير دليله  
العاشر ورد  
المؤلف عليه

يقال: هذه الوجوه التي أوردتها هنا هي من حجج الدهرية<sup>(٥)</sup>: إما القائلين بقدم العالم، وإما المنكرين للصانع

(١) انظر أساس التقديس ص ٢٣.

(٢) في ك «حدثت لا حركة» والأصوب ما أثبتته من ط بدليل السياق بعده.

(٣) في الأساس «أنا لانعلم».

(٤) انظر: أساس التقديس ص ٢٣.

(٥) تقدم التعريف بالدهرية ص ١٨.

حيث يحتجون بها على امتناع إبداع كل شيء بعد العدم، ويوجبون قدم مادة، وكذلك يوجبون قدم مدة، وكذلك يقولون يمتنع حدوث الفعل بدون حدوث قدرة ولا إرادة ولا علم ولا غير ذلك من أسباب الفعل، وهذه حجج الدهرية المتفلسفة المشائين<sup>(١)</sup> المتتبعين إلى معلمهم الأول «أرسطو»<sup>(٢)</sup> وإن كان من معظمية من يزعم أنه لم يكن قائلاً بقدم العالم، ولكن تكلم بكلام مجمل في ذلك، كما زعمه بعض الفلاسفة اليهود<sup>(٣)</sup> فيما جمعه وألفه<sup>(٤)</sup> بين فلسفته وبين الملة التي بعث الله بها الرسل<sup>(٥)</sup>. فالمقصود هنا أن نعرف أصل هذا الكلام، ونعلم أن

---

(١) تقدم التعريف بهم ص ٢٣.

(٢) انظر ترجمته ص ٥٦.

(٣) انظر اليهود ص ١٨٢ وهذا الفيلسوف هو موسى بن ميمون بن يوسف بن إسحاق، أبو عمران القرطبي، طبيب، فيلسوف، يهودي ولد بقرطبة سنة ٥٢٩ وتعلم بها، وتنقل مع أبيه في مدن الأندلس، تظاهر بالإسلام ولما دخل إلى مصر عاد إلى يهوديته وكان رئيساً روحياً لليهود بها، كما كان في بعض تلك المدة طبيباً في البلاط الأيوبي، حاول العثور على مركب من الفلسفة اليونانية - وخاصة الفلسفة الأرسطية - ومن الدين اليهودي، توفي سنة ٦٠١ هـ وله تصانيف كثيرة بالعربية والعبرية.

انظر: [تاريخ الحكماء ٣١٧ - ٣١٩، الموسوعة الفلسفية المختصرة ٣٥٥ - ٣٥٦ الأعلام ٣٢٩/٧ - ٣٣٠، معجم المؤلفين ٤٨/١٣ - ٤٩].

(٤) في ط جعل الواو بين معقوفتين مع أنها مثبتة في ك.

(٥) وهو كتابه المسمى «دلالة الحائرين» طبع في ثلاثة أجزاء بالعربية والحروف العبرية، وهو كتاب فلسفته سماه «الدلالة» وبعضهم يسميه «الضلالة» ترجم إلى اللاتينية، وطبع بها أيضاً. جاء في الموسوعة الفلسفية المختصرة (وأشهر كتبه «دلالة الحائرين» وفيه يحاول التوفيق بين الفلسفة الأرسطية والعلوم اليونانية من =

هذا الرازي وإن أوردته هنا من جهة أصحابه المسلمين الموافقين على حدوث العالم في احتجاجهم على إخوان لهم مسلمين في مسائل الصفات، فإن هذه الحجج/ هو دائماً يذكرها في معارضة حجج المسلمين وسائر أهل الملل على نفي قدم العالم: فتارة يظهر منه التحير وتكافؤ الأدلة وتقابل الطائفتين، بمنزلة المناق المذبذب الذي لا هو مع هؤلاء ولا مع هؤلاء. وتارة ينصر المسلمين بما يصلح من الجدل، ويكثر مما لا يصلح. وتارة يؤيد أقوال أولئك المشركين الصابئين<sup>(١)</sup> المبدلين تأييد عاجز عنهم أو معاون لهم أو معترض عليهم بحق أو بباطل<sup>(٢)</sup>.

ونحن في هذا المقام - الذي غرضه أن يقرر ثبوت ما يعلم امتناعه بالبديهة، ويزعم أن هذا من حكم الحس والخيال المردود، واحتججه بما ذكره من أفعال الله تعالى نجيب عنه بأن نبين: أنا شهدنا من أفعال الله تعالى ما هو نظير ما لم نشهده أو أبلغ منه، وأن ماتعجب منه هو مثل ما<sup>(٣)</sup> شهدناه أو دونه، وبأن

= جهة وبين حرفية الحقيقة كما وردت في العهد القديم من جهة أخرى، ويعتمد في هذه المحاولة اعتماداً كبيراً على الفلاسفة من أمثال ابن سينا وابن رشد. ويعالج ابن ميمون كلاً من الفلسفة واللاهوت المستند إلى الوحي على أنهما مختلفان من حيث الطبيعة لكن أحدهما يكمل الآخر، وواجب الفلسفة أن تؤكد عقلياً حقائق الدين، وتفند النظريات التي يبدو أنها تناقض الوحي).

انظر: [الأعلام ٧/ ٣٣٠، الموسوعة الفلسفية المختصرة ٣٥٥ - ٣٥٦].

(١) انظر الصابئة ص ٦٣.

(٢) في ط «أو باطل».

(٣) في ك «مثلما».

نبيين<sup>(١)</sup> أنه إذا ثبت<sup>(٢)</sup> من أفعال الله تعالى ما لم نشهد نظيره فلا محذور في ذلك؛ فإن ثبوت ما لا نعلم له نظيراً<sup>(٣)</sup> ليس بمحذور في حس ولا عقل، وبأن نبيين أن الحس والعقل في ذلك سواء، فلا يثبت ما يعلم بهما عدمه<sup>(٤)</sup>، ويثبت ما لم يعلم بهما<sup>(٥)</sup> نظيره. وقد ذكرنا ذلك في المادة، والمدة<sup>(٦)</sup>.

ونصوص المسلمين، وسائر أهل الملل، ومعارضتهم لهؤلاء الدهرية<sup>(٧)</sup> كثيرة حسنة، لكن ليس هذا موضعها.

وكذلك ما ذكره<sup>(٨)</sup> في الفاعل، وهي حجة ابن سينا<sup>(٩)</sup> - أفضل متأخري هؤلاء الدهرية - فإنها هي التي اعتمدها حيث زعم أن الذات الواحدة لا يصدر عنها شيء بعد أن لم يكن صادراً إلا بحدوث أمر من الأمور<sup>(١٠)</sup>، والكلام في ذلك الأمر كالكلام في

(١) في ك «ونانين» وهو تصحيف.

(٢) في ط «إذا أثبت».

(٣) في ط «ما لا يعلم له نظير».

(٤) في ط «فلا يثبت ما لا يعلم بها عدمه» وهو خطأ ظاهر.

(٥) في ط «بها».

(٦) انظر: [مجموع الفتاوى ١٨/٢٣٥ - ٢٣٧، ودرء تعارض العقل والنقل ٣/٨٤ -

٨٦ وبغية المرتاد ص ٤١١ - ٤١٨].

(٧) انظر الدهرية ص ١٨.

(٨) في ط «ما ذكره».

(٩) تقدمت ترجمته ص ١١.

(١٠) يصور ابن سينا صدور الأشياء عن المدبر الأول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. فالله واجب الوجود بنفسه يعقل نفسه ضرورة فيكون تعقله سبباً لوجود العقل الأول الكلي ضرورة ودون تراخ في الزمان. وهذا العقل الأول ممكن =



## الأول، فيمتنع الحدوث، فيجب القدم. ثم ذكر في كيفية صدور

= بذاته، واجب بغيره، وهو يدرك واجب الوجود، ويدرك نفسه، فمن إدراكه واجب الوجود ينشأ العقل الثاني بالفيض، ومن إدراكه نفسه واجباً بغيره تنشأ نفس الفلك الأقصى، ومن إدراكه صفة الإمكان في نفسه ينشأ موضوع الفلك. فيها هنا ثلاثة أشياء: العقل، والنفس، والفلك وهذا التعدد يبدأ بعد واجب الوجود بنفسه، وهذا ما يسمى قانون التعقلات الثلاثة.

وموضوع الفلك أحط من نفس الفلك؛ لأنه ناتج عن إدراك صفة الإمكان، والنفس أحط من العقول لأنها ناتجة عن إدراك صفة الوجود عن علة خارجية، ويتوالى الانبثاق المثلث حتى الفلك التاسع والعقل العاشر فتكون الأفلاك تسعة تاسعها هو فلك القمر، والعقول عشرة عاشرها هو العقل الفعال. وكان الفارابي قد جعله الحادي عشر، فأخرج ابن سينا الله - جل جلاله - من سلسلة العقول ليبقى متفرداً بطبيعته وكمالاته.

والعقل الفعال يحوي صور الكائنات الدنيا وقد جاءت إليه من العقول العليا، ينظم بها عالم الكون والفساد، ومنه تفيض النفوس الإنسانية، وهذا العقل يُعنى بما دون فلك القمر، وعنه تنبثق الكائنات الدنيا، وهذا الانبثاق آلي، لم يقصده الله ولم يرده؛ لأنه تعالى لا غاية له خارجة عنه وإلا كان ناقصاً فقد تم الفيض ضرورة وفور وجود علة.

ولاشك أن كل عاقل يدرك بطلان هذه النظرية وفسادها ومنافاتها للفطر السليمة التي لم تتلوث بالآراء الفلسفية وقد قوبلت بالاستخفاف والاستهزاء من جانب كثير من العقلاء وقد كشف عوارها المؤلف - رحمه الله - في كثير من كتبه، ونقدها ابن خلدون في مقدمته، والرازي في محصله، وفي المطالب العالية، والغزالي في تهافت الفلاسفة، وغيرهم.

انظر: [النجاة ٢٥١ - ٢٨٤، تهافت الفلاسفة ٨٨ - ١٢٣، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢٠١، المطالب العالية ٣٩١/٤ - ٣٩٧، بغية المرئاد ص ٢٤١ - ٢٤٢، مجموع الفتاوى ١١٧/٤ - ١٤٣، ٢٨٦/١٧ - ٢٩٥، مقدمة ابن خلدون ص ٥١٤ - ٥١٦، دراسات في تاريخ الفلسفة العربية الإسلامية وآثار رجالها / عبده الشمالي / ص ٣٦٤ - ٣٦٥].

العالم: بصدور العقل، ثم العقل، والنفس، والفلك من الكلام ما لا يرتضيه<sup>(١)</sup> أسخف الناس عقلاً، ولا يستحسن أحد أن يستعمله إلا في المضاحك والهزليات، دون ما هو من أعظم الأمور الإلهيات، وذكروا لهم<sup>(٢)</sup> ما اختص به العالم من المقادير والصفات وغير ذلك، وما الموجب<sup>(٣)</sup> لتخصيصه بذلك دون غيرها، إلى غير ذلك مما ليس هذا موضعه. إذ الغرض جواب ما ذكره الرازي وهو من نمط الذي قبله أيضاً بوجوه<sup>(٤)</sup>:

أحدها أن غاية ما يذكره إثبات فاعل ليس له نظير، وثبوت فعل ليس له نظير. وهذا لانزاع فيه؛ وليس ذلك ممتنعاً لا في حس ولا خيال ولا عقل حتى يكون نظيراً لمورد النزاع، وكون ذلك على خلاف حكم الحس والخيال هو مثل كونه على خلاف حكم العقل والقياس.

الوجه/ الثاني: أن الانتهاء إلى فاعل لا فاعل له مما يعلم بالفطرة والضرورة العقلية، كما يعلم بالفطرة والضرورة العقلية امتناع حدوث فعل بلا فاعل، وكما قالوه في امتناع موجود لا داخل العالم ولا خارجه، فإذا كان هذا مما يعلم بالضرورة الفطرية كيف يُجعل معارضاً أيضاً لما يعلم بالضرورة الفطرية؟

ك ١٩٣/ب

(١) في ط «لا يرتضيه».

(٢) في ط «وذكروا هم» ولعل المعنى أن الدهرية ذكروا لأنفسهم ما اختص به العالم... إلخ.

(٣) في ك «وأما الموجب» ويستقيم السياق بما أثبتته من ط.

(٤) في ط «الوجوه» والباء هنا سببية.

فالفطرة الضرورية تعلم امتناع أن يكون لكل فاعل فاعلاً، وامتناع أن يكون الفعل بلا فاعل، وأن يكون الفاعل لا داخل المفعول القائم بنفسه ولا خارجه. وإذا كان كذلك فتمثيل الفاعل الذي لا فاعل له بالفاعل الذي له فاعل ممتنع أيضاً في الفطرة الضرورية.

الوجه الثالث: أن قوله: «لم نشهد فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً»<sup>(١)</sup> إلا تغير حالة وتبدل صفة» إن أراد به استحالته من حال إلى حال بحيث إن ذاته تستحيل فليس الأمر كذلك، فإن الشمس والقمر والكواكب (كل في فلك يسبحون) ومع هذا لم يتغير حالها ولم تتبدل صفاتها.

وإن عني به أن نفس الحركة هو تغير وتبدل - كما يقوله من يقوله من المتكلمين - كان المعنى لم نشهد فاعلاً إلا متحرراً ومتحولاً: إما حركة روحانية وإما حركة جسمانية. فقوله بعد ذلك: «ثم إنا اعترفنا بأنه تعالى وتقدس»<sup>(٢)</sup> خالق<sup>(٣)</sup> العالم من غير شيء من ذلك»<sup>(٤)</sup> مما ينازعه فيه خصومه هنا وغير خصومه؛ فإن المتكلمين يسمون هذه «مسألة حلول الحوادث بذاته» وقد علم أن مذهب الكرامية<sup>(٥)</sup> القول

---

(١) في أساس التقديس «إنا لانعقل فاعلاً يفعل بعد ما لم يكن فاعلاً» انظر أساس التقديس ص ٢٣، وقد ذكره المؤلف هنا بالمعنى.

(٢) لفظة «تقدس» ليست في أساس التقديس.

(٣) في أساس التقديس «خلق» وفي طبعة البابي الحلبي «خالق».

(٤) انظر: أساس التقديس ص ٢٣، وطبعة البابي الحلبي ص ١٢.

(٥) انظر التعريف بهم ص ١٣.

بها<sup>(١)</sup> وهم خصومه في هذه المسألة، وقد ذكر في أعظم كتبه «نهاية العقول»<sup>(٢)</sup> أنه ليس في هذه المسألة دليل عقلي على النفي؛ فلا يمكنه أن يقيم عليهم فيها دليلاً عقلياً؛ وغاية ما اعتصم فيها بما ادعاه من الإجماع على أنه سبحانه وتعالى غير موصوف بالنقائص، وأن الحادث إن كان صفة كمال فقد كان قبل ذلك ناقصاً وإن لم يكن صفة كمال فالإجماع منعقد على أنه تعالى لا يوصف بغير صفة الكمال<sup>(٣)</sup> وقد تكلمنا على ما ذكر في غير هذا الموضع<sup>(٤)</sup> وإذا لم يكن في ذلك دليل عقلي لم يصلح أن يكون ذلك معارضاً لما يقول المنازع إنه معلوم بالفطرة الضرورية.

ومن أعجب العجب قوله عن «المشبهة» - وهم عنده الكرامية<sup>(٥)</sup> والحنابلة - أنهم وافقوه على ما ادعاه من أن معرفة

(١) انظر [الفرق بين الفرق ص ٢٠٤، والملل والنحل ١/ ١٠٩، ونهاية العقول لوحة ١٩٣].

(٢) تقدم التعريف به ص ٧٥.

(٣) قلت: نص كلامه في نهاية العقول لوحة ١٩٣ في كلامه على «مسألة استحالة أن يكون الله سبحانه وتعالى محلاً للحوادث» قال: (والمعتمد أن يقال: كل ما صح قيامه بالباري تعالى فإما أن يكون صفة كمال، أو لا يكون. فإن كانت صفة كمال استحالة أن تكون حادثة، وإلا كانت ذاته تعالى قبل انضافه بتلك الصفة خالية عن صفة الكمال، والخالي عن الكمال الذي هو ممكن الانضاف به ناقص، والنقص على الله تعالى غير جائز بإجماع الأمة، وإن لم تكن صفة كمال استحالة انضاف ذات الله تعالى بها، لأن الأمة مجمعة على أن صفات الله تعالى بأسرها صفات الكمال، فإثبات صفة لا من صفات الكمال خرق للإجماع).

(٤) انظر بسط ذلك في الرسالة الأكملية ضمن مجموع الفتاوى ٦/ ٦٨ - ١٤١.

(٥) تقدمت ص ١٣.

أفعال الله تعالى وصفاته على خلاف الحس والخيال<sup>(١)</sup>؛ ثم يحتج على ذلك بأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً من غير حدوث شيء في ذاته<sup>(٢)</sup>. وهو يعلم أن القول بحلول الحوادث في ذاته تعالى/ وتقدس هو شعار الكرامية وأنهم متفقون على ذلك. وهذا مثل أن يقال عن المعتزلة<sup>(٣)</sup>: «وقد وافقونا على أن الله تعالى يحدث أفعال العباد بغير فعل منهم». ثم إن القول بذلك هو مذهب أكثر أهل الحديث؛ بل قول أئمة أهل الحديث؛ وهو الذي نقلوه عن سلف الأمة، وأئمتها؛ وكثير من الفقهاء والصوفية<sup>(٤)</sup> أو أكثرهم؛ وفيهم من الطوائف الأربعة - الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية - من لا يحصي عدده إلا الله تعالى؛ وقد ذكر<sup>(٥)</sup> هو في غير موضع من كتبه أن القول بحلول الحوادث يلزم كل الطوائف حتى المعتزلة<sup>(٦)</sup> والفلاسفة<sup>(٧)</sup>، وذكر ذلك عن

(١) انظر أساس التقديس ٢٣.

(٢) في ط «بذاته».

(٣) انظر المعتزلة ص ٤.

(٤) انظر التعريف بالصوفية ص ١٠٣.

(٥) في ط «وقد ذكره».

(٦) انظر المعتزلة ص ٤.

(٧) انظر الفلاسفة ص ٩.

قال الرازي في نهاية العقول / مخطوط / لوحة ١٩٣ في مسألة استحالة أن يكون الله محلاً للحوادث: (وأما تجدد الأحوال فالمعتزلة اتفقوا على تجويزه.. وأما الفلاسفة فمع أنهم في المشهور أبعد عن هذا المذهب، ولكنهم يقولون بذلك من حيث لا يعرفون، فإنهم يجوزون تجدد الأوصاف على ذاته تعالى، مع أن الإضافات أعراض وجودية وذلك يقتضي كون ذاته موصوفاً بالحوادث). =

أبي البركات البغدادي<sup>(١)</sup> صاحب «المعتبر»<sup>(٢)</sup> وهو من أعظم الفلاسفة المتأخرين قدرًا، وأنه قال: (إن ألوهيته لهذا العالم لا تتم إلا بذلك)<sup>(٣)</sup> فكيف يحكى الاتفاق على خلاف ذلك؟! .

= وانظر مذكره أيضًا في: كتاب الأربعين في أصول الدين ص ١١٨ - ١١٩ .  
(١) هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، أبو البركات، المعروف بأوحد الزمان، طبيب من سكان بغداد، عرّفه الظهير البيهقي: بـفيلسوف العراقيين. كان يهوديًا وأسلم في آخر عمره. وكان في خدمة المستنجد بالله العباسي وحظي عنده. واتهمه السلطان محمد بن ملكشاه بأنه أساء علاجه فحبسه مدة، وثقات المؤرخين مختلفون في اسم جده «ملكاً» أو «ملكان»، توفي بهمذان عن نحو ثمانين، واختلف في سنة وفاته فقبل سنة ٥٥٠ أو ٥٦٠، وقيل ٥٤٧هـ من آثاره المعبر في الحكمة، واختصار التشريح من كلام جالينوس، ورسالة في العقل وماهيته. انظر: [تاريخ الحكماء ص ٣٤٣، ٣٤٦، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٣٧٤ - ٣٧٦ كشف الظنون ١٧٣١.٢، الأعلام ٧٤/٨ - ٧٥].

(٢) وهو كتابه المعروف بـ«الكتاب المعبر في الحكمة» قال «وسميته بالكتاب المعبر لأنني ضمنت ماعرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته، لا مانقلته من غير فهم، أو فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار... قال: واحتذيت في ترتيب الأجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذو أرسطوطاليس في كتبه المنطقية، والطبيعية، والإلهية... وقسمت كتابي هذا إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: ويشتمل على العلوم المنطقية، والقسم الثاني: ويشتمل على العلوم الطبيعية، والقسم الثالث: ويشتمل على علم ما بعد الطبيعة».

قلت: وقد طبع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء بحيدر آباد سنة ١٣٥٧هـ.  
(٣) قال الرازي في كتابه الأربعين في أصول الدين ص ١١١ (وأما أبو البركات البغدادي وهو من أكابر الفلاسفة المتأخرين، فإنه صرح في كتابه «المعتبر» بإثبات إرادات محدثة، وعلوم محدثة، في ذات الله تعالى، وزعم أنه لا يتصور الاعتراف بكونه إلهاً لهذا العالم إلا مع هذا المذهب).  
وقال في «نهاية العقول» لوحة ١٩٣ (وأما أبو البركات البغدادي فقد صرح باتصاف ذات الله تعالى بالصفات المحدثه).

فإن قال قائل: الفاعل منا وإن حدثت فيه حركة فالمحدث لها غيره، وخالق العالم لا محدث لفعله إلا هو، فهذا هو الفرق.

قيل: هذا حق، كما أن ذاتنا محدثة أحدثها غيرنا، وهو سبحانه قديم واجب الوجود<sup>(١)</sup> رب كل شيء ومليكه هو الخالق وما سواه مخلوق؛ ولهذا كان السؤال عن<sup>(٢)</sup> خلق الله؟ متتهى مسائل الشيطان التي يضل بها الإنسان، مع ظهور فسادها بالبرهان. والرازي لم يستدل بكونه فاعلاً لما لم يفعله<sup>(٣)</sup> من غير محرك من خارج، وإنما استدل بكونه فاعلاً من غير فعل في نفسه. وهذا هو الذي ينازعونه فيه. وهو لو استدل بالأول لم يصح؛ لأنها هي «مسألة وجود الصانع نفسه» وهو في هذا المقام مقصوده أن يبين أن أفعاله على خلاف حكم الحس والخيال: ليس مقصوده أن نفسه ثابتة على خلاف الحس والخيال.

الوجه الرابع  
للرازي في  
تقرير دليله  
العاشر ورد  
المؤلف عليه

قال الرازي: «ورابعها أنا لانعقل فاعلاً يفعل فعلاً إلا لجلب منفعة أو دفع<sup>(٤)</sup> مضرة. ثم اعترفنا<sup>(٥)</sup> بأنه تعالى خالق العالم

= وانظر معنى ما ذكره الرازي في «الكتاب المعتبر في الحكمة» لأبي البركات ج ٣/ ٤٥، ٤٧.

(١) انظر التعريف بالقديم وواجب الوجود ص ٢٢.

(٢) في ط «عن من».

(٣) في ط «لما لا يفعله».

(٤) في الأساس «أو لدفع».

(٥) في الأساس «ثم أنا اعترفنا».

لغير<sup>(١)</sup> شيء من هذا<sup>(٢)</sup>.

والكلام عليه من نمط الذي قبله - وإن كان هذا السؤال هو  
ببحوث القدرية<sup>(٣)</sup> والمعتزلة<sup>(٤)</sup> أخص، كما أن الذي قبله  
ببحوث الفلاسفة<sup>(٥)</sup> والدهرية<sup>(٦)</sup> أخص - وذلك من وجوه:

أحدها: أن غاية هذا ثبوت ما لا نظير له، وليس ذلك  
ممتنعاً، كما تقدم<sup>(٧)</sup>، ولا فرق في ذلك بين حكم الحس  
والخيال وحكم العقل، كما تقدم غير مرة<sup>(٨)</sup>.

الثاني: أنه هو خالق كل شيء، ومن أجلب<sup>(٩)</sup> لنفسه منفعة  
من غيره أو دفع عن نفسه مضرة من غيره كان محتاجاً إلى ذلك،  
وهذه حال الفقر إلى غيره، فما دل على أنه رب العالمين دل  
على غناه عن غيره، وبذلك أخبر عن نفسه / كما قال «يا عبادي  
إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»<sup>(١٠)</sup>

ك/١٩٤ ب

(١) في ك و ط «بغير» والتصويب من أساس التقديس.

(٢) انظر أساس التقديس ص ٢٣، وطبعة البابي الحلبي ص ١٢.

(٣) انظر القدرية ص ٢٠٧.

(٤) انظر المعتزلة ص ٤.

(٥) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٦) انظر الدهرية ص ١٨.

(٧) في الوجوه السابقة.

(٨) انظر ماتقدم ص ٢٧٣ - ٢٧٤، ٢٩١ - ٢٩٥.

(٩) وهو سائغ قال في القاموس المحيط ٤٧/١ (وَجَلَبَ لِأَهْلِهِ كَسَبَ وَطَلَبَ وَاحْتَالَ كَأَجَلَبَ).

(١٠) حديث قدسي خرجه مسلم في صحيحه / كتاب البر والصلة والآداب / باب =



وتمام الكلام كما بيناه قبل<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: أن يقال: ماتعني بقولك: «إنا لانعقل فاعلاً يفعل فعلاً إلا لجلب منفعة أو لدفع<sup>(٢)</sup> مضرة، ثم إنا اعترفنا<sup>(٣)</sup> بأنه تعالى خالق العالم لغير شيء من هذا»<sup>(٤)</sup>؟ أتريد أنه سبحانه منزّه عن نعوت المخلوقين الناقصين المحتاجين إلى غيرهم في اجتلاب منافعهم ودفع مضارهم، كما يوجد أن الحي من الإنسان وغيره يطلب ما ينفعه ويلائمه من غيره، ويدفع ما يخاف عليه من الضرر من نفسه ومن غيره؟ فهذا حق؛ فإنه سبحانه وتعالى غني عن العالمين لايحتاج إليهم؛ بل هو الأحد الصمد الحي القيوم، وهو سبحانه لايخاف ضرر شيء لا من نفسه ولا من غيره؛ بل العباد عاجزون عن أن يلحقوا به ضرراً أو نفعاً، قال تعالى: في الحديث الصحيح الذي رواه رسوله<sup>(٥)</sup> ﷺ: «يا عبادي إنكم لن

---

= تحريم الظلم / حديث رقم ٢٥٧٧ ج٤/ ١٩٩٤ - ١٩٩٥ من رواية سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر مرفوعاً في أثنائه بلفظه، وفي آخره قال سعيد: كان أبو إدريس الخولاني، إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه.

ونقل ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ١٩٥ عن الإمام أحمد أنه قال عن حديث أبي ذر هذا هو أشرف حديث لأهل الشام.

(١) انظر ماتقدم ص ٨ - ٢٣، ٥١ - ٥٦.

(٢) في ك و ط «أو دفع» والتصويب من أساس التقديس.

(٣) في ط و ك «ثم اعترفنا».

(٤) تقدم توثيقه ص ٢٩٩.

(٥) في ط «رسول الله ﷺ».

تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»<sup>(١)</sup>.

أو تريد أنه سبحانه وتعالى لا يحب فعله ويرضاه ويفرح به؟  
فإن أردت هذا لم يسلم لك ذلك، فإن الكتاب والسنة واتفاق  
سلف الأمة قد دل على وصفه بالمحبة والرضا والفرح<sup>(٢)</sup>.

أو تريد أنه لا يحدث له في<sup>(٣)</sup> هذه الأمور ما لم يكن قبل  
ذلك؟ فهذا هو «الوجه الأول» وقد تقدم الكلام عليه<sup>(٤)</sup>.

ثم قال الرازي: (وأما تقرير هذا المعنى في الصفات<sup>(٥)</sup>  
فذلك من وجوه: (أحدها) أنا لانعقل ذاتاً تكون عالمة<sup>(٦)</sup>  
بمعلومات لانهاية لها على التفصيل دفعة واحدة<sup>(٧)</sup>،

تقرير  
الرازي أن  
معرفة  
صفات الله  
أقرب إلى  
العقول من

معرفة ذاته  
وأنها على  
خلاف  
حكم الحس  
والخيال

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ رَبِّكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوِيٍّ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ  
عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ  
يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ [المائدة: ٥٤].

وقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ  
فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨] وعن أنس -رضي الله  
عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره  
وقد أضله في أرض فلاة».

خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الدعوات / باب التوبة /  
حديث رقم ٦٣٠٩ ج ١١ / ١٠٢.

(٣) في ط «من».

(٤) وقد تقدم قريباً انظر ص ٣٠٠.

(٥) في ك و ط «وأما تقرير ذلك في الصفات» والتصويب من أساس التقديس.

(٦) في أساس التقديس / طبعة البابي «يكون عالماً».

(٧) لفظة «واحدة» ليست في طبعة البابي.

فإننا<sup>(١)</sup> إذا جربنا أنفسنا وجدناها متى اشتغلت باستحضار معلوم معين امتنع عليها<sup>(٢)</sup> في تلك الحالة استحضار معلوم آخر، ثم إننا مع ذلك نعتقد أنه تعالى وتقدس عالم بما لا نهاية له من المعلومات على التفصيل من غير أن يحصل فيه اشتباه والتباس، فكان كونه تعالى عالمًا بجميع المعلومات أمرًا على خلاف مقتضى الوهم والخيال<sup>(٣)</sup>.

والكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أن هذا الكلام - أن علم الله ليس من جنس علومنا، مناقشة ولا مماثلًا له، وأنا لانستطيع أن نعلم كعلم الله تعالى - هذا<sup>(٤)</sup> من أوضح الأمور وأبينها عند الخاصة والعامة، فإن أحدًا من الخلق كما لا يظن أن ذاته كذات الله تعالى، لا يظن أن علمه كعلم الله تعالى. ومن المعلوم لكل أحد أن الله أكبر وأعظم مما تعلمونه وتقولونه فيه<sup>(٥)</sup> فكذلك علمه / وقدرته وسائر صفاته كـ ١/١٩٥ أكبر وأعظم من أن يعلم كنه علمه أو يوصف. ولم يقل أحد من البشر إن علم الله تعالى مثل علمنا، ولا توهم أحد ذلك، ولا تخيله. فأى شيء في هذا مما هو على خلاف مقتضى الوهم

(١) في ط، وطبعة البابي «وإن».

(٢) في ك «عليه» وفي ط «عليها» وهو الصواب كما في أساس التقديس.

(٣) انظر أساس التقديس ص ٢٤، وطبعة البابي الحلبي ص ١٢.

(٤) في ك و ط «وهذا» ورجحت حذف الواو.

(٥) في ط «مما يعلمونه ويقولونه فيه».

والخيال؟! غاية ما فيه أنه ليس مثلما نتوهمه ونتخيله في<sup>(١)</sup> نفوسنا. وهذا لا ريب فيه.

وهذا يظهر بالوجه الثاني: وهو أن الله سبحانه ليس مثل ما نعلمه ونعقله ونحسه من نفوسنا؛ فضلاً عن أن يكون مثل ما نتخيله ونتوهمه من نفوسنا، فلا اختصاص للوهم والخيال بذلك. وإذا كان الله سبحانه ليس مثل ما نحسه ونعلمه ونعقله ونتخيله فينا ولم يكن في ذلك ما يقتضي أن يكون منافياً لما نعلمه لم يجب أن يكون منافياً لما نحسه.

الوجه الثاني  
في الرد

ويتقرر هذا بالوجه الثالث: وهو أن العلم بامتناع موجود لا داخل العالم ولا خارجه علم فطري ضروري ليس هو من خصائص الوهم والخيال، وأما مذكره من إحاطة علم الله تعالى فليس عندنا اعتقاد ينفي ذلك بحال.

الوجه الثالث  
في الرد

الوجه الرابع: أن كل ما<sup>(٢)</sup> وصف به علم الله<sup>(٣)</sup> ليس عندنا اعتقاد ينفي ذلك لا محسوس ولا متوهم ولا متخيل ولا معقول، إلا أن يكون من الاعتقادات الباطلة التي لم تعلم بضرورة ولا نظر، ولا ريب أن ذات الله وصفاته على خلاف الاعتقادات الباطلة التي يظن أنها معقولة أو محسوسة أو متخيلة. ولكن لا فرق في ذلك بين ما يظن أنه معقول ومعلوم، وما يظن أنه محسوس ومتخيل.

الوجه الرابع  
في الرد

(١) في ط «من».

(٢) في ك و ط «كلما».

(٣) في ك و ط «وصف الله به علم الله» ويستقيم السياق بحذف لفظ الجلالة الأول.

الوجه الخامس: أن قوى بني آدم في العلم متفاوتة تفاوتًا لا ينضبط طرفاه أعظم من تفاوتهم في قوى الأبدان. ولبعضهم من القوة على استحضار معلومات في وقت واحد ما ليس لبعض، وليس لذلك حد معلوم للناس يعتقدون أن أحدًا من البشر لا يمكن أن يكون أقوى في ذلك، بل<sup>(١)</sup> فوق كل ذي علم عليم حتى ينتهي ذلك إلى الله تعالى، كما قال السلف<sup>(٢)</sup> وإذا كان بنو آدم متفاوتين في العلم والقدرة ولم يكن عجز أحدهم عما يقدر عليه الآخر من العلوم والأعمال مانعًا من اعتقاده ثبوت ذلك لغيره مع كونه مجانسًا له مساويًا في الحقيقة، فلأن لا يكون عجز أحدهم عما يوصف الله تعالى به من<sup>(٣)</sup> العلم مانعًا من

(١) تكررت لفظة «بل» في ط.

(٢) خرجه الطبري في تفسيره ١٨/١٣ - ١٩ قال ثنا الحسين قال: ثني حجاج قال قال ابن جريج وقوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] يقول تعالى ذكره: وفوق كل عالم من هو أعلم منه حتى ينتهي ذلك إلى الله تعالى. وخرج نحوه بأسانيد إلى ابن عباس، والحسن، وقتادة.

وخرج البيهقي في الأسماء والصفات ص ١٥٢ من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله - عز وجل - «وفوق كل ذي علم عليم» قال: يكون هذا أعلم من هذا، ويكون هذا أعلم من هذا، والله فوق كل عالم. وأورده ابن كثير في تفسيره ٤٨٥/٢ - ٤٨٦ وعزاه إلى الحسن البصري، وابن عباس وقتادة.

وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٧/٤ - ٢٨ وعزاه إلى الفريابي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والبيهقي في الأسماء والصفات، عن ابن عباس.

(٣) لفظة «من» في ط بين معقوفتين وهي موجودة في ك.

ك ١٩٥/ب  
اعتقاد وجوب ذلك في ربه - عز وجل - بطريق الأولى والأخرى،  
ولا يكون ذلك معتقداً ما يخالف / محسوسه ولا معقوله .

الوجه السادس في الرد  
الوجه السادس: أنه إذا كان الآدمي يعلم من اقتدار غيره  
على استحضر العلوم المعضلة<sup>(١)</sup> في زمن واحد ما لا يقدر هو  
عليه كان ذلك دليلاً عنده على أن رب العالمين أولى بأن يكون  
موصوفاً بالعلم بمعلومات معضلة<sup>(٢)</sup> لا يقدر العبد عليها .

الوجه السابع في الرد  
الوجه السابع: أن العبد يعلم أن ربه يدبر أمر السموات  
والأرض في آن واحد، لا يشغله شأن عن شأن، ومعلوم أن  
التدبير يحتاج إلى قدر زائد عن العلم من القدرة والمشئمة  
والحكمة مع أن العبد يعلم عجز نفسه عن نظيره من نحو ذلك،  
بأن يكون معتقداً بأن ربه بكل شيء عليم وإن كان عاجزاً عن  
ذلك بطريق الأولى والأخرى .

وبالجملة فهذا الوجه من الوجوه التي ذكرها في تقريره هذه  
المقدمة<sup>(٣)</sup> وكذلك ما ذكره في قدرة الله تعالى وفي سمعه وفي  
بصره بعد هذا كما سنذكره<sup>(٤)</sup> .

(١) في ط «المفضلة» .

(٢) في ط «مفضلة» .

(٣) لعل المراد أن هذا الوجه الأول والوجه الثالث الذي سيأتي قريباً موافقان  
للوجهين السادس والسابع من الوجوه التي جعلها لتقرير مقدمته انظر أساس  
التقديس ص ١٩ ، ٢٤ .

(٤) انظر ص ٣٠٦ ، ٣١٢ .

قال الرازي: (وثانيها أنا نرى أن<sup>(١)</sup> كل من فعل فعلاً فلا بد له من آلة وأداة<sup>(٢)</sup>؛ وأن<sup>(٣)</sup> الأفعال الشاقة تكون<sup>(٤)</sup> سبباً للكلال<sup>(٥)</sup> والمشقة لذلك الفاعل، [ثم]<sup>(٦)</sup> إنا نعتقد أنه سبحانه وتعالى يدبر من العرش إلى ما تحت الثرى، مع أنه<sup>(٧)</sup> منزّه عن المشقة واللغوب والكلال<sup>(٨)</sup>).

يقال له: لا ريب أن الله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي لا يكرثه، ولا يثقل عليه، وقال في كتابه<sup>(٩)</sup>: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ ﴿٣٨﴾ [ق: ٣٨] وقد ذكر أنها نزلت لما قال من قال من اليهود<sup>(١٠)</sup>: إن الله خلق السموات والأرض ثم استراح يوم السبت، فأخبر الله أنه مامسه من لغوب<sup>(١١)</sup>. واللغوب: الإعياء، وإنما يستريح من

(١) لفظة «أن» سقطت في ك و ط والتصويب من أساس التقديس .

(٢) في ك «وإرادة» والتصويب من أساس التقديس .

(٣) في ك و ط «فإن» والتصويب من أساس التقديس .

(٤) لفظة «تكون» تكررت في ك .

(٥) في الأساس «للكلالة» .

(٦) لفظة «ثم» سقطت من ك وقد أثبتتها من أساس التقديس .

(٧) في ك «وأنه» والتصويب من أساس التقديس .

(٨) في الأساس «والكلالة» وانظر الأساس ص ٢٤، وطبعة البابي الحلبي ١٢ - ١٣ .

(٩) في ط «في الكتاب» .

(١٠) انظر اليهود ص ١٨٢ .

(١١) العبارة من قوله: «وقد ذكر... إلى قوله: من لغوب» سقطت في ط .

قلت: خرج ابن جرير في تفسيره [١١١/٢٦ - ١١٢] من طريق ابن حميد قال ثنا مهران عن أبي سنان عن أبي بكر قال: جاءت اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا: يا محمد أخبرنا ما خلق الله من الخلق في هذه الأيام الستة. فقال: خلق الله الأرض يوم الأحد والاثنين، وخلق الجبال يوم الثلاثاء، والمدائن والأقوات والأنهار وعمرانها وخرابها يوم الأربعاء، وخلق السموات والملائكة يوم الخميس إلى ثلاث ساعات يعني من يوم الجمعة، وخلق في أول الثلاث الساعات الآجال، وفي الثانية الآفة وفي الثالثة آدم. قالوا: صدقت لو أتممت فعرف النبي ﷺ ما يريدون فغضب. فأنزل الله ﴿وَمَا مَسْكَنِينَ لَكُمْ﴾ ٣٨ ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [ق: ٣٨، ٣٩].

ومن طريق بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة بمعناه، ومن طريق ابن عبد الأعلى قال ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة بمعناه.

وخرجه الحاكم في المستدرك بهامشه التلخيص ٥٤٣/٢ من طريق أبي سعيد البقال عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن اليهود أتت النبي ﷺ فسألته.. وذكره إلى أن قال: ثم قالت اليهود ثم ماذا يا محمد؟ قال: ثم استوى على العرش. قالوا: أصبت لو أتممت. قالوا: ثم استراح. فغضب النبي ﷺ غضباً شديداً فنزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسْكَنِينَ لَكُمْ﴾ ٣٨ ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [ق: ٣٨، ٣٩].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: أبو سعيد البقال لا يكتب حديثه، وقال في كتاب العلو ص ٧٦ بعد أن أورده وعزاه إلى الحاكم قال: صححه الحاكم وأتى له ذلك. والبقال قد ضعفه ابن معين والنسائي.

وأخرجه الواحدي في أسباب النزول ص ٤٢٠ - ٤٢١ من طريق أبي سعيد البقال عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأورده السيوطي في الدر المنثور ١١٠/٦ وعزاه إلى ابن المنذر عن الضحاك، وإلى عبد الرازق وابن جرير وابن المنذر عن قتادة، وإلى آدم بن أبي إياس والفريابي وابن جرير والبيهقي عن مجاهد قال: اللغوب: النصب تقول اليهود إنه أعيا بعدما خلقهما.



أعيا<sup>(١)</sup>، ومنه قول أبي قتادة<sup>(٢)</sup> في حمار الوحش: «فسعى القوم حتى لغبوا»<sup>(٣)</sup> وقال أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ

(١) في ط «من إعياء» والصواب ما أثبتته من ك قال في القاموس ٣٦٨/٤ «وأعيا الماشي كلَّ والسيرُ البعير أكله».

(٢) أبو قتادة الأنصاري السلمي فارس رسول الله ﷺ. اسمه الحارث بن ربيعي، وقيل النعمان وقيل عمرو، وقيل عون، وقيل مرواح، والمشهور الحارث بن ربيعي بن بلدمة بن خناس بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن كعب بن سلمة المدني. روى عن النبي ﷺ وعن معاذ بن جبل وعمر بن الخطاب وعنه ولداه ثابت وعبد الله، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله وغيرهم، والأكثر على أنه مات سنة ٥٤هـ.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ١٦١/٤ - ١٦٢، أسد الغابة ٢٧٤/٥ - ٢٧٥، الإصابة بذيله الاستيعاب ١٥٧/٤ - ١٥٨، تهذيب التهذيب ٢٠٤/١٢ - ٢٠٥].

(٣) قوله «فسعى القوم حتى لغبوا» جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: أنفجنا أرنباً بمرّ الظهران، فسعى القوم حتى لغبوا. فسعيت عليها حتى أخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فبعث إلى النبي ﷺ بوركيها أو فخذها فقبله».

هذا لفظ البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الذبائح والصيد / باب ما جاء في الصيد / حديث رقم ٥٤٨٨ ج٩/٦١٢.

وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الصيد والذبائح / باب إباحة الأرنب / حديث رقم ٥٣ ج٣/١٥٤٧، وابن ماجه في سننه / كتاب الصيد / باب الأرنب / حديث رقم ٣٢٤٣ ج٢/١٠٨٠، والدارمي في سننه / كتاب الصيد / باب أكل الأرنب / حديث رقم ٢٠١٩ ج٢/١٩، والإمام أحمد في المسند ج٣/١١٨، ١٧١.

وأما حديث أبي قتادة في حمار الوحش فقد خرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي والنسائي والإمام مالك والإمام أحمد ولم أجد فيه «فسعى القوم حتى لغبوا» ولعل قوله هنا «في حديث حمار الوحش» سبقه قلم أو انتقال نظر. انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب جزاء الصيد / باب إذا صاد =

إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ] <sup>(١)</sup> ﴿٢٤﴾ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾ [فاطر: ٣٤، ٣٥] وهذا مما لا يتنازع فيه المسلمون.

وإذا كان كذلك فالكلام على ما ذكرته من وجوه:

الوجه الأول أحدها: أن هذا بيان أن قدرة الله تعالى كاملة تامة لانقاص فيها ليست مثل قدرة العباد، كما ذكرنا في العلم، وهذا حق؛ ولم يقل أحد إن هذا مخالف لا للمحسوس ولا للمعقول، وإنما هو مخالف لمقدار صفاتنا.

الوجه الثاني: أن هذا يُشبه <sup>(٢)</sup> هذا: أن المعلوم والمعقول والمحسوس والمتخيل نسبة واحدة. فقولك إن ثبوت هذا على خلاف/حكم الوهم والخيال كقول القائل: إنه ثابت على خلاف ك ١/١٩٦

= الحلال فاهدى للمحرم الصيد أكله / حديث رقم ١٨٢١ ج ٤/٢٢، وانظر المصدر نفسه الأحاديث ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ٢٥٧٠، ٢٨٥٤، ٢٩١٤، ٤١٤٩، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٥٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢. وخرجه مسلم في صحيحه/ كتاب الحج / باب تحريم الصيد للمحرم / الأحاديث: ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠ ج ٢/٨٥١ - ٨٥٤، والترمذي في سننه / أبواب الحج / باب ماجاء في أكل الصيد للمحرم / حديث رقم ٨٤٧ ج ٣/١٩٧، والنسائي في سننه / كتاب مناسك الحج. باب مايجوز للمحرم أكله من الصيد / ج ٥/١٨٢، وباب إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله حلال / ج ٥/١٨٦ والإمام مالك في الموطأ / كتاب الحج / باب مايجوز للمحرم أكله من الصيد / حديث رقم ٧٦ ج ١/٣٥٠، والإمام أحمد في المسند ج ٥/٣٠١، ٣٠٢.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من ك و ط.

(٢) لم تعجم في ك و في ط «نسبة».

## حكم العقل والعلم.

الثالث: أن هذا معناه أن الله ليس مثلنا ولا صفاته كمقدار الوجه الثالث صفاتنا، وقد مضى أن انتفاء مثل الشيء لا يوجب انتفاءه<sup>(١)</sup>، فكيف إذا كان إنما نفى مماثلته لنا فقط وإن كان الله تعالى ليس كمثله شيء. وقد قدمنا أنه إن عني بثبوت<sup>(٢)</sup> على خلاف الحس والخيال عدم النظير فهو حق<sup>(٣)</sup>؛ لكن نفى موجود لا داخل العالم ولا خارجه معلوم بالفطرة البديهية، لا بالقياس، ولا بعدم النظير.

الرابع: أن هذه القدرة ليس عندنا اعتقاد بنفيها لا محسوس الوجه الرابع ولا معقول؛ بخلاف وجود موجود لا داخل العالم<sup>(٤)</sup> ولا خارجه، فإن عندنا من العلوم الضرورية والنظرية ما ينفي ذلك.

الخامس: أن قوى بني آدم في العقل مختلفة، فإذا كان عجز الوجه الخامس أحدهم عما يقدر عليه الآخر ليس مانعاً من اعتقاد ثبوت تلك القدرة مع اشتراكهم في الجنس، فأن لا يكون عجز أحدهم مانعاً من الإيمان بقدرة خالقه أولى وأحرى.

السادس: أنه إذا كان أحدهم يعلم من قدرة غيره على العمل الوجه السادس ما ليس هو عنده، ولا يكون ذلك ممتنعاً لا في حسه ولا في

(١) انظر المطبوع [ج١/ ٧٧ - ٧٨].

(٢) في ط «ثبوت».

(٣) انظر ماتقدم ص ٢٦٢.

(٤) لفظة «العالم» سقطت في ط.

خياله ولا في عقله، فأن يعلم من قدرة خالقه ما ليس هو عنده أولى وأحرى.

قال الرازي: (وثالثها أنا نعتقد أنه يسمع أصوات الخلق من العرش إلى ما تحت الثرى، ويرى الصغير والكبير فوق<sup>(١)</sup> أطباق السموات العلى، وتحت الأرضين السفلى، ومعلوم أن الوهم البشري والخيال الإنساني قاصران<sup>(٢)</sup> عن الاعتراف بهذا الموجود، مع أنا نعتقد أنه [سبحانه وتعالى]<sup>(٣)</sup> كذلك<sup>(٤)</sup>).

الوجه الثالث  
من وجوه  
الرازي في  
تقرير أن  
صفات الله  
على خلاف  
الحس  
والخيال

يقال له: لا ريب أنه سبحانه وتعالى كما قالت عائشة<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنها - في الحديث الصحيح: «سبحان الذي وسع سمعه الأصوات» لقد كانت المجادلة تناجي رسول الله ﷺ في جانب البيت وإنه ليخفى علي بعض كلامها، فأنزل الله تعالى ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]<sup>(٦)</sup> وفي

منافسة  
المؤلف  
للرازي في  
هذا الوجه  
ورده عليه

(١) في ك «فتحرق» وهو تحريف والتصويب من أساس التقديس.

(٢) في ك «قاصر» والتصويب من أساس التقديس.

(٣) في ك «أنه كذلك» وفي ط «أنه تعالى كذلك» وقد أثبت ما في أساس التقديس.

(٤) انظر [أساس التقديس ص ٢٤ وطبعة البابي ص ١٣].

(٥) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أفقه النساء، وأفضل أزواج النبي ﷺ، إلا خديجة ففيها خلاف شهير، ماتت سنة ٥٧ هـ على الصحيح، وروى لها الستة.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٣٤٥/٤ - ٣٥١، أسد الغابة ٥٠١/٥ - ٥٠٤ الإصابة بذيله الاستيعاب ٣٤٨/٤ - ٣٥٠، التقريب ٦٠٦/٢].

(٦) رواه البخاري في صحيحه تعليقاً بصيغة الجزم قال: «قال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة قالت: الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات فأنزل الله تعالى على النبي ﷺ: قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها.

الصحيحين عن ابن مسعود<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - قال: «اجتمع عند البيت ثقفيان وقرشي أو قرشيان وثقفي فتحدثوا بينهم بحديث فقال أحدهم: أترون الله يسمع مانقول فقال الآخر: يسمع إن أعلنّا ولا يسمع إن أسررنا، فقال الثالث: إن سمع منه شيئاً فإنه يسمع كله»، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا

ك ١٩٦ ب

= وخرجه النسائي في السنن عن عائشة بلفظ «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت خولة إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها فكان يخفي عليّ كلامها فأنزل الله - عز وجل -: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١].

وخرجه الإمام أحمد، وابن ماجه، وعثمان الدارمي، وابن جرير، والبيهقي، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، كلهم من طريق الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها -.

وخرجه ابن أبي عاصم في السنة قال: ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا يحيى ابن عيسى، ثنا الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة عن عائشة به. قال الألباني: «إسناده حسن، رجاله رجال مسلم على ضعف في يحيى بن عيسى هو الفاخوري الرملي، لكنه قد توبع كما يأتي فالحديث صحيح».

انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب التوحيد / باب «وكان الله سميعاً بصيراً» ج-١٣/ ٣٧٢، وسنن النسائي / كتاب الطلاق / باب الظهار / ج-٦/ ١٦٨، وابن ماجه في المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية / حديث ١٨٨، ج-١/ ٦٧، وفي كتاب الطلاق / باب الظهار / حديث ٢٠٦٣، ج-١/ ٦٦٦، والمسند بهامشه المنتخب ج-٦/ ٤٦، ونقض الدارمي على بشر المريسي ص ١٤٠، والمستدرک بذيله التلخيص / كتاب التفسير / تفسير سورة المجادلة ج-٢/ ٤٨١، وابن جرير في تفسيره ج-٦/ ٢٨، والبيهقي في الاعتقاد ص ٢٨، وابن أبي عاصم في السنة ج-١/ ٢٧٨].

(١) تقدمت ترجمته ص ٦٥.

تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾ [فصلت: ٢٢، ٢٣] (١).

لكن الكلام في سعة سمعه وبصره سبحانه وتعالى كالكلام في سعة علمه وقدرته سواء، وليس فيما ذكره إلا أن ذلك ليس مثل سمعنا وبصرنا، وثبوت مثل هذا مما لا ينازع فيه عاقل، ولا ينفيه حس ولا عقل ولا تخيل؛ بل ثبوت مالا نظير له في الخلق

(١) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التفسير / تفسير سورة حم السجدة باب ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ حديث رقم ٤٨١٧ ج٧/ ٥٦٢ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي - أو ثقفيان وقرشي - كثيرة شحم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم. فقال أحدهم: أترون أن الله يسمع مانقول؟ قال الآخر: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا. وقال الآخر: إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا. فأنزل الله - عز وجل -: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ...﴾ الآية وانظر المصدر نفسه / كتاب التفسير / تفسير حم السجدة / باب ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾ الآية، حديث رقم ٤٨١٦ ج٨/ ٥٦١. وانظر كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾ الآية / حديث رقم ٧٥٢١ ج١٣/ ٤٩٥. وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب صفات المنافقين وأحكامهم / حديث رقم ٥ ج٤/ ٢١٤١. والترمذي في سننه / أبواب التفسير / تفسير سورة «حم السجدة» حديث رقم ٣٢٤٥ ج٨/ ٣٧٣.

والإمام أحمد في المسند ج١/ ٣٨١، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٣ والدارمي في النقض على بشر المريسي ص ١٤٥ - ١٤٦، وابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٢٧٨ - ٢٨٠.

لا ينفيه الحس والعقل؛ فكيف بما ليس له نظير مساو أيضًا  
فالعقل والحس والخيال والوهم بالنسبة إلى هذا سواء.

فقوله: «ومعلوم أن الوهم البشري والخيال الإنساني  
قاصران»<sup>(١)</sup> عن الاعتراف بهذا الوجود»<sup>(٢)</sup> بمنزلة قول القائل:  
إن العقل البشري والعلم الإنساني قاصران»<sup>(٣)</sup> عن الاعتراف بهذا  
الموجود. وهو لا يقول إن الله ثابت على خلاف حكم العقل  
والعلم فيلزمه في الحس والوهم والخيال مثل ذلك.

وأيضًا فقوله: «على خلاف ذلك» إن أراد به أن الوهم  
والخيال يعجز عن إدراك ذلك لم يضر، فإن العجز عن إدراك  
الشيء من بعض الوجوه لا ينفي القدرة على معرفته من وجه  
آخر. وإن أراد أن الوهم والخيال يدرك ما ينافي ذلك لم يصح  
ذلك، فليس في وهمنا وخیالنا الصحيح ما ينافي ذلك. وإن  
فُرض اعتقاد فاسد ينافي ذلك فهو كالاقتقاد الذي يظن صاحبه  
أنه معقول أو معلوم. وقد قدمنا<sup>(٤)</sup> أن لفظ الوهم والخيال يقال  
على الباطل تارة، وعلى المطابق أخرى. فالمطابق لا ينافي  
ذلك، والباطل لا نزاع فيه.

وأيضًا فاعتقاد امتناع موجود لا داخل العالم ولا خارجه

---

(١) في ك «قاصر» والتصويب من أساس التقديس.

(٢) تقدم توثيقه ص ٣١٢.

(٣) في ك «قاصر» والتصويب من ط.

(٤) انظر المطبوع ج١/٦٦ - ٧٥.

ثابت بالضرورة الفطرية، والمتوهم المتخيل لا يكون ثابتاً بالفطرة الضرورية كما تقدم<sup>(١)</sup>.

قال الرازي: (ثبت أن الوهم والخيال قاصران عن معرفة الله سبحانه وتعالى وصفاته، ومع ذلك فإننا ثبتت الأفعال والصفات على مخالفة الوهم والخيال، وقد ثبت أن معرفة كنه الذات أعلى وأجل وأغمض من معرفة [كنه]<sup>(٢)</sup> الصفات، فلما<sup>(٣)</sup> عزلنا الوهم والخيال في معرفة الصفات والأفعال فلأن نعزلهما في<sup>(٤)</sup> معرفة الذات كان ذلك أولى وأحرى<sup>(٥)</sup>).

النتيجة التي استخلصها الرازي من أدلته العشرة

فهذه الدلائل العشرة دالة على أن كونه سبحانه وتعالى منزهاً<sup>(٦)</sup> عن الحيز والجهة ليس أمراً يدفعه صريح العقل، وذلك هو تمام المطلوب<sup>(٧)</sup>.

قلت: قد تقدم الكلام على أصول هذا غير مرة من وجوه متعددة<sup>(٨)</sup>:

مناقشة المؤلف للرازي ورده على هذه النتيجة من وجوه الأول في الرد

أحدها: أن القصور عن معرفة الشيء غير العلم بانتفائه،

- (١) انظر ص ٢٧٣ - ٢٧٥، ٣٠٣، ٣١١.
- (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من أساس التقديس.
- (٣) في أساس التقديس بتحقيق السقا «ولما».
- (٤) في ط «من» بدل «في».
- (٥) في الأساس «كان أولى وأحرى» وفي طبعة البابي «أولى وأحرى» بحذف «كان».
- (٦) في الأساس «منزه» بالرفع ولاوجه له إذ هو بخبر الكون الذي يعمل عمل كان.
- (٧) في ط زيادة «وبالله التوفيق» كما في أساس التقديس انظر هذا النص في: أساس التقديس ص ٢٤ - ٢٥، وفي طبعة البابي ص ١٣.
- (٨) انظر المطبوع جـ ١/ ٧٧ - ٧٨.



والمنازع له قال :

إني أعلم انتفاء موجود لا داخل العالم ولا خارجه ؛ لم يقل  
إني قاصر أو عاجز عن معرفة وجوده .

الثاني : أن قصور الوهم والخيال لا يستلزم قصور العلم  
والعقل والحس ، والمنازع له يقول : إن ذلك <sup>(١)</sup> لا يعلم بعقل  
ولا غيره ، فإذا كان غيره معقولاً لم يجب أن / يكون هذا  
معقولاً .

الثالث : أن المنازع له قال : أنا أعلم بالفطرة الإنسانية التامة  
امتناع هذا الموجود ، لا يقول إن ذلك نعتقه بوهما وخيالنا دون  
علمنا وعقلنا .

الرابع : أن جميع مذكره إنما يدل على ثبوت ما لا نظير له ،  
لا يدل على ما نعتقد انتفاءه ، والأول مسلم ، ومورد النزاع من  
الثاني .

الخامس - أن الوهم والخيال المطابق والعلم والعقل  
والإحساس فيما ذكره سواء كما تقدم بيانه <sup>(٢)</sup> ، ثم إنه لم يعزل  
العلم والعقل في معرفة الله تعالى فلا يعزل الحس الصحيح  
والتخيل الصحيح <sup>(٣)</sup> ، وأما الفاسد فهو معزول وإن قيل إنه

(١) أي إثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه .

(٢) انظر المطبوع جـ ١ / ٦٦ - ٧٣ .

(٣) قوله «والتخيل الصحيح» سقطت في ط .

معقول ومعلوم، كما يعزل ما يذكره الجهمية<sup>(١)</sup> وغيرهم من أهل الإلحاد من الأمور<sup>(٢)</sup> التي يسمونها عقليات وهي جهليات.

الوجه السادس في الرد  
السادس: أن المنازع له قد يسلم أن يعزل<sup>(٣)</sup> الوهم والخيال في معرفة أفعال الله تعالى وصفاته وذاته؛ لكن لم يعزل الفطرة الإنسانية والمعارف الضرورية، ومسألتنا من هذا الباب، ولم يذكر حجة واحدة تنفي كون ذلك معلومًا بالضرورة، ولا يقبل الاحتجاج على خلاف ما يعرف بالضرورة.

الوجه السابع في الرد  
السابع: أنه إنما أثبت أن أفعال الله تعالى وصفاته ليست مماثلة لأفعالنا وصفاتنا، وذلك لا يقتضي كونها ثابتة على خلاف الوهم والخيال؛ فإن الوهم والخيال لا ينفي ما لم يكن مثاله موجودًا فيه؛ بل غاية ما ذكره انتفاء المثل في الوجود، والوهم والخيال لا ينفي ما لا مثل له؛ بل الوهم والخيال من أعظم الأشياء إثباتًا لما لا نظير له فيما<sup>(٤)</sup> يقدره ويصوره من الأمور التي تكون موجودة فيه وليس لها نظير في الخارج.

وأما قوله: (فهذه الدلائل العشرة دالة على أن كونه منزهاً عن الحيز والجهة ليس أمرًا يدفعه صريح<sup>(٥)</sup> العقل، وذلك تمام

(١) انظر الجهمية ص ٤ .

(٢) في ط «من العقليات» بدل «من الأمور» .

(٣) في ك «أن انعزل» ويستقيم المعنى بما أثبت من ط .

(٤) في ط «في ما» .

(٥) في ك «بصريح» والتصويب من أساس التقديس .

المطلوب<sup>(١)</sup>.

فقد تبين بأدنى نظر أنه ليس فيها وجه واحد يبين إمكان وجود ذلك؛ لا الإمكان الذهني، ولا الخارجي - أعني لم يثبت أن العقل يعلم إثبات ذلك، ولا أنه لا يعلم امتناعه - ولو لم يكن عندنا اعتقاد ينفي إمكان ذلك بضرورة أو نظر، فكيف إذا كان اعتقاد امتناع ذلك معلومًا بالضرورة؟! وقد تقدم أن ما اعتقد امتناعه بالضرورة وأراد الرجل أن يبين أنه غير ممتنع بالضرورة ولا بالنظر بل هو ممكن في الذهن فلا بد أن يبين أن ما<sup>(٢)</sup> يعلم امتناعه بالضرورة أو النظر<sup>(٣)</sup> ليس هو الذي لا يعلم امتناعه في الذهن؛ ليبقى الإمكان الذهني. مع أن الإمكان الذهني لا يستلزم الإمكان الخارجي، كما تقدم<sup>(٤)</sup>.

ك ١٩٧/ب

---

(١) تقدم توثيقه ص ٣١٦.

(٢) في ط «أنما».

(٣) في ط «والنظر».

(٤) انظر ما تقدم ص ٣١٨.

## فصل

فصل في أجوبة أهل الإثبات المنازعين للنفاة في دعواهم وصف واجب الوجود بأنه لا داخل العالم ولا خارجه

ثم إن المنازعين له إذا كانوا يقولون: نعلم بالضرورة امتناع ذلك بل<sup>(١)</sup> وقالوا: إن مايقول<sup>(٢)</sup> النفاة إنه الحق الذي يجب وصف واجب الوجود<sup>(٣)</sup> به فإنه ممتنع وجوده، معلوم امتناعه بضرورة العقل؛ بل يقولون: إنا نعلم بضرورة العقل أن رب العالمين فوق العالم: فنحن نعلم بضرورة العقل وجوب مادعى امتناعه بالنظر، وامتناع مادعى إمكانه بالنظر، وقد يقولون: نحن نعلم بالفطرة والضرورة أن الموجود أو أن الموجود<sup>(٤)</sup> الذي ليس هو صفة لغيره، أو أن واجب الوجود لا يكون إلا قائمًا بنفسه يمتنع غيره أن يكون بحيث هو، وأنه ليس خيالاً وشبهًا في النفس: بل هو شيء موجود له التحقق والثبوت الذي يعلم بالقلوب أنه تحقق وثبوت - وإن سماه المنازع تحيزًا وتجسمًا<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك - ونعلم بالضرورة والفطرة أن ما<sup>(٦)</sup> لا يكون كذلك لا يكون إلا معدومًا، كما نعلم

الجواب الأول الاستدلال بالضرورة العقلية

(١) سقطت كلمة «بل» في ط.

(٢) في ط «إنما يقوله».

(٣) انظر التعريف بهذا المصطلح: ص ٢٢.

(٤) قوله «أو أن الموجود» سقط في ط.

(٥) في ط «وتجسيمًا».

(٦) في ط «أنما».

بالضرورة والفطرة أنه ما من موجودين حين عالَمين قادرين؛ بل ما من موجودين إلا وهما مشتركان في مسمى الوجود والثبوت، وإن تميز أحدهما عن الآخر بخاصيته التي تخصه، سواء كان واجباً أو لم يكن، وما به الاشتراك ليس هو ما به الامتياز ولا مستلزماً له وإلا كان أحدهما هو الآخر إذا كان المشترك مستلزماً للمميز<sup>(١)</sup>، فإنه إذا لم يكن أحدهما مختصاً بما يميزه بل حيث تحقق المشترك تحقق المميز والمشارك ثابت لهما فإذا كان المميز ثابتاً<sup>(٢)</sup> لهما لم يكن لأحدهما تميز يخصه فلا يكون أحدهما غير الآخر، إذ لا بد في المعينين<sup>(٣)</sup> من أن يمتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وإذا كان كل منهما موصوفاً بقدر مشترك - والقدر المشترك أن يكون لأحدهما شبه ما للآخر<sup>(٤)</sup> ولو من بعض الوجوه - امتنع أن يكون في الوجود موجود لا يشارك الموجودات في شيء من الأمور الوجودية ولا يشابهها في شيء من ذلك، ولهذا كان السلف والأئمة يقولون: إن العقلاء يعلمون بعقلهم<sup>(٥)</sup> انتفاء ذلك، كما قال الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> رحمه الله في رده

(١) في ط «للميز».

(٢) في ط «ثابت» بالرفع ولا يصح إعراباً.

(٣) لم تتضح في ك ولعلها «المعينين» كما في ط.

(٤) في ط «بالآخر».

(٥) وهو سائغ لأن المصدر إذا أضيف إلى الجمع دل عليه.

(٦) انظر ترجمته ص ٤٧.

على الجهمية<sup>(١)</sup> لما ذكر عنهم ما وصفوه من السلوب، وأنهم قالوا: «كل ما خطر على قلبك أنه شيء تعرفه فهو على خلافه»<sup>(٢)</sup> وهذا معنى قول المؤسس<sup>(٣)</sup> وذويه: إنه على خلاف الحس والخيال أو العقل، وقد تقدم ذكر ذلك<sup>(٤)</sup>. قال: (فقلنا)<sup>(٥)</sup>: هو شيء. قالوا<sup>(٦)</sup>: هو شيء لا كالأشياء. فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً<sup>(٧)</sup>، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة<sup>(٨)</sup> بما يقرون به في العلانية<sup>(٩)</sup>. فإذا قيل لهم

(١) وهو كتابه المعروف بـ«الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتألوله على غير تأويله» وهو أحد الصواعق المرسلة التي أرسلها الإمام أحمد رحمه الله على هؤلاء الضالين والمبطلين، ويعد في أوائل ما صُنف في إيضاح حقيقة مذهب السلف وبيان منهجهم في الرد على أهل البدع ابتداءً ببيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن، واختتمه ببيان ما تأولت الجهمية في قول الله تعالى (هو الأول والآخر).

وقد طبع غير مرة، وشهرته تغني عن الإطناب في وصفه.

(٢) انظر الرد على الجهمية ص ١٠٥.

(٣) أي الرازي.

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٦٢.

(٥) في الرد «وقلنا».

(٦) في الرد «فقالوا».

(٧) في الرد «لا يؤمنون بشيء».

(٨) في ك «الشنعة» والتصويب من الرد على الجهمية جاء في القاموس المحيط

٤٧/٣ «الشَّنَاعَةُ الفضاة شَنَّعَ كَكُرُم فهو شَنِيعٌ أو شَنَّعَ وَأَشَنَّعَ، ويوم أَشَنَّعُ كَرِيه، والاسم الشُّنْعَةُ».

(٩) في الرد «بما يقرون به من العلانية».

من<sup>(١)</sup> تعبدون؟ قالوا: نعبد من يدبر أمر هذا الخلق، فقلنا: فهذا<sup>(٢)</sup> الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة؟ قالوا: نعم، فقلنا: قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً<sup>(٣)</sup>، إنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون<sup>(٤)</sup> فذكر «أولاً»: أن<sup>(٥)</sup> ما يقال إنه شيء ثم يقال إنه لا كالأشياء - أي لا يشابهها بوجه من الوجوه، بل يخالفها من كل وجه - فهذا قد عرف أهل العقل أنه لا شيء؛ لأن العلم بذلك عام في أهل العقل. ولما ذكر «ثانياً» من يعبدون. قالوا: نعبد المدبر لهذا الخلق. فهذا إخبار عن المعبود الذي تجب عبادته في الدين، فلما قالوا: هو مجهول لا يعرف بصفة. قال: قد علم المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً. لأن المسلمين يوجبون عبادة الله تعالى. فذكر أولاً عن عموم أهل العقل أنهم لا يثبتون شيئاً. وذكر<sup>(٦)</sup> ثانياً عن أهل الدين أنهم<sup>(٧)</sup> لا يعبدون شيئاً. ذكر في كل مقام ما يناسبه؛ وذلك لأن المجهول لا يعرف فلا يقصد ولا يعبد، ومن لا يعرف

(١) في الرد «فمن تعبدون».

(٢) في الرد «هذا».

(٣) في الرد «لا تؤمنون بشيء».

(٤) في الرد «بما تظهرونه» وانظر هذا النص في [المصدر المذكور تحقيق د.

عبدالرحمن عميرة ص ١٠٥ - ١٠٦].

(٥) في ط «أنما».

(٦) أي الإمام أحمد.

(٧) أي الجهمية.

بصفة تميزه من<sup>(١)</sup> غيره لم يكن معلومًا، فلا يكون معبودًا. فهنا ذكر<sup>(٢)</sup> أن لابد من صفة تميزه عن غيره، والنفاء يقولون هذا تجسيم. وذكر أولاً أنه يمتنع أن لا يكون بينه وبين شيء من الموجودات قدر مشترك ولا شبه بوجه من الوجوه، والنفاء يقولون هذا تشبيه. فهم بما عنوه بلفظ التشبيه والتجسيم أوجبوا أن يكون الموصوف بنفي ذلك على المعنى الذي قصدوه معدومًا؛ بل واجب العدم ممتنع الوجود، وإن كان اللفظ يحتمل نفي معان باطلة مثل نفي كونه مشابهًا للمخلوقات مماثلًا لها من بعض الوجوه، فإن نفي هذا واجب، وكذلك نفي كونه يقبل التفريق والتفكيك فلا يكون صمدًا أحدًا هو أيضًا واجب. فتكلموا أيضًا باللفظ المجمل المتشابه الذي يحتمل الحق والباطل ولكن قصدوا به ماهو باطل، وإن قصدوا به ما هو أيضًا حق أو هموا الناس أنهم لم يقصدوا به إلا نفي ما هو باطل، كما قال أحمد<sup>(٣)</sup> رحمه الله: (يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويوهمون<sup>(٤)</sup> جهال الناس بما يشبهون عليهم)<sup>(٥)</sup>.

(١) في ط «عن غيره».

(٢) أي الإمام أحمد.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٤) في الرد «ويخدعون».

(٥) انظر: [الرد علي الجهمية والزنادقة] ص ٨٥.



## فصل

ويقول المنازعون: نحن نعلم بالنظر العقلي والاستدلال - كما علمنا بالفطرة الضرورية - امتناع وجود ما أثبتته المنازع من أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ونعلم انتفاء ذلك وثبوت ضده<sup>(١)</sup> بالكتاب والسنة وبالإجماع<sup>(٢)</sup> وبالنقل المتواتر عن الأنبياء المتقدمين / [و]<sup>(٣)</sup> باتفاق أهل الفطر السليمة من جميع العقلاء. فصاروا يقولون: إن كل واحد من ثبوت ما يقوله ونفي ما يقوله الجاحد المخالف يعلم بالفطرة والضرورة<sup>(٤)</sup> والبديهة<sup>(٥)</sup> والذوق<sup>(٦)</sup>

(١) في ط «ثبوت هذه».

(٢) في ط «والإجماع».

(٣) الزيادة من ط والسياق يقتضيها.

(٤) انظر العلم الضروري ص ٢٤، ٣٥٧.

(٥) البداهة «وضوح الأفكار والقضايا بحيث تفرض نفسها على الذهن، والبديهي بوجه عام: ما يبدو للذهن لأول وهلة دون شك أو تردد، وهو أيضًا الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب».

انظر: [التعريفات للجرجاني ص ٤٤، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٣١].

(٦) الذوق من مصطلحات الصوفية وهو عندهم أول درجات شهود الحق بالحق في أثناء البوارق المتوالية عند أدنى لبث من التجلي البرقي، فإذا زاد وبلغ أوسط مقام الشهود سمي شربًا، فإذا بلغ النهاية سمي ريًا، وذلك بحسب صفاء السر عن لحظ الغير. [انظر: اصطلاحات الصوفية ص ١٦٢]. ويرى الجرجاني أن الذوق في معرفة الله عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره. [انظر: التعريفات ص ١١٢].

والوجد<sup>(١)</sup>، ويعلم بالفطرة والأدلة العقلية ويعلم<sup>(٢)</sup> بالأدلة الشرعية الكتاب والسنة والإجماع، ويعلم بالنقل المتواتر عن الأنبياء، ويعلم باتفاق العقلاء ذوي الفطر السليمة.

وإذا استدلوا بالنظر والقياس والمعقول والبراهين التي يحتج بنظيرها مخالفوهم، بل بالبراهين التي هي أصح من ذلك، وهي حق في أنفسها: قرروا ذلك من وجوه:

أحدها: وفيه قاعدة جليلة جامعة وهو أن يقال: لا ريب أن قياس الغائب على الشاهد يكون تارة حقًا، وتارة باطلاً وهذا<sup>(٣)</sup> متفق عليه بين العقلاء؛ فإنهم متفقون على أن الإنسان ليس له أن يجعل كل ما<sup>(٤)</sup> لم يحسه مماثلاً لما أحسه؛ إذ من الموجودات أمور كثيرة لم يحسها ولم يحس ما يماثلها من كل وجه، بل من الأمور الغائبة عن حسه ما لا يعلمه أو ما يعلمه بالخبر بحسب ما يمكن تعريفه به، كما أن منها ما يعلمه بالقياس والاعتبار على ما شهد<sup>(٥)</sup>، وهذا هو المعقول، كما أن الأول هو المسموع،

الوجه الأول  
قاعدة جليلة  
وهي أن  
قياس الغائب  
على الشاهد  
يكون تارة  
حقاً وتارة  
باطلاً وهو  
قسمان

(١) عرفه الجرجاني بقوله «الوجد: ما يصادف القلب ويردُّ عليه بلا تكلف وتصنع، وقيل هو: بروق تلمع ثم تتمد سريعا» [انظر: التعريفات ص ٢٧٠] ومراد المؤلف بالذوق والوجد هنا الذوق السليم والوجد السليم الذي يوافق الفطرة والعقل.

(٢) في ط «يعلم».

(٣) في ط «وهو».

(٤) في ك و ط «كلما».

(٥) في ط «ما شاهده».

والمحسوس ابتداءً هو ما يحسه بظاهره أو باطنه، وهذا بين<sup>(١)</sup>.  
«القسم الثاني» وهو أنهم متفقون على أن من الأمور الغائبة  
عن حسه ما يعلمه بالقياس والاعتبار على ما شهد<sup>(٢)</sup>، كما يعلم  
ما يغيب عنه من أفراد الآدميين والبهائم والحبوب والثمار وأفراد  
الأطعمة والأشربة واللباس ونحو ذلك، فإنما<sup>(٣)</sup> يسميه الفقهاء  
ونحوهم جنسًا واحدًا، أو هو ماله اسم جامع يجمع أنواعًا يميز  
بينها بالصفات كالحنطة والتمر والإنسان والفرس، وهو الذي  
يسميه المنطقيون النوع، وما هو أخص من ذلك، وإن كان قد  
يسمى أيضًا جنسًا أو صنفًا أو نوعًا كالعربي والعبري والفارسي  
والرومي، وكالتمر البرني<sup>(٤)</sup> والمعقلي<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك: لا ريب أن  
الإنسان لم يحس جميع أعيانه وأفراده وإنما يعلم غائبها بالقياس  
على شاهدها. فهذا أصل متفق عليه بين العقلاء.

ومن حكى من أهل الكلام أن من الأمم أمة لا تقر بشيء من  
المعقولات وإنما تقر بما أحسته<sup>(٦)</sup> - ويذكرون ذلك عن

(١) في ك «وهذا يبين».

(٢) في ط «على ما يشهده».

(٣) في ك «فإن ما» والصواب ما أثبت من ط لأن «ما» هنا ليست موصولة بل زائدة  
كافة.

(٤) جاء في لسان العرب ٢٠٤/١ «البَرْني ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود  
التمر، واحده بَرْنيّة» قال أبو حنيفة: أصله فارسي قال: إنما هو باريّ، فالبار  
الحمل، ونبيّ تعظيم ومبالغة».

(٥) المعقلي: نوع من الرطب. انظر: [لسان العرب ٨٤٨/٢].

(٦) انظر: الملل والنحل ٤/٢ عند كلامه على التقسيم الضابط لأهل الأهواء والنحل.

«البراهمة السمنية»<sup>(١)</sup> - فلا ريب أن هذا النقل وقع فيه غلط من هؤلاء<sup>(٢)</sup>، وتغليط من أولئك<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> رحمه الله أصل هذا النقل لما ذكر مبدأ حدوث الجهمية<sup>(٥)</sup> في هذه الملة فقال: (وكان<sup>(٦)</sup> مما بلغنا من أمر الجهم<sup>(٧)</sup> عدو الله أنه كان من أهل خراسان<sup>(٨)</sup> من الترمذ<sup>(٩)</sup>)، / وكان صاحب خصومات

ك ١/١٩٩

(١) السمنية بضم السين وفتح الميم، يقال إن نسبتهن إلى سَمَن كَزَنَة اسم صنم لهم، ويقال: إن نسبتهن إلى بلد بالهند يقال لها «سومنات» فتكون النسبة على غير قياس، وهم دهيون من القائلين بقدوم العالم، ونقل عنهم القول بإبطال النظر والاستدلال، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، ونقل عنهم القول بأنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس وغلط شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من نقل هذا القول عنهم.

ونقل ابن النديم أنه كان على هذا المذهب أكثر أهل ما وراء النهر قبل الإسلام. انظر: [الفرق بين الفرق ص ٢٥٣، الفهرست ٤٠٨، لسان العرب ٢/٢٠٩، الصواعق المرسله ٤/١٣٩٩، تاج العروس ٩/٣٤١].

(٢) أي الناقلين.

(٣) أي السمنية حيث أوهموا الجهم أن ما لا يدركه هو بحواسه فإنه لا يعلمه.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٥) تقدمت ص ٤.

(٦) في الرد على الجهمية «فكان».

(٧) تقدمت ترجمته ص ٥٨.

(٨) تقدم التعريف بها ص ٢٠١.

(٩) في الرد على الجهمية «من أهل ترمذ».

قال الحموي في معجم البلدان ١/٢٦ - ٢٧ «قال أبو سعد: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول بفتح التاء، وبعضهم يقول بضمها، وبعضهم يقول بكسرهما، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديمًا بكسر التاء والميم جميعًا، والذي يقوله المتأفقون وأهل =

وكلام، وكان أكثر كلامه في الله تعالى فلقي ناسًا<sup>(١)</sup> من المشركين يقال لهم «السمنية» فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا [دخلنا]<sup>(٢)</sup> في دينك، فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: أأنت تزعم أن لك إلهًا<sup>(٣)</sup>؟ قال الجهم: نعم، فقالوا له: هل<sup>(٤)</sup> رأيت إلهك؟ قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا؟ قالوا: فشممت له رائحة؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له حسًا؟ قال: لا، قالوا: فوجدت له مجسًا؟ قال: لا، قالوا فما يدريك أنه إله؟ فتحير الجهم<sup>(٥)</sup>، فلم يدر من يعبد أربعين يومًا، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة الزنادقة<sup>(٦)</sup> من النصارى<sup>(٧)</sup>؛ وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح التي في عيسى صلى الله على نبينا وعليه<sup>(٨)</sup> هي من روح الله تعالى ومن<sup>(٩)</sup> ذات الله

= المعرفة: بضم التاء والميم، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه، وترمز مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي، وإليها ينسب أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وغيره.

- (١) في الرد على الجهمية «أناسًا».
- (٢) لفظة «دخلنا» سقطت في ك وقد أثبتتها من الرد على الجهمية، وط.
- (٣) في ط «إلاها».
- (٤) في الرد «فهل».
- (٥) في الرد «قال: فتحير الجهم».
- (٦) انظر الزنادقة ص ٧٤.
- (٧) انظر النصارى ص ١٨٣.
- (٨) قوله: «صلى الله على نبينا وعليه» ليست في الرد.
- (٩) في الرد «من».

تعالى، فإذا أراد أن يحدث أمرًا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما شاء وينهى عما شاء، وهو روح غائب<sup>(١)</sup> عن الأبصار. فاستدرك الجهم<sup>(٢)</sup> حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألسنت تزعم أن فيك روحًا! قال: نعم. قال<sup>(٣)</sup>: فهل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: سمعت<sup>(٤)</sup> كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حسًا؟ أو مجسًا<sup>(٥)</sup>؟ قال: لا؛ قال: فكذلك الله: لا يرى<sup>(٦)</sup> له وجه؛ ولا يُسمع له صوت؛ ولا تُشم له رائحة<sup>(٧)</sup>، وهو غائب عن الأبصار ولا يكون في مكان دون مكان؛ ووجد ثلاث آيات في القرآن<sup>(٨)</sup> من المتشابه قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] و﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(٩)</sup> [الأنعام: ١٠٣] فبنى أصل كلامه كله على هذه الآيات، وتأول القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أن من وصف

(١) في الرد «غائبة».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٥٨.

(٣) في الرد على الجهمية «فقال: هل».

(٤) في الرد على الجهمية «فسمعت».

(٥) قوله «أو مجسًا» ليست في الرد.

(٦) في ك «لا ترى» والتصويب من الرد.

(٧) في ك «ولا يسمع له صوت ولا يُشم له رائحة» والتصويب من الرد.

(٨) قوله «في القرآن» ليست في الرد.

(٩) في الرد «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار».

الله بشيء<sup>(١)</sup> مما وصف به نفسه [في كتابه]<sup>(٢)</sup> أو حدث عنه<sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ كان كافرًا، وكان من المشبهة، فأضل<sup>(٤)</sup> بشرًا كثيرًا<sup>(٥)</sup>.

فقد ذكر<sup>(٦)</sup> بأن «السمنية»<sup>(٧)</sup> طالبوه<sup>(٨)</sup> بأن يكون إلهه<sup>(٩)</sup> معروفًا ببعض حواسه الخمس، وأن ما لا يعرفه هو بشيء من حواسه الخمس فإنه لا يعلمه. وهذا يقتضي أن ما<sup>(١٠)</sup> لا يحسه الإنسان بشيء من حواسه الخمس فإنه لا يعرفه، وهذا تغليط منهم فظن<sup>(١١)</sup> أنهم يقولون إن مذهبهم أن الإنسان لا يعرف شيئًا إلا ما يحسه ببعض حواسه الخمس. ثم إن الجهم<sup>(١٢)</sup> أجابهم بدعوى وجود موجود لا يمكن إحساسه أيضًا، فقطعهم مع غلظه في المناظرة ومغالطتهم أيضًا، ولو كانوا هم لا يقرون إلا بما

(١) في ك و ط «أن من وصف من الله شيئًا» والتصويب من الرد على الجهمية.

(٢) الزيادة من الرد على الجهمية.

(٣) في الرد «أو حدث عن رسوله».

(٤) في الرد «فأضل بكلامه بشرًا كثيرًا».

(٥) انظر: [الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٠٢ - ١٠٤].

(٦) أي الإمام أحمد.

(٧) تقدمت ص ٣٢٨.

(٨) أي الجهم.

(٩) في ط «إلاهه».

(١٠) في ط «أنما».

(١١) في ط «وطن» انتهى. أي من حكى من أهل الكلام أن السمنية لا تقر إلا بالمحسوسات دون المعقولات.

(١٢) تقدمت ترجمته ص ٥٨.

أحسه أحدهم لم يكونوا قد انقطعوا بمثل هذه المناظرة، لأن غايتها إثبات وجود موجود غير محسوس وقياس<sup>(١)</sup> الرب عليه/ فلو لم يكونوا يقرون بشيء من القياس العقلي لما سمعوا مثل هذا الكلام، ولا أمكن مخاطبتهم به، كما<sup>(٢)</sup> لا يمكن أن يحتج بقول الأنبياء على من كذبهم.

ولا يقال: هو أقام الحجة عليهم ببيان وجود موجود غير محسوس ثم قاس عليه؛ لأنه يقال: لو كان من أصلهم أنهم لا يقبلون القياس في المحسوس لكانوا لا يقبلونه فيما لزمهم القول به من غير المحسوس، وكانوا يقولون: هذا يعلم وجوده<sup>(٣)</sup> كما ذكرت<sup>(٤)</sup>، فمن أين يجب علينا أن نعرف بنظيره إذا كان من أصلهم أن الشيء لا يعرف حكمه من جهة النظر.

بل الذي يقال: إن القوم كانوا يقولون: لا يكون شيء موجودًا إلا أن يمكن إحساسه، فلا يصدق الإنسان بوجود ما لا يمكن معرفته بشيء من الحواس؛ لا يقولون: الإنسان المعين لا يعلم إلا ما أحسه هو؛ بل ينكر ما أخبره جميع الناس من الأمور التي تماثل ما أحسه، وينكر أيضًا وجود نظير ما أحسه، أو لا يمكنه الاعتراف بذلك؛ فإن هذا لا يتصور أن تقوله طائفة مدنية. وقد ذكر هذا المتكلمون، فقالوا: إن الطائفة التي تبلغ

(١) في ط «فيقاس».

(٢) المعنى: كما أنه لا يمكن أن يحتج بقول الأنبياء على من كذبهم.

(٣) أي الروح.

(٤) والضمير يعود على الجهم.



مبلغ التواتر لا يتفقون على إنكار ما يعلم<sup>(١)</sup> بالضرورة، كما ذكر المؤسس في هذا الكتاب: أن الطائفة العظيمة من العقلاء لا يجتمعون على إنكار الضروريات<sup>(٢)</sup>. فلا ينقلهم ذلك السلب العام عن طائفة من العقلاء، ولا يبين به طوائف العقلاء أن يقعوا<sup>(٣)</sup> في شيء من هذا السلب، وكلا الأمرين باطل؛ بل التحقيق أن العقلاء لا يتفقون على إنكار العلوم الضرورية من غير تواطؤ واتفاق، كما لا يتفقون على الكذب من غير تواطؤ، ولا اتفاق؛ وذلك أن الله تعالى خلق الإنسان يعلم الأمور الضرورية بغير اختياره كما قد<sup>(٤)</sup> يجهل بعضها، وخلقه بفطرته يخبر بما يعلمه إلا لعارض يغيره عن فطرته. وكذلك خلقه بفطرته يريد العدل والمصلحة إلا لعارض، فهو وإن (كان ظلومًا جهولًا) فذاك في كثير من الأمور، أما أن تكون أمة من الأمم تجهل كل شيء أو تكذب في كل شيء أو تظلم في كل شيء فهذا لا يتفق أبدًا؛ فإن اجتماع بني آدم في الدنيا - وهو الاجتماع الفطري الطبيعي الذي لا يعيشون بدونه - لا يتصور مع هذا الإنكار، وذلك أنهم لا بد أن يقرؤا بأن لأحدهم أبًا وأمًّا وأخًا ونحو ذلك. ومن المعلوم أنه لم يعرف بحسه إحبال أبيه

(١) في ط «ما يعرف».

(٢) ونصه في أساس التقديس ص ١٦ «لأن الجمع العظيم من العقلاء لا يجوز إطباقهم على إنكار الضروريات».

(٣) في ط «ولا يبين به أن طوائف العقلاء يقعوا».

(٤) لفظة «قد» سقطت في ط.

لأمه ولا ولادة أمه له، وكذلك لم يحس ولادة أهله وأهل  
مدينته، مع أنه لابد من الاعتراف<sup>(١)</sup> أن هذه أم فلان وهذا ابنها،  
وإنما يشهد الولادة في العادة بعض النساء. وكذلك لابد أن  
يعرفوا<sup>(٢)</sup> أن آبائهم وأمهاتهم مولودون، وأن أجدادهم ماتوا،  
وأن الناس يموتون في الجملة ولم يحس كل منهم موت من غاب  
عنه. ولا بد أن أحدهم يستعين / بالآخر على جلب<sup>(٣)</sup> منفعة  
ودفع مضرة فيأتيه<sup>(٤)</sup> فيصلح له طعامًا وشرابًا أو لباسًا، ويحصل  
ذلك بأنواع الصناعات والمعاوضات الذي لم يشهد بحسه  
تفاصيل ذلك؛ بل يستفيدة من إخبار المباشرين له. وكذلك  
ما يكون في قريته ومدينته من أحوال أهلها وصناعاتهم<sup>(٥)</sup>  
وأحوالهم التي تتعلق بمصلحته بها لا يعرف كل منهم كل شيء في  
ذلك بالمشاهدة؛ بل بعضهم يشهد ذلك ويخبر غيره حتى يخبر  
بعضهم بعضًا بالمدائن القريبة منهم وأحوالها، ولا يخفى على  
سليم العقل أن الطعام الذي يأكله واللباس الذي يلبسه قد أتي<sup>(٦)</sup>  
به إليه من مكان لم يشهده، وصنع بأسباب متنوعة لم يشهد  
عامتها. وكذلك لابد لكل أمة من رئيس مطاع وكبير منهم

---

(١) في ط «من اعتراف».

(٢) في ط «أن يعرف».

(٣) في ط «لجلب».

(٤) في ط «مباينة» بدل «فيأتيه».

(٥) في ط «وصناعاتهم».

(٦) في ط «قد أوتي».

لا يشهدونه، وأكثرهم لا يشهدون تفاصيل أحواله التي تتعلق مصالحهم بها، وإنما يتسامعون بها؛ ولهذا جاءت الشريعة بقبول شهادة الاستفاضة في هذا وأمثاله كالموت والنسب باتفاق الفقهاء، وإن كان لهم فيما يقبل فيه غير ذلك أقوال مختلفة.

ففي الجملة قبول الأخبار المستفيضة والمتواترة ونحو ذلك فيما يحس جنسه هو من الأمور الفطرية الضرورية لبني آدم، كما أن الأكل والشرب والنكاح لهم كذلك. فمن قال: إن أمة من الأمم عاشت بدون هذه العلوم والأقوال كمن قال إنها عاشت بدون هذه الحسيات<sup>(١)</sup> وهذه الأفعال.

ولكن اشتبه النوع<sup>(٢)</sup> بالشخص، فلما كان قولهم: إن ما<sup>(٣)</sup> لا يعرف بجنس الحواس لم يعترف به. اشتبه ذلك بأن كل ما لا يعرفه<sup>(٤)</sup> هذا الجنس المعني لم يعترف به، وبين القولين بون عظيم جدًا، فإن هذا الثاني في غاية الجحد والتكذيب، ولهذا اشتهر إنكار الناس كلهم لهذا القول، وجعل هؤلاء المتكلمون<sup>(٥)</sup> هذا أحد أنواع «السفسطة»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في ط «الحياة».

(٢) تقدم تعريف النوع ص ٣٤.

(٣) في ط «إنما».

(٤) في ط «من لا يعرف».

(٥) في ط «المتكلمين» وصوابه الرفع كما في ك لأنه بدل من هؤلاء.

(٦) تقدم التعريف بها ص ٩٩. وانظر ما سيأتي قريبًا ص ٣٣٦ - ٣٤١.

معنى  
السفسطة  
ومشأ الغلط  
في جملتها  
وتفصيلها

ولكن غلطهم<sup>(١)</sup> في تفصيل «السفسطة» كغلطهم في جملتها: فإنهم ذكروا أن من الناس من ينكر جملة العلوم ويجحدها، ومنهم من يشك ويقول: لا أدري، ويسمونهم «المتجاهلة، واللاأدرية»<sup>(٢)</sup> ومنهم من يقول: إن الحقائق تتبع العقائد. ثم قالوا: منهم من يعترف بالحسيات فقط، ومنهم من يضم إلى ذلك المتواترات. ويقولون: إن رئيس هؤلاء شخص يقال [له]<sup>(٣)</sup>: «سفسطاء» نسبوا إليه، كما نسبت «المانوية»<sup>(٤)</sup>

(١) أي أن غلط المتكلمين في تفصيل السفسطة وجملتها منشؤه القول المشتبّه المنقول عن السمنية.

(٢) عند القدماء فرقة سوفسطائية تقول بالتوقف في وجود كل شيء وعلمه. قالوا إذا كان الشك يتطرق إلى الحسيات والبدهيّات والنظريات كان من الواجب على العاقل ألا يقطع في شيء. فإذا قيل لهم: إنكم تقطعون في توقفكم وتناقضون أنفسكم بأنفسكم قالوا: توقفنا لا يفيدنا قطعاً بل يفيدنا شكاً فنحن نشك ونشك أيضاً في أننا نشك وهلم جرا فلا تنتهي بنا الحال إلى قطع شيء أصلاً، فيتم مقصودنا بلا تناقض.

وتطلق «اللاأدرية» عند المحدثين على إنكار قيمة العقل وقدرته على المعرفة أو على إنكار معرفة المطلق، أو على القول ببطلان علم ما بعد الطبيعة وكل فيلسوف ينكر المعرفة أو يقول بوجود حقائق لا سبيل إلى معرفتها فهو من اللاأدرية.

انظر: [الصواعق المرسلة ٢/٦٤٩، ٣/٩٢٠، التعريفات للجرجاني ص ٢٠٠، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٣/٦٦٦، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ١٥٨، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ٢/٢٥٧].

(٣) الزيادة من ط وهي ضرورية لاستقامة السياق.

(٤) هم أتباع ماني بن فاتك الحكيم، وكان رجلاً نقاشاً خفيف اليد ظهر في زمن سابور بن أردشير وادعى النبوة وقال: إن للعالم أصليين نور وظلمة وكلاهما =

و «الجهمية»<sup>(١)</sup> إلى رئيسهم. وهذا غلط؛ فإن أمة من الأمم لا يتصور أن تنكر ذلك، ولا يتصور أن عاقلاً يصر على إنكار ذلك؛ ولكن قد يعرض للعقل نوع من الفساد كما يعرض للحس فينكر المنكر لذلك ما دام به ذلك المرض والآفة العارضة لعقله أو حسه. أما أن يكون ذلك مقالة ومذهباً يقولها طائفة عقلاء / ك ٢٠٠/ب يعيشون بين بني آدم فهذا لا يتصور، ولكن وقع الاشتباه<sup>(٢)</sup> في هذا النقل؛ فإن هذه الكلمة هي كلمة معربة، وأصلها باليونانية «سوفسقا» أي حكمة مموهة، فإن «صوفيا»<sup>(٣)</sup> باليونانية هي الحكمة؛ ولهذا يقولون: «فيلاسوفا»<sup>(٤)</sup> أي محب الحكمة.

وهم قسموا «الحكمة القياسية» إلى خمسة<sup>(٥)</sup> أنواع:

تفسير  
الحكمة  
القياسية

قديمان فقبل سابور قوله، فلما انتهت نوبة الملك إلى بهرام أخذ ماني وسلخه وحشا جلده تبناً وعلقه فيما دُكر، وقتل أصحابه إلا من هرب والتحق بالصين وهناك دعوا إلى دين ماني، وقد أطنب ابن النديم في ذكر تفاصيل مذهبه فليراجع من أراد المزيد. انظر: [مروج الذهب ١/ ٢٥٠، الفهرست ص ٣٩١ - ٤٠٢، الملل والنحل ١/ ٢٤٤ - ٢٤٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ١٢١ - ١٢٢].

- (١) تقدمت ص ٤.
- (٢) في ط «وقع اشتباه».
- (٣) في ك «سو» والتصويب من ط، وانظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا ج ١/ ١٦٠.
- (٤) في ط «فيلسوف» وفي إغائة اللهفان ٢/ ٢٥٦ (والفيلسوف أصله «فيلاسوفا» أي محب الحكمة فـ«فيللا» هي المحب و«سوفا» هي الحكمة).
- (٥) في ط «إلى خمس أنواع» انتهى، ويخرج بقوله الحكمة القياسية غيرها كالحكمة الخلقية والحكمة المنزلية والحكمة السياسية. انظر: [كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٣٢].

برهانية<sup>(١)</sup>، وخطابية<sup>(٢)</sup>، وجدلية<sup>(٣)</sup>، وشعرية<sup>(٤)</sup>، ومموهة ومغلطية<sup>(٥)</sup>. فهذه المموهة المغلطية هي التي تشبه الحق وتوهم أنها حق وهي<sup>(٦)</sup> باطلة قطعاً، لا يجوز أن يظن صدقها ولا أن تتأثر النفس بها؛ فإن الشعرية قد تتأثر النفس بها كما يتأثر الإنسان بأقوال الشعر التي فيها من المدح والذم ما يجزم عقله بكذبه، لكن لما فيه من التخيل<sup>(٧)</sup> والتشبيه يؤثر في النفس وإن علم أنها ليست مطابقة. وأما هذه «المموهة» فهي تشبه الحق البرهاني ونحوه مما ينبغي قبوله، وهي في الحقيقة باطلة يجب ردها؛ ولكن موهت كما يموه الحق بالباطل فسموها «سوفسقا» أي حكمة مموهة.

ثم إنه لما عربت الكتب اليونانية في حدود المائة الثانية وقبل ذلك وبعد ذلك وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم، وفيها من أمور الطب والحساب ما لا يضر كونه في ذلك، وصار الناس فيها أشتاتاً: قوم يقبلونها، وقوم يحكون<sup>(٨)</sup> ما فيها، وقوم يعرضون

أثر تعريب  
الكتب  
اليونانية في  
انقسام الناس  
وفي عقائدهم

(١) انظر «البرهانية» ص ٢٤.

(٢) تقدمت ص ١٠.

(٣) تقدمت ص ٦١.

(٤) تقدمت ص ١٠٥.

(٥) انظر ص ١٠٠.

(٦) سقطت كلمة «وهي» في ط.

(٧) في ط «التخيل».

(٨) في ط «يجلون».

ما فيها على أصولهم وقواعدهم فيقبلون ما وافق ذلك دون ما خالفه، وقوم يعرضونها على ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة، وحصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب، مضمومًا إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة، حتى صار ما مدح في<sup>(١)</sup> الكتاب والسنة من مسمى الحكمة يظن كثير من الناس أنه حكمة هذه الأمة<sup>(٢)</sup> أو نحوها من الأمم كالهند وغيرهم، ولم يعلموا أن اسم «الحكمة» مثل اسم «العلم» و «العقل» و «المعرفة» و «الدين» و «الحق» و «العدل»<sup>(٣)</sup> و «الخير» و «الصدق» و «المحبة» ونحو ذلك من الأسماء التي اتفق بنو آدم على استحسان مسمياتها ومدحها؛ وإنما تنازعوا في تحقيق مناطها<sup>(٤)</sup> وتغيير مسمياتها؛

(١) في ط «من» بدل «في».

(٢) أي اليونان.

(٣) في ط «والباطل» بدل «والعدل» وهو خطأ.

(٤) مناط الشيء متعلقه جاء في القاموس «وهذا منوط به: معلق» والمراد بتحقيق

المناط عند الأصوليين هو تطبيق القاعدة المنصوص عليها على الجزئيات. وبَيَّنَّ

ابن قدامة أن تحقيق المناط نوعان:

أولهما: أن تكون القاعدة الكلية متفقًا عليها أو منصوصًا عليها ويجتهد في

تحقيقها في الفرع، ومثاله: قولنا: «في حمار الوحش بقرة» لقوله تعالى:

﴿فَجَرَّاهُ يُثَلِّ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] فنقول: المثل واجب والبقرة مثل

فتكون هي الواجب.

الثاني: ما عرف علة الحكم فيه بنص أو إجماع فيبين المجتهد وجودها في الفرع

باجتهاده مثل قوله ﷺ في الهر «إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم

والطوافات» جعل الطواف علة فيبين المجتهد باجتهاده الطواف في الحشرات من =

فإن كل أمة من أهل الكتب في كثير من ذلك أو أكثره إن تتبع إلا الظن، وما تهوى الأنفس، ولهذا قال تعالى وتقدس: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] وإنما يفصل / النزاع بين الأدمين كتاب منزل من السماء؛ ولهذا أمر الله تعالى المؤمنين عند تنازعهم بالرد إليه، كما قال تعالى وتقدس: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] وهذا ونحوه مبسوط في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>.

وإنما المقصود هنا أن الناقلين للمقالات وأهل الجدل صاروا يعبرون باللفظة المعربة من «سوفسقا» وهي «سوفسطا» عن هذا المعنى الذي يتضمن إنكار الحق وتمويهه بالباطل، وظن من ظن أن هذا قول ومذهب عام لطائفة<sup>(٢)</sup> في كل حق<sup>(٣)</sup>؛ وليس الأمر كذلك؛ وإنما هو عارض لبني آدم في كثير من أمورهم،

= الفأرة وغيرها ليلحقها بالهر في الطهارة.

انظر: [القاموس المحيط ٢/٣٩٠، ابن قدامة وآثاره الأصولية ج٢/٢٧٦ - ٢٧٧].

(١) انظر: [مجموع الفتاوى ج٣٥/٣٦١ - ٣٧٥، ودرء تعارض العقل والنقل ج١/١٤٦ - ١٤٧، ٢٣٤ - ٢٣٦، ج٥/٢٩، ٢٨٤ - ٢٨٦، ج٨/٤٠٦ - ٤٠٧، ج٩/١٦ - ١٨].

(٢) معينة.

(٣) أي يموهونه.



فكل من جحد حقًا معلومًا وموّه ذلك بباطل فهو مسفسط في هذا الموضوع وإن كان مقرًا بأمور أخرى، وهو معاند سوفسطائي إذا علم ما أنكره، قال تعالى وتقدس: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَقِنْتَهَا أَنْفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] فهؤلاء سوفسطائيون في هذا الجحد وإن كانوا مقرين بأمور أخرى، وقال تعالى وتقدس: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكُمْ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَغَايَتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ولهذا كان جمهور من يكذب<sup>(١)</sup> بالحق الذي بعث الله<sup>(٢)</sup> به رسله من ذوي التمييز<sup>(٣)</sup> هم من الجاحدين المعاندين، وهم من شر السوفسطائيين.

فهكذا مذكروه<sup>(٤)</sup> عن «السمنية»<sup>(٥)</sup> إنما كان أصل قولهم: إن الموجود لابد أن يمكن أن يكون محسوسًا بإحدى الحواس؛ لا أنه لابد لمن أقر به أن يحس به. وهذا الأصل الذي قالوه<sup>(٦)</sup> عليه [أهل]<sup>(٧)</sup> الإثبات؛ فإن أهل السنة والجماعة المقرين بأن الله تعالى يرى متفقون على أن ما لا يمكن معرفته بشيء من الحواس فإنما يكون معدومًا لا موجودًا.

(١) في ط «كذب».

(٢) في ط «بعث به».

(٣) في ط «التمييز».

(٤) أي الناقلون.

(٥) انظر التعريف بهم: ص ٣٢٨.

(٦) أي السمنية.

(٧) مابين المعقوفتين زيادة من ط وهي ضرورية.

فكان حق الجهم<sup>(١)</sup> أن يقول لهم<sup>(٢)</sup>: إن أردتم أني لا بد أن أحس بالهي فلا<sup>(٣)</sup> يجب عندكم أن ينكر الإنسان ما لم يحسه هو؟ وإن أردتم أنه لا بد أن يمكن أن يحس به فالهي يمكن أن يرى وأن يسمع كلامه. وإن أردتم أنه لا بد أن يكون قد عرفه بالحس بعض الآدميين فهذا مع أنه غير واجب فقد سمع كلامه من سمعه من الرسل<sup>(٤)</sup>، وهو أحد الحواس، وقد رآه بعضهم<sup>(٥)</sup> أيضاً عند كثير من أهل الإثبات<sup>(٦)</sup> وكان يقول لهم: أتريدون أنه

(١) تقدمت ترجمته: ص ٥٨.

(٢) أي للسمنية.

(٣) استفهام حذف فيه الهمزة والتقدير «أفلا» وهو سائح، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث «وإن زنى وإن سرق» قال جبريل «وإن زنى وإن سرق» وقول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب يلعب، انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب الجنائز / باب في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله / حديث رقم ١٢٣٧ جـ ٣/ ١١٠، مغني اللبيب ١٤/ ١ - ١٥].

(٤) كما سمعه موسى عليه السلام من غير واسطة ولهذا سمي موسى الكليم وكما سمعه نبينا محمد ﷺ ليلة المعراج، وكما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ وَرَآيَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُمْ عَلَىٰ حَكِيمٍ عَنِ﴾ [الشورى: ٥١].

(٥) في ك و ط «وقد رواه» وصوبته على ما يقتضيه سياق الكلام كما استظهر ذلك في حاشية المطبوعة.

(٦) يشير بذلك إلى المسألة المشهورة وهي الخلاف في رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج.

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين أهل السنة والجماعة، والخلاف فيها قد وقع بين الصحابة رضي الله عنهم أنفسهم فيروى إثباتها عن ابن عباس وسائر =

لابد أن يحسه هذا الحس الظاهر أم يكفي إحساس الباطن إياه وشهوده إياه؟ الأول منقوض بأحوالنا الباطنة<sup>(١)</sup> الجسمانية والنفسانية. وأما الثاني فمسلم، وقد شهدته بعض القلوب.

أصحابه ويروى أيضاً عن أبي ذر وكعب الأحبار، ويروى نفيها عن عائشة وابن مسعود وورد عن أبي هريرة كلا القولين وانقسم العلماء بعد إلى ثلاث طوائف:

١ - طائفة أثبتت الرؤية البصرية وقد مال إلى هذا القول ابن خزيمة في التوحيد وتوسع في الاستدلال عليه، ورجحه النووي في شرحه على مسلم.

٢ - وطائفة نفت الرؤية البصرية وأثبتت الرؤية القلبية.

٣ - وطائفة توقفت بحجة أنه ليس في الباب دليل قاطع، وغاية ما استدل به للطائفتين ظواهر متعارضة قابلة للتأويل، ولأنها من المسائل الاعتقادية التي لا بد فيها من الدليل القطعي.

وقد رجح القرطبي هذا القول الأخير في المفهم في شرح صحيح مسلم. والصواب الذي تجتمع به الأدلة ويدفع به التعارض أن النبي ﷺ رآه بالقلب دون البصر. والله أعلم.

وانظر بسط الأدلة والأقوال في هذه المسألة في [التوحيد لابن خزيمة ١/ ٤٧٧ - ٢/ ٥٦٣، تفسير الطبري ٢٧/ ٢٧ - ٣٠، والشفاء للقاضي عياض ١/ ٣٧٥ - ٣٨٨، مجموع الفتاوى ٦/ ٥٠٩ - ٥١١، تفسير ابن كثير ٤/ ٢٤٩ - ٢٥٣، فتح الباري ٨/ ٦٠٦ - ٦٠٩، وشرح النووي على صحيح مسلم ٣/ ٥ - ٦ ولوامع الأنوار البهية ٢/ ٢٥٠ - ٢٥٦].

(١) في ط «الباطنية» وعلق الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم في المطبوعة بقوله: لعله بأحوالنا الظاهرة كما يدل عليه ما قبله. أي لأجل أن أجسامنا وأنفسنا في هذه الحياة الدنيا لا تتحمل رؤيته، وفي سؤال موسى ربه، وقوله: إنه لا يراني حي إلا مات ولا يابس إلا تدهده ما يدل على ذلك. انتهى.

وعندي أن قوله «بأحوالنا الباطنة» مستقيم لأن مراده نفي الاقتصار على الحس الظاهر.

فعدل<sup>(١)</sup> عن ذلك وادعى وجود موجود لا يمكن / إحساسه وهو الروح، وهذا هو قول «المتفلسفة المشائين»<sup>(٢)</sup> فيها، وحجته هذه من جنس حجة أبي عبد الله الرازي لما ادعى جواز وجود موجود لا يمكن إحساسه ولا يكون داخل العالم ولا خارجه<sup>(٣)</sup>، واحتج على ذلك بقول هؤلاء المتفلسفة ومن وافقهم في العقول<sup>(٤)</sup> والنفوس، ويقول بقولهم وقول من وافقهم من متكلمي المسلمين في النفس الناطقة<sup>(٥)</sup>. فجهم أول هؤلاء

(١) أي الجهم.

(٢) تقدم التعريف بهم ص ٢٣.

(٣) وهي المقدمة الأولى في أساسه انظر: أساس التقديس ص ١٥.

(٤) يطلق الفلاسفة العقل على معان عدة منها قولهم: إن العقل جوهر مجرد غير متعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف، وإن كان متعلقاً بالجسم على سبيل التأثير والقول بجوهرية العقل موجود في أكثر كتب الفلاسفة، وابن سينا من متأخري الفلاسفة لا يتحدث عن القوة العاقلة إلا ليطلق عليها اسم الجوهر وهو يسمى الجوهر المتبري من المواد من كل جهة عقلاً.

وقد بين المؤلف رحمه الله أن العقل في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والأئمة لا يراد به جوهر قائم بنفسه باتفاق المسلمين، وإنما يراد به العقل الذي في الإنسان الذي هو عند من يتكلم في الجوهر والعرض من قبيل الأعراض لا من قبيل الجواهر.

انظر: [بغية المراتد ص ٢٥١ - ٢٥٢، كشف اصطلاحات الفنون ١٠٢٧/٤، المعجم الفلسفي لجميل صليبا ٨٥/٢].

(٥) انظر التعريف بها ص ٥٩ ومن جملة ما يقولونه في النفس الناطقة أنها لا يشار إليها ولا توصف بحركة ولا سكون ولا صعود ولا نزول وليست داخل العالم ولا خارجه.

انظر: [مجموع الفتاوى ٣٤٨/١٧].

ومقدمهم الأول؛ ولهذا ألزمته هذه الحجة أن يصف الرب تعالى وتقدس من الحلول والاتحاد<sup>(١)</sup> بنحو مما قالته النصارى<sup>(٢)</sup> في المسيح، لكن أولئك خصوه بالمسيح، والجهمية تطلقه في الموجودات - فقولهم: في كل مكان. نظير قول النصارى: إنه حال في المسيح.

إذا تبين ذلك فنقول: المتكلمون والفلاسفة<sup>(٣)</sup> كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون<sup>(٤)</sup> كل منهم يستعمله فيما يثبت، وينكره فيما ينفيه، وإن ذلك فيما ينفيه أولى منه فيما يثبت<sup>(٥)</sup> ويرد على منازعه ما استعمله من<sup>(٦)</sup> ذلك، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم، بل صار قبوله ورده هو بحسب القول لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي، كما تجدهم أيضًا في النصوص النبوية كل منهم يقبل منها ما وافق قوله، ويرد منها ما خالف قوله، وإن كان المردود من الأخبار المقبولة باتفاق أهل العلم بالحديث، والذي قبله من الأحاديث المكذوبة باتفاق أهل العلم والحديث، فحالهم في الأقيسة العقلية كحالهم

اضطراب  
المتكلمين  
والفلاسفة في  
قياس الغائب  
على الشاهد

(١) انظر الاتحادية ص ٣٦.

(٢) انظر النصارى ص ١٨٣.

(٣) انظر الفلاسفة ص ٩.

(٤) في ك و ط «مضطربين» ولا وجه للنصب.

(٥) العبارة من قوله «وينكره» إلى قوله: فيما يثبت سقطت من ط.

(٦) في ط «في» بدل «من».

في النصوص السمعية<sup>(١)</sup> لهم في ذلك من التناقض والاضطراب ما لا يحصىه إلا رب الأرباب.

وأما السلف والأئمة فكانوا في ذلك من العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بحال آخر، فالعصمة وإن كانت شاملة لجماعتهم فأحاديهم مع ذلك لا يجترئون في<sup>(٢)</sup> مخالفة النصوص المشهورة والمعقولات المعروفة على ما يجترئ عليه هؤلاء المسفسطون، وكانوا يستعملون القياس العقلي على النحو الذي ورد به القرآن في الأمثال التي ضربها الله تعالى للناس<sup>(٣)</sup>؛ فإن الله ضرب للناس في القرآن من كل مثل، وبين بالأقيسة العقلية المقبولة بالعقل الصريح من المطالب الإلهية<sup>(٤)</sup> والمقاصد الربانية ما لم تصل<sup>(٥)</sup> إليه آراء هؤلاء المتكلفين<sup>(٦)</sup> في المسائل والوسائل، في الأحكام

---

(١) في ك «فحالهم في الأقيسة كحالهم في الأقيسة العقلية سببها تحكم كحالهم في النصوص السمعية» والتصويب من ط.

(٢) «في» هنا بمعنى «على» ومنه قول الشاعر:

هَمْ صَلَبُوا الْعَبْدِي فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ      فَلَا عَطَسَتْ شِيَانٌ إِلَّا بِأَجْدَعَا  
وانظر: [مغني اللبيب ١/١٦٨].

(٣) كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ [النحل: ١٧] وكقوله: ﴿أَمَنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَبَائِقَ ذَلِكَ بِهَجْوَةٍ مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَوَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ بِكُمْ قَوْمًا يَعِدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠] وانظر: [مجموع الفتاوى ١١/٦٨٢ - ٦٨٤].

(٤) في ك «اللاهية» وهو تصحيف.

(٥) في ط «ما لا تصل».

(٦) في ط «المتكلمين».

والدلائل، كما قد تكلمنا على ذلك في غير موضع<sup>(١)</sup>.

ك/٢٠٢١

والله تعالى له المثل الأعلى فلا يجوز أن يقاس على غيره قياس تمثيل<sup>(٢)</sup> يستوي فيه الأصل والفرع، ولا يقاس مع غيره قياس شمول<sup>(٣)</sup> تستوي أفرادها / في حكمه؛ فإن الله سبحانه ليس مثلاً لغيره، ولا مساوياً له أصلاً؛ بل مثل هذا القياس هو ضرب الأمثال لله، وهو من الشرك والعدل بالله<sup>(٤)</sup>، وجعل الند لله، وجعل غيره له كفواً وسمياً. وهم مع هذا كثيرو البراءة من التشبيه والذم له، وهم في مثل هذه المقاييس داخلون في حقيقة التمثيل والتشبيه والعدل بالله وجعل غيره له كفواً ونذاً وسمياً،

---

(١) بسط القول في هذا في كتابه العظيم «درء تعارض العقل والنقل».

(٢) عرفه المؤلف رحمه الله بقوله: «هو الحكم على شيء بما حكم به على غيره بناءً على جامع مشترك بينهما، كقولهم: العالم موجود فكان قديماً كالباري، أو هو جسم فكان محدثاً كالإنسان، وهو مشتمل على فرع وأصل وعلّة وحكم، فالفرع ماهو مثل العالم في هذا المثال، والأصل ما هو مثل الباري أو الإنسان والعلّة الموجود أو الجسم والحكم القديم أو المحدث.

انظر: [المنطق ضمن مجموع الفتاوى ١٧٩/٩، وصون المنطق ٢٩٧].

(٣) عرفه المؤلف بقوله (هو انتقال الذهن من المعين إلى المعني العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول، وهو المعين فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص، ومن جزئي إلى كلي ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول فيحكم بذلك الكلي).

انظر: [المنطق ضمن مجموع الفتاوى ١١٩/٩].

(٤) يقال «عَدَلَهُ يَعدِلُهُ وعَادَلَهُ وازنه، وفي المحمل ركب معه، والعَدْلُ المِثْلُ والنظير كالعدل والعديل جمعه أعدل وعدلاء» انظر: [القاموس المحيط ١٣/٤].

كما فعلوا في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، ولهذا ذكر الوزير أبو المظفر بن هبيرة<sup>(١)</sup> في كتاب «الإيضاح في شرح الصحاح»<sup>(٢)</sup> أن أهل السنة يحكون أن النطق بإثبات الصفات

(١) أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، من كبار الوزراء في الدولة العباسية، عالم بالفقه والأدب، ولد في قرية من أعمال «دجيل» بالعراق سنة ٤٩٩ هـ ودخل بغداد في صباه فتعلم صناعة الإنشاء، وقرأ التاريخ والأدب وعلوم الدين واتصل بالمقتفي لأمر الله فولاه بعض الأعمال ثم استوزره سنة ٥٤٤ هـ ولما توفي المقتفي وبويع المستنجد أقره في الوزارة، وعرف قدره، توفي سنة ٥٦٠ هـ من آثاره الإفصاح عن معاني الصحاح، والعبادات في الفقه على مذهب الإمام أحمد، والمقتصد في النحو.

انظر: [سير أعلام النبلاء ٤٢٧/٢٠ - ٤٣٢، ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ - ٢٨٩، الأعلام ١٧٥/٨، معجم المؤلفين ٢٢٨/١٣ - ٢٢٩].

(٢) وهو كتابه المعروف بـ«الإفصاح عن معاني الصحاح» وفي بعض المصادر يسمى «الإيضاح» قال ابن رجب (صنف الوزير أبو المظفر كتاب «الإفصاح عن معاني الصحاح» في عدة مجلدات، وهو شرح صحيح البخاري ومسلم، ولما بلغ فيه إلى حديث: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» شرح الحديث، وتكلم على معنى الفقه، وآل به الكلام إلى ذكر مسائل الفقه المتفق عليها، والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة المشهورين.

وقد أفرده الناس من الكتاب، وجعلوه مجلدة مفردة، وسموه بكتاب «الإفصاح» وهو قطعة منه، وهذا الكتاب صنفه في ولايته الوزارة واعتنى به وجمع عليه أئمة المذاهب، وأوفدهم من البلدان إليه لأجله. قال: واشتغل به الفقهاء في ذلك الزمان على اختلاف مذاهبهم، يدرسون منه في المدارس والمساجد، ويعيده المعيدون ويحفظ منه الفقهاء) انتهى. قلت: وقد طبع هذا القدر منه مرتباً على أبواب الفقه مبتدئاً بباب الطهارة متتهياً بباب المكاتب وحكم الأمهات وذلك في جزأين.

انظر: [الإفصاح عن معاني الصحاح ط. الثانية، ذيل طبقات الحنابلة ٢٥٢/١، كشف الظنون ٣٢/١، أسماء الكتب ٤٨، هدية العارفين ٢٥١/٢].



وأحاديثها يشتمل على كلمات متداولات بين الخالق وخلقه، وتخرجوا من أن يقولوا: مشتركة؛ لأن الله تعالى لا شريك له؛ بل لله المثل الأعلى، وذلك هو قياس الأولى<sup>(١)</sup> والأخرى، فكل<sup>(٢)</sup> ماثبت للمخلوق من صفات الكمال فالخالق أحق به وأولى وأخرى به منه؛ لأنه أكمل منه، ولأنه هو الذي أعطاه ذلك الكمال، فالمعطي الكمال لغيره أولى بأن<sup>(٣)</sup> يكون هو موصوفاً به؛ إذ ليس أعطى وأنه سلب نفسه ما يستحقه وجعله لغيره<sup>(٤)</sup>؛ فإن ذلك لا يمكن؛ بل وهب له من إحسانه وعطائه ما وهبه من ذلك كالحياة والعلم والقدرة. وكذلك ما كان متفتياً عن المخلوق لكونه نقصاً وعبئاً فالخالق هو أحق بأن ينزه عن ذلك. وقد بسطت هذه القاعدة في غير هذا الموضع<sup>(٥)</sup>.

(١) قال المؤلف في مجموع الفتاوى ١٤٥/٩ (وأما قياس الأولى الذي كان يسلكه السلف اتباعاً للقرآن فيدل على أنه يثبت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه لغيره مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل كما لا يضبط التفاوت بين الخالق والمخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوق ومخلوق ما لا ينحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق، كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم من كل ما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره).

(٢) في ط و ك «فكلما».

(٣) في ط «أن يكون».

(٤) كذا والعبارة فيها خلل والمراد أنه لا يمكن أن يسلب نفسه ما يستحقه من الكمال ويجعله لغيره.

(٥) انظر: [الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى ج ٣/ ٢٨ - ٣٤، ودرء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٢٢ - ٣٢٤].

وعلى هذا فجميع الأمور الوجودية المحضة يكون الرب أحقَّ بها، لأن وجوده أكمل، ولأنه هو الواهب لها فهو أحقَّ باتصافه بها، وجميع الأمور العدمية المحضة يكون الرب أحقَّ بالتنزيه منها<sup>(١)</sup> لأنه عن العدم أبعد من سائر الموجودات. ولأن العدم ممتنع لذاته على ذاته، وذاته بذاته تنافي العدم، وما كان فيه وجود وعدم كان أحق بما فيه من الوجود وأبعد عما فيه من العدم. فهذا أصل ينبغي معرفته. فإذا أثبتت<sup>(٢)</sup> له صفات الكمال من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك بهذه الطرق القياسية العقلية التي لله فيها المثل الأعلى كان ذلك اعتباراً صحيحاً، وكذلك إذا نفي عنه الشريك والولد والعجز والجهل ونحو ذلك بمثل هذه الطرق. ولهذا كان الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> وغيره من الأئمة يستعملون مثل هذه الطريق في الأقيسة العقلية التي ناظروا بها الجهمية<sup>(٤)</sup>. فاستعملوا مثل هذا فيما أثبتوه لله تعالى وفيما نفوه عنه وفيما ردوه من قول الجهمية<sup>(٥)</sup>.

وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن كون الموجود قائماً بنفسه

---

(١) في ط «عنها» قلت: وما في ك يصح لأن من وعن تترادفان كما في قوله تعالى: ﴿يَوَلِّينَا أَفْدَكُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. وانظر: [مغني اللبيب ٣٢١/١].

(٢) في ط «أثبت».

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٤٠.

(٥) العبارة من قوله «فاستعملوا... إلى قوله: من قول الجهمية» سقطت في ط.

أو موصوفاً، أو أن له من الحقيقة / والصفة والقدر ما استحق به ك ٢٠٢/ب  
 ألا يكون بحيث يكون غيره. وأن لا يكون معدوماً؛ بل ما أوجب أن  
 يكون قائماً بنفسه مبايناً لغيره وأمثال ذلك هو من الأمور  
 الوجودية باعتبار الغائب فيها بالشاهد جَارٍ<sup>(١)</sup> على هذا الصراط  
 المستقيم. فكلما<sup>(٢)</sup> كان أقرب إلي الموجود<sup>(٣)</sup> كان إليه أقرب،  
 وكلما كان أقرب إلى المعدم فهو عنه أبعد.

الوجه الثاني:  
 أن تسميته  
 بالموجود  
 دليل على أنه  
 بحيث يجده  
 الواحد

الوجه الثاني - أن يقال: من المعلوم أن لفظ «الوجود» هو  
 في أصل اللغة مصدر وجدت الشيء أجده وجوداً، ومنه قوله  
 تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ [المائدة: ٦] وقوله: ﴿ حَقَّ إِذَا جَاءَ مُلْكُ  
 يَجِدُهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ ﴾ [النور: ٣٩] وقوله: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا  
 فَآوَى ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ۖ ﴾ [الضحى: ٦، ٧] وأمثال  
 ذلك. فالموجود هو الذي يجده الواحد، فنسبة الموجود إلى  
 الواحد كنسبة المعلوم إلى العلم والمذكور إلى الذكر، والمحس  
 أو المحسوس<sup>(٤)</sup> إلى الحس، والمشهود إلى الشهود<sup>(٥)</sup> والمرئي  
 إلى الرؤية. وهذا الاسم إنما يستحقه من يكون موجوداً لواحد  
 يجده؛ لكن هم في مثل هذا قد يقولون مشهود ومرئي،  
 وموجود، ونحو ذلك: لما يكون بحيث يشهده الشاهد ويراه

(١) لم تعجم في ك، وفي ط «صار» (ولعلها جَارٍ).

(٢) في ط «فكل ما».

(٣) في ط «الوجود».

(٤) في ط «والمحس والمحسوس».

(٥) قوله «إلى الشهود» سقطت في ط.

الرائي، ويجده الواجد؛ وإن تكلموا بذلك في الوقت الذي لا يكون فيه يشهده ويراه ويجده غيره. وقد لا يقولون هذا إلا في الوقت الذي يشهده الشاهد، ويراه الرائي، ويجده الواجد. وكثيراً ما يقصدون به المعنى الأول، فيطلقون الموجود<sup>(١)</sup> على ما هو كائن ثابت لكونه بحيث يجده الواجد.

وكذلك لفظ «الوجود» يريدون بها تارة المصدر الذي هو الأصل فيها، ويريدون بها تارة المفعول: أي الموجود، كما في لفظ الخلق ونحوه، وكذلك لفظ الفعل؛ فإنهم يقولون: وُجد هذا. وهذا صيغة فعل مبني للمفعول، فقد يريدون بذلك أنه وجده واجد، وقد يريدون بذلك أنه كان وحصل حتى صار بحيث يجده الواجد. ثم لما صار هذا المعنى هو الغالب في قصدهم صار لفظ الموجود عندهم والوجود يراد به الثبوت والكون والحصول من غير أن يستشعروا فيه<sup>(٢)</sup> وجود واجد له لا بالفعل ولا بالاستحقاق. فهذه ثلاث معان؛ لكن عزوف<sup>(٣)</sup> هذا المعنى عن الذهن إنما كان لما لم يقصد الناطق إلا نفس الكون والثبوت، وإن كان المعنى الآخر لازماً له<sup>(٤)</sup>.

وحينئذ فنقول: اتفاق الناس على استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى دليل على تلازمهما، فكما أن كل ما وجده واجد فله

---

(١) في ك «الوجود» والتصويب من ط وهو مقتضى سياق الكلام.

(٢) في ط «يستشعر فيه».

(٣) في ط «غروب».

(٤) في ط «لازم» والصواب نصبه لأنه خبر كان.

حصول في نفسه، فكما له حصول في نفسه فإنه بحيث يجده الواحد. ولا يجوز أن يسمى بالموجود ما يكون حيث لا يجده الواحد؛ لأن هذا سلب / لمعنى اللفظ الذي به صح إطلاقه على هذا المسمى، كما أن اسم الحي والعالم والقادر لما أطلقوه على المسمى باعتبار كونه عالمًا وحيًا وقادرًا لم يجر أن تخرج هذه المعاني من هذه الأسماء؛ ولهذا كثيرًا ممن أطلق هذا الاسم على الله تعالى لا يريد به إلا ما فيه من معنى الإضافة مثل قول الداعي: يامقصود! ياموجود! وقول المذكر والداعي: يا من يجيب<sup>(١)</sup> من قصده، ومن<sup>(٢)</sup> طلب الله صادقًا وجده، وعلى هذا دل قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾ [النور: ٣٩] فإنما دل على هذا المعنى بلفظ الفعل الماضي، وهو قوله: ﴿وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾ لكنه عداه إلى مفعولين. وإذا كان كذلك علم أنه يجب أن يكون بحيث يجده القاصد والطالب ويجده الواحدون، وهذا بعينه هو أنه بحيث يحسونه؛ فإن وجود الشيء وإحساسه متلازمان؛ بل هو هو، ولا يستعمل لفظ موجوده ووجدته فيما لا يحس ولا يمكن الإحساس به البتة.

وهذا معنى احتجاج المثبتة بهذا، كما قال القاضي أبو يعلى<sup>(٣)</sup> حيث قال في قوله الآخر - أثبت الجهة بعد أن كان

(١) في ك «يا من لا يجيب» وهو خطأ.

(٢) في ط «أو من».

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٨.

ينفيها<sup>(١)</sup> (ولأن من نفى الجهة من المعتزلة<sup>(٢)</sup> والأشعرية<sup>(٣)</sup> يقولون<sup>(٤)</sup> ليس هو في جهة ولا خارجاً<sup>(٥)</sup> منها، وقائل هذا بمثابة من قال: إثبات موجود مع وجود غيره ولا يكون [وجود]<sup>(٦)</sup> أحدهما قبل وجود الآخر ولا بعده) قال<sup>(٧)</sup>: (ولأن العوام لا يفرقون بين قول القائل: طلبته فلم أجده في موضع ما، وبين قوله: طلبته فإذا هو معدوم)<sup>(٨)</sup> فبينوا<sup>(٩)</sup> أن المستقر في فطر الناس أن قولهم: طلبته فلم أجده في موضع ما. هو يدل على أنهم لم يحسوه في أين من الأيون<sup>(١٠)</sup>، هذا بمنزلة قولهم: فإذا هو معدوم؛ لأن ضد المعدوم هو ما يكون حيث يجده الواجد،

(١) كذا نص العبارة، والمراد أن القاضي أبا يعلى أثبت الجهة بعد أن كان ينفيها ونص كلامه «وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك، لأن أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنه في السماء، وكل من أثبت هذا أثبت الجهة».

(٢) تقدمت ص ٤.

(٣) تقدمت ص ١٠٢.

(٤) في إبطال التأويلات «يقول».

(٥) في ط «ولا خارج».

(٦) الزيادة من إبطال التأويلات.

(٧) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٨) انظر إبطال التأويلات ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٩) أي المنازعون للنفاة.

(١٠) الأين هو إحدى مقولات أرسطو العشرة، وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه: ككون زيد في السوق، ويقول ابن رشد تقول في الأين إنه نسبة الجسم إلى المكان.

انظر: [الملل والنحل ١٧١/٢، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٢٩].

وقولنا بحيث يجده الواجد هو إشارة إلى الأين الذي يوجد<sup>(١)</sup> فيه، فما لا أين له ولا حيث يمتنع أن يجده الواجد، وما امتنع أن<sup>(٢)</sup> يجده الواجد لم يكن موجودًا بل كان معدومًا، كما بين<sup>(٣)</sup> أن نفي «الأين» و «الحيث» ونحوهما من الظروف من جميع الوجوه كنفي المقارنة بالقبل والبعد، والجمع؛ ومعلوم أن هذا لا ينطبق إلا على المعدوم، فكذلك الآخر<sup>(٤)</sup>.

والذي يحقق هذا أنك لست تجد أحدًا من أهل الفطر السليمة مع ذكائه وفطنته<sup>(٥)</sup> وجودة تصوره إلا إذا بينت له حقيقة قول السالبة قال: هذا لا شيء؛ ولهذا كثر كلام الناس فيهم بالخبر عنهم بأنهم معطلون، وأنهم أعدموه، وأمثال ذلك. وقد استقرأت أنا في طوائف من الآدميين فوجدت فطرهم كلهم على هذا.

الوجه الثالث: أن يقولوا<sup>(٦)</sup>: نحن نعلم بالضرورة العقلية أن الموجود: إما أن يكون موصوفًا، وإما أن يكون صفة، أو نعلم أن القائم بنفسه لا يكون إلا موصوفًا. وهذا متفق عليه بين

الوجه  
الثالث: أنه  
يُعلم  
بالضرورة  
العقلية أن  
الموجود  
القائم بنفسه  
في الخارج  
لا يكون  
مرسلًا  
لا يتميز بشيء

(١) في ك «الذي لا يوجد» وهو يتنافى مع ما قبله وما بعده.

(٢) في ط «لأن».

(٣) أي المنازع للنفاة.

(٤) أي الذي لا ينطبق عليه الأين والحيث.

(٥) في ط «ونظره» بدل «وفطنته».

(٦) أي أهل الإثبات المنازعون للنفاة

الصفاتية<sup>(١)</sup>، ومن نازع في ذلك قيل له: أنت توافقنا على ما هو معلوم بالفطرة من أن الموجود القائم بنفسه لا بد أن يوصف. أي يخبر عنه بما هو مختص به متميز به عن غيره، إذ الموجود في الخارج لا يكون مرسلاً مطلقاً لا يتميز بشيء، بل فساد هذا معلوم بالضرورة باتفاق العقلاء المتفقين على أن الكلي<sup>(٢)</sup> لا يكون في الخارج كلياً مطلقاً، بل لا يكون إلا مخصوصاً معيناً. وإذا كان كذلك فلا يُعنى بالموصوف إلا ما يوصف سواء قيل إن الصفة ذاتية أو معنوية<sup>(٣)</sup>، كقولنا:

---

(١) ليس اسم الصفاتية خاصاً بطائفة معينة لها رئيس، وإنما هو اسم عام يندرج فيه الذين يشتون الصفات سواء كان إثباتهم لها إثباتاً حقيقياً على ما يليق بجلال الله وعظمته كما كان عليه السلف، أو كان ذلك بإثبات بعضها، وتأول النصوص الواردة في بقيتها، وهم في الجملة في مقابل المعتزلة الذين ينفون الصفات. وسبب التسمية أنه لما كانت المعتزلة ينفون الصفات وهؤلاء يشتونها سمي هؤلاء الصفاتية، والمعتزلة: المعطلة.

انظر: [الملل والنحل ٩٢/١ - ١١٣، درء تعارض العقل والنقل ١/٣٢٤، ٢٤٨، ٣٧/٥، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ١٣٢/٧، الصواعق المرسلة ٤/١٣٧٠، رسالة في الرد على الرافضة ١٦٠ - ١٦٢].

(٢) تقدم ص ٤٣.

(٣) في ك «ومعنوية» والتصويب من ط.

قلت: والمراد بالصفة الذاتية هي الصفة التي لا تنفك عن الله بحال كوصف الحياة والغنى والقدرة ونحو ذلك من الصفات التي هي من لوازم ذاته والصفة الفعلية هي التي يفعلها الله متى شاء مثل المجيء والنزول ونحوهما، فإن الله موصوف بهما أزلاً وأبداً إلا أنه ينزل متى شاء إذا شاء كما دلت على ذلك النصوص، ويعبر عنها بالأفعال الاختيارية.

والوصف المعنوي هو الذي يوجب معنى تتصف به الذات كقول المعتزلة إن الله =



الموجود<sup>(١)</sup>: [إما]<sup>(٢)</sup> قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وكذلك نعلم أن الموجود إما جسم وإما عرض<sup>(٣)</sup> وإما متحيز وإما قائم بمتحيز وحي وقادر ونحو ذلك، وبمثل ما علمنا هذا نعلم أن الموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره<sup>(٤)</sup> لمن كان يفهم معاني هذه العبارات الاصطلاحية فإن من فهم هذا<sup>(٥)</sup> وهذا<sup>(٦)</sup> وهذا<sup>(٧)</sup> وتصوره تصوراً تاماً حصل له حينئذ العلم البديهي الضروري<sup>(٨)</sup> الفطري؛ فإن «العلم البديهي» يعنون به ما كان تصور طرفيه كافياً في التصديق به<sup>(٩)</sup>، فعدم التصديق به كثيراً ما يكون لعدم التصور

= حي عالم قادر بذاته لا بعلم وقدرة وحياة زائدة على ذاته .  
انظر: [مجموع الفتاوى ٣١٧/٦، شرح الطحاوية ١٢٧، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣٠٦/٢ - ٦١٢ التنبهات السنية ص ٢٠].

- (١) في ك «موجود» والتصويب من ط .
- (٢) الزيادة من ط وبها يستقيم التقسيم .
- (٣) العرض تقدم ص ١٤٢ .
- (٤) العبارة من قوله «وحي وقادر» إلى قوله «بغيره» سقطت في ط .
- (٥) إشارة إلى أن الموجود إما قائم بنفسه وإما بغيره .
- (٦) إشارة إلى أن الموجود إما جسم وإما عرض .
- (٧) إشارة إلى أن الموجود إما متحيز وإما قائم بمتحيز .
- (٨) في ط «والضروري» بالعطف، وهما بمعنى واحد عند بعض العلماء . انظر: كشف اصطلاحات الفنون ٢٢٦/١، وانظر ما تقدم في تعريف البديهي ص ٣٢٥ والضروري ص ٢٤ .
- (٩) وهذا مما قيل في تعريفه . انظر: كشف اصطلاحات الفنون ٢٢٦/١، والمراد بالطرفين الموضوع والمحمول؛ إذ أن كل مفردين تجري بينهما نسبة موجبة أو سالبة فأحدهما موضوع والآخر محمول ومجموعهما مع النسبة بينهما قضية . و«الموضوع» في تراكيب الجمل العربية يأتي مبتدأ أو نحوه إذا كانت الجملة =

الصحيح للطرفين، وهذه العبارات المجملة قد لا يتصور أكثر الناس مراد أهل الاصطلاح بها<sup>(١)</sup> فإذا تصوروا معناه ومعنى الموصوف والقائم بنفسه كان علمهم بهذا كعلمهم بهذا، كل ذلك فطري، ولذلك اتفق على ذلك محققو المثبتة ومحققو النفاة. أما النفاة العقلاء من المتفلسفة<sup>(٢)</sup> والقرامطة<sup>(٣)</sup> وأهل الوحدة<sup>(٤)</sup> وأمثال هؤلاء فقد علموا أنهم مضطرون إلى أن يقولوا هو الوجود المطلق، وهو لا يتعين ولا يتخصص، ولا كذا، ولا كذا لعلمهم بأنه متى كانت له حقيقة معينة في الخارج وخاصة تتميز بها<sup>(٥)</sup> لزم أن يكون جسمًا متحيزًا داخل العالم أو خارجه، وهم قد يسلمون نفي ذلك، فصاروا دائرين بين المعنى الذي سموه تجسيمًا وبين هذا النفي والتعطيل فذهبوا إلى هذا؛ لكنهم ظنوا إمكان وجود ما أثبتوه في الخارج، وجميع العقلاء

= اسمية، ويأتي فاعلاً أو نحوه إذا كانت الجملة فعلية. وأما «المحمول» فهو الركن الثاني من ركني الإسناد وهو الخبر أو ما يقوم مقامه في الجملة الاسمية والفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة الفعلية. وأما النسبة بين الموضوع والمحمول فتدل عليه حركة الإعراب وهيئة تركيب الجملة. كقولنا «الثلج ماء متجمد» الموضوع في هذه الجملة هو الثلج وهو مبتدأ، و«المحمول» فيها «ماء متجمد» وهو خبر والنسبة الإيجابية بينهما دلت عليه حركة الإعراب وهي الرفع في الخبر وهيئة تركيب الجملة. انظر: [ضوابط المعرفة ص ٢٠ - ٢١].

(١) في ط «من إذا أهل الاصطلاح بها».

(٢) المتفلسفة تقدمت ص ٩.

(٣) القرامطة تقدمت ص ٤٤.

(٤) أهل الوحدة تقدم التعريف بهم ص ٣٦.

(٥) في ط «تميزها».

يعلمون بالفطرة الضرورية استحالة وجود مطلق في الخارج،  
ويعلمون أن المطلق بشرط الإطلاق وجوده في الأذهان لا في  
الأعيان، وهؤلاء أيضًا يعلمون ذلك إذا تدبروه ورجعوا إلى  
ما معهم من العلوم الفطرية الصحيحة / العقلية.

ك ٢٠٤/أ

ولهذا لما خاطبت بهذا غير واحد من أفاضل أهل الوحدة  
الكبار وثبت هذا لهم تبين الأمر، وعلموا من أين دخل الداخل  
على من كانوا عندهم أئمة العالم في التحقيق والعرفان، ومن كان  
حاذقًا في هذه الأمور منهم يقول: ثبت عندنا في الكشف<sup>(١)</sup> ما  
يناقض صرائح العقول<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك عبر هذا بالكشف والذوق<sup>(٣)</sup>  
والمشاهدة<sup>(٤)</sup>، وهذا لا يحصل إلا بالرياضة<sup>(٥)</sup> والمجاهدة<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) تقدم تعريفه ص ٤٢.
  - (٢) تقدم أن هذا من قول العفيف التلمساني . انظر: ص ٤٢.
  - (٣) الذوق تقدم ص ٣٢٥.
  - (٤) جاء في موسوعة التهانوي ٧٤٠/٣ (المشاهدة هي الإدراك بإحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة، والمشاهدة عند أهل السلوك: رؤية الحق ببصر القلب من غير شبهة كأنه رآه بالعين).
  - (٥) تقدم تعريفها ص ١٨١.
  - (٦) المجاهدة لغة المحاربة وشرعًا محاربة النفس الأمارة بالسوء بتحميلها ما يشق عليها بما هو مطلوب في الشرع.
- وفي «خلاصة السلوك» المجاهدة صدق الافتقار إلى الله تعالى بالانقطاع عن كل ما سواه كذا قال أبو عطاء. وقال أبو عثمان: فطام النفس عن الشهوات ونزع القلب عن الأماني والشبهات.
- انظر: [كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٩٨، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/٢١٢].

والخلوة<sup>(١)</sup> ونحو ذلك من الطرق العبادية الزهدية الصوفية .

وقلت لبعض أكابرهم لما خاطبني في هذا - وكان مهتما في ذلك - وطلب مني أن لا أخاطبه بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وقال: أنا لا أقول إنها خبر والخبر محتمل، لكن أمور أخرى، وكنت علمت من حاله ما علمت معه ضعف تلك الأدلة في نفسه، وكان مخاطبته بالأمور العقلية أيسر عليه وأبين له، وإن كان ذلك مما يثبت<sup>(٢)</sup> كتاب الله تعالى الذي ضرب للناس فيه من كل مثل، وجعله حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر<sup>(٣)</sup> المؤمنين عند التنازع ﴿فِي ظُلُمَاتٍ﴾ و ﴿لَنِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنِ أَفَكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ ﴿٤٦﴾ [الحج: ٤٦] كما قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] ونحو ذلك مما يبين أن القول المختلف باطل، وذم من لا يعقل مثل ذلك، ويعمى عن الحق المعقول<sup>(٥)</sup>. فقلت له: لا نزاع في أنه قد

---

(١) جاء في اصطلاحات الصوفية للكاشاني ص ١٦١ «الخلوة: محادثة السر مع الحق بحيث لا يرى غيره وهذا حقيقة الخلوة ومعناها. وأما صورتها فهي ما يتوسل به إلى هذا المعنى من التبتل إلى الله تعالى والانقطاع عن الغير». وانظر: [التعريفات للجرجاني ص ١٠٦].

(٢) في ط «مما بينه».

(٣) في ط «وأخبر».

(٤) كما قال تعالى في سورة الذاريات الآيتان: ٨، ٩ ﴿إِنَّكُمْ لَنِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنِ أَفَكَ﴾ ﴿١﴾

(٥) العبارة من قوله «وأمر المؤمنين» إلى قوله «عن الحق المعقول» هكذا وردت =

يحصل من العلم بالكشف والمشاهدة<sup>(١)</sup> ما لا يحصل بمجرد العقل، سواء كان للأنبياء فقط، أو للأنبياء والأولياء، أو لهم ولغيرهم؛ لكن يجب الفرق بين ما يقصر العقل عن دركه وما يعلم العقل استحالاته، بين ما لا يعلم العقل ثبوته وبين ما يعلم العقل انتفاءه، بين محارات العقول ومحالات العقول؛ فإن الرسل صلوات الله عليهم وسلامه قد يخبرون بمحارات العقول - وهو ماتعجز العقول عن معرفته - ولا يخبرون بمحالات العقول - وهو ما يعلم العقل استحالاته - قلت: وهذا بين واضح، فلو قال قائل: إنه يعلم بالكشف<sup>(٢)</sup> والذوق<sup>(٣)</sup> والمشاهدة<sup>(٤)</sup> أو بالأخبار عن الأنبياء عليهم<sup>(٥)</sup> الصلاة والسلام أو غير ذلك أن الواحد ليس نصف الاثنين، وأن الواجب لذاته يكون ممتنعاً لذاته، وأن المخلوق يماثل الخالق في الحقيقة، وأن الوجود كله ممكن الوجود ليس في الوجود وجود واجب، ولا وجود قديم، ونحو ذلك من القضايا التي يعلم العقل وجوبها وامتناعها وإمكانها، فمن ادعى أنه يعلم بالكشف والبصر أو بالسماع والخبر عن الأنبياء عليهم السلام ما ينافي هذا كانت هذه الدعوى باطلة.

= ولعل في الكلام سقطا.

(١) تقدم بيان المراد بهذين المصطلحين عند الصوفية. انظر ص ٤٢، ٣٥٩.

(٢) انظر تعريف الكشف: ص ٤٢.

(٣) انظر تعريف الذوق: ص ٣٢٥.

(٤) انظر تعريف المشاهدة: ص ٣٥٩.

(٥) في ط تكرّر لفظ «عليهم».

فلما بينت له ذلك / اعترف بهذا الأصل . وبه يتبين زيف هؤلاء ،  
 فلما تقرر هذا بينت<sup>(١)</sup> له أن العقل الصريح يمنع أن يكون  
 [في]<sup>(٢)</sup> الخارج وجود كلي مطلق بشرط الإطلاق ، وأن الكليات  
 بشرط إطلاقها أو عمومها إنما وجودها في الأذهان لا في  
 الخارج ، وكان عارفاً بهذه العلوم ، وبينت له ما تستلزم أقوالهم  
 من الجموع الكثيرة بين المتناقضات<sup>(٣)</sup> التي هي معلوم استحالتها  
 ببداية<sup>(٤)</sup> العقول ، وما كان كذلك فإذا ادعى المدعي أنه عرفه  
 كشفاً<sup>(٥)</sup> وشهوداً<sup>(٦)</sup> وذوقاً<sup>(٧)</sup> علم أنه خيالات فاسدة وأذواق  
 فاسدة ، وذلك أنه لا بد من أحد أمرين<sup>(٨)</sup> : إما أن يكون قد شهد  
 ما وجوده في الأذهان فاعتقد وجوده في الأعيان ، كما يقع لكثير  
 من الناس ، ومعلوم أن شهود الشيء غير العلم بكونه في النفس  
 أو الخارج ، وهؤلاء قد يحصل لهم مجرد الشهود من غير تمييز  
 بين الموجود في النفس أو الخارج ، وكثيراً ما يضلهم الشيطان  
 بتخيلات لا حقيقة لها في الخارج . وإما أن يكون قد شهد  
 ما وجوده في الخارج فظن أنه الخالق ، وإنما هو مخلوق ليس هو

(١) في ط «ثبت» .

(٢) الزيادة من ط وهي ضرورة لاستقامة المعنى .

(٣) في ط «وبينت له ما تستلزم أقوالهم الكثيرة من الجمع بين المتناقضات» .

(٤) في ط «بداية» .

(٥) تقدم ص ٤٢ .

(٦) تقدم ص ٣٥٩ .

(٧) في ط «أو ذوقاً» وتقدم تعريفه ص ٣٢٥ .

(٨) في ط «أحد الأمرين» .

الخالق؛ فكل شهود وذوق وكشف يُدعى فيه أن المشهود بالقلب هو الله - وذلك مما يناقض المعلوم بصريح العقل ويخالف الكتاب والسنة والإجماع - فإنه يكون المشهود به إما في الذهن، وإما في الخارج، ولكن ليس هو الله، ولا هو ما يقال: ذاته هو وجوده<sup>(١)</sup>. وبسط الكلام في هذا له موضع آخر<sup>(٢)</sup>.

فإن المؤسس<sup>(٣)</sup> وأمثاله وإن كانوا هم وهؤلاء<sup>(٤)</sup> يشتركون في إنكار الأصل، وهو إنكار حقيقة وجود الله ومبايئته لخلقه الذي يستلزم إنكاره هذه المقالات المتناقضة، وفي الإقرار بثبوت<sup>(٥)</sup> ما يخالف ذلك من الأمور الممتنعة؛ لكن هو وأمثاله

---

(١) في ط «هو وجوده ولا ذاته».

قال المؤلف رحمه الله في مجموع الفتاوى ١٦٩/٢ - ١٧٠، «وقد عرف من حدد النظر أن من جعل في هذه الأمور الموجودة في الخارج شيئين: أحدهما: وجودها.

والثاني: ذواتها، أو جعل لها حقيقة مطلقة موجودة زائدة على عينها الموجودة فقد غلط غلطاً قوياً، واشتبه عليه ما يأخذه من العقل من المعاني المجردة المطلقة عن التعيين، ومن الماهيات المجردة عن الوجود الخارجي بما هو موجود في الخارج من ذلك، ولم يدر أن متصورات العقل ومقدراته أوسع مما هو موجود حاصل بذاته، كما يتصور المعدومات، والممتنعات والمشروطات، ويقدر مالا وجود له البتة مما يمكن أو لا يمكن، ويأخذ من المعينات صفات مطلقة فيه، ومن الموجودات ذوات متصورة فيه».

(٢) انظر: [مجموع الفتاوى ج٢/ ١٥٤ - ١٧٨].

(٣) أي الرازي.

(٤) أي أهل وحدة الوجود.

(٥) في ط «يثبتون».

لا يقولون بهذا، ويسلمون أنه ليس وجودًا مطلقًا، بل له حقيقة تختص به يمتاز بها عمن سواه.

ولكن المقصود بيان أنه هو وأمثاله كما يعلمون بصريح العقل بطلان<sup>(١)</sup> قول هؤلاء النفاة، فالمثبتة [يعلمون]<sup>(٢)</sup> بصريح العقل امتناع أن يكون موجودًا معينًا مخصوصًا قائمًا بنفسه ويكون مع ذلك لا داخل العالم ولا خارجه - وأنه في اصطلاحهم لا جسم<sup>(٣)</sup> ولا عرض<sup>(٤)</sup> ولا جسم ولا متحيز - كما يعلمون أنه يمتنع أن يقال: إنه لا قائم بنفسه ولا قائم بغيره؛ فإنك إذا استفسرتهم عن معنى التحيز ومعنى الجسم فسروه بما يعلم أنه الموصوف بأنه القائم بنفسه، ولهذا لا يعقل أحد ما هو قائم بنفسه إلا ما يقولون هو متحيز / وجسم، فدعوى المدعين وجود موجود ليس بمتحيز ولا جسم ولا قائم بمتحيز أو جسم مثل دعواهم وجود موجود ليس قائمًا بنفسه ولا قائمًا بغيره<sup>(٥)</sup>.

ك/٢٠٥

وهذا يتبين بالوجه الرابع، وهو أن يقال: هم<sup>(٦)</sup> لا ينازعون أن الموجود: إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، والله سبحانه وتعالى قائم بنفسه، وإن نازعوا في وصف غيره بأنه قائم بنفسه

الوجه الرابع:  
النفاة يسلمون  
أن الموجود  
إما قائم بنفسه  
أو بغيره  
والقائم بنفسه  
لا يعقل إلا أن  
يكون مختصاً  
بجهة

(١) في ط ظن أن كلمة «بطلان» ساقطة وعلق بما يفيد ذلك مع أنها موجودة.

(٢) لفظة «يعلمون» ليست في ك وأثبتها من ط وبها يستقيم المعنى.

(٣) كذا في ط وك ولعلها «لا جوهر» كما في حاشية ط.

(٤) تقدم تعريف العرض ص ١٤٢.

(٥) في ك «ليس قائم بنفسه ولا قائم بغيره» وبما أثبت جاء في ط وهو الصواب.

(٦) أي النفاة.



لتنازعهم في أن القائم بنفسه هل يراد به الموجد المستغني عن المحل؟ أو المستغني عن المحل والمخصص والمكان وغير ذلك؟ لكن المقصود هنا أنه لا يعقل ما هو قائم بنفسه بمعنى أنه غير حال في محل إلا ما هو مختص بما يقولون إنه جهة وإن كان حقيقة أمرًا عدميًا. وما تصح عليه المحاذاة على اصطلاحهم وما هو في اصطلاحهم جسم ومتحيز وهو المعلوم<sup>(١)</sup> في صرائح العقول. ومن قيل له: هل تعقل شيئًا قائمًا بنفسه ليس في محل وهو مع هذا ليس بجسم ولا جوهر<sup>(٢)</sup> ولا متحيز، ومع هذا أنه لا يجوز أن يكون فوق غيره ولا تحته، ولا عن يمينه ولا عن يساره، ولا أمامه ولا ورائه، «و»<sup>(٣)</sup> أنه لا يكون مجامعًا له ولا مفارقًا له، ولا قريبًا منه ولا بعيدًا عنه، ولا متصلًا به ولا منفصلًا عنه، ولا مماسًا له ولا محايثًا له، وأنه لا يشار إليه بأنه هنا أو هناك، ولا يشار إلى شيء منه دون شيء، ولا يرى منه شيء دون شيء، ونحو ذلك من الأوصاف السلبية التي يجب أن يوصف بها ما يقال إنه ليس بجسم ولا متحيز: لقال حاكمًا بصريح عقله: هذه صفة المعدوم لا الموجود. كما سمعنا ورأينا أنه يقول ذلك عامة من يذكر له ذلك من أهل العقول الصحيحة الذكية، وكما يجده العاقل في نفسه إذا تأمل هذا القول،

(١) في ط «هو المعدوم».

(٢) تقدم تعريف الجوهر ص ١٤٢.

(٣) الزيادة من ط وبها يستقيم السياق.

وأعرض عما تلقنه من الاعتقادات السلبية، وما اعتقده من يعظمها ويعظم قائلها، واعتقاده أنهم حرروا هذه المعقولات، فإن هذه العقائد التقليدية هي التي تصد القلوب عما فطرت عليه، كما قال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، وأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه»<sup>(١)</sup>.

ثم إن هذه المقالات السلبية لم يقل شيئاً منها إمام من أئمة المسلمين، ولا نطق بها كتاب ولا سنة، والطوائف المتكلمون قد أنكروا من حذاقهم من لا يحصيه إلا الله.

فإن قيل: الاستغناء عن المحل وصف سلبي، فإذا كان القيام بالنفس وصفاً سلبياً لم يدل على معنى ثبوتي وهو كونه

---

(١) في ط «فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه».

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب القدر / باب الله أعلم بما كانوا عاملين / حديث رقم ٦٥٩٩ ج١١ / ٤٩٣ من طريق معمر عن همام عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه كما تنتجون البهيمة هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها» . وأخرجه مسلم في كتاب القدر / باب كل مولود يولد على الفطرة / حديث رقم ٢٢، ٢٣، ج٤ / ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» . الحديث.

وفي لفظ «فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه».

وأخرجه أبو داود في سننه / كتاب السنة / باب ذراري المشركين / حديث رقم ٧٤١٤ ج٥ / ٨٦ - ٨٨، والترمذي في سننه / أبواب القدر / باب ما جاء كل مولود يولد على الفطرة / حديث رقم ٢١٣٩ ج٦ / ٣١٢، ومالك في الموطأ / كتاب الجنائز / باب جامع الجنائز / حديث رقم ٥٢ ج١ / ٢٤١.

متحيزًا أو جسمًا؟

قال له منازعه: أولاً هذا منقوض بوصف / الأجسام ك ٢٠٥/ب والجواهر<sup>(١)</sup> بأنها قائمة بنفسها غنية عن المحل، فإن هذا السلب يستلزم هذا الثبوت.

وقالوا ثانيًا: نحن لم نجعل نفي السلب هو الثبوت؛ وإنما قلنا<sup>(٢)</sup>: الشيء الموجود المحكوم عليه المخبر عنه بهذا السلب هو الذي يعلم القلب أنه محكوم عليه مخبر عنه بهذا الثبوت، ونعلم أنه لا يكون هذا السلب عن أمر موجود إلا مع هذا الثبوت.

وقالوا ثالثًا: المستلزم لهذا الثبوت هو الأمر الوجودي المسلوب عنه المحل، فهذا الأمر الوجودي هو الذي سموه المتحيز والجسم.

وقالوا رابعًا - وهو الوجه الخامس<sup>(٣)</sup> - إن القائم بنفسه الوجه الخامس: لا يقوم بالقائم بنفسه، ولا يكونان في حيز واحد؛ بل كل منهما يمتنع أن يكون بحيث يكون هو الآخر، وهذا معنى قول المتكلمين: إن الأجسام لا تتداخل. ولما ذكروا عن النظام<sup>(٤)</sup> أنها تتداخل<sup>(٥)</sup> مانع لغيره من المداخل

(١) الجوهر تقدم تعريفه ص ١٤٢.

(٢) في ط «قلت».

(٣) وتقدم الوجه الرابع ص ٣٦٤.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٢٤٧.

(٥) انظر في ذلك (مقالات الإسلاميين / ريتز / ص ٣٢٧، والفرق بين الفرق ص ١٢١، ١٢٢).

قالوا هذا قريب من جحد الضرورة، ومن قال تتداخل لم يرد المعنى الذي يعلم بالضرورة بطلانه؛ ولكن النظام جعل أعراض الجسم غير الحركة أجسامًا: كاللون والطعم والريح، وهذه متداخلة في محل واحد. وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في تسميته أجسامًا. فأما الجسم القائم بنفسه فلم يقل أحد إنه يداخل مثله؛ بل إذا تحلل في تضاعيف غيره زاد ذلك الغير في نفس حجمه. وإذا كان القائمان بأنفسهما لا يكون أحدهما بحيث الآخر - وإن كان القيام بالنفس عبارة عن عدم المحل - فمعلوم أن كل واحد منهما له حيث يخصه، وهو حيزه، أو له قدر يخصه وجسم يخصه ونحو ذلك من العبارات، وذلك مانع من المحايثة<sup>(١)</sup> والمداخلة<sup>(٢)</sup>، وإلا فإذا قدر أن كلا من الصفتين عديمي، فالأمور العدمية لا تكون مانعة من الأمور الوجودية.

والمتكلمون قد ذكروا تعليل<sup>(٣)</sup> منع كون الجسم بحيث الجسم الآخر، فقالت المعتزلة<sup>(٤)</sup> وطائفة من

---

(١) المحايثة عكس المباعدة والشيء إذا لم يكن مباينًا لغيره متميزًا عنه كان مجامعًا له مداخلًا له بحيث هو يحايثه ويجمعه ويدخله كما تحايث الصفة محلها الذي قامت به، والتفاحة مثلاً طعمها ولونها ليس هو بمباين لها بل هو محايث لها ومجامع لها، ومن المعلوم أن الله قائم بنفسه مستغن بنفسه لا يجوز عليه محايثة المخلوقات والحلول فيها. انظر: [مجموع الفتاوى ٢٦٩/٥].

(٢) المداخلة أن ينفذ أحد الشئيين في الآخر ويلقيه بأسره بحيث يصير جوهرهما واحدًا. انظر: [كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٨٣].

(٣) في ط «تعليق».

(٤) انظر المعتزلة ص ٤.

الصفاتية<sup>(١)</sup>: المانع منه التحيز، والموجب لهذا الامتناع التحيز، وعلى هذا فيجب نفي الحكم لانتفاء علته، فما لا يكون متحيزًا لا يكون مانعًا مما ذكرناه<sup>(٢)</sup>. وقال بعضهم: الموجب لذلك تضاد كونيهما<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فما لا يكون، لا يضاد غيره، والأكوان إنما تكون للأجسام باتفاقهم، وهو ظاهر. وقال بعضهم: الاستحالة والامتناع لا يعلل. أي هي ثابتة للذات. وعلى هذا فالمعلوم أن ذلك ثابت للذوات المتحيزة، فما لا يكون متحيزًا لا تعقل فيه هذه الاستحالة. وعلى كل تقدير فيجب أن يكون ما ليس بمتحيز إذا كان قائمًا بنفسه أن لا يكون مانعًا لغيره أن يداخله. وهذا باطل قطعًا. وإذا كانت القلوب تعلم / بالضرورة أن القائم بنفسه مانع لغيره من المداخلة. وهذا الحكم مختص بالمتحيز علم أنها لا تعلم قائمًا بنفسه إلا المتحيز.

الوجه

السادس

الفطرة

الضرورية

تحكم بأن

الموجود لا

يكون إلا

قائمًا بنفسه

أو بغيره من

غير تفريق

بين واجب

وممكن

الوجه السادس أن يقال: ما علم به أن الموجود الممكن والمحدث لا يكون إلا جسمًا أو عرضًا<sup>(٤)</sup>، أو لا يكون إلا جوهرًا<sup>(٥)</sup>، أو جسمًا<sup>(٦)</sup>، أو عرضًا، أو لا يكون إلا متحيزًا أو

(١) انظر الصفاتية ص ٣٥٦.

(٢) في ك و ط «لا يكونان مانعًا من ذلك ما ذكرناه» ورجحت أن الصواب ما أثبت.

(٣) في ط «كونيهما».

(٤) العرض تقدم تعريفه: ص ١٤٢.

(٥) الجوهر تقدم تعريفه: ص ١٤٢.

(٦) علق في ط بقوله (لعل «جسمًا» هنا زائدة لتقدم تقسيم الموجود إلى جسم وعرض).

قائماً بمتحيز، أو لا يكون إلا موصوفاً أو صفة<sup>(١)</sup>، أو لا يكون إلا قائماً بنفسه أو غيره: يعلم به أن الموجود لا يكون إلا كذلك؛ فإن الفطرة العقلية التي حكمت بذلك لم تفرق فيه بين موجود وموجود؛ ولكن لما اعتقدت [أن]<sup>(٢)</sup> الموجود الواجب أو القديم<sup>(٣)</sup> يمتنع فيه هذا أخرجته من التقسيم، لا لأن الفطرة السليمة والعقل الصريح مما يخرج ذلك. ونحن لم نتكلم فيما دل على نفي ذلك عن الباري، فإن هذا من باب المعارض، وستكلم عليه، وإنما المقصود هنا بيان أن ما به يعلم هذا التقسيم في الممكن والمحدث هو بعينه يعلم به التقسيم في الموجود مطلقاً. والمعتزلة<sup>(٤)</sup> ومن اتبعهم الذين يخرجون القديم من هذا التقسيم مما اعتقدوه لما اعتقدوه، وهذا قول طائفة من الفلاسفة<sup>(٥)</sup> لا جميعهم، وكذلك ذاك قول طائفة من المتكلمين لا جميعهم. وكما أن قول هؤلاء<sup>(٦)</sup> الفلاسفة لم يكن مانعاً للمتكلمين ومن وافقهم من الفلاسفة من هذا التقسيم، فكذلك قول هؤلاء المتكلمين ليس [مانعاً]<sup>(٧)</sup> لمن خالفوه من جماهير الناس وأهل الكلام والفلسفة من هذا التقسيم.

(١) قوله «أو صفة» سقط في ط.

(٢) الزيادة من ط وبها يتضح المعنى.

(٣) في ط «الواجب القديم» قلت: تقدم تعريفه ص ٢٢.

(٤) المعتزلة. تقدمت ص ٤.

(٥) الفلاسفة. تقدمت ص ٩.

(٦) في ك «هذه» وبما أثبت جاء في ط.

(٧) لفظ «مانعاً» سقط من ك وأثبتته من ط.

ولهذا قال أئمة المتكلمين من الجهمية<sup>(١)</sup> والمعتزلة  
والنجارية<sup>(٢)</sup> والضرارية<sup>(٣)</sup> ومن أخذ ذلك عنهم من متكلمي  
الصفاتية<sup>(٤)</sup> كالأستاذ أبي المعالي إمام الحرمين<sup>(٥)</sup> وأمثاله في  
تقسيم الموجودات: (الموجود إما أن يكون له أول، وإما أن  
يكون بلا أول، والذي له أول هو الحادث<sup>(٦)</sup>)، وهذه قسمة بديهية  
مستندة إلى إثبات ونفي الحوادث إلى المحل). قال: (وهذه  
القسمة أيضًا تستند إلى نفي وإثبات). قال: (ولو قيل: هذه  
القسمة قسمة الموجودات لم يكن بعيدًا؛ غير أن الوجود الأول  
لا بدء<sup>(٧)</sup> له ولا نهاية لوجوده، وكذلك أيضًا لا نهاية لذاته ولا  
نهاية لصفاته وجودًا وحكمًا، فذلك لا يتطرق إلى ذات القديم  
ولا إلى صفاته الأوهام ولا تجول فيه الأفكار<sup>(٨)</sup>).

قلت: وهذا لا يمنع<sup>(٩)</sup> من التقسيم، فإن وصفه بالنهاية  
وعدمها فيه ماهو معروف في موضعه، وهو لا يريد بسلبها أن  
ذاته لا تنهاى، إنما يريد أنها بحيث لا يقال فيها هي متناهية أو

تقيب  
المؤلف على  
ما نقله عن  
أئمة  
المتكلمين  
ومتكلمة  
الصفاتية في  
تقسيم  
الموجود

(١) الجهمية تقدمت ص ٤.

(٢) النجارية تقدمت ص ٢٥٧.

(٣) الضرارية تقدمت ص ٢٥٧.

(٤) انظر: التعريف بالصفاتية ص ٣٥٦.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٢٩.

(٦) وبنحو هذا جاء في الشامل من أصول الدين ص ١٣٩.

(٧) في ك و ط «لا بدو».

(٨) لم أقف على مصدر هذه النصوص فيما اطلعت عليه من مصنفات الجويني.

(٩) في ك «لا يمتنع» والتصويب من ط.

ليست متناهية، فهي عنده لا تقبل أحدًا من الوصفين، كما لا تقبل الوصف بالمحاثة<sup>(١)</sup> والمباينة<sup>(٢)</sup> والدخول والخروج ونحو ذلك. / والخلو عن هذين الوصفين فرع إمكان ذلك أو ثبوته، فلا يجعل دليلًا على ما يقتضي وجوده؛ إذا الشيء لا يكون دليلًا على نفسه إذا كان مطلوبًا بالدليل، فكيف تكون دعوى الإمكان والثبوت دليلًا على وجود الشيء قبل العلم بوجوده؟!

وأيضًا - فقله (لاتتطرق إليه الأوهام، ولا تجول فيه الأفكار)<sup>(٣)</sup> إن أراد به لا تحيط به ولا تدركه فهذا حق. وإن أراد به لا تثبته ولا تُقرَّ به فهذا باطل.

وأيضًا: فعدم التناهي وعدم تطرق الأوهام والأفكار لا يمنع صحة التقسيم، كما إذا قلنا: الموجود إما قديم وإما حادث، والموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وإما خالق وإما مخلوق. وقد قال «أولاً» في أقسام الموجودات: (تنقسم قسمين: موجود لا افتتاح لوجوده وهو<sup>(٤)</sup> القديم سبحانه

(١) المحاثة تقدمت ص ٣٦٨.

(٢) المباينة عند المحاسبين كون العددين الصحيحين بحيث لا يعدهما غير الواحد كالسبعة والتسعة فإنه لا يعدهما إلا الواحد فهما متباينان.

وعند المنطقيين: كون المفهومين بحيث لا يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كالإنسان والحجر ويسمى تباينًا ومباينة كلية أيضًا والمباينة الجزئية: صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة. انظر: [كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ١٥٦ - ١٥٧].

(٣) تقدم ص ٣٧١.

(٤) في ط «وهذا».



وصفاته، وموجود لوجوده افتتاح وهو الحادث) قال: (وهذه  
 قسمة بديهية مستندة إلى إثبات ونفي)<sup>(١)</sup>؛ لأن الموجود إما أن  
 يكون له أول، وإما أن لا يكون له أول. فإذا كان قد أدخله<sup>(٢)</sup> في  
 تقسيم الموجود إلى قديم ومحدث، فكذلك يجب أن يدخله في  
 قسمة الموجود إلى مستقل ومفتقر؛ بل هذا التقسم أبين  
 وأوضح، والعقلاء متفقون عليه؛ فإنه لا نزاع بينهم أن الباري  
 سبحانه هو موجود مستقل غير مفتقر كما أنهم متفقون على أنه  
 قديم غير محدث؛ لكن العلم باستقلاله وقيامه بنفسه هو أولى به  
 وأبين وأسبق في القلب من كونه قديماً، كما أن العلم بوجوده  
 أولى به من العلم بوجوب وجوده، إذ لو لم يكن مستقلاً بنفسه  
 غنياً عن المحل امتنع أن يكون قديماً وحده أو واجباً بنفسه، كما  
 أنه إذا لم يكن موجوداً امتنع أن يكون<sup>(٣)</sup> واجباً بخلاف العكس،  
 فإن ما لم يكن قديماً وحده أو لم يكن واجباً بنفسه لا يمتنع<sup>(٤)</sup>  
 أن يكون مستقلاً أو موجوداً فصار هذا مع هذا كالذات  
 والصفات.

وأيضاً: فإذا كان الموجود الأزلي لا بدء<sup>(٥)</sup> له ولا نهاية  
 لوجوده، وذلك لا يمنع من دخوله في تقسيم الموجود إلى قديم

(١) وقد تقدم ص ٣٧١.

(٢) أي الباري كما يدل عليه ما بعده.

(٣) العبارة من قوله: «قديماً» إلى قوله: «امتنع أن يكون» سقطت في ط.

(٤) في ط «يمتنع» بالإثبات.

(٥) في ك و ط «لا بدو».

وحادث، فكذلك كونه لا نهاية لذاته وصفاته<sup>(١)</sup> - إن صح ذلك - لا يكون مانعاً من دخوله في التقسيم إلى مستقل ومفتقر.

ومما يبين ذلك أن التقسيم الأول بالنسبة إلى الدهر والزمان كالتقسيم الثاني بالنسبة إلى الحيز والمكان، فإن الحادث بالنسبة إلى الدهر والزمان كالمفتقر إلى محل بالنسبة إلى الحيز والمكان، والقديم لا تحصره الأزمنة كالمستقل<sup>(٢)</sup> الذي لا تحويه الأمكنة.

ك ١/٢٠٧

ثم قال هؤلاء: ثم<sup>(٣)</sup> المحدث / الذي يستغني عن المحل هو الجوهر<sup>(٤)</sup> في اصطلاح المتكلمين، والمفتقر إلى المحل هو العرض<sup>(٥)</sup>، ويشتمل<sup>(٦)</sup> القسمين اسم: «العالم» ثم إن طائفة من متكلمة المعتزلة<sup>(٧)</sup> لما أثبتوا أعراضاً [لا]<sup>(٨)</sup> في محل كالإرادة والكراهة والفناء اتفق سائر العقلاء على أن هذا خروج عن المعقول؛ لكونه أثبت ما لا يقوم بنفسه لا في محل، فكذلك من أثبت قائماً بنفسه ليس مبايناً لغيره، فإن علم العقل باستحالة

(١) في ط «وضعا».

(٢) في ط «كالمستقبل».

(٣) لفظة «ثم» سقطت من ط.

(٤) وانظر تعريف الجوهر ص ١٤٢.

(٥) وانظر تعريف العرض ص ١٤٢.

(٦) في ط «ويشمل».

(٧) انظر المعتزلة ص ٤.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ك وقد أثبتته من ط.

عرض<sup>(١)</sup> لا في محل كعلمه باستحالة قائم بنفسه ليس بمباين لغيره أو ليس بجسم، فإنه كما أن الأول فيه جمع بين المتناقضين في الحس والخيال والعقل كذلك في الثاني [جمع]<sup>(٢)</sup> بين المتناقضين في الحس والخيال والعقل.

ثم قالوا: (فإن قيل: هل في المقدور حدوث ما يخرج عن القسمين؟).

قلنا: إنما يوصف الرب سبحانه وتعالى بالاقتدار على الممكنات<sup>(٣)</sup>، وليس ذلك من الممكنات، فإن الذي يحصره ويضبطه الذكر حسًا أو حكمًا على هذا الحكم [قسمان]<sup>(٤)</sup>: (أحدهما) موجود وهو جرم متحيز لو اتصل بمثله اتصل به على طريق المجاورة لا بالمداخلة والحيثية<sup>(٥)</sup>؛ بل ينحاز أحدهما عن الآخر، ويختص عنه بجهة، ويصير أحد جهاته، ولو نظر الناظر إليهما أدركهما شيئين متجاورين، لكل واحد منهما حظ من المساحة، وما هذا وصفه قد يسمى قائمًا بنفسه لاستغنائه عن محل يقوم به فيكون صفة له، ومعنى تحيزه شغله الحيز، وأنه إذا وجد في فراغ أخرجه عن كونه فراغًا، وما هذا وصفه يسمى

(١) انظر تعريف العرض ص ١٤٢.

(٢) الزيادة من ط.

(٣) انظر تعريف الممكن ص ٢١.

(٤) الزيادة من ط.

(٥) في ط «الحقيقة» وانظر المحايثة ص ٣٦٨.

جوهراً<sup>(١)</sup>. وأما «القسم الثاني» وهو الذي لو قدر شيئاً<sup>(٢)</sup> منه لا يمتنع حصولهما في محل واحد، وحيث واحد ولا يتصور ازدحامهما فيه.

ومن تأمل ما ذكرنا من القسمين وأنصف علم استحالة تقدير قسم ثالث خارج عن القسمين. وهذا الكلام يتناول الموجود مطلقاً. ويقال فيه مطلقاً ما قاله في المحدث، فإن قوله: (الذي يضبطه الذكر حساً أو حكماً)<sup>(٣)</sup>. يعم ذلك في الموجود، لا يفرق في ذلك بين كونه قديماً أو محدثاً؛ بل يضبط الذكر حساً أو حكماً لهذين القسمين هو للموجود مطلقاً من غير تقييد بحدوث أو قدم. ويبين ذلك أن الذكر يضبط هذين القسمين قبل علمه بانقسام الموجود إلى محدث وقديم. وقبل علمه باستحالة وصف القديم بأحدهما أو بهما أو جواز ذلك عليه.

وبالجملة فحكم الفطرة إن كان مقبولاً في هذا التقسيم فهو مقبول مطلقاً، وإن لم يكن مقبولاً فليس مقبولاً مطلقاً؛ إذ الفطرة لا تفرق؛ ولهذا كان يقول غير واحد / من أفاضل زماننا<sup>(٤)</sup> من الفضلاء العالمين بالفلسفة والشريعة: (ما ثم إلا مذهب المثبتة أو الفلاسفة، وما بينهما متناقض. وثبت أن الفلاسفة أكثر

ك/٢٠٧ ب

(١) انظر الجواهر: ص ١٤٢.

(٢) وهما الجسم والعرض أو الجسم اللطيف في الجسم الكثيف.

(٣) تقدم تقريباً.

(٤) قوله: «من أفاضل زماننا» سقطت من ط.

الوجه السابع - أن ما به يعلم أنه لابد لكل موجود في الخارج من صفة وخاصة ينفصل بها ويتميز بها عما سواه يعلم [به]<sup>(٢)</sup> أنه لابد لكل موجود من حد ومقدار ينفصل به عما سواه؛ إذ كل موجود فلا بد له من صفة تخصه وقدر يخصه. يتميز بها عن غيره وإلا كان تقدير وجوده ذهنيًا

ليس المراد بالحد هنا الحد النوعي؛ فإن ذاك<sup>(٣)</sup> هو القول الدال على المحدود<sup>(٤)</sup>، وهو كلي لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه<sup>(٥)</sup>. وإذا أريد بالحد نفس المحدود وحقيقته فليس في الخارج محدود كلي بشرط كونه كليًا؛ بل يقال حقيقة هذا تشبه حقيقة هذا. فالحدود على هذا تتشابه وتتماثل إذا عني بها حقيقة الموجودات الخارجية، ولا بد لكل موجود من هذه الحدود والحقائق. كما ذكرنا، وتقدير موجود قائم بنفسه ليس له صفة

(١) هذا القول ينسب إلى علي بن أبي حزم القرشي - بفتح القاف وسكون الراء بلدة في ما وراء النهر - الملقب بابن النفيس كان أعلم أهل عصره بالطب، وكان فقيهاً على مذهب الشافعي، توفي بمصر سنة ٦٨٧هـ.

وقد أورد المؤلف كلامه هذا في درء تعارض العقل والنقل ج١/٢٠٣ ونصه (ليس إلا مذهبان: مذهب أهل الحديث أو مذهب الفلاسفة فأما هؤلاء المتكلمون فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف).

وانظر ترجمة ابن النفيس في [طبقات السبكي] ٨/٣٠٥ - ٣٠٦، شذرات الذهب ٥/٤٠١ - ٤٠٢، هدية العارفين ١/٧١٤، الأعلام ٤/٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) لفظة «به» زيادة ليتضح المعنى.

(٣) في ط «فإن ذلك».

(٤) وهو تعريف الشيء.

(٥) وقد تقدم تعريف الكلي أيضاً ص ٤٣.

ولا قدر هو الذي يراد بالكيفية والكمية كتقدير موجود ليس قائماً بنفسه ولا بغيره، وهو الذي يراد بالعرض والجوهر<sup>(١)</sup>، ولهذا كان السلف والأئمة يقولون: (إن الكيف غير معقول، وغير معلوم)<sup>(٢)</sup>، ويقولون (إن لله عز وجل حداً لا يعلمه إلا هو)<sup>(٣)</sup>. فهم دائماً ينفون علم العباد بكيفية الرب وكيفية صفاته وبحدده وحد صفاته، لا ينفون ثبوت ذلك في نفسه؛ بل ينفون علمنا به.

يبين هذا أن الذي قاله أئمة أهل الكلام في الصفة يقال مثله في القدر، قال الأستاذ أبو المعالي<sup>(٤)</sup>: (ذهب قدماء المعتزلة<sup>(٥)</sup> إلى أن حقيقة الإله<sup>(٦)</sup> قدمه، وذلك أخص وصفه، وقال بعضهم: حقيقته وجوب وجوده، وقال أبو هاشم<sup>(٧)</sup>:

نقل المؤلف  
عن الجويني  
أفوال  
المعتزلة  
والأشاعرة في  
حقيقة الرب  
ووجوده

- (١) انظر تعريف العرض والجوهر: ص ١٤٢.
- (٢) كما قال الإمام مالك رحمه الله وقد تقدم تخريجه ص ٣.
- (٣) قاله عثمان بن سعيد الدارمي في (النقض على بشر المريسي / باب الحد والعرش / ص ٧٠).
- وأورده أبو يعلى في (إبطال التأويلات / مخطوط ص ٢٩٨) قال: ورأيت بخط أبي إسحاق أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفا قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود، سمعت أبي يقول جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له: لله تبارك وتعالى حد. قال: نعم. لا يعلمه إلا هو.
- وبمثله أيضاً عن الإمام أحمد ص ٣٥٤ - ٣٥٥.
- (٤) تقدمت ترجمته ص ٢٩.
- (٥) انظر: التعريف بالمعتزلة ص ٤.
- (٦) في ك «الأدلة» والتصويب من ط.
- (٧) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من كبار المعتزلة، خلف أباه شيخ المعتزلة أبا علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وله آراء انفرد بها، وتبعته =

أخص وصف الإله به حال هو عليها يوجب كونه حيًّا عالمًا قادرًا) قال (فهذا قول مبهم<sup>(١)</sup> لا بيان له). قال<sup>(٢)</sup>: (وأما أصحابنا فقال بعضهم: حقيقته تقدسه عن مناسبة الحوادث في جهات الاتصالات. وقال بعضهم: حقيقته غناه. وقال بعضهم: حقيقته قيامه بنفسه بلا نهاية) قال<sup>(٣)</sup>: (وهذه العبارات تشير إلى نفي الحاجة. وقال الأستاذ - يعني أبا إسحاق<sup>(٤)</sup> - حقيقة الإله صفة تامة اقتضت له التنزه عن مناسبة الحدثان<sup>(٥)</sup>). قال أبو المعالي:

= فرقة سميت «البهشية» نسبة إلى كنيته «أبي هاشم» عدّه ابن المرتضى في أول الطبقة التاسعة من المعتزلة وله فضائح وعجائب مات كهلاً سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

انظر: [الفرق بين الفرق ١٦٩ - ١٨٤، سير أعلام النبلاء ١٨٣/١٤، ميزان الاعتدال ٦١٨/٢ طبقات المعتزلة ٩٤ - ٩٦، الأعلام ٧/٤].

(١) في ط «قول جهم» وهو خطأ.

(٢) أي الجويني.

(٣) أي أبو المعالي.

(٤) هو الأستاذ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني الأصولي الشافعي، ارتحل في الحديث وسمع من دعلج السجزي، وأبي بكر الشافعي، ومحمد بن يزداد، وحدث عنه أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو الطيب الطبري، توفي بنيسابور سنة ٤١٨هـ.

انظر: [تبيين كذب المفتري ص ٢٤٣ - ٢٤٤ سير أعلام النبلاء ٣٥٣/١٧ - ٣٥٦، طبقات السبكي ٢٥٦/٤ - ٢٦٢، شذرات الذهب ٢٠٩/٣، ٢١٠].

(٥) قال في القاموس المحيط ١/١٦٤ (حَدَّثَ حَدُوثًا وَحَدَاثَةً نَقِيضُ قَدَمٍ، وَتَضَمُّ دَالِهِ إِذَا ذَكَرَ مَعَ قَدَمٍ، وَحَدَثَانُ الْأَمْرُ بِالْكَسْرِ أَوَّلُهُ وَابْتَدَاؤُهُ كَحَدَاثَتِهِ وَمِنْ الدَّهْرِ ثَوْبُهُ كَحَوَادِثِهِ وَأَحْدَاثِهِ).

(وهذا أيضًا فيه إبهام<sup>(١)</sup>؛ لأنه يلقي من صفة النفي إثباتًا)<sup>(٢)</sup> قال (وحكى القاضي أبو جعفر السمناني<sup>(٣)</sup> عن القاضي أبي بكر<sup>(٤)</sup>): حقيقة الإله لا سبيل إلى إدراكها هذا الأوان) قال<sup>(٥)</sup>: (وسنعود إلى هذا في «كتاب الإدراكات»<sup>(٦)</sup>) قال: (وكان شيخنا أبو القاسم القشيري<sup>(٧)</sup> يقول: هو الظاهر بآياته، الباطن فلا سبيل إلى درك حقيقته). وقال الأستاذ أبو المعالي<sup>(٨)</sup> / : (لا شك في ثبوت وجوده سبحانه وتعالى، فأما الموجود المرسل من غير اختصاص بصفة تميزه عن غيره فمحال؛ لكن ليس يتطرق إليها

(١) في ط «إيهام».

(٢) في ط «إثبات» وصوابه النصب.

(٣) أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد السمناني، ضبطه السمعاني بكسر السين المهملة وفتح الميم والنون قاضي الموصل، لازم ابن الباقلائي وأخذ عنه علم الكلام، قال الخطيب: كتبت عنه وكان ثقة عالمًا فاضلاً سخيًا حسن الكلام عراقي المذهب، ويعتقد في الأصول مذهب الأشعري وقال الذهبي: كان من أذكى العالم، توفي بالموصل سنة ٤٤٤ هـ وله ٨٣ سنة.

انظر: [تاريخ بغداد ١/٣٥٥، الأنساب لوحة ٣١٠، تبين كذب المفترى ٢٥٩، سير أعلام النبلاء ١٧/٦٥١ - ٦٥٢].

(٤) الباقلائي تقدم ص ٢٤٤.

(٥) أي الجويني.

(٦) لم أقف عليه بهذا العنوان إلا إن أراد به «مدارك العقول» فهو من مؤلفاته ذكره السبكي في الطبقات ٥/١٧٢ وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٦٤١ قال: «ولم يتمه» وذكره أيضًا عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٦/١٨٥ ولم أجده.

(٧) القشيري تقدمت ترجمته ص ١٧٥.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٢٩.



العقول، ولا هي علم هجمي<sup>(١)</sup> ولا علم مبحوث عنه، إنا لا نقول<sup>(٢)</sup>: إن حقيقة الإله لا يصح العلم بها، فإنه سبحانه وتعالى يعلم حقيقة نفسه، وليس للمقدور الممكن من مزايا العقول عندنا موقف ينتهي إليه، ولا يمتنع في قضية العقل مزية لو وجدت لاقتضت العلم بحقيقة الإله<sup>(٣)</sup>.

قلت: المقصود هنا: أنه بين امتناع أن يكون وجوده مرسلاً. تعقيب المؤلف على ما نقله عن الجويني في وجود الرب وهو المطلق من غير اختصاص بصفة تميزه عن غيره، وأنه يعلم تلك الحقيقة، وجوز أن يعلمها العباد.

وأما الذي أحال عليه في «كتاب الإدراكات»<sup>(٤)</sup> فإنه قال في باب الرؤية:

(فصل: قال ضرار بن عمرو<sup>(٥)</sup>: إن الباري يستحيل أن يدرك بالحواس الخمس؛ ولكن يجوز أن يخلق الله تعالى لأهل الثواب حاسة سادسة تخالف الحواس الخمس فيدركونه بها<sup>(٦)</sup>). نقل المؤلف من كتاب الإدراكات للجويني أقوال المتكلمين في الرؤية

(١) جاء في اصطلاحات ابن عربي: (الهجوم ما يرد على القلب بقوة الوقت بغير تصنع منك) وقال القاشاني: (الهواجم: ما يرد على القلب بقوة الوقت من غير تعلم العبد وهي البوادة).

انظر: [اصطلاحات ابن عربي ذيل التعريفات للجرجاني ص ٢٩١، اصطلاحات الصوفية ص ٤٦].

(٢) في موضع آخر من المطبوع «غير أنا لا نقول» انظر: المطبوع ج ١/ ٨٥.

(٣) لم أجد هذه النصوص المنقولة عن أبي المعالي فيما وقفت عليه من كتبه.

(٤) لم أقف على هذا الكتاب.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٢٥٤.

(٦) انظر: [مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٩، ٣٤٠، ٣٢/ ٢)، والفصل بهامشه الملل =

ثم قال هذا الرجل: لله عز وجل مائة<sup>(١)</sup> لا يعلمها في وقتنا إلا هو، ثم تردد فقال مرة: لا يصح أن يعلم مائة الرب تعالى في الدنيا والعقبى غيره. وقال مرة: بل يعلمها من يدرك الرب تعالى ويراه، وهو سبحانه رائي<sup>(٢)</sup> نفسه عالم بمائته، ونحن إذا رأيناه علمنا مائته. قال القاضي أبو بكر<sup>(٣)</sup>: الحاسة قد تطلق والمراد بها الإدراك، يقال أحس فلان الشيء، إذا أدركه، وقد يراد بها الجارحة. فإن أراد ضرار بالحاسة الجارحة والبنية<sup>(٤)</sup> المخالفة لبقية الحواس شاهداً فقد سبق الرد على من قال: الإدراك مفتقر إلى بنية<sup>(٥)</sup>. وإن زعم أن الإدراك هو الذي أثبتته خارج من قبيل الإدراكات إلا أنه مخالف لها لمخالفة متعلقه متعلق الإدراكات فهذا صحيح، ولكنه أخطأ في تسميته سادساً. وإن هو أومى فيما ذهب إليه إلى اختلاف الإدراكات فتخرج الإدراكات شاهداً عن

= جـ ١٧٣ / ٢ - ١٧٤)، والملل والنحل ٩١ / ١].

(١) أي «ماهية» كما نقل ذلك عنه في الفرق بين الفرق ص ٢٠١ - ٢٠٢ والملل والنحل ٩٠ / ١ - ٩١، وانظر تعريف الماهية ص ٥.

(٢) في ط «رأى».

(٣) الباقلاني تقدمت ترجمته ص ٢٤٤.

(٤) لم تعجم في ك، وفي ط «البنية» والأظهر أنها «البنية» يؤيده كلام الجويني في كلامه على الرؤية في الإرشاد ص ١٥٧ - ١٦٠، وجاء في كشف اصطلاحات الفنون ج ١ / ٢٢٩ (البنية عند الحكماء هي الجسم المركب علي وجه يحصل من تركيبها مزاج هو شرط الحياة عندهم. وعند المتكلمين: فردة لا يمكن الحيوان من أقل منها).

(٥) في ط «بنية».

الخمس والخمسين. قال القاضي<sup>(١)</sup>: فلو قال قائل: فما مذهب الرجل؟ قلنا مذهبه إثبات الرؤية وبشرط بنية<sup>(٢)</sup> سادسة، وصرف الحاسة إلى البنية<sup>(٣)</sup> والتأليف دون الإدراك<sup>(٤)</sup>.

قلت<sup>(٥)</sup>: الحاسة يراد بها الإدراك، ويراد بها العضو المدرك<sup>(٦)</sup>، ويراد بها القوة التي في العضو. والسادس يجوز أن يراد به البنية<sup>(٧)</sup> والتأليف، ويجوز أن يراد به القوة، ويجوز أن يراد به الإدراك: أي يخلق جنسًا من الرؤية مخالفًا للجنس الموجود في الدنيا. وهذا من جنس قول هؤلاء الذين يقولون: يرى لا في جهة. وليس المقصود هنا ذلك<sup>(٨)</sup>.

قال<sup>(٩)</sup>: (وأما المائة<sup>(١٠)</sup> التي أثبتها فقد صار إلى إثباتها بعض الكرامية<sup>(١١)</sup>)، ولم يسلكوا في ذلك مسلك ضرار<sup>(١٢)</sup> فإنه

---

(١) أي الباقلاني وقد تقدمت ترجمته ص ٢٤٤.

(٢) في ط «بيّنة».

(٣) في ط «بيّنة» وصوبت أنها «البنية» كما تقدم قريبًا.

(٤) لم أقف على هذا النص نظرًا لكوني لم أجد كتاب الإدراكات.

(٥) أي المؤلف.

(٦) قوله «ويراد بها العضو المدرك» سقطت من ط.

(٧) في ط «البيّنة».

(٨) في ك «ليس والمقصود هنا ذلك» والتصويب من ط.

(٩) أي الجويني وانظر ترجمته ص ٢٩.

(١٠) انظر الماهية ص ٥.

(١١) الكرامية تقدمت ص ١٣.

(١٢) ضرار بن عمرو تقدم ص ٢٥٤.

من نفاة الصفات، وإن عني بها صفة نفسية وحالا فهو مذهب أبي هاشم<sup>(١)</sup>، / فإنه صار إلى أنه سبحانه وتعالى في ذاته على صفة وحالة وهي أخص صفاته<sup>(٢)</sup>، وبها يخالف خلقه. وهذا تصريح بمذهب ضرار، وإنما اختلفا في عبارة<sup>(٣)</sup> فإن أبا هاشم سماها خاصة، وسماها ضرار مائية، وقد ردنا على أبي هاشم مذهبه في إثبات الأحوال. وقال القاضي أبو بكر<sup>(٤)</sup>: لا بعد عندي فيما قاله ضرار؛ فإن الرب سبحانه وتعالى يخالف خلقه بأخص صفاته، فيعلم على الجملة اختصاص الرب بصفة يخالف بها خلقه، ولا سبيل إلى صرف الأخص إلى الوجود والعدم، ولا شك في امتناع صرفها إلى الصفات المعنوية، فهذا أقصى ما يقال في ذلك). قال<sup>(٥)</sup>: (وقد تردد القاضي في أن الذين يرون الله في الدار الآخرة هل يعلمون تلك الصفة التي يسميها<sup>(٦)</sup> أخص وصفه، وسماها ضرار<sup>(٧)</sup> مائية، أم لا؟ فمرة قال: يعلمونها، ومرة قال: لا يعلمها أحد إلا الله). قال<sup>(٨)</sup>: (وقد

(١) أبو هاشم الجبائي تقدم ص ٣٧٨.

(٢) في ط «وصفه».

(٣) في ط «في العبارة».

(٤) الباقلاني تقدمت ترجمته ص ٢٤٤.

(٥) أي الجويني.

(٦) يعني أبا هاشم الجبائي وانظر: ترجمته ص ٣٧٨.

(٧) ضرار تقدمت ترجمته ص ٢٥٤.

(٨) أي الجويني.

قدمنا من مذهب الأستاذ أبي إسحاق<sup>(١)</sup> أنه أوجب لله صفة توجب التقديس عن الأحياز والجهات والانفراد بنعوت الجلال<sup>(٢)</sup>، فإننا نعلم أنه ليس من قبيل ما نشاهده من الجواهر والأعراض، وأنه مما لا يتصور في الأوهام؛ ولسنا نعني بقولنا: ليس في العالم ولا خارج العالم. نفي وجوده تعالى كما نسبتنا إلى ذلك المجسمة، وإنما نعني به إثبات وجود غير محدود بوجه، ومن أثبت لله حدًا ونهاية من وجه فيلزمه إثبات النهاية من سائر الجهات؛ فإن قول القائل: إنه في العالم أو خارج العالم يقتضي حدًا ونهاية يصح لأجلهما<sup>(٣)</sup> عليه الدخول في العالم أو الخروج منه، وقال بعض المتكلمين: أخص وصفه وجوب وجوده. وقال بعض أصحابنا: أخص وصفه قيامه بنفسه مع انتفاء النهاية والحجمية. وهذا معنى قول الأستاذ<sup>(٤)</sup>، ولم ينقل عن شيخنا أبي الحسن<sup>(٥)</sup> رحمه الله تعالى في ذلك شيء غير أنه قال: إنما ينفرد الرب سبحانه عن الأغيار بالهيئة<sup>(٦)</sup> وهي قدرته على الاختراع، واستحقاقه نعوت<sup>(٧)</sup> الجلال، وذكر

(١) أبو إسحاق الإسفراييني تقدم ص ٣٧٩.

(٢) وجاء في الملل والنحل ١/ ١٠٠ عن أبي إسحاق الأسفراييني قال: (أخص وصفه هو: كون يوجب تمييزه عن الأكوان كلها).

(٣) في ك «لأجلها».

(٤) أي أبي إسحاق وانظر ترجمته ص ٣٧٩.

(٥) أبو الحسن تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٦) في ط «بالإلهية».

(٧) في ط «لنعت» وجاء في الملل والنحل ١/ ١٠٠ عن أبي الحسن الأشعري قوله: =

الأستاذ أبو بكر<sup>(١)</sup> في «كتاب الانتصار»<sup>(٢)</sup> عن بعض الأصحاب أنه قال: لله سبحانه وتعالى مائة<sup>(٣)</sup>. ثم فسرهما بصفاته التي تفرد بها عن المخلوقات من العلم المحيط والقدرة الكاملة والإرادة النافذة وغير ذلك من تقدسه عن سمات الحدث، ومن الكرامية<sup>(٤)</sup> من أثبت لله كيفية ومائة، فإن عنوا بالمائة ما أشار إليه القاضي<sup>(٥)</sup> والأستاذ<sup>(٦)</sup> - وما أراهم يريدون ذلك - فيبقى بيننا وبينهم الاختلاف في الاسم، فنحن نقول المائة / تقتضي الجنس، والكيفية تقتضي الكمية والشكل، ويتعالى الله عن ذلك، فإنه ليس نوعًا لجنس ولا جنسًا لنوع<sup>(٧)</sup>؛ بل هو الأحد الصمد<sup>(٨)</sup>.

١/٢٠٩ ك

= (إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره، فأخص وصفه تعالى هو القدرة على الاختراع قال: وهذا هو تفسير اسمه تعالى «الله»).

(١) الباقلاني تقدمت ترجمته ص ٢٤٤.

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ج ١/ ١٧٣، ومحمد رياض زاده في «أسماء الكتب» وقال محققه: «وهو مخطوط في مكتبة مصطفى باشا باستانبول» وانظر أيضًا [هدية العارفين ٥٩/٢] وفي فهرس المخطوطات المصورة لمعهد إحياء المخطوطات العربية ج ١/ ٢٨ أن الجزء الأول منه في مكتبة قره بايزيد بتركيا كتبت في القرن السابع بخط مختلف واضح في ٣٠٤ ورقة متوسط، ومنها مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة.

(٣) الماهية تقدمت ص ٥.

(٤) الكرامية تقدمت ص ١٣.

(٥) أي الباقلاني وقد تقدمت ترجمته ص ٢٤٤.

(٦) أي أبو إسحاق وقد تقدمت ترجمته ص ٣٧٩.

(٧) انظر التعريف بالنوع ص ٣٤ والجنس ص ٣٤.

(٨) لم أقف على كتاب الإدراكات الذي نقل منه هذا النص.

قلت: ليس هذا موضع بسط الكلام على هذا، فإن قوله: «المائة»<sup>(١)</sup> تقتضي الجنس» إنما يعني أن يكون له ما يجانسه أي يماثله في حقيقته؛ وليس الأمر كذلك؛ فإن من أثبت له مائة وهي الحقيقة التي تخصه ويمتاز بها عن غيره لم يلزمه أن تكون تلك المائة من جنس المائيات، كما أن الذين يطلقون عليه اسم الذات لا يلزمهم أن تكون ذاته من جنس سائر الذوات، وإن فسر ذلك بثبوت قدر ما يتفقان فيه، فهذا لا بد منه على كل تقدير. ولفظ الجنس فيه عدة اصطلاحات<sup>(٢)</sup>، فإن فسر بما يوجب مثلاً<sup>(٣)</sup> لله فهو منتف عنه، وإن فسر بالحد اللغوي الذي هو مدلول «الأسماء المتواطئة»<sup>(٤)</sup> و «المشككة»<sup>(٥)</sup> كما في اسم

(١) انظر الماهية: ص ٥.

(٢) ومنها ما تقدم ص ٣٤.

(٣) في ك «مثل» وصوابه النصب كما في ط.

(٤) أي المتوافقة قال: واطأه على الأمر مواطأة ووطأه وافقه وفلان يواطئ اسمه اسمي، والمتواطئ المتوافق.

يتصرف من تاج العروس جـ ١/ ١٣٥، وجاء في تسهيل المنطق لعبد الكريم الأثري ص ١٥ «الكلي المتواطئ: هو ما استوى معناه في أفراد كالإنسان والرجل والمرأة فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والأنوثة مستوية في جميع الأفراد وإنما التفاضل بينها بأمور زائدة على مطلق الماهية وسمي بذلك لتواطؤ أفرادها وتوافقها في تصادق المعنى العام».

(٥) جاء في التعريفات ص ٢٣٠ (المشكك هو الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراد بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر، كالوجود فإنه في الواجب أولى وأقدم وأشد مما في الممكن) وفي ضوابط المعرفة ص ٥٢ قال: (وسبب هذه التسمية أن نسبة وجود المعنى في الأفراد =

الحي والعليم والقدير ونحو ذلك من الأسماء فهذا لا بد منه باتفاق أهل الإثبات، والنزاع في ذلك معروف عن الملاحدة ومن ضاهاهم، ونفي ذلك تعطيل محض.

وأما قوله: (الكيفية تقتضي الكمية والشكل)<sup>(١)</sup> فإنه إن أراد أنها تستلزم ذلك فمعلوم أن الذين أثبتوا الكيفية إنما أرادوا الصفات التي تخصه كما تقدم، وإذا كان هذا مستلزمًا للكمية فهو الذي يذكره المنازعون أنه ما من موصوف بصفة إلا وله قدر يخصه، وأكثر أهل الحديث والسنة من أصحاب الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> رحمه الله وغيرهم لا ينفون ثبوت الكيفية في نفس الأمر؛ بل يقولون: لا نعلم الكيفية، ويقولون: لا تجري ماهيته في مقال، ولا تخطر كيفيته ببال؛ بل كما قال الشريف أبو علي بن أبي موسى<sup>(٣)</sup> وأبو الفرج المقدسي<sup>(٤)</sup> وغيرهما، وهو موافق لقول

= تشكك الناظر فيها بين أمرين هل هي متوافقة فيلحقها بالمتواطئ أو هي مختلفة اختلافًا كليًا فيلحقها بالمشترك وهو الذي اتحد لفظه ومعناه).

(١) تقدم ص ٣٨٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي، أبو علي: قاض من علماء الحنابلة من أهل بغداد مولدًا ووفاء، ولد سنة ٣٤٥ هـ وكان أثيرًا عند الإمامين القادر بالله والقائم بأمر الله العباسيين، توفي سنة ٤٢٨ هـ ومن آثاره الإرشاد في الفقه، وشرح كتاب الخرقى.

انظر: [طبقات الحنابلة ١٨٢/٢ - ١٨٦، شذرات الذهب ٢٣٨/٣ - ٢٤١، والأعلام ٣١٤/٥].

(٤) هو أبو الفرج الشيرازي الحنبلي عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي شيخ الشام في وقته، أصله من شيراز، وتفقه ببغداد =



السلف رضي الله عنهم والأئمة كما قالوا: (لا يعلم كيف هو إلا هو)<sup>(١)</sup>، كما قال مالك<sup>(٢)</sup>: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)<sup>(٣)</sup>. وأمثال هذا كثير في كلامهم. ومنهم من ينفي ذلك ويقول: (لا ماهية له فتجري في مقال، ولا كيف فيخطر ببال) وهذا قول ابن عقيل<sup>(٤)</sup> وغيره، وهذا موافق لقول نفاة الصفات<sup>(٥)</sup>.

= وسكن بيت المقدس واستقر في دمشق فنشر مذهب الإمام أحمد، قال عنه ابن رجب: «وكان أبو الفرج ناصراً لاعتقادنا متجرّداً في نشره مبطلاً لتأويلات أخبار الصفات» توفي سنة ٤٨٦هـ ومن آثاره: المنتخب في الفقه، والإيضاح، والتبصرة في أصول الدين.

انظر: [طبقات الحنابلة ٢/٢٤٨ - ٢٤٩، ذيل طبقات الحنابلة ١/٦٨ - ٧٣، وشذرات الذهب ٤/٣٧٨، الأعلام ٤/١٧٧].

(١) رواه القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات. مخطوط. ص ٢٩٨ قال: ورأيت بخط أبي إسحاق أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود، سمعت أبي يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له: الله تبارك وتعالى حد، قال: نعم لا يعلمه إلا هو.

وأورده ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٥/٤٢ وعزاه إلى الأثر في السنة، وأبي عبد الله بن بطة في الإبانة وأبي عمرو الطلمنكي وغيرهم قال ابن تيمية: بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون وقد سئل عما جحدت به الجهمية: «أما بعد: فهتم ما سألت فيما تتابعت الجهمية ومن خلفها في صفة الرب العظيم... إلى أن قال: فأما الذي لا يحول، ولا يزول، ولم يزل، وليس له مثل، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٣.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٥) قال المؤلف في درء التعارض ٨/٦٠ - ٦١ (ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه =

فقد تبين أن الأقوال في وجود الحق على مراتب، فمن قال: إنه وجود مطلق<sup>(١)</sup> فقوله باطل بالبدية. ومن قال: إنه يتميز بصفات سلبية مثل امتناع عدمه<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك فهو نظيره؛ بل هو هو. ومن قال: يتميز ببعض الصفات المعنوية كعلمه وقدرته. قيل له: وإن اختص بذلك؛ لكن لا بد له من ذات موصوفة بتلك الصفة، وأن تكون<sup>(٣)</sup> تلك<sup>(٤)</sup> الذات لها / حقيقة في نفسها يتميز بها عن سائر الحقائق. وأن «القول الرابع» وهو أن له حقيقة يختص بها هو الصواب. ومعلوم أن الموجود ينظر في نفسه وفي صفته وفي قدره، وإن كان اسم الصفة يتناول قدره ويستلزم ذاته أيضًا.

ك ٢٠٩/ب

= كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات، موافقة للمعتزلة، كما فعله في كتابه «ذم التشبيه وإثبات التنزيه» وغيره من كتبه واتبعه على ذلك أبو الفرج بن الجوزي في كتابه «كف التشبيه بكف التنزيه» وفي كتابه «منهاج الوصول» وتارة يثبت الصفات الخبرية، ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل كما فعله في «الواضح» وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه وينهى عنه، كما فعله في كتاب «الانتصار لأصحاب الحديث» فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم ومدحور). وانظر أيضًا: (الدرء جـ ٧/ ٣٢ - ٣٥).

(١) أي عن التقييد باسم أو صفة كقول الاتحادية.

(٢) وهو قول المعطلة النفاة كالجهمية.

(٣) في ك «وإن تكن» وهو تصحيف.

(٤) لفظة «تلك» سقطت من ط.

فإذا علم بصريح العقل أنه لا بد له من وجود خاص<sup>(١)</sup>، أو حقيقة يتميز بها، ولا بد له من صفات تختص به لا يشركه فيها أحد: فيقال: وكذلك قدره، فإن الموجود لا يتصور أن يكون موجودًا إلا بذلك. ودعوى وجود موجود بدون ذلك دعوى تخالف البديهة والضرورة العقلية، ولذلك<sup>(٢)</sup> حكموا على<sup>(٣)</sup> من نفى ذلك بالتعطيل، لأنه لازم قوله، وإن كان لا يعلم لزومه.

والتحقيق أنه جمع في قوله بين الإقرار بما يستلزم وجوده، والإقرار بما يستلزم عدمه، فهو مقر به من وجه، منكر له من وجه، متناقض من حيث لا يشعر<sup>(٤)</sup>؛ ولهذا يقول المشايخ العارفون: إن هؤلاء المنكرين لا تنور قلوبهم، ولا يفتح عليها، ولا ينالون زينة أولياء الله تعالى الكاملين، لما عندهم من الجحود والإنكار المانع لهم من حقيقة معرفة الله تعالى ومحبته والقرب منه؛ فإنهم التزموا التكذيب بالحق الذي تقربهم معرفته وقصده إلى الله تعالى، ففاتهم من معرفة الله وقصده والتقرب إليه بقلوبهم ما به ينالون ولايته التي نعت بها أولياءه المتقين الكاملين<sup>(٥)</sup>، وإن كانوا قالوا من ذلك بحسب ما عندهم من الإيمان والتقوى.

(١) يحترز به عن الوجود العام الذي يكون في الذهن.

(٢) في ط «وكذلك».

(٣) لفظة «على» تكررت في ك.

(٤) تأمل ما قاله فيما تقدم ص ٣٨٦.

(٥) في ط «العاملين».

الوجه الثامن  
رؤية الله  
تعالى ثابتة  
ومن المعلوم  
عقلاً أن  
الرأي  
لا يكون إلا  
في جهة من  
الرأي

الوجه الثامن - أنه قد ثبت بالسنة المتواترة وباتفاق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة أهل الإسلام الذين ائتموا بهم في دينهم أن الله سبحانه وتعالى يُرى في الدار الآخرة بالابصار عياناً، وقد دل على ذلك القرآن في مواضع، كما ذلك مذكور في مواضعه، والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة متواترة في الصحاح والسنن والمسانيد، وقد اعتنى بجمعها أئمة: مثل الدارقطني<sup>(١)</sup> في «كتاب الرؤية»<sup>(٢)</sup> وأبي نعيم الأصبهاني<sup>(٣)</sup>، وأبي بكر

(١) هو الإمام الحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني الشافعي إمام عصره في الحديث، ولد بدار القطن (من أحياء بغداد) ورحل إلى مصر فساعد ابن خنزابه (وزير كافور الأخشيدي) على تأليف مسنده. وعاد إلى بغداد فتوفي بها سنة ٣٨٥. من آثاره السنن، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، والضعفاء وغيرها.

انظر: [تاريخ بغداد ١٢/٣٤ - ٤٠، طبقات السبكي ٢/٣١٠ - ٣١٢، سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٩ - ٤٦١، الأعلام ٤/٣١٤].

(٢) في ك «الرؤيا» وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٤٢١ بعنوان «كتاب الرؤية» قال وهو في خمسة أجزاء، وذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين ج١/٦٨٤ بعنوان «الرؤية» أيضاً، وذكر الدارقطني في مقدمته أنه جمع فيه ماورد من النصوص الواردة في كتاب الله تعالى وأحاديث النبي ﷺ المتعلقة برؤية الباري جل وعلا وبعض أمور الآخرة. ولدي منه مصورة في نحو ١٧٣ لوحة نسخت بخط واضح.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٧٢.

ولم أقف فيما اطلعت عليه من المصادر على كتاب له في الرؤية، ولم يذكره بروكلمان في تاريخه ضمن المخطوط من مؤلفات أبي نعيم، ولعله في جملة ما لم يذكره المترجمون من مؤلفاته، فقد ذكروا أن له كثيراً من المصنفات الصغار =

الآجري<sup>(١)</sup> وطوائف كثيرون، وفي الصحيحين نحو عشرة  
أحاديث: فيها أن رؤية الأبصار [ليست]<sup>(٢)</sup> ممتنعة<sup>(٣)</sup>.

والجهمية<sup>(٤)</sup> الذين يدخلون في هذا الاسم عند السلف

= والكبار وذكر الذهبي أن له كتاب «المعتقد».

انظر: [طبقات السبكي ٢٢/٤، تذكرة الحفاظ ١٠٩٧/٣، تاريخ بروكلمان ٢٢٤/٦ - ٢٢٧].

(١) هو الإمام المحدث القدوة أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري مصنف كتاب الشريعة في السنة، والأربعين، وغير ذلك كان مجاوراً بمكة، وكان عالمًا عاملاً صاحب سنة واتباع، قال الخطيب: كان ديناً ثقة له تصانيف. توفي بمكة في المحرم سنة ستين وثلاثمائة رحمه الله تعالى، من آثاره كتاب الرؤية، وآداب العلماء، وكتاب التهجد وله أيضاً كتاب التصديق بالنظر إلى وجه الله تعالى. مطبوع.  
انظر: [تذكرة الحفاظ ٩٣٦/٣، تاريخ بغداد ٢٤٣/٢، سير أعلام النبلاء ١٦/١٣٣ - ١٣٦، ومعجم المؤلفين ٩/٢٤٣].

(٢) الزيادة من ط وهي ضرورية لسلامة المعنى.

(٣) انظر ما رواه أبو موسى الأشعري وصهيب، وأبو سعيد الخدري، وجريز بن عبد الله، وأنس، وعدي بن حاتم، وعبد الله بن مسعود، وأبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين.

وهي مخرجة في الصحيحين. انظر صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ / الأحاديث من ٧٤٣٤ - ٧٤٤٦ جـ ١٣/٤١٩ - ٤٢٤.

وصحيح مسلم / باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى / حديث رقم ٢٩٦، وحديث رقم ٢٩٧ جـ ١/١٦٣، وفي باب معرفة طريق الرؤية / الأحاديث ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، جـ ١/١٦٣ - ١٧١.

«قال ابن حجر في سياق كلامه عن أحاديث الرؤية «وتتبعها ابن القيم في حادي الأرواح فبلغت الثلاثين وأكثرها جياد».

انظر: [حادي الأرواح ص ٢٩٦ - ٣٣٢، فتح الباري جـ ١٣ / ٤٣٤].

(٤) تقدم التعريف بها ص ٤.

كالمعتزلة<sup>(١)</sup> والنجارية<sup>(٢)</sup> والفلاسفة<sup>(٣)</sup> ينكرون الرؤية، ويقولون: لأن ذلك يستلزم أن يكون بجهة من الرائي، وأن يكون / جسمًا متحيزًا، وذلك متنف عندهم. «ومسألة الرؤية» كانت هي<sup>(٤)</sup> أكبر المسائل الفارقة بين السنة المثبتة وبين الجهمية حتى كان علماء أهل الحديث والسنة يصنفون الكتب في الإثبات ويقولون «كتاب الرؤية»<sup>(٥)</sup> و «الرد على الجهمية»<sup>(٦)</sup> وكذلك الأحاديث التي تنكرها الجهمية من أحاديث الرؤية وما يتبعها، ويعدون من أنكر الرؤية معطلًا.

قال الخلال<sup>(٧)</sup> في «كتاب السنة»<sup>(٨)</sup> (أخبرني

(١) تقدمت ص ٤.

(٢) تقدمت ص ٢٥٧.

(٣) تقدمت ص ٩.

(٤) في ط «من» بدل «هي».

(٥) كالإمام الدارقطني والآجري والبيهقي وغيرهم.

(٦) ككتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل، و«الرد على الجهمية»

لعثمان بن سعيد الدارمي، و«الرد على الجهمية» لعبد الرحمن بن أبي حاتم.

(٧) قال الحافظ الذهبي: هو الفقيه العلامة المحدث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون

البغدادى الحنبلي، المشهور بالخلال، مؤلف علم أحمد بن حنبل وجامعه ومرتبته. قال

الخطيب: جمع علوم أحمد بن حنبل وتطلبها وسافر لأجلها، وكتبها، وصنفها كتبًا، ولم

يكن ينتحل مذهب أحمد بن حنبل أحد أجمع لذلك منه. انتهى، سمع خلقًا كثيرًا، رحل

إليهم وتغرب زمانًا، وتصانيفه تدل على سعة علمه فإنه كتب العالي والنازل. مات في شهر

ربيع الأول سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله سبع وسبعون سنة وقيل نيف على الثمانين رحمه

الله تعالى. من آثاره كتاب السنة وكتاب العلل، وكتاب الجامع بتصرف من تذكرة الحفاظ

٣/٧٨٥-٧٨٦، وانظر: [تاريخ بغداد ٥/١١٢-١١٣ طبقات الحنابلة ٢/١٢-١٥،

شذرات الذهب ٢/٢٦١-معجم المؤلفين ٢/١٦٦].

(٨) كتاب السنة لأبي بكر الخلال، عداده في أهم الكتب التي عنيبت بتقرير مذهب

السلف في ضوء من منهج الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، وقد اشتمل =

حنبل<sup>(١)</sup>، قال: سمعت أبا عبد الله<sup>(٢)</sup> يقول: وأدركنا الناس وما ينكرون من هذه الأحاديث شيئاً - أحاديث الرؤية - وكانوا يحدثون بها على الجملة، يمرونها على حالها غير منكرين لذلك، ولا مرتابين<sup>(٣)</sup>. قال - وسمعت أبا عبد الله<sup>(٤)</sup> يقول:

= على أقوال إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء الأمة رحمهم الله، قال عنه ابن تيمية «وهو أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد في مسائل الأصول الدينية وإن كان له أقوال زائدة على مافيه» وكان ينقل عنه كثيراً في مصنفاته.

وقد طبع بعضه بتحقيق ودراسة د. عطية الزهراني وما زال أكثره لم يحقق. انظر: [مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٥/ ٤٣٠ - ٤٣٢، ٤٤٦/ ٧ - ٤٥١، درء تعارض العقل والنقل ١/ ٦٦ - ٧٠، ج ٢/ ٢٩ - ٣٥، ٣٧ - ٤١، مجموع الرسائل الكبرى ١/ ٤١٨، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٨، تاريخ التراث العربي ٣/ ٣١٤].

(١) قال الذهبي رحمه الله: هو الحافظ الثقة أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، سمع أبا نعيم وعفان وسليمان بن حرب والحميدي ومسددًا وخلائق، حدث عنه ابن صاعد، وأبو بكر الخلال، ومحمد بن مخلد وغيرهم. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً. وقال ابن المنادي كان حنبل قد خرج إلى واسط فجاءنا نعيه منها في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

بتصرف من تذكرة الحفاظ: (٢/ ٦٠٠ - ٦٠١)، وانظر [تاريخ بغداد ٨/ ٢٨٦ - ٢٨٧، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١ - ٥٣، شذرات الذهب ٢/ ١٦٣ - ١٦٤، معجم المؤلفين ٤/ ٨٦].

(٢) يعني الإمام أحمد وانظر ترجمته ص ٤٧.

(٣) وهذا النص المنقول من كتاب السنة إلى هنا نقله المؤلف أيضاً في المجموع ج ٦/ ٤٩٩.

(٤) أي الإمام أحمد، وقد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

القوم يرجعون إلى التعطيل في قولهم؛ ينكرون الرؤية. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: قالت الجهمية<sup>(١)</sup>: إن الله لا يُرى في الآخرة، ونحن نقول: إن الله يُرى؛ لقول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۚ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وقال تعالى لموسى: ﴿فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانُهُ فَسَوِّفَ تَرِنُنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فأخبر الله تعالى أنه يُرى، وقال النبي ﷺ: «إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر»<sup>(٢)</sup> رواه جرير<sup>(٣)</sup> وغيره عن النبي ﷺ، وقال:

(١) انظر التعريف بالجهمية ص ٤.

(٢) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ حديث رقم ٧٤٣٤ ج ١٣/٤١٩ من طريق إسماعيل بن قيس عن جرير قال: (كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لاتضامون في رؤيته .. الحديث). وانظر الحديث بعده رقم ٧٤٣٦ ج ١٣/٤١٩.

وأورده المؤلف رحمه الله في فتاواه عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، وقال: «وهذا الحديث من أصح الأحاديث على وجه الأرض المتلقاة بالقبول، المجمع عليها عند العلماء بالحديث وسائر أهل السنة»

انظر: مجموع الفتاوى ٤٢١/٦ وسرد ابن القيم رحمه الله أسماء من رواها هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد في كتابه: «حادي الأرواح» (ص ٢٢٤ - ٢٢٥) فوجدت أنهم زادوا على المائة ثم قال: (فكأنك تسمع رسول الله ﷺ وهو يقوله ويبلغه لأمته، ولا شيء أقرّ لأعينهم منه، وشهدت الجهمية والفرعونية، والرافضة، والقرامطة، والباطنية، وفروخ الصابئة والمجوس واليونان، بكفر من اعتقد ذلك، وأنه من أهل التشبيه والتجسيم، وتابعهم على ذلك كل عدو للسنة وأهله، والله ناصر كتابه وسنة رسوله ولو كره الكافرون).

(٣) جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نضرة البجلي، الصحابي الشهير، اختلف في وقت إسلامه، بعثه النبي ﷺ إلى ذي الخلصة فهدمها. وقدمه عمر في حروب العراق على جميع بجيلة، وكان لهم أثر عظيم في فتح القادسية، ثم =



«كلکم یخلو به ربه»<sup>(١)</sup> و«إن الله یضع کنفه»<sup>(٢)</sup> علی عبده فیسأله

= سكن جریر الكوفة، ومات بقرقيسيا سنة إحدى وقيل أربع وخمسين .  
 انظر: [الاستيعاب ذیل الإصابة ١/ ٢٣٤ - ٢٣٧، أسد الغابة ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠،  
 الإصابة بذیل الاستيعاب ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٧٣ - ٧٥].  
 (١) جاء في الصحيحين وغيرهما عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ:  
 «مامنكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان... الحديث» .  
 انظر: [صحيح البخاري / كتاب التوحيد / باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة  
 مع الأنبياء وغيرهم / حديث رقم ٧٥١٢ جـ ١٣ / ٤٧٤، وصحيح مسلم /  
 كتاب الزكاة / باب الحث على الصدقة / حديث رقم ٦٧ جـ ٢/ ٧٠٣ - ٧٠٤].  
 وأما حديث: «كلکم یخلو به ربه» فقد جاء بمعناه عند ابن خزيمة في التوحيد  
 جـ ١/ ٤٢٠ من طريق عبد الله بن عكيم قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول:  
 في هذا المسجد - يعني مسجد الكوفة - يبدأ باليمين قبل أن يحدثنا فقال: والله  
 إن منكم من أحد إلا سيخلو الله به، كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر أو قال  
 ليلته، يقول: يا ابن آدم ماغرك؟ ابن آدم ماغرك؟ ابن آدم ماعملت فيما علمت؟  
 ابن آدم: ماذا أجبت المرسلين» .  
 وفي إسناده أسد بن موسى بن إبراهيم «أسد السنة» قال في التقريب ١/ ٦٣  
 صدوق يغرب وفيه نصب، وشريك بن عبد الله النخعي. قال في التقريب  
 ١/ ٣٥١ «صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة» وخرجه  
 اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٥٣ جـ ٣/ ٤٩٣ - ٤٩٤ من  
 طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «مامنكم أحد إلا سيخلو  
 الله به يوم القيامة ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان» وفي إسناده «عبد العزيز بن  
 أبان» كذبه ابن معين وابن نمير وقال أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وغيرهم  
 «متروك الحديث» انظر: [تهذيب التهذيب ٦/ ٣٢٩ - ٣٣١] وفي إسناده أيضاً  
 «بشير بن مهاجر» قال أحمد: «منكر الحديث فقد اعتبرت حديثه فإذا هو يجيء  
 بالعجب» وقال الساجي «منكر الحديث» ووثقه ابن معين والعجلي. انظر:  
 [تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٨].

(٢) الكنف محرقة في اللغة الستر والحرز. قال الفيروزآبادي في القاموس ٣/ ١٩٢ =

## ماذا عملت»<sup>(١)</sup> هذه أحاديث عن رسول الله ﷺ تروى صحيحة

= «أنت في كنف الله محرقة في حرزه وستره، وهو الجانب والظل والناحية كالكنفة محرقة، ومن الطائر جناحه» وقال ابن حجر في الفتح ٤٧٧/١٣ عند شرحه لهذا الحديث: «وقوله: فيضع كنفه بفتح الكاف والنون بعدها فاء المراد بالكنف الستر. وقد جاء مفسراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة فقال في آخر الحديث: قال عبد الله بن المبارك: كنفه ستره أخرج المصنف في كتاب خلق أفعال العباد، والمعنى أن تحيط عنايته التامة. ومن رواه بالمشناه فقد صحف على ما جزم به جمع من العلماء» انتهى.

انظر: (الزهد لابن المبارك برقم ١٦٦ ص ٥٤، وخلق أفعال العباد للبخاري برقم ٣٢٩ ص ١٠٣) إلا أنه قال في خلق أفعال العباد «محمد بن يسار» بدل «محمد ابن سواء».

والصواب في هذه المسألة أن الكنف صفة من صفات الله كسائر صفاته لا يعلم كيفيته إلا هو فهو على ظاهره دون تأويل كما نقل ذلك ابن حامد عن الإمام أحمد فيما سيأتي، وحمله على العناية والستر تأويل.

انظر: [بيان تليس الجهمية / مخطوط / نسخة ليدن لوحة ١٥].

(١) خرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع منها ما أخرجه في كتاب التفسير / تفسير سورة هود / باب ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ حديث رقم ٤٦٨٥ ج ٨ / ٣٥٣ عن صفوان بن محرز قال: (بيننا ابن عمر يطوف إذ عرض رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن - أو قال: يا ابن عمر - هل سمعت النبي ﷺ في النجوى فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: يُدْنِي الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ - وقال هشام - يدنو المؤمن حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه: تعرف كذا؟ فيقول: أعرف. يقول: رب أعرف «مرتين» فيقول: سترتها في الدنيا وأغفرها لك اليوم .. الحديث).

وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب التوبة / باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله / حديث ٢٧٦٨ ج ٤ / ٢١٢٠ عن ابن عمر به.

وابن ماجه في سننه / المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية / حديث رقم ١٨٣ ج ١ / ٦٥ عن ابن عمر.

عن الله تعالى أنه يُرى في الآخرة، أحاديث عن رسول الله ﷺ غير مدفوعة، والقرآن شاهد أن الله يُرى في القيامة، وقول إبراهيم لأبيه: ﴿يَتَأْتٍ لِّمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فثبت أن الله يسمع ويبصر، وقال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ الْسِرَّ وَآخَفَى﴾ [طه: ٧] وقال: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَصَمُّ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وقال أبو عبد الله<sup>(١)</sup>: فمن دفع كتاب الله ورده والأخبار عن رسول الله ﷺ واخترع مقالة من نفسه، وتأول رأيه، فقد خسر خسرانا مبيّنا، وسمعت أبا عبد الله يقول: من قال: إن الله لا يُرى في الآخرة فقد كفر، وكذب بالقرآن ورد على الله أمره، يستتاب فإن تاب وإلا قتل<sup>(٢)</sup>. وروي<sup>(٣)</sup> عن يعقوب بن بختان<sup>(٤)</sup> أنه سمع أبا عبد الله يقول: صارت محبتهم<sup>(٥)</sup> كفرا صراحا يقولون: إن الله تبارك وتعالى لا يُرى في الآخرة، وسمعتة يقول: كفرهم ضروب،

(١) يعني الإمام أحمد رحمه الله، وقد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٢) من قوله «وسمعت أبا عبد الله . . . إلى قوله: وإلا قتل» منقول أيضا في مجموع الفتاوى ٤٩٩/٦ ونقله السفاريني في لوامع الأنوار ٢/٢٤٦.

(٣) في ط «وروى».

(٤) يعقوب بن إسحاق بن بختان، أبو يوسف، سمع مسلم بن إبراهيم والإمام أحمد. روى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا وأحمد بن محمد بن أبي شيبه، عده أبو يعلى في الطبقة الأولى من طبقات الحنابلة، قال: وكان أحد الصالحين الثقات، وقال الخلال: كان جار أبي عبد الله وصديقه وروى عن أبي عبد الله مسائل صالحة كبيرة، لم يروها غيره في الورع ومسائل صالحة في السلطان.

انظر: [تاريخ بغداد ١٤/٢٨٠، طبقات الحنابلة ١/٤١٥ - ٤١٦، المنهج الأحمد ١/٣٤٠ - ٣٤١].

(٥) في ط «حجتهم».

وعن حنبل<sup>(١)</sup> سمعت أبا عبد الله يقول: إن الله لا يرى في الدنيا،  
ويُرى في الآخرة<sup>(٢)</sup> فثبت في القرآن وفي السنة عن رسول الله  
ﷺ، / والصحابة والتابعين.

ك/٢١٠ ب

وقال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد<sup>(٣)</sup> في «نقضه على  
الجهمي المريسي<sup>(٤)</sup> العنيد، فيما افتري على الله تعالى في  
التوحيد»<sup>(٥)</sup> (ثم انتدب المريسي الضال لرد ما جاء عن رسول الله  
ﷺ في الرؤية في قوله عليه السلام<sup>(٦)</sup>: «إنكم<sup>(٧)</sup> سترون ربكم  
يوم القيامة لاتضامون في رؤيته، كما لا تضامون في رؤية

نقل المؤلف  
من كتاب  
النقض على  
بشر المريسي  
إثبات الرؤية  
والرد على  
المعطة

(١) تقدمت ترجمته ص ٣٩٥.

(٢) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من كتاب السنة للخلال.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٠٦.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٢٣٢.

(٥) وهو كتابه المعروف بـ«نقض الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد  
فيما افتري على الله عز وجل من التوحيد».

تناول فيه المؤلف الرد على بشر المريسي الجهمي ومحمد بن شجاع الثلجي  
والمعارض المستند على أقوالهما فيما أثاراه من التأويل والتحريف في أسماء الله  
تعالى وصفاته كما تناول في كتابه المناقحة والذب عن ثلاثة من أعلام الصحابة  
الأجلاء وهم أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان  
رضي الله عنهم أجمعين.

وقد جعله المؤلف في ثلاثة أجزاء أثنى عليه الإمام ابن القيم رحمه الله وذكر أنه  
من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها وقد طبع أكثر من مرة. وانظر (اجتماع  
الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٢٣١).

(٦) قوله «عليه السلام» ليست في النقص.

(٧) لفظة «إنكم» ليست في النقص.

الشمس والقمر ليلة البدر»<sup>(١)</sup> فأقر الجاهل بالحديث وصححه وثبت روايته عن النبي ﷺ، ثم تطف لرده وإبطاله بأقبح تأويل، وأسمح تفسير، ولو قد رد الحديث أصلاً كان أعذر له من تفاسيره هذه المقلوبة التي لا يوافق عليها أحد من أهل العلم ولا من أهل العربية، فادعى الجاهل أن تفسير قول رسول الله ﷺ: «إنكم»<sup>(٢)</sup> سترون ربكم لا تضامون في رؤيته» تعلمون أن لكم رباً لا تشكون فيه، كما لا تشكون في القمر أنه قمر، لا على أن أبصار المؤمنين تدركه جهرة يوم القيامة، لأنه نفى ذلك عن نفسه بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. قال: وليس على معنى [قول]<sup>(٣)</sup> المشبهة فقوله (ترون ربكم) تعلمون أن لكم رباً لا تعتریکم فيه الشكوك والريب، ألا ترون أن الأعمى يجوز أن يقال: ما أبصره. أي ما أعلمه، وهو لا يبصر شيئاً، ويجوز أن يقول الرجل: نظرت<sup>(٤)</sup> في المسألة. وليس للمسألة جسم ينظر إليه، فقوله: نظرت فيها. رأيت فيها، فتوهمت المشبهة الرؤية جهرة، وليس ذلك من جهة العيان.

فيقال لك أيها المريسي: أقررت بالحديث وثبته عن رسول الله ﷺ فأخذ الحديث بحلقك لما أن رسول الله ﷺ قد قرن التفسير بالحديث فأوضحه ولخصه فجمعهما جميعاً إسناد

(١) تقدم تخريجه ص ٣٩٦.

(٢) لفظة «إنكم» ليست في النقص.

(٣) الزيادة من النقص.

(٤) في النقص «قد نظرت».

واحد، حتى لم يدع لمتأول فيه مقالاً، فأخبر أنه رؤية<sup>(١)</sup> العيان نصّاً كما تُوهم<sup>(٢)</sup> هؤلاء الذين سميتهم<sup>(٣)</sup> بجهلك مشبهة، فالتفسير فيه مأثور مع الحديث؛ وأنت تفسره بخلاف ما فسر<sup>(٤)</sup> الرسول ﷺ من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك فأَي شقي من الأشقياء، وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله ﷺ المقرون بحديثه المعقول<sup>(٥)</sup> عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب ثم يقبل تفسيرك المحال الذي لا تأثره إلا عن من هو أجهل منك وأضل.

أليس قد أقررت أن النبي ﷺ قال: «ترون ربكم لا تضامون فيه، كما لا تضامون في رؤية الشمس والقمر»<sup>(٦)</sup> يعني معاينة، قلت<sup>(٧)</sup>: وإنما قال: النبي ﷺ لأصحابه لا تشكون يوم القيامة في ربوبيته، وهذا التفسير مع ما فيه من / معاندة الرسول محال باطل<sup>(٨)</sup> خارج عن المعقول لأن الشك في ربوبية الله زائل عن

ك ٢١١/١

(١) في ط «فأخبر أمته برؤية العيان».

(٢) بضم التاء وتشديد الهاء أي أن الرسول ﷺ أخبر برؤية العيان نصّاً كما فهم ذلك أهل السنة الذين تُوهمهم وتسميهم بجهلك مشبهة.

(٣) في النقص «تسميهم».

(٤) في النقص «ما فسر».

(٥) في ط «المقبول».

(٦) تقدم قريباً.

(٧) قوله: «يعني معاينة، قلت» ليست في النقص وبإثباتها يتضح المعنى.

(٨) لفظة «باطل» ليست في النقص.

المؤمن والكافر يوم القيامة، وكل<sup>(١)</sup> مؤمن وكافر يعلم يومئذ<sup>(٢)</sup> أنه ربهم لا يعترهم في ذلك شك فيقبل الله ذلك من المؤمن<sup>(٣)</sup> ولا يقبله من الكافرين، ولا يعذرهم يومئذ بمعرفتهم ويقينهم به، فما فضل المؤمن على الكافر يوم القيامة عندك في معرفة الرب، إذ مؤمنهم وكافرهم لا يعتره في ربوبيته شك.

أو ما علمت أيها المريسي أنه من مات ولم يعرف قبل موته أن الله ربه في حياته حتى يعرفه بعد مماته فإنه يموت كافرًا، ومصيره النار أبدًا، ولن ينفعه الإيمان يوم القيامة بما يرى من آياته إن لم يكن آمن به من قبل، فما موضع بشرى رسول الله ﷺ للمؤمنين برؤية ربهم يوم القيامة؛ إذ كل مؤمن وكافر في الرؤية يومئذ سواء عندك، إذ كل لا يعتره فيه شك ولا ريبة؟!!

أو لم تسمع أيها المريسي قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠] فقد أخبر تعالى الكفار أنهم به يومئذ موقنون، فكيف المؤمنون<sup>(٤)</sup> أصحاب رسول الله ﷺ الذين سألوه: «هل نرى ربنا تعالى»<sup>(٥)</sup>؟! وقد

(١) في النقص «فكل».

(٢) في النقص «يومئذ يعلم».

(٣) في النقص «من المؤمنين».

(٤) في ط «فكيف المؤمنين» وصوابه الرفع.

(٥) خرجه البخاري ومسلم وغيرهما. انظر صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ ٥٥ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿﴾ حديث رقم =

علموا<sup>(١)</sup> قبل أن سألوه أن الله ربهم لا يعترتهم في ذلك شك ولا ريب، أو لم تسمع ما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] يقال في تفسيره؛ إنه<sup>(٢)</sup> طلوع الشمس من مغربها<sup>(٣)</sup> فإذا

= ٧٤٣٧ جـ ١٣/٤١٩ من طريق ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة مرفوعاً أن الناس قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا لا يا رسول الله، قال: فهل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك... الحديث). وفي الحديث بعده: قال عطاء بن يزيد: وأبو سعيد الخدري مع أبي هريرة لا يرد من حديثه شيئاً.

وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية / حديث رقم ٢٩٩ جـ ١/١٦٣ - ١٦٦.

وخرجه أبو داود في سننه / كتاب السنة / باب في الرؤية / حديث رقم ٤٧٣٠ جـ ٥/٩٨ - ٩٩ والترمذي في سننه / أبواب صفة الجنة / باب ماجاء في رؤية الرب تبارك وتعالى . حديث رقم ٢٦٧٩ جـ ٤/٩٣ - ٩٤.

(١) في ك و ط «قد علموا» والتصويب من النقص.

(٢) في ك و ط «إنها» والتصويب من النقص.

(٣) قلت: ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورأها الناس آمنوا أجمعون، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها ثم قرأ الآية».

خرجه البخاري في صحيحه / كتاب التفسير / تفسير سورة الأنعام / باب «لا ينفع نفساً إيمانها» حديث ٤٦٣٦ جـ ٨/٢٩٧.

وانظر شرحه مفصلاً في المصدر نفسه / كتاب الرقاق / باب لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها على حديث ٦٥٠٦ جـ ١١/٣٥٢.

وهذا الحديث دال على أن الآية نص في طلوع الشمس من مغربها.



لم ينفع الرجل إيمانه عند الآيات في الدنيا فكيف ينفعه يوم القيامة فيستحق به النظر إلى الله تعالى؟! فاعقل أيها المريسي ما يجلب عليك كلامك من الحجج الآخذة بحلقك!

وأما إدخالك على رسول الله ﷺ فيما حقق من رؤية الرب تعالى يوم القيامة [قوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾] [الأنعام: ١٠٣] <sup>(١)</sup> فإنما يدخل على من عليه نزل، وقد عرف ما أراد الله تعالى به وعقل فأوضحه تفسيراً [وعبره تعبيراً] <sup>(٢)</sup> ففسر الأمرين جميعاً تفسيراً شافياً كافياً: سألته أبو ذر <sup>(٣)</sup>: «هل رأيت ربك» يعني في الدنيا فقال <sup>(٤)</sup>: «نور أنى أراه» <sup>(٥)</sup> حدثنا

(١) الزيادة من النقض.

(٢) قوله «وعبره تعبيراً» ليست في ك وأثبتها من النقض و ط.

(٣) هو الصحابي المشهور أبو ذر الغفاري، اسمه جندب بن جنادة على الأصح، وقيل: بُريد، بموحدة، مصغراً ومكبراً، واختلف في أبيه فقيل جندب أو عسرة، أو عبد الله، أو السكن، تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرًا، ومناقبه كثيرة جدًا مات سنة ٣٢ في خلافة عثمان وروى له الستة.  
انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٦٢/٤ - ٦٥، وأسد الغابة ١٨٦/٥ - ١٨٨ والإصابة بذيله الاستيعاب ٦٣/٤ - ٦٥، وتهذيب التهذيب ٩٠/١٢ - ٩١، والتقريب ٢/٤٢٠].

(٤) في ط و ك «قال» والتصويب من النقض.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب قوله عليه السلام: نور أنى أراه / حديث رقم ٢٩١ ج١ / ١٦١ من طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن قتادة عن عبد الله بن شقيق، عن أبي ذر، قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: نور أنى أراه.

وأخرجه الترمذي في الجامع بشرحه تحفة الأحوزي / أبواب التفسير / تفسير سورة النجم / حديث رقم ٣٣٣٦ ج٩ / ١٧٠ من طريق عبد الله بن شقيق قال: =

الحوضي<sup>(١)</sup> وغيره، عن يزيد بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، عن قتادة<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن شقيق<sup>(٤)</sup>، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ فهذا معنى

= قلت لأبي ذر لو أدركت النبي ﷺ لسألته، فقال: عما كنت تسأله؟ قلت: أسأله هل رأى محمد ربه؟ فقال: قد سألته فقال: نور أنى أراه. هذا حديث حسن، وخرجه الإمام أحمد في المسند ١٥٧/٥، ١٧١، ١٧٥ وابن خزيمة في كتاب التوحيد ج١/٥١٠.

(١) جاء في التقريب تحقيق وتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف ج١/١٨٧ «أبو عمرو» آخره واو، وفي الطبعة الهندية «أبو عمر» وهو الصواب وبه جاء عند الذهبي في الكاشف ١/٢٤١ والخزرجي في الخلاصة ص ٨٧ إلا أنه قال في الكاشف «الجوصي» بالجيم ثم الواو والصاد المهملة وصوابه «الحوضي» بالحاء المهملة ثم الواو والضاد المعجمة وبه جاء عند ابن الأثير في اللباب والخزرجي في الخلاصة وابن حجر في التقريب. قال ابن حجر في التقريب / الطبعة الهندية ص ١١٨ حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة بفتح المهملة وسكون الخاء وفتح الموحدة النمري بفتح النون والميم، أبو عمر الحوضي، وهو بها أشهر، عيب بأخذ الأجرة على الحديث، من كبار العاشرة، مات سنة ٢٢٥، روى له البخاري وأبو داود والنسائي . انتهى.

وفي اللباب ١/٤٠٢ أن الحوضي: نسبة إلى الحوض والمشهور بها أبو عمر حفص بن عمر بن الحارث النمري المعروف بالحوضي.

(٢) قال في التقريب ٢/٣٦١ يزيد بن إبراهيم التستري، بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة ثم راء، نزيل البصرة، أبو سعيد، ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة، ففيها لين، من كبار السابعة، مات سنة ١٦٣ على الصحيح. روى له الستة.

(٣) قال في التقريب ٢/١٢٣ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة. روى له الستة. وذكر في تهذيب التهذيب ٨/٣٥٢ أنه روى عن عبد الله ابن شقيق العقيلي وعنه يزيد بن إبراهيم التستري.

(٤) في ك و ط «عبد الله بن سفيان» والتصويب من النقض على بشر المريسي، وبه جاء إسناده عند مسلم والترمذي والإمام أحمد وابن خزيمة.

قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ﴾<sup>(١)</sup> [الأنعام: ١٠٣] في الحياة الدنيا، فحين سئل عن رؤيته في المعاد قال: «نعم جهرة كما ترى الشمس والقمر ليلة البدر»<sup>(٢)</sup> ففسر رسول الله ﷺ المعنيين على خلاف ما ادعت.

ك ٢١١/ب والعجب<sup>(٣)</sup> من جهلك / بظاهر لفظ رسول الله ﷺ إذ تتوهم في رؤية الله جهرة أنها كرؤية الشمس والقمر، ثم تدعي أنه من توهم من سميتهم بجهلك مشبهة، فرسول الله ﷺ في دعواك أول المشبهة<sup>(٤)</sup> إذ شبه رؤيته برؤية الشمس والقمر كما شبهه هؤلاء المشبهون في دعواك.

وأما أغلو طتك التي غلطت<sup>(٥)</sup> بها جهال أصحابك في رؤية الله يوم القيامة فقلت: ألا ترى أن قوم موسى حين قالوا: ﴿أَرِنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] أخذتهم الصاعقة، وقالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] فأخذتهم الصاعقة، وقالوا: ﴿أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>

= وهو: عبد الله بن شقيق العقيلي: بالضم، بصري، ثقة، فيه نصب من الثالثة مات سنة ثمان ومائة، روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. وذكر الذهبي أنه روى عن عمر وأبي ذر. والكبار وعنه قتادة وأيوب. انظر: [الكاشف ٩٦/٢، والتقريب ٤٢٢/١].

- (١) قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ﴾ لم ترد في النقض و ط.  
 (٢) هو معنى الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما وتقدم قريباً.  
 (٣) في النقض «والعجب».  
 (٤) في النقض «أول المشبهين».  
 (٥) في النقض «غالطت».

[الفرقان: ٢١] فادعيت أن الله تعالى أنكر عليهم ذلك وعابهم بسؤالهم الرؤية .

فيقال لهذا المريسي<sup>(١)</sup>: تقرأ كتاب الله تعالى وقلبك غافل عما يتلى عليك فيه<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أن أصحاب موسى سألوا موسى رؤية الله في الدنيا إلحافاً فقالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ولم يقولوا: حتى نرى الله في الآخرة، ولكن في الدنيا، وقد سبق من الله القول بأنه ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أبصار أهل الدنيا<sup>(٣)</sup> فأخذتهم الصاعقة بظلمهم<sup>(٤)</sup> وسؤالهم ما حظره على أهل الدنيا، ولو قد سألوه رؤيته في الآخرة كما سأل أصحاب محمد محمدًا ﷺ لم تصبهم تلك الصاعقة، ولم يقل لهم إلا ما قال محمد ﷺ لأصحابه إذ سألوه «هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: نعم، لاتصارون في رؤيته»<sup>(٥)</sup> فلم يعيهم الله تعالى ولا رسوله بسؤالهم عن ذلك، بل حسنه لهم وبشرهم بشرى<sup>(٦)</sup> جميلة، كما رويت أيها المريسي عنه، وقد بشرهم الله تعالى بها قبله في كتابه . فقال عز من قائل:

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٣٢ .

(٢) لفظة «فيه» ليست في النقص المحقق وهي في بعض نسخه .

(٣) العبارة من قوله: «وقد سبق... إلى قوله: أهل الدنيا» سقطت من ط .

(٤) في ط «لظلمهم» .

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٠٤ .

(٦) في النقص «وبشرهم بها بشرى جميلة» .

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾<sup>(١)</sup> [القيامة: ٢٢، ٢٣] وقال للكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]<sup>(٢)</sup>.

إلى أن قال: (وقد فسرنا أمر<sup>(٣)</sup> الرؤية، وروينا ما جاء فيها من الآثار في الكتاب الأول الذي أمليناه في الجهمية<sup>(٤)</sup>) وروينا منها صدرًا في صدر هذا الكتاب أيضًا، فالتمسوها هناك<sup>(٥)</sup>، وأعرضوا ألفاظها على قلوبكم وعقولكم تنكشف لكم عورة كلام هذا المريسي<sup>(٦)</sup> [وضلال]<sup>(٧)</sup> تأويله ودحوض حجته إن شاء الله تعالى<sup>(٨)</sup>.

(١) في ك «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناضرة» وهو خطأ.

(٢) انظر النقض على بشر المريسي: ص ١٧٠ - ١٧٦.

(٣) في ك «أمرنا» والتصويب من النقض.

(٤) وهو كتابه المعروف بـ«الرد على الجهمية» عرض فيه الدارمي رحمه الله مسائل العقيدة في الأسماء والصفات فأوضح مذهب السلف في إثباتهم لها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تشبيه وعرض فيه شبهة المخالفين وردّها بالمنقول والمعقول. قال ابن القيم رحمه الله في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية، ص ٢٣١ «كتابا الدارمي - النقض على بشر المريسي، والرد على الجهمية - من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه. وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جدًّا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما» وقد طبع أكثر من مرة.

(٥) انظر مارواه في ذلك في الرد على الجهمية / تحقيق بدر البدر / باب الرؤية ص ٨٧ - ١٠٩ والنقض على بشر المريسي ص ٤٥ - ٥٩.

(٦) المريسي تقدمت ترجمته ص ٢٣٢.

(٧) الزيادة من النقض.

(٨) انظر النقض على بشر المريسي ص ١٧٧.

وهو في الكتاب الأول الذي أحال عليه ذكر في ذلك عدة من الأحاديث والآثار: مثل حديث جرير<sup>(١)</sup>، وأبي هريرة<sup>(٢)</sup>، وأبي سعيد المشهورين<sup>(٣)</sup> الطويلين، وهذه في الصحيحين<sup>(٤)</sup>،

(١) جرير بن عبد الله تقدمت ترجمته ص ٣٩٦ ولفظه عند الدارمي: (عن جرير قال كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ فرفع رأسه إلى السماء ليلة البدر فنظر إلى القمر فقال: «أما إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون هذا، لاتضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا» وأورد له طرقاً ثم قال: قال علي - يعني ابن المديني - لا يكون الإسناد أجود من هذا. انظر: [الرد على الجهمية الأرقام ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ص ٨٢].

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ حديث رقم ٧٤٣٤ ج ١٣/٤١٩. وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب فضل صلاة الصبح والعصر / حديث رقم ٢١١ ج ١/٤٣٩، وأبو داود في سننه / كتاب السنة / باب في الرؤية / حديث رقم ٤٧٢٩ ج ٥/٩٧ - ٩٨، والترمذي في الجامع / أبواب صفة الجنة / باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى / حديث رقم ٢٦٧٥ ج ٧/٢٦٥ - ٢٦٧ وصححه. وابن ماجه في سننه / المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية / حديث ١٧٧ ج ١/٦٣ والإمام أحمد في المسند ٣٦٥/٤، وابن أبي عاصم في السنة / باب ما ذكر عن النبي ﷺ كيف نرى ربنا في الآخرة / حديث رقم ٤٤٦ ج ١/١٩٤ - ١٩٥، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة ج ١/٢٢٩ - ٢٣٠، وابن خزيمة في التوحيد / باب ذكر البيان أن الله عز وجل ينظر إليه جميع المؤمنين يوم القيامة / ج ١/٤٠٧ - ٤١١ من طرق، والأجري في الشريعة ص ٢٥٨.

(٢) أبو هريرة تقدم ص ٢٧٨.

(٣) سعد بن مالك الخزرجي أبو سعيد الخدري الصحابي المشهور بكنيته، وكان من أفقه أحداث الصحابة توفي سنة ٧٤. انظر: [الإصابة ٣٢/٢ - ٣٣، التقريب ٢٨٩/١].

(٤) انظر الرد على الجهمية برقم ١٧٧، ١٧٨ وقد تقدم تخريجه ص ٤٠٣.

ومثل حديث صهيب<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> [يونس: ٢٦].

(١) صهيب بن سنان بن مالك الرومي، قيل له ذلك لأن الروم سبوه صغيراً، وأصله من النمر، ويقال: كان اسمه عبد الملك وصهيب لقب، صحابي شهير هاجر إلى المدينة مع علي بن أبي طالب، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، توفي بالمدينة سنة ٣٨ وقيل قبل ذلك، وروى له الستة.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ١٦٧/٢ - ١٧٥، أسد الغابة ٣/٣٠ - ٣٣، الإصابة ١٨٨/٢ - ١٨٩، التقريب ١/٣٧٠].

(٢) وهو عند الدارمي برقم ١٧٥ ص ٨٩ عن صهيب أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وفيه: «فيكشف الحجاب فيتجلى لهم تبارك وتعالى» قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده ما أعطاهم شيئاً هو أحب إليهم ولا أقرّ لأعينهم من النظر إلى وجه الله تبارك وتعالى»، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/٣٣٢، ٣٣٣، ١٥/٦ - ١٦، ومسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم / حديث ٢٩٧، ٢٩٨ جـ ١/١٦٣، والترمذي في الجامع أبواب صفة الجنة / باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى / حديث ٢٦٧٦ جـ ٧/٢٦٧ - ٢٦٨، وابن ماجه في سننه / المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية حديث ١٨٧ جـ ١/٦٧، وابن أبي عاصم في السنة / باب في الزيادة بعد ذكر الحسنى / حديث رقم ٤٧٢ جـ ١ / ٢٠٥ - ٢٠٦، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٤٦ جـ ١/٢٤٤، وابن جرير في تفسيره ١١/٧٥، وابن خزيمة في التوحيد جـ ١/٤٤٣ - ٤٤٧، والأجري في الشريعة ٢٦١ - ٢٦٢، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٧٧٨ جـ ٣/٤٥٥، والبغوي في شرح السنة / باب رؤية الله عز وجل في الجنة / حديث رقم ٤٣٩٣ جـ ١٥/٢٣٠ - ٢٣١.

## وحديث أبي موسى<sup>(١)</sup>، وجابر<sup>(٢)</sup> في الورد، وهذه في

(١) أبو موسى رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ١٠٨ وحديثه عند الدارمي برقم ١٨٠ ص ٩٢ وفيه «فيتجلى لنا ضاحكًا» وهذا الحديث خرجه الإمام أحمد في المسند ٤٠٧/٤، ٤٠٨ والدارمي في الرد على الجهمية، وابن خزيمة في التوحيد / باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل / حديث رقم ٣٣٩ ج ٢/٥٧٦ - ٥٧٧، والآجري في الشريعة ص ٢٦٣، كلهم من طريق علي بن زيد بن جدعان عن عمارة القرشي. وهو بهذا الإسناد ضعيف لضعف علي بن زيد قال ابن حجر في التقريب ٣٧/٢ «ضعيف»، وعمارة القرشي نقل الذهبي في الميزان ١٧٨/٣ عن الأزدي قوله: «ضعيف جدًا» وقال الذهبي: «روى عنه علي بن جدعان وحده». وأورده السيوطي في الجامع الصغير ٢/٢٠٥ وأشار إلى أن الطبراني رواه في الجامع الكبير عن أبي موسى وقال: حديث حسن. وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم ٣٥٨٣ ج ٦/٣١٨، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ٧٥٥ ج ٢/٣٩٤، وصححه لشواهده.

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بمهمله وراء الأنصاري ثم السلمي، بفتحتين صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين، وروى له الستة. انظر: [الاستيعاب ١/٢٢٢ - ٢٢٣، أسد الغابة ١/٢٥٦ - ٢٥٨، الإصابة ١/٢١٤ - ٢١٥، التقريب ١/١٢٢].

وحديث جابر في الورد خرجه الدارمي في الرد على الجهمية برقم ١٨٥ ص ٩٦ من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير قال: سألت جابرًا رضي الله عنه في الورد وفيه: «يقول أنا ربكم فيقولون: حتى ننظر إليك، فيتجلى لهم يضحك فيتبعونه» وخرجه من طريق ابن لهيعة الإمام أحمد في المسند ٣/٣٤٥ قال ابن حجر في التقريب ١/٤٤٤ «صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه وله في مسلم بعض شيء مقرون» انتهى. قلت: وقد تابع ابن لهيعة روح بن عباد عند الإمام أحمد في المسند ٣/٣٨٣، ومسلم في كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها / حديث رقم ٣١٦ ج ١/١٧٧ - ١٧٨، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٥٧ ج ١/٢٤٨.



صحيح مسلم، ومثل حديث<sup>(١)</sup> ابن عمر<sup>(٢)</sup> في الدجال: «واعلموا أن أحدًا منكم / لن يرى ربه حتى يموت»<sup>(٣)</sup> وهذه الألفاظ في الصحيح، وذكر حديث أبي بكر الصديق<sup>(٤)</sup> المرفوع،

(١) لفظة «حديث» سقطت من ط.

(٢) ابن عمر تقدمت ترجمته ص ١٢٨.

(٣) وهو عند الدارمي برقم ١٨٧ ص ٩٧ عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قام للناس فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: «لا أدري أتدركونه، ما من نبي إلا وقد أُنذر قومه». . إلى قوله: «تعلمن إنه لن يرى أحدكم ربه حتى يموت».

وقد خرج به بطريقه مسلم في صحيحه / كتاب الفتن / باب ذكر ابن صياد / حديث رقم ٢٩٣١ ج٤/٢٢٤٥، والترمذي في الجامع / أبواب الفتن / باب ما جاء في الدجال / حديث رقم ٢٣٣٦ ج٦/٤٩٢ - ٤٩٤ قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وعبد الرزاق في مصنفه برقم ٢٠٨٢٠ ج١١/٣٩٠.

وخرج أوله البخاري في مواضع من صحيحه منها ماورد في كتاب الفتن / باب ذكر الدجال / حديث رقم ٧٢١٧ ج١٣/٩٠، وانظر الأحاديث ٣٠٥٧، ٣٣٣٧، ٣٤٣٩، ٤٤٠٢، ٦١٧٥، ٧١٢٣، ٧١٢٧، ٨١٠٧، وخرج أوله أيضًا الإمام أحمد في المسند ١٤٩/٢ وأبو داود في سننه / كتاب السنة / باب في الدجال / حديث رقم ٤٧٥٦، ٤٧٥٧ ج٥/١١٧ - ١١٨.

(٤) أبو بكر رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ٢١٩ وحديثه عند الدارمي برقم ١٨١ ص ٩٣ من طريق أبي هنيذة البراء بن نوفل عن والان العدوي عن حذيفة عن أبي بكر مرفوعًا وفيه «فإذا نظر إلى ربه خرّ ساجدًا قدر جُمعة أخرى».

وخرجه الإمام أحمد في المسند ٥٠٤/١ مطولاً وابن أبي عاصم في السنة مختصراً برقم ٧٥١ ج٢/٣٤٩ ومطولاً برقم ٨١٢ ج٢/٣٨١ - ٣٨٢ وحسن الألباني إسناده وابن خزيمة في التوحيد / باب ذكر البيان أن الصديقين يتلون النبي ﷺ في الشفاعة / حديث رقم ٤٦٨ ج٢/٧٣٥ - ٧٣٧، وأبو عوانة في المسند ١/١٧٥ - ١٧٨، وابن حبان في موارد الظمان برقم ٢٥٨٩، ومن طريق آخر برقم ٢٥٩٠ عن أبي نعامة به ص ٦٤٢ - ٦٤٣.

## وحدیث عبادة<sup>(١)</sup> فی الدجال<sup>(٢)</sup>، وحدث ابن الحسین<sup>(٣)</sup> عن

= وأورده الهیثمی فی مجمع الزوائد ١٠/ ٣٧٤ - ٣٧٥ وقال: رواه أحمد وأبو یعلی بنحوه والبزار ورجالهم ثقات.

وأورده الهیثمی أيضًا فی كشف الأستار عن زوائد البزار مطولاً برقم ٣٤٦٥ ج٤/ ١٦٨ - ١٧٠ من طریق أبی هنیدة ووالان قال البزار: «أبو هنیدة ووالان لا نعلم رویاً إلا هذا الحدیث وهو علی ما فیهِ رواه أهل العلم».

(١) عبادة بن الصامت بن قیس الأنصاري الخزرجي أبو الولید المدني شهد بدرًا، وكان أحد النقباء بالعقبة، وأخی رسول الله ﷺ بینهُ وبين أبی مرثد الغنوي، وشهد المشاهد كلها بعد بدر، مات بالرملة سنة ٣٤، وله ٧٢ سنة، وقيل عاش إلى خلافة معاوية.

انظر: [الاستيعاب ٢/ ٤٤١ - ٤٤٣، أسد الغابة ٣/ ١٠٦ - ١٠٧، الإصابة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١، التقریب ١/ ٣٩٥].

(٢) ولفظه عند الدارمي «إنکم لن تروا ربکم حتی تموتوا» انظر: الرد علی الجهمیة برقم ١٨٢ ص ٩١ - ٩٢، وفي إسناده بقية بن الولید كثير التدليس عن الضعفاء كما قال فی التقریب ١/ ١٠٥ لكنه صرح هنا بالتحديث وباقي رجاله ثقات. وخرجه الإمام أحمد فی المسند ٥/ ٣٢٤، وأبو داود فی سننه / كتاب الملاحم / باب خروج الدجال / حدیث رقم ٤٣٢٠ ج٤/ ٤٩٥ - ٤٩٦، وابن أبی عاصم فی السنة برقم ٤٢٨ ج١/ ١٨٦، وعبد الله بن الإمام أحمد فی السنة برقم ١٠٠٧ ج٢/ ٤٤٨ - ٤٤٩، والآجری فی الشریعة ص ٣٧٥، واللالکائي فی شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٤٨ ج٣/ ٤٩١. وقال الألباني فی تخريجه علی كتاب السنة لابن أبی عاصم ١/ ١٨٦ «إسناده جيد».

(٣) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين، ثقة ثبت فقيه، فاضل مشهور، قال ابن عیینة عن الزهري: ما رأيت قرشيًا أفضل منه مات سنة ٩٣ وقيل غير ذلك وروی له الستة.

انظر: [تذكرة الحفاظ ١/ ٧٤ - ٧٥، التقریب ٢/ ٣٥].

وحدثه عند الدارمي فی الرد علی الجهمیة برقم ١٨٣ ص ٩٤ من طریق معمر عن الزهري عن علي بن الحسين أن رجلاً من أهل العلم أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «تمد الأرض يوم القيامة مد الأديم، فأكون أول من أدعى، فأخر ساجداً =

## بعض الصحابة، وحديث ابن عباس<sup>(١)</sup>، وحديث

= حتى يأذن الله لي برفع رأسي، فأرفع، ثم أقوم وجبريل عن يمين الرحمن، لم ير الرحمن تبارك اسمه قبل ذلك» وفي إسناده مقال سببه جهالة الراوي.

وخرجه عن معمر عبد الرزاق كما في تفسير ابن كثير ٥٨/٣، وفي الفتن والملاحم تصحيح إسماعيل الأنصاري ٢٤٣/١، وعن عبد الرزاق خروجه ابن جرير في تفسيره ٩٩/١٥، والحاكم ٥٧١/٤ إلا أن عبد الرزاق قال: عن علي به دون ذكر الرجل. وتابع عبد الرزاق عليه ابن ثور عند ابن جرير ٩٩/١٥، ٧٢/٣٠ - ٧٣، وقال ابن كثير «هذا حديث مرسل» وخرجه الحاكم ٥٧١/٤ عن يونس عن الزهري عن علي عن الرجل به وتابع يونس عليه إبراهيم بن سعد عند الحارث بن أبي أسامة كما في المطالب العالية برقم ٤٦٥١ جـ ٣٨٩/٤، وعنه رواه أبو نعيم في الحلية ٣/٣٤٥ قال أبو نعيم «صحيح»، تفرد بهذه الألفاظ علي بن الحسين، لم يروه عنه إلا الزهري، ولا عنه إلا إبراهيم بن سعد، وعلي بن الحسين هو أفضل وأتقى من أن يروه عن رجل لا يعتمد عليه فينسبه إلى العلم ويطلق القول به» وقال ابن حجر في المطالب العالية: «صححه الحاكم».

ورواه الحاكم ٥٧٠/٤ - ٥٧١ عن إبراهيم بن حمزة الزبيري عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن علي عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً به. ثم قال الحاكم «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد أرسله يونس بن يزيد ومعمر بن راشد عن الزهري» وتعقبه الذهبي بقوله: «لكن أرسله عن ابن شهاب عن علي بن الحسين بنحوه» وخرجه ابن أبي حاتم كما في فتح الباري ٨/٤٠٠ وقال ابن حجر «رجاله ثقات، وهو صحيح إن كان الرجل صحابياً» وأورده الذهبي في العلوص ٥٦ وقال «هذا مرسل قوي» وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١٩٧/٤ إلى عبد بن حميد وابن مردويه.

(١) ابن عباس رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ٢٢٣ وحديثه عند الدارمي في الرد على الجهمية برقم ١٨٤ ص ٩٥ - ٩٦ وفيه «فأتي ربي وهو على كرسيه، أو على سريره فيتجلى لي ربي فأخبره ساجداً» وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان قال في التقريب ٣٧/٢ «ضعيف» وبقية رجاله ثقات، وقد ورد منه مقطعا في الصحيحين أو أحدهما. وخرجه بطوله الإمام أحمد في المسند ١/٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٥ - ٢٩٦ من طريقين عن حماد به مطولاً، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٤٣ جـ ٣/٤٨٦ - ٤٨٨ من طريق علي بن زيد عن أبي نظرة مطولاً. وأورده الهيثمي في المجمع ١٠/٣٧٢ =

أنس<sup>(١)</sup> في يوم المزيّد، وحديث عمار بن ياسر<sup>(٢)</sup> الذي فيه:

= ٣٧٣ وقال: «رواه أبو يعلى وأحمد وفيه علي بن زيد وقد وثق على ضعفه وبقية رجاله رجال الصحيح».

(١) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عنه، خدم النبي ﷺ عشر سنين، صحابي مشهور، مات سنة ٩٢ وقيل: ٩٣ وقد جاوز المائة. انظر: [الاستيعاب ١٠/ ٤٤-٤٥، أسد الغابة ١/ ١٢٧-١٢٩، الإصابة ١/ ٨٤-٨٥، التقريب ١/ ٨٤]. وحديثه عند الدارمي في الرد على الجهمية برقم ١٨٦ ص ٩٦-٩٧ من طريق عمر بن عبد الله مولى غفرة قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل وفي يده كهيئة المرأة البيضاء فيها نقطة سوداء» وفيه «ثم يتبدى لهم ذو الجلال والإكرام فيقول سلوني» وهو بهذا الإسناد ضعيف فيه عمر مولى غفرة قال ابن حجر في التقريب ٢/ ٥٩ «ضعيف، وكان كثير الإرسال» ورواه الدارمي في الرد أيضاً من طريق آخر برقم ١٤٥ ص ٧٧-٧٨ لكن بإسناد ضعيف أيضاً فيه ليث بن أبي سليم قال في التقريب ٢/ ١٣٨ «صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك» وعثمان بن أبي حميد ويقال: ابن عمير بالتصغير البجلي أبو البقطان، قال في التقريب ٢/ ١٣ «ضعيف، واختلط، وكان يدلس ويغلوفي التشيع». والحديث رواه الشافعي في الأم ١/ ٢٠٨-٢٠٩، وفي المسند له ص ٧٠، وابن أبي شيبه في مصنفه ٢/ ١٥٠-١٥١، ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٦٠ ج ١/ ٢٥٠-٢٥١ من طريق جهضم بن عبد الله القيسي قال في التقريب ١/ ١٣٥ «صدوق يكثر عن المجاهيل»، والآجري في الشريعة ص ٢٦٥-٢٦٦ عن أنس، وابن منده في الرد على الجهمية ص ١٠١ وقال: «هذا حديث مشهور عن عثمان بن عمير» وأورده الهيثمي في المجمع ٢/ ١٦٣-١٦٤ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، وروى أبو يعلى طرفاً منه» وأورده في المجمع أيضاً مطولاً ج ١٠/ ٤٢١-٤٢٢ وقال: «رواه البزار والطبراني في الأوسط بنحوه، وأبو يعلى باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، وأحد إسنادي الطبراني رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان، وقد وثقه غير واحد وضعفه غيرهم وإسناد البزار فيه خلاف» وأورده ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية برقم ٥٧٩ ج ١/ ١٥٧-١٥٨ وعزاه لأبي بكر بن أبي شيبه.

(٢) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي - بالنون الساكنة بين مهملتين - صحابي =

«أسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق<sup>(١)</sup> إلى لقاءك»<sup>(٢)</sup> وحديثاً عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> في النظر، وهذه الأحاديث في السنن والمسانيد،

= مشهور من السابقين الأولين، هو وأبوه كانا ممن يعذب في الله فكان النبي ﷺ يمر فيقول: «صبراً آل ياسر موعدكم الجنة» واختلف في هجرته إلى الحبشة، وهاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها، ثم شهد اليمامة فقطعت أذنه، قتل مع علي بصفين سنة ٣٧، وروى له الستة.

انظر: [أسد الغابة ٤/ ٤٣ - ٤٧، الإصابة ٢/ ٥٥ - ٥٦، التقريب ٢/ ٤٨].

(١) في ك «هو الشوق».

(٢) وهو عند الدارمي برقم ١٨٨ ص ٩٨ من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عمار بن ياسر مرفوعاً وفيه «وأسألك لذة النظر إلى وجهك، وأسألك الشوق إلى لقاءك».

وفي إسناده عطاء بن السائب صدوق قد اختلط كما قال ابن حجر في التقريب ٢/ ٢٢ إلا أن سماع حماد بن زيد له كان قبل أن يتغير كما قال يحيى بن سعيد وأبو حاتم. انظر: الكاشف ٢/ ٢٦٥ والميزان ٣/ ٧١، ورواه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٢٦٤، وابنه عبد الله في السنة برقم ٤٤٦ ج ١/ ٢٥٤ من طريق أبي الربيع الزهراني نا حماد بن زيد بهذا الإسناد، والنسائي في سننه / كتاب السهو / باب الدعاء بعد الذكر ج ٣/ ٥٤ - ٥٥ وابن خزيمة من طريق عطاء ج ١/ ٢٩ - ٣٠، وابن منده في الرد على الجهمية ص ٩٦، والحاكم في المستدرک ١/ ٥٢٤ - ٥٢٥ وصححه ووافقه الذهبي، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٤٤، ٨٤٥ ج ٣/ ٤٨٨ - ٤٨٩، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ١٢٠ وأورده الهيثمي في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان برقم ٥٠٩ ص ١٣٦، وفي المجمع ج ١٠/ ١٧٧ وقال: «رواه النسائي باختصار عن هذا، ورواه أبو يعلى، ورجاله ثقات إلا أن عطاء بن السائب اختلط».

ومن طرق أخرى رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٠/ ٢٦٤، والإمام أحمد في المسند ٤/ ٢٦٤، وابنه عبد الله في السنة برقم ٤٦٧ ج ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، والنسائي في سننه ٣/ ٥٥، والبيهقي في الأسماء والصفات ٣٨٧.

(٣) ابن عمر رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ١٢٨ وحديثه عند الدارمي في الرد =

## وذكر الآثار عن الصديق<sup>(١)</sup>، وحذيفة<sup>(٢)</sup>، وأبي

= على الجهمية برقم ١٨٩ ص ٩٩ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ألا أخبرك بأسفل أهل الجنة» وساق الحديث بطوله وفيه «حتى إذا بلغ النعيم منهم كل مبلغ، وظنوا أن لا نعيم أفضل منه، تجلى لهم الرب، فنظروا إلى وجه الرحمن».

خرج أوله اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٤٠، ٨٤١ ج ٣/ ٤٨٤ عن ابن عمر يرفعه بسند ضعيف فيه ثوير بن أبي فاختة قال عنه ابن حجر في التقریب ١/ ١٢١ «ضعيف رمي بالرفض» وأورده المنذري في التريغيب والترهيب ٤/ ٥٠٦-٥٠٧ مطولاً وقال: «رواه ابن أبي الدنيا وفي إسناده من لا أعرفه الآن».

(١) الصديق رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ٢١٩ وأثره عند الدارمي برقم ١٩٠ ص ٩٩ من طريق أبي إسحاق عن سعيد بن نمران عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَسْئَةٍ وَزِيَادَةٍ﴾ [يونس: ٢٦] قال: النظر إلى وجه الله عز وجل. وفي إسناده سعيد بن نمران مجهول كما في اللسان ٣/ ٦٤ وأبو إسحاق مدلس ولم يصرح بالتحديث.

وهذا الأثر خرجه ابن جرير في تفسيره ج ١١/ ٧٣ - ٧٤ من طريق أبي إسحاق عن سعيد بن نمران عن أبي بكر به، ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٧١ ج ١/ ٢٥٧ من طريق أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبي بكر، وابن أبي عاصم في السنة برقم ٤٧٣، ٤٧٤ ج ١/ ٢٠٦ من طريقين. قال الألباني في تخريجه «حديث موقوف صحيح، رجاله رجال الشيخين من الطريق الثانية، وكذا الأولى إلا مسلم بن نذير وهو لا بأس به كما قال أبو حاتم، لكن أبو إسحاق وهو السبيعي مدلس وقد عنعنه لكن يشهد له الحديث المرفوع قبله».

وخرجه ابن خزيمة في التوحيد / باب ذكر البيان أن رؤية الله التي يختص بها أولياؤه هي التي ذكر في قوله ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ / حديث رقم ٢٦٤ ج ١/ ٤٥٠-٤٥١، والآجري في الشريعة ص ٢٥٧، وابن منده في الرد على الجهمية ص ٩٥، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٩٠، وفي الاعتقاد ص ١٢٥ من طرق عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبي بكر به وأورده السيوطي في الدرر ٣/ ٣٠٦ وعزاه إلى ابن أبي شيبة، وابن جرير، وابن خزيمة، وابن المنذر، وأبو الشيخ، والدارقطني، وابن منده، وابن مردويه، واللالكائي والآجري والبيهقي.

(٢) حذيفة بن اليمان العبسي، بالموحدة حليف الأنصار، صحابي جليل، من =

السابقين، صح في مسلم عنه أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وبما يكون إلى أن تقوم الساعة، وأبوه صحابي أيضًا، استشهد بأحد، ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ٣٦، وروى له الستة.

انظر: [الاستيعاب ١/ ٢٧٦ - ٢٧٨، أسد الغابة ١/ ٣٩٠ - ٣٩٢، الإصابة ١/ ٣١٦ - ٣١٧، التقريب ١/ ١٥٦].

وأثره عند الدارمي برقم ١٩١ ص ١٠٠ من طريق أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن مسلم بن يزيد - كذا - عن حذيفة به وهذا الأثر رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٧٣ ج١/ ٢٥٨، وابن خزيمة في التوحيد برقم ٢٦٥ ج١/ ٤٥٢، وابن جرير في تفسيره ١١/ ٧٤، والآجري في الشريعة ص ٢٥٧، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٧٨٣، ٧٨٤ ج٣/ ٤٥٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٩٠ كلهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة. وفيه عننة أبي إسحاق وهو مدلس ورواه ابن أبي عاصم في السنة برقم ٤٧٣ ج١/ ٢٠٦ من طريق أبي إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة وذكر الألباني أن رجاله ثقات رجال الشيخين إلا مسلم بن نذير وهو لا بأس به كما قال أبو حاتم لكن أبو إسحاق وهو السيعي مدلس وقد عنعنه. قال: «لكن يشهد له الحديث المرفوع قبله». وأورده السيوطي في الدر ٣/ ٣٠٦ وعزاه إلى ابن أبي شيبه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والدارقطني واللالكائي والآجري والبيهقي عن حذيفة.

(١) أبو موسى رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ١٠٨ وأثره عند الدارمي برقم ١٩٥ ص ١٠١ من طريق أبي بكر الهذلي عن أبي تميمه الهجيمي عن أبي موسى رضي الله عنه قال: الزيادة: النظر إلى وجه الرب.

وهذا الأثر ضعيف جدًا فإن في إسناده أبا بكر الهذلي قال في التقريب ٢/ ٤٠١ «أخباري متروك» وباقي رجاله ثقات.

وقد خرج من طريق أبي تميمه الهجيمي ابن جرير في تفسيره ١١/ ٧٤، وابن خزيمة في التوحيد برقم ٢٦٧ ج١/ ٤٥٦ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٧٨٢ ج٣/ ٤٥٧، لكن مع ضعف إسناده فتمته ثابت من طرق أخرى =

## ليلي<sup>(١)</sup>، والضحاك<sup>(٢)</sup>، وعامر بن سعد<sup>(٣)</sup> في تفسير «الزيادة»

= صحيحة وأورده السيوطي في الدر ٣/٣٠٦ وعزاه إلى هناد وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والدارقطني، واللالكائي، والبيهقي عن أبي موسى. (١) عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة من الثانية، اختلف في سمائه من عمر، مات بوقعة الجماجم سنة ٨٦ وقيل غرق. روى عن عدد من الصحابة وعنه الشعبي وثابت البناني ومجاهد وغيرهم. وروى له الستة.

انظر: [تذكرة الحفاظ ١/٥٨، تهذيب التهذيب ٦/٢٦٠-٢٦٢، التقريب ١/٤٩٦]. وأثره هذا عند الدارمي برقم ١٩٢ ص ١٠٠ قال: حدثنا يحيى الحماني وسليمان ابن حرب قالا: ثنا حماد بن زيد عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلي في قوله ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: الحسنى: الجنة والزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل لا يصيبهم بعد النظر إليه قتر ولا ذلة.

وإسناده هذا صحيح، ورواه من طرق أخرى عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٤٥ ج١-٢٤٤، وابن جرير في تفسيره ١١/٧٤-٧٥، وابن خزيمة في التوحيد برقم ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ج١-٤٤٨-٤٥٠، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٧٩٢ ج٣-٤٦١ وعزاه السيوطي في الدر ٣/٣٠٦ إلى ابن جرير والدارقطني.

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة. روى عن أبي هريرة وابن عباس، وأنس، وروى عنه مقاتل بن حيان، وجوير، وعلي بن الحكم، مات بعد المائة. انظر: [الكاشف ١/١٩٠، ٢/٣٦، التقريب ١/٣٧٣].

وأثره عند الدارمي برقم ١٩٣ ص ١٠٠ قال: حدثنا عبد الله بن أبي شيبه ثنا أبو معاوية عن جوير عن الضحاك ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «النظر إلى وجه الله عز وجل».

وإسناده ضعيف جداً لضعف جوير وهو ابن سعيد أبو القاسم البلخي قال في التقريب ١/١٣٦ «راوي التفسير ضعيف جداً» وعزاه السيوطي في الدر ٣/٣٠٦ إلى الدارقطني.

(٣) عامر بن سعد البجلي، مقبول من الثالثة، روى عن جرير وأبي هريرة، وعنه العيزار بن حريث، وأبو إسحاق، وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. =



أنها النظر إلى وجه الله تعالى، وذكر قول أبي موسى<sup>(١)</sup>: «فكيف بكم إذا رأيتم الله جهرة»<sup>(٢)</sup> وذكر أيضًا النظر إليه عن

انظر: [الكاشف ٥٤/٢، والتقريب ٣٨٧/١].

وأثره عند الدارمي برقم ١٩٤ ص ١٠٠ - ١٠١ قال: حدثنا أحمد بن يونس ثنا فضيل - يعني ابن عياض - عن سفيان عن إسحاق عن عامر بن سعد في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «الزيادة: النظر إلى وجه ربهم عز وجل» وهذا الأثر خرج ابن جرير في تفسيره ٧٤/١١، وابن خزيمة في التوحيد برقم ٢٦٤ ج١ - ٤٥٠، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٧٩٢ ج٣/٤٦١ كلهم من طريق أبي إسحاق عن عامر بن سعد.

وتابع سفيان إسرائيل عند عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة برقم ٤٧١ ج١/٢٥٧، وتابعهما شعبة عند عبد الله أيضًا في السنة برقم ٤٧٢ ج١/٢٥٧، وعند ابن جرير في تفسيره ٧٤/١١.

وأورده السيوطي في الدر ٣٠٦/٣ وعزاه إلى ابن جرير والدارقطني.

(١) أبو موسى رضي الله عنه تقدم ص ١٠٨.

(٢) خرج الدارمي في الرد على الجهمية برقم ١٩٦ ص ١٠١ قال: حدثنا محمد بن المنهال البصري ثنا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أسلم عن أبي مريّة - كذا - عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: رأهم أبو موسى وهم ينظرون إلى الهلال فقال: كيف ربكم إذا رأيتموه جهرة.

وهذا الأثر إسناده ثقات غير أبي مريّة - كذا عند الدارمي - وصوابه أبو مريّة كما في السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد، والتوحيد لابن خزيمة وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، وأبو مريّة هذا ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة ص ٣٤ يروي عن النبي ﷺ وعن عبدالله بن عمر، وعنه أسلم العجلي، ولم يذكر له جرحًا ولا تعديلًا فهو على هذا فيه جهالة.

وقد روى هذا الأثر عبدالله ابن الإمام أحمد في السنة ٤٦٥ ج١/٢٥٣ - ٢٥٤، وابن خزيمة في التوحيد برقم ٢٥٧ ج١/٤٤٢ قال ابن خزيمة: وذكر هذا القول من قبل أبي موسى لا عن النبي ﷺ. ورواه الآجري في الشريعة ص ٢٦٤، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٦٢ ج٣/٤٩٨.

## عمار<sup>(١)</sup>، وأنس<sup>(٢)</sup>، والضحاك<sup>(٣)</sup>، وعكرمة<sup>(٤)</sup>،

(١) عمار رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ٤١٧ وهذا الأثر عند الدارمي في الرد على الجهمية برقم ١٩٧ ص ١٠١-١٠٢ قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد-يعني ابن سلمة- عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه كان يقول في دعائه: «اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك، وشوقاً إلى لقائك».

وهذا الأثر تقدم تخريجه ص ٤١٧ وفيه متابعة حماد بن سلمة لحماد بن زيد عن عطاء.

(٢) أنس رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ٤١٦ وأثره عند الدارمي برقم ١٩٨ ص ١٠٢ قال: حدثنا شيخ من أهل بغداد ثنا شريك عن عثمان بن أبي اليقظان عن أنس بن مالك ﴿وَلَدَيْنَا نَزْلٌ﴾ [ق: ٣٥] قال: يتجلى لهم كل جمعة.

وإسناده ضعيف جداً لجهالة شيخ الدارمي، وفيه شريك بن عبدالله قال في التقريب ٣٥١/١ «صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة» وعثمان بن أبي اليقظان قال عنه ابن حجر ١٣/٢ «ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع»، وقال الذهبي في الكاشف ٢/٢٥٥ «روى عن أنس وسعيد بن جبير وعنه شعبة وشريك وخلق وكان شيعياً ضعفوه» ورواه من طريق شريك عن أبي اليقظان عن أنس اللالكائي في شرح السنة برقم ٨١٣ ج ٣/٤٦٩ لكن بلفظ «يظهر لهم الرب عز وجل يوم القيامة». وقد جاء من طريق آخر مرفوعاً وتقدم تخريجه ص ٤١٦.

(٣) الضحاك بن مزاحم تقدمت ترجمته ص ٤٢٠ وأثره عند الدارمي برقم ١٩٩ ص ١٠٢ قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن جويبر عن الضحاك قال: «إن الملائكة إذا أخذوا بأصوات من تحميد وتقديس وثناء على الله عز وجل فليس شيء أطرب منه. إلا النظر إلى الله».

وفي إسناده جويبر بن سعيد البلخي ذكر الذهبي في الكاشف ١/١٩٠ أنه روى عن أنس والضحاك، وقال: «تركوه» وفي التقريب ١/١٣٦ قال ابن حجر «ضعيف جداً» ولم أقف على من خرجه.

(٤) عكرمة بن عبدالله مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة ١٠٧ هـ وقيل بعد ذلك، روى له الستة. انظر: [الكاشف ٢/٢٧٦، التقريب ٢/٣٠].

وأثره عند الدارمي برقم ٢٠٠ ص ١٠٢ قال: حدثنا محمد بن منصور الذي يقال =

وكعب<sup>(١)</sup>، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>. والذي تركه من ذلك أكثر

له الطوسي، من أهل بغداد ثنا علي بن شقيق، أنبأ حسين بن واقد عن يزيد النحوي، عن عكرمة ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُؤَارُ﴾ ⑪ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ⑫ ﴿[القيامة: ٢٢ - ٢٣] قال: ينظرون إلى الله نظراً.

وهذا الأثر متصل الإسناد ورجاله ثقات، وقد خرجه الطبري في تفسيره ج١٩/١١٩ عن شيخ المصنف وبسنده، وصحح ابن حجر هذا الإسناد في فتح الباري ج١٣/٤٢٤ - ٤٢٥.

وخرجه عبدالله ابن الإمام في السنة برقم ٤٨١ ج١/٢٦١، والآجري في الشريعة ص٢٥٦، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ٨٠٣ ج٣/٤٦٥ من طرق أخرى عن علي بن الحسن عن الحسين بن واقد عن يزيد النحوي عن عكرمة به، وأورده السيوطي في الدر ج٦/٢٩٠ وعزاه إلى ابن المنذر والآجري واللالكائي والبيهقي عن عكرمة.

(١) هو كعب الأحبار كما جاء مصرحاً به عند الآجري في الشريعة ص٢٥٣، وهو كعب بن مائع الحميري أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في خلافة عثمان وقد زاد على المائة. انظر: [الكاشف ٩/٣، التقريب ٢/١٣٥].

وأثره عند الدارمي برقم ٢٠١ ص١٠٣ قال: حدثنا الزهراني أبو الربيع ثنا جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث عن كعب قال: «مانظر الله عز وجل إلى الجنة إلا قال: طيبى لأهلك» وفيه «ويبرز لهم الرب ينظرون إليه».

وهذا الأثر ضعيف الإسناد لضعف يزيد بن أبي زياد الهاشمي روى عن مولاة عبدالله بن الحارث وعنه جرير بن عبد الحميد. قال في التقريب ٢/٣٦٥ «ضعيف كبير فتغير، صار يتلقن وكان شيعياً» وانظر: [تهذيب التهذيب ١١/٣٢٩]. وخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في السنة برقم ٥٢٣ ج١/٢٧٧ مختصراً والآجري في الشريعة ص٢٥٣ - ٢٥٤ بطوله كلاهما من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث عن كعب الأحبار.

(٢) عمر بن عبد العزيز تقدمت ترجمته ص٢١٤ وأثره عند الدارمي برقم ٢٠٢ ص١٠٣ قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم أنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة =

مما رواه .

ثم قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> : (فهذه أحاديث<sup>(٢)</sup> كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية على تصديقها والإيمان بها أدركنا<sup>(٣)</sup> أهل الفقه من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديمًا وحديثًا يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا<sup>(٤)</sup> ينكرونها، ومن أنكرها من أهل الزيغ نسبوه إلى الضلال؛ بل كان من أكبر رجائهم وأجزل ثواب<sup>(٥)</sup> الله تبارك وتعالى في أنفسهم النظر إلى وجه الله الكريم خالقهم يوم

= الأنصاري قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض أمراء الأجناد: أما بعد فإنني أوصيك بتقوى الله وطاعته» وفيه: «فإن بتقوى الله نجا أوليائه من سخطه، وبها تحقق لهم ولايته، وبها وافقوا أنبياءه، وبها نضرت وجوههم ونظروا إلى خالقهم».

وهذا الأثر ضعيف الإسناد لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة قال في التقريب ٣١ / ١ «ضعيف» وأما سعيد وعمر فثقتان ثبتان.

وخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق إسماعيل بن أبي حبيبة أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى بعض عماله وذكره بأطول من هذا.

قلت: وهذه الآثار لا تخلو من ضعف كما مر معنا في تخريجها لكن المؤلف إنما ساقها من باب الشواهد، والشواهد والمتابعات يتسامح فيها مالا يتسامح في الأصول، والعمدة في إثبات الرؤية على الأصول وهي الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الصحيحة الثابتة.

(١) أبو سعيد الدارمي تقدمت ترجمته ص ٢٠٦ .

(٢) في الرد على الجهمية «الأحاديث» .

(٣) في ط «أدركت» .

(٤) لفظة «لا» سقطت من ط .

(٥) في ك و ط «وأجزل سؤالهم الله تبارك وتعالى في أنفسهم» والتصويب من الرد على الجهمية .

القيامة<sup>(١)</sup>، حتى ما يعدلون به شيئاً من نعيم الجنة<sup>(٢)</sup> قال<sup>(٣)</sup> :  
(وقد كلمت بعض أولئك المعطلة)<sup>(٤)</sup> وذكر كلاماً طويلاً في  
تقرير الرؤية، والجواب عن شبه النفاة<sup>(٥)</sup> . إلى أن قال :

(وقال بعضهم: إنا لانقبل هذه الآثار [ولانحتج بها]<sup>(٦)</sup>  
قلت: أجل ولا كتاب الله تعالى تقبلون !! رأيتم<sup>(٧)</sup> إن لم  
تقبلوها أتشكون أنها مروية عن السلف مأثورة عنهم مستفيضة  
فيهم يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرناً بعد قرن؟ قالوا:  
نعم، قلنا: فحسبنا بإقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها  
مشهورة مروية تداولها<sup>(٨)</sup> العلماء والفقهاء، فهاتوا عنهم<sup>(٩)</sup> مثلها  
حجة لدعواكم التي كذبتها الآثار كلها، فلا تقدرون أن تأتوا فيها  
بخبر ولا أثر، وقد علمتم إن شاء الله تعالى أنه لا يستدرك سنن  
رسول الله ﷺ وأصحابه وأحكامهم وقضاياهم إلا بهذه<sup>(١٠)</sup> الآثار  
والأسانيد على ما فيها من الاختلاف، وهي السبب إلى ذلك،

---

(١) قوله «يوم القيامة» ليست في الرد على الجهمية .

(٢) انظر الرد على الجهمية ص ١٠٤ .

(٣) أي الدارمي والكلام متصل .

(٤) انظر الرد على الجهمية : ص ١٠٤ .

(٥) انظر الرد على الجهمية : ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٦) الزيادة من الرد على الجهمية .

(٧) في ك و ط «أراكم» والتصويب من الرد .

(٨) في الرد «تداولتها» وكلاهما جائز .

(٩) في ط «فما تواتر عنهم» بدل «فهااتوا عنهم» .

(١٠) في ك و ط «إلا هذه الآثار» والتصويب من الرد .

والنهج الذي درج عليه المسلمون، وكانت إمامهم في دينهم بعد كتاب الله تعالى: منها يقتبسون العلم، وبها يقضون، وبها يفتون<sup>(١)</sup>، وعليها يعتمدون، وبها يتزينون، يورثها<sup>(٢)</sup> الأول منهم الآخر، ويبلغها الشاهد منهم الغائب احتجاجاً [بها]<sup>(٣)</sup> واحتساباً في أدائها إلى من لم يسمعها، يسمونها السنن والآثار، والفقه، والعلم، ويضربون في طلبها شرق الأرض وغربها، يحلون بها حلال الله / تعالى، ويحرمون بها حرامه، ويميزون بها بين الحق والباطل، والسنن والبدع، ويستدلون بها على تفسير القرآن ومعانيه وأحكامه، ويعرفون بها ضلالة من ضل عن الهدى، فمن رغب عنها فإنما يرغب عن آثار السلف وهدْيهم، ويريد مخالفتهم ليتخذ دينه هواه، وليتأول كلام<sup>(٤)</sup> الله برأيه خلاف ما عنى الله به، فإن كنتم من المؤمنين وعلى منهاج أسلافهم فاقبسوا العلم من أثرهم<sup>(٥)</sup>، واقتبسوا الهدى في سبيلهم<sup>(٦)</sup>، وارضوا بهذه الآثار إماماً كما رضي بها القوم لأنفسهم إماماً، فلعمري ما أنتم أعلم بكتاب الله منهم ولا مثلهم، بل أضل وأجهل<sup>(٧)</sup>، ولا يمكن الاقتداء بهم إلا باتباع هذه الآثار على

ك ٢١٢/ب

(١) في الرد «وبها يقيمون».

(٢) في الرد «يرثها».

(٣) الزيادة من الرد.

(٤) في الرد «كتاب الله».

(٥) في الرد «أثارهم».

(٦) في الرد «في سبيله».

(٧) قوله «بل أضل وأجهل» ليست في ط والرد على الجهمية، وعلق في ط بقوله =

ما تروى، فمن لم يقبلها فإنه يريد أن يتبع غير سبيل المؤمنين، وقال الله: ﴿وَيَتَّبِعْ<sup>(١)</sup> عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول. قلنا: هنا<sup>(٢)</sup> ضللتكم عن سواء السبيل، ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس لشيء محدود موصوف<sup>(٣)</sup> عند جميع الناس فيقتصر عليه، ولو كان كذلك لكان<sup>(٤)</sup> راحة للناس، ولقلنا به ولم نَعُدْ، ولكن<sup>(٥)</sup> الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] فوجدنا المعقول عند كل حزب ما

= «يوجد بالأصل زيادة: بل أضل وأجهل. وليست موجودة في الرد على الجهمية للدارمي، ولا تناسب المقام» قلت: بل لا يمنع المقام من إيرادها لأن أفعل التفضيل هنا ليس على بابها إذ المراد هنا ثبوت الوصف لمحله من غير نظر إلى تفضيل كقولهم «الناقص والأشج أعداء بني مروان» يعني هما العادلان، ومنه حديث البخاري في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ وعنده نسوة من قریش يكلمنه ويستكثرنه عالية أصواتهن على صوته فلما استأذن عمر بن الخطاب قمن فبادرن الحجاب... وفيه: ثم قال عمر: ياعدوات أنفسهن، أتهنني ولا تهين رسول الله ﷺ؟ فقلن: نعم أنت أفظ وأغلظ من رسول الله ﷺ».

انظر: [صحيح البخاري / كتاب فضائل الصحابة / باب مناقب عمر رضي الله عنه / حديث رقم ٣٦٨٣ ج ٧/ ٤١، وشذا العرف في فن الصرف ص ٨٦].

(١) في ط وبعض نسخ الرد «ومن يتبع» وهو خطأ.

(٢) في الرد «ها هنا ضللتكم».

(٣) في ط والرد «ليس لشيء واحد موصوف بحدود».

(٤) في الرد «كان».

(٥) في الرد «ولم يكن».

هم عليه، والمجهول عندهم ماخالفهم، فوجدنا فرقكم - معشر الجهمية -<sup>(١)</sup> في المعقول مختلفين، كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه، والمجهول ماخالفها. فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء، ولم نقف له على حد بين في كل شيء، رأينا أرشد<sup>(٢)</sup> الوجوه وأهداها أن نرد<sup>(٣)</sup> المعقولات كلها إلى أمر رسول الله ﷺ، وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم؛ لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم، وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم ينفروا<sup>(٤)</sup> فيه، ولم تظهر فيهم البدع والأهواء الحادثة<sup>(٥)</sup> عن الطريق، فالمعقول عندنا ما وافق هديهم، والمجهول ماخالفهم، ولا سبيل إلى معرفة هديهم وطريقهم إلا هذه الآثار، وقد انسلختم<sup>(٦)</sup> منها وانتفيتم منها بزعمكم، فأني تهتدون؟!<sup>(٧)</sup>

قلت: كلام السلف والأئمة كثير في «مسألة الرؤية» وتقرير وجودها بالسمع، وتقرير جوازها بالعقل، وتقرير أن نفي جوازها

تعقيب المؤلف على ما نقله من النصوص وكلام العلماء في مسألة الرؤية

- 
- (١) تقدم التعريف بها ص ٤ .  
(٢) في ك «راشد» والتصويب من الرد .  
(٣) في ط «أن ترد» .  
(٤) في الرد «لم يفتروا» .  
(٥) في ط «الجائرة» .  
(٦) في ط «وقد انسلختم» بزيادة الهاء وهو تصحيف .  
(٧) انظر الرد على الجهمية ص ١٠٦ - ١٠٨ .



مستلزم للتعطيل، وقد نبه السلف ومتكلمة الصفاتية<sup>(١)</sup> على ما هو معلوم بالمعقول أنه من قال: إنه لا يمكن رؤيته. فقد لزمه أن يعطله ويجعله / معدومًا؛ لأنه إذا كان موجودًا جازت رؤيته.

ك ٢١٣/أ

ثم للناس هنا طريقان (أحدهما) - وهي طريقة أبي محمد ابن كلاب<sup>(٢)</sup> وغيره كأبي الحسن بن الزاغوني<sup>(٣)</sup> - أن كل ما هو قائم بنفسه فإنه تجوز رؤيته، ولم يلزموا<sup>(٤)</sup> ذلك في سائر الأعراض والصفات. و(الثانية) وهي طريقة أبي الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> ومن اتبعه، وقد سلكها القاضي أبو يعلى<sup>(٦)</sup> وغيره أن كل موجود تصح رؤيته، سواء كان قائمًا بنفسه أو قائمًا بغيره، وقد قرروا ذلك بطرق منها ما هو غير بين ويرد عليه أسئلة<sup>(٧)</sup>، والتزموا لأجل ذلك لوازم يظهر فسادها. وقد بينا في غير هذا الموضع كيف تقرير<sup>(٨)</sup> الطريقة العقلية في ذلك على وجه يفيد المقصود<sup>(٩)</sup>، ولكن نشير هنا إشارة فنقول:

(١) انظر الصفاتية ص ٣٥٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٤) في ط «ولم يلتزم».

(٥) تقدمت ترجمته ص ٤٧ وانظر مذكره في الإبانة ص ٢٦.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٤٨. وانظر ما ذكره في إبطال التأويلات مخطوط ص ١٥٦ -

١٦١.

(٧) في ك و ط «أسولة».

(٨) في ط «تقرر».

(٩) انظر: [مجموع الفتاوى ٣٩/٦ - ٤٠، ٤٠١ - ٤٠٦، ٤٨٥ - ٥١٢، وبغية =

معلوم أن «الرؤية» تتعلق<sup>(١)</sup> بالموجود دون المعدوم، ومعلوم أنها أمر وجودي محض لا يسيطر فيها أمر عديم، كالذوق الذي يتضمن استحالة شيء من المذوق<sup>(٢)</sup>، وكالأكل والشرب الذي يتضمن استحالة المأكول والمشروب، ودخوله في مواضع من الأكل والشارب، وذلك لا يكون إلا عن استحالة وخلق. وإذا كانت أمراً وجودياً محضاً ولا تتعلق إلا بموجود فالمصحح لها الفارق بين ما يمكن رؤيته وما لا يمكن رؤيته: إما أن يكون وجوداً محضاً، أو متضمناً أمراً عديمياً، والثاني باطل لأن العدم لا يكون له تأثير في الوجود المحض، فلا يكون سبباً له، ولا يكون أيضاً شرطاً أو جزءاً من السبب إلا أن يتضمن وجوداً فيكون ذلك الوجود هو المؤثر في الوجود، ويكون ذلك العدم دليلاً عليه ومستلزماً له ونحو ذلك. وهذا من الأمور البينة عند التأمل.

ومن قال من العلماء: إن العدم يكون علة للأمر الثبوتي، أو جزء علة أو شرط علة. فإنما يقول<sup>(٣)</sup> ذلك في قياس الدلالة<sup>(٤)</sup>

= المرتاد ص ٤٥١ - ٤٧٧، ودرء تعارض العقل والنقل ٢٢٦/٦ - ٢٤٥.

(١) في ط «تعلق».

(٢) في ك «من الذوق» وصوابه المذوق كما في ط.

(٣) في ط «يقولون».

(٤) قال ابن قدامة (قياس الدلالة: هو أن يجمع بين الفرع والأصل بدليل العلة، ليدل اشتراكهما فيه على اشتراكهما في العلة، فيلزم اشتراكهما في الحكم ظاهراً). انظر: (ابن قدامة وآثاره الأصولية ج ٢/ ٣١٤).

ونحوه مما يستدل فيه بالوصف على الحكم، لايقول أحد: إن نفس العدم هو المقتضي للوجود، ولايقول: إن الوصف المركب من وجود وعدم هما جميعاً مقتضيان للوجود المحض. وشروط العلة هي من جملة أجزاء العلة التامة.

وإذا كان المقتضي لجواز الرؤية، والمصحح للرؤية، والفارق بين ما<sup>(١)</sup> تجوز رؤيته وبين ما<sup>(٢)</sup> لاتجوز: إما أن يكون وجوداً محضاً فلا حاجة بنا إلى تعيينه، سواء قيل هو مطلق الوجود، أو القيام بالنفس؛ أوبالعين بشرط المقابلة والمحاذاة أو غير ذلك مما يقال إنه مع وجوده تصح الرؤية ومع عدمه تمتنع؛ لكن المقصود أنه أمور وجودية.

وإذا كان كذلك فقد علم أن الله تعالى هو أحق بالوجود وكماله من كل موجود؛ إذ وجوده هو الوجود الواجب، ووجود كل ما سواه هو من وجوده، وله الكمال<sup>(٣)</sup> التام في جميع الأمور الوجودية المحضة؛ فإنها هي الصفات التي بها يكون كمال الوجود. وحيث أن يكون الله - وله المثل الأعلى<sup>(٤)</sup> - أحق بأن تجوز رؤيته لكمال وجوده. / ولكن لم نره في الدنيا لعجزنا عن ذلك وضعفنا، كما لانستطيع التحديق في شعاع الشمس؛ بل كما

(١) في ط «بينما».

(٢) في ط «وبينما».

(٣) في ك و ط «وله الكلام» وقال في تعليقه على المطبوعة «والمناسب: الكمال» قلت: وهو الصواب الذي يقتضيه السياق.

(٤) في ط «الأعلا».

لا يطيق الخفاش أن يراها<sup>(١)</sup>: لا لامتناع رؤيتها؛ بل لضعف بصره<sup>(٢)</sup> وعجزه، كما قد لا استطاع سماع الأصوات العظيمة جدًا، لا لكونها لا تسمع؛ بل لضعف السامع وعجزه؛ ولهذا يحصل لكثير من الناس عند سماع الأصوات العظيمة ورؤية الأشياء الجليلة ضعف أو رجفان أو نحو ذلك مما سببه ضعفه عن الرؤية والسماع، لا لكون ذلك الأمر مما يمتنع<sup>(٣)</sup> رؤيته وسماعه؛ ولهذا وردت في الأخبار في قصة موسى عليه الصلاة والسلام وغيره بأن الناس إنما لا يرون الله في الدنيا للضعف والعجز<sup>(٤)</sup>، والله سبحانه وتعالى قادر على أن يقويهم على ما عجزوا عنه. وتام بسط هذا وتقريره له<sup>(٥)</sup> موضع آخر.

وإنما المقصود أن نقول: إذا ثبتت رؤيته فمعلوم في بدائه<sup>(٦)</sup> العقول أن المرئي القائم بنفسه لا يكون إلا بجهة من الرائي، وهذه الرؤية التي أخبر بها النبي ﷺ حيث قال: «ترون ربكم كما

(١) في ط «كما لا تطيق الخفاش أن تراها».

(٢) في ك «بصيرة» وهو تصحيف.

(٣) في ط «تمتنع».

(٤) انظر ما نقله ابن جرير في تفسيره (ج٩/٣٤ - ٤٩)، وابن كثير في تفسيره (ج٢/٢٤٤ - ٢٤٥) وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٨ - ٥٦ (وقال أكثر مانعيها في الدنيا: سبب المنع ضعف قوى الآدمي في الدنيا عن احتمالها كما لم يحتملها موسى ﷺ في الدنيا والله أعلم).

(٥) في ط «له في موضع آخر».

(٦) في ط «بداية».

ترون الشمس والقمر»<sup>(١)</sup> فأخبر أن رؤيته كرؤية الشمس والقمر، وهما أعظم المرئيات ظهوراً في الدنيا، وإنما يراهم<sup>(٢)</sup> الناس فوقهم بجهة منهم؛ بل من المعلوم أن رؤية ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه ممتنع في بدائه<sup>(٣)</sup> العقول، وهذا مما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم من السلف والأئمة وأهل الحديث والفقه والتصوف وجماهير أهل الكلام المثبتة والنافية والفلاسفة<sup>(٤)</sup>. وإنما خالف فيه فريق من أصحاب الأشعري<sup>(٥)</sup> ومن وافقهم من الفقهاء، كما قد يوافقهم القاضي أبو يعلى<sup>(٦)</sup> في «المعتمد»<sup>(٧)</sup> هو وغيره، ويقولون ما قاله أولئك في الرؤية: إنه يرى لا في جهة<sup>(٨)</sup>. ويلتزمون ما اتفق أهل العقول على أنه من

(١) تقدم تخريجه ص ٣٩٦.

(٢) أراد بهذا الضمير المجموع: المثني، ومن ذكر الجمع مع إرادة المثني قوله تعالى ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].

(٣) في ط «بداية».

(٤) انظر التعريف بالفلاسفة: ص ٩.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٧) لم أجد أصل هذا الكتاب لكن يوجد مختصر له اختصره المؤلف نفسه وهو بعنوان «المعتمد في أصول الدين» قال في مقدمته: (سألتموني أحسن الله توفيقكم اختصار مقدمة في أصول الدين من كتابنا «المعتمد» لتقرب على متعلمها، ويشرع بأخذها، فأجبتكم إلى ذلك والله الموفق للصواب) وهذا المختصر يقع في ٣٠٠ صفحة بمقدمته وفهارسه طبع بالمطبعة الكاثوليكية في بيروت في سنة ١٩٧٤ م.

(٨) انظر: مختصر المعتمد ص ٥٥.

الممتنع في بدائه<sup>(١)</sup> العقول؛ بل يقولون: إن المعلوم ببدائه<sup>(٢)</sup> العقول أنه لا يرى إلا ماهو متحيز أو قائم بمتحيز، ومن ادعى رؤية ما ليس بمتحيز ولا قائماً بمتحيز فقد خرج عن ضرورات العقول باتفاق عقلاء بني آدم من جميع الطوائف؛ إلا هذا الفريق الذي اتفق الناس على تناقضهم؛ فإن موافقيهم من الجهمية الفلاسفة<sup>(٣)</sup> والمعتزلة<sup>(٤)</sup> ونحوهم على إمكان وجود موجود ليس بمتحيز ولا حال فيه وعلى إمكان معرفة ذلك بالعقل - وإن كانوا عند جمهور العقلاء مخالفين لضرورة العقل - فإنهم لا يوافقونهم على أن من كان كذلك فإنه يرى؛ بل هؤلاء يوافقون جمهور العقلاء في أن ما لا يكون متحيزاً ولا حالاً في متحيز لا يمكن رؤيته، حتى إن أئمة أصحاب الأشعري<sup>(٥)</sup> المتأخرين كأبي

(١) في ط «ببدائية».

(٢) في ط «ببدائية».

(٣) الجهمية الفلاسفة هم غالبية الجهمية الذين ينفون أسماء الله وصفاته وأصل مقالاتهم كما ذكر المؤلف مأخوذة عن فلاسفة الصابئة القائلين بقدم العالم وتعطيل الصفات؛ وذكر أبو الحسن الأشعري رحمه الله في المقالات ذلك عنهم وبين أنهم لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره فأظهروا معناه، قال: (ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره ولأفصحوا به غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار ذلك).

انظر: [مقالات الإسلاميين ريتير ص ٤٨٣، الفتاوى الكبرى ج ٥/٤٨ - ٥٠، كتاب الصفدية ١٦٦/٢].

(٤) انظر: المعتزلة ص ٤.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

حامد<sup>(١)</sup>، وابن الخطيب<sup>(٢)</sup> وغيرهما لما تأملوا ذلك عادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة<sup>(٣)</sup> أو قريب منه، وفسروها بزيادة العلم كما يفسرها بذلك الجهمية<sup>(٤)</sup> والمعتزلة وغيرهم، وهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية الثابتة بالنصوص والإجماع، المعلوم جوازها بدلائل المعقول؛ بل المعلوم بدلائل العقول امتناع وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن تعلقها به؛ لكن هؤلاء المثبتة / الذين وافقوا عامة المؤمنين على إمكان رؤيته وانفردوا عن الجماعة بأنه يرى لافوق الرائي ولا عن يمينه ولا عن شماله ولا في شيء من جهاته هم قد وافقوا أولئك الجهمية في وجود موجود يكون كذلك، فموافقتهم لهؤلاء في إمكان وجود موجود بهذا الوصف أبعد عن الشرع والعقل من قولهم تمكن رؤية هذا الموجود؛ ولهذا تنكر الفطر وجوده أعظم مما تنكر رؤيته بتقدير وجوده. كما قد ذكرنا أن قولهم: هو فوق العرش وليس بجسم. أقرب من قولهم: لا داخل العالم ولا خارجه<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو الغزالي وقد تقدمت ترجمته ص ٧٥.

(٢) وهو فخر الدين الرازي صاحب أساس التقديس.

(٣) وهو النفي، وانظر التعريف بالمعتزلة ص ٤.

(٤) انظر أقوال المعتزلة والجهمية في الرؤية في المقالات (٢٣٨/١، ٢٨٧ - ٢٩٠) وانظر كلام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٩ - ١١٢، وانظر كلام الرازي في الأربعين في أصول الدين ص ٢١٨، وفي محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٨٩.

(٥) انظر: [مجموع الفتاوى ج ٥/ ٢٨٥ - ٢٨٨، وانظر بيان تلبس الجهمية المطبوع ١٨٩/١].

نقل المؤلف  
عن «مناهج  
الأدلة» لابن  
رشد الحفيد  
كلامه في  
الرؤية

وهذا أيضًا مما عظم فيه إنكار المدعين للجمع بين الشريعة  
والفلسفة كالقاضي أبي الوليد بن رشد الحفيد<sup>(١)</sup> فإنه قال في  
كتابه الذي سماه «مناهج الأدلة في الرد على الأصولية»<sup>(٢)</sup> وقال  
ما ذكرناه عنه قبل هذا في «مسائل الجسم» و «مسألة الجهة»<sup>(٣)</sup>  
وزعم ما ذكرناه عنه<sup>(٤)</sup> - إلى قوله<sup>(٥)</sup> - (ولذلك اضطررنا نحن  
أيضًا إلى وضع قول في موافقة الحكمة للشريعة)<sup>(٦)</sup> قال<sup>(٧)</sup>:  
(وإذا تبين هذا فلنرجع إلى حيث كنا فنقول: إن الذي بقي علينا  
من هذا الجزء<sup>(٨)</sup> ومن<sup>(٩)</sup> المسائل المشهورة هي «مسألة الرؤية»  
فإنه قد يظن أن هذه المسألة هي بوجه<sup>(١٠)</sup> ما داخله في هذا

(١) تقدمت ترجمته ص ٢٥.

(٢) تقدم التعريف بهذا الكتاب ص ٢٧.

(٣) انظر ما تقدم في المطبوع (ج ١/ ٢٤ - ٣١)، ونقل المؤلف رحمه الله ما ذكره ابن  
رشد في مسألة الجسم والجهة أيضًا في كتابه درء تعارض العقل والنقل، انظر  
مسألة الجسم في ج ١٠/ ٢٤٨ - ٢٤٩، ٢٥٩ - ٢٦٩، ٢٨١ - ٢٨٢، ٢٨٩ -  
٢٩٠، وانظر مسألة الجهة في ج ٦/ ٢١٢ - ٢٢٦.

وانظر: الكشف من مناهج الأدلة ص ١٧٠ - ١٨٥.

(٤) من عدم التصريح بالحكمة للجمهور.

(٥) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٨٥ - ١٩١.

(٦) في الكشف: «إلى وضع قول أعني فصل المقال في موافقة الحكمة للشريعة».

(٧) والكلام متصل بما قبله.

(٨) في ك و ط «الخبر» والتصويب من الكشف.

(٩) في الكشف «من».

(١٠) في ك «توجه» والتصويب من الكشف.



الجزء<sup>(١)</sup> - أعني في الجزء المتقدم<sup>(٢)</sup>، يعني جزء التنزيه فإنه تكلم في التنزيه<sup>(٣)</sup> بعد تكلمه في الصفات الثبوتية<sup>(٤)</sup> وقال: فإنه قد يظن أن هذه المسألة هي بوجه ما داخله في هذا الجزء المتقدم<sup>(٥)</sup> - لقوله تعالى ﴿لَا تَدْرِيكَ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ولذلك أنكرها المعتزلة<sup>(٦)</sup>، وردّت الآثار الواردة في الشرع بذلك مع كثرتها وشهرتها، فشنع الأمر عليهم، والسبب في وقوع<sup>(٧)</sup> هذه الشبهة في الشرع أن المعتزلة لما اعتقدوا انتفاء الجسمية عنه سبحانه وتعالى، واعتقدوا وجوب التصريح بها لجميع المكلفين وجب<sup>(٨)</sup> عندهم إذا انتفت الجسمية أن تنتفي الجهة، وإذا انتفت الجهة انتفت الرؤية، إذ كل مرئي في جهة من الرائي، فاضطروا لهذا المعنى إلى رد الشرع<sup>(٩)</sup> المنقول، وأعلوا الأحاديث

(١) في الكشف «في هذا الجزء المتقدم» وفي ط «المتقدم».

(٢) في ك «المعدوم» ومقتضى السياق أن تكون «المتقدم».

(٣) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ١٦٨ - ١٧٠.

(٤) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ١٦٠ - ١٦٧.

(٥) في ك «المعدوم» ومقتضى السياق أن تكون «المتقدم» كما في ط، والعبارة من قوله: «أعني في الجزء» إلى قوله «في هذا الجزء» ليست في ط ولا في الكشف عن مناهج الأدلة، وظاهر أنها زيادة توضيحية من المؤلف كما يتضح لمن تأمل السياق.

(٦) انظر المعتزلة ص ٤.

(٧) في الكشف وط «وسبب وقوع».

(٨) في ط والكشف «ووجب».

(٩) في ط والكشف «فاضطروا لهذا المعنى لرد الشرع».

أنها<sup>(١)</sup> أخبار آحاد، وأخبار الآحاد لا توجب<sup>(٢)</sup> العلم؛ مع أن ظاهر القرآن معارض لها، أعني قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وأما «الأشعرية»<sup>(٣)</sup> فراموا الجمع بين الاعتقادين، أعني بين انتفاء الجسمية وبين جواز الرؤية لما ليس بجسم بالحس فعسر ذلك عليهم، ولجئوا في ذلك إلى حجج سوفسطائية<sup>(٤)</sup> مموهة، أعني الحجج التي توهم أنها حجج وهي كاذبة، وذلك أنه يشبه أن يكون في الحجج ما يوجد في الناس، أعني أنه كما يوجد في الناس الفاضل التام الفضيلة فيوجد<sup>(٥)</sup> فيهم من هو دون ذلك في الفضل، ويوجد فيهم من يوهم أنه فاضل وليس بفاضل، وهو المرائي، وكذلك<sup>(٦)</sup> الأمر في الحجج، أعني أن منها ما هو في غاية اليقين، ومنها ما هو دون اليقين، ومنها حجج<sup>(٧)</sup> مرئية، وهي التي توهم أنها يقين وهي كاذبة. والأقاويل التي سلكها<sup>(٨)</sup> الأشعرية<sup>(٩)</sup> في هذه المسألة منها أقاويل / في

ك ٢١٤/ب

(١) في ط والكشف «واعتلوا للأحاديث بأنها».

(٢) في ك «لم توجب» والتصويب من الكشف.

(٣) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

(٤) انظر السفسطة ص ٩٩، ٣٣٦-٣٤١.

(٥) في الكشف «ويوجد».

(٦) في الكشف «كذلك».

(٧) في ط «حجة».

(٨) في الكشف «سلكتها».

(٩) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

دفع<sup>(١)</sup> دليل المعتزلة<sup>(٢)</sup>، ومنها أقاويل لهم في إثبات جواز الرؤية لما ليس بجسم، وأنه ليس يعرض من فرضها محال.

فأما ما عاندوا به قول المعتزلة «أن كل مرئي فهو في جهة من الرائي» فمنهم من قال: إن هذا إنما هو حكم الشاهد لا حكم الغائب، وإن هذا الموضوع<sup>(٣)</sup> ليس هو من المواضع التي يجب فيها نقل حكم الشاهد إلى الغائب، وإنه جائز أن يرى الإنسان ما ليس في جهة إذا كان جائزًا أن يرى الإنسان بالقوة المبصرة نفسها دون عين، وهؤلاء اختلط عليهم إدراك العقل مع إدراك<sup>(٤)</sup> البصر، فإن العقل هو الذي يدرك ما ليس في جهة - أعني في مكان - وأما إدراك البصر فظاهر من أمره أن من شرطه أن يكون المرئي منه في جهة - أعني في مكان<sup>(٥)</sup> - ولا في كل<sup>(٦)</sup> جهة فقط، بل في<sup>(٧)</sup> جهة ما مخصوصة، ولذلك ليس تتأتى الرؤية بأي وضع اتفق أن يكون البصر من المرئي؛ بل بأوضاع محدودة وشروط محدودة أيضًا، وهي ثلاثة أشياء: حضور الضوء، والجسم الشفاف المتوسط بين البصر [والمبصر]<sup>(٨)</sup> وكون

---

(١) في الكشف «رفع».

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) في ط «الموضوع».

(٤) في الكشف بإسقاط «إدراك» وفي بعض نسخه بإثباتها.

(٥) قوله «أعني في مكان» ليست في ط والكشف.

(٦) لفظة «كل» ليست في الكشف.

(٧) في الكشف «وفي».

(٨) الزيادة من ط والكشف.

المبصر ذا ألوان [ضرورة]<sup>(١)</sup> والرد لهذه الأمور المعروفة بنفسها في الأبصار هو رد للأوائل المعلومة بالطبع للجميع، وإبطال لجميع علوم المناظر والهندسة<sup>(٢)</sup>.

وقد قال القوم - أعني «الأشعرية» - إن أحد المواضع التي يجب أن ينقل فيها حكم الشاهد إلى الغائب هو الشرط، مثل حكمنا أن كل عالم حي لكون الحياة تظهر من الشاهد شرطاً في وجود العالم<sup>(٣)</sup>، [وإن كان ذلك]<sup>(٤)</sup> قلنا لهم: وكذلك يظهر<sup>(٥)</sup> في الشاهد أن هذه الأشياء هي شروط في الرؤية، فألحقوا الغائب منها<sup>(٦)</sup> بالشاهد على أصلكم.

وقد رام أبو حامد<sup>(٧)</sup> في كتابه المعروف بـ «الاقتصاد»<sup>(٨)</sup> أن

---

(١) الزيادة من ط والكشف.

(٢) في ك «معلوم الناظر والهندسة» وفي ط «معلوم المناظرة والهندسة» والتصويب من الكشف.

(٣) في ط وك «العلم» والتصويب من الكشف.

(٤) الزيادة من ط والكشف.

(٥) في ط «تظهر».

(٦) في ط والكشف «فيها».

(٧) أبو حامد تقدمت ترجمته ص ٧٥.

(٨) في ط والكشف «المقاصد» وصوابه «الاقتصاد» كما في ك إذ لم أقف في كتاب «مقاصد الفلاسفة» على ما ذكر هنا ووجدته في كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» وكتابه هذا مرتب على أربعة تمهيدات تجري مجرى التوطئة والمقدمات، وعلى أربعة أقطاب تجري مجرى المقاصد والغايات.

التمهيد الأول: في بيان أن هذا العلم من المهمات في الدين.

التمهيد الثاني: في بيان أنه ليس مهماً لجميع المسلمين بل لطائفة منهم =

يعاند هذه المقدمة - أعني [أن]<sup>(١)</sup> كل مرئي في جهة من الرائي - بأن الإنسان يبصر ذاته في المرأة، وأن ذاته ليست منه في جهة غير جهة مقابلة<sup>(٢)</sup>، وذلك أنه لما كان يبصر ذاته وكانت ذاته ليست تحل في المرأة التي<sup>(٣)</sup> في الجهة المقابلة، فهو يبصر ذاته في<sup>(٤)</sup> غير جهة. وهذه مغالطة، فإن الذي يبصر هو خيال ذاته<sup>(٥)</sup> فقط<sup>(٦)</sup> والخيال [منه]<sup>(٧)</sup> هو في جهة، إذا كان الخيال في المرأة والمرأة في جهة.

= مخصصين.

التمهيد الثالث: في بيان أنه من فروض الكفايات لا من فروض الأعيان.

التمهيد الرابع: في تفصيل مناهج الأدلة التي أوردها في هذا الكتاب.

وأما الأقطاب:

فالقطب الأول: النظر في ذات الله. والقطب الثاني: في صفات الله تعالى.

والقطب الثالث: في أفعال الله تعالى: والقطب الرابع في رسل الله.

ويقع هذا الكتاب في نحو ١٥٠ صفحة، وقد طبع بتقديم د. عادل العواسنة

١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

(١) الزيادة من الكشف.

(٢) في ك «بأن الإنسان يبصر ذاته في المرأة في غير جهة مقابلة، وذاته ليست منه في

جهة» والتصويب من الكشف وبه جاء في ط. ونص العبارة في الاقتصاد

ص ١٠٨ «ومن أنكر منهم فلا يقدر على إنكار رؤية الإنسان نفسه في المرأة،

ومعلوم أنه ليس في مقابلة نفسه».

(٣) قوله «في المرأة التي» ليست في الكشف.

(٤) في ك «من» والتصويب من الكشف.

(٥) في ك «فإن الذي هو يبصر خيال ذاته» والتصويب من الكشف.

(٦) كلمة «فقط» ليس في ط والكشف.

(٧) الزيادة من الكشف.

وأما حجتهم التي أتوا بها في إمكان رؤية ما ليس بجسم فإن المشهور عنهم في ذلك حجتان (إحداهما) - وهي أشهر عندهم - ما يقولونه من أن الشيء لا يخلو أن يرى من جهة أنه<sup>(١)</sup> متلون<sup>(٢)</sup>، أو من جهة أنه جسم، أو من جهة أنه لون أو من جهة أنه موجود، وربما عددوا جهات آخر غير هذه الوجوه<sup>(٣)</sup>، ثم يقولون: وباطل أن يرى من قبل أنه جسم إذ لو كان ذلك كذلك لما رئي ما هو غير جسم<sup>(٤)</sup>، وباطل أن يرى من قبل أنه ملون إذ لو كان كذلك لما رئي اللون<sup>(٥)</sup>، وباطل أن يرى لمكان أنه لون إذ لو كان ذلك كذلك لما رئي الجسم<sup>(٦)</sup> قالوا<sup>(٧)</sup>: وإذا بطلت جميع هذه / الأقسام<sup>(٨)</sup> التي تتوهم في هذا الباب فلم يبق أن يرى الشيء إلا من قبل أنه موجود. والمغالطة في هذا القول بينة، فإن المرئي منه ما هو مرئي بذاته، ومنه ما هو مرئي من قبل

ك ٢١٥/١

(١) في الكشف وط «ماهو».

(٢) في الكشف «ملون».

(٣) في ط «الموجودة» وفي الكشف «للموجود» وفي نسخة أخرى «الموجودة».

(٤) في ط والكشف «لمارئي اللون» وفي نسخة أخرى من الكشف «لمارئي ماهو غير جسم».

(٥) قوله «وباطل أن يرى من قبل أنه ملون إذ لو كان كذلك لما رئي اللون» ليست في ط والكشف وهي في نسخة أخرى من الكشف كما في الحاشية.

(٦) في الكشف «إذ لو كان ذلك لما رئي الجسم» وفي ط «إذ لو كان كذلك لما رئي الجسم».

(٧) لفظة «قالوا» ساقطة في ط.

(٨) في ك «الأقسام» والتصويب من الكشف.

المرئي بذاته<sup>(١)</sup>، وهذه هي حال اللون والجسم؛ فإن اللون مرئي بذاته، والجسم مرئي من قبل اللون، ولذلك ما لم<sup>(٢)</sup> يكن له لون لم يبصر، ولو كان الشيء إنما يرى من حيث هو موجود فقط لوجب أن تبصر الأصوات وسائر المحسوسات الخمس، فكان يكون البصر والسمع وسائر الحواس الخمس حاسة واحدة، وهذا كله<sup>(٣)</sup> خلاف ما يعقل.

وقد اضطر المتكلمون لمكان هذه المسألة [وما أشبهها أن يسلموا]<sup>(٤)</sup> أن<sup>(٥)</sup> الألوان ممكنة أن تسمع، والأصوات ممكنة أن ترى<sup>(٦)</sup>. وهذا كله خروج عن الطبع وعما<sup>(٧)</sup> يمكن أن يعقله الإنسان: فإنه من<sup>(٨)</sup> الظاهر أن حاسة البصر غير حاسة السمع، وأن محسوس هذه غير محسوس<sup>(٩)</sup> تلك: وأن آلة هذه غير آلة تلك، وأنه ليس يمكن<sup>(١٠)</sup> أن ينقلب البصر سمعًا كما ليس يمكن

---

(١) في ك «من قبل الرائي بذاته» وفي ط «ومنه ما هو مرئي لذاته» والتصويب من الكشف.

(٢) في ك و ط «لما لم» والتصويب من الكشف.

(٣) في ط والكشف «وهذه كلها».

(٤) الزيادة من الكشف و ط.

(٥) في ك «إلى أن».

(٦) في ك «ممكنة ألا تسمع» والتصويب من الكشف.

(٧) في ك و ط «وعن ما».

(٨) في ك و ط «وفي الظاهر» والتصويب من الكشف.

(٩) في ط «محسوس هذه غير محسوس تلك» وهو تصحيف.

(١٠) في ط و ك «ممكناً» والتصويب من الكشف.

أن يعود اللون صوتًا. والذين يقولون إن الصوت يمكن أن يبصر في وقت [ما]<sup>(١)</sup> فقد يجب أن يُسألوا، فيقال لهم: ما هو البصر؟ فلا بد أن يقولوا: هو قوة تدرك بها المرئيات<sup>(٢)</sup> [الألوان وغيرها. ثم يقال لهم: ما هو السمع؟ فلا بد أن يقولوا: هو قوة تدرك بها الأصوات]<sup>(٣)</sup> فإذا وضعوا<sup>(٤)</sup> هذا قيل لهم: فهل البصر عند إدراكه الأصوات<sup>(٥)</sup> هو بصر فقط أو سمع فقط؟ فإن قالوا هو<sup>(٦)</sup> سمع فقط: فقد سلموا أنه لا يدرك الألوان، وإن قالوا إنه<sup>(٧)</sup> بصر فقط فليس يدرك الأصوات، وإذا لم يكن بصرًا فقط لأنه يدرك الأصوات ولا سمعًا فقط لأنه يدرك الألوان فهو بصر وسمع معًا. وعلى هذا فتكون الأشياء كلها شيئًا واحدًا حتى المتضادات، وهذا شيء فيما أحسب<sup>(٨)</sup> يسلمه المتكلمون من أهل ملتنا، أو يلزمهم تسليمه - يعني هؤلاء الأشعرية<sup>(٩)</sup> - وهو رأي سوفسطائي لأقوام [قدماء]<sup>(١٠)</sup> مشهورين بالسفسطة<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) الزيادة من ط والكشف.
  - (٢) في ك «الأصوات» والتصويب من ط والكشف.
  - (٣) الزيادة من الكشف و ط وبها يتضح المعنى.
  - (٤) من المواضعة أي الموافقة في الأمر. انظر القاموس المحيط ٩٥/٣.
  - (٥) «الأصوات» ساقطة في ط.
  - (٦) لفظة «هو» ليست في الكشف.
  - (٧) لفظة «إنه» ليست في الكشف.
  - (٨) في ط والكشف «فيما أحسبه».
  - (٩) قوله «يعني هؤلاء الأشعرية» ليست في الكشف وانظر الأشعرية ص ١٠٢.
  - (١٠) الزيادة من ط والكشف.
  - (١١) انظر التعريف بالسفسطة ص ٩٩، ٣٣٦-٣٤١.



وأما «الطريقة الثانية» التي سلكها المتكلمون في جواز الرؤية فهي الطريقة التي اختارها أبو المعالي<sup>(١)</sup> في كتابه المعروف «بالإرشاد»<sup>(٢)</sup> وهي هذه الطريقة<sup>(٣)</sup> وتلخيصها: أن الحواس إنما تدرك ذوات الأشياء، وما تنفصل به الموجودات بعضها من بعض، فهو<sup>(٤)</sup> أحوال ليست بذوات، فالحواس لا تدركها وإنما تدرك الذات<sup>(٥)</sup>، والذات هي نفس الوجود<sup>(٦)</sup> المشترك لجميع الموجودات. فإذا الحواس إنما تدرك الشيء من حيث هو موجود<sup>(٧)</sup>. وهذا كله في غاية الفساد. ومن أبين ما يظهر به فساد هذا القول أنه لو كان البصر إنما يدرك الأشياء لوجودها<sup>(٨)</sup> لما

(١) انظر ترجمته ص ٢٩.

(٢) وهو كتابه المعروف بـ«كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» افتحه مؤلفه ببيان أحكام النظر ووجوبه وما يضاده وما يحصل به كما تناول في كتابه هذا بيان حقيقة العلم، والقول بحدوث العالم، والعلم بالصانع، وما يجب له تعالى من الصفات، ومعاني الأسماء، وإثبات الرؤية، كما تناول فيه مسائل القول في خلق الأعمال، والاستطاعة والتعديل والتجوز، والصالح والأصلح، وإثبات النبوات، والقول في المعجزات، والسمعيات، والآجال والأرزاق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجمل من أحكام الآخرة والتوبة والإمامة واختتمه بباب «القول في إثبات إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين»، وقد طبع كتابه هذا غير مرة وشرحه غير واحد من أتباعه.

(٣) قوله «وهي هذه الطريقة» ليست في ط والكشف.

(٤) في الكشف «هي».

(٥) في ط «الذوات».

(٦) في ط «الموجود».

(٧) انظر الإرشاد ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٨) قوله «لوجودها» ليس في ط والكشف.

أمكنه أن يفرق بين الأبيض والأسود؛ لأن الأشياء لا تفترق بالشيء الذي تشترك فيه، ولكان بالجملة لا يمكن في الحواس<sup>(١)</sup>: لا في البصر أن يدرك فصول الألوان، ولا في السمع أن يدرك فصول الأصوات، ولا في الطعم أن يدرك فصول المطعومات، وللزم أن تكون مدارك / المحسوسات بالحس<sup>(٢)</sup> واحدًا، فلا يكون فرق بين مدرك السمع وبين مدرك البصر<sup>(٣)</sup>. وهذا كله في غاية الخروج عما يعقله الإنسان، وإنما تدرك الحواس ذوات الأشياء المشار إليها بتوسط إدراكها<sup>(٤)</sup> لمحسوساتها الخاصة بها، فوجه المغالطة في هذا هو أن ما يدرك ذاتيًا<sup>(٥)</sup> أخذ أنه مدرك بذاته، ولولا النشوء<sup>(٦)</sup> على هذه الأقاويل وعلى التعظيم للقائلين بها لما<sup>(٧)</sup> أمكن أن يكون فيها شيء من الإقناع، ولا وقع بها التصديق لأحد سليم الفطرة.

ك ٢١٥/ب

والسبب في مثل هذه الحيرة الواقعة في الشريعة، حتى ألجأت القائمين بنصرتها في زعمهم إلى مثل هذه الأقاويل

- 
- (١) في الكشف «ولا كان بالجملة يمكن في الحواس» وفي ط «وإلا لكان بالجملة لا يمكن في الحواس».
- (٢) في الكشف «بالجنس».
- (٣) في ط سقط قوله «السمع وبين مدرك البصر».
- (٤) قوله «بتوسط إدراكها» سقط من ط.
- (٥) في ك «ثانيًا» والتصويب من الكشف.
- (٦) في ك و ط «النشأة».
- (٧) لفظة «لما» سقطت من ط.

الهجينة التي هي ضحكة عند<sup>(١)</sup> من عني بتمييز أصناف الأقاويل أدنى عناية، هو التصريح في الشرع بما لم يأذن الله ورسوله [به]<sup>(٢)</sup> وهو التصريح بنفي الجسمية للجمهور، وذلك أن من العسير أن يجتمع في اعتقاد واحد أن ها هنا موجودًا ليس بجسم وأنه مرئي بالأبصار؛ لأن مدارك الحواس هي في الأجسام أو أجسام، ولذلك<sup>(٣)</sup> رأى قوم أن هذه الرؤية هي مزيد علم في ذلك الوقت، وهذا لا يليق أيضًا<sup>(٤)</sup> الإفصاح به للجمهور، فإنه<sup>(٥)</sup> لما كان العقل من الجمهور لا ينفك من التخیل<sup>(٦)</sup>، بل ما لا يتخیلون هو<sup>(٧)</sup> عندهم عدم، وكان تخيل ما ليس بجسم لا يمكن، والتصديق بوجود ما ليس بمتخيل غير ممكن عندهم: عدل الشرع عن التصريح لهم بهذا المعنى، فوصف لهم نفسه سبحانه وتعالى بأوصاف<sup>(٨)</sup> تقرّب من قوة التخیل: مثل ما وصفه به من السمع والبصر والوجه وغير ذلك، مع تعريفهم أنه لا يجانسه شيء من الموجودات المتخيلة، ولا يشبهه، ولو كان القصد تعريف الجمهور أنه ليس بجسم لما صرح لهم بشيء من

(١) لفظة «عند» ليست في ط والكشف.

(٢) الزيادة من الكشف و ط.

(٣) في ك «وكذلك» والتصويب من الكشف و ط.

(٤) في ط والكشف «وهذا أيضًا لا يليق».

(٥) في ط والكشف «وإنه».

(٦) في ك «التخیل» والتصويب من الكشف و ط.

(٧) في الكشف «هم» بدل «هو».

(٨) في الكشف «فوصفه سبحانه لهم بأوصاف».

ذلك<sup>(١)</sup>؛ بل لما كان أرفع الموجودات المتخيلة هو النور، ضرب [لهم]<sup>(٢)</sup> المثال به إذ كان النور هو أشهر الموجودات عند الحس والتخيل، وبهذا النحو من التصور أمكن أن يفهموا المعاني الموجودة في المعاد<sup>(٣)</sup> أعني أن تلك المعاني مثلت لهم بأمور متخيلة محسوسة، فإذا متى أخذ الشرع في أوصاف الله تعالى على ظاهره لم تعرض فيه هذه الشبهة ولا غيرها؛ لأنه إذا قيل إنه نور<sup>(٤)</sup>، وإن له حجابًا من نور، كما جاء في القرآن والسنن الثابتة، ثم قيل إن المؤمنين يرونه في الدار<sup>(٥)</sup> الآخرة كما ترى الشمس: لم يعرض في هذا شك<sup>(٦)</sup> ولا شبهة في حق الجمهور ولا [في]<sup>(٧)</sup> حق العلماء، وذلك أنه قد تبرهن عند العلماء أن تلك الحال مزيد علم؛ لكن متى صرح به للجمهور بطلت عندهم الشريعة كلها<sup>(٨)</sup>، أو كفّروا المصرح لهم بها. فمن خرج عن منهاج الشريعة<sup>(٩)</sup> في هذه الأشياء فقد ضل عن سواء السبيل.

(١) في ط والكشف «من هذا».

(٢) الزيادة من «الكشف».

(٣) في ك «المعتاد» والتصويب من الكشف وط .

(٤) في ط «إذا قيل له نور» وفي الكشف «إذا قيل له إنه نور».

(٥) لفظة «الدار» ليست في الكشف.

(٦) في الكشف «في هذا كله شك».

(٧) الزيادة من الكشف.

(٨) لفظة «كلها» ليست في الكشف.

(٩) في الكشف «الشرع».

وأنت إذا تأملت الشرع وجدته مع أنه قد ضرب للجمهور في هذه المعاني<sup>(١)</sup> المثالات التي لم يمكن تصورهم إياها دونها فقد نبه العلماء على<sup>(٢)</sup> تلك المعاني أنفسهم<sup>(٣)</sup> التي ضربت<sup>(٤)</sup> / مثالاتها للجمهور فيجب أن يوقف عند حد الشرع في نحو التعليم الذي خص به صنفًا<sup>(٥)</sup> من الناس لئلا<sup>(٦)</sup> يختلط التعليمان كلاهما فتفسد الحكمة الشرعية النبوية، ولذلك قال عليه السلام: «إنا معشر الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم، وأن نخاطبهم على قدر عقولهم»<sup>(٧)</sup> ومن جعل الناس شرعًا واحدًا في

١/٢١٦ك

(١) في ك «في هذا المعنى» والتصويب من الكشف.

(٢) في ط «على أن».

(٣) في ط «نفسها».

(٤) في ط والكشف «ضرب».

(٥) في ط والكشف «صنفًا صنفًا».

(٦) في ط والكشف «وَأَلَّا يَخْتَلَطُ».

(٧) ذكره مسلم في مقدمة صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: (أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم)، وصححه الحاكم في معرفة علوم الحديث.

وخرجه أبو داود في سننه من طريق ميمون بن أبي شبيب أن عائشة مرّ بها سائل فأعطته كسرة، ومرّ بها رجل عليه ثياب وهيئة فأقعده فأكّل فقيل لها في ذلك فقالت: قال رسول الله ﷺ (أنزلوا الناس منازلهم) قال أبو داود: ميمون لم يدرك عائشة، وأورده الغزالي في الإحياء بذيّله المغني بلفظ «نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم، ونكلّمهم على قدر عقولهم» قال العراقي: رويناه في جزء من حديث أبي بكر الشهير من حديث ابن عمر أخصر منه، وعند أبي داود من حديث عائشة «أنزلوا الناس منازلهم».

وأورده حسام الدين في كنز العمال بلفظ «أمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم» وعزاه إلى الديلمي عن ابن عباس.

=

التعليم فهو كمن جعلهم شرعًا واحدًا في عمل من الأعمال، وهذا كله خلاف المحسوس والمعقول.

وقد<sup>(١)</sup> تبين لك من هذا أن «الرؤية» معنى ظاهر، وأنه ليس يعرض فيه شبهة إذا أخذ الشرع على ظاهره في حق الله تبارك وتعالى، أعني إذا لم يصرح فيه بنفي الجسمية ولا بإثباتها<sup>(٢)</sup>.

قلت: قد عرف أن هذا الرجل يرى رأي الفلاسفة<sup>(٣)</sup>، وأن ما<sup>(٤)</sup> أخبرت به الرسل في الإيمان بالله واليوم الآخر أكثره أمثال

نعقيب  
المؤلف على  
ما نقله عن  
ابن رشد  
وحكمه عليه

وأورده العجلوني في كشف الخفاء بلفظ «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» وقال: رواه مسلم تعليقًا في مقدمة صحيحه، ووصله أبو نعيم في المستخرج، وأبو داود، وابن خزيمة، والبزار وأبو يعلى والبيهقي في الأدب والعسكري في الأمثال وغيرهم من حديث ميمون بن أبي شبيب عن عائشة - ثم ذكر ما قيل في إعلاله وقبوله إلى أن قال: وبالجمل فحديث عائشة حسن. وأورده أيضًا بلفظ «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» وقال: رواه الديلمي بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعًا.

وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة بلفظ «أنزلوا الناس منازلهم».

انظر: [صحيح مسلم / المقدمة / ج١/٦، وسنن أبي داود / كتاب الأدب / باب تنزيل الناس منازلهم / حديث ٤٨٤٢ ج٥/١٧٣ - ١٧٤، وإحياء علوم الدين بذيله المغني عن حمل الأسفار ج١/٥٧، وكتر العمال برقم ٢٩٢٨٢ ج١٠/٢٤٢ وكشف الخفاء ج١/١٩٤، ١٩٦، وضعيف الجامع الصغير وزيادته ج٢/١٨ وسلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ١٨٩٤ ج٤/٣٦٨].

(١) في الكشف «فقد».

(٢) انظر الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٨٥ - ١٩١.

(٣) انظر التعريف بالفلاسفة ص ٩.

(٤) في ك و ط «وأنما».

مضروبة، وهذا من أفسد الآراء، وهو قول حذاق المنافقين الزنادقة<sup>(١)</sup>. وإن كانوا قد<sup>(٢)</sup> لا يعلمون أن ذلك نفاقًا وزندقة، بل يحسبونه كمال التحقيق والمعرفة، كما يحسب ذلك هؤلاء المتفلسفة. وليس هذا الموضع موضع بيان ذلك.

وإنما المقصود أنه مع كونه في الباطن يرى رأي الفلاسفة والمعتزلة<sup>(٣)</sup> في الرؤية وأنها مزيد علم كما يرى<sup>(٤)</sup> نحوًا منه طائفة من متأخري الأشعرية<sup>(٥)</sup>. فقد علم أنه لا يمكن إثبات الرؤية التي أخبر بها الشارع مع نفي ما يقولون إنه الجسم، بل إثباتها مستلزم لما يقولون إنه الجسم والجهة. فقد تبين أنه من جمع بين هذين فإنه مكابر للمعقول والمحسوس، وهذا مما قد بينه<sup>(٦)</sup> بالدليل فيقبل منه.

وأما زعمه أنها في الباطن مزيد علم<sup>(٧)</sup>. فهو لم يذكر عليه دليل حجة<sup>(٨)</sup>، وقد بين فيما تقدم أنه لاحجة<sup>(٩)</sup> له على أصل

---

(١) انظر التعريف بالزندقة ص ٧٤.

(٢) كلمة «قد» سقطت من ط.

(٣) انظر المعتزلة ص ٤.

(٤) في ط «ما يرى».

(٥) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

(٦) أي ابن رشد.

(٧) انظر ماتقدم نقله ص ٤٤٧.

(٨) في ط «على ذلك حجة» وهو أوضح.

(٩) في ط «صحة».

ذلك وهو نفي كونه جسمًا إلا إثبات أن النفس الناطقة<sup>(١)</sup> ليست بجسم، وبين فساد ما احتج به المتكلمون على أنه ليس بجسم بحجج واضحة<sup>(٢)</sup>، ومعلوم أن الأصل الذي بنى عليه هو هذا النفي «وهي مسألة النفس» أضعف بكثير، وأن جمهور العقلاء يضحكون مما يقوله<sup>(٣)</sup> هؤلاء في النفس من الصفات السلبية أكثر مما يضحكون ممن يثبت رؤية مرئي ليس هو في اصطلاحهم بجسم ولا في جهة، كما قد بيناه في غير هذا الموضع<sup>(٤)</sup>.

وأما دعواه ودعوى غيره من الجهمية من المعتزلة<sup>(٥)</sup> ونحوهم: أن الرؤية التي أخبر بها الرسول مزيد علم. فمن سمع النصوص علم بالاضطرار أن الرسول إنما أخبر برؤية المعاينة.

وأيضًا فإن أدلة المعقول الصريحة تجوز هذه الرؤية وإن لم يُسلَك في ذلك ما ذكره<sup>(٦)</sup> من المسالك الضعيفة: فإن تلك المسالك الضعيفة<sup>(٧)</sup> إنما ضعفت لأن أصحابها أثبتوا رؤية ما ليس في جهة / ولا هو متحيز ولا حال في متحيز، فاحتاجوا لذلك أن يحذفوا من الرؤية الشروط التي لا تتم الرؤية بدونها؛

ك/٢١٦ ب

(١) تقدم تعريفها ص ٥٩، ٣٤٤.

(٢) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٧٣ - ١٧٥.

(٣) في ك «مما يقولونه».

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل [ج ٤/ ١٣٥، ٦/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٤١].

وانظر «مسألة في العقل والنفس» ضمن مجموع الفتاوى [ج ٩/ ٢٧١ - ٣٠٥].

(٥) انظر التعريف بالجهمية والمعتزلة ص ٤.

(٦) في ط «ماذكروه».

(٧) لفظة «الضعيفة» ليست في ط.



لاعتقادهم امتناع تلك الشروط في حق الله تعالى . فأما إذا قيل إن الرؤية المعروفة يصح تعلقها بكل قائم بنفسه، وإن شرط فيها أن يكون المرئي بجهة من الرائي وأن يكون متحيزًا وقائمًا بمتحيز كانت الأدلة العقلية على إمكان هذه الرؤية مالا يمكن العقلاء أن يتنازعوا في جوازها، وإنما ينفيها من نفاها لظنه أن الله تعالى ليس فوق العالم، وأنه على اصطلاحهم ليس بجسم ولا متحيز ولا حال في المتحيز ونحو ذلك من الصفات السلبية التي ابتدعوها، مع مخالفتها لصحيح المنقول وصريح المعقول .

والمقصود أن المنازعين للمؤسس<sup>(١)</sup> يقولون له : نحن نثبت بالكتاب والسنة والإجماع، ونثبت بالأدلة العقلية الصريحة : إمكان رؤية الرب، ونثبت<sup>(٢)</sup> بالضرورة وبالنظر أن الرؤية لا تتعلق إلا بما يكون في اصطلاحهم في جهة، وإلا بما يكون متحيزًا أو حالاً في المتحيز، وإذا ثبت أن الرؤية لا تتعلق إلا بمتحيز أو حال في المتحيز مع أن المصحح لها هو الوجود وكماله ثبت أنه ليس في الموجودات ما لا يكون متحيزًا ولا حالاً في المتحيز، بل ثبت امتناع وجود ذلك . وهذا يبقي هذه الصفة في النفس وفي الملائكة وفي الرب سبحانه وتعالى، كما تقدم من الوجوه<sup>(٣)</sup>، وكما ذكره من الضرورة العقلية .

---

(١) أي الرازي .

(٢) في ط «ثبت» .

(٣) انظر ماتقدم من الوجوه ص ٣٢٦ - ٤٥٤ .

الوجه التاسع  
العلو ثابت  
بالفطرة  
والعقل  
والاستواء  
ثابت بالشرع  
وهذا يقتضي  
إثبات الجهة  
والتحيز عند  
العقلاء

الوجه التاسع - أن يقال: قد ثبت بالفطرة التي اتفق عليها أهل الفطر السليمة والنقول المتواترة عن المرسلين من الأخبار وما نطق به كتب الله تعالى وما اتفق عليه<sup>(١)</sup> المؤمنون بالرسول قبل حدوث البدع: أن الله تعالى عز وجل فوق العالم، وثبت أيضًا بالكتاب والسنة والإجماع أنه استوى على العرش، فالعلو على العالم معروف بالفطرة والمعقول، وبالشرعة والمنقول. وأما الاستواء فإنما علم بالسمع المنقول، وأكثر أهل الكلام والفلسفة من النفاة والمثبتة يقولون: هذا لا يمكن إلا أن يكون جسمًا متحيزًا، فيكون التحيز من لوازم علوه على العرش، كما قد يقول ذلك أهل الفطر السليمة إذا بين لهم معنى الكلام، وهذا يقتضي [أن]<sup>(٢)</sup> المعقول والمنقول يستلزم ذلك. وهذه المقدمة الثانية<sup>(٣)</sup> قد قررها المؤسس ومتأخرو أصحابه في غير موضع، والأولى<sup>(٤)</sup> قد قررها عامة الناس من المثبتين للصفات وسائر أهل الملل<sup>(٥)</sup> وسائر أهل الفطر السليمة حتى أئمة أصحابه، وإذا ثبت هذا في واجب الوجود امتنع أن يكون غيره من النفس وغيرها موصوفًا بهذه السلوك؛ لأن أحدًا لم يقل ذلك من

(١) في ط «في كتب الله واتفق عليه».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة ليستقيم المعنى.

(٣) وهي أنه لا بد وأن يكون متحيزًا فالتحيز من لوازم علوه على العرش.

(٤) وهي أنه قد ثبت بالفطرة السليمة والنقول المتواترة قبل حدوث البدع أن الله عز وجل فوق العالم.

(٥) «وسائر أهل الملل» سقطت في ط.

العقلاء؛ ولأن<sup>(١)</sup> الفطرة والشرعة تقتضي<sup>(٢)</sup> ذلك فيها أيضًا؛  
فإنهم / يعلمون بهذه الطرق أن جميع الأمور داخلية في العالم  
ك ١/٢١٧ وجزء منه يمتنع أن تكون لا داخلية فيه ولا خارجة منه .

\* \* \*

---

(١) في ك «فلان» .

(٢) في ط «يقتضي» .

## فصل

فصل في  
ختم الرازي  
مقدمته الأولى  
بما نقله عن  
أرسطاطاليس  
والرد عليه من  
وجوه

ثم قال الرازي: (ونختم<sup>(١)</sup>) هذا الباب بما روي عن  
أرسطاطاليس<sup>(٢)</sup> أنه كتب في أول كتابه في الإلهيات<sup>(٣)</sup>: «من  
أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة  
أخرى»<sup>(٤)</sup>.

(١) في ط «ولنختم».

(٢) في ط «أرسطاطاليس» وتقدمت ترجمته ص ٥٦.

(٣) ويعرف أيضًا بـ «كتاب الحروف» أو «مابعد الطبيعة» وهو كتاب مؤلف على صورة  
مقالات عددها ثلاث عشرة مقالة أو أربع عشرة مقالة باعتبار أن «الألفا» حرفين،  
مسماة بأسماء الحروف اليونانية ابتداءً من «الألفا» حتى حرف «النو» والاسم  
الأصلي للكتاب كما وضعه أرسطو هو «الفلسفة الأولى» ويرى عبد الرحمن  
بدوي أن هذا الكتاب لا يكون وحدة وإنما هو كتاب مفكك كتب في أدوار  
مختلفة وعلى أنحاء متباينة، وقد لخص القاضي أبو الوليد ابن رشد هذا  
الكتاب، وذكر عبد الرحمن بدوي أن لهذا الكتاب ترجمات في داخل «تفسير ما  
بعد الطبيعة» لابن رشد وأشار إلى عدد من أماكن وجودها، كما نشر شطراً من  
«مقالة اللام» في كتابه «أرسطو عند العرب».

انظر: [الفهرست ٣١٢، تلخيص ما بعد الطبيعة لابن رشد، مخطوطات أرسطو  
في العربية ص ٢٣ - ٢٥، أرسطو عند العرب ٢ - ٣٣].

(٤) لم أقف على هذه العبارة في تلخيص ابن رشد لـ «مابعد الطبيعة» وقد أوردتها  
الرازي في كتاب المطالب العالية ٥٧/١ قال: «والمراد أن يبالغ الإنسان في  
تجريد عقله من علائق الحس والوهم والخيال» وأوردتها ابن تيمية رحمه الله في  
موضع آخر من كتابه هذا وناقشها. انظر المطبوع ج ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧.

قال أبو عبد الله الرازي<sup>(١)</sup>: وهذا الكلام موافق للوحي والنبوة؛ فإنه<sup>(٢)</sup> ذكر مراتب تكوين<sup>(٣)</sup> الجسد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] فلما آل الأمر إلى تعلق الروح بالبدن قال: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] وذلك كالتنبية على أن كيفية تعلق الروح بالبدن ليس مثل انقلاب النطفة من حال إلى حال؛ بل هذا نوع آخر مخالف لتلك الأنواع المتقدمة؛ فلهذا السبب قال: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فكذلك<sup>(٤)</sup> الإنسان إذا تأمل في أحوال الأجرام السفلية والعلوية وتأمل في صفاتها فذلك له قانون، فإذا أراد أن ينتقل منها إلى معرفة الربوبية وجب أن يستحدث لنفسه فطرة أخرى ونهجاً آخر<sup>(٥)</sup> وعقلاً آخر بخلاف العقل الذي اهتدى به<sup>(٦)</sup> إلى معرفة الجسمانيات. وهذا آخر الكلام في هذه المقدمة<sup>(٧)</sup>.

قلت: والكلام على هذا من وجوه:

- 
- (١) في أساس التقديس «قال الشيخ رضي الله عنه» ولم ترد هذه العبارة في النسخة الأخرى من الأساس، والكلام متصل.
  - (٢) في ك «فإن» والتصويب من الأساس.
  - (٣) في الأساس «تكون».
  - (٤) في الأساس «وكذلك».
  - (٥) قوله «ونهجاً آخر» ليست في ط والأساس.
  - (٦) في ط والأساس «به اهتدى».
  - (٧) انظر: أساس التقديس ص ٢٥ - ٢٦ وفي طبعة البابي ص ١٣ - ١٤.

أحدها - أن هذا الكلام هو وما ذكره من الحجة له<sup>(١)</sup> أشبه  
بكلام أهل الجهل والضلالة، ومن لا يدري ما يخرج منه من  
المقال، من كلام أهل العقل والعلم والبيان، وهو أشبه بكلام  
جهال القصاص والمغالطين، من كلام العلماء المجادلين  
بالحق. وما أحسن ما قال الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> رحمه الله في بشر  
المريسي<sup>(٣)</sup> إمام الجهمية<sup>(٤)</sup> قال: (كان صاحب خطب، لم يكن  
صاحب حجج)<sup>(٥)</sup> بل هذا الكلام دون كلام أهل الخطب  
والحجج.

الثاني - أن يقال له: ألم يكن في إثارة الأنبياء والمرسلين ما  
يُستغنى به في أعظم المطالب وأشرف المعارف عن ما يروى عن  
معلم المبدلة من الضالين الذين انتقلوا عن الحقيقة<sup>(٦)</sup> الثابتة  
بالعقل والدين، وهو رأس هؤلاء الدهرية<sup>(٧)</sup>؟! ثم هذا الكلام لم  
تعلم أنه ثابت عنه، وإنما قلت: بما يروى عنه. فهو منقطع عن  
هؤلاء الصابئة<sup>(٨)</sup> المبدلين.

- 
- (١) «له» سقطت في ط.
  - (٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.
  - (٣) تقدمت ترجمته ص ٢٣٢.
  - (٤) انظر الجهمية ص ٤.
  - (٥) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠١ - ٢٠٢ قال: قال أبو عبد الله «ما كان صاحب حجج بل صاحب خطب».
  - (٦) في ط «عن الحنيفية».
  - (٧) انظر التعريف بالدهرية ص ١٨.
  - (٨) انظر الصابئة ص ٦٣.

الثالث - أنه لو نقل واحد في هذا الباب<sup>(١)</sup> شيئاً من الوجه الثالث الإسرائيليات عن المتقدمين لم تقم به حجة إن لم يكن ذلك ثابتاً في الرد بنقل نبينا ﷺ عنهم. وأما ما يذكره<sup>(٢)</sup> لنا أهل الكتابين ومن أسلم منهم عن الأنبياء المتقدمين فليس لنا تصديقه ولا تكذيبه إن لم يكن فيما علمناه ما يدل / على صدقه أو كذبه، كما في صحيح ك ٢١٧/ب البخاري<sup>(٣)</sup> عن يحيى بن أبي كثير<sup>(٤)</sup>، عن أبي سلمة<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة<sup>(٦)</sup> قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية<sup>(٧)</sup> ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ

(١) أي في أصول الدين.

(٢) في ط «وأما يذكره».

(٣) انظر ترجمة البخاري ص ١١٦.

(٤) قال في التقريب ٣٥٦/٢ يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة، مات سنة ١٣٢ وقيل قبل ذلك روى له الستة.

وجاء في الكاشف ٢٦٦/٣ أنه روى عن جابر وأنس مرسلأ وأبي سلمة. قال أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير، وقال الذهبي: كان من العباد العلماء الأثبات.

(٥) قال في التقريب ٤٣٠/٢ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، ثقة مكثّر، من الثالثة مات سنة ٩٤هـ وكان مولده سنة بضع وعشرين، روى له الستة، وفي تهذيب التهذيب ١١٥/١٢ - ١١٦ أنه روى عن أبي هريرة وعنه يحيى بن أبي كثير.

(٦) أبو هريرة تقدمت ترجمته ص ٢٧٨.

(٧) انظر التعريف بالعبرانية ص ٢٠٣.

وَمَا أُنْزِلَ<sup>(١)</sup> إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٣٦]، وفي سنن أبي داود<sup>(٣)</sup> عن ابن أبي نملة الأنصاري<sup>(٤)</sup> عن أبيه<sup>(٥)</sup> أنه بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ وعنده رجل من اليهود مر بجنازة، فقال: يا محمد هل تتكلم هذه الجنازة؟ فقال النبي ﷺ «الله أعلم» قال اليهودي: إنها تتكلم فقال رسول الله ﷺ: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله ورسله، فإن كان باطلاً

(١) لفظة «أنزل» سقطت من ط.

(٢) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التفسير / تفسير سورة البقرة باب ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ / حديث رقم ٤٤٨٥ ج ٨ / ١٧٠ بهذا الإسناد وبلفظه.

وفي المصدر نفسه / كتاب الاعتصام / باب قول النبي ﷺ: «لاتسألوا أهل الكتاب عن شيء» / حديث رقم ٧٣٦٢ ج ١٣ / ٣٣٣ بهذا الإسناد وبلفظه وفي آخره زيادة «وما أنزل إليكم» وفي كتاب التوحيد / باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية / حديث رقم ٧٥٤٢ ج ١٣ / ٥١٦ بهذا الإسناد وبلفظه.

(٣) أبو داود تقدمت ترجمته ص ٢٧٩.

(٤) في ط «ابن أبي تميلة» وهو خطأ ورسمها غير واضح في ك وصوابه «ابن أبي نملة» كما في سنن أبي داود وصحيح ابن حبان ومسنند الإمام أحمد. واسمه نملة قال في التقريب ٢ / ٣٠٧ نملة بن أبي نملة الأنصاري، المدني، مقبول من الثانية روى له أبو داود.

وفي الكاشف للذهبي ٣ / ٢٠٩ أنه روى عن أبيه وعنه الزهري وعاصم بن عمر.

(٥) أبو نملة الأنصاري اسمه عمار بن معاذ بن زرار بن عمرو بن غنم الأنصاري الظفري شهد بدرًا مع أبيه وشهد أحدًا وما بعدها، وتوفي في خلافة عبد الملك ابن مروان وقتل له ابنان يوم الحرة عبد الله ومحمد. روى له أبو داود. انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٤ / ١٩٤، أسد الغابة ٥ / ٣١٣ - ٣١٤، الإصابة بذيله الاستيعاب ٤ / ١٩٧، التقريب ٢ / ٤٨٢].



لم تصدقوه، وإن كان حقاً لم تكذبوه»<sup>(١)</sup> وروى البخاري<sup>(٢)</sup> أيضاً عن الزهري<sup>(٣)</sup>، عن عبيد الله<sup>(٤)</sup> بن عبد الله بن عتبة، أن ابن عباس<sup>(٥)</sup> قال: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسوله أحدث الكتب عهداً بالرحمن، تقرأونه محضاً لم يشب، وقد أخبركم ربكم أن أهل الكتاب بدلوا كلام الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم وقالوا: هو من عند الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً ألا نهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلاً»<sup>(٦)</sup> يسألكم عن الذي أنزل

(١) الحديث بهذا الإسناد ضعيف علته نملة بن أبي نملة. مقبول. وقد خرجته أبو داود في سننه / كتاب العلم / باب رواية حديث أهل الكتاب حديث رقم ٣٦٤٤ ج٤/ ٥٩ - ٦٠ من طريق الزهري أخبرني ابن أبي نملة الأنصاري عن أبيه وذكره بلفظه.

وخرجه الإمام أحمد في المسند ج٤/ ١٣٦ من طريق ابن أبي نملة عن أبيه وابن حبان في موارد الظمان برقم ١١٠ ص ٥٨ بهذا الإسناد والبعوي في شرح السنة / باب حديث أهل الكتاب / حديث رقم ١٢٤ ج١/ ٢٦٨ وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته برقم ٥٥٠٤ ج٥/ ٩١ والمؤلف إنما ساقه هنا شاهداً.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١١٦.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٢٧.

(٤) في ط «عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة» وصوابه ما أثبت من ك وبه جاء عند البخاري انظر تخريج الحديث، قال في التقريب ١/ ٥٣٥ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه، ثبت، من الثالثة، مات سنة ٩٤ وقيل سنة ثمان، وقيل غير ذلك. روى له الستة.

(٥) ابن عباس تقدمت ترجمته ص ٢٢٣.

(٦) في ك «مارأينا أحداً منهم رجلاً يسألكم» وفي ط «ما رأينا أحداً منهم يسألكم» =

عليكم<sup>(١)</sup>. وروى البخاري<sup>(٢)</sup> أيضاً، عن الزهري<sup>(٣)</sup> أخبرني حميد بن عبد الرحمن<sup>(٤)</sup>، سمع معاوية<sup>(٥)</sup> يحدث رهطاً من قریش بالمدينة، وذكر كعب الأخبار<sup>(٦)</sup> فقال: «إن كان من أصدق

= والتصويب من صحيح البخاري.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الاعتصام / باب قول النبي

ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» / حديث رقم ٧٣٦٣ ج ١٣ / ٣٣٣ - ٣٣٤

من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله أحدث، تقرؤونه محضاً لم يُشَبَّ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلاً، لا ينهاكم مجاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم.

وأخرجه في المصدر نفسه / كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ / حديث رقم ٧٥٢٣ ج ١٣ / ٤٩٦ من هذا الطريق عن ابن عباس.

(٢) البخاري تقدمت ترجمته ص ١١٦.

(٣) الزهري تقدمت ترجمته ص ٢٢٦.

(٤) قال في التقريب ٢٠٣/١ حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ثقة، من الثانية، مات سنة خمس ومائة على الصحيح، وقيل إن روايته عن عمر مرسله، روى له الستة، وانظر: الكاشف ٢٥٧/١.

(٥) معاوية بن أبي سفيان، صخر بن حرب بن أمية الأموي، أبو عبد الرحمن، الخليفة، صحابي أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، ومات في رجب سنة ستين، وقد قارب الثمانين، روى له الستة.

انظر: [الاستيعاب ذيل الإصابة ٣/٣٧٥ - ٣٨٣ أسد الغابة ٤/٣٨٥ - ٣٨٨، الإصابة بذيله الاستيعاب ٣/٤١٢ - ٤١٤، التقريب ٢/٢٥٩].

(٦) قال في التقريب ١٣٥/٢ كعب بن ماته الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأخبار، ثقة، من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في خلافة عثمان، وقد زاد على المائة، وليس له في البخاري رواية وفي مسلم رواية =

هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب»<sup>(١)</sup>.

فإذا كان أهل الكتاب الذي أنزله الله تعالى، والذي وجب علينا أن نؤمن بما فيه - ولهذا قال النبي ﷺ: «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم» وقال: «قولوا آمنا بالله ورسله»<sup>(٢)</sup> - إذا روي لنا شيئاً من ذلك لم نصدق له إن لم نعلم من غير ذلك الوجه<sup>(٣)</sup> أنهم صادقون، وهم يقرؤون ذلك بلسان الأنبياء ثم يترجمونه<sup>(٤)</sup> لنا بالعربية.

فهؤلاء الذين قرؤوا<sup>(٥)</sup> كتب الصابئة<sup>(٦)</sup> من الفلاسفة<sup>(٧)</sup> وغيرهم بلغتهم اليونانية وغيرها ثم ترجموها بالعربية كيف نقبل ذلك منهم، والمنقول عنهم ليسوا أنبياء ولا ممن يصدقون لو

= لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح.  
وانظر: [الكاشف ٩/٣].

(١) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الاعتصام / باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» / حديث رقم ٧٣٦١ ج ٣٣٣/١٣ بهذا الإسناد بلفظه.

قال ابن حجر قوله «لنبلوا» بنون ثم موحدة أي نختبر، وقوله «عليه الكذب» أي يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به.

(٢) تقدم تخريج الحديث ص ٤٦٠.

(٣) كلمة «الوجه» سقطت من ط.

(٤) في ط «يترجمون».

(٥) في ك «قرأوا».

(٦) انظر الصابئة ص ٦٣.

(٧) انظر الفلاسفة ص ٩.

شافهونا، [و] لو كان[وا] <sup>(١)</sup> من علماء أهل الكتابين لم يقبل ما يقولونه فكيف وهم من الصابئة المبدلين <sup>(٢)</sup> المتكلمين في العلم الإلهي <sup>(٣)</sup> بما يخالف ما جاءت به الرسل عليهم السلام؟! وهم أشد تبديلاً وتغييراً من أهل الكتابين بشيء كثير، فكيف في كلام مرسل لم يوجد في كتبهم، وإنما نقل عنهم نقلاً <sup>(٤)</sup> مطلقاً.

الوجه الرابع - أن جميع العقلاء الذين خبروا <sup>(٥)</sup> كلام أرسطو <sup>(٦)</sup> وذويه / في العلم الإلهي علموا أنهم من أقل الناس نصيباً في معرفة العلم الإلهي، وأكثر الناس اضطراباً وضللاً؛ فإن كلامه وكلام ذويه في الحساب والعدد ونحوه من الرياضيات مثل كلام بقية الناس، والغلط في ذلك قليل نادر، وكلامهم في الطبيعيات دون ذلك غالبه جيد، وفيه باطل. وأما كلامهم في الإلهيات ففي غاية الاضطراب مع قلته، فهو لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيُرتقى، ولا سمين فينتقل <sup>(٧)</sup>

الوجه الرابع  
في الرد  
١/٢١٨

(١) في ط «إذا كان» وزيادة الواو في الموضعين ليستقيم السياق.

(٢) كلمة «المبدلين» سقطت من ط.

(٣) انظر التعريف بالعلم الإلهي ص ٢٠.

(٤) كلمة «نقلاً» سقطت من ط.

(٥) في ك «أخبروا» والتصويب من ط، قال في القاموس المحيط ١٧/٢ «وخبَرُهُ خُبْرًا بالضم وخبِرَةٌ بالكسر بلاه كاختبره».

(٦) تقدمت ترجمته ص ٥٦.

(٧) وهو جزء من حديث أم زرع الطويل عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً. قالت الأولى: زوجي لحم جمل غث على رأس جبل، لا سهل فيرتقى ولا سمين =

هو قليل، كثير الضلالة، عظيم المشقة، يعرفه كل من له نظر صحيح في العلوم الإلهية. فكيف يستدل بكلام مثل هؤلاء في العلم الإلهي وحالهم هذه الحال؟!

وهذا المصنّف<sup>(١)</sup> هو القائل (لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عيلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن)<sup>(٢)</sup>

فينتقل . . . الحديث .

خرجه البخاري في صحيحه / كتاب النكاح / باب حسن المعاشرة مع الأهل / حديث رقم ٥١٨٩ ج١-٢٥٤ / ٢٥٥ .

ومسلم في صحيحه / كتاب فضائل الصحابة / باب ذكر حديث أم زرع / حديث رقم ٢٤٤٨ ج١-١٨٩٦ / ١٩٠١ . ونقل ابن حجر في بيان معناه عن عياض قوله: (إنها أودعت كلامها تشبيه شيئين بشيئين: شبهت زوجها باللحم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر، ثم فسرت ما أجملت فكأنها قالت: لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزيباً لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ثم قالت: ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله) انظر: فتح الباري ٢٥٩/٩ .

وانظر نحواً من هذا في نقد الفلاسفة في درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٨ - ٢٣٤ .

(١) أي الرازي .

(٢) قال ذلك في كتابه «أقسام اللذات» كما جاء مصرحاً به في: درء تعارض العقل والنقل، واجتماع الجيوش الإسلامية، وشرح الطحاوية، ولم أقف على هذا الكتاب، كما لم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي، ويذكر الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله أن هذا الكتاب مخطوط بالهند انظر تعليقه على درء تعارض العقل والنقل ج١/ ١٦٠ .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله هذا القول عن الرازي في مواضع عدة من مصنفاته، انظر درء تعارض العقل والنقل ج١/ ١٦٠، ومجموع الفتاوى ج٤/ ٧٢ - ٧٣، =

هذا<sup>(١)</sup> بمنزلة أن يستدل الرجل في مسائل الحلول<sup>(٢)</sup> والتثليث<sup>(٣)</sup> بكلام بطرس<sup>(٤)</sup> صاحب

= جـ ١٣ / ١٤١، والفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الرسائل الكبرى ص ٩٧، ومعارج الوصول ضمن الرسائل الكبرى ص ١٨٥، وكتاب النبوات ص ١٧٦، وشرح حديث النزول ص ١٧٦، ومنهاج السنة النبوية ٥ / ٢٧١. وذكره ابن القيم في: اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٣٠٤ - ٣٠٥، والسبكي في الطبقات ج ٨ / ٩٦، وابن كثير في البداية والنهاية ١٣ / ٥٤، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية ص ٢٦٧.

(١) أي استدلال الرازي بكلام أرسطو في الإلهيات.

(٢) انظر الحلولية ص ٣٦.

(٣) من أظهر معتقدات النصارى قولهم بالتثليث وهو اعتقادهم أن الله تعالى واحد بالذات ثلاثة بالأفانوم، وهم مضطربون في فهم ذلك وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد. فإنهم تارة يفسرون الأفانيم بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص، وقد بين الله تعالى بطلان هذا الاعتقاد وكفر من قال به حيث قال: ﴿يَتَأَهَّلَ آلِهَ كُتُبٍ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَزُوِّجَ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٧١﴾﴾ [النساء: ١٧١] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [المائدة: ٧٣].

وليس التثليث خاصًا بالنصارى فإن بعض الأديان القديمة فيها تثليث خاص بها كالبوديين وقدماء المصريين والهنود.

انظر: [شرح الطحاوية ص ٧٨، دائرة معارف القرن العشرين ٢ / ٧٥٩ - ٧٦١ والأديان في القرآن ١٩٠ - ١٩١].

(٤) بطرس ويسمى شمعون وسمعان والصفاء، والأربعة لسمي واحد كما في

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، واسمه الأصلي سمعان، ويعرف =

الرسائل<sup>(١)</sup> التي عند النصارى وهو ممن غير دين المسيح وبدله، وقد اعترف أساطين الفلسفة<sup>(٢)</sup> بأن العلم الإلهي<sup>(٣)</sup> لاسبيل لهم إلى العلم واليقين فيه. وإنما يؤخذ فيه بالأولى والأخلق الأخرى. وممن ذكر ذلك عنهم صاحب هذا الكتاب أبو عبد الله

= بطرس الرسول ولد في بيت صيدا وكان هو وأخوه صيادين، وربما كانا تلميذين ليوحنا المعمدان قبل التلمذ على عيسى المسيح عليه السلام، رحل إلى آسيا الصغرى، وروما، وقيل إنه لم يأت من روما إلا في السنة الأخيرة من حياته وذكر أنه صلب ورأسه مدلى إلى أسفل لأنه طلب أن يعذب بهذه الطريقة وكان ذلك سنة ٦٤م.

انظر: [الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ج١/٣٧٤، قصة الحضارة ١١/٢٤١ - ٢٤٨ ودائرة المعارف للبستاني ج٥/٤٧٢ - ٤٧٣].

(١) وهي من جملة الرسائل الكثيرة التي تعد مصدراً من مصادر النصرانية، ويسمونها - ما عدا رسالة أعمال الرسل - الأسفار التعليمية كما يسمون الأناجيل ورسالة أعمال الرسل الأسفار التاريخية لأن الأناجيل تُعنى بشرح حياة المسيح عليه السلام وحكاية أحواله وبعض أقواله ومواعظه، وأما الرسائل فإنها تُعنى بالناحية التعليمية ولبطرس من هذه الرسائل رسالتان والرسالة الثانية مع رسائل أخرى لغيره لم يعترف بها مجمع نيقية الذي انعقد سنة ٣٢٥م ويحكي سفر أعمال الرسل كيف اتفق بطرس وبولس ويعقوب ومن نحا نحوهم فيما ذهبوا إليه من تغيير دعوة المسيح عليه السلام.

انظر: [الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح / رسالة دكتوراه د. علي حسن ناصر. ج١/٣٧٤، محاضرات في النصرانية ٨٢، ١٠٩].

وانظر ماكتبه د. أحمد حجازي السقا ملحقاً بكتاب الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام للقرطبي ص ٤٦٠ - ٤٩٨].

(٢) أي عظمائهم انظر ص ٥٩.

(٣) انظر العلم الإلهي ص ٢٠.

الرازي [في كتابه] <sup>(١)</sup> الذي سماه «المطالب العالية» <sup>(٢)</sup> فإذا كانوا معترفين بأنه ليس عندهم علم ولا يقين في العلم الإلهي كيف يستدل بكلامهم فيه؟!

الوجه الخامس أن <sup>(٣)</sup> يقال له: لم تقبل هذه الوصية التي نقلتها عن الذي ائتممت به من أئمة الضلال، وذلك أنه قال: (من أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة

الوجه  
الخامس في  
الرد

(١) زيادة ليستقيم المعنى.

(٢) انظر المطالب العالية جـ ١/ ٤١.

وهو كتابه المسمى بـ «المطالب العالية من العلم الإلهي» مطبوع في تسعة أجزاء: الجزء الأول: في الدلائل الدالة على إثبات الإله لهذا العالم المحسوس، وبيان أنه واجب الوجود لذاته.

الجزء الثاني: في الدلائل الدالة على التوحيد والتنزيه.

الجزء الثالث: في ذكر الصفات الإيجابية وهي كونه سبحانه قادراً عالماً حياً. إلخ.

الجزء الرابع: في مباحث الحدوث والقدم، وأسرار الدهر والأزل.

الجزء الخامس: في الزمان والمكان.

الجزء السادس: في الهوى.

الجزء السابع: في الأرواح العالية والسافلة.

الجزء الثامن: في النبوات وما يتعلق بها.

الجزء التاسع: في الجبر والقدر، أو القضاء والقدر.

وذكر ابن تيمية رحمه الله أنه آخر ما صنفه وأنه جمع فيه غاية علومه.

قلت: وقد طبع لأول مرة بتحقيق د. أحمد حجازي السقا سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م بيروت.

وانظر: [درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٢٣، ٤/ ٢٩٠، ومقدمة المحقق لكتاب المطالب العالية جـ ١/ ٥ - ٦].

(٣) سقطت «أن» من ط.



أخرى<sup>(١)</sup>. وهذا يناسب ترتيب تعاليمه، حيث ينقل أتباعه من درجة إلى درجة: كما ينقلهم من المنطق<sup>(٢)</sup> والرياضي<sup>(٣)</sup> إلى الطبيعي<sup>(٤)</sup>، ثم إلى الإلهي<sup>(٥)</sup> الذي لهم، فجعل ذلك معلقاً على إرادة الشرع في المعارف الإلهية، وأنت<sup>(٦)</sup> جعلت ما تذكره من النفي<sup>(٧)</sup> في هذا الباب اعتقاداً واجباً على جميع المسلمين خاصتهم وعامتهم؛ بل كفّرت في الكتاب من خالفك<sup>(٨)</sup>، فلو تركت الناس على ما هم عليه إلا من أراد أن يشرع في معارفك لكنت متابِعاً لهذا الإمام المضل؛ لكنك ابتدأت بخطاب ذلك الملوك والعامة وغيرهم ممن لم يُرد الشروع في معارفك الإلهية.

(١) تقدمت هذه العبارة ص ٤٥٦.

(٢) المنطق ويسمى الميزان وعرف بأنه علم معياري يشتمل على مجموعة قواعد وقوانين لاكتساب المعلومات التصورية والتصديقية؛ من حيث إنها توصل إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي، أو هو علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها بحيث لا يعرض الغلط في الفكر. ومن كتبه (منطق الشفا) لابن سينا وكتاب «النجاة» لابن سينا أيضاً و «مطالع الأنوار» للأزموي و «كشف الأسرار» للخونجي. انظر: [موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية جـ ١/ ٣٣، ومفتاح السعادة ١/ ٢٩٥ - ٢٩٨، والتفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الحديث ص ٩].

(٣) العلم الرياضي تقدم ص ٢٠.

(٤) العلم الطبيعي تقدم ص ١٩.

(٥) العلم الإلهي تقدم ص ٢٠.

(٦) والخطاب للرازي.

(٧) في ط «من النظر».

(٨) يفهم من كلامه في آخر فصل عقده في كتابه أساس التقديس حيث استظهر كفر من ثبت التحيز والجهة انظر أساس التقديس ص ٢٥٧.

الوجه السادس: أن يقال: ما معنى قوله: «فليستحدث»<sup>(١)</sup> لنفسه فطرة أخرى» وهم مع ذلك قد نصوا على أن روم نقل الطباع من ردي الأطماع شديد الامتناع فكيف يحدثون فطرة أخرى<sup>(٢)</sup> والفطرة هي الخلقة التي فطر الله عباده عليها؟ أتريد أن يبدل خلخته وما فيها من قوى الإدراك والحركة فهذا<sup>(٣)</sup> غير مقدور للبشر، فإن الله تعالى فطر عباده على ذلك. أم تريد أن يترك ما فطر عليه من المعارف والعلوم / ويستحدث لنفسه معارف تخالف ذلك - وهذا هو الذي يصلح أن يريده - فهذا أمر تبديل<sup>(٤)</sup> فطرة الله التي فطر عليها عباده، وهي طريقة المبتدعة المبدلين لفطرة الله وشرعته كما قال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ويشركانه»<sup>(٥)</sup> فأهل الكتاب المنزل بدلوا وحرفوا من كتاب الله تعالى ما بدلوه<sup>(٦)</sup> وحرفوه، وهم مع الصابئين<sup>(٧)</sup> والمشركين القائمين بالنظر العقلي بدلوا من فطرة الله تعالى التي فطر عباده عليها<sup>(٨)</sup> وغيروا منها ما

لـ ٢١٨ ب

(١) في ط «فاليستحدث».

(٢) العبارة من قوله «وهم مع ذلك... إلى قوله: فطرة أخرى» سقطت من ط.

(٣) في ط «وهذا».

(٤) في ط «بتبديل».

(٥) في ط «فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أو يشركانه» وتقدم تخريجه ص ٣٦٦.

(٦) في ط «مابه بدلوه».

(٧) انظر التعريف بالصابئين ص ٦٣.

(٨) في ط «فطرة الله التي فطر عباده عليها».

غَيَرُوا<sup>(١)</sup>!

ولهذا قيل: إن أرسطو<sup>(٢)</sup> هذا بدل طريقة الصابئة الذين كانوا قبله والذين كانوا مؤمنين بالله واليوم الآخر الذين أثنى عليهم القرآن. فهذا الكلام المنقول عنه يوافق ذلك. وهؤلاء المحرفة المبدلة في هذه الأمة من الجهمية<sup>(٣)</sup> وغيرهم اتبعوا سنن من كان قبلهم من اليهود والنصارى<sup>(٤)</sup> وفارس والروم، فغيروا فطرة الله تعالى، وبدلوا كتاب الله، والله سبحانه وتعالى خلق عباده على الفطرة التي فطرهم عليها، وبعث إليهم رسله. وأنزل عليهم كتبه، فصالح العباد وقوامهم بالفطرة المكملة بالشرعة<sup>(٥)</sup> المنزل، وهؤلاء بدلوا وغيروا فطرة الله وشرعته: خلقه وأمره، وأفسدوا اعتقادات الناس وإراداتهم: إدراكاتهم وحركاتهم، قولهم وعملهم، من هذا وهذا<sup>(٦)</sup>، كما بدل الذين ظلموا من بني إسرائيل القول الذي أمروا به والعمل الذي أمروا به، ففي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قيل لهم: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] فدخلوا الباب يزحفون على

(١) في ط «ماغيروه».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٥٦.

(٣) انظر التعريف بالجهمية ص ٤.

(٤) انظر اليهود والنصارى ص ١٨٢، ١٨٣.

(٥) في ط «بالشرعة».

(٦) أي من قولهم وعملهم بدليل ما بعده.

أستاهم، وقالوا حبة في شعرة»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن مبدأ التجهم في هذه الأمة كان أصله من المشركين ومبدلة الصابئين<sup>(٢)</sup> من الهند واليونان، وكان من مبدلة أهل الكتاب من اليهود<sup>(٣)</sup>، وأن الجعد ابن درهم<sup>(٤)</sup> ثم الجهم بن صفوان<sup>(٥)</sup> ومن اتبعهما أخذوا ذلك

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التفسير / تفسير سورة البقرة باب / ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ / حديث رقم ٤٤٧٩ ج٨/ ١٦٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: قيل لبني إسرائيل ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ فدخلوا يزحفون على أستاههم فبدلوا وقالوا حطة حبة في شعرة. وخرجه أيضًا في المصدر نفسه / كتاب التفسير / تفسير سورة الأعراف / باب «وقولوا حطة» / حديث رقم ٤٦٤١ ج٨/ ٣٠٤ عن أبي هريرة. وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب التفسير / حديث رقم ٣٠١٥ ج٤/ ٢٣١٢ عن أبي هريرة.

وخرجه الترمذي في سننه / أبواب التفسير / تفسير سورة البقرة / حديث رقم ٢٩٥٩ ج٨/ ١٥٤ - ١٥٥ عن أبي هريرة وفيه: قال: «دخلوا متزحفين على أوراكهم» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وقال ابن حجر في الفتح ٨/ ٣٠٤ (قوله: فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا: حبة في شعرة. كذا للأكثر وكذا في رواية الحسن المشهورة بفتحيتين، وللكشيمهني «في شعيرة» بكسر المهملة وزيادة تحتانية بعدها. والحاصل أنهم خالفوا ما أمروا به من الفعل والقول فإنهم أمروا بالسجود عند انتهائهم شكرًا لله تعالى، وبقولهم حطة، فبدلوا السجود بالزحف وقالوا حطة بدل حطة. أو قالوا حطة وزادوا فيها حبة في شعيرة).

(٢) انظر الصابئين ص ٦٣.

(٣) انظر اليهود ص ١٨٢.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٢٢٧.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٥٨.

عنهم<sup>(١)</sup>.

وأنة بعد ذلك أواخر المائة الثانية وقبلها وبعدها اجتلبت كتب اليونان وغيرهم من الروم من بلاد النصارى<sup>(٢)</sup> وعربت<sup>(٣)</sup> وانتشر مذهب مبدلة الصابئة<sup>(٤)</sup> مثل أرسطو<sup>(٥)</sup> وذويه، وظهر في ذلك الزمان «الخرمية»<sup>(٦)</sup> وهم أول القرامطة<sup>(٧)</sup> الباطنية الذين كانوا في الباطن يأخذون بعض دين الصابئين المبدلين وبعض دين المجوس<sup>(٨)</sup>، كما أخذوا عن هؤلاء كلامهم في العقل

---

(١) انظر [مجموع الفتاوى ج ٥/ ٢٠ - ٢٢].

(٢) انظر النصارى ص ١٨٣.

(٣) انظر ماتقدم ص ٣٣٨.

(٤) انظر الصابئة ص ٦٣.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٥٦.

(٦) الخرمية نسبة إلى خُرْمَة كُسُرة بلدة بفارس منها بابك الخرمي وهو لفظ أعجمي ينبئ عن الشيء المستلذ الذي يشتهي الآدمي، والخرمية طائفة من الباطنية تفاقم أمرها زمن المعتصم، وحاصل مذهبهم وزيدته راجع كما يرى الغزالي إلى طي بساط التكليف، وحط أعباء الشرع عن المتعبدين، وتسليط الناس على اتباع اللذات، وطلب الشهوات، وقضاء الوطر من المباحات والمحرمات، انتهى. وكان خروج بابك في بعض الجبال بناحية أذربيجان واستفحل أمره واشتدت شوكته إلى أن هبت ريح النصر للمسلمين فأتى ببابك أسيرًا فقتله المعتصم وصلبه بسامرا سنة ٢٢٣هـ.

انظر: [مروج الذهب ٣/ ٤٦٧ - ٤٧٢، الفرق بين الفرق ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٨، فضائح الباطنية ١٤ - ١٥، تليس إبليس ١٠٣ - ١٠٤، الكامل في التاريخ ٢٣٤/٥ - ٢٤٦، معجم البلدان ٢/ ٣٦٢، القاموس المحيط ٤/ ١٠٤].

(٧) انظر القرامطة ص ٤٤.

(٨) انظر المجوس ص ٢٣٤.

والنفس، وأخذوا عن هؤلاء كلامهم في النور والظلمة، وكسوا ذلك عبارات، وتصرفوا فيه، وأخرجوه إلى المسلمين. وكان من القرامطة الباطنية في الإسلام ما كان<sup>(١)</sup>، وهم كانوا كثيراً يميلون<sup>(٢)</sup> إلى طريقة الصابئة المبدلين وفي زمنهم صنفت «رسائل إخوان الصفا»<sup>(٣)</sup> وذكر ابن

---

(١) أي من الإلحاد والزندقة واستباحة المحرمات والخروج على الخلافة الإسلامية وقطع الطريق وإلحاق الأذى بالمسلمين ما هو معروف من سيرتهم، انظر: [الفرق بين الفرق ٢٦٦ - ٢٦٧، فضائح الباطنية للغزالي].

(٢) في ط «يميلون كثيراً».

(٣) إخوان الصفا: طائفة من الباطنية عاشوا بالبصرة في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري وضعوا مذهباً زعموا أنهم قربوا به الطريق إلى الفوز برضوان الله وذلك أنهم قالوا: إن الشريعة قد دنست بالجهالات، واختلطت بالضلالات ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة؛ لأنها حاوية للحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية، وزعموا أنه متى انتظمت الفلسفة الاجتهادية اليونانية والشريعة العربية فقد حصل الكمال.

وتتألف جماعتهم من أربع مراتب، ودعوتهم قائمة على التكتّم شأن الفرق الباطنية ويقبلون جميع المذاهب والأديان ويرجعون بها إلى مبدأ واحد وعلة واحدة فمذهبهم يستغرق المذاهب كلها كما يزعمون.

وتتكون رسائلهم كما جاء في المجلد الأول منها من اثنتين وخمسين رسالة مقسومة على أربعة أقسام:

١ - الرياضية التعليمية وهي في أربع عشرة رسالة.

٢ - الجسمية الطبيعية وهي في سبع عشرة رسالة.

٣ - النفسية العقلانية وهي في عشر رسائل.

٤ - الناموسية الإلهية والشرعية الدينية وهي في إحدى عشرة رسالة.

وهذه الرسائل في الجملة مزج غريب اختلطت فيه الفلسفة والعلوم الرياضية والطبيعية بخرافات من السحر والتنجيم وحكايات تشبه أمثال كليلة ودمنة =

سينا<sup>(١)</sup> أن أباه كان / من أهل دعوتهم من أهل دعوة المصريين منهم، وكانوا إذ ذاك قد ملكوا مصر وغلبوا عليها، قال ابن سينا: (وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة)<sup>(٢)</sup> لكونهم كانوا يرونها، وظهر في غير هؤلاء من التجهم ما ظهر، وظهر بذلك تصديق ما أخبر به النبي ﷺ كما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري<sup>(٣)</sup>، قال: قال رسول الله ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟<sup>(٤)</sup> قال: فمن؟<sup>(٥)</sup>» وروى

= وأسمار ألف ليلة وليلة قال أبو حيان التوحيدي: (قد رأيت جملة منها وهي مبنوثة في كل فن نتفاً بلا إشباع ولا كفاية، وفيها خرافات وكنيات، وتلفيقات وتلزيقات، وقد غرق الصواب فيها لغلبة الخطأ عليها. وحملت عدة منها إلى شيخنا أبي سليمان المنطقي السجستاني «محمد بن بهرام» وعرضتها عليه فنظر فيها أياماً واختبرها طويلاً ثم ردها عليّ وقال: تعبوا وما أغنوا، ونصبوا وما أجلدوا، وحاموا وما وردوا، وغنوا وما أطربوا، ونسجوا فهلهلوا، ومشطوا ففلفلوا).

قلت: وقد طبعت هذه الرسائل في أربعة مجلدات سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م. انظر: [رسائل إخوان الصفا ج١/ ٢١ - ٤٧، الإمتاع والمؤانسة ج٢/ ٥ - ٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ٧٩/ ٤، الموسوعة العربية الميسرة ص ٦٦، دائرة معارف القرن العشرين ١/ ١٠٩].

- (١) تقدمت ترجمته ص ١١.
- (٢) تقدم ذكر ذلك ص ١٠١.
- (٣) تقدمت ترجمته ص ٤١٠.
- (٤) انظر التعريف باليهود والنصارى ص ١٨٢، ١٨٣.
- (٥) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب أحاديث الأنبياء / باب ما ذكر عن بني إسرائيل / حديث رقم ٣٤٥٦ ج٦/ ٤٩٥ عن أبي سعيد الخدري أن =

البخاري<sup>(١)</sup> في صحيحه عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>: عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي ما أخذ<sup>(٣)</sup> القرون شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، فقليل يارسول الله كفارس والروم. قال: فمن الناس إلا أولئك؟!«<sup>(٤)</sup>.

= النبي ﷺ قال: «لتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه. قلنا: يارسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟».

وخرجه أيضًا في كتاب الاعتصام / باب قول النبي ﷺ «لتبعن سنن من كان قبلكم» حديث رقم ٧٣٢٠ جـ ١٣ / ٣٠٠ عن أبي سعيد مرفوعًا.  
وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب العلم / باب اتباع سنن اليهود والنصارى / حديث رقم ٢٦٦٩ جـ ٤ / ٢٠٥٤ عن أبي سعيد به.  
وخرجه ابن ماجه في سننه / كتاب الفتن / باب افتراق الأمم / حديث رقم ٣٩٩٤ جـ ٢ / ٣٩٢٢.

والإمام أحمد في المسند جـ ٢ / ٤٥٠، ٥١١، ٥٢٧، جـ ٣ / ٨٤، ٨٩، ٩٤.

(١) تقدمت ترجمته ص ١١٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٧٨.

(٣) في ط «حتى تأخذ أمتي مأخذ» ولم تعجم «يأخذ» في ك، والتصويب من صحيح البخاري.

وقال ابن حجر في الفتح ٣٠٠ / ١٣ (وقع في رواية الأصيلي على ما حكاها ابن بطال «بما أخذ القرون» بموحدة وما الموصولة وأخذ بلفظ الفعل الماضي وهي رواية الإسماعيلي، وفي رواية النسفي «مأخذ» بميم مفتوحة وهمزة ساكنة.

(٤) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الاعتصام / باب قول النبي ﷺ «لتبعن سنن من كان قبلكم» / حديث رقم ٧٣٢٠ جـ ١٣ / ٣٠٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع. فقليل: يارسول الله كفارس والروم؟ قال: ومن الناس إلا أولئك».



ومعلوم أن أهل الكتاب أقرب إلى المسلمين من المجوس<sup>(١)</sup> والصابئين<sup>(٢)</sup> والمشركين فكان أول ما ظهر من البدع فيه شبه من اليهود والنصارى<sup>(٣)</sup> والنبوة كلما<sup>(٤)</sup> ظهر نورها انطفأت البدع . وهي في أول الأمر كانت أعظم<sup>(٥)</sup> ظهوراً : فكان إنما يظهر من البدع ما كان أخف من غيره ، كما ظهر في أواخر عصر الخلفاء الراشدين بدعة الخوارج<sup>(٦)</sup>

= وخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٢ / ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٧ .

(١) انظر المجوس ص ٢٣٤ .

(٢) انظر الصابئين ص ٦٣ .

(٣) انظر اليهود والنصارى ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) في ط «كل ما» وصوابه ما أثبت من ك لأنها تفيد هنا التكرار .

(٥) قال في تعليقه على ط «لعله أخف» والصواب «أعظم» لأنه يريد النبوة .

(٦) روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول

الله ﷺ «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق» .

وكان أصل ظهور الخوارج وبداية خطرهم في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث خرج عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين بدعوى عدم انتصاره للحق ، ثم كان منهم بعد ذلك ما كان من الأذى للإسلام والمسلمين وكبار فرق الخوارج ست : الأزارقة ، والنجداث ، والصفرية والعجارية والإباضية والثعلبية والباقون فروعهم .

ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ويكفرون أصحاب الكباثر ، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً ، ومنهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علياً رضي الله عنه وأرضاه ومن أعلامهم : نافع بن الأزرق ، وعبد الله بن إباض ، وأبو فديك ، وعبد الرحمن بن الأشعث ومنهم أبو عبيدة معمر بن المثنى وكان صفرئياً ، ومن شعرائهم عمران بن حطان .

انظر : [صحيح مسلم / كتاب الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم / حديث =

والتشيع<sup>(١)</sup>، ثم في أواخر عصر الصحابة ظهرت القدرية<sup>(٢)</sup> والمرجئة<sup>(٣)</sup>، ثم بعد انقراض أكابر التابعين ظهرت الجهمية<sup>(٤)</sup>، ثم لما عربت كتب الفرس والروم ظهر التشبه بفارس والروم. وكتب الهند انتقلت بتوسط الفرس إلى المسلمين، وكتب اليونان انتقلت بتوسط الروم إلى المسلمين: فظهرت الملاحدة الباطنية<sup>(٥)</sup> الذين ركبوا مذهبهم من قول المجوس<sup>(٦)</sup> واليونان مع ما أظهموه من التشيع، وكانت قرامطة<sup>(٧)</sup> البحرين أعظم تعطيلًا وكفرًا<sup>(٨)</sup>، كفرهم من جنس كفر

= رقم ١٥٠ ج ٢/٤٥، مقالات الإسلاميين / ريتز ٨٦ - ١٣١، الفرق بين الفرق ٥٤ - ٩٢، الملل والنحل ١/١١٤ - ١٣٨، البداية والنهاية ٧/٢٧٧ - ٣١٧].

(١) انظر الشيعة ص ١٢٨.

(٢) القدرية تقدمت ص ٢٠٧.

(٣) انظر أهل الإرجاء ص ١٣١.

(٤) انظر الجهمية ص ٤.

(٥) انظر الباطنية ص ٤٤، ١٦٧.

(٦) انظر المجوس ص ٢٣٤.

(٧) انظر القرامطة ص ٤٤.

(٨) وكان أول ظهورهم بالبحرين فيما ذكر سنة ٢٨١، ثم ظهر أبو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي سنة ٢٨٦ وعظم أمره ثم عظم أمر ابنه أبي طاهر سليمان بن الحسن بن بهرام وهو الذي ذكر المؤرخون أنه هاجم مكة سنة ٣١٧ أو سنة ٣١٩ فقتل أهلها ومن كان فيها من الحجاج وهدم زمزم وأقام بمكة أيامًا وهو يحرض أصحابه على القتل ويقول أجهزوا على الكفار وعبدة الأحجار وكان من جملة ما نهبوا الحجر الأسود وبقي لديهم إلى سنة ٣٣٩، وقلع أبو طاهر باب البيت وأصعد رجلًا يقتلع الميزاب فسقط فمات ولم تقو الخلافة على ردهم. وكان منهم من سلب الأموال وقطع الطريق وانتهاك الحرمات ومهاجمة المسلمين ما كان وانظر بسط القول في أخبارهم في [البداية والنهاية ١١/١٤٩ - ١٥٠، ١٦٠ - ١٦٢، تاريخ ابن خلدون ٣/٣٧٩، ظهر الإسلام ٤/١٣٢ - ١٣٤، وانظر =

فرعون<sup>(١)</sup>؛ بل شر منه .

الوجه السابع - أن يقال: هذه الوصية مخالفة لما بعث الله تعالى به رسله وأن يقروهم على فطرتهم التي فطروا عليها، وبذلك جاءتهم الرسل؛ لم يأمرهم باستحداث فطرة غير الفطرة التي فطروا عليها، ولا بتغيير تلك الفطرة، كما أمرهم هؤلاء المبدلون لفطرة الله تعالى وكتبه. والله سبحانه وتعالى قد فطر عباده على الإقرار به وعبادته وحده، قال تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الْدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ \* مُنْبِئِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ

= أيضًا أخبار القرامطة في الأحساء والشام والعراق واليمن / تصنيف عدد من المؤرخين / تحقيق ودراسة د. سهيل زكارا.

(١) فرعون لقب ملك مصر في التاريخ القديم وأصله باللغة المصرية القديمة «برعو» ومعناه: البيت العظيم، وذكر ابن الأثير أن اسمه: الوليد بن مصعب وأنه أخ لفرعون المسمى قابوس بن مصعب، وفرعون لقب كل عاد ومتجبر، واشتهر فرعون موسى بتماديه في طغيانه وإنزاله الخسف والهوان ببني إسرائيل، ذكر الله تعالى عنه أنه قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨] وقال: ﴿أَنَارَكُمْ الْآخِلَى ﴿١١﴾﴾ [النازعات: ٢٤] أرسل الله تعالى إليه موسى وهارون وكان له معهما ومع بني إسرائيل ما يطول ذكره، أهلكه الله بالغرق، وقد ورد ذكره في القرآن نحوًا من ست وستين مرة.

انظر: [الكامل في التاريخ ج١/١٦٩، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ج٢/١٠٩].

فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ [الروم ٣٠ - ٣٢] وهؤلاء الصابئة المبدلون ومن بدل دينه من اليهود والنصارى<sup>(١)</sup> وسائر المشركين هم ﴿٣٣﴾ مِنَ الَّذِينَ قَرَّوْا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٤﴾ وهم<sup>(٢)</sup> من الذين اختلفوا من بعد ما كانوا أمة واحدة، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ولهذا يوجد بين<sup>(٣)</sup> هؤلاء الصابئة<sup>(٤)</sup> المتفلسفة وغيرهم من الاختلاف والافتراق في أصول الدين أعظم مما يوجد بين اليهود والنصارى<sup>(٥)</sup>؛ لأن أهل الكتاب أقرب إلى الهدى من الصابئين، فمبتدعتهم دون مبتدعة الصابئين، والتفرق والاختلاف في الصابئين أكثر، ولهذا فيهم من عبادة الأصنام والكواكب والشرك ما لا يوجد منه في أهل الكتابين، وإن كان قد وجد فيهم من الشرك ما وجد فهو في أولئك أعظم، وهؤلاء وأمثالهم هم الذين بدلوا وغيروا ما فطر الله تعالى عليه عباده وأرسل به رسله، وصار فيهم من الاستكبار وطلب العلو ودعوى التحقيق في العلوم

(١) انظر اليهود والنصارى ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) في ط «هم».

(٣) في ط «في هؤلاء».

(٤) انظر الصابئة ص ٦٣.

(٥) انظر اليهود والنصارى ص ١٨٢، ١٨٣.

والمعارف وعلو الهمة في الأعمال ما هم في الحقيقة متصفون به<sup>(١)</sup>، كما قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ<sup>(٢)</sup> يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] وقال تعالى وتقدس: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُمْ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٣ - ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٥)</sup> سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup> [الأنعام: ١٢٤].

وبالجملة فهؤلاء وأشباهم أعداء الرسل، وسوس الملل، وخطاب القرآن لهم كثير جدًّا، فإنهم أئمة لأتباعهم، وهم من السادة والكبراء الذين قال الله تعالى في أتباعهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾<sup>(٧)</sup> خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾<sup>(٨)</sup> يَوْمَ تَقْلُبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾<sup>(٩)</sup> وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾<sup>(١٠)</sup> رَبَّنَا اتِّخَذَتْهُمْ ضِعَافٌ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُمْ لَنَا كَبِيرًا﴾<sup>(١١)</sup> [الأحزاب: ٦٤ - ٦٨] وكان

(١) في ك و ط «عنده» ورجحت أن الصواب «به» كما في حاشية ط.

(٢) في ك و ط «الذين» وصوابه «إن الذين».

(٣) في ك «رسالاته».

(٤) في ك «بما يمكرون».

(٥) في ك «لَعَنَّا كَثِيرًا».

«فرعون»<sup>(١)</sup> موسى» من أكابر ملوك هؤلاء<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر الله تعالى في قصته في القرآن مافيه عبرة، وكذلك «مشركو قريش» الذين كفروا برسول الله ﷺ أولاً كان فيهم الشبه بهؤلاء أن يكونوا أئمة من كفر بعدهم، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن»<sup>(٣)</sup> مؤمنهم تبع لمؤمنهم، وكافرهم تبع لكافرهم»<sup>(٤)</sup>.

وكان من أئمة / الكفر «الوحيد»<sup>(٥)</sup> الذي قال الله تعالى: فيه

ك ١/٢٢٠

(١) فرعون تقدمت ترجمته ص ٤٧٩.

(٢) الإشارة إلى أعداء الرسل وسوس الملل.

(٣) في ك «في هذا الباب» والتصويب من البخاري ومسلم وبه جاء في ط.

(٤) خرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «الناس تبع

لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم».

انظر: [صحيح البخاري بشرحه الفتح / كتاب المناقب / باب قول الله تعالى:

﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ مَا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ دُونِ أَنْفِهِمْ﴾ / حديث رقم ٣٤٩٥ ج ٦/ ٥٢٦.

وصحيح مسلم / كتاب الإمامة / باب الناس تبع لقريش / حديث رقم ١، ٢

ج ٣/ ١٤٥١.

وخرجه الإمام أحمد في المسند بهامشه المنتخب ج ١/ ٥، ١٠١، ج ٢/ ١٦١،

٣١٩، ٣٩٥ ج ٣/ ٣٨٣، ج ٤/ ١٠١.

(٥) الوحيد هو الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم، أبو عبد شمس، من قضاة

العرب في الجاهلية، ومن زعماء قريش، ومن زنادقتها، وهو الذي جمع قريشاً

وقال: إن الناس يأتونكم أيام الحج فيسألونكم عن محمد فتختلف أقوالكم

فيه... إلى أن قال: ولكن أصلح ما قيل فيه إنه ساحر، وفيه أنزل الله تعالى هذه

الآيات، مات بعد الهجرة بثلاثة أشهر وهو ابن ٩٥ سنة، وهو والد سيف الله

خالد بن الوليد.

انظر: [الكامل في التاريخ ٧١/ ٢ - ٧٢، تفسير ابن كثير ٤/ ٤٤٢ - ٤٤٣، =

﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۖ وَجَعَلْتُ لَمْ مَالًا مَمْدُودًا ۖ وَبَيْنَ شُهُودًا ۖ ﴾  
إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ فَكَّرُوا وَقَدَّرَ ۖ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ﴾<sup>(١)</sup> [المدثر:  
١١ - ١٩] فاستعمل نظر أهل المنطق من التفكير الذي يطلب<sup>(٢)</sup>  
به الحد الأوسط<sup>(٣)</sup>، ثم التقدير الذي هو القياس الذي ينتقل فيه  
من الحد الأوسط إلى المطلوب، وكذب بكون القرآن كلام الله  
تعالى، وجعله كلام البشر، وهذا في الحقيقة قول هؤلاء  
المتفلسفة، كما قد بيناه في غير هذا الكتاب<sup>(٤)</sup>.

فأمر الأمة بقبول وصية أمثال هؤلاء، دون أن يذكر في ذلك  
ما أوصى الله تعالى به عباده وما وصت به رسله، والوصية  
متضمنة تبديل فطرة الله تعالى بفطرة<sup>(٥)</sup> أخرى، من أعظم تبديل  
الفطرة في العلوم والأعمال، وذلك من تبديل دين الله.

= الأعلام ٨/ ١٢٢.

(١) لفظة «قَدَّرَ» ليست في ك.

(٢) في ك «بطلت» وهو تصحيف وصوبت ما في ط.

(٣) الحد الأوسط هو ما مشترك فيه مقدمتا القياس. وهو المحذوف من النتيجة مثل:

«مؤلف» في مقدماتي القياس: (كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث).

وبوساطته توجد علاقة بين الأكبر والأصغر.

انظر: [المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص ٦٩]. وانظر: [الرد على المنطقيين

ص ٣٥١].

(٤) انظر: [مجموع الفتاوى ٩/ ١٧٩ - ١٨٠، والرد على المنطقيين ٣٥١ - ٣٥٢].

(٥) في ك «فطرة» وصوابه «بفطرة» كما في ط.

## فصل

فصل  
المقدمة الثانية  
للرازي  
ومناقشة  
المؤلف له

قال أبو عبد الله الرازي («المقدمة الثانية»): اعلم<sup>(١)</sup> أنه ليس كل موجود يجب أن يكون له نظير وشبيه، وأنه ليس يلزم من نفي النظر والشبيه نفي ذلك الشيء<sup>(٢)</sup> واحتج عليه بثلاث حجج<sup>(٣)</sup> ثم قال: (فظهر<sup>(٤)</sup> فساد قول من يقول لا يمكننا<sup>(٥)</sup> أن نعقل وجود موجود لا يكون متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه<sup>(٦)</sup> إلا إذا وجدنا له نظيراً، فإن عندنا الموصوف بهذه الصفة ليس إلا الله [سبحانه وتعالى]<sup>(٧)</sup> وبيننا أنه لا يلزم من عدم النظر والشبيه عدم الشيء. فثبت أن هذا الكلام ساقط بالكلية)<sup>(٨)</sup>.

قلت: نفي النظر والمثل الكفاء<sup>(٩)</sup> والسمي ونحو ذلك عن

(١) لفظة «اعلم» ليست في أساس التقديس.

(٢) انظر: [أساس التقديس بتحقيق د. السقا ص ٢٦، وطبعة البابي الحلبي ص ١٤].

(٣) وسيأتي ذكر هذه الحجج بنصها. انظر ص ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٠.

(٤) في أساس التقديس بتحقيق د. السقا «وظهر» وفي طبعة الحلبي «فظهر».

(٥) في ط «لا يمكن» وفي أساس التقديس «أنه لا يمكننا».

(٦) في ك «منه» والتصويب من أساس التقديس.

(٧) الزيادة من أساس التقديس.

(٨) انظر [أساس التقديس بتحقيق د. السقا ص ٢٧، وطبعة الحلبي ص ١٥].

(٩) في ك «الكفو» وفي ط «الكفى» والصواب ما أثبت إذ أن القاعدة أن الهمزة تكتب في آخر الكلمة على حرف يناسب حركة الحرف قبلها. وأقوى الحركات =



الله سبحانه وتعالى متفق عليه بين المسلمين الذين يؤمنون بالقرآن، وقد بينا فيما تقدم بالدلائل القاطعة الشرعية والعقلية أنه يمتنع أن يكون لله مثل بوجه من الوجوه<sup>(١)</sup>، ويبيّن أن التماثل بينه وبين خلقه ممتنع لذاته، وأنه يستلزم كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً قديماً محدثاً خالقاً مخلوقاً واجباً<sup>(٢)</sup> ممكناً. والحجج الثلاثة التي ذكرها الرازي في هذا المطلوب ضعيفة كما سنبينه إن شاء الله، وإن كانت هذه المقدمة في نفسها حقاً إذا فسرت بما يوافق الكتاب والسنة والعقل الصريح؛ فإن هذا الرجل كثيراً<sup>(٣)</sup> ما يقول<sup>(٤)</sup> الحق، ولكن تكون الحجج التي يقيمها عليه ضعيفة، وكثيراً ما يقول ما ليس بحق، وكثيراً ما<sup>(٥)</sup> يتناقض، وهو في هذه المقدمة لم يثبت نفي الشبيه والنظير عن الله تعالى، ولكن أراد أن يثبت أنه لا يجب أن يكون لكل موجود نظير وشبيه، فأثبت سلب هذا العموم؛ لم يثبت نفي النظير عن الله تعالى ومتى ثبت نفي المثل عن الله تعالى ثبت سلب هذا العموم؛ لانتقاض هذه

= الكسر وتناسبه الياء، ويليهِ الضم وتناسبه الواو، ويليهِ الفتح وتناسبه الألف، ويليهِ السكون ويناسبه أن تكون الهمزة على السطر منفردة.

انظر: [الإملاء العربي ص ٤٣].

(١) انظر ماتقدم ص ٢٦٢ - ٣١٩. وانظر: الفتوى الحموية من مجموع الفتاوى ج ٥/ ١٢٠.

(٢) كلمة «واجباً» سقطت في ط.

(٣) كلمة «كثيراً» سقطت في ط.

(٤) في ك «مما يقول» وفي ط «ربما يقول».

(٥) في ك «مما» وبما أثبت جاء في ط وهو المناسب للسياق.

القضية العامة الكلية، ولا يلزم من ثبوت نقيض هذه القضية وسلبها ثبوت نفي المثل عن الله، فإنه إذا لم يجب أن يكون لكل موجود نظير لم يلزم من ذلك عدم وجود النظير لكل موجود، إذ نفي / الوجوب لا ينفي الوجود. ولو ثبت أن في الموجودات ما لا نظير له بل ما يجب نفي النظير عنه لم يثبت بمجرد هذا الإبهام أنه الله إلا بدليل آخر، فكيف إذا لم يثبت إلا مجرد عدم وجوب النظير لكل موجود.

وإذا عرف مضمون هذه المقدمة فإنما<sup>(١)</sup> استفاد بها قوله: (ثبت فساد قول من يقول إنه لا يمكننا أن نعقل وجود موجود لا يكون متصلًا بالعالم ولا منفصلًا عنه إلا إذا وجدنا له نظيرًا)<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان هذا هو الذي استفاده بهذه المقدمة فينبغي أن يعلم أن هذا الكلام لا يقوله من يجزم بقول، ولا يقوله أحد من أهل الأقوال المعتبرة، وما أعلم أحدًا يقوله ممن يذكر له قول؛ لكن لعله قد قاله بعض الجهال بالمذاهب والدلائل وأهل الريب والشك في ذلك، وذلك أن المنازعين له، عندهم يُعلم بضرورة العقل ونظره امتناع وجود موجود لا داخل العالم<sup>(٣)</sup> ولا خارجه، وإذا كان هذا ممتنعًا عندهم لم يجز أن يكون لهذا الممتنع نظير،

(١) في ط «فإن ما» فتكون «ما» موصولية.

(٢) تقدم قريبًا انظر ص ٤٨٤.

(٣) كلمة «العالم» سقطت في ط.

ولم يجر أن يقول عاقل إن هذا الممتنع لا عقله إلا إذا كان له نظير؛ فإن هذا يكون تعليقاً لعقله على وجود نظيره، ويكون عاقلاً له إذا كان له نظير، ومتى جوز وجود نظيره لم يكن هو في نفسه ممتنعاً عنده. والقائل لهذا إن كان يعتقد امتناع هذا لم يجوز<sup>(١)</sup> أن يكون له في نفسه وجود؛ فضلاً عن أن يجوز وجود نظير له. وإن كان يعتقد إمكانه لم يحتج عقله له إلى وجود<sup>(٢)</sup> نظير؛ لكن قد يقول هذا من لا يعلم امتناعه ولا إمكانه، ويقول أنا لا أعقل شيئاً إلا شيئاً<sup>(٣)</sup> له نظير. فهذه المقدمة تبطل هذا القول لو كان أقام حجة صحيحة عليها.

وتحقيق الأمر: أن لفظ «النظير» إن أراد به هذا القائل أني لا أعقل شيئاً إن لم يكن له نظير من كل وجه. فهذا لا ينفعه، فإنه يسلم<sup>(٤)</sup> أن الله تعالى ليس له نظير من كل وجه. وإن قال إن لم يكن له نظير من بعض الوجوه - بمعنى<sup>(٥)</sup> أن يكون بينه وبين غيره مشابهة في شيء - فالرازي لم يقدّم دليلاً على إفساد هذا؛ بل قد سلم في كتبه أن هذا يقوله كل أحد، قال في كتابه «نهاية العقول»<sup>(٦)</sup> وهو أجل ماصنفه في الكلام في «المسألة الثالثة» في

خلاصة  
مناقشة  
المؤلف  
للرازي في  
لفظ النظير

(١) في ط «إن كان يعتقد امتناعه لم يجر...».

(٢) في ك «وعلى وجود» وبما أثبت جاء في ط وبه يستقيم المعنى.

(٣) في ط «إلا بشيء» وفي ك «إلا شيء» وصوابه النصب على الاتباع أو البدل.

(٤) في ط «سلم».

(٥) في ط «يعني».

(٦) سبق التعريف به ص ٧٥.

نقل المؤلف  
من كتاب  
«نهاية  
العقول»  
للرازي  
الاختلاف في  
تكفير  
المخالف  
للحق من أهل  
الصلوة

أن مخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أولاً<sup>(١)</sup>؟ قال: (قال) أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup> في أول كتاب «مقالات الإسلاميين»<sup>(٣)</sup>:  
اختلف المسلمون بعد نبينهم ﷺ<sup>(٤)</sup> في أشياء<sup>(٥)</sup> ضلل بعضهم بعضاً<sup>(٦)</sup>، فصاروا فرقاً متباينين<sup>(٧)</sup> إلا أن الإسلام يجمعهم ويعمهم<sup>(٨)</sup> قال<sup>(٩)</sup>: (فهذا مذهبه، وعليه أكثر الأصحاب. ومن الأصحاب من كفر المخالفين)<sup>(١٠)</sup>. قال<sup>(١١)</sup>: (فأما الفقهاء فقد نقل عن الشافعي<sup>(١٢)</sup> رحمه الله<sup>(١٣)</sup> أنه قال: لأرد شهادة كل أهل الأهواء والأقوال<sup>(١٤)</sup> إلا الخطابية<sup>(١٥)</sup> فإنهم يعتقدون حل

(١) في نهاية العقول «أم لا».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٣) تقدم ص ١٦٣.

(٤) في نهاية العقول «بعد نبينهم عليه السلام».

(٥) في مقالات الإسلاميين «في أشياء كثيرة».

(٦) في المقالات زيادة «وبرئ بعضهم من بعض» وفي نهاية العقول «وتبرأ بعضهم من بعض».

(٧) في المقالات زيادة «وأحزاباً متشتتين».

(٨) في المقالات «ويشتمل عليهم» بدل «ويعمهم» وبه ينتهي المنقول من المقالات.

انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤.

(٩) أي الرازي والكلام متصل في نهاية العقول.

(١٠) في نهاية العقول «المخالف».

(١١) أي الرازي والكلام متصل.

(١٢) تقدمت ترجمته ص ٤٩.

(١٣) عبارة «رحمه الله» ليست في نهاية العقول.

(١٤) لفظة «الأقوال» ليست في نهاية العقول.

(١٥) في نهاية العقول «إلا قول الخطابية».

## الكذب<sup>(١)</sup>. وأما أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> فقد حكى<sup>(٣)</sup> الحاكم<sup>(٤)</sup> صاحب

= والخطابية من الرافضة، وهم أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه، ولعنه، وأمر أصحابه بالبراءة منه، وشدد القول في ذلك. فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه.

صنفه البغدادي في الحلوليين، وذكر الشهرستاني عنه أنه زعم أن الأئمة أنبياء ثم ألهمه. وقال بإلهية جعفر بن محمد وإلهية آبائه، وزعم أن جعفرًا هو الإله في زمانه، ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خيبت دعوته قتله بسبخة الكوفة سنة ١٤٣هـ واختلفت الخطابية بعده فرقًا منها: المعمرية، والبزيرية، والعجلية.

انظر: [الفرق بين الفرق ٢٥٥، الملل والنحل ١٧٩/١ - ١٨١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركون ٧٢، رسالة في الرد على الرافضة ١٩٦ - ١٩٧].

(١) جاء في مختصر المزني ذيل الأم للشافعي ٣١٠/٨ قال الشافعي (ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لموافقته بتصديقه وقبول يمينه) وفي السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٨/١٠ - ٢٠٩، ومناقب الشافعي للبيهقي ٤٦٨/١ عن الشافعي قوله (أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة فإنهم يشهد بعضهم لبعض) وجاء في المغني بالشرح الكبير ٣٠/١٢ (وظاهر قول الشافعي وابن أبي ليلى، والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قبول شهادة أهل الأهواء، وأجاز سوار شهادة ناس من بني العنبر ممن يرى الاعتزال قال الشافعي: إلا أن يكونوا ممن يرى الشهادة بالكذب لبعضهم لبعض كالخطابية وهم أصحاب ابن الخطاب يشهد بعضهم لبعض بتصديقه) وفي روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ١١/٢٣٩ (ثم من كفر من أهل البدع لا تقبل شهادته، وأما من لا يكفر من أهل البدع فقد نص الشافعي رحمه الله في الأم والمختصر على قبول شهادتهم إلا الخطابية، وهم قوم يرون شهادة أحدهم لصاحبه إذا سمعه يقول: لي على فلان كذا فيصدق به يمين أو غيرها، ويشهد له اعتمادًا على أنه لا يكذب).

(٢) أبو حنيفة تقدمت ترجمته ص ٤٩.

(٣) في نهاية العقول «فقد حكم».

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل بن الحاكم =

المختصر<sup>(١)</sup> في «كتاب / المنتقى»<sup>(٢)</sup> عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> أنه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة<sup>(٤)</sup>، وحكى الرازي<sup>(٥)</sup> عن الكرخي<sup>(٦)</sup>

= المروزي البلخي السلمي، الشهير بالحاكم «أبو الفضل» فقيه محدث حافظ، سمع الحديث بخراسان ونيسابور والري وبغداد والكوفة وولي القضاء ببخارى، ثم ولاه أمير خراسان وزارته، وقتل في ربيع الآخر سنة ٣٤٤ وقيل ٣٣٤ هـ من آثاره: الكافي، والمستخلص، والمنتقى. وكلها في فروع الفقه الحنفي. انظر: [الجواهر المضيئة ٣/٣١٣ - ٣١٥، كشف الظنون ٢/١٨٥١، معجم المؤلفين ١١/١٨٥].

(١) لم أقف على هذا الكتاب ولعله «المستخلص من الجامع في الفروع» ذكره في هدية العارفين ٢/٣٧، وانظر معجم المؤلفين ١١/١٨٥.

(٢) لم أجد هذا الكتاب وقال في كشف الظنون: (ولا يوجد المنتقى في هذه الأعصار كذا قال بعض العلماء) قال: (وفيه نوادر من المذهب. وقال الحاكم نظرت في ثلاثمائة جزء مؤلف مثل الأمالي والنوادر حتى انتقيت كتاب المنتقى). انظر: [مفتاح السعادة ٢/٢٨٢، كشف الظنون ٢/١٨٥١ - ١٨٥٢، هدية العارفين ٢/٣٧].

(٣) في نهاية العقول «عنه» بدل «عن أبي حنيفة» وتقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٤) انظر الفقه الأكبر لأبي حنيفة / طبعة حيدرآباد ص ٥ ونصه «ولانكفر مسلمًا بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلّه، ولانزيل عنه اسم الإيمان، ونسميه مؤمنًا حقيقة، ويجوز أن يكون مؤمنًا فاسقًا غير كافر».

(٥) في نهاية العقول «أبو بكر الرازي» قلت: تقدمت ترجمته ص ٢٣.

(٦) قال الذهبي: هو الشيخ الإمام الزاهد مفتي العراق شيخ الحنفية، أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال، البغدادي الكوفي الفقيه. انتهت إليه رئاسة المذهب وانتشرت تلامذته في البلاد، واشتهر اسمه، وبعُدَ صيته، وكان من العلماء العبّاد ذا تهجد وأوراد وتأله، ومن كبار تلامذته أبو بكر الرازي. عاش ثمانين سنة. توفي سنة ٣٤٠ هـ وكان رأسًا في الاعتزال، الله يسامحه.

بتصرف من [سير أعلام النبلاء ١٥/٤٢٦ - ٤٢٧] وانظر: [تاريخ بغداد ١٠/٣٥٣ - ٣٥٥ طبقات المعزلة ١٣٠، شذرات الذهب ٤/١٦٣، معجم المؤلفين ٦/٤٥].

وغيره مثل ذلك)، قال<sup>(١)</sup>: (وأما المعتزلة<sup>(٢)</sup>) فالذين كانوا قبل أبي الحسين<sup>(٣)</sup> تحامقوا وكفروا أصحابنا في إثبات الصفات وخلق الأعمال)، قال<sup>(٤)</sup> (وأما المشبهة فقد كفرهم مخالفوهم من أصحابنا ومن المعتزلة، وكان الأستاذ أبو إسحاق<sup>(٥)</sup> يقول: أكفر من يكفري، فكل<sup>(٦)</sup> مخالف يكفرنا نكفره<sup>(٧)</sup> وإلا فلا) قال<sup>(٨)</sup>: (والذي نختاره أنا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة)<sup>(٩)</sup> وهذا الذي اختاره آخرًا خلاف ما ذكره في «تأسيسه»<sup>(١٠)</sup> «ومحصله»<sup>(١١)</sup> من

- 
- (١) والكلام متصل .  
(٢) انظر المعتزلة ص ٤ .  
(٣) أبو الحسين البصري تقدم ص ٢٥١ .  
(٤) لفظة «قال» من كلام المؤلف والكلام متصل .  
(٥) أبو إسحاق النظام تقدم ص ٢٤٧ .  
(٦) في نهاية العقول «وكل» .  
(٧) في نهاية العقول «فنحن نكفره» .  
(٨) أي الرازي والكلام متصل .  
(٩) انظر نهاية العقول: «الأصل التاسع عشر» المسألة الثالثة: في أن مخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أم لا . لوحة ٢٨٩ - ٢٩٠ ، ونقله المؤلف أيضًا في درء تعارض العقل والنقل ج١/ ٩٣ - ٩٥ .  
(١٠) انظر أساس التقديس ص ٢٥٧ حيث قال: (الفصل الثالث: في أن من يثبت كونه تعالى جسمًا متحيزًا مختصًا بجهة معينة . هل يحكم بكفره أم لا؟ . للعلماء فيه قولان: أحدهما: أنه كافر - وهو الأظهر - وهذا لأن مذهبنا أن كل شيء يكون مختصًا بجهة وحيز فإنه مخلوق محدث، وله إله أحدثه وخلقه .  
والقول الثاني: أنا لانكفرهم . . إلخ .  
(١١) هو كتابه المعروف بـ «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء =

تكفير المجسمة دون<sup>(١)</sup> غيرهم.

والمقصود هنا أنه ذكر حجج من كفر المشبهة، وتكلم عليها، فقال (وأما تكفير المشبهة فقد كفرهم أصحابنا والمعتزلة<sup>(٢)</sup> من وجوه)<sup>(٣)</sup>. إلى أن قال: (ورابعها: أن الأمة مجمعة علي أن المشبه كافر. ثم<sup>(٤)</sup> «المشبه» لا يخلو إما أن

= والمتكلمين» وضمنه الحديث عن أربعة أركان سماها أركان الكلام:

الركن الأول: المقدمات.

الركن الثاني: تقسيم المعلومات.

الركن الثالث: في الإلهيات والنظر في الذات والصفات والأفعال والأسماء.

الركن الرابع: في السمعيات.

وقد طبع كتابه هذا غير مرة، وطبع بذي له كتاب «تلخيص المحصل» لنصير الدين الطوسي وهو في الحقيقة ليس تلخيصاً له بالمعنى المفهوم بقدر ما هو شرح لبعض ألفاظه أو استدراك ما قد يرى أنه فات، فضلاً عن النقد الشديد له في بعض الأحوال.

ويقع الكتاب مطبوعاً مع ملخصه بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد في ٢٥٦ صفحة. قلت: ولم أقف له في كتاب المحصل على تكفير المجسمة وإن كان معارضا لهم مناقضاً لآرائهم كما يتبين في مبحث الصفات في كتابه المذكور. وقد عرف الكفر في آخر «محصله» بقوله: (الكفر عبارة عن إنكار ما عُلِمَ بالضرورة مجيء الرسول به؛ فعلى هذا لا تكفر أحداً من أهل القبلة، لأن كونهم منكبين لما جاء به الرسول غير معلوم ضرورة بل نظراً وبالله التوفيق) انظر: [المحصل ص ٢٤٠].

(١) في ط «ومن» بدل «دون».

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) نهاية العقول لوحة ٢٩١.

(٤) في نهاية العقول «ثم إن».



يكون هو أن<sup>(١)</sup> يذهب إلى كون الله تعالى وتقدس<sup>(٢)</sup> مشبهًا لخلقه من كل الوجوه؟ أو ليس [كذلك]<sup>(٣)</sup> والأول باطل؛ لأن أحدًا من العقلاء لم يذهب إلى ذلك<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز<sup>(٥)</sup> أن يجمعوا على تكفير من لا وجود له؛ بل «المشبه» الذي<sup>(٦)</sup> يثبت الإله<sup>(٧)</sup> على صفة يشبهه معها<sup>(٨)</sup> بخلقه. و«المجسم» كذلك؛ لأنه إذا أثبت<sup>(٩)</sup> جسمًا مخصوصًا بحيز<sup>(١٠)</sup> معين فإنه يشتبه عليه بالأجسام المحدثه. فثبت أن المجسم مشبه، وكل مشبه كافر بالإجماع، فالمجسم كافر<sup>(١١)</sup>.

ثم قال في الجواب عن هذا: (قوله: المجسم مشبه، والمشبه كافر. قلنا: إن عنيت<sup>(١٢)</sup> بالمشبه من يكون قائلًا بكون الله تعالى<sup>(١٣)</sup> وتقدس شبيهًا بخلقه من كل الوجوه فلا شك في

(١) في نهاية العقول «هو الذي يذهب».

(٢) لفظة «تقدس» ليست في نهاية العقول.

(٣) الزيادة من نهاية العقول.

(٤) في نهاية العقول «لم يذهب إلى أن الله تعالى مشبهًا لخلقه من كل الوجوه».

(٥) في نهاية العقول «فلا يجوز».

(٦) في نهاية العقول «هو الذي».

(٧) في نهاية العقول «الإله تعالى».

(٨) في ط «فيها» بدل معها.

(٩) في نهاية العقول «أثبتته».

(١٠) في ك و ط «غير معين» والتصويب من نهاية العقول.

(١١) انظر نهاية العقول لرحه ٢٩١.

(١٢) في ط «عنيتهم» وهو خطأ.

(١٣) لفظة «تعالى» ليست في نهاية العقول.

كفره؛ لكن المجسمة لا يقولون بذلك، فلا يلزم من قولهم بالتجسيم قولهم بذلك. ألا ترى أن الشمس والقمر والنمل والبق أجسام، ولا يلزم من اعترافنا باشتراكهما في الجسمية كوننا مشبهين للشمس والقمر بالنمل<sup>(١)</sup> والبق).

قال<sup>(٢)</sup>: (وإن عنيتم بالمشبه من يقول بكون الله تعالى شبيهاً بخلقه من بعض الوجوه. فهذا لا يقتضي الكفر؛ لأن المسلمين اتفقوا على أن الله<sup>(٣)</sup> موجود وشيء، وعالم، وقادر، والحيوانات أيضاً كذلك، وذلك لا يوجب الكفر. وإن عنيتم بالمشبه من يقول: الإله جسم مختص بالمكان<sup>(٤)</sup>: فلا نسلم انعقاد الإجماع على تكفير من يقول بذلك، بل هو دعوى الإجماع في محل النزاع<sup>(٥)</sup> فلا يلتفت إليه)<sup>(٦)</sup>.

قلت: هذا الكلام منه تسليم لأن كون الله شبيهاً بخلقه من بعض الوجوه متفق عليه بين المسلمين، لاتفاقهم على أن الله تعالى موجود وشيء وعالم وقادر، وعلى هذا فما من موجود إلا وله شبيه من بعض الوجوه لاشتراكهما<sup>(٧)</sup> في / الوجود

بيان المؤلف  
تسليم الرازي  
أن كون الله  
شبيهاً بخلقه  
من بعض  
الوجوه متفق  
عليه بين  
المسلمين

ك/٢٢١ ب

(١) في نهاية العقول «والنمل والبق».

(٢) أي الرازي والكلام متصل.

(٣) في نهاية العقول «على أنه تعالى».

(٤) في نهاية العقول «يكون الإله جسماً مختصاً بالمكان».

(٥) في نهاية العقول «في محل الخلاف».

(٦) انظر نهاية العقول لوحة ٢٩٣.

(٧) في ط «لاشتراكها».

والشيئية<sup>(١)</sup>. فقولُه بعد هذا: (لايجب أن يكون لكل موجود نظير وشبيهه)<sup>(٢)</sup>. إن عني به شبيهًا به من كل وجه فقد ذكر أن أحدًا من العقلاء لم يذهب إلى ذلك. وإن عني به شبيهًا من بعض الوجوه فقد ذكر أن هذا محل وفاق بين المسلمين. وإن أراد نوعًا من التشبيه فهو لم يذكر<sup>(٣)</sup> في هذه المقدمة تفصيلًا<sup>(٤)</sup> ولم يوضح سبيلًا.

ومن العجب أنه ذكر في «نهايته»<sup>(٥)</sup> على لسان منازعيه إجماع المسلمين على تكفير المشبهة<sup>(٦)</sup>، وأنه<sup>(٧)</sup> ليس هو الذي يذهب إلى كون الله تعالى وتقدس شبيهًا بخلقه من كل الوجوه، فإن هذا لم يذهب إليه عاقل. فتعين أن يكون هو الذي يثبت<sup>(٨)</sup> الإله على صفة يشبهه<sup>(٩)</sup> معها بخلقه، ثم ذكر هو إجماع المسلمين على كون الله شبيهًا بخلقه من بعض الوجوه<sup>(١٠)</sup>،

نقل المؤلف  
عن الرازي  
في «نهايته»  
على لسان  
منازعيه  
إجماع  
المسلمين  
على تكفير  
المشبهة

- 
- (١) في ط «والشبه».
  - (٢) تقدم ص ٤٨٤.
  - (٣) في ط «لم يذكره».
  - (٤) كلمة «تفصيلًا» سقطت في ط.
  - (٥) تقدم التعريف به ص ٧٥.
  - (٦) انظر ماتقدم ص ٤٩٢.
  - (٧) أي المشبه.
  - (٨) في ط «أثبت».
  - (٩) في ط «شبهه».
  - (١٠) تقدم قريبًا.

فالذي ذكر أولئك<sup>(١)</sup> إجماع المسلمين على تكفير قائله ذكر هو  
إجماع المسلمين على القول به!!

وهذا الذي قرره في «نهاية العقول، في علم الأصول»<sup>(٢)</sup>  
الذي صنفه بعد هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> وقرر في أوله أن علم أصول  
الدين أجل العلوم وأشرفها وأعلاها وأنهاها<sup>(٤)</sup>، قال<sup>(٥)</sup>: (ثم إن  
جماعة من الأفاضل الذين لا يوجد أمثالهم إلا على تباين<sup>(٦)</sup>  
الأعصار ونوادير الأدوار، لما طال اقتراحهم لدي، وكثر  
إلحاحهم علي، في تصنيف كتاب في أصول الدين، يشتمل على  
نهايات<sup>(٧)</sup> الأفكار العقلية، وغايات<sup>(٨)</sup> المباحث العلمية، صنفت  
هذا الكتاب بتوفيق الله تعالى على نحو ملتسمهم، وأوردت فيه  
من الدقائق والحقائق<sup>(٩)</sup> ما لا يكاد يوجد<sup>(١٠)</sup> في شيء من كتب  
الأولين والآخرين، والسابقين واللاحقين، من الموافقين

---

(١) الإشارة إلى المعتزلة وأصحاب الرازي .

(٢) تقدم التعريف به ص ٧٥ .

(٣) يعني «أساس التقديس» .

(٤) لم تعجم في ك وهي في ط «أنهاها» وهذا الذي ذكره هو معنى ما أورده الرازي  
في أول «نهاية العقول» .

(٥) أي الرازي .

(٦) في نهاية العقول «تباعد» .

(٧) في نهاية العقول «نهاية» .

(٨) في نهاية العقول «وغاية» .

(٩) في نهاية العقول «من الحقائق والدقائق» .

(١٠) في نهاية العقول «أن يوجد» .

والمخالفين<sup>(١)</sup>. وإن كتابي يتميز على سائر الكتب المصنفة في هذا المعنى بثلاثة أمور<sup>(٢)</sup>:

أحدها: الاستقصاء في الأسئلة<sup>(٣)</sup> والأجوبة<sup>(٤)</sup>، والتعمق في بحار المشكلات على وجه ربما<sup>(٥)</sup> يكون انتفاع صاحب كل مذهب بكتابي هذا أكثر من انتفاعه بالكتب التي صنفها أصحاب ذلك المذهب، فإنني<sup>(٦)</sup> أوردت من كل كلام زبدته، ومن كل بحث نقاوته، حتى إنني إذا<sup>(٧)</sup> لم أجد لأصحاب ذلك المذهب كلامًا يعول عليه ويلتفت إليه في نصرة مذهبهم وتقرير مقالتهم استنبطت من نفسي أيضًا<sup>(٨)</sup> ما يمكن أن يقال في تقرير ذلك المذهب، وتحرير ذلك المطلب، وإن كنا نرد بالعاقبة<sup>(٩)</sup> كل رأي<sup>(١٠)</sup>، ونزيف كل رؤية<sup>(١١)</sup>، سوى ما اختاره أهل السنة والجماعة، ونبين بالبراهين الباهرة، والأدلة القاهرة أن ذلك

---

(١) في نهاية العقول «من المحالفين والمخالفين والمرافقين والمفارقين».

(٢) في نهاية العقول «في هذا الفن بأمر ثلاثة».

(٣) في ك و ط «الأسئلة».

(٤) في نهاية العقول «والجوابات».

(٥) كلمة «ربما» ليست في نهاية العقول.

(٦) في النهاية «فإنني إنما».

(٧) في النهاية «إن لم» بدل «إذا لم».

(٨) في النهاية «أقصى» بدل أيضًا.

(٩) في النهاية «بالعاقبة نرد».

(١٠) في ط «رئي».

(١١) في ط «رواية».

الذي<sup>(١)</sup> يجب له الانقياد بالسمع والطاعة.

وثانيهما<sup>(٢)</sup>: استنباط الأدلة الحقيقية، والبراهين اليقينية<sup>(٣)</sup>،  
المفيدة للعلم<sup>(٤)</sup> الحقيقي واليقين التام؛ لا الإلزامات التي  
منتهى<sup>(٥)</sup> المقصود من إيرادها مجرد التعجيز والإفحام.

وثالثها: الترتيب العجيب، والتلفيق الأنيق، الذي يوجب  
/ التزامه<sup>(٦)</sup> على ملتزمه إيراد جميع مداخل الشكوك والشبهات،  
والاجتناب عن الحشو والإطناب، وهذا كله<sup>(٧)</sup> لا يعلمه إلا من  
تقدم تحصيله لأكثر كلام العلماء، وتحقق وقوعه على مجامع  
مباحث العقلاء، من المحققين<sup>(٨)</sup> والمبطلين، والموافقين  
والمخالفين، حتى يمكن<sup>(٩)</sup> بعد ذلك فهم مافيه من الأدلة  
العقلية<sup>(١٠)</sup>، والشكوك العويصة القوية، فإني قلما<sup>(١١)</sup> تكلمت  
في المبادئ والمقدمات، بل أكثر<sup>(١٢)</sup> العناية كان مصروفًا إلى

ك ٢٢٢/١

(١) في النهاية «هو الذي».

(٢) في النهاية «وثانيها».

(٣) كلمة «اليقينية» ليست في النهاية.

(٤) في النهاية «العلم».

(٥) كلمة «منتهى» سقطت في ط.

(٦) في ط «الزامه».

(٧) في النهاية «وهذا كتاب».

(٨) في النهاية «من المحققين».

(٩) في النهاية «يمكنه».

(١٠) في النهاية «القطعية» بدل «العقلية».

(١١) في ك و ط «قل ما» والتصويب من نهاية العقول.

(١٢) في ك «أكبر» والتصويب من النهاية.

تلخيص النهايات والغايات).

قال<sup>(١)</sup>: (ولما خرج الكتاب على هذا الوجه سميته: «نهاية العقول، في دراية<sup>(٢)</sup> الأصول» ليكون الاسم موافقاً<sup>(٣)</sup> للمسمى<sup>(٤)</sup> واللفظ مطابقاً<sup>(٥)</sup> للمعنى، وجعلته خالصاً لوجه الله تعالى الكريم<sup>(٦)</sup>، وطلب مرضاته، والفوز العظيم بثوابه، والهرب من أليم عذابه<sup>(٧)</sup>، وسألت الله تعالى أن يعظم لي الانتفاع به [و]<sup>(٨)</sup> للمسلمين<sup>(٩)</sup> في الدارين، ويجعله سبب السعادة في المنزلتين، إنه قريب مجيب<sup>(١٠)</sup>).

فهذا وصفه لكلامه في هذا الكتاب الذي صنفه بعد هذا<sup>(١١)</sup>، وقد نقض فيه ماذكر في هذا الكتاب في اسم المشبهة وتكفيرهم، وذكر اتفاق المسلمين على إثبات التشبيه من بعض الوجوه. وإذا كانوا متفقين عليه كيف يكون صاحبه هو المشبه المذموم في قول

تعقيب المؤلف على ما نقله عن الرازي في مقدمة كتابه «نهاية العقول»

- 
- (١) أي الرازي والكلام متصل.
  - (٢) في ك «دارية» وهو خطأ.
  - (٣) في النهاية «مطابقاً».
  - (٤) قوله «للمسمى» سقطت في ط.
  - (٥) في النهاية «موافقاً».
  - (٦) لفظة «الكريم» ليست في النهاية.
  - (٧) في النهاية «عقابه».
  - (٨) الزيادة من «النهاية».
  - (٩) في النهاية «وسألته أن يعظم الانتفاع به لي وللمسلمين».
  - (١٠) انظر نهاية العقول لوحة ١.
  - (١١) أي بعد «أساس التقديس».

المسلمين، وذكر أن القائلين بالجسم واختصاص الله تعالى  
بالمكان وإن عناهم متكلم بلفظ التشبيه<sup>(١)</sup> فلا حجة على  
تكفيرهم.

وقد ذكر في هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> ضد هذين القولين في اسم  
التشبيه، وفي تكفير المشبه؛ مع أن الحجج التي ذكرها في هذا  
الكتاب من جانب منازعه قوية عظيمة توافق مارجع إليه في  
«نهايته» فقال «في القسم الرابع» وقد جعله ثلاثة فصول، قال:

(الفصل الثاني في: أن المجسم هل يوصف بأنه مشبه أم لا؟  
قال المجسمة<sup>(٣)</sup>: إنا وإن قلنا إنه جسم مختص بالحيز والجهة  
إلا أنا نعتقد أنه بخلاف سائر الأجسام في ذاته وحقيقته، وذلك  
يمنع من القول بالتشبيه، فإن إثبات المساواة في بعض الأمور<sup>(٤)</sup>  
لا يوجب إثبات التشبيه، ويدل على ذلك<sup>(٥)</sup> أنه تعالى صرح في  
كتابه بالمساواة في الصفات الكثيرة، ولم يقل أحد بأن ذلك  
يوجب التشبيه:

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«أساس  
التقديس»  
للرازي تقريره  
أن إثبات  
المساواة في  
بعض الأمور  
لا يوجب  
إثبات التشبيه  
وأمثله ذلك

فالأول: قال سبحانه وتعالى في صفة نفسه<sup>(٦)</sup>: ﴿إِنِّي  
مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وقال في صفة الإنسان:

- 
- (١) لفظة «التشبيه» سقطت في ط.
  - (٢) أي «أساس التقديس» كما سيأتي قريباً.
  - (٣) في ط وأساس التقديس «المجسم».
  - (٤) في الأساس «في الصور».
  - (٥) في الأساس «ويدل عليه».
  - (٦) في الأساس «قال في صفة نفسه».



﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: ٢].

والثاني<sup>(١)</sup>: قال<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَصْنَعَ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] وقال في الإنسان: ﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾<sup>(٣)</sup> [المائدة: ٨٣].

والثالث: قال<sup>(٤)</sup>: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وفي الإنسان: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾<sup>(٥)</sup> [الحج: ١٠]، وقال في نفسه: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَدِنَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]، وفي الإنسان: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

الرابع: / قال<sup>(٦)</sup>: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ك ٢٢٢/ب وقال في الإنسان<sup>(٧)</sup>: ﴿لِاسْتَوَا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣].

الخامس: قال<sup>(٨)</sup> في صفة نفسه: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ﴾<sup>(٩)</sup> [الحشر: ٢٣] ووصف الخلق بذلك فقال إخوة يوسف: ﴿يَكَاأُهَا الْعَزِيزُ﴾<sup>(١٠)</sup> [يوسف: ٧٨] وقال: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

(١) في ط والأساس «الثاني».

(٢) في الأساس «قال تعالى».

(٣) في ك و ط زيادة «حزنًا» والصواب حذفها.

(٤) في الأساس «قال تعالى».

(٥) في ك «ماقدمت يداك» وفي ط «بما قدمت يداك» والتصويب من الأساس.

(٦) في الأساس «قال تعالى».

(٧) في ط والأساس «وفي الإنسان».

(٨) في الأساس «قال تعالى».

(٩) في الأساس «العزير الوهاب» قلت: وجاء ذلك في سورة ص آية «٩».

(١٠) في ط والأساس «أيها العزيز».

السادس: سُمى نفسه بالعظيم<sup>(١)</sup> ثم وصف العرش به<sup>(٢)</sup> فقال: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦].

السابع<sup>(٣)</sup>: وصفه نفسه بـ(الحفيظ العليم) ووصف يوسف [نفسه]<sup>(٤)</sup> بهما<sup>(٥)</sup> فقال: ﴿إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥] وقال: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ<sup>(٦)</sup> بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصفات: ١٠١] وقال في آية أخرى ﴿يَغْلَمُ عَلِيمٌ﴾<sup>(٧)</sup> [الذاريات: ٢٨].

الثامن: سُمى تحيتنا سلامًا فقال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] وسمى نفسه سلامًا، وكان يقول<sup>(٨)</sup> ﷺ بعد فراغه من الصلاة: «اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»<sup>(٩)</sup>.

(١) في ط «العظيم».

(٢) لفظة «به» سقطت في ط.

(٣) في ط والأساس «والسابع».

(٤) الزيادة من الأساس.

(٥) في ط «بها».

(٦) في ك والأساس «وبشرناه» وصوابه ما أثبت، وفي ط «وبشروه بغلام عليم» وهي في الذاريات آية (٢٨).

(٧) في ط «بغلام حليم».

(٨) في الأساس «كما كان يقول».

(٩) في الأساس «تباركت ربنا».

(١٠) خرجه مسلم في صحيحه / كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته / حديث رقم (٥٩١) ج١/ ٤١٤ عن ثوبان قال: (كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثًا وقال: «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ذا الجلال والإكرام».

وفي الحديث بعده عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار =

التاسع: المؤمن قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَا تَأْيِسْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنَبَلُّوا﴾ [الحجرات: ٩] ووصف نفسه تعالى به<sup>(٢)</sup>، فقال: ﴿السَّكَنُ الْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣].

العاشر: [الحكم]<sup>(٣)</sup> فقال<sup>(٤)</sup>: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢] ووصفنا به<sup>(٥)</sup>، فقال: ﴿فَابْعَثُوا<sup>(٦)</sup> حُكَّامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكَّامًا مِنْ أَهْلِهِا﴾ [النساء: ٣٥].

الحادي عشر: الراحم الرحيم<sup>(٧)</sup> وهو ظاهر<sup>(٨)</sup>.

= مايقول «اللهم أنت السلام تباركت ذا الجلال والإكرام». وخرجه الترمذي في السنن / أبواب الصلاة / باب مايقول إذا سلم من الصلاة / حديث ٢٩٨ ج١/ ٣٩٨ عن عائشة، وحديث رقم ٣٠٠ ج١/ ٤٠١ عن ثوبان. وابن ماجه في سننه / كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب ما يقال بعد التسليم / حديث ٢٩٤ ج١/ ٢٩٨ عن عائشة. وأبو داود في سننه / كتاب الصلاة / باب تفريع أبواب الوتر / باب ما يقول الرجل إذا سلم / حديث ١٥١٢ ج٢/ ١٧٦ عن عائشة. والنسائي في السنن / كتاب السهو / الذكر بعد الاستغفار / ج٣/ ٦٩ عن عائشة.

- (١) في الأساس «قال الله تعالى».
- (٢) في الأساس «ووصف به نفسه فقال».
- (٣) لفظة «الحكم» سقطت في ك وأثبتها من الأساس.
- (٤) في ط والأساس «قال الله».
- (٥) في ك «ووصف نفسه به» والتصويب من الأساس.
- (٦) في ك «وابعثوا» وصوابه ما أثبت وبه جاء في ط والأساس.
- (٧) في الأساس «الراحم والرحيم».
- (٨) في الأساس «وهذا ظاهر».

الثاني عشر: الشكور فقال<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّكَ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤].

الثالث عشر: العلي والإنسان يسمى بذلك<sup>(٢)</sup> منهم<sup>(٣)</sup> علي<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه.

الرابع عشر: الكبير قال عن نفسه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَهُوَ أَعْلَى الْأَكْبَرِ﴾ [سبأ: ٢٣] وقال: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَاشِيخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨] وقال حكاية عن المرأتين: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].

والخامس عشر<sup>(٦)</sup>: الحكيم. والله تعالى وصف نفسه وكتابه<sup>(٧)</sup> به<sup>(٨)</sup> [فقال: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾]<sup>(٩)</sup> [فصلت: ٤٢].

السادس عشر: الشهيد، قال في حق الخلق: ﴿فَكَيْفَ إِذَا

(١) في الأساس «قال».

(٢) في الأساس «والإنسان يسمي نفسه بذلك».

(٣) في الأساس «ومنه».

(٤) في ط «كعلي» وتقدمت ترجمته ص ١١٥.

(٥) في ك «قال في نفسه» والتصويب من الأساس.

(٦) في ط «الخامس عشر».

(٧) في الأساس «في كتابه» قلت: ومما ورد في وصف الكتاب به قوله تعالى:

﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨].

(٨) لفظة «به» سقطت من ط.

(٩) الزيادة من أساس التقديس.

جَحْتًا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴿النساء: ٤١﴾ وقال في حق<sup>(١)</sup> نفسه :  
﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [فصلت: ٥٣].

السابع<sup>(٢)</sup> عشر: [الحق]<sup>(٣)</sup> قال الله تعالى: ﴿فَنَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ  
الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤] وقال: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾ [الإسراء:  
١٠٥] ﴿أَلَمْ لَكَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٢٦] ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ  
بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٣٣] و<sup>(٤)</sup> ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ  
رُسُلَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨].

الثامن عشر: الوكيل، قال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ  
وَكَيلٌ ﴿١٢﴾﴾ [الأنعام: ١٠٢] وقد يوصف الخلق بذلك فيقال:  
فلان وكيل<sup>(٦)</sup> فلان.

التاسع عشر: المولى قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَىٰ الَّذِينَ ءَامَنُوا  
وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد: ١١] ثم قال تعالى<sup>(٧)</sup> في  
حقنا: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ﴾<sup>(٨)</sup> [النساء: ٣٣] والنبي ﷺ

(١) في الأساس «وقال في نفسه».

(٢) في الأساس «والسابع عشر».

(٣) الزيادة من الأساس.

(٤) واو العطف ليست في الأساس.

(٥) في الأساس «قال الله تعالى».

(٦) في ط «فلان وكل فلاناً» وفي ك «وكل فلان» ولعله تصحيف في لفظة «وكيل»  
والتصويب من أساس التقديس.

(٧) لفظة «تعالى» ليست في الأساس.

(٨) في الأساس «مولى» وهو تصحيف.

قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»<sup>(١)</sup>.

العشرون: الولي قال تعالى: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٢)</sup> [المائدة: ٥٥] وقال النبي ﷺ: (أيما امرأة أنكحت<sup>(٣)</sup> نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل)<sup>(٤)</sup> وقال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه / أبواب المناقب / مناقب علي رضي الله عنه / حديث رقم ٣٧١٤ ج ١٠/ ٥٠ عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم - شك شعبة - عن النبي ﷺ قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب. وروى شعبة هذا الحديث عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ نحوه. وأبو سريحة هو حذيفة ابن أسيد الغفاري صاحب النبي ﷺ.

وأخرجه الإمام أحمد من طرق ج ١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٣١، ج ٤/ ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ج ٥/ ٣٤٧، ٣٦٦، ٤١٩.

وأخرجه ابن ماجه في سننه / المقدمة / فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه / حديث رقم ١٢١ ج ١/ ٤٥ عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣/ ١١٠ عن بريدة بلفظه وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ٢/ ١٨٠ - ١٨١ وحسنه، وصححه الألباني في تخريجه على المشكاة برقم ٦٠٨٢ ج ٣/ ٢٤٣، وصحیح الجامع الصغير برقم ٣٦٩٩ ج ٥/ ٣٥٣.

(٢) لفظة «آمنوا» سقطت في ك.

(٣) في الأساس «نكحت» وبه جاء في سنن أبي داود ومسنند الإمام أحمد.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٦/ ١٦٦ عن الزهري عن عروة عن عائشة به، والدارمي في السنن / كتاب النكاح / باب النهي عن النكاح بغير ولي / حديث ٢١٩٠ ج ٢/ ٦٢، وأبو داود في سننه / كتاب النكاح / باب في الولي / حديث رقم ٢٠٨٣ ج ٢/ ٥٦٦ - ٥٦٧، والترمذي في سننه / أبواب النكاح / باب ما جاء في لا نكاح إلا بولي / حديث رقم ١١٠٢ ج ٤/ ٥٤ - ٥٥ وقال: هذا =

وَالْمُؤْمِنَتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ ﴿التوبة: ٧١﴾.

الحادي والعشرون<sup>(١)</sup>: الحي قال الله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ [آل عمران: ٢] وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ / [الأنبياء: ٣٠].

الثاني والعشرون: [الواحد]<sup>(٢)</sup> قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا (٣) هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩] ويقع هذا الوصف على أكثر الأشياء فيقال: ثوب واحد، وإنسان واحد.

الثالث والعشرون: التواب، قال الله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿٥﴾﴾ [النساء: ١٦] وسمى<sup>(٦)</sup> الخلق به. فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾<sup>(٧)</sup> [البقرة: ٢٢٢].

= حديث حسن، وابن ماجه في سننه / كتاب النكاح / باب لا نكاح إلا بولي / حديث رقم ١٨٧٩ ج١/٦٠٥، وصححه ابن حبان والحاكم انظر: موارد الظمان برقم ١٢٤٨ ص ٣٠٥، والمستدرک ١٦٨/٢، وصححه الألباني في تخريجه على المشكاة برقم ٣١٣١ ج٢/١٦٩ وبسط الكلام على هذا الحديث البيهقي في السنن ١٠٤/٧ - ١٠٥ وابن حجر في التلخيص الحبير ١٥٦/٣ - ١٥٧.

- (١) في الأساس: الحادي والعشرون: الحي. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ [آل عمران: ٢].
- (٢) الزيادة من الأساس وبها يتضح المعنى.
- (٣) في ك و ط «إنما هو إله واحد».
- (٤) في الأساس «قال تعالى».
- (٥) في ك «وكان الله تواباً رحيمًا» وبما أثبت جاء في ط والأساس وهو الصواب.
- (٦) في الأساس «ويسمى».
- (٧) في ك «ويحب التوابين» وبما أثبت جاء في ط والأساس.

الرابع والعشرون: الغني. قال الله تعالى (١) ﴿وَاللَّهُ أَعْنِي﴾ [محمد: ٣٨] وقال: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ (٢) وَهُمْ أَغْنِيَاءُ ﴿[التوبة: ٩٣] وقال النبي ﷺ (٣) «خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم» (٤).

الخامس والعشرون: النور. قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ (٥) [النور: ٣٥] وقال: ﴿يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ (٦) وَيَأْتِيهِمْ ﴿[الحديد: ١٢].

(١) في الأساس «قال تعالى».

(٢) في الأساس «يستأذنوك» وهو تصحيف.

(٣) في الأساس «وقال في الأثر».

(٤) في ك «خذوها من أغنيائهم وردها على فقرائهم» وفي ط «خذها من أغنيائهم وردها على فقرائهم» وبما أثبت جاء في الأساس.

قلت: وهو معنى حديث معاذ الثابت في الصحيحين وغيرهما لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن وفيه «فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم».

خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الزكاة / باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء / حديث رقم ١٤٩٦ جـ ٣/٣٥٧، عن ابن عباس مرفوعاً. وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام / حديث رقم ٢٩ جـ ١/٥٠ عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

وخرجه النسائي في السنن / كتاب الزكاة / باب وجوب الزكاة / جـ ٥/٢ - ٤ وابن ماجه في السنن / كتاب الزكاة / باب في فرض الزكاة / حديث رقم ١٧٨٣ جـ ١/٥٦٨.

(٥) قوله «مثل نوره كمشكاة» ليست في ط والأساس.

(٦) لفظة «أيديهم» سقطت في ك، وفي الأساس ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ =



السادس والعشرون: الهادي. قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي  
مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] وقال<sup>(١)</sup>: ﴿أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ  
هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

السابع والعشرون: المستمع<sup>(٢)</sup>. قال تعالى: ﴿فَاذْهَبَا  
يَا بَيْنَتَا<sup>(٣)</sup> إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ<sup>(٤)</sup>﴾ [الشعراء: ١٥] وقال  
لموسى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى<sup>(٦)</sup>﴾ [طه: ١٣].

الثامن والعشرون: القديم. قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ  
الْقَدِيمِ<sup>(٧)</sup>﴾ [يس: ٣٩].

قال<sup>(٨)</sup>: (واعلم أنه لانزاع في أن لفظ الموجود، والشيء،  
والواحد<sup>(٩)</sup>، والذات، والمعلوم، والمذكور، والعالم، والقادر،  
والحي، والمريد، والسميع، والبصير، والمتكلم، والباقي،  
واقع على الحق سبحانه وتعالى وعلى خلقه، فثبت بما ذكرناه<sup>(١٠)</sup>  
أن المشابهة من بعض الوجوه لا توجب أن يكون قائله موصوفاً

= [التحريم: ٨] وبما أثبت جاء في ط.

(١) في ك «قال» والعطف أنسب كما في ط والأساس.

(٢) في ك و ط «الاستماع» والتصويب من الأساس.

(٣) قوله «بآياتنا» سقطت في ك.

(٤) في الأساس «لموسى عليه السلام».

(٥) لفظة «قال» من كلام المؤلف والكلام متصل.

(٦) في الأساس «والشيء الواحد».

(٧) في الأساس «بما ذكرناه».

بأنه شبه الله<sup>(١)</sup> بالخلق، وبأنه مشبه. ونحن لاثبت المشابهة بينه وبين خلقه إلا في بعض الأمور<sup>(٢)</sup> والصفات، لأننا<sup>(٣)</sup> نعتقد أنه<sup>(٤)</sup> وإن كان جسمًا إلا أنه بخلاف سائر الأجسام في ذاته وحقيقته، فثبت أن إطلاق اسم «المشبهة»<sup>(٥)</sup> على هذه الطائفة كذب وزور. وهذا<sup>(٦)</sup> جملة كلامهم في هذا الباب).

قال<sup>(٧)</sup>: (واعلم أن حاصل هذا الكلام من جانبنا أنا قد دللنا في القسم الأول<sup>(٨)</sup> من هذا الكتاب على أن الأجسام متماثلة في تمام الماهية، فلو كان الباري<sup>(٩)</sup> جسمًا لزم أن يكون مثلاً لهذه الأجسام في تمام الماهية، وحينئذ فيكون<sup>(١٠)</sup> القول بالتشبيه لازماً [و] لما لم يدل الدليل<sup>(١١)</sup> على أن الأشياء المتساوية في

(١) في الأساس «م شبه الله تعالى».

(٢) في أساس التقديس «إلا في بعض الصور» وفي طبعة البابي الحلبي و ط «إلا في بعض الأحوال».

(٣) في ط وأساس التقديس «إلا أنا».

(٤) في ط وك «أنه تعالى».

(٥) في ط وأساس التقديس «المشبه».

(٦) في أساس التقديس «هذا».

(٧) أي الرازي والكلام متصل.

(٨) يعني بذلك القسم الأول من كتابه وهو «في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزّه عن الجسميّة والحيز».

(٩) في أساس التقديس «الباري تعالى».

(١٠) في الأساس «يكون».

(١١) كذا في ك، وفي ط والأساس «أما ما لم يدل الدليل» ورجحت أن الصواب زيادة الواو في أول العبارة.

الموجودية<sup>(١)</sup> والعالمية والقادرية فإنه لا يجب<sup>(٢)</sup> تماثلها في تمام  
الماهية<sup>(٣)</sup> فظهر الفرق<sup>(٤)</sup>.

قلت: قد ذكر ماذكر في حجج الذين سماهم «مجسمة» مع  
تقصير فيها فإنها حجج كثيرة جدًا، ومع هذا فلم يمكنه أن  
يمنعهم ثبوت التشبيه من بعض الوجوه كما قرره، ولا أمكنه أن  
يمنع أن هذا ثابت بالكتاب والسنة واتفاق المسلمين؛ لكن ادعى  
أن التجسيم يوجب إثبات مثل لله في تمام ماهيته، وذلك ليس  
تشبيهاً في بعض الأمور؛ بل هو مماثلة في كمال الحقيقة  
والماهية.

قلت: ولا ريب أن من أثبت / لله مثلاً في كمال حقيقته فهو كـ ٢٢٣/ب  
مشبه؛ بل هو أعظم من أن يقال مشبه؛ بل هو جاعل لله تعالى  
كفوًا وشبهًا ونذاً<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup> (فالأشياء المشتركة في الموجودية  
والعالمية والقادرية لا يجب تماثلها في تمام الماهية)<sup>(٧)</sup> قلت:  
وهذا حق، فإن اشتراك الشيئين في كونهما موجودين أو عالمين

---

(١) في الأساس «على الشيء في الموجودية..» بدل «على أن الأشياء المتساوية في  
الموجودية».

(٢) في الأساس «لا يوجب».

(٣) انظر التعريف بالماهية ص ٥.

(٤) انظر [أساس التقديس ص ٢٥١ - ٢٥٦ وطبعة البابي الحلبي ص ١٩٢ - ١٩٦].

(٥) في ط «ولذا» بدل «ونذا».

(٦) أي الرازي.

(٧) وقد تقدم قريباً.

أو قادرين لا يوجب استواءهما في حقيقتهما.

والغرض أنه في هذا الكتاب<sup>(١)</sup> أيضاً قد اعترف بأن التشبيه من بعض الوجوه ثابت بالكتاب والسنة واتفاق العقلاء فضلاً عن المسلمين؛ لكن خصومه «المجسمة» إنما عابهم بإثباتهم المشابهة في تمام الماهية. وهذا مورد النزاع بينه وبينهم. وسنذكر إن شاء الله تعالى ما يجب الحكم بالقسط بينه وبينهم إذا انتهينا إلى ذكر حججه<sup>(٢)</sup> التي أحال عليها ونبين أن الأجسام كلها هل هي مستوية في تمام ماهيتها وكمال حقيقتها أم لا؟ إذ هذا ليس موضع الكلام في ذلك. وهذا الفصل<sup>(٤)</sup> وإن كان ذكره في آخر الكتاب فذكرناه في هذا الموضع لنبين اعترافه واعتراف سائر الخلق بما قامت عليه الأدلة الشرعية والعقلية من ثبوت المشابهة من<sup>(٥)</sup> بعض الأمور، وأن ذلك لا يستلزم التماثل في الحقيقة، وظهر بذلك ما في هذا اللفظ من العموم، والخصوص، والإطلاق، والتقيد.

والمقصود هنا أن لفظ «الشبيه، والنظير» فيه إجمال كبير واشتراك في اللفظ، وإجمال في المعنى. فإن أراد بما نفاه بهذه

اعتراف  
الرازي في  
«تأسيسه» بأن  
التشبيه من  
بعض الوجوه  
ثابت نقلاً  
وعقلاً

خلاصة  
مناقشة  
المؤلف  
للرازي في  
مسألة التشبيه  
والنظير

(١) يعني : أساس التقديس.

(٢) في ط «إنشاء الله».

(٣) وستأتي قريباً ص ٥١٤ - ٥٢٣.

(٤) يعني : «الفصل الثاني: في أن المجسم هل يوصف بأنه مشبه أم لا» وهو ما تقدم نقله قريباً.

(٥) في ط «في» بدل «من».

المقدمة نفي الشبيه<sup>(١)</sup> من كل وجه فهذا محل وفاق، ولا ينفعه ذلك. وإن أراد به نفي الشبيه<sup>(٢)</sup> من بعض الوجوه فقد ذكر أن هذا متفق على ثبوته فلم يرد نفيه ولم يقم دليلاً على نفيه. والقول الذي ذكره عن بعض منازعيه: (لا يمكننا عقل<sup>(٣)</sup> موجود لامتصل ولا منفصل إلا إذا وجدنا له نظيراً<sup>(٤)</sup>). قد ذكرنا أنه لا يقوله<sup>(٥)</sup> من يعلم امتناع موجود لا متصل ولا منفصل، ولا يقوله من يعلم إمكانه، وإنما يقوله الواقف الذي يطلب للشيء نظيراً<sup>(٦)</sup>. وقد ذكر هذا الرازي أنه لا يطلب أحد من العقلاء نظيراً من كل وجه<sup>(٧)</sup>، وذكر أن الشبيه من بعض الوجوه ثابت للرب سبحانه وتعالى باتفاق المسلمين؛ فضلاً عن أن يكون ثابتاً لغيره، وهذا المنازع له لا يطلب إلا نظيراً من بعض الوجوه، فإذا كان مطلوبه حاصلاً باتفاق المسلمين لم يكن قوله فاسداً. فأحد الأمرين لازم: إما أن لا يكون قال أحد هذا القول، أو يكون

(١) في ط والأساس «نفي التشبيه».

(٢) في ط والأساس «نفي التشبيه».

(٣) يعني أن نعقل.

(٤) انظر الأساس ص ٢٧ ونصها «فعلنا أن عدم النظر والمساوي، لا يوجب القول بعدم الشيء، وظهر فساد قول من يقول: إنه لا يمكننا أن نعقل وجود موجود لا يكون متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه إلا إذا وجدنا له نظيراً». وقد تقدم أيضاً ص ٤٨٤.

(٥) في ك «لا يقول» والتصويب من ط وبه يستقيم السياق بدليل ما بعده.

(٦) انظر ماتقدم ص ٤٨٦.

(٧) انظر ماتقدم نقله عنه ص ٤٨٤ وانظر أساس التقديس ص ٢٧.

هذا القول حقًا مسلمًا بالاتفاق. وعلى التقديرين فلا تصح  
مناظرة قائله.

فإن قيل: هذا المنازع طلب نظيرًا في مورد النزاع، وهو أنني  
لا أثبت موجودًا لاداخل العالم ولا خارجه إن لم يكن له شبهه  
من هذا الوجه، والمخالفون له لا يثبتون المشابهة من هذا الوجه؟

قيل: هذا حق، / وهو تشبيه من وجه مخصوص؛ لكن  
المصنف لم يثبت جواز وجود موجود بدون هذا التشبيه  
الخاص؛ إذ لو أثبت ذلك لكان قد أثبت جواز موجود لا يكون  
داخل العالم ولا خارجه. وذلك لو أثبت<sup>(١)</sup> كان له مغنيًا عن هذه  
المقدمة؛ بل ادعى أنه لا يجب في الوجود الشبيه والنظير لكل  
موجود. ولفظ «الشبيه» مجمل كما قد ذكره<sup>(٢)</sup> هو<sup>(٣)</sup>. وإذا  
كانت الدعوى مجملة تحتمل مورد النزاع وما هو أعم منه وما هو  
أخص منه لم تكن إقامة الدليل عليها دافعة للخصم وهذا بين.

وأما «حججه» فإنه قال: (الحجة الأولى - أن بديهية<sup>(٤)</sup> العقل  
لا تستبعد وجود موجود موصوف بصفات مخصوصة بحيث يكون  
كل ما سواه مخالفًا له في تلك الخصوصية، وإذا لم يكن هذا

الحجة الأولى  
من حجج  
الرازي في  
تقرير مقدمته  
الثانية

(١) في ط «لو أثبت».

(٢) في ط «كما ذكره».

(٣) يفهم هذا من كلامه في أول الفصل الثاني وآخره المتقدم نقله، وانظر: أساس  
التقديس ص ٢٥١ - ٢٥٦.

(٤) في ط «بهديه» وهو خطأ، وانظر معنى البديهية ص ٣٢٥.

مدفوعاً في بدائه<sup>(١)</sup> العقول علمنا أنه لا يلزم من عدم نظير الشيء عدم ذلك الشيء<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا وجوه: الأول - إن عدم استبعاد البديهة لا يقتضي عدم استبعاد العلم النظري، وكذلك كونه غير مدفوع في بديهة العقل لا يقتضي أنه لا يكون مدفوعاً في نظره، فإن حاصل هذا أنه لا يعلم بالبديهة امتناع هذا، وفرق بين أن لا يعلم بالبديهة امتناعه وبين أن يعلم بالبديهة إمكانه. وإذا لم يعلم بالبديهة امتناعه لم يجز أن يقال: فعلمنا أنه لا يلزم من عدم نظير الشيء عدم الشيء. فإن هذا لم يعلم مما ذكره، إنما أفاد ما ذكره<sup>(٣)</sup> عدم العلم البديهي<sup>(٤)</sup> بوجود موجود لانظير له، لم يعدم وجود علم بإمكانه. ولو كان قد قال: نعلم بالبديهة أن الشيء قد يكون موجوداً ولا يكون له نظير، ونعلم<sup>(٥)</sup> بالبديهة إمكان وجود شيء لانظير له. لكان الدليل تاماً؛ لكن هو لم يذكر إلا الإمكان الذهني دون الخارجي، والإمكان الذهني ليس فيه علم لا بالامتناع ولا بالإمكان، ولكن العلم بالإمكان الخارجي فيه بالإمكان.

الثاني - أن الذي ادعاه أنه لا يستبعد وجود موجود موصوف الوجه الثاني بصفات مخصوصة بحيث يكون كل ماسواه مخالفاً له في تلك

(١) في ط «بداية» وكذا في الأساس طبعة البابي.

(٢) انظر أساس التقديس ص ٢٦ وطبعة البابي الحلبي ص ١٤.

(٣) في ط «ماذكر».

(٤) انظر العلم البديهي ص ١٢.

(٥) في ط «أو نعلم».

الخصوصية. وهذا إثبات للمخالفة في الخصوصية، وإن كانت المشابهة ثابتة في غير الخصوصية بحيث يكون بينهما قدر مشترك وقدر مميز والمنازع له لم ينف وجود هذا؛ بل قد حكى الإجماع على أن أحداً من العقلاء لم يثبت المشابهة من كل وجه، فلا يفيد هذا الوجه.

الوجه الثالث

الثالث - أن المنازع له الذي ذكره في هذه المقدمة<sup>(١)</sup> طلب إثبات شيء يكون لداخل العالم ولا خارجه، وذكر أنه لا يقر بهذا إلا إذا علم المشابهة في هذا. فإن لم يقم دليلاً على أن وجود الموجود لا يقتضي وجود شبيه له من هذا الوجه: إما دليلاً يخص هذا الوجه، أو دليلاً يعم هذا الوجه وغيره: لم يكن قد استدل. وهذا الدليل إنما فيه جواز المخالفة في تلك الخصوصية، ولا يلزم من جواز المخالفة في تلك الخصوصية جواز المخالفة في / كونه لداخل العالم ولا خارجه.

ك/٢٢٤ ب

ثم قال: (الحجة الثانية: هي<sup>(٢)</sup> أن وجود<sup>(٣)</sup> الشيء إما أن يتوقف على وجود ما يشابهه<sup>(٤)</sup>، أو لا يتوقف. والأول باطل؛ لأنهما<sup>(٥)</sup> لو كانا متشابهين وجب استواءهما في جميع اللوازم

الحجة الثانية  
من حجج  
الرازي في  
تقرير مقدمته  
الثانية

(١) يعني المقدمة الثانية وقد تقدمت ص ٤٨٤.

(٢) في ك و ط «وهو» والتصويب من الأساس.

(٣) لفظة «وجود» سقطت في ط.

(٤) في الأساس «ماشابهه».

(٥) في الأساس «لأن الشئيين».



فيلزم من توقف وجود هذا على وجود الثاني توقف وجود<sup>(١)</sup>  
الثاني على وجود الأول، بل توقف كل واحد منهما على نفسه،  
وذلك محال في بدائه<sup>(٢)</sup> العقول<sup>(٣)</sup>.

يقال: هذه الحجة أفسد من التي قبلها من وجوه:

أحدها - أن هذه إنما تنفي وجوب التشابه الموجب للاستواء  
في جميع اللوازم وهذا هو التماثل، وقد حكى الإجماع على أن  
أحدًا من العقلاء لا يثبت لله مثلاً يشاركه في جميع اللوازم، ولا  
ريب أن انتفاء هذا ظاهر. وإذا كان أحد من العقلاء لم يقل بهذا  
لم ينفعه في دفع ما ذكره عن منازعه الذي طلب التشابه في صفة  
واحدة لا في جميع اللوازم.

الوجه الثاني - أنه كثيرًا ما يحتج بمثل هذه الحجة في  
كتبه<sup>(٤)</sup>، وهي من الأغاليط، ولا يميز بين دور التقدم والتأخر<sup>(٥)</sup>

(١) لفظة «وجود» سقطت في ط.

(٢) في ط والأساس طبعة البابي «بداية».

(٣) انظر [الأساس ص ٢٧ وطبعة البابي ص ١٤ - ١٥].

(٤) انظر [المطالب العالية ٢/ ٢٣ - ٢٤].

(٥) قال ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ١٥٣/ ٨ (والدور نوعان فالدور  
القبلي السبقي ممتنع وهو أن لا يوجد هذا إلا بعد هذا ولا يوجد هذا إلا بعد  
هذا، وهذا دور العلل.

وأما الدور المعاصر، وهو أن لا يكون هذا إلا مع هذا، ولا يكون هذا إلا مع هذا،  
فهذا هو دور الشروط وما أشبهها من المتضايفات والمتلازمات، ومثل هذا جائز.

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون ٤٦٨/ ٢ «وإنما المحال هو الدور التوقيفي  
التقدمي وهو توقف الشيء بمرتبة أو بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة =

وبين دور التفاوت<sup>(١)</sup>، وذلك أنه يمتنع أن يكون كل من الشيئين علة للآخر؛ لأن العلة متقدمة للمعلول، فيلزم أن يكون كل منهما علة للآخر ومعلولاً له، فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه، وذلك يستلزم<sup>(٢)</sup> تقدمه على نفسه بدرجتين، وتأخره عن نفسه بدرجتين، ويستلزم كونه علة لنفسه ومعلولاً لنفسه؛ لأنه يكون علة علته ومعلول<sup>(٣)</sup> معلوله جميعاً، ولا يمتنع أن يكون كل من الشيئين مقارناً للآخر. بحيث لا يوجد إلا معه كالأمر المتضايفة: مثل الأبوة والبنوة ونحو ذلك، وهذا دور

= أو بمراتب. مثال التوقف بمرتبة كتعريف الشمس بأنها كوكب نهاري، ثم تعريف النهار بأنه زمان طلوع الشمس، ومثال التوقف بمراتب كتعريف الاثنين بأنه زوج أول، ثم تعريف الزوج بأنه المنقسم بمتساويين، ثم تعريف المتساويين بأنه الاثنين.

وانظر: [كتاب الصفدية ١/١٢].

(١) لم أقف عليه بهذا المسمى « ولعله أراد به الدور المضمّر وهو الذي يتوقف فيه الشيء على نفسه بواسطة عنصريّن فأكثر كما لو قلنا: أول ماء وجد على الأرض هو من السحاب، وأول سحاب وجد هو من بخار الماء في الجو، وأول بخار في الجو وجد هو من الماء الذي وجد في الأرض. فهذا الدور تعددت فيه الوساطة وهو دور مرفوض بالبدهة العقلية إذ فيه إثبات وجود الشيء قبل أن يكون موجوداً ليكون علة لوجود أمر ثان، والثاني علة لوجود أمر ثالث، والثالث علة لوجود الأمر الأول. وعلى هذا فالأول علة لنفسه بعد دورة مرت على عنصريّن آخرين.

انظر: [التعريفات ٣٢٥، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٥٨، ضوابط المعرفة ٣٢٥].

(٢) في ط «يلزم».

(٣) في ط «ومعلولاً».

الشروط<sup>(١)</sup>، فيجوز أن يكون وجود كل من الأمرين شرطاً في وجود الآخر بحيث لا يوجد إلا معه، فهذا جائز ليس بممتنع. فقلوه: وجود الشيء إما أن يتوقف على وجود ما يشابهه. إن أراد بالتوقف توقف المعنى، بحيث يكون كل منهما موجوداً مع الآخر. فلم قال: إن هذا ممتنع؟!

قلوه (لأن التشابه يقتضي الاستواء في اللوازم، فيلزم من توقف وجود هذا على وجود الثاني توقف وجود الثاني على وجود الأول)<sup>(٢)</sup>.

يقال<sup>(٣)</sup>: غايته أنه توقف كل منهما على وجود الآخر، وهذا أول المسألة، وهو توقف الشيء على وجود ما يشبهه، فلم قلت: إن هذا محال إذا أريد بالتوقف وجوب وجوده معه، لا وجوب وجوده به؟! ومعلوم أن هذا لا يقتضي وقف الشيء على نفسه؛ وأن هذا ليس بمحال في بدائه<sup>(٤)</sup> العقول، بل المحال أن يكون وجود كل منهما بوجود الآخر. وفرق بين كون وجوده معه

---

(١) وهو الدور الإضافي أو الدور المعنى: وهو تلازم الشئيين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما إلا مع الآخر. مثاله: توقف كون هذا ابناً لذلك على كون ذلك أباً له، وبالعكس وهو غير ممتنع.

انظر: [كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٤٧٨، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ٥٦٧/١].

(٢) تقدم قريباً ص ٥١٦.

(٣) في ط «يقال له».

(٤) في ط «في بداية».

أو وجوده به . فهذه الحجة كما قال الإمام أحمد<sup>(١)</sup> رحمه الله في هؤلاء : (يتمسكون / بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم)<sup>(٢)</sup> .

الوجه الثالث

الوجه الثالث : أن يقال : نختار القسم الثاني ؛ وهو أن وجود الشيء لا يتوقف على وجود ما يشبهه ؛ بل يجوز وجوده بدونه ؛ لكن لم قلت : إذا كان وجوده لا يتوقف على النظر أنه لا يجب أن يكون له نظير ؟ ! وإن لم يتوقف عليه وجوده كمعلولي العلة الواحدة لا يتوقف أحدهما على الآخر بأن<sup>(٣)</sup> كان وجود أحدهما مستلزماً لوجود الآخر .

وأيضاً فالمنازع الذي ذكرته - (لا يمكننا أن نعقل وجود موجود لا يكون متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه إلا إذا وجدنا له نظيراً)<sup>(٤)</sup> فإنما<sup>(٥)</sup> نفى عقل نفسه ، فلم قلت : إنه إذا جاز وجود هذا الموجود يمكن عقلنا له . هذا لا يحصل إلا إذا ثبت أنه يمكن أن يعقل كل ما جاز وجوده ، وهذا لم تذكر عليه حجة .

ثم قال : («الحجة الثالثة» هو أن تعين كل شيء من حيث إنه

الحجة الثالثة  
من حجج  
الرازي في  
تقرير مقدمته  
الثانية

(١) تقدمت ترجمته ص ٤٧ .

(٢) انظر : الرد على الجهمية والزنادقة بتحقيق د . عبد الرحمن عميرة ص ٨٥ ، والطبعة الأخرى بتصحيح إسماعيل الأنصاري ص ١٤ ونصه في الرد على الجهمية «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم» .

(٣) في ك «فإن» والتصويب من ط ، ولعلها «فلا يكون» فيتأمل .

(٤) انظر أساس التقديس ص ٢٧ ، وقد تقدم نقله ص ٤٨٤ .

(٥) في ط «إنما» .

هو ممتنع الحصول في غيره، وإلا لكان ذلك الشيء عين غيره، وذلك باطل في بدائه العقول، فثبت أن تعين كل شيء من حيث إنه هو ممتنع الحصول في غيره، فعلمنا أن عدم النظر والمساوي لا يوجب القول بعدم الشيء<sup>(١)</sup>.

إبطال  
المؤلف لهذه  
الحجة من  
وجه  
الوجه الأول

يقال: هذه الحجة أفسد من غيرها، وهي أيضاً من أغلوطاته<sup>(٢)</sup>؛ فإنه لم يذكر فيها ما يدل على مطلوبه لوجوه:  
أحدها - أن إثبات نظير الشيء وشبهه ومثله يقتضي أن يكون عين أحدهما ليس عين الآخر؛ إذ لو كانت عينه عينه لم يكن مثله ونظيره؛ بل كان هو إياه، وإذا كان نفس إثبات النظر يقتضي التغاير في التعيين صار وجود النظر مستلزماً لامتناع كون أحدهما عين الآخر، وثبوت اللازم لا يقتضي عدم الملزوم، فكون عين الشيء يمتنع أن يكون لغيره لا يقتضي نفي ذلك، كما لا يقتضي ثبوته، وإذا لم يكن مقتضياً لثبوت<sup>(٣)</sup> النظر ولا نفيه لم يكن فيه إلا عدم<sup>(٤)</sup> الدليل على وجوب النظر، وعدم الدليل ليس دليل العدم. فتبين أن ما ذكره لا يمنع وجوب النظر، كما

(١) انظر أساس التقديس ص ٢٧ وطبعة البابي الحلبي ص ١٥.

(٢) في ط «من غلطاته» جاء في القاموس المحيط ٣٧٦/٢ (الغلط محرّكة أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، والغلوطة: كصَبُورَةٍ والأغلوطَةُ بالضم والمغلطَةُ الكلام يُغلَطُ فيه ويُغالط به، والمغلط بالكسر الكثير الغلط والتغليط أن تقول له: غلطت، وغالطه مُغالطة وغلطاً)، انتهى بتصرف.

(٣) في ط «ثبوت».

(٤) في ط «إعدام».

لا يوجب ثبوت النظر، ولكن غايته أنه لا يدل على ثبوت النظر.  
لكن قد يقول هو: إذا كان تعيينه<sup>(١)</sup> يمتنع أن يكون لغيره فلا  
يقتضي وجود التعيين<sup>(٢)</sup> وجوده ولا عدمه.

فيقال: هذه الحجة لم تفد غير ما هو معروف بدونها من أنه  
يمكن العقل أن يتصور وجود الشيء الذي ليس له نظير، وأن  
ذلك ممكن؛ فإن هذه الحجة ليس فيها إقامة دليل خاص على  
نفي الحاجة إلى النظر؛ وإنما غايتها وجود عين الشيء من غير  
نظير، ولو قال قائل: قد يكون وجود الشيء موقوفاً على نظيره  
لكون وجوده مشروطاً بوجود النظر أو وجود الغير كالأمور /  
المتضايقة وأنتم لم تقيموا دليلاً على نفي وجوب التلازم؛ فإنه  
ليس في حجته ما ينفي التلازم: لكان قوله صحيحاً. لكن يقال:  
نحن نتصور إمكان وجوده بدون التلازم فلا حاجة إلى حجته.

ك ٢٢٥/ب

يبين ذلك أنه يكون امتناع كون عين الشيء حاصلًا في غيره  
يمنع وجوب الشبيه أو النظر؛ فإن ذلك يستلزم أن يكون إثبات  
الشيء مستلزمًا لعدمه، لأن إثبات التشابه والتناظر والتساوي  
يقتضي ثبوت التباين في التعيين وأن عين<sup>(٣)</sup> أحدهما ليست عين  
الآخر، فلو كان هذا التباين في التعيين مانعًا من وجوب مشابهة  
لكان لازم الشيء بل بعض معناه مانعًا من وجوبه، فإن اللازم

(١) في ط «تعيينه».

(٢) في ط «التعيين».

(٣) كلمة «عين» سقطت من ط.

لا يمنع وجوب الملزوم، ولا يوجب وجوده.

الوجه الثاني - إن كون تعين<sup>(١)</sup> الشيء ممتنع الحصول في الوجه الثاني غيره لا يقتضي عدم نظير ذلك التعين في الثاني، وإنما يقتضي عدم نفس ذلك التعين في الثاني. والمنازع إنما يثبت نظير التعين في الثاني لانفس التعين، فلم قلت: إن نظير ذلك التعين غير واجب؟! فإن قلت: يلزم أن يكون لكل تعين<sup>(٢)</sup> نظيرًا. قيل له: كل من التعينين<sup>(٣)</sup> نظير الآخر.

الوجه الثالث - أن تعين الشيء في اقتضائه لنفي وجوب المثل كما هو في اقتضائه لنفي وجود المثل. ثم من المعلوم أنه إذا كان امتناع حصول التعين<sup>(٤)</sup> في الغير يقتضي نفي المثل وجب أن لا يكون لشيء من الأشياء نظير ولا شبيه ولا مثل؛ فإنه مامن شيء إلا له عين مخصوصة يمتنع حصولها في غيره، فإن كان عدم حصول عين الشيء في غيره يقتضي عدم مثله ونظيره فليس في الوجود ماله نظير وشبيه، وهذا من أبطل الأشياء. وإذا لم يكن تعين<sup>(٥)</sup> الشيء مانعًا من وجود النظير لم يكن مانعًا من وجوب النظير، فإنه لا يدل على هذا، ولا هذا.

---

(١) في ط «تعين» ومثلها بقية عبارات «التعين» في هذا الوجه.

(٢) في ط «لكل نظير نظيرًا».

(٣) في ط «التعينين».

(٤) في ط «العين».

(٥) في ط «تعين».

## فصل

فصل  
المقدمة الثالثة  
للرازي  
وتعقيب  
المؤلف عليها

قال الرازي : («المقدمة الثالثة»<sup>(١)</sup>) أن القائلين<sup>(٢)</sup> بأنه تعالى جسم اختلفوا: فمنهم من يقول: إنه على صورة الإنسان، ثم المنقول عن مشبهة الأمة أنه على صورة إنسان شاب<sup>(٣)</sup>، وعن مشبهة اليهود<sup>(٤)</sup> أنه على صورة إنسان شيخ، وهؤلاء<sup>(٥)</sup> لا يجوزون<sup>(٦)</sup> الانتقال والذهاب والمجيء على الله تعالى. وأما المحققون من المشبهة فالمنقول عنهم أنه على صورة نور من الأنوار).

قال<sup>(٧)</sup>: (وذكر أبو معشر المنجم<sup>(٨)</sup> أن سبب إقدام الناس

- 
- (١) وهي من المقدمات الثلاث في الدلائل على أنه تعالى منزّه عن الجسمية والحيز. وهي في أساس التقديس (المقدمة الثالثة في اختلاف القائلين بأن الله جسم).
  - (٢) في الأساس «اعلم أن القائلين».
  - (٣) في ط والأساس «الإنسان الشاب».
  - (٤) قال أبو المظفر الأسفرايني «واعلم أن جميع اليهود في أصول التوحيد فريقان فريق منهم المشبهة وهم الأصل في التشبيه، وكل من قال قولاً في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسج على منوالهم، وأخذ مقالة من مقالهم الروافض.
  - الفريق الثاني منهم هم القدرية: ينكرون الرؤية ويقولون إن الحيوانات يخلقون أفعالهم، وأكثر الأمم فيما بينهم جماعة من القدرية».
  - انظر: [التبصير في أصول الدين ص ١٣٣].
  - (٥) في الأساس «وهم» بدل «وهؤلاء».
  - (٦) في ك و ط «يجوزون» والتصويب من الأساس.
  - (٧) أي الرازي والكلام متصل.
  - (٨) وهو جعفر بن محمد بن عمر البلخي، أبو معشر، فلكي مشهور، كان أولاً من =



على اتخاذ عبادة الأوثان دينًا لأنفسهم هو أن القوم في الدهر  
الأقدم<sup>(١)</sup> كانوا على مذهب المشبهة، وكانوا يعتقدون أن إله  
العالم نور عظيم، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثنًا هو أكبر الأوثان  
على صورة الإله، / وأوثانًا أخرى أصغر من ذلك الوثن على  
صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم  
يعبدون الإله والملائكة. فثبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على  
مذهب المشبهة<sup>(٢)</sup>.

ك ١/٢٢٦

واعلم أن كثيرًا من هؤلاء يمنع<sup>(٣)</sup> من جواز الحركة  
والسكون على الله تعالى<sup>(٤)</sup>. وأما الكرامية<sup>(٥)</sup> فهم لا يقولون<sup>(٦)</sup>  
بالأعضاء والجوارح؛ بل يقولون إنه مختص بما فوق العرش. ثم

= أصحاب الحديث، وتعلم النجوم بعد سبع وأربعين من عمره، وضربه المستعين  
العباسي أسواطًا لأنه أخبر بشيء قبل حدوثه، وكان من أعلم الناس بتاريخ  
الفرس وأخبار سائر الأمم، وعمر طويلًا وجاوز المائة. أصله من بلخ، وأقام  
زمنًا في بغداد ومات بواسط سنة ٢٧٢هـ تصانيفه كثيرة منها: «كتاب الطبائع»  
«الدول والملل» «إثبات علم النجوم» «هيئة الفلك» وغيرها.

انظر: [الفهرست ص ٣٣٥ - ٣٣٦، تاريخ الحكماء للقفطي ص ١٥٣، كشف  
الظنون ١/ ١٨، ٢/ ٩٦٥، الأعلام ٢/ ١٢٧، معجم المؤلفين ٣/ ١٤٨ - ١٤٩].

- (١) في الأساس «الأول» وفي طبعة البابي «الأقدم».
- (٢) وبمثل هذا نقل الرازي في المطالب العالية ٢/ ٢٦ عن أبي جعفر المنجم ولم  
أقف على كتاب لأبي جعفر لأوثق منه هذا المنقول.
- (٣) في ك و ط «يمنتع» والتصويب من الأساس.
- (٤) في الأساس «على الله سبحانه وتعالى».
- (٥) انظر الكرامية ص ١٣.
- (٦) في ط «فهم يقولون».

إن هذا المذهب يحتمل وجوهاً ثلاثة؛ فإنه تعالى إما أن يقال: إنه ملاق للعرش، وإما أن يقال: إنه مبين عنه ببعد متناه. وإما أن يقال: إنه مبين ببعد غير متناه، وقد ذهب إلى كل واحد من هذه الأقسام<sup>(١)</sup> الثلاثة طائفة من الكرامية<sup>(٢)</sup>. واختلفوا أيضًا في أنه تعالى مختص بتلك الجهات لذاته أو لمعنى قديم، بينهم<sup>(٣)</sup> اختلاف في ذلك<sup>(٤)</sup>.

قلت: هذا الكلام فيه تقصير كثير في معرفة مذاهب الناس وتحققها، وذلك أن القائلين بأن الله تعالى فوق العرش والقائلين بالصفات الخبرية - وهم السلف وأهل الحديث، وأئمة الأمة وجماهيرها، وجمهور الصفاتية: من الكلائية<sup>(٥)</sup> والأشعرية<sup>(٦)</sup> والكرامية<sup>(٧)</sup> وجمهور المشهورين بالإمامة في الفقه والتصوف في الأمة من جميع الطوائف - جمهورهم لا يقول: هو جسم، ولا ليس بجسم، لما في اللفظين من الإجمال والاشتراك

تعقيب المؤلف على ما ذكره السرازي في مقدمته الثالثة

(١) في ك «ثم إن هذا المذهب يحتمل وجوهاً ثلاثة: إما أن يقال إنه مبين ببعد إما أن يقال إنه مبين عنه ببعد غير متناه، وقد ذهب إلى كل واحد من هذه الأقسام...» والتصويب من الأساس.

(٢) انظر: [الملل والنحل ج١/ ١٠٨ - ١٠٩].

(٣) في ك و ط «وبينهم» والتصويب من الأساس.

(٤) انظر: [أساس التقديس ص ٢٨ - ٢٩] و [طبعة البابي ص ١٥ - ١٦]، وفي ط زيادة «فهذا تمام الكلام في المقدمات وبالله التوفيق» نقلها عن أساس التقديس.

(٥) انظر الكلائية ص ١٢٤.

(٦) انظر الأشعرية ص ١٠٢.

(٧) انظر الكرامية ص ١٣.

المشتمل على الحق والباطل. ومنهم طوائف يقولون: هو جسم، وطوائف يقولون: ليس بجسم. ثم إن كثيراً من أئمة السنة والحديث أو أكثرهم يقولون: إنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه بحد. ومنهم من لم يطلق لفظ الحد، وبعضهم أنكر الحد<sup>(١)</sup>، وممن ذكر ما عنده في ذلك من مذاهب أهل الحديث والكلام - وإن كان بمقالات أهل الكلام أخبر<sup>(٢)</sup> - أبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup> في كتاب «مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين»<sup>(٤)</sup> الذي من أول ما ذكره<sup>(٥)</sup> فيه أخذ الرازي وغيره

(١) هذه الألفاظ من الحد والجهة والجسم والحيز ونحوها، لم ترد في الكتاب والسنة نفيًا ولا إثباتًا، بل هي من الألفاظ الاصطلاحية الحادثة، فمن أطلق لفظ الحد مثلاً نفيًا أو إثباتًا سئل عما أراد به، فإن أراد بالقول: «إن لله حدًا» أنه منفصل عن الخلق بائن منهم فهذا حق، كما قال ابن المبارك لما قيل له: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على العرش بائن من خلقه، قيل: بحد؟ قال: بحد. أي أنه منفصل عن الخلق بائن منهم.

وإن أراد بنفي الحد أن العباد لا يعلمون الله حدًا ولا يحدّون صفاته ولا يكيّفونها فهذا أيضًا حق، وإن أراد بالحد أن أحدًا من الخلق يحدّه ويحويه فهذا باطل، وبالجمله فهذه الألفاظ مجمله يستفصل قائلها عن مراده، فإن أراد معنى حقًا قيل وإن قصد معنى باطلاً ردّ.

انظر: [مجموع الفتاوى ج ٣/ ٤١ - ٤٣، ج ٥/ ٢٩٨ - ٣٠٩، ج ٦/ ٣٨ - ٤٠، شرح الطحاوية ص ٢٣٨ - ٢٤٠].

(٢) يعني: أن ممن ذكر هذا ممن يؤلفون في مذاهب أهل الحديث والكلام وإن كان بمذاهب أهل الكلام أخبر أبو الحسن الأشعري.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٤) تقدم التعريف به ص ١٦٣.

(٥) في ط «ماذكر».

مذهبه في عدم تكفير أهل الصلاة<sup>(١)</sup>.

قال أبو الحسن<sup>(٢)</sup>: (هذه حكاية قول جملة<sup>(٣)</sup> أصحاب الحديث وأهل السنة: جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة<sup>(٤)</sup>): الإقرار بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا يردون من ذلك شيئاً<sup>(٥)</sup> وأن الله سبحانه وتعالى إله واحد فرد صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق وأن<sup>(٦)</sup> النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على عرشه، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وكما قال تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف، / كما قال: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأن له وجهاً، كما قال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن أسماء الله تعالى لا يقال إنها غير الله، كما قالت المعتزلة<sup>(٧)</sup>

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«المقالات»  
لأبي الحسن  
الأشعري قول  
جملة  
أصحاب  
الحديث  
وأهل السنة

ك/٢٢٦ ب

- (١) كذا جاءت العبارة، والمراد أن الرازي وغيره أخذوا عن أبي الحسن الأشعري قوله بعدم تكفير أهل الصلاة، وقد تقدم ما يدل على ذلك ص ٤٨٧ - ٤٩١.
- (٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.
- (٣) في المقالات «جملة قول».
- (٤) في المقالات «أهل الحديث والسنة».
- (٥) سقط من ط قرابة السطر من قوله «وما جاء من عند الله . . .» إلى قوله «شيئاً».
- (٦) سقطت «وأن» من ط.
- (٧) المعتزلة تقدمت ص ٤.

والخوارج<sup>(١)</sup>. وأقروا أن الله علماً كما قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] وأثبتوا السمع والبصر ولم ينفوا ذلك عن الله تعالى، كما نفته المعتزلة. وأثبتوا الله تعالى القوة، كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]<sup>(٢)</sup> وذكر مذهبهم في القدر<sup>(٣)</sup>. إلى أن قال (ويقولون إن القرآن كلام الله غير مخلوق. والكلام في اللفظ، والوقف<sup>(٤)</sup>): من قال بالوقف أو اللفظ<sup>(٥)</sup> فهو مبتدع عندهم، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال غير مخلوق. ويقولون: إن الله يرى بالأبصار يوم القيامة، كما يرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون ولا يراه الكافرون، لأنهم عن الله محجوبون، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] وأن موسى عليه السلام سأل الله تعالى الرؤية<sup>(٦)</sup> في الدنيا، وأن الله تعالى تجلى للجبل فجعله دكا فأعلمه بذلك [أنه]<sup>(٧)</sup> لا يراه في الدنيا؛ بل يراه في الآخرة<sup>(٨)</sup>. وذكر مذهبهم في باب الإيمان والوعيد والأسماء

(١) الخوارج تقدمت ص ٤٧٧.

(٢) انظر: [مقالات الإسلاميين ج ١/ ٣٤٥].

(٣) انظر: [المقالات ج ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦].

(٤) في المقالات «في الوقف واللفظ».

(٥) في المقالات «من قال باللفظ أو الوقف».

(٦) في ك «الرؤيا» والتصويب من المقالات.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من ك وأثبتته من ط والمقالات.

(٨) انظر: [المقالات ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧].

والأحكام<sup>(١)</sup>. إلى أن قال - : (ويقولون: إن الله لم يأمر بالشر بل نهى عنه وأمر بالخير، فلم<sup>(٢)</sup> يرض بالشر وإن كان مريدًا له)<sup>(٣)</sup>. وذكر مذهبهم في الصحابة، والخلافة، والتفضيل<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: (ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ أن الله ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مستغفر فأغفر له)<sup>(٥)</sup> كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ «أن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول هل من مستغفر فأغفر له»<sup>(٦)</sup> ويأخذون

---

(١) انظر: [المقالات ج١/ ٣٤٧].

(٢) في المقالات «ولم».

(٣) انظر: [المقالات ج١/ ٣٤٨].

(٤) انظر: [المقالات ج١/ ٣٤٨].

(٥) قوله «فأغفر له» ليست في المقالات.

(٦) لفظ الحديث لم يرد في المقالات.

والحديث خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التهجد / باب الدعاء والصلاة من آخر الليل / حديث رقم ١١٤٥ ج٢/ ٢٩ عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له».

وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل / حديث رقم ٧٥٨ ج١/ ٥٢١ عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ البخاري.

وخرجه أبو داود في سننه / كتاب الصلاة / باب أي الليل أفضل / حديث رقم ١٣١٥ ج٢/ ٧٦ - ٧٧ عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا..» وفي كتاب السنة / باب في الرد على الجهمية / حديث ٤٧٣٣ ج٥/ ١٠٠ - ١٠٢ مثله.

وخرجه الترمذي في الجامع بشرحه تحفة الأحوذى / أبواب الصلاة / باب في =

بالكتاب والسنة، كما قال الله تعالى<sup>(١)</sup> ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله. ويقولون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وأن الله تعالى يقرب من خلقه كيف يشاء<sup>(٢)</sup>، كما

= نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة / حديث رقم ٤٤٥ ج٢/ ٥٢٤.

وابن ماجه في سننه / كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب ما جاء في أي ساعات الليل أفضل. حديث رقم ١٣٦٦ ج١/ ٤٣٥، والإمام أحمد في المسند ج٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥، والدارمي في سننه / كتاب الصلاة / باب ينزل الله إلى السماء الدنيا / الأحاديث ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨ ج١/ ٢٨٦.

قال ابن القيم رحمه الله: «وحديث النزول رواه أبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة، وجبير بن مطعم، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وعمرو بن عبسة، ورفاعة بن عرابة الجهني، وعثمان بن أبي العاص الثقفي، وعبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده، وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل، وأبو ثعلبة الخشني، وعائشة أم المؤمنين، وأبو موسى الأشعري، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وحذيفة بن اليمان، ولقيط بن عامر العقيلي، وعبد الله بن عباس، وعبادة بن الصامت، وأسما بنت يزيد، وأبو الخطاب، وعوف بن مالك، وأبو أمامة الباهلي، وثوبان، وأبو حارثة، وخولة بنت حكيم رضي الله عنهم» ثم سرد مروياتهم إلى أن قال: «فصل: وهذا النزول إلى الأرض يوم القيامة قد تواترت به الأحاديث والآثار ودل عليه القرآن صريحاً».

انظر: [مختصر الصواعق المرسله ج٢/ ٢٣٠، ٢٤٨].

(١) في ط «كما قال تعالى».

(٢) في المقالات و ط «كيف شاء».

قال: ﴿وَمَنْ أَوْقَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] (١).

وذكر مذهبهم في الأمراء والصلاة خلفهم وترك الخروج عليهم وأشياء غير ذلك (٢). ثم قال: (وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب) (٣).

ثم قال: (فأما أصحاب عبد الله بن سعيد القطان (٤) - يعني ابن كلاب (٥) - فإنهم يقولون بأكثر مما ذكرناه عن أهل السنة، ويثبتون أن الله (٦) لم يزل حيًا عالمًا قادرًا سميعًا بصيرًا عزيزًا عظيمًا جليلاً كبيرًا كريماً مريداً متكلمًا جواداً، ويثبتون العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والعظمة والجلال والكبرياء والإرادة والكلام صفات لله تعالى) (٧). وذكر غير ذلك (٨) قال: (وكان يزعم أن الباري لم يزل ولا مكان ولا زمان / قبل الخلق، وأنه على ما لم يزل (٩)، وأنه مستو على عرشه كما قال، وأنه فوق كل شيء) (١٠).

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
الأشعري قول  
ابن كلاب  
وأصحابه

ك ١/٢٢٧

(١) انظر: [المقالات ج١/ ٣٤٨].

(٢) انظر: [المقالات ج١/ ٣٤٨].

(٣) انظر: [المقالات ج١/ ٣٥٠].

(٤) تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.

(٥) قوله: يعني ابن كلاب» ليست في المقالات.

(٦) في المقالات «أن الباري تعالى».

(٧) انظر: [المقالات ١/ ٣٥٠].

(٨) انظر: [المقالات ١/ ٣٥٠ - ٣٥١].

(٩) في المقالات «على ما لم يزل عليه».

(١٠) انظر: [المقالات ١/ ٣٥١].



ثم قال (ذكر قول «زهير الأثري»<sup>(١)</sup>). فأما أصحاب زهير الأثري<sup>(٢)</sup>، فإن زهيراً كان يقول: إن الله تعالى بكل مكان، وأنه مع ذلك مستو على عرشه، وأنه يرى بالأبصار بلا كيف، وأنه موجود الذات بكل مكان، وأنه ليس بجسم ولا محدود، ولا يجوز عليه الحلول والمماس، ويزعم أنه يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾<sup>(٣)</sup> [الفجر: ٢٢] بلا كيف، ويزعم أن القرآن كلام محدث<sup>(٤)</sup> غير مخلوق، وأن القرآن يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، وأن إرادة الله ومحبه قائمتان<sup>(٥)</sup> بالله تعالى، ويقول<sup>(٦)</sup> بالاستثناء كما يقول أصحاب الاستثناء المرجئة<sup>(٧)</sup> الذين حكينا قولهم في الوعيد، ويقول في القدر بقول المعتزلة<sup>(٨)</sup>. وذكر قوله في الإيمان أنه موافق لقول المرجئة<sup>(٩)</sup>.

(١) لم أقف له على ترجمة، وانظر أقواله في [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ٢١٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٦٦، ٤٤٣، ٥٤١، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٣].

وانظر: [درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٢٥٧، ٤/ ٢٥].

(٢) في ك «الإبري» والتصويب من المقالات.

(٣) قوله تعالى ﴿وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ليست في المقالات.

(٤) في المقالات «ويزعم أن القرآن كلام الله محدث».

(٥) في ك و ط «قائمان» والتصويب من المقالات.

(٦) في ك «ولانقول» والتصويب من المقالات.

(٧) في المقالات «من المرجئة» وقد تقدم التعريف بها ص ١٣١.

(٨) المعتزلة تقدمت ص ٤ وانظر هذا النص في [المقالات ١/ ٣٥١].

(٩) انظر: [المقالات ١/ ٣٥١].

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن قول  
أبي معاذ  
التومني

قال: (وأما «أبو معاذ التومني»<sup>(١)</sup> فإنه يوافق زهيراً<sup>(٢)</sup> في أكثر أقواله، ويخالفه في القرآن، ويزعم أن كلام الله حدث غير محدث<sup>(٣)</sup>، ولا مخلوق، وهو قائم بالله لا في مكان، وكذلك قوله في إرادته، ومحبته<sup>(٤)</sup>).

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلاف  
الناس في  
إثبات المكان  
للباري ونفيه

وقال: في (باب اختلاف الناس)<sup>(٥)</sup> في الباري هل هو في مكان دون مكان؟ أم لا في مكان؟ أم في كل مكان؟ وهل تحمله الحملة؟ أو<sup>(٦)</sup> يحمله العرش، وهل هم ثمانية أملاك؟ أم ثمانية أصناف من الملائكة؟

اختلفوا على سبع عشرة مقالة: قد ذكرنا قول من امتنع من

(١) أبو معاذ التومني بضم التاء وسكون الواو وفتح الميم في آخرها نون نسبة إلى تومن. قال ابن الأثير: «وطني أنها من قرى مصر والله أعلم» رأس الطائفة المعروفة بالتومية، وهم فرقة من المرجئة يزعمون أن الإيمان ما عصم من الكفر، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك، أو ترك خصلة منها كان كافراً فتلك الخصال التي يكفر بتركها أو بترك خصلة منها إيمان، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان، وكان أبو معاذ يزعم أن من قتل نبياً أو لطمه كفر، وليس من أجل اللطمة والقتل كفر، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له. ولم أقف على تاريخ وفاته.

وانظر: [مقالات الإسلاميين ٢٢١/١ - ٢٢٢، ٣٥١، الفرق بين الفرق ١٩٢، الملل والنحل ١/١٤٤، الباب ١١١/٣، معجم البلدان ٦٠/٢].

(٢) زهير الأثري تقدم ص ٥٣٣.

(٣) في ط «أن كلام الله غير محدث».

(٤) انظر: [المقالات ١/٣٥١].

(٥) في المقالات «باب اختلافهم في الباري...».

(٦) في المقالات «أم».

ذلك وقال إنه في كل مكان حال، وقول من قال: لا نهاية له<sup>(١)</sup>.  
وأن هاتين الفرقتين أنكرتا<sup>(٢)</sup> القول بأنه<sup>(٣)</sup> في مكان دون مكان).

قال<sup>(٤)</sup>: (وقال قائلون: هو «جسم»<sup>(٥)</sup>) خارج من جميع  
صفات الجسم؛ ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق،  
ولا يوصف بطعم، ولا لون<sup>(٦)</sup>، ولا مجسة، ولا شيء من صفات  
الأجسام، وأنه ليس في الأشياء، ولا على العرش إلا على معنى أنه  
فوقه غير مماس له، وأنه فوق الأشياء، وفوق العرش، ليس بينه  
وبين الأشياء أكثر من أنه فوقها).

قال<sup>(٧)</sup> - (وقال هشام بن الحكم<sup>(٨)</sup>): إن ربه تعالى في مكان  
دون مكان، وأن مكانه هو العرش، وأنه مماس للعرش، وأن  
العرش قد حواه وحدّه. وقال بعض أصحابه: إن الباري قد ملأ  
العرش، وأنه مماس له). قال<sup>(٩)</sup> - (وقال بعض من ينتحل  
الحديث: إن العرش لم يمتلئ به، وأنه يُقعد نبيه ﷺ معه على

---

(١) انظر: [المقالات ١ / ٢٣٥ - ٢٣٧].

(٢) في ك و ط «أنكرت» والتصويب من المقالات.

(٣) في المقالات «أنه».

(٤) والكلام متصل.

(٥) في ك «وقال القائلون إنه هو جسم» وفي ط «وقال القائلون: هو جسم» والتصويب  
من المقالات.

(٦) في المقالات «بلون ولا طعم».

(٧) والكلام متصل.

(٨) هشام بن الحكم تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(٩) لفظة «قال» من كلام المؤلف والكلام متصل.

العرش).

قال<sup>(١)</sup> - (وقال أهل السنة، وأصحاب الحديث ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ولانقدم بين يدي الله تعالى في القول بل نقول استوى بلا كيف<sup>(٢)</sup> وأن له وجهًا؛ كما قال: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين / كما قال: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

ك ٢٢٧ ب

وأن له عينين، كما قال: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته، كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وأنه ينزل إلى سماء الدنيا<sup>(٤)</sup> كما جاء في الحديث<sup>(٥)</sup>، ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتاب أو جاءت<sup>(٦)</sup> به الرواية عن رسول الله ﷺ.

وقالت المعتزلة<sup>(٧)</sup>: إن الله استوى على عرشه بمعنى استولى. وقال بعض الناس الاستواء القعود والتمكن.

(١) أي الأشعري والكلام متصل.

(٢) في المقالات زيادة «وأنه نور كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

(٣) قوله تعالى ﴿ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ليست في المقالات.

(٤) في المقالات «السماء الدنيا».

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٣٠.

(٦) في المقالات «أو ماجاءت».

(٧) انظر المعتزلة ص ٤.

قال<sup>(١)</sup>: (واختلف الناس [في حملة العرش]<sup>(٢)</sup> ما الذي تحمل؟ قال<sup>(٣)</sup> قائلون: الحملة تحمل الباري تعالى، وأنه إذا غضب ثقل على كواهلهم وإذا رضي خف، فيتبينون غضبه من رضاه، وأن العرش له أطيظ إذا ثقل عليه كأطيظ الرحل) قال الأشعري<sup>(٤)</sup> - (وقال بعضهم: ليس يثقل الباري ولا يخف ولا تحمله الحملة<sup>(٥)</sup>)، ولكن العرش هو الذي يخف ويثقل وتحمله الحملة). قال<sup>(٦)</sup>: (وقال بعضهم: الحملة ثمانية أملاك، وقال بعضهم: ثمانية أصناف) قال<sup>(٧)</sup> -: (وقال قائلون: إنه تعالى على العرش وإنه بائن منه لا بعزلة وإشغال لمكان غيره، بل بينونة<sup>(٨)</sup> ليست<sup>(٩)</sup> على العزلة، والبينونة من صفات الذات)<sup>(١٠)</sup>.

قال أبو الحسن الأشعري<sup>(١١)</sup>: (واختلفوا - يعني

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلاف الأمة  
في العين  
واليد والوجه

- 
- (١) والكلام متصل.
  - (٢) الزيادة من المقالات وهي في ط أيضاً.
  - (٣) في المقالات «فقال».
  - (٤) تقدمت ترجمته ص ٤٧ والكلام متصل.
  - (٥) في ك «ولا يحمله العرش» والتصويب من المقالات.
  - (٦) والكلام متصل.
  - (٧) والكلام متصل.
  - (٨) لفظة «بل» ليست في ك وفي ط «بل بينونة» والتصويب من المقالات.
  - (٩) في المقالات وط «ليس».
  - (١٠) انظر: [المقالات ١/ ٣٨٤ - ٣٨٦].
  - (١١) انظر ترجمته ص ٤٧.

الامة<sup>(١)</sup> - في العين واليد والوجه على أربع مقالات. فقالت المجسمة: له يدان، ورجلان، ووجه، وعينان، وجنب، يذهبون إلى الجوارح والأعضاء. وقال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلا ما قال الله تعالى أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ فنقول: وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف.

وقال عبد الله بن كلاب<sup>(٢)</sup>: أطلق اليد والعين والوجه خبراً<sup>(٣)</sup>؛ لأن الله تعالى أطلق ذلك، ولا أطلق غيره، فأقول هي صفات لله تعالى، كما قال في العلم والقدرة والحياة إنها صفات.

وقالت المعتزلة<sup>(٤)</sup> بإنكار ذلك إلا الوجه، وتأولت<sup>(٥)</sup> اليد بمعنى النعمة، وقوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أي بعلمنا، والجنب بمعنى الأمر، وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] أي في أمر الله، وقالوا: نفس الباري هي هو، وكذلك ذاته هي هو، وتأولوا قوله: ﴿الْضَّكْمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] على وجهين: أحدهما: أنه السيد والآخر: أنه المصمود إليه بالحوائج<sup>(٦)</sup>

(١) قوله «يعني الأمة» للمؤلف.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.

(٣) في ك «خبراً» بالمشناة التحتانية والتصويب من المقالات.

(٤) انظر المعتزلة ص ٤.

(٥) في ط «وقالت».

(٦) في المقالات «في الحوائج».

قال<sup>(١)</sup>: (وأما الوجه<sup>(٢)</sup>)؛ فإن المعتزلة قالت فيه قولين: قال بعضهم - وهو أبو الهذيل<sup>(٣)</sup> - وجه الله هو الله تعالى. وقال غيره معنى قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] أي<sup>(٤)</sup> يبقى ربك، من غير أن يكون ثبت وجهًا يقال إنه هو الله تعالى، أو لا يقال ذلك فيه<sup>(٥)</sup>.

قال: (واختلفوا في رؤية الله تعالى بالأبصار على تسع عشرة مقالة. نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الناس في الرؤية ك ١/٢٢٨) فقال قائلون: يجوز أن نرى الله<sup>(٦)</sup> بالأبصار في الدنيا، ولسنا ننكر<sup>(٧)</sup> أن يكون / بعض من نلقاه في الطرقات. وأجاز بعضهم عليه الحلول في الأجسام. وأصحاب الحلول إذا رأوا إنسانًا يستحسنونه لم يدروا لعل إلههم فيه. وأجاز كثير ممن أجاز رؤيته في الدنيا مصافحته وملاسته ومزاورته إياهم. وقالوا: إن المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك، حكى ذلك عن أصحاب «مضر»<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) والكلام متصل.
  - (٢) في ط «وأما وجهه» وفي ك «وأما قوله» بدل «وأما الوجه» والتصويب من المقالات.
  - (٣) أبو الهذيل تقدمت ترجمته ص ٢٥٣.
  - (٤) لفظة «أي» ليست في المقالات.
  - (٥) انظر: [المقالات ج ١ / ٢٩٠].
  - (٦) في ك «أن يرى» والتصويب من المقالات.
  - (٧) في ك «وليس ينكر» والتصويب من المقالات.
  - (٨) في ك «معمر» والتصويب من المقالات، ولعل المراد به مضر بن محمد بن خالد ابن الوليد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي قال ابن الجزي: معروف وثقوه. وقال ابن حجر: يروي عن يزيد بن هارون ويحيى بن معين وله عنه نسخة. وقرأ القرآن على عبد الله بن ذكوان وغيره، روى عنه أبو بكر الشافعي وأبو بكر بن =

و«كهمس»<sup>(١)</sup> وحكي عن أصحاب «عبد الواحد بن زيد»<sup>(٢)</sup> أنهم كانوا يقولون: إن الله تعالى يرى على قدر الأعمال، فمن كان عمله أفضل رآه أحسن، وقد قال قائلون:

إنا نرى الله تعالى في الدنيا في النوم فأما في اليقظة فلا، وروى عن «رقبة»<sup>(٣)</sup> بن مصقلة أنه قال: رأيت رب العزة في

= مجاهد وقاسم بن إصبع الأندلسي.

انظر: [المقالات ريتز ٢١٤، الملل والنحل ١/١٠٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٩٩ - ٣٠٠، لسان الميزان ٦/٤٧].

(١) كهمس بن المنهال السدوسي أبو عثمان البصري اللؤلؤي، روى عن سعيد بن أبي عروبة وسعيد بن مسلم، وسهل بن أسلم وغيرهم، وعنه خليفة بن خياط وسعيد بن كثير بن عفير، وأبو بشر محمد بن يوسف السيرافي، قال البخاري: كان يقال: «فيه القدر» وقال ابن أبي حاتم «سألت أبي عنه فقال: كان من أصحاب أبي عروبة محله الصدق يكتب حديثه، أدخله البخاري في الضعفاء» روى له البخاري حديثاً واحداً في مناقب عمر مقروناً بغيره، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق من التاسعة رمي بالقدر.

انظر: [التاريخ الكبير ٧/٢٤٠، الجرح والتعديل ٧/١٧١، تهذيب التهذيب ٨/٤٥١، التقريب ٢/١٣٧].

(٢) عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد، شيخ الصوفية، روى عباس عن يحيى: ليس بشيء، وقال البخاري: عبد الواحد صاحب الحسن تركوه، وقال الجوزجاني: سيئ المذهب ليس من معادن الصدق، وقال الذهبي: «كان عبد الواحد صاحب فنون داخلاً في معاني المحبة والخصوص، قد بقي عليه شيء من رؤية الاكتساب، وفي ذلك شيء من أصول القدر» وقال: مات بعد الخمسين والمائة، ويقال: بقي إلى سبع وسبعين ومائة وهذا بعيد جداً.

انظر: [التاريخ الكبير ٦/٦٢، الجرح والتعديل ٦/٢٠، سير أعلام النبلاء ٧/١٧٧ - ١٨٠، لسان الميزان ٤/٨٠ - ٨١].

(٣) رقبة بن مصقلة بن عبد الله العبدى، الكوفي، أبو عبد الله، روى عن أنس فيما =



النوم. فقال: لأكرم من مثواه - يعني سليمان التيمي<sup>(١)</sup> - صلى  
الفجر بطهر العشاء أربعين سنة<sup>(٢)</sup>.

= قيل، ويزيد بن أبي مريم، وأبي إسحاق، وعطاء وغيرهم، وعنه سليمان وهو  
من أقرانه، وجريز بن عبد الحميد، وأبو عوانة، وابن عينة، وغيرهم قال عبد  
الله بن أحمد عن أبيه: شيخ ثقة من الثقات مأمون، وقال العجلي ثقة، كان  
مفوهاً من رجالات العرب، وكان صديقاً لسليمان التيمي، وقال ابن حجر في  
التقريب: ثقة مأمون وكان يمزح من السادسة مات سنة ١٢٦ خرج له البخاري  
ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير.

انظر: [سير أعلام النبلاء ١٥٦/٦، الكاشف ٣١٢/١، تهذيب التهذيب ٢٨٦/٣ -  
٢٨٧، التقريب ٢٥٢/١].

(١) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر، البصري، ولم يكن من بني تيم وإنما  
نزل فيهم، روى عن أنس بن مالك، وطاوس وأبي إسحاق السبيعي والحسن  
البصري، ورقبة بن مصقلة وغيرهم، وعنه شعبة والسفيانان وزائدة وحماد بن  
سلمة وابن المبارك وغيرهم، وقال ابن سعد: قال يزيد بن هارون: وكان ثقة  
كثير الحديث، وكان من العباد المجتهدين وكان يصلي الليل كله، يصلي الغداة  
بوضوء العشاء الآخرة وقال: توفي بالبصرة في ذي القعدة سنة ١٤٣هـ.

انظر: [طبقات ابن سعد ٢٥٢/٧ - ٢٥٧، تذكرة الحفاظ ١٥٠/١ - ١٥٢، سير  
أعلام النبلاء ١٩٥/٦ - ٢٠٢، تهذيب التهذيب ٢٠٢/٤ - ٢٠٤].

(٢) وذكر هذه الرؤيا أيضاً الذهبي في [تذكرة الحفاظ ١٥١/١، وسير أعلام النبلاء  
١٩٧/٦]. في ترجمة سليمان بن طرخان التيمي.

قلت: والثابت من هديه ﷺ أنه كان يصلي وينام وخرج مسلم في صحيحه من  
حديث عائشة الطويل وفي آخره «وكان نبي الله ﷺ إذا صلى صلاة أحب أن يداوم  
عليها، وكان إذا غلبه نوم أو وجع عن قيام الليل صلى من النهار ثنتي عشرة  
ركعة. ولا أعلم نبي الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة، ولا صلى ليلة إلى الصبح،  
ولا صام شهراً كاملاً غير رمضان...» الحديث.

انظر: صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب صلاة المسافرين وقصرها / صلاة  
الليل والوتر ٢٥/٢٨ - ٢٨.

وانظر بسط الكلام في هذا في [الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٣٤ - ٣٧، ٥٤، =

قال<sup>(١)</sup>: (وامتنع كثير من القول إنه يرى في الدنيا ومن سائر ما أطلقوه، وقالوا: إنه يرى في الآخرة).

قال<sup>(٢)</sup>: (واختلفوا أيضًا في ضرب<sup>(٣)</sup> آخر، فقال قائلون: نرى جسمًا محدودًا مقابلًا لنا في مكان دون مكان، وقال «زهير الأثري»<sup>(٤)</sup>: ذات الباري<sup>(٥)</sup> في كل مكان، وهو مستو على عرشه، ونحن نراه في الآخرة على عرشه تعالى وتقدس<sup>(٦)</sup> بلا كيف، وكان يقول: إن الله تعالى يجيء يوم القيامة إلى مكان لم يكن خاليًا منه، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ولم تكن خالية منه).

قال<sup>(٧)</sup>: (واختلفوا في رؤية الله تعالى بالأبصار: هل هي<sup>(٨)</sup> إدراك له بالأبصار، أم لا؟ فقال قائلون: هي إدراك له بالأبصار، وهو يدرك الأبصار. وقال قائلون: يرى الله تعالى بالأبصار ولا يدرك بالأبصار.

واختلفوا في ضرب آخر، فقال قائلون: نرى الله جهرة ومعينة.

---

= والمغني لابن قدامة ٢/ ١٤٠، وزاد المعاد ١/ ٨٤ - ٨٦].

- (١) والكلام متصل.
- (٢) والكلام متصل.
- (٣) في ك «في حرف» والتصويب من المقالات.
- (٤) تقدم ص ٥٣٣.
- (٥) في المقالات «ذات الله عز وجل».
- (٦) قوله «تعالى وتقدس» ليست في ط والمقالات.
- (٧) والكلام متصل.
- (٨) في ك «بل هي» والتصويب من المقالات.

قال قائلون: لا يرى<sup>(١)</sup> الله جهرة ولا معاينة. ومنهم من يقول: أحدق إليه إذا رأيته، ومنهم من يقول: لا يجوز التحديق إليه. وقال قائلون - منهم «ضرار»<sup>(٢)</sup> و «حفص الفرد»<sup>(٣)</sup> - إن الله لا يرى بالأبصار ولكن يخلق حاسة يوم القيامة سادسة<sup>(٤)</sup> غير حواسنا هذه فندركه بها، وندرك ما هو بتلك الحاسة. وقالت «البكرية»<sup>(٥)</sup>: إن الله يخلق صورة يوم القيامة يرى فيها ويكلم خلقه فيها<sup>(٦)</sup>. وقال «الحسين النجار»<sup>(٧)</sup>: يجوز أن يحول الله تعالى العين إلى القلب ويجعل لها قوة العلم فيعلم بها، ويكون ذلك العلم رؤية له: أي

(١) في المقالات «لا يرى».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٥٤.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(٤) في المقالات و ط «ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسة سادسة».

(٥) وهم أصحاب بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد، كان يوافق النظام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي في الروح، وكان يذهب إلى أن الكبائر التي تكون من أهل القبلة نفاق كلها وأن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان، مكذب لله سبحانه، جاحد له منافق في الدرك الأسفل من النار، مخلد فيها أبدًا إن مات مصرًا، وأنه ليس في قلبه الله عز وجل إجلال وتعظيم، وهو مع ذلك مؤمن مسلم، ومن ضلالاته أيضًا زعمه أن الأطفال في المهد لا يألمون وإن قطعوا، أو حرقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والضحك منهم، وزعم أن الله تعالى يرى في القيامة في صورة يخلقها وأنه يكلم عباده من تلك الصورة.

انظر: [مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤٢ - ٣٤٣، الفرق بين الفرق ص ٢٠٠ - ٢٠١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٩٢].

(٦) في المقالات و ط «منها».

(٧) تقدمت ترجمته ص ٢٥٤.

علماء له .

قال<sup>(١)</sup>: (وأجمعت المعتزلة<sup>(٢)</sup> على أن الله تعالى لا يرى بالأبصار، واختلفت: هل يرى بالقلوب؟ فقال «أبو الهذيل»<sup>(٣)</sup> وأكثر المعتزلة: إن الله تعالى يرى بقلوبنا. بمعنى أنا نعلمه بها، وأنكر ذلك «الفوطي»<sup>(٤)</sup> و «عباد»<sup>(٥)</sup>. وقالت المعتزلة والخوارج<sup>(٦)</sup> وطوائف من المرجئة<sup>(٧)</sup> وطوائف من الزيدية<sup>(٨)</sup>:

(١) والكلام متصل .

(٢) انظر المعتزلة ص ٤ .

(٣) في المقالات «أبو الهذلي» وصوابه ما أثبت، تقدمت ترجمته ص ٢٥٣ .

(٤) أبو محمد هشام بن عمرو الفوطي المعتزلي، مولى بني شيان، كان من تلامذة معمر بن عباد السلمي، ومن أصحاب عباد بن سليمان البصري، عدّه ابن المرتضى في الطبقة السادسة من المعتزلة قال الذهبي: «صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال، أخذ عنه عباد وغيره ونهى عن قول حسبنا الله ونعم الوكيل، وقال: لا يعذب الله كافراً بالنار، ولا يحيي أرضاً بمطر، ولا يهدي ولا يضل، ويقول يعذبون في النار لا بها، ويحيي الأرض عند المطر لا به» .

انظر: [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ٤٨٨، الفهرست ٢١٤، سير أعلام النبلاء ٥٤٧/١٠، طبقات المعتزلة ٥٤، ٦١].

(٥) أبو سهل عباد بن سليمان البصري المعتزلي من أصحاب هشام الفوطي، يخالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه، وكان أبو علي الجبائي يصفه بالحقق ويقول: لولا جنونه عدّه ابن المرتضى في الطبقة السابعة من المعتزلة، من آثاره: كتاب إنكار أن يخلق الناس أفعالهم، تثبت دلالة الأعراض، إثبات الجزء الذي لا يتجزأ.

انظر: [الفهرست ٢١٥، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٥١-٥٥٢، طبقات المعتزلة ٧٧].

(٦) الخوارج تقدمت ص ٤٧٧ .

(٧) المرجئة انظر أهل الإرجاء ص ١٣١ .

(٨) أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ساقوا الإمامة في أولاد =

إن الله لا يرى بالأبصار في الدنيا / والآخرة، ولا يجوز ذلك عليه. واختلفوا في الرؤية لله تعالى بالأبصار، وهل<sup>(١)</sup> يجوز أن تكون<sup>(٢)</sup>؟ أو هي كائنة لا محالة؟ على مقالتين، فقال قائلون: يجوز أن يرى الله تعالى في الآخرة بالأبصار، وقال قائلون: إنه بياناً<sup>(٣)</sup>، قال: نقول إنه يرى بالأبصار. وقال قائلون: نقول

فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة، أن يكون إماماً واجب الطاعة: سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما.

وكان زيد بن علي قد خرج في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبد الملك واتبعته الشيعة فسئل عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتولاهما، وترحم عليهما فرفضه قوم، فقال: رفضتموني رفضتموني فسموا الرافضة، فالرافضة تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي والزيدية يتولون زيّداً وينسبون إليه، ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى زيدية ورافضة إمامية.

وللزيدية اعتقادات تظهر فيها آراء المعتزلة فهم يرجعون في الأصول إلى المعتزلة وفي الفروع إلى مذهب أبي حنيفة إلا في مسائل قليلة، ومن أشهر فرقهم: الجارودية، والسليمانية، والبترية، ومن رجالهم: أبو الجارود زياد بن المنذر العبدي، ومقاتل بن سليمان، والحسن بن زيد بن محمد، ومحمد بن نصر وغيرهم.

انظر: [مقالات الإسلاميين ١/ ١٣٦ - ١٥٠، الفرق بين الفرق ١٦ - ١٧، الملل والنحل ١/ ١٥٤ - ١٦٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٦٠ - ٦٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/ ٣٥ - ٣٦، رسالة في الرد على الرافضة ٥٤ - ٥٦].

- (١) في المقالات «هل».
- (٢) في ك «أن يكون» والتصويب من المقالات.
- (٣) لم تعجم في ك ولعلها «بياناً» وفي ط والمقالات «بتاتاً» والأقرب أن تكون «عياناً».

بالأخبار المروية وبما جاء في القرآن أنه مرئي<sup>(١)</sup> بالأبصار في الآخرة بياناً<sup>(٢)</sup>، يراه المؤمنون).

قال<sup>(٣)</sup>: (وكل المجسمة إلا نفرًا يسيرًا يقولون بإثبات الرؤية، وقد يثبت الرؤية من<sup>(٤)</sup> لا يقول بالتجسيم)<sup>(٥)</sup>.

قال: (واختلفوا هل يقال: إن الباري تعالى لم يزل عالمًا قادرًا حيًا، أم لا يقال ذلك؟ على مقالتين، فقال قائلون: لم يزل الله تعالى عالمًا [قادرًا]<sup>(٦)</sup> حيًا، وزعم كثير من المجسمة أن الباري كان قبل أن يخلق الخلق ليس بعالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا مريد، ثم أراد، وإرادته عندهم حركته، فإذا أراد تكون<sup>(٧)</sup> شيء تحرك فكان الشيء؛ لأن معنى أراد تحرك، وليست الحركة غيره، وكذلك قالوا في قدرته وعلمه وسمعه وبصره: إنها معان<sup>(٨)</sup>، وليست غيره، وليست بشيء؛ لأن الشيء هو الجسم. وقال قائلون: إن حركة الباري غيره.

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلف  
الناس في  
علم الباري  
وقدرته  
وإرادته  
وحركته

واختلف القائلون: إن الباري تعالى يتحرك<sup>(٩)</sup>؟ على

(١) في المقالات و ط «يرى».

(٢) في المقالات و ط «بتأنا» والأقرب أنها «عيانًا».

(٣) والكلام متصل.

(٤) في ك «ممن» والتصويب من المقالات.

(٥) انظر المقالات ١/ ٢٨٧ - ٢٩٠.

(٦) الزيادة من المقالات وهي في ط.

(٧) في المقالات و ط «كون».

(٨) في ك «معاني» والتصويب من المقالات.

(٩) في ط «بتحركه تعالى».

مقالتين، فزعم هشام<sup>(١)</sup> أن حركة الباري هي فعله الشيء، وكان يأبى<sup>(٢)</sup> أن يكون الباري يزول، مع قوله: يتحرك، وأجاز عليه «السكاك»<sup>(٣)</sup> الزوال، وقال: لايجوز عليه الطفر<sup>(٤)</sup>. وحكي عن رجل كان يعرف «بأبي شعيب»<sup>(٥)</sup> أن الباري يسر بطاعة أوليائه

(١) هو هشام بن الحكم تقدمت ترجمته ص ٢٥٥. وانظر مقالته أيضاً في: الفرق بين الفرق ص ٤٨.

(٢) في ك «يأبأ» والتصويب من المقالات.

(٣) أبو جعفر محمد بن الخليل السكاك، عده الأشعري من رجال الرافضة ومؤلفي كتبهم ونقل عنه أنه أجاز على الباري الزوال. وقال: لايجوز عليه الطفر، وذكر ابن الخياط مناظرات له مع جعفر بن حرب والإسكافي وعده من مشايخ الرافضة وقال ابن النديم: كان متكلماً من أصحاب هشام بن الحكم وخالفه في أشياء إلا في أصل الإمامة، وله من الكتب كتاب المعرفة، وكتاب الاستطاعة، وكتاب الإمامة، وكتاب على من أبى وجوب الإمامة بالنص.

انظر: [الانتصار والرد على ابن الراوندي ص ٦، ١١٠، ١١١، ١٤٢، مقالات الإسلاميين ج ١/ ٦٣، ٢١٣، الفهرست ٢٢٥].

(٤) جاء في لسان العرب: الطفرة الوثبة، وقد طَفَرَ يَطْفِرُ طَفْرًا وطُفُورًا وثب في ارتفاع. انتهى.

والمراد هنا: انتقال جسم من أجزاء المسافة إلى أجزاء أخرى منها من غير أن يحاذي ما بينهما من أجزائها. والنظام من العلماء المعتزلة قائل بالطفرة، وهي: أن يقطع المتحرك مسافة بحيث يَبُتُّ ويَطْفِرُ من مكان إلى مكان من غير أن يحاذي بالمسافة المتوسطة. انظر [الفرق بين الفرق ص ١٢٤، لسان العرب ٥٩٧/٢، دستور العلماء ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨].

(٥) أبو شعيب البرائي الصوفي ذو الأحوال، من متقدمي شيوخ بغداد، نقل عن الجنيد أنه قال كان أبو شعيب البرائي أول من سكن برائي في كوخ يتعبد فيه، وذكر أبو الحسين الأشعري من أقواله أن الله يسر ويفرح بطاعة أوليائه ويغتم ويحزن إذا عصوه، ونقل ابن النديم عن أبي القاسم البلخي أن أبا شعيب كان =

ويستفاد بها وبإنابتهم، ويلحقه العجز بمعاصيهم إياه<sup>(١)</sup>.

قال: (واختلفت المعتزلة<sup>(٢)</sup> في المكان. فقال قائلون<sup>(٣)</sup>: إن الباري<sup>(٤)</sup> لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه، وقال قائلون: الباري في كل مكان، بمعنى أنه حافظ الأماكن وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان)<sup>(٥)</sup>.

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلاف  
المعتزلة في  
المكان

وقال أيضاً: (اختلف المعتزلة<sup>(٦)</sup> في المكان، فقال قائلون: الباري بكل مكان، بمعنى أنه مدبر لكل مكان، وأن تدبيره في كل مكان. والقائلون بهذا القول جمهور المعتزلة «أبو الهذيل<sup>(٧)</sup>»، والجعفران<sup>(٨)</sup>،

= ممن اشتهر بالاعتزال وألف فيه بعد واصل بن عطاء وأبي الهذيل والنظام ومعمار ابن عباد. ولم أقف على سنة وفاته.

انظر: [مقالات الإسلاميين ٢١٣/١. ٢٨٨، الفرق بين الفرق ص ٣٢١، الحلية ٣٢٣/١٠، ٣٢٤، الفهرست ٢٢٠].

(١) انظر: [المقالات ج ١/ ٢٨٦ - ٢٨٧].

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) في المقالات «فقال قائلون إن الله بكل مكان، بمعنى أنه مدبر لكل مكان، وقال قائلون: الباري لا في مكان...».

(٤) في المقالات «الباري».

(٥) انظر: [المقالات ج ١/ ٢٨٦].

(٦) انظر المعتزلة ص ٤.

(٧) أبو الهذيل تقدمت ترجمته ص ٢٥٣.

(٨) الجعفران هما:

أ - أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني، عده ابن المرتضى في الطبقة السابعة من المعتزلة، قال الذهبي: «كان من نساك القوم، وله تصانيف»، وكان يقول: إن كلام الله عرض وإنه مخلوق، وممن يقول: إن الإرادة غير موجبة فإذا لم توجب وقع مرادها في الثالث، توفي سنة ٢٣٦، وله ٥٩ سنة ومن آثاره: كتاب =



متشابه القرآن، الاستقصاء، كتاب الأصول، كتاب الرد على أصحاب الطوائف .  
انظر: [مقالات الإسلاميين / ريتز. ص ١٥٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٠١، ٤١٥، ٥٥٦  
- ٥٥٧، ٥٥٩ - ٦٠٠].

وانظر: [الفهرست ٢١٣، تاريخ بغداد ١٦٢/٧، ١٦٣، سير أعلام النبلاء  
٥٤٩/١٠ - ٥٥٠، طبقات المعتزلة ٧٣ - ٧٦، لسان الميزان ١١٣/٢].

ب - أبو محمد جعفر بن مبشر الثقفي، من معتزلة بغداد، عدّه ابن المرتضى في  
الطبقة السابعة من المعتزلة، وكان فقيهاً متكلماً، صاحب حديث. وله خطابة  
وبلاغة ورياسة في أصحابه، قال الذهبي: «كان مع بدعته يوصف بزهد وتأله، وله  
تصانيف جمّة وتبحر في العلوم»، ومن أقواله: إن النفس جوهر ليس هو هذا  
الجسم وليس بجسم ولكنه معنى بين الجوهر والجسم، ويقول: كل عمد كبير،  
وكل مرتكب لمعصية متمعداً لها فهو مرتكب لكبيرة، توفي سنة ٢٣٤ هـ وله  
مصنفات كثيرة منها: كتاب الأشربة، كتاب التوحيد على أصناف المشبهة،  
والجهمية والرافضة، كتاب المعارف.

انظر: [مقالات الإسلاميين/ ريتز ص ٢٧١، ٣٣٧، فضل الاعتزال وطبقات  
المعتزلة ص ٢٨٣، الفهرست، ٢٠٨، تاريخ بغداد ١٦٢/٧، سير أعلام النبلاء  
٤٩/١٠، لسان الميزان ١٢١/٢].

- (١) أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي، أصله من سمرقند، قال الذهبي: «وكان  
أعجوبة في الذكاء، وسعة المعرفة، وكان في صباه خياطاً، وكان يحب  
الفضيلة، ضمّه جعفر بن حرب إليه، وكان يبعث إلى أمه في الشهر بعشرين  
درهماً بدلاً من كسبه، فبرع في الكلام، وبقي المعتصم معجباً به كثيراً فأدناه،  
وأجزل عطاءه، وكان إذا ناظر، أصغى إليه، وسكت الحاضرون، ثم ينظر  
المعتصم إليهم، ويقول: من يذهب عن هذا الكلام والبيان، ويقول: يا محمد  
اعرض هذا المذهب على الموالى فمن أبى، فعرفني خبره، لأنكل به» عدّه ابن  
المرتضى في الطبقة السابعة، ومن أقواله: «إن كلام الله مخلوق، وإنه عرض  
يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، وكان يقول: إن عذاب جهنم خير في  
الحقيقة ومنفعة وصلاح ورحمة بمعنى أنه نظر لعباده إذ كانوا بعذاب جهنم قد =

والجبائي<sup>(١)</sup>. وقال قائلون: الباري لا في مكان، بل هو على ما لم يزل<sup>(٢)</sup>، وهو قول «هشام الفوطي<sup>(٣)</sup>»، «وعباد بن سليمان<sup>(٤)</sup>» و«أبي زفر<sup>(٥)</sup>» وغيرهم من المعتزلة قال<sup>(٦)</sup> - وقالت المعتزلة في قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

= رهبوا من ارتكاب الكفر، توفي سنة ٢٤٠ هـ، وله من الآثار كتاب إثبات خلق القرآن، كتاب الرد على المشبهة، كتاب فضائل علي. انظر: [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ١٩٣، ٥٣٧، الفهرست ٢١٣، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٠ - ٥٥١، طبقات المعتزلة ٧٨].

(١) في المقالات «ومحمد بن عبد الوهاب الجبائي». قلت: وهو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي من معتزلة البصرة، عده ابن المرتضى في الطبقة الثامنة ولد سنة ٢٣٥ هـ، وإليه انتهت رئاسة البصريين في زمانه، أخذ عن أبي يعقوب الشحام وورد البصرة وتكلم مع من بها من المتكلمين، قال الذهبي: «وكان أبو علي على بدعته متوسعاً في العلم سيال الذهن وهو الذي ذلل الكلام وسهله ويسر ما صعب منه» توفي سنة ٣٠٣ هـ. له أقوال كثيرة ذكرها أبو الحسن الأشعري. انظر على سبيل المثال [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ١٥٧، ١٦٠ - ١٦٢، ٢٢٢ - ٢٢٥، ٣٧١، ٥٧٠، والملل والنحل ١/ ٧٨ - ٨٥].

وانظر في ترجمته [الفهرست ٢١٧ - ٢١٨، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٣ - ١٨٤ طبقات المعتزلة ٨٠ - ٨٥، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٦٩].

(٢) في المقالات «على ما لم يزل عليه».

(٣) هشام تقدمت ترجمته ص ٥٤٤.

(٤) عباد تقدمت ترجمته ص ١٦٥.

(٥) أبو زفر محمد بن علي المكي من أهل نيسابور عاصر أبا الهذيل وعده ابن المرتضى في الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة وكان ممن يقول بأن الله لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه.

انظر: [مقالات الإسلاميين ريتز ص ١٥٧، طبقات المعتزلة ٧٧، ٩٣].

(٦) والكلام متصل.

أَسْتَوَى ﴿٥﴾ [طه: ٥] يعني <sup>(١)</sup> استولى <sup>(٢)</sup>.

قال أبو الحسن: (وهذا <sup>(٣)</sup>) شرح اختلاف الناس في «التجسيم»: قد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم <sup>(٤)</sup> أنهم يقولون: أن الباري تعالى ليس بجسم ولا محدود ولا ذي نهاية، ونحن الآن نخبر عن أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم <sup>(٥)</sup>. قلت: وهذا الذي أحال عليه ذكره في قول المعتزلة <sup>(٦)</sup> فقال: / (هذا <sup>(٧)</sup>) شرح قول «المعتزلة» في التوحيد وغيره: أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، وليس بجسم، ولا شبح ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا طعم، ولا رائحة، ولا مجسة، ولا بذي حرارة، ولا برودة <sup>(٨)</sup>، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاد ولا أجزاء <sup>(٩)</sup>.

(١) في المقالات «بمعنى استولى».

(٢) انظر: [المقالات ج١/ ٢٣٦ - ٢٣٧].

(٣) في المقالات «هذا».

(٤) في ك «عن المنكرين من التجسيم» والتصويب من المقالات.

(٥) انظر: [المقالات ١/ ٢٨١].

(٦) انظر المعتزلة ص ٤.

(٧) في المقالات «وهذا».

(٨) في المقالات «وبرودة».

(٩) في المقالات «وأجزاء».

وجوارح وأعضاء؛ وليس بذى جهات، ولا بذى يمين ولا شمال<sup>(١)</sup> وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا تجوز عليه<sup>(٢)</sup> المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه<sup>(٣)</sup>، ولا يوصف بمساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه، ولا تجري عليه الآفات، ولا تحل به العاهات، وكل ماخطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له<sup>(٤)</sup>، ولم يزل أولاً<sup>(٥)</sup> سابقاً متقدماً<sup>(٦)</sup> للمحدثات<sup>(٧)</sup>، موجوداً<sup>(٨)</sup> قبل المخلوقات، ولم يزل عالماً قادراً حيّاً، ولا يزال كذلك، لا تراه العيون، ولا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأوهام، ولا يسمع بالأسماع، شيء لا كالأشياء، عالم قادر حي لا كالعلماء

(١) في المقالات وط «وشمال».

(٢) في ك «له» والتصويب من المقالات.

(٣) في ك «متناهي» والتصويب من المقالات.

(٤) في ك «شبه له» والتصويب من المقالات.

(٥) في المقالات «ولم يزل أولاً أولاً».

(٦) لفظة «متقدماً» ليست في المقالات.

(٧) في ك «للمحدثات» والتصويب من المقالات.

(٨) في ك و ط «موجود» والتصويب من المقالات ويسوغ ما في ك و ط على تقدير

أنه خبر لمبتدأ محذوف.

القادرين الأحياء، وأنه القديم وحده، ولا قديم غيره، ولا إله سواه ولا شريك له في ملكه، ولا وزير له في سلطانه، ولا معين على إنشاء ما أنشأ، وخلق ما خلق، لم يخلق الخلق على مثال سبق، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب<sup>(١)</sup> منه؛ لا يجوز عليه اجترار المنافع ولا تلحقه المضار، ولا يناله السرور واللذات، ولا يصل إليه الأذى والآلام، ليس بذى غاية فيتناهى ولا يجوز عليه الفناء، ولا يلحقه العجز والنقص، تقدس عن ملامسة النساء، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء).

قال أبو الحسن<sup>(٢)</sup>: (فهذه جملة قولهم في التوحيد؛ وقد شركهم<sup>(٣)</sup> في هذه الجملة الخوارج<sup>(٤)</sup> وطوائف<sup>(٥)</sup> من الشيع<sup>(٦)</sup>، وإن كانوا للجملة التي يظهرونها ناقضين، ولها تاركين)<sup>(٧)</sup>).

ثم ذكر من اختلافهم في مسائل الصفات ما ليس هذا موضع حكايته كلامًا طويلًا<sup>(٨)</sup>.

(١) في ط «ولا أصعب».

(٢) والكلام متصل، وتقدم ترجمة أبي الحسن ص ٤٧.

(٣) في المقالات «شركهم» وكلاهما صحيح لغة. انظر: [القاموس المحيط ٣٠٨/٣] مادة الشرك.

(٤) الخوارج تقدمت ص ٤٧٧.

(٥) في المقالات «وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيع».

(٦) انظر الرافضة ص ١٢٨.

(٧) انظر: [المقالات ج ١/ ٢٣٥ - ٢٣٦].

(٨) انظر: [المقالات ١/ ٢٣٨ - ٢٩٣].

قلت فهذا هو قوله<sup>(١)</sup>: (قد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون: إن الباري ليس بجسم ولا محدود، ولا ذي نهاية. ونحن الآن نخبر عن أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم)، قال<sup>(٢)</sup>: (واختلفت<sup>(٣)</sup> «المجسمة» فيما بينهم من التجسيم، وهل للباري تعالى وتقدس قدر من / الأقدار، وفي مقداره: على ست عشرة<sup>(٤)</sup> مقالة. فقال «هشام بن الحكم»<sup>(٥)</sup>: إن الله جسم، محدود، عريض، عميق، طويل، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، نور ساطع، له قدر من الأقدار - بمعنى أن له مقداراً في طوله وعرضه وعمقه ولا يتجاوزه<sup>(٦)</sup> - في مكان دون مكان، كالسبيكة الصافية، يتلألاً كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها<sup>(٧)</sup>، ذو لون وطعم ورائحة ومجسة: لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسته، وهو نفسه لون، ولم يثبت لوناً غيره، وأنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد).

(١) أي أبو الحسن وقد تقدم نقله ص ٥٥١.

(٢) والكلام متصل.

(٣) في المقالات «اختلفت».

(٤) في ك «ستة عشر» والتصويب من المقالات.

(٥) هشام بن الحكم تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(٦) في المقالات وط «لا يتجاوز».

(٧) في ك «حواشها» والتصويب من المقالات.

قال<sup>(١)</sup>: (وحكى عنه «ابن الراوندي»<sup>(٢)</sup>) أنه يزعم<sup>(٣)</sup> أن الله يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات، ولولا ذلك ما دلت عليه. وحكى عنه أنه قال: إنه<sup>(٤)</sup> جسم لا كالأجسام، ومعنى ذلك أنه شيء موجود).

قال<sup>(٥)</sup>: (وقد ذكر عن بعض المجسمة أنه كان يثبت الباري ملوناً، ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومجسة، وأن يكون طويلاً أو عريضاً أو عميقاً<sup>(٦)</sup>)، وزعم أنه في مكان دون مكان [متحرك]<sup>(٧)</sup> من وقت خلق الخلق). قال<sup>(٨)</sup> - (وقال قائلون: إن الباري [جسم]<sup>(٩)</sup> وأنكروا أن يكون موصوفاً بلون أو طعم أو رائحة أو مجسة أو شيء مما وصفه هشام<sup>(١٠)</sup>)؛ غير أنه تعالى على العرش مماس<sup>(١١)</sup> له دون ما سواه).

- 
- (١) ترك المؤلف هنا قول الأشعري «وحكى عنه أبو الهذيل أنه أجابه إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده».
  - (٢) ابن الراوندي تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.
  - (٣) في المقالات «أنه زعم».
  - (٤) في المقالات «هو» بدل «إنه».
  - (٥) والكلام متصل.
  - (٦) في المقالات و ط «وعريضاً وعميقاً».
  - (٧) ما بين المعقوفتين سقطت من ك و ط وقد أثبتتها من المقالات.
  - (٨) والكلام متصل.
  - (٩) لفظة «جسم» سقطت من ط. وأثبتتها من المقالات.
  - (١٠) في المقالات «وصفه به هشام» وقد تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.
  - (١١) في ط «مباين».

قال أبو الحسن<sup>(١)</sup>: (واختلفوا في مقدار الباري تعالى بعد أن جعلوه جسمًا، فقال قائلون: هو جسم، وهو في كل مكان، وفاضل عن جميع الأماكن، وهو مع ذلك متناه<sup>(٢)</sup>، غير أن مساحته أكبر<sup>(٣)</sup> من مساحة العالم، لأنه<sup>(٤)</sup> أكبر من كل شيء. وقال بعضهم: مساحته على قدر العالم. وقال بعضهم: إن الباري عز وجل جسم، له مقدار من المساحة<sup>(٥)</sup> ولا ندري كم ذلك المقدار<sup>(٦)</sup>. وقال بعضهم هو تعالى في أحسن الأقدار، وأحسن الأقدار يكون ليس بالعظيم الجافي ولا بالقليل<sup>(٧)</sup> القمي<sup>(٨)</sup>، وحكى عن «هشام بن الحكم<sup>(٩)</sup>» أن أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه). قال<sup>(١٠)</sup>: (وقال بعضهم: ليس لمساحة الباري تعالى نهاية ولا غاية، وأنه ذاهب في الجهات الست: اليمين، والشمال، والأمام، والخلف،

(١) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٢) في ك «متناهي» والتصويب من المقالات.

(٣) في المقالات «أكثر».

(٤) في ك و ط «إلا أنه» والتصويب من المقالات.

(٥) في المقالات «في المساحة».

(٦) في المقالات «ذلك القدر».

(٧) في المقالات «ولا القليل».

(٨) قماً كجمع وكرّم قماً وقمّاء وقمّاءة وقمّاء بالضم والكسر ذلّ وصغر فهو قميّ. انظر:

[القاموس المحيط ٢٥/١].

(٩) تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(١٠) والكلام متصل.



والفوق، والتحت، قالوا: وما كان كذلك لا يقع عليه اسم جسم<sup>(١)</sup> ولا طويل ولا عريض، ولا عميق، وليس بذئ حدود ولا هيئة ولا قطب. وقال بعضهم: إن معبودهم هو الفضاء، وليس بجسم<sup>(٢)</sup>، والأشياء قائمة به).  
قال<sup>(٣)</sup> - (وقال «داود الجواربي»<sup>(٤)</sup> «ومقاتل بن سليمان»<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) في ك «جنس» وفي ط «جسم» والتصويب من المقالات.  
(٢) في المقالات «وقال بعضهم: إن معبودهم هو الفضاء، وهو جسم تحل فيه الأشياء. وليس بذئ غاية ولا نهاية، وقال بعضهم هو الفضاء وليس بجسم» فلعلة انتقال نظر من الناسخ حيث أسقط نحوًا من سطر.  
(٣) والكلام متصل.  
(٤) داود الجواربي، وبعض المصادر تذكره بلفظ داود الحواري، قال الذهبي: «داود الجواربي رأس في الرفض والتجسيم من قرامي جهنم، قال أبو بكر بن أبي عون سمعت يزيد بن هارون يقول: الجواربي والمريسي كافران، وهذا الضرب لا أعلم له رواية مثل بشر المريسي وأبي إسحاق النظام وأبي الهذيل - وذكر غيرهم - إلى أن قال: فلكونهم لم يرووا الحديث لم أحفل بذكرهم ولا استوعبتهم فأراح الله منهم» انتهى.  
وحكي عنه أنه قال: اعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني، عما وراء ذلك» ولم أقف على زمن وفاته.  
انظر: [الفرق بين الفرق ٢١٦، ٣٢٠، الملل والنحل ١/١٠٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٨٤، ميزان الاعتدال ٢/٢٣، لسان الميزان ٢/٤٢٧].  
(٥) أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي، من أعلام المفسرين، أصله من بلخ، وانتقل إلى البصرة، ودخل بغداد فحدث بها، قال الذهبي: «أجمعوا على تركه» وقال: «وعن أبي حنيفة قال: أتاننا من المشرق رأيانا خيثان جهنم معطل، ومقاتل مشبه». توفي سنة نيف وخمسين ومائة، ومن آثاره: التفسير الكبير، الرد على القدريّة، متشابه القرآن، القراءات.  
انظر: [تاريخ بغداد ١٣/١٦٠ - ١٦٩، سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٢، ميزان =

إن الله جسم، وإنه جثة على صورة الإنسان، لحم ودم وشعر وعظم، له جوارح وأعضاء: من يد، ورجل، ولسان، ورأس، وعينين؛ وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه غيره<sup>(١)</sup>. وحكي عن الجواربي أنه كان يقول: أجوف من فيه إلى صدره، ومصمت ماسوى ذلك. وكثير من الناس يقولون هو مصمت، ويتأولون قول الله تعالى: ﴿الضَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: ٢] المصمت الذي ليس بأجوف).

قال<sup>(٢)</sup> - (وقال «هشام بن سالم الجواليقي»<sup>(٣)</sup>): «إن الله / تعالى على صورة الإنسان وأنكر أن يكون لحمًا ودمًا، وأنه نور

ك ١/٢٣٠

= الاعتدال ١٧٣/٤ - ١٧٥، تهذيب التهذيب ٢٧٩/١٠ - ٢٨٥، الأعلام ٢٨١/٧.

(١) لفظة «غيره» ليست في المقالات.

(٢) والكلام متصل.

(٣) هشام بن سالم الجواليقي الجعفي العلاف، مولى بشر بن مروان، أبو محمد، أو أبو الحكم عده الطوسي في رجاله تارة من أصحاب الصادق، وأخرى من أصحاب الكاظم. وقال النجاشي: هشام بن سالم كان من سبي الجوزجان - وهي كورة واسعة بين مرو الروذ وبلخ -. وقال البغدادي: «هذا الجواليقي مع رفضه على مذهب الإمامية. مفرط في التجسيم، والتشبيه؛ لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان ولكنه ليس بلحم، ولا دم؛ بل هو نور ساطع بياضًا. وحكى أبو سعيد الوراق أنه زعم أن لمعبوده وفرة سوداء، وأن ذلك نور أسود، وباقية نور أبيض» وله في الإرادة والتجسيم، وأفعال الناس، والاستطاعة، أقوال. وإليه تنسب الهشامية من فرق الرافضة.

انظر: [مقالات الإسلاميين ريت ٣٤، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٢٠٩، ٣٤٦، ٥١٥، الفرق بين الفرق ص ٥١ - ٥٢، رجال الطوسي ٣٢٩، ٣٦٣، الملل والنحل ١٨٤/١ - ١٨٥].

ساطع يتلألاً بياضاً، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، سمعه غير بصره، وكذلك سائر حواسه، له يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم، وأن له وفرة سوداء). قال أبو الحسن<sup>(١)</sup>: (وممن قال بالصورة من ينكر أن يكون الباري جسماً، وممن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون الباري [صورة]<sup>(٢)</sup>).

وقد ذكر أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي<sup>(٣)</sup> في كتاب «الآراء والديانات»<sup>(٤)</sup> وهو ممن يذهب مذهب الآراء

نقل المؤلف  
عن النوبختي  
من كتاب  
«الآراء»  
والديانات  
أقوال  
الموحدين  
والمشبهين  
عنده

- (١) أي الأشعري: وقد تقدمت ترجمته ص ٤٧ والكلام متصل.
- (٢) مابين المعقوفتين ساقط من ك و ط، وانظر المقالات ج ١/ ٢٨١ - ٢٨٣.
- (٣) في ك «الينبختي» وفي ط «النبختي» والتصويب من مصادر ترجمته، وهو: أبو محمد الحسن بن موسى بن الحسن بن محمد النوبختي، نسبة إلى جده «نُوبخت» بضم النون وفتحها شيعي متفلسف صاحب تصانيف، وهو من أهل بغداد، كان يجتمع إليه جماعة من النقلة مثل أبي عثمان الدمشقي، وإسحاق بن ثابت، وغيرهما. وكانت المعتزلة تدعيه، والشيعية تدعيه، وقد عدّه ابن المرتضى في الطبقة السابعة من المعتزلة. توفي سنة ٣٠٠ أو ٣١٠ ومن آثاره: كتاب الآراء والديانات، الرد على أصحاب التناسخ، الفرق والمقالات، النكت على ابن الراوندي.
- انظر: [الفهرست ص ٢٢٥ - ٢٢٦، طبقات المعتزلة ص ١٠٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٧/١٥، لسان الميزان ٢/ ٢٥٨، الأعلام ٢/ ٢٢٤، معجم المؤلفين ٣/ ٢٩٨، تاريخ التراث العربي المجلد الأول ج ٣/ ٢٨٩ - ٢٩٠].
- (٤) ذكره ابن النديم في الفهرست ضمن مؤلفات الحسن بن موسى النوبختي، قال: «ولم يثمه». وذكر المسعودي في مروج الذهب أن مما اشتمل عليه هذا الكتاب وكتاب عيون المسائل والجوابات لأبي القاسم البلخي بيان مذاهب الهند، وآرائهم، والعلة التي من أجلها حرقوا أنفسهم في النيران، وقطعوا أجسامهم بأنواع العذاب. ونقل عنه ابن الجوزي في كتابه تلييس إبليس في معرض كلامه على تلييس إبليس على السوفسطائية. وقال فؤاد سزكين: «ولم يبق من هذا الكتاب إلا مقتبسات عند =

المعتزلة<sup>(١)</sup> في توحيدهم وعدلهم. فقال في كتابه: («باب قول الموحدين والمشبّهين» زعمت المعتزلة<sup>(٢)</sup> بأجمعها والخوارج<sup>(٣)</sup> بأسرها وأكثر الزيدية<sup>(٤)</sup> وكثير من الشيعة<sup>(٥)</sup> والمرجئة<sup>(٦)</sup> سوى أصحاب الحديث من أهل الإرجاء: أن الله ليس بجسم، ولا صورة، ولا جوهر، ولا جزء، ولا عرض؛ وليس يشبه شيئاً من ذلك. وقال هشام بن الحكم<sup>(٧)</sup>، وعلي بن منصور<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن

- 
- = المسعودي في مروج الذهب وعند ابن الجوزي في تلييس إبليس». قلت: وفات فؤاد سزكين - غفر الله له - أن يذكر مانقله ابن تيمية رحمه الله عنه في هذا الكتاب وفي غيره من مصنفاته، وقد وجدت أنه أكثر مما اقتبس المسعودي وابن الجوزي.
- انظر: [مروج الذهب ٩٤/١، الفهرست ص ٢٢٥، تلييس إبليس ص ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، مجموع الفتاوى ج ٩/٢٣١ - ٢٣٢، تاريخ التراث العربي المجلد الأول ج ٣/٢٩٠].
- (١) انظر التعريف بالمعتزلة ص ٤.
  - (٢) المعتزلة تقدمت ص ٤.
  - (٣) الخوارج تقدمت ص ٤٧٧.
  - (٤) الزيدية تقدمت ص ٥٤٤.
  - (٥) في ط «الشيعة» وانظر التعريف بها ص ١٢٨.
  - (٦) انظر المرجئة ص ١٣١.
  - (٧) انظر هشام بن الحكم ص ٢٥٥.
  - (٨) أبو الحسن علي بن منصور من أهل الكوفة ومن رجال الرافضة ومؤلفي كتبهم. سكن بغداد. وكان من أصحاب هشام بن الحكم، له كتب منها: كتاب التدبير في التوحيد، والإمامة.
- انظر: [مقالات الإسلاميين ص ٦٣، الرجال للنجاشي ص ١٨٩، فهرس اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ص ٢٠٠].

الخليل السكاك<sup>(١)</sup>، ويونس بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، ومن قال بقولهم من الشيع: إن الله تعالى جسم لا كالأجسام. هذه جملة اجتماع هشام بن الحكم وأصحابه عليها، فاجتمعت حكاية المخالفين<sup>(٣)</sup> لهذا القول عنه إلا ما أوماً إليه «الراوندي»<sup>(٤)</sup> في كتابه الذي احتج به لمذهب هشام في الجسم فزعم أنه تعالى وتقدس يشبه الخلق من جهة دون جهة، والذي صح عندي من قول هشام بعد ذلك عمن وافقه من أصحابه بعد في الحكاية عنه أنه كان يزعم أن الله تعالى بعد حدوث الأماكن في مكان دون مكان، وأنه يجوز أن يتحرك، وسمعت قوماً من أصحابه يحكون عنه أنه يزعم أنه نور، وقال آخرون منهم إنه كان يزعم أنه متناهي الذات. واختلف

(١) في ك و ط «ومحمد بن الخليل والسكاك» والذي ترجح عندي حذف الواو فيكون محمد بن الخليل هو السكاك وقد تقدمت ترجمته ص ٥٤٧.

(٢) يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين بن موسى، مولى بني أسد. نقل الطوسي عن النجاشي قوله: كان وجهًا من أصحابنا ولد في أيام هشام بن عبد الملك، وإليه تنسب اليونسية من الإمامية، وقال الإسفراييني: كان من الإمامة على مذهب القطعية، وكان مفردًا في التشبيه، وعده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ممن يزيدون في إثبات الصفات فلا يقتنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة أن القرآن غير مخلوق وأن الله يرى في الآخرة وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث يتدعون في الغلو في الإثبات والتجسيم والتبعيض والتمثيل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس. انتهى. ذكر أنه توفي سنة ٢٠٨ هـ.

انظر: [مقالات الإسلاميين ص ٣٥، الفرق بين الفرق ١٧، ٥٢، فهرس الطوسي ٣٦٦، ٣٦٧، التبصير في الدين ٤٣، ١٠٦، منهاج السنة النبوية ١/ ٧١ - ٧٢].

(٣) في ط «الحاكين».

(٤) الراوندي تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.

الحاكون من مخالفني هشام عن هشام<sup>(١)</sup> فحكوا عنه ضرورياً<sup>(٢)</sup> من الأقاويل مختلفة لا تليق به، وما رأيت أصحابه يدفعونها عنه. فمن ذلك أن الجاحظ<sup>(٣)</sup> ذكر عن النظام<sup>(٤)</sup> أن هشاماً قال في التشبيه في سنة واحدة خمسة أقاويل، قطع في آخرها أن معبوده بشبر نفسه سبعة أشبار<sup>(٥)</sup> وحكى أبو عيسى الوراق<sup>(٦)</sup> في كتابه

(١) هشام بن الحكم تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(٢) في ط «دورياً».

(٣) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري، المعتزلي الشهير بالجاحظ، ولد بالبصرة سنة ١٦٣هـ وفلج في آخر عمره، قال الذهبي: «كان من بحور العلم، وتصانيفه كثيرة جداً، قيل لم يقع بيده كتاب قط إلا استوفى قراءته، حتى إنه كان يكتري دكاكين الكتبيين ويبيت فيها للمطالعة، وكان باقعة في قوة الحفظ... وكان ماجناً قليل الدين له نوادر» وإليه تنسب الجاحظية من فرق المعتزلة، توفي سنة ٢٥٠هـ أو ٢٥٥هـ ومن آثاره الحيوان، البيان والتبيين، فضيلة المعتزلة، الرد على النصارى، وغيرها.

انظر: [الفرق بين الفرق ١٦٠ - ١٦٣، تاريخ بغداد ١٢/٢١٢ - ٢٢٠، معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٦/٧٤ - ١١٤، سير أعلام النبلاء ١١/٥٢٦ - ٥٣٠، الأعلام ٥/٧٤].

(٤) النظام تقدمت ترجمته ص ٢٤٧.

(٥) انظر أيضاً مقالات الإسلاميين ١/٢٨٢ وقد تقدم نقل قوله هذا ص ٥٥٦.

وانظر الفرق بين الفرق ص ٨٤.

(٦) محمد بن هارون الوراق أبو عيسى، قال ابن النديم: «من المتكلمين النظاريين. وكان معتزلياً ثم خلط، وانتهى به التخليط إلى أن صار يُرمى بمذهب الاثنين، وعنه أخذ ابن الراوندي، وله من الكتب كتاب المقالات، كتاب الحديث، كتاب الإمامة الكبير، كتاب الإمامة الصغير...» مات سنة ٢٤٧.

انظر: [مقالات الإسلاميين ريتز ٣٣، ٣٤، الفهرست ٢١٦، لسان الميزان ٥/٤١٢، تاريخ التراث العربي. المجلد الأول ج ٧١/٧٢ - الأعلام =

على<sup>(١)</sup> المشبهة<sup>(٢)</sup> عن كثير من مخالفني هشام<sup>(٣)</sup> أنه كان يزعم أن القديم على هيئة السبيكة، وقال بعضهم: إنه على هيئة البلورة<sup>(٤)</sup> الصافية المستوية الاستدارة التي من حيث أتيها رأيها على هيئة واحدة<sup>(٥)</sup>. وحكى بعضهم: كما قلت: إنه سبعة أشبار. قال: وحكى بعضهم: أنه ذو صورة، وحكوا عنه<sup>(٦)</sup> غير ذلك أيضاً مما رأيت أصحاب هشام يدفعونه عنه وينكرونه،

= ١٢٨/٧.

(١) في ط «عن المشبهة».

(٢) لم أجد له كتاباً عن المشبهة على وجه الخصوص، ولعله أراد هنا كتابه المشهور بـ«المقالات» وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله أن أبا عيسى من المصنفين للرافضة المتهمين في كثير مما ينقلونه، وذكر العاملني في أعيان الشيعة من مصنفات أبي عيسى الوراق كتاب «اختلاف الشيعة». و«المقالات» قال: وكتاب المقالات هو أشهر كتب الوراق يذكر فيه تاريخ الملل والنحل، ويشرح آراء وعقائد الفرق المختلفة. وهو من أشهر الكتب القديمة، وأكثرها اعتباراً في هذا الموضوع، ينقل عنه المسعودي، وأبو الحسن الأشعري، وأبو الريحان البيروني والشهرستاني، وعبد القاهر البغدادي، وابن أبي الحديد.

انظر: [مروج الذهب ٤/ ١٠٤ - ١٠٥، الانتصار ٧٣، ١٠٨، منهاج السنة النبوية ٢/ ٥٠١، ٦/ ٣٠١].

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(٤) جاء في لسان العرب: البلور المها من الحجر واحدته بلورة، والمهارة الحجارة البيض التي تبرق وهي البلور، والمهارة: البلورة التي تبض لشدة بياضها، وقيل هي الدر. انظر: [لسان العرب ١/ ٢٥٦ مادة «بلر» و ٣/ ٥٤٥ - ٥٤٦ مادة «مها»].

(٥) انظر: [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ٣٢، الفرق بين الفرق ٢٨].

(٦) في ط «وحكوا غير ذلك».

ويزعمون أنه لم يزد<sup>(١)</sup> على قوله جسم لا كالأجسام<sup>(٢)</sup>، وإنما أراد بذلك إثباته وأنه<sup>(٣)</sup> نور، لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] وينفون / عنه المساحة والذرع والشبر والتحديد. قال<sup>(٤)</sup>: وسمعت ذلك من غير واحد منهم ممن ينتحل القول بالجسم وناظرونا به، وقد وجدت الأمر على ما حكاه الوراق<sup>(٥)</sup> من ذلك، وقد أضاف قوم القول بالجسم<sup>(٦)</sup> إلى أبي جعفر الأحول المعروف «بشيطان الطاق<sup>(٧)</sup>» الذي يسميه

(١) لم تعجم في ك وفي ط «لم يرد» والسياق يقتضي ما أثبت.

(٢) في ط «جسم كالأجسام» وتعتمد حذف «لا» وقال في التعليق «وهي خطأ وتقدم ما يدل على زيادتها».

قلت: والصواب إثباتها كما في «ك» وقد حكى عن هشام أنه قال: «هو جسم لا كالأجسام» انظر المقالات ١/ ٢٨١، وقد تقدم نقله ص ٥٥٥.

(٣) في ط «أنه نور».

(٤) أي الوراق بدليل مابعده.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٥٦٢.

(٦) في ط «في الجسم».

(٧) أبو جعفر الأحول محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة، البجلي، الكوفي، الملقب «بشيطان الطاق». نُسب إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة، وكان يجلس للصرف بها فيقال: إنه اختصم مع آخر في درهم زيف فغلب. فقال: أنا شيطان الطاق، ويقال إن أول من لقبه شيطان الطاق أبو حنيفة رحمه الله، وقيل: إن هشام بن الحكم الرافضي لما بلغه أنهم لقبوه «بشيطان الطاق» سماه هو «مؤمن الطاق» وإليه تنسب «الشيطنانية» من فرق الإمامية، قال البغدادي: (زعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالمًا بها) وكان متكلمًا وله من الآثار: كتاب الإمامة، كتاب المعرفة، كتاب الرد على المعتزلة، وغيرها.

انظر: [الفرق بين الفرق ٥٣، الفهرست ٢٢٤، التبصير في الدين ٤٣، لسان =



أصحابه «مؤمن الطاق»، واسمه محمد بن النعمان، وإلى هشام ابن سالم المعروف بالجواليقي<sup>(١)</sup>، وإلى أبي مالك الحضرمي<sup>(٢)</sup>، قال: وليس من هؤلاء أحد جرد القول بالجسم، ولكنهم كانوا يقولون هو نور على صورة الإنسان، وينكرون قول القائل بالجسم، فقام من حكى ذلك عنهم عليهم، وحكى من طريق القياس، إذ كان الحاكي لذلك<sup>(٣)</sup> يعتقد أن الصور لا تكون إلا للأجسام<sup>(٤)</sup> فغلط عليهم، وهكذا غلط كثير من أهل الكلام، وذكر أن هشام بن سالم<sup>(٥)</sup> وأبا جعفر الأحول<sup>(٦)</sup> أمسكا بعد قولهما بالصورة عن الكلام في الله تعالى. رجعا إلى تأويل آية<sup>(٧)</sup>

= الميزان ٣٠٠ - ٣٠١].

- (١) الجواليقي تقدمت ترجمته ص ٥٥٨.
- (٢) أبو مالك الحضرمي من شيوخ الرافضة، وممن يزعم أن إرادة الله غيره، وهي حركة الله كما قال هشام بن الحكم، وممن يزعم أن الإنسان مستطيع للفعل في حال الفعل، وأنه يستطيعه لا باستطاعة في غيره، وممن يقول: إن المعارف كلها اضطرار، وقد يجوز أن يمنعها الله بعض الخلق، فإذا منعها الله بعض الخلق وأعطاه بعضهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة. وفي رجال الكشي: قال الضحاك: يروي عن أبي العباس البقباق وعنه الحجال.
- انظر [مقالات الإسلاميين / ريتز ص ٤٢، ٤٣، ٥١، ٥٢، الفرق بين الفرق ٥٢، رجال الكشي ١٤٧].
- (٣) في ط «كذلك».
- (٤) في ك «الأجسام» والتصويب من ط.
- (٥) هشام بن سالم تقدمت ترجمته ص ٥٥٨.
- (٦) شيطان الطاق تقدم قريباً.
- (٧) في ط «أنه» بدل «آية».

من القرآن، فرويا عمن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى: ﴿وَأَنۢ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلْمُنَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢] قال: «إذا بلغ الكلام إلى الله فأمسكوا»<sup>(١)</sup> فأمسكا عن الكلام في ذلك والخوض فيه حتى ماتا، وأقام على القول بالصورة من أقام عليه من أتباعهما) قال النوبختي<sup>(٢)</sup>: (وأقول: إن هذا الذي ذكره الوراق<sup>(٣)</sup> قد روي، وقد رأيت نفراً من أصحاب هشام بن سالم<sup>(٤)</sup> يزعمون أنه لم يزل يناظر على القول بالصورة إلى أن مات).

قال أبو عيسى<sup>(٥)</sup>: وأما علي بن إسماعيل بن ميثم<sup>(٦)</sup> فإن

---

(١) قوله «فأمسكوا» سقطت في ط، قلت: وذكر هذا القول النيسابوري عند تفسير هذه الآية حيث قال: «وقيل: أراد أن البحث والإدراك ينتهي عنده، كما قيل: إذا بلغ الكلام إلى الله فأمسكوا».

انظر: [تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان هامش جامع البيان في تفسير القرآن ج٢٧/ ٥٤].

(٢) تقدمت ترجمته ص ٥٥٩.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٥٦٢.

(٤) هشام بن سالم تقدمت ترجمته ص ٥٥٨.

(٥) أي الوراق.

(٦) في ك «ابن هشيم» وصوابه «ابن ميثم» كما في ط وهو علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، من شيوخ الرافضة. ذكر ابن النديم أنه أول من تكلم في مذهب الإمامة، وأنه صنف كتابي «الإمامة» و«الاستحقاق» وقال ابن حجر: «وهو مشهور من أهل البصرة، وكان بينه وبين أبي الهذيل مناظرة في الفدية ذكرها أبو القاسم التيمي في كتاب الحجة» ولم أقف على تاريخ وفاته.

انظر: [المقالات . ريتز ص ٥٤، الفرق بين الفرق ٥٢، رجال الطوسي ٣٨٣، الفهرست ٢٢٢، لسان الميزان ٢٦٥ - ٢٦٦].

أصحابه ومخالفه مختلفون في الإخبار عنه، فبعضهم يزعم أنه كان يقول بالجسم والصورة، وبعضهم يزعم أنه كان لا يقول بالصورة، وبعضهم يزعم أنه كان يقول بالصورة ولا يقول بالجسم. قال<sup>(١)</sup>: ولا ثبت عندي في ابن ميثم<sup>(٢)</sup> أنه قال بالصورة ولا بالجسم.

قال «أبو عيسى»<sup>(٣)</sup> في هذا الباب: وقد حكى ذلك لي كثير من المتكلمين أن مقاتل بن سليمان<sup>(٤)</sup> ونعيم بن حماد المصري<sup>(٥)</sup> وداود الجواربي<sup>(٦)</sup> في خلق كثير من العامة وأصحاب الحديث قالوا: الله<sup>(٧)</sup> تعالى صورة وأعضاء، قال أبو عيسى: وبلغني عن داود الجواربي أنه قال: أعفوني عن الفرج

(١) أي الوراق.

(٢) في ك «هشيم» وصوابه «ابن ميثم» وقد تقدم قريباً.

(٣) الوراق تقدمت ترجمته ص ٥٦٢.

(٤) مقاتل بن سليمان تقدم ص ٥٥٧.

(٥) غالب الظن أنه يقصد الإمام المشهور نعيم بن حماد الخزاعي، أبو عبد الله المروزي نزيل مصر أقام بها نيفاً وأربعين سنة، فقد كان من المتكلمين قال الذهبي: «وكان شديد الرد على الجهمية وكان يقول: كنت جهميّاً فلذلك عرفت كلامهم» وقال عنه ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً فقيه عارف بالفرائض من العاشرة مات سنة ٢٢٨ على الصحيح، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال: باقي حديثه مستقيم».

انظر: [تذكرة الحفاظ ٤١٨/٢ - ٤٢٠، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٧ - ٢٧٠، التقريب ٣٠٥/٢].

(٦) داود الجواربي تقدم ص ٥٥٧.

(٧) في ط «إن الله».

واللحية<sup>(١)</sup> واسألوني عما وراء ذلك<sup>(٢)</sup>، أو قال عما شئتم، وقد حكى كثير من المتكلمين عن داود ومقاتل أنهما قالوا إن معبودهم جسم ولحم ودم، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين وهو مع ذلك لا يشبه غيره ولا يشبهه غيره، وحكى عن الجواربي حكاية أخرى أنه كان يقول: إنه أجوف من فمه إلى صدره ومصمت ما سوى ذلك<sup>(٣)</sup>، وذكر أن مقاتل بن سليمان كان<sup>(٤)</sup> يأبى هذا القول الأخير.

وحكى «إبراهيم النظام»<sup>(٥)</sup> في كتابه عن المشبهة<sup>(٦)</sup> أن قومًا لا أدري هم من الملة أم ليسوا من الملة<sup>(٧)</sup> زعموا أن معبودهم جسم فضاء، وأن / الأجسام كلها فيه، وحكى أن آخرين قالوا: هو فضاء وليس بجسم، لأن الجسم يحتاج إلى مكان وهو نفسه المكان. وحكى «الجاحظ»<sup>(٨)</sup> في كتابه عن المشبهة<sup>(٩)</sup> أن

ك ٢٣١/١

(١) في ط «الجنة».

(٢) تقدم ذكر ذلك في ترجمته ص ٥٥٧ وانظر: [الفرق بين الفرق ص ٢١٦ والملل والنحل ١/ ١٠٥].

(٣) تقدم نقله عن المقالات . انظر ص ٥٥٨.

(٤) لفظة «كان» سقطت في ط.

(٥) النظام تقدمت ترجمته ص ٢٤٧.

(٦) لعله كتاب «الصفات» لإبراهيم النظام ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٢٠٦.

(٧) في ط «هم في الملة أم ليسوا في الملة».

(٨) الجاحظ تقدمت ترجمته ص ٥٦٢.

(٩) ذكره ابن النديم والحافظ الذهبي وإسماعيل باشا البغدادي بعنوان «الرد على المشبهة» ولم أقف عليه وذكر بروكلمان أن للجاحظ رسالة في الرد على المشبهة وأن هذه الرسالة مع رسالتين أخريين هما «خلق القرآن» و«الرد على ابن إسحاق =

بعضهم قال: هو جسم في مكانه، إلا أنه فاضل عن الأماكن، خلا أن له نهاية لازمة. قال: وزعم بعضهم: أنه ذاهب في الجهات الست لا إلى نهاية وهو ليس بجسم، وهذا أيضًا قول ما علمت أن أحدًا من أهل الصلاة قال به، ولا كان شيء منه، وهذه أقاويل أهل الملة).

قال النوبختي<sup>(١)</sup>: (وللفلاسفة القدماء في الباري أقوال مظلمة غير بينة، وكان عنايتهم بغير أمر الديانات، وكان أكثر<sup>(٢)</sup> كلامهم في أمور الطبيعة والنفس والفلك والكون والفساد والجواهر والأعراض<sup>(٣)</sup>)، وقد زعم أرسطاطاليس<sup>(٤)</sup> على ما قرأناه في «مقالة اللام»<sup>(٥)</sup> التي فسرهما ثامسطيوس<sup>(٦)</sup> أن الله تعالى

- 
- = النظام وأشباهه» موجودة في المتحف البريطاني ثاني ١١٢٩.
- انظر: [الفهرست ٢٠١، سير أعلام النبلاء ١١/٥٣٠، وهدية العارفين ١/٨٠٢، تاريخ الأدب العربي ٣/١١٤].
- (١) تقدمت ترجمته ص ٥٥٩.
- (٢) في ك «أكبر».
- (٣) انظر الجواهر والأعراض ص ١٤٢.
- (٤) تقدمت ترجمته ص ٥٦.
- (٥) وهي إحدى المقالات التي يتكون منها كتاب «الحروف» أو «الإلهيات» لأرسطو وقد سبق التعريف به ص ٤٥٦ وقد نشر شطرًا من هذه المقالة وشروحها عبدالرحمن بدوي في كتابه أرسطو عند العرب ص ٢-٣٣.
- (٦) ثامسطيوس فيلسوف يوناني. كان كاتب «ليوليانس» المرتد إلى مذهب الفلاسفة عن النصرانية، وهو الشارح لكلام أرسطوطاليس، وكان على رأي أرسطوطاليس في إثبات العلة الأولى، واختار من المذاهب في المبادئ قول من قال: إن المبادئ ثلاثة: الصورة والهيولى والعدم. وله من الكتب كتاب إلى ليوليانس =

جوهر أزلّي بسيط غير مركب ليس بجسم، ولا تجوز عليه الحركة والسكون، والاجتماع والافتراق، وسماه مرة عقلاً، وطبيعة تارة. وقال في موضع آخر من هذه المقالة: إنه حياة<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر منها: إنه يعقل ذاته، ويعلم ذاته وسائر الأشياء التي هو علة لها<sup>(٢)</sup>، وذكر فرفوريوس<sup>(٣)</sup> في رسالته التي زعم أنه يحكي فيها مذاهب أرسطاطاليس في الباري والمبادئ: أنه يصف الله تعالى بأنه خير، وأنه حكيم وأنه قوي، وزعم

= في التدبير، كتاب النفس وغيرها.

انظر: [الفهرست ٣١٤، الملل والنحل ١٥٣/٢ - ١٥٤، تاريخ الحكماء ١٠٧].  
(١) انظر شرح ثامسطيوس لمقالة اللام الفصلين السادس والسابع ضمن كتاب أرسطو عند العرب ج١/١٢ - ١٨.

(٢) انظر الفصل الثامن من شرح ثامسطيوس لحرف اللام ضمن كتاب أرسطو عند العرب ج١/٢١ ونصه (يعقل العقل الأول جميع المعقولات معاً إذا عقل ذاته. ولا يجب أن ينكر ذلك، ولا أن يقاس بالعقل منه الضعف ولا يخرج من جهل إلى معرفة، ولا به حاجة أن ينتج نتائج لم تكن تثبت له من مقدمات بيّنة. وقد تبين من جميع ذلك أن الله هو المبدأ الأول وأنه يعلم ذاته وجميع الأشياء التي هو لها مبدأ معاً).

(٣) في ك «فرقوريوس» والتصويب من مصادر ترجمته. وهو فرفوريوس الصوري، وقد يقال بورفوريوس، من أهل مدينة صور، وكان بعد جالينوس وكان على رأي أرسطو في جميع مذهب إليه كما أنه كان من شراح كتبه، قسم مقالة أرسطو في الطبيعة إلى خمسة أقسام: العنصر، والصورة، والمجتمع، والحركة الجاذبة، والطبيعة العامة للكل، توفي سنة ٣٠٤م ومن آثاره: كتاب العقل والمعقول، كتاب الاسطقسات، كتاب المدخل إلى القياسات الحملية.

انظر: [الفهرست ٣١٣، الملل والنحل ١٥٥/٢ - ١٥٨، المنجد في الأعلام ١٥٠].

أفلاطون<sup>(١)</sup> في كتابه «كتاب النواميس»<sup>(٢)</sup> أن أشياء لا ينبغي للإنسان أن يجهلها: منها أن له صانعًا، وأن صانعه يعلم أفعاله<sup>(٣)</sup> فأثبت لله العلم بأفعاله.

وزعم قوم من فلاسفة دهرنا أن «أفلاطون»<sup>(٤)</sup> إنما وضع هذا على سبيل التأديب للناس، وبحسب السنة وما كان يذهب إليه؛ لا على الاعتقاد. قال: وهذا ظن من هؤلاء القوم. فأما قول أفلاطون فهو ما ذكره في كتابه. وحكى يحيى النحوي<sup>(٥)</sup> في المقالة الأولى من كتابه<sup>(٦)</sup> في تفسير سمع الكنان<sup>(٧)</sup> وأن الله تعالى إنما يعرف بالسلب، فيقال: إنه لا شبه له ولا مثال إلا

---

(١) أفلاطون تقدم ص ٥٦.

(٢) تقدم التعريف بكتاب النواميس ص ٦٦.

(٣) انظر الملل والنحل ٩٣/٢.

(٤) تقدم ص ٥٦.

(٥) يحيى النحوي، المصري، الإسكندراني، من أساقفة مصر، كان أسقفًا في بعض الكنائس بمصر، ويعتقد مذهب النصارى اليعقوبية، ثم رجع عما كان يعتقد النصارى واستحال عنده جعل الواحد ثلاثة، فاجتمعت الأساقفة وناظرته فغلبهم، واستعطفته وسألته الرجوع عما كان عليه وترك إظهاره فأبى، فأسقطوه. وعاش إلى أن فتحت مصر على يدي عمرو بن العاص رضي الله عنه، توفي في حدود سنة ١٧هـ وخلف آثارًا في الطب والفلسفة منها: كتاب الرد على برقليس ثمان عشرة مقالة، كتاب الرد على أرسطاطاليس ست مقالات، وله تفسير شيء من كتب جالينوس في الطب.

انظر: [الفهرست ٣١٤ - ٣١٥، تاريخ الحكماء ٣٥٤ - ٣٥٧، هدية العارفين ٥١٣/٢، معجم المؤلفين ٢٣٤/١٣].

(٦) لم أقف على كتابه هذا.

(٧) كذا في ط، وهي غير واضحة في ك.

الشمس وحدها، فإنه كما أن الشمس تفوق جميع الأشياء التي في العالم كذلك تفوق العلة الأولى جميع الموجودات وتفضلها فضلاً يجوز<sup>(١)</sup> كل قياس. قال: وكما أن الشمس تدبر جميع الأشياء على طريقة واحدة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup> أيضاً: (اختلفت<sup>(٤)</sup> «الروافض»<sup>(٥)</sup> أصحاب الإمامة في «التجسيم» وهم ست فرق: فالفرقة الأولى «هشامية»<sup>(٦)</sup> أصحاب هشام بن الحكم الرافضي<sup>(٧)</sup> يزعمون أن معبودهم جسم وله نهاية وحد). وذكر مثل ما تقدم عن هشام<sup>(٨)</sup>، وزاد أنهم (لم<sup>(٩)</sup> يعينوا طولاً غير الطويل، وإنما

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلف  
الروافض في  
التجسيم

(١) أي يتعدى ويتجاوز.

(٢) إلى هنا انتهى النقل عند النوبختي ولم أقف على كتابه الآراء والديانات.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٤) في المقالات «واختلفت».

(٥) انظر التعريف بها ص ١٢٨.

(٦) في المقالات «الهشامية».

والهشامية هم أتباع هشام بن الحكم الرافضي، من متكلمي الشيعة، الذي كان يقيس معبوده على الناس، وكان يزعم فيما نقل عنه أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه يتلأل كالسبيكة الصافية من الفضة، وكالؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، وكان يجيز العصيان على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب، وكان على مذهب الإمامية في الإمامة لكن أكفره الإمامية بإجازته المعصية على الأنبياء، وغلا في حق علي رضي الله عنه حتى قال: إنه إله واجب الطاعة. وانظر المزيد عن هذا الرجل وفرقه في [مقالات الإسلاميين ريت ٣١ - ٣٣، الفرق بين الفرق ٤٧ - ٥١، التبصير في الدين ٤٢، ١٠٦، الملل والنحل ١٤٨/١ - ١٨٥].

(٧) تقدمت ترجمته ص ٢٥٥.

(٨) انظر ما تقدم نقله ص ٢٥٤، وانظر: [المقالات ١/٢٨١].

(٩) في المقالات «ولم».



قالوا «طوله / مثل عرضه» على المجاز دون التحقيق<sup>(١)</sup>، وأنه قد كان لا في مكان، ثم حدث المكان بأن تحرك الباري فحدث المكان بحركته فكان فيه، وزعم أن المكان هو العرش). قال<sup>(٢)</sup>: (وذكر «أبو الهذيل»<sup>(٣)</sup>) في بعض كتبه أن هشام بن الحكم قال له: إن ربه لجسم<sup>(٤)</sup> ذاهب جاء<sup>(٥)</sup>، يتحرك تارة ويسكن أخرى، ويقعد مرة ويقوم أخرى، وأنه طويل عريض عميق؛ لأن ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي، قال: فقلت له: فأیما أعظم إلهك أو هذا الجبل؟ - قال وأومأت إلى جبل أبي قبيس، - قال: فقال: هذا الجبل يوفي عليه<sup>(٦)</sup>؟ أي هو أعظم منه). قال<sup>(٧)</sup>: (وذكر أيضًا ابن الراوندي<sup>(٨)</sup> أن هشام بن الحكم<sup>(٩)</sup> كان يقول إن بين إلهه وبين الأجسام المشاهدة<sup>(١٠)</sup> تشابهًا

(١) أسقط المؤلف بعد هذا نحوًا من أربعة أسطر وقد تقدم ما يوضح قوله هذا في ص ٥٥٤.

(٢) والكلام متصل.

(٣) أبو الهذيل تقدمت ترجمته ص ٢٥٣.

(٤) في المقالات وط «جسم».

(٥) في ك «جائي» والتصويب من المقالات.

(٦) في ط «يومي عليه» وبما أثبت جاء في المقالات وبمثله جاء في الفرق بين الفرق ص ٤٨.

(٧) والكلام متصل.

(٨) ابن الراوندي تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.

(٩) هشام بن الحكم تقدم ص ٢٥٥.

(١٠) لفظة «المشاهدة» ليست في المقالات.

بجهة<sup>(١)</sup> من الجهات لولا ذلك ما دلت عليه، وحكى عنه خلاف هذا: أنه كان يقول: إنه جسم وأبعاد<sup>(٢)</sup> لا يشبهها ولا تشبهه غير أن هشام بن الحكم في بعض كتبه كان يزعم<sup>(٣)</sup> أن الله تعالى إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذهاب في عمق الأرض، ولولا ملابسته<sup>(٤)</sup> لما وراء ما هنالك<sup>(٥)</sup> لما درى ما هناك، وزعم أن بعضه يرى وهو شعاعه وأن الثرى محال على بعضه<sup>(٦)</sup>. ولو زعم هشام أن الله يعلم ما تحت الثرى بغير اتصال ولا خبر ولا قياس كان قد ترك تعلقه بالمشاهدة، وقال بالحق. وذكر عن «هشام» أنه قال في ربه في عام واحد خمسة أقاويل: زعم مرة أنه كالبلورة<sup>(٧)</sup>، وزعم مرة أنه كالسيكة، وزعم مرة أنه غير صورة، وزعم مرة أنه بشبر نفسه سبعة أشبار. ثم رجع عن ذلك. وقال: هو جسم لا كالأجسام<sup>(٨)</sup>.

(١) في ط والمقالات «من جهة».

(٢) في المقالات «ذو أبعاد».

(٣) في المقالات «وحكى الجاحظ عن هشام بن الحكم في بعض كتبه أنه كان يزعم».

(٤) في المقالات «ملاسته».

(٥) في المقالات «ما هناك».

(٦) في المقالات «وزعم أن بعضه يشوب وأن الشوب محال على بعضه».

(٧) البلورة تقدمت ص ٥٦٣.

(٨) في المقالات «هو جسم كالأجسام» والسياق يقتضي ما أثبت بدليل قوله «ثم رجع عن ذلك» وقد تقدم النقل عنه بأنه قال: «هو جسم لا كالأجسام».

انظر ماتقدم ص ٥٦٤ وانظر: [المقالات ١/ ٢٨١].

قال<sup>(١)</sup>: (وزعم «أبو عيسى الوراق»<sup>(٢)</sup>) أن بعض أصحاب هشام<sup>(٣)</sup> أجابه مرة [إلى]<sup>(٤)</sup> أن الله تعالى وتقدس على العرش مماس له، وأنه لا يفضل على العرش ولا يفضل العرش عنه).

قال<sup>(٥)</sup>: («والفرقة الثانية» من الرافضة الإمامية<sup>(٦)</sup>) يزعمون أن ربهم ليس بصورة ولا كالأجسام، وإنما يذهبون في قولهم: «إنه جسم» إلى أنه موجود، ولا يثبتون الباري تعالى ذا أجزاء مؤتلفة وأبعاض متلاصقة، ويزعمون أن الله تعالى وتقدس على العرش مستو بلا مماسة<sup>(٧)</sup> ولا كيف.

و«الفرقة الثالثة» منهم<sup>(٨)</sup> يزعمون أن ربهم تعالى وتقدس على صورة الإنسان، ويمنعون أن يكون جسمًا.

و«الفرقة الرابعة» منهم<sup>(٩)</sup> «الهشامية»<sup>(١٠)</sup> أصحاب هشام بن

---

(١) والكلام متصل.

(٢) في المقالات: «وزعم الوراق» تقدمت ترجمته ص ٥٦٢.

(٣) هشام بن الحكم تقدم ص ٢٥٥.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من ك.

(٥) والكلام متصل.

(٦) لفظة «الإمامية» ليست في المقالات. وانظر الرافضة ص ١٢٨.

(٧) في ك «بلا مماس» والتصويب من المقالات.

(٨) في المقالات «من الرافضة».

(٩) في المقالات «من الرافضة».

(١٠) أتباع هشام بن سالم الجواليقي من الشيعة الغالية. كان مفرطًا في التجسيم والتشبيه. زعم أن معبوده على صورة إنسان، وزعم أنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، وأن نصفه الأعلى مجوف، والأسفل مصمت. ونقل عنه أنه =

سالم<sup>(١)</sup> الجوالقي: يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان، وينكرون أن يكون لحمًا ودمًا، ويقولون هو نور ساطع يتلألأ ضياءً<sup>(٢)</sup>، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، له يد ورجل وأنف وأذن / وعين وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وكذلك سائر حواسه متغايرة عندهم). قال<sup>(٣)</sup> - (وحكى «أبو عيسى الوراق»<sup>(٤)</sup>) : أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه تعالى وتقدس وفرة سوداء، وأن ذلك نور<sup>(٥)</sup> أسود.

و«الفرقة الخامسة»<sup>(٦)</sup>: يزعمون أن رب العالمين ضياء خالص ونور بحت، وهو كالمصباح الذي من حيث ما جئته يلقاك بأمر واحد، وليس بذي صورة ولا أعضاء ولا اختلاف في الأجزاء، وأنكروا أن يكون على صورة الإنسان أو على صورة شيء من الحيوان).

= أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة، كما قال هشام بن الحكم. قال البغدادي: وكلتا الفرقتين قد ضمت إلى حيرتها في الإمامة ضلالتها في التجسيم، وبدعتها في التشبيه، وانظر المزيد في (مقالات الإسلاميين ص ٣٤، ٤٥، ٣٤٦، الفرق بين الفرق ٤٧، ٥١، التبصير في الدين ٤٢، ١٠٦، الملل والنحل ١/ ١٨٥).

- (١) في ك و ط «هشام بن صالح الجوالقي» وصوابه ما أثبت من المقالات وقد ذكره بعد سطور بلفظ «هشام بن سالم» وانظر ترجمته ص ٥٥٨.
- (٢) في ط والمقالات «بياضا».
- (٣) والكلام متصل.
- (٤) تقدمت ترجمته ص ٥٦٢.
- (٥) في ك «نورا» والتصويب من المقالات.
- (٦) في المقالات «من الرافضة».

قال<sup>(١)</sup>: «و«الفرقة السادسة» من الرافضة يزعمون أن ربهم ليس بجسم ولا صورة<sup>(٢)</sup>، ولا يشبه الأشياء، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يماس. وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة<sup>(٣)</sup> والخوارج<sup>(٤)</sup>، وهؤلاء قوم من متأخريهم. فأما أوائلهم فكانوا يقولون ما حكينا<sup>(٥)</sup> عنهم من التشبيه».

قال أبو الحسن<sup>(٦)</sup>: «واختلف الرافضة<sup>(٧)</sup> في حملة العرش؛ هل يحملون العرش؟ أم يحملون الباري تعالى وتقدس؟ وهم فرقتان: فرقة يقال لهم<sup>(٨)</sup> «اليونسية<sup>(٩)</sup>» أصحاب يونس بن نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلاف  
الروافض في  
حملة العرش

- 
- (١) والكلام متصل.
  - (٢) في المقالات «ولا بصورة».
  - (٣) انظر المعتزلة ص ٤.
  - (٤) انظر الخوارج ص ٤٧٧.
  - (٥) في ط «ما حكيناه».
  - (٦) أبو الحسن تقدمت ترجمته ص ٤٧، والكلام متصل.
  - (٧) الرافضة تقدمت ص ١٢٨.
  - (٨) في المقالات «يقال لها».
  - (٩) اليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، قال البغدادي: وكان في الإمامية على مذهب القطيعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر وهو الذي لقب الواقعة في موت موسى بالكلاب الممطورة. وذكر قوله: إن الله عز وجل يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم كما أن الكركي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجله، واستدل على أنه محمول بقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] وعده شيخ الإسلام ممن يزيدون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة، فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة حتى يبتدعون في الغلو في الإثبات، والتجسيم، والتبعيض، والتمثيل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس. انظر: [الفرق بين الفرق ص ٥٢ - ٥٣، الملل والنحل ١/ ١٨٨، منهاج السنة =

عبدالرحمن القمي<sup>(١)</sup> مولى آل يقطين، يزعمون أن الحملة يحملون الباري، واحتج يونس في أن الحملة تطيق حملة، وشبههم بالكُرْكِي<sup>(٢)</sup>، وأن رجليه تحملانه<sup>(٣)</sup> وهما دقيقتان. وقالت فرقة أخرى: إن الحملة تحمل العرش، والباري يستحيل أن يكون محمولاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> (واختلفت الروافض في إرادة الله تعالى، وهم أربع فرق: «الفرقة<sup>(٦)</sup> الأولى منهم» - وهم أصحاب هشام بن الحكم<sup>(٧)</sup> وهشام الجواليقي<sup>(٨)</sup> - يزعمون أن إرادة الله تعالى حركة، وهي معنى، لا هي الله ولا هي غيره، وأنها صفة لله تعالى ليست غيره، وذلك أنهم يزعمون<sup>(٩)</sup> أن الله

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
اختلف  
الروافض في  
الإرادة

= النبوية ٧١ / ١ - ٧٢].

(١) تقدمت ترجمته ص ٥٦١.

(٢) قال الفيروزآبادي: (الكُرْكِي بالضم طائر معروف جمعه كَرَاكِي) وذكر الجاحظ أن الكركي أعظم من العندليب، وأن للكراكي رئيس وحارس، وأنها لاتنام أبداً إلا في أبعد المواضع عن الناس.

انظر: [الحيوان للجاحظ ٣/ ٤٠٦، ١٤٩/ ٥، القاموس المحيط ٣/ ٣١٧].

(٣) في ط «يحملانه».

(٤) انظر المقالات ج ١/ ١٠٦ - ١١٠.

(٥) أبو الحسن تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٦) في ط والمقالات «فالفرقة».

(٧) هشام بن الحكم تقدم ص ٢٥٥.

(٨) هشام الجواليقي تقدم ص ٥٥٨.

(٩) لفظة «يزعمون» سقطت من ك.

تعالى وتقدس<sup>(١)</sup> إذا أراد الشيء تحرك فكان<sup>(٢)</sup> ما أراده<sup>(٣)</sup>، و«الفرقة الثانية» منهم «أبو مالك الحضرمي<sup>(٤)</sup>» و«علي بن ميثم<sup>(٥)</sup> ومن تابعهما<sup>(٦)</sup> يزعمون أن إرادة الله تعالى غيره، وهي حركة الله تعالى كما قال هشام، إلا أن هؤلاء خالفوه، فزعموا أن الإرادة حركة وأنها غير الله، بها يتحرك، و«الفرقة الثالثة» منهم وهم القائلون بالاعتزال والإمامة<sup>(٧)</sup> يزعمون أن إرادة الله تعالى ليست بحركة: فمنهم من أثبتها غير المراد فيقول: إنها مخلوقة لله تعالى لا بإرادة. ومنهم من يقول: إرادة الله تعالى لتكوين الشيء [هو الشيء]<sup>(٨)</sup> وإرادته لأفعال عباده<sup>(٩)</sup> هي أمره إياهم بالفعل وهي غير فعلهم، وهم نافون<sup>(١٠)</sup> أن يكون الله تعالى أراد المعاصي فكانت. و«الفرقة الرابعة منهم» يقولون لا نقول قبل الفعل إن الله تعالى إرادة<sup>(١١)</sup>، فإذا فعلت الطاعة قلنا أرادها، وإذا

(١) قوله «تعالى وتقدس» ليست في ط والمقالات.

(٢) في ك «وكان» والتصويب من المقالات.

(٣) في المقالات زيادة «تعالى الله عن ذلك».

(٤) أبو مالك الحضرمي تقدم ص ٥٦٥.

(٥) على بن ميثم تقدم ص ٥٦٦.

(٦) في المقالات «ومن تابعهم».

(٧) في ك «والإمامية» والتصويب من المقالات.

(٨) الزيادة من المقالات.

(٩) في المقالات وط «العباد».

(١٠) في ط والمقالات «يأبون».

(١١) في ط والمقالات «إن الله أراده».

فعلت المعصية فهو كاره لها غير محب لها<sup>(١)</sup>.

وذكر عنهم في القول بأن الله حي عالم قادر سميع بصير إله  
ك ٢٣٢/ب وغير ذلك مقالات يطول وصفها، جمهورها يقتضي وصفه /  
بالحركة والتحول كما في الإرادة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup>: (مقالات<sup>(٤)</sup>) «المرجئة<sup>(٥)</sup> في  
التوحيد» فقال قائلون منهم في التوحيد بقول المعتزلة<sup>(٦)</sup>، وقال  
قائلون منهم بالتشبيه، وهم ثلاث فرق. فقالت الفرقة الأولى  
منهم - وهم أصحاب «مقاتل بن سليمان<sup>(٧)</sup>» -: إن الله تعالى  
جسم، وإن له جمّة، وإنه على صورة الإنسان وإنه<sup>(٨)</sup> لحم  
ودم وشعر وعظم، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان<sup>(٩)</sup>  
ورأس وعينين، مصمت، وهو مع هذا لا يشبه غيره  
ولا يشبهه<sup>(١٠)</sup>. وقالت الفرقة الثانية<sup>(١١)</sup> أصحاب «داود

نقل المؤلف  
عن أبي  
الحسن  
مقالات  
المرجئة في  
التوحيد

(١) انظر: [المقالات ١١٥/١ - ١١٦].

(٢) انظر: [المقالات ١١٠/١ - ١١٣].

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٤) في المقالات «واختلف المرجئة في التوحيد».

(٥) انظر المرجئة ص ١٣١.

(٦) انظر المعتزلة ص ٤ وفي المقالات زيادة «وسنشرح قول المعتزلة إذا انتهينا إلى  
أقوالهم».

(٧) مقاتل بن سليمان: تقدمت ترجمته ص ٥٥٧.

(٨) لفظة «وأنه» ليست في المقالات و ط.

(٩) لفظة «لسان» ليست في المقالات.

(١٠) في المقالات «ولا يشبهه غيره».

(١١) في المقالات «الثانية منهم».



الجواريبي<sup>(١)</sup> «مثل ذلك؛ غير أنهم قالوا<sup>(٢)</sup>: أجوف من فيه إلى صدره، ومصمت<sup>(٣)</sup> ما سوى ذلك. وقالت «الفرقة الثالثة منهم<sup>(٤)</sup> هو جسم لا كالأجسام<sup>(٥)</sup>».

فقد ذكر الأشعري<sup>(٦)</sup>: أن القول بأن الله تعالى فوق العرش وثبوت الصفات الخبرية هو قول أهل السنة وأصحاب الحديث، وذكر أن ذلك قول ابن كلاب<sup>(٧)</sup> وأصحابه وقوله، وذكر التنازع في نفي هذه الصفات وإثباتها بين فرق الأمة: فنفي الجسم وهذه الصفات هو قول المعتزلة<sup>(٨)</sup> والخوارج<sup>(٩)</sup>، وطائفة من المرجئة<sup>(١٠)</sup>، ومتأخري<sup>(١١)</sup> الشيعة<sup>(١٢)</sup>، وإثبات الجسم وهذه الصفات قول جمهور الإمامية المتقدمين وطائفة من المرجئة وغيرهم.

تعقيب  
المؤلف على  
ما نقله عن  
الأشعري من  
مقالات الفرق  
في الصفات

(١) في المقالات «أصحاب الجواريبي»، وقد تقدمت ترجمته ص ٥٥٧.

(٢) في المقالات «غير أنه قال».

(٣) في ط «مصمت».

(٤) لفظة «منهم» سقطت في ط.

(٥) في ط «جسم كالأجسام» وانظر. [المقالات ١/ ٢٣٣].

(٦) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٧) ابن كلاب تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.

(٨) انظر التعريف بالمعتزلة ص ٤.

(٩) انظر الخوارج ص ٤٧٧.

(١٠) انظر المرجئة ص ١٣١.

(١١) في ك «ومتأخرو» صوابه الجر.

(١٢) انظر الشيعة ص ١٢٨.

وهو مع هذا لم يذكر تفصيل أقوال أئمة الإسلام وسلف الأمة وعلماء الحديث؛ وإنما ذكر قولاً مجملاً. ولهم في هذا الباب من الأقوال المفصلة، وعندهم في ذلك من النصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ وأصحابه ما هو معروف عند أهله.

وقد ذكر الأشعري (عشرة أصناف) فقال: (واختلف<sup>(١)</sup> المسلمون، عشرة أصناف: الشيع<sup>(٢)</sup> والخوارج<sup>(٣)</sup>، والمرجئة<sup>(٤)</sup>، والمعتزلة<sup>(٥)</sup>، والجهمية<sup>(٦)</sup>، والضرارية<sup>(٧)</sup>، والحسينية - وهم النجارية<sup>(٨)</sup> - والبكرية<sup>(٩)</sup>، والعامّة وأصحاب الحديث، والكلاية<sup>(١٠)</sup> أصحاب عبد الله بن سعيد<sup>(١١)</sup> بن كلاب القطان<sup>(١٢)</sup>).

نقل المؤلف عن أبي الحسن أصناف الناس العشرة من المتسبين إلى الإسلام

ومعلوم أن أئمة الأمة وسلفها ليسوا في شيء من هذه

تعقيب المؤلف ببيان أن أهل الحق ليسوا إلا في طائفة منهم

- 
- (١) في المقالات «اختلف».
  - (٢) انظر الشيعة ص ١٢٨.
  - (٣) انظر الخوارج ص ٤٧٧.
  - (٤) انظر المرجئة ص ١٣١.
  - (٥) انظر المعتزلة ص ٤.
  - (٦) انظر الجهمية ص ٤.
  - (٧) انظر الضرارية ص ٢٥٧.
  - (٨) قوله «وهم النجارية» ليست في المقالات وانظر التعريف بالنجارية ص ٢٥٧.
  - (٩) انظر البكرية ص ٥٤٣.
  - (١٠) انظر الكلاية ص ١٢٤.
  - (١١) تقدمت ترجمته ص ٢٥٦.
  - (١٢) انظر: [المقالات ج ١/ ٦٥].

الطوائف إلا في أهل الحديث والعامّة، وهؤلاء مع جمهور الشيع<sup>(١)</sup> والمرجئة<sup>(٢)</sup> والكلاية<sup>(٣)</sup> والأشعرية<sup>(٤)</sup> من أهل الإثبات لأن<sup>(٥)</sup> الله تعالى فوق العرش والصفات الخبرية، وإن كان فيهم من يثبت الجسم وفيهم<sup>(٦)</sup> من لا ينفيه<sup>(٧)</sup> ولا يثبت. وأما نفي ذلك مطلقاً فإنما ذكره عن المعتزلة<sup>(٨)</sup> والخوارج<sup>(٩)</sup>. وأما الضرارية<sup>(١٠)</sup> والبكرية<sup>(١١)</sup> والنجارية<sup>(١٢)</sup> فتوافقهم في بعض ذلك وتوافق أهل الإثبات في بعض ذلك، وهذه المقالة التي نسبها هو إلى المعتزلة هي المشهورة في كلام الأئمة وعلماء الحديث بمقالة الجهمية<sup>(١٣)</sup>؛ فإن الأئمة نسبوها إلى من أحدث هذه المقالات وابتدعها ودعا الناس إليها، والمعتزلة إنما / أخذوها

ك ١/٢٣٣

- 
- (١) انظر الشيعة ص ١٢٨ .
  - (٢) انظر المرجئة ص ١٣١ .
  - (٣) انظر الكلاية ص ١٢٤ .
  - (٤) انظر الأشعرية ص ١٠٢ .
  - (٥) في ط «بأن» وما في الأصل هو الأنسب لأن اللام هنا للتقوية كما في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِمَ يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]
  - (٦) في ط «ومنهم» .
  - (٧) في ك «من ينفيه ولا يثبت» والسياق يقتضي ما أثبت من ط بدليل ما بعده .
  - (٨) انظر المعتزلة ص ٤ .
  - (٩) انظر الخوارج ص ٤٧٧ .
  - (١٠) انظر الضرارية ص ٢٥٧ .
  - (١١) انظر البكرية ص ٥٤٣ .
  - (١٢) انظر النجارية ص ٢٥٧ .
  - (١٣) انظر الجهمية ص ٤ .

عنه، كما ذكر ذلك الإمام أحمد<sup>(١)</sup> رحمه الله أنه أخذ ذلك عن الجهم<sup>(٢)</sup> قوم من أصحاب عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup>، وأصحاب عمرو ابن عبيد هم المعتزلة، فإنه<sup>(٤)</sup> أول المعتزلة هو وواصل بن عطاء<sup>(٥)</sup>، وإنما كان شعار المعتزلة أولاً هو: المنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، وبه اعتزلوا الجماعة، ثم دخلوا بعد ذلك في إنكار القدر. وأما إنكار الصفات فإنما ظهر بعد ذلك، وكذلك حكاية ذلك عن الخوارج<sup>(٦)</sup> إنما يكون عن متأخرة الخوارج الموجودين بعد حدوث هذه المقالات التي صنفها المعتزلة<sup>(٧)</sup> والشيعة<sup>(٨)</sup>، كما قد ذكر هو ذلك. أما قدماء الخوارج الذين كانوا على عهد الصحابة والتابعين فماتوا قبل حدوث هذه الأقوال المضافة إلى المعتزلة والجهمية، وذلك أن مقالات هؤلاء ونحوهم إنما نقلها من كتب المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة كما قد ذكر هو ذلك، لم يقف هو على شيء

(١) الإمام أحمد تقدم ص ٤٧.

(٢) الجهم تقدم ص ٥٨.

(٣) عمرو بن عبيد تقدم ص ١٢٧.

(٤) في ط «فإن».

(٥) واصل بن عطاء الغزال أبو حذيفة رأس المعتزلة طرده الحسن البصري من مجلسه لقوله في مرتكب الكبيرة. وهو الذي نشر مذهب المعتزلة وإليه تنسب فرقة الواصلية. هلك سنة ١٣١هـ. انظر [الفهرست ٢٠٢ - ٢٠٣، لسان الميزان ٢١٤ - ٢١٥].

(٦) انظر الخوارج ص ٤٧٧.

(٧) انظر المعتزلة ص ٤.

(٨) انظر الشيعة ص ١٢٨.

من كلام الخوارج والمعتزلة، يستكثر بالخوارج لموافقتهم لهم في إنفاذ الوعيد ونفي الإيمان والخروج على الأئمة والأمة، ولكن<sup>(١)</sup> الأشعري<sup>(٢)</sup> كان بمقالات المعتزلة أعلم منه بغيرها لقراءته عليهم أولاً، وعلمه بمصنفاتهم وكثيراً ما يحكي قول الجبائي<sup>(٣)</sup> عنه مشافهة.

وقد ذكر «مقالة جهم<sup>(٤)</sup>» في كتابه، فقال: (ذكر قول الجهمية الذي تفرد به<sup>(٥)</sup> جهم: القول بأن الجنة والنار تبيدان وتفتيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط<sup>(٦)</sup>، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله تعالى<sup>(٧)</sup> وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ودار الفلك وزالت الشمس وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله تعالى، إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختياراً منفرداً بذلك<sup>(٨)</sup>، كما خلق له طولاً كان به طويلاً، ولوناً كان به

---

(١) في ط «لكن».

(٢) تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٣) أبو علي الجبائي تقدم ص ٥٥٠.

(٤) جهم تقدم ص ٥٨.

(٥) في ك و ط «بها» والتصويب من المقالات.

(٦) في المقالات «هو الجهل بالله فقط».

(٧) في المقالات «إلا الله وحده».

(٨) في ك «وخلق له إرادة للفعل واجباً له منفرداً له بذلك» والتصويب من المقالات.

متلونًا). قال<sup>(١)</sup>: (وكان الجهم<sup>(٢)</sup> ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقتل جهم بمرو<sup>(٣)</sup>، قتله سلم بن أحوز المازني<sup>(٤)</sup> في آخر ملك بني أمية). قال<sup>(٥)</sup>: (ويحكى عنه أنه<sup>(٦)</sup> كان يقول: لا أقول إن الله تعالى شيء؛ لأن ذلك تشبيه له بالأشياء). قال<sup>(٧)</sup>: (وكان يقول: إن علم الله تعالى محدث فيما حكى<sup>(٨)</sup> عنه، ويقول بخلق القرآن، وأنه لا يقال إن الله لم يزل عالمًا بالأشياء قبل أن تكون)<sup>(٩)</sup>.

وكذلك قال أبو الحسن الأشعري<sup>(١٠)</sup> في «كتاب الإبانة»<sup>(١١)</sup>

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«الإبانة» لأبي  
الحسن  
مذهب

- (١) والكلام متصل.
- (٢) في المقالات «جهم» وانظر الترجمة ص ٥٨.
- (٣) وتعرف أيضًا بـ «مرو الشاه جان» و «الشاه جان» تعني «نفس السلطان» سميت بذلك لجلالتها عندهم، وينسب إليها مروزي على غير قياس. ومرو العظمى هذه هي أشهر مدن خراسان وقصبتها، تخرج بها خلق كثير منهم الإمام أحمد وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم. وأما مرو الصغرى فتعرف بـ «مرو الروذ» وينسب إليها «مروذي».
- انظر: [معجم البلدان ٥/ ١١٢ - ١١٦، آثار البلاد وأخبار العباد ٤٥٦ - ٤٦٠].
- (٤) سلم بن أحوز تقدمت ترجمته ص ٢٣١.
- (٥) والكلام متصل.
- (٦) لفظة «أنه» سقطت في ط.
- (٧) والكلام متصل.
- (٨) في المقالات «فيما يحكى عنه».
- (٩) انظر: [المقالات ج ١/ ٣٣٨].
- (١٠) تقدمت ترجمته ص ٤٧.
- (١١) انظر التعريف بالإبانة ص ١٦١.

له بعد الخطبة: (أما بعد - فإن كثيراً<sup>(١)</sup> من المعتزلة<sup>(٢)</sup> وأهل  
 القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم<sup>(٣)</sup> ومن مضى من  
 أسلافهم، فتأولوا القرآن على رأيهم<sup>(٤)</sup> تأويلاً لم ينزل الله به  
 سلطاناً، ولا أوضح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup>،  
 ولا عن السلف<sup>(٦)</sup> المتقدمين، فخالفوا رواية<sup>(٧)</sup> الصحابة رضي  
 الله عنهم أجمعين<sup>(٨)</sup>. عن نبي الله ﷺ<sup>(٩)</sup> / في رؤية الله تعالى  
 بالأبصار، وقد جاءت بذلك الروايات من الجهات المختلفة،  
 وتواترت بها الآثار، وتتابع بها الأخبار، وأنكروا شفاعة رسول  
 الله ﷺ للمذنبين، وردوا الرواية<sup>(١٠)</sup> في ذلك عن السلف  
 المتقدمين، وجحدوا عذاب القبر، وأن الكفار في قبورهم  
 يعذبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون، ودانوا بخلق  
 القرآن نظيراً لقول إخوانهم من المشركين الذين قالوا: ﴿إِنْ هَذَا  
 إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٥]، فزعموا أن القرآن كقول

ك ٢٣٣ ب

(١) في الإبانة «فإن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة».

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) في الإبانة «إلى تقليد رؤسائهم».

(٤) في الإبانة «على آرائهم».

(٥) في الإبانة «عن رسول رب العالمين».

(٦) في ط «سلف المتقدمين».

(٧) في ط والإبانة «روايات».

(٨) في الإبانة «عليهم السلام».

(٩) في الإبانة «صلوات الله عليه وسلامه».

(١٠) في الإبانة «الروايات».

البشر، وأثبتوا<sup>(١)</sup> أن العباد يخلقون الشر نظيرًا لقول المجوس<sup>(٢)</sup> الذين أثبتوا خالقين. أحدهما - يخلق الخير، والآخر - يخلق الشر.

وزعمت «القدرية»<sup>(٣)</sup> أن الله<sup>(٤)</sup> يخلق الخير، وأن الشيطان يخلق الشر، وزعموا أن الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، خلافًا لما أجمع عليه المسلمون من أن الله ما شاء كان<sup>(٥)</sup> وما لم يشأ لم يكن، وردًا لقول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأخبر الله أنا<sup>(٦)</sup> لانشاء شيئًا إلا قد شاء الله أن نشاءه، ولقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] وقوله تعالى<sup>(٧)</sup> ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ولقوله سبحانه وتعالى خبرًا<sup>(٨)</sup> عن شعيب أنه قال: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾<sup>(٩)</sup> [الأعراف: ٨٩] ولهذا سماهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس وضاهوا

(١) في الإبانة «وأثبتوا وأيقنوا».

(٢) انظر المجوس ص ٢٣٤.

(٣) انظر القدرية ص ٢٠٧.

(٤) في الإبانة «أن الله عز وجل».

(٥) في ط والإبانة «من أن ما شاء الله كان».

(٦) في الإبانة «فأخبر أنا».

(٧) في الإبانة و ط «ولقوله تعالى».

(٨) في الإبانة «مخبرًا».

(٩) لفظة ﴿رَبُّنَا﴾ ليست في ط وفي الإبانة زيادة ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾.



قولهم<sup>(١)</sup>، وزعموا أن للخير والشر خالقين. كما زعمت  
المجوس<sup>(٢)</sup>، وأنه يكون من الشر<sup>(٣)</sup> ما لا يشاء الله كما قالت  
المجوس ذلك<sup>(٤)</sup>، وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم  
ردًا لقول الله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ  
اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وانحرافًا<sup>(٦)</sup> عن القرآن وعما أجمع  
المسلمون عليه<sup>(٧)</sup>، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم  
دون ربهم عز وجل فأثبتوا لأنفسهم غنى<sup>(٨)</sup> عن الله عز وجل  
ووصفوا أنفسهم بالقدرة<sup>(٩)</sup> على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه  
كما أثبت المجوس للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوه لله  
تعالى، فكانوا مجوس هذه الأمة إذ دانوا بديانة المجوس  
وتمسكوا بأقوالهم<sup>(١٠)</sup>، ومالوا إلى أضاليلهم، وقنطوا الناس من  
رحمة الله، وأيسوهم من روح الله سبحانه وتعالى<sup>(١١)</sup>، وحكموا

- 
- (١) في الإبانة «أقاوليهم».
- (٢) في ط والإبانة «كما زعمت المجوس ذلك» وانظر المجوس ص ٢٣٤.
- (٣) في الإبانة «من الشرور».
- (٤) لفظة «ذلك» ليست في ط والإبانة.
- (٥) في الإبانة «لأنفسهم دون الله ردًا لقول الله عز وجل لنبيه عليه السلام».
- (٦) في الإبانة وط «وإعراضًا بدل «انحرافًا».
- (٧) في الإبانة «عما أجمع عليه أهل الإسلام».
- (٨) في الإبانة «الغنى».
- (٩) العبارة من قوله «أعمالهم دون ربهم» إلى قوله: «بالقدرة» سقطت في ط.
- (١٠) في ط والإبانة «بأقاوليهم».
- (١١) في ط «من روح الله» وفي الإبانة «من روحه».

على العصاة بالنار والخلود<sup>(١)</sup>، خلافاً لقول الله تعالى: ﴿وَيَعْرِفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وزعموا أن من دخل النار لا يخرج منها خلافاً لما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ «إن الله يخرج من النار قومًا بعد ما امتحشوا فيها فصاروا حمماً»<sup>(٢)</sup> ودفعوا أن يكون لله وجه مع قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (٧) ﴿٣﴾ [الرحمن: ٢٧] وأنكروا أن يكون له عينان<sup>(٤)</sup> مع قوله ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ولقوله<sup>(٥)</sup> تعالى: ﴿وَلَنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (٦) ﴿٦﴾ [طه: ٣٩] ونفوا ما روي عن رسول الله ﷺ

(١) في ط والإبانة «والخلود فيها».

(٢) في الإبانة «إن الله عز وجل يخرج قومًا من النار بعد أن امتحشوا فيها وصاروا حمماً» وط مثل ك إلا أنه قال «وصاروا».

والحديث خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب الرقاق / باب صفة الجنة والنار / حديث رقم ٦٥٦٠ ج١٦/١١ - ٤١٧ عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً وفيه «فيخرجون قد امتحشوا، وعادوا حمماً، فيلقون في نهر الحياة، فينبثون كما تنبت الحبة في حميل السيل».

وخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية / حديث رقم ٣٠٢ ج١ - ١٦٧ - ١٧١ مطولاً وحديث رقم ٣٠٤ ج١ - ١٧٢.

(٣) في الإبانة زيادة وأنكروا أن يكون له يدان مع قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

(٤) في الإبانة «عين».

(٥) في ط «وقوله تعالى».

(٦) في الإبانة زيادة وأنكروا أن يكون لله علم مع قوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] وأنكروا أن يكون لله قوة مع قوله: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ (٨) [الذاريات: ٥٨].

(٧) في الإبانة «عن النبي ﷺ».

من قوله ﷺ<sup>(١)</sup> : (إن الله<sup>(٢)</sup> ينزل إلى سماء الدنيا)<sup>(٣)</sup> . قال<sup>(٤)</sup> :  
(وأنا ذاكر ذلك بابًا بابًا إن شاء الله تعالى)<sup>(٥)</sup> .

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«الإبانة» لأبي  
الحسن  
معتقده في  
أصول الدين

قال : (فإن قال لنا قائل<sup>(٦)</sup> قد أنكرتم قول المعتزلة<sup>(٧)</sup>  
والقدرية<sup>(٨)</sup> والجهمية<sup>(٩)</sup> والحرورية<sup>(١٠)</sup> والرافضة<sup>(١١)</sup>  
والمرجئة<sup>(١٢)</sup> فعرفوا<sup>(١٣)</sup> قولكم الذي به تقولون؟ وديانتكم التي  
بها تدينون؟

(١) قوله «من قوله ﷺ» ليست في الإبانة .

(٢) في الإبانة «إن الله عز وجل» .

(٣) انظر الإبانة ص ١٢ - ١٤ .

والحديث تقدم تخريجه ص ٥٣٠ .

(٤) والكلام متصل .

(٥) في الإبانة «وأنا ذاكر ذلك بابًا بابًا وشيئًا شيئًا إن شاء الله وبه المعونة والتأييد  
ومنه التوفيق والتسديد» انظر الإبانة ص ١٤ .

(٦) في ك «فإن قائل قد أنكرتم» وفي ط «فإن قيل» والتصويب من الإبانة .

(٧) المعتزلة تقدمت ص ٤ .

(٨) انظر القدرية ص ٢٠٧ .

(٩) انظر الجهمية ص ٤ .

(١٠) الحرورية من ألقاب الخوارج سموا «حرورية» لنزولهم «حروراء»، قرية من قرى  
الكوفة . اجتمع بها الخوارج على علي رضي الله عنه ، فسماهم بالحرورية ، ولقي  
جمعهم هناك فأوقع بهم سنة ٣٩ هـ .

انظر : [مقالات الإسلاميين / ريتز / ص ١٢٧ - ١٢٨ ، الروض المعطار في خبر  
الأقطار ص ١٩٠] .

(١١) انظر الرافضة ص ١٢٨ .

(١٢) انظر المرجئة ص ١٣١ .

(١٣) في ط والإبانة «عرفونا» .

قيل له: قولنا الذي به نقول<sup>(١)</sup> وديانتنا التي بها ندين<sup>(٢)</sup> التمسك بكتاب الله<sup>(٣)</sup> عز وجل وبسنة نبيه<sup>(٤)</sup> / ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان يقول<sup>(٥)</sup> أحمد بن حنبل -نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون<sup>(٦)</sup>؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال<sup>(٧)</sup>، وأوضح به المناهج<sup>(٨)</sup>، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين. فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم<sup>(٩)</sup>، وعلى جميع أئمة المسلمين. وجملة قولنا: أنا<sup>(١٠)</sup> نقر بالله تبارك وتعالى وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما روى<sup>(١١)</sup> الثقات عن رسول

- 
- (١) في الإبانة «نقول به».
  - (٢) في الإبانة «ندين بها».
  - (٣) في الإبانة «بكتاب ربنا».
  - (٤) في ط والإبانة «نينا».
  - (٥) لفظة «يقول» ليست في ط، وفي الإبانة «وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل».
  - وانظر ترجمته ص ٤٧.
  - (٦) في الإبانة «مجانبون».
  - (٧) في الإبانة «ورفع به الضلال» وفي ط «عند ظهور الضلالة».
  - (٨) في الإبانة «المنهاج».
  - (٩) في الإبانة «وجليل معظم مفخم» وفي نسخة «وكبير مفهم» كما يقول المحقق.
  - (١٠) في ك «أن» والتصويب من الإبانة.
  - (١١) في الإبانة، «وما رواه».

الله ﷻ، ولانرد<sup>(١)</sup> من ذلك شيئاً، وأن الله عز وجل واحد أحد فرد صمد لا إله غيره<sup>(٢)</sup>، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا<sup>(٣)</sup> عبده ورسوله<sup>(٤)</sup>، وأن الجنة<sup>(٥)</sup> حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله مستو<sup>(٦)</sup> على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝﴾ [طه: ٥] وأن له وجهًا، كما قال عز وجل: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين<sup>(٧)</sup>، كما قال عز وجل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ<sup>(٨)</sup> يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وأن له عينين<sup>(٩)</sup> بلا كيف: كما قال عز وجل: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأن من زعم أن اسم الله تعالى<sup>(١٠)</sup> غيره كان ضالًا، وأن الله تعالى علمًا، كما قال تعالى ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] وقال سبحانه<sup>(١١)</sup>:

- 
- (١) في ط والإبانة «لانرد».
  - (٢) في الإبانة «واحد لا إله إلا هو فرد صمد».
  - (٣) في ك و ط «محمد» وهو خطأ نحوي.
  - (٤) في الإبانة زيادة «أرسله بالهدى ودين الحق».
  - (٥) في ط «والجنة».
  - (٦) في الإبانة «استوى».
  - (٧) في الإبانة زيادة «بلا كيف».
  - (٨) في ط والإبانة ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ وقدم في الإبانة هذه الآية على التي قبلها هنا.
  - (٩) في الإبانة «عينًا».
  - (١٠) في ط والإبانة «أن أسماء الله غيره».
  - (١١) في الإبانة «وكما قال».

﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] ونثبت لله قدرة وقوة كما قال تعالى <sup>(١)</sup>: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] ونثبت لله تعالى السمع والبصر، ولا ننفي ذلك عنه كما نفتته المعتزلة <sup>(٢)</sup> والجهمية <sup>(٣)</sup> والخوارج <sup>(٤)</sup>، ونقول إن كلام الله تعالى غير مخلوق، وأنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له كن <sup>(٥)</sup>، كما قد قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] وأنه لا يكون في الأرض شيء من خير أو شر إلا ما شاء <sup>(٦)</sup>، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله تعالى <sup>(٧)</sup> وذكر الكلام في مسائل القدر، وخلق الأفعال <sup>(٨)</sup>.

إلى أن قال: (ونقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود) <sup>(٩)</sup>، وأن من قال بخلق القرآن كان كافراً <sup>(١٠)</sup>.

(١) في الإبانة «ونثبت أن لله قوة كما قال».

(٢) انظر المعتزلة ص ٤.

(٣) انظر الجهمية ص ٤.

(٤) العبارة من قوله «ونثبت لله تعالى السمع... إلى قوله والجهمية والخوارج» جاءت في الإبانة متقدمة على قوله «ونثبت أن لله قوة».

وانظر التعريف بالخوارج ص ٤٧٧.

(٥) في الإبانة «كن فيكون».

(٦) في الإبانة «إلا ما شاء الله».

(٧) انظر الإبانة ص ١٥ - ١٦.

(٨) انظر الإبانة ص ١٦ - ١٧.

(٩) قوله «منه بدأ وإليه يعود» ليست في الإبانة.

(١٠) في الإبانة «فهو كافر».

وندين بأن الله تعالى يرى بالأبصار يوم القيامة<sup>(١)</sup> كما يرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ. ونقول: إن الكافرين إذا رآه المؤمنون عنه محجوبون<sup>(٢)</sup> كما قال الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥] وأن موسى<sup>(٣)</sup> سأل الله عز وجل الرؤية في الدنيا، وأن الله تعالى تجلى للجبل فجعله دكا، فأعلم بذلك موسى أنه لا يراه في الدنيا. ونرى ألا نكفر<sup>(٤)</sup> أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كنحو الزنا<sup>(٥)</sup> والسرقه وشرب الخمر<sup>(٦)</sup> كما دانت بذلك الخوارج<sup>(٧)</sup>، وزعموا<sup>(٨)</sup> أنهم بذلك<sup>(٩)</sup> كافرون. ونقول: إن من عمل كبيرة [من هذه الكبائر مثل الزنا والسرقه]<sup>(١٠)</sup> وما أشبهها مستحلاً لها إذا كان<sup>(١١)</sup> غير معتقد لتحريمها كان كافراً، ونقول إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام

(١) في الإبانة «يُرى في الآخرة بالأبصار».

(٢) في الإبانة «ونقول إن الكافرين محجوبون عنه إذا رآه المؤمنون في الجنة».

(٣) في الإبانة «وأن موسى عليه السلام».

(٤) في الإبانة «ونرى بأن لانكفر».

(٥) في ط والإبانة «كالزنا».

(٦) في الإبانة «الخمور».

(٧) انظر الخوارج ص ٤٧٧.

(٨) في ط والإبانة «وزعمت».

(٩) قوله «بذلك» ليست في الإبانة.

(١٠) الزيادة من الإبانة.

(١١) قوله «إذا كان» ليست في ط والإبانة.

إيماناً<sup>(١)</sup>، وندين بأن الله تعالى يقلب القلوب، وأن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن<sup>(٢)</sup>، وأنه يضع السموات على أصبع والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) في الإبانة «إيمان» وصوابه النصب.

(٢) في الإبانة «من أصابع الله عز وجل».

ويدل لذلك ما رواه مسلم في صحيحه / كتاب القدر / باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء / حديث رقم ٢٦٥٤ ج٤/ ٢٠٤٥ من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء» ثم قال رسول الله ﷺ «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

وخرجه الترمذي في الجامع بشرحه تحفة الأحوزي / أبواب القدر / باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن / حديث رقم ٢٢٢٦ ج٦/ ٣٤٩ عن أنس مرفوعاً قال الترمذي: وفي الباب عن النواس بن سمعان، وأم سلمة وعائشة، وأبي ذر.

وخرجه ابن ماجه في سننه / كتاب الدعاء / باب دعاء رسول الله ﷺ / حديث رقم ٣٨٣٤ ج٢/ ١٢٦٠ عن أنس مرفوعاً وخرجه ابن أبي عاصم في السنة / باب إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن / ج١ / ٩٨ - ١٠٣ من طرق.

(٣) روى البخاري في صحيحه بشرحه الفتح / كتاب التفسير / باب ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ / حديث رقم ٤٨١١ ج٨/ ٥٥٠ - ٥٥١ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «جاء خبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه، تصديقاً لقول الحبر ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتَاتٌ يَوْمَئِذٍ سُبْحَنَهُ وَعَلَى عَمَائِشِرْكَوَتْ﴾ [الزمر: ٦٧].

ورواه مسلم في صحيحه / كتاب صفات المنافقين وأحكامهم / صفة القيامة =



وندين بأن لا تنزل أحداً من الموحدين المتمسكين<sup>(١)</sup> بالإيمان جنة ولا ناراً إلا من شهد له رسول الله ﷺ / بالجنة. ونرجو الجنة للمذنبين، ونخاف عليهم أن يكونوا بالنار معذبين. ونقول: إن الله عز وجل يخرج من النار قوماً<sup>(٢)</sup> بعدما امتحشوا بشفاعه محمد ﷺ<sup>(٣)</sup> ونؤمن بعذاب القبر<sup>(٤)</sup>، وبأن<sup>(٥)</sup> الميزان حق، والحوض حق<sup>(٦)</sup>، والصراط حق، والبعث بعد الموت حق، وأن الله عز وجل يوقف العباد بالموقف<sup>(٧)</sup> ويحاسب

= والجنة والنار / حديث رقم ٢٧٨٦ ج ٤ / ٢١٤٧ عن عبد الله بن مسعود وذكره.

(١) في الإبانة «من أهل التوحيد والمتمسكين».

(٢) في الإبانة «قوماً من النار».

(٣) في الإبانة زيادة «تصديقاً لما جاءت به الروايات عن رسول الله ﷺ».

ومما يدل لذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب إثبات الشفاعات وإخراج الموحدين من النار / حديث رقم ٣٠٤، ج ١ / ١٧٢ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الله أهل الجنة الجنة، يدخل من يشاء برحمته ويدخل أهل النار النار ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه فيخرجون منها حمماً قد امتحشوا»... الحديث.

وفي لفظ «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون. ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أو قال بخطاياهم فأماهم إماتة حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة فجاء بهم ضبائر ضبائر فبثوا على أنهار الجنة...» الحديث.

انظر: [المصدر نفسه حديث رقم ٣٠٦، ج ١ / ١٧٢، ١٧٣].

(٤) في الإبانة «وبالحوض».

(٥) في الإبانة «وأن».

(٦) قوله «والحوض حق» ليست في الإبانة حيث جاءت مقدمة.

(٧) في الإبانة «في الموقف».

المذنبين<sup>(١)</sup>، وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. ونسلم للروايات<sup>(٢)</sup> الصحيحة في ذلك عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدلاً<sup>(٣)</sup> عن عدل حتى تنتهي إلى رسول الله ﷺ.

وندين بحب السلف رضي الله عنهم الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ ونثني عليهم بما أثنى الله تعالى عليهم<sup>(٤)</sup> ونتولاهم<sup>(٥)</sup>، ونقول إن الإمام<sup>(٦)</sup> بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه<sup>(٧)</sup>، وأن الله سبحانه وتعالى أعز به الإسلام والدين<sup>(٨)</sup>، وأظهره على المرتدين<sup>(٩)</sup>، وقدمه المسلمون للإمامة كما قدمه رسول الله ﷺ للصلاة<sup>(١٠)</sup>، ثم عمر بن الخطاب<sup>(١١)</sup> رضوان الله عليه، ثم عثمان<sup>(١٢)</sup> نصر الله وجهه<sup>(١٣)</sup> [وأن

- 
- (١) في الإبانة «ويحاسب المؤمنين».
  - (٢) في ط «الروايات» وفي الإبانة «بالروايات».
  - (٣) في الإبانة «عدل عن عدل».
  - (٤) في الإبانة «به عليهم».
  - (٥) في الإبانة «ونتولاهم أجمعين».
  - (٦) في الإبانة «الإمام الفاضل».
  - (٧) تقدم ص ٢١٩.
  - (٨) في الإبانة «أعز به الدين».
  - (٩) في ط «على المرتين» وهو تصحيف.
  - (١٠) في الإبانة زيادة «وسموه بأجمعهم خليفة رسول الله ﷺ».
  - (١١) تقدم ص ٢١٩.
  - (١٢) تقدم ص ٦٤.
  - (١٣) في الإبانة «رضي الله عنه» بدل «نصر الله وجهه».

الذين<sup>(١)</sup> قاتلوه قاتلوه ظلماً وعدواناً<sup>(٢)</sup>، ثم علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه. فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup> وتتولى سائر أصحاب رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup> ونكف عما شجر بينهم وندين الله<sup>(٦)</sup> تعالى أن<sup>(٧)</sup> الأئمة الأربعة راشدون مهديون<sup>(٨)</sup>، فضلاء لا يوازنهم في الفضل غيرهم.

ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب عز وجل يقول: «هل من سائل، هل من مستغفر<sup>(٩)</sup>» وسائر ما أثبتوه ونقلوه<sup>(١٠)</sup>: خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل، ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ<sup>(١١)</sup> وإجماع المسلمين، وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله تعالى بدعة لم يأذن الله تعالى بها، ولا نقول على الله ما لا نعلم. ونقول إن الله عز وجل يجيء يوم

- 
- (١) الزيادة من الإبانة.
  - (٢) في ط وك «قتلوه قاتلوه ظلماً وعدواناً» والتصويب من الإبانة.
  - (٣) تقدم ص ١١٥.
  - (٤) في الإبانة زيادة «وخلافتهم خلافة النبوة ونشهد بالجنة للعشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بها وتتولى...».
  - (٥) قوله «وتتولى سائر أصحاب رسول الله ﷺ» سقطت من ط.
  - (٦) في ط «وندين لله».
  - (٧) في الإبانة «بأن».
  - (٨) في ط وك «راشدين مهديين» وهو خطأ نحوي.
  - (٩) تقدم ص ٥٣٠.
  - (١٠) في الإبانة «مانقلوه وأثبتوه».
  - (١١) في الإبانة «على كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ».

القيامة. كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وأن الله تعالى يقرب من عباده كيف شاء، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وكما قال عز وجل: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨، ٩] ومن ديننا أن نصلي الجمعة والأعياد خلف كل بر وفاجر وكذلك<sup>(١)</sup> سائر الصلوات والجماعات<sup>(٢)</sup>، كما روي عن عبد الله ابن عمر<sup>(٣)</sup> أنه كان يصلي خلف الحجاج<sup>(٤)</sup>، ونرى المسح على

(١) لفظة «كذلك» سقطت في ط.

(٢) في ك «الجماعات» والتصويب من الإبانة، وفي الإبانة زيادة «خلف كل بر وغيره» وفي نسخة «كل بر وفاجر» كما ذكر المحقق.

(٣) عبد الله بن عمر تقدم ص ١٢٨.

(٤) هو الحجاج بن يوسف الثقفي. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ج ٤/ ٣٤٣، مانصه «أهلكه الله في رمضان سنة ٩٥ هـ كهلاً، وكان ظلوماً جباراً ناصبياً خبيثاً، سفكاً للدماء. وكان ذا شجاعة، وإقدام ومكر ودهاء، وفصاحة، وبلاغة، وتعظيم للقرآن، وقد سقت من سوء سيرته في تاريخي الكبير، وحصاره لابن الزبير بالكعبة، ورميه إياها بالمنجنيق، وإذلاله لأهل الحرمين، ثم ولايته على العراق والمشرق كله عشرين سنة، وحروب ابن الأشعث له، وتأخيره للصلوات إلى أن استأصله الله، فنسبته ولا نحب، بل نبغضه في الله؛ فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان.

وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه وأمره إلى الله وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء».

انظر: [البداية والنهاية ٩/ ١١٧ - ١٣٩، تاريخ الإسلام ٣/ ١١٣ - ١٢٠، ٢٢٧ - ٢٣٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٠ - ٢١٣، شذرات الذهب ١/ ١٠٦ - ١١٠].

الخفين<sup>(١)</sup> في الحضر والسفر خلافاً لقول من أنكر ذلك<sup>(٢)</sup>. ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى رأي الخوارج<sup>(٣)</sup> عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة. وندين بترك الخروج عليهم بالسيف، وترك القتال في الفتنة، ونقر بخروج الدجال كما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ، ونؤمن بعذاب القبر ومنكر ونكير ومساءلتهما<sup>(٤)</sup> للمدفونين في قبورهم ونصدق بحديث المعراج، ونصحح كثيراً من الرؤيا في المنام، ونقول<sup>(٥)</sup> إن لذلك تفسيراً، ونرى الصدقة عن موتى<sup>(٦)</sup> المسلمين والدعاء لهم، ونؤمن بأن الله تعالى ينفعهم بذلك، ونصدق بأن في الدنيا سحرة وسحراً، وأن السحر<sup>(٧)</sup> كائن موجود في الدنيا. وندين بالصلاة على من مات من أهل القبلة مؤمنهم<sup>(٨)</sup> وفاجرهم، وتوارثهم. ونقر أن الجنة والنار

- 
- (١) في ط زيادة «سنة» وفي الإبانة «وأن المسح على الخفين سنة».
- (٢) ومن أشهر من خالف في ذلك الرافضة، وإن قال بذلك غيرهم كما هو مبسوط في كتب الفروع، ومناسبة إيراد المسح على الخفين في مسائل الاعتقاد أن المسح على الخفين من معتقد أهل السنة وإنكاره من معتقد الرافضة. وانظر المزيد في هذه المسألة: [المغني بالشرح الكبير ٢/ ٢٨٣ بداية المجتهد ١٨/ ١، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٥].
- (٣) انظر الخوارج ص ٤٧٧.
- (٤) في ك «ومساءلتهم» وفي ط «ومسألتهم» والتصويب من الإبانة.
- (٥) في ط والإبانة «ونقر».
- (٦) في ك «على الأموات» والتصويب من الإبانة.
- (٧) في ك «وأن رسم السحرة» والتصويب من الإبانة.
- (٨) في الإبانة «برهم وفاجرهم».

مخلوقتان، وأن من مات أو قتل فبأجله مات أو قتل، وأن الأرزاق من قبل الله تعالى يرزقها عباده حلالاً وحراماً، وأن الشيطان يوسوس للإنسان / ويشككه ويتخبطه<sup>(١)</sup>، خلافاً لقول المعتزلة والجهمية<sup>(٢)</sup>، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وكما قال: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ۝ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ۝ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ۝﴾ [الناس: ٤-٦] ونقول: إن الصالحين يجوز أن يخصصهم الله تعالى بآيات يظهرها عليهم، وقولنا في أطفال المشركين: إن الله يؤجج لهم ناراً في الآخرة<sup>(٣)</sup> ثم يقول<sup>(٤)</sup> اقتحموها كما جاءت الرواية بذلك<sup>(٥)</sup>، وندين بأن الله تعالى

(١) في ك و ط «ويخبطه» والتصويب من الإبانة.

(٢) فهم ينكرون ذلك انظر: [الفصل لابن حزم ج ٥/ ١١١ - ١١٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢/ ٤٦، وتفسير ابن كثير ١/ ١٤٤ - ١٤٧ وفتح الباري ١٠/ ٢٢٢].

(٣) في الإبانة «في الآخرة ناراً».

(٤) في الإبانة «ثم يقول لهم».

(٥) في الإبانة «بذلك الرواية»، قلت: ومن ذلك ماخرجه البزار من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ أحسبه قال: «يؤتى بالهالك في الفترة والمعتوه والمولود فيقول الهالك في الفترة لم يأتني كتاب ولا رسول، ويقول المعتوه: أي رب لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، ويقول المولود: لم أدرك العمل. قال: فترفع لهم نار فيقال لهم: ردوها، أو قال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله سعيداً أن لو أدرك العمل. قال: ويمسك عنها من كان في علم الله شقيّاً أن لو أدرك العمل. فيقول تبارك وتعالى: إياي =

عصيم فكيف برسلي بالغيب» قال البزار: لا نعلمه روي عن أبي سعيد إلا من حديث فضيل، ومن طريق آخر عن أنس مثله أيضًا. انظر: [كشف الأستار عن زوائد البزار برقم ٢١٧٦، ٢١٧٧ ج٣/ ٣٤ وأورده الهيثمي في المجمع ٢١٦/٧، وقال: رواه البزار وفيه عطية ضعيف، وأورد حديث أنس ثم قال: رواه البزار وأبو يعلى بنحوه وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس وبقيّة رجال أبي يعلى رجال الصحيح. انتهى.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير برقم ١٥٨ ج٢/ ٨٣ - ٨٤ من طريق عمرو بن واقد عن يونس عن ميسرة عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل مرفوعًا. قال الهيثمي في المجمع ٢١٧/٧، وفيه عمرو بن واقد وهو متروك عند البخاري وغيره ورمي بالكذب، وقال محمد بن المبارك الصوري وكان يتبع السلطان، وكان صدوقًا. وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

قلت: وهذه المسألة اختلف فيها العلماء على أقوال بينها ابن القيم رحمه الله في الكلام في حكم أولاد المشركين وأهل الفترة في آخر كتابه «طريق الهجرتين» وذكر الخلاف في أولاد المشركين أيضًا ابن حجر العسقلاني في الفتح، وسئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمة الله عن حكم من مات من أطفال المشركين. فأجاب بقوله: (إذا مات غير المكلف بين والدين كافرين فحكمه حكمهما في الدنيا فلا يغسل ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، أما في الآخرة فأمره إلى الله سبحانه وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه لما سئل عن أولاد المشركين قال: «اللهم أعلم بما كانوا عاملين» وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن علم الله سبحانه فيهم يظهر يوم القيامة، وأنهم يمتحنون كما يمتحن أهل الفترة ونحوهم فإن أجابوا إلى ما يطلب منهم دخلوا الجنة وإن عصوا دخلوا النار، وقد صحت الأحاديث عن النبي ﷺ في امتحان أهل الفترة يوم القيامة وهم الذين لم تبلغهم دعوة الرسل ومن كان في حكمهم كأطفال المشركين لقول الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وهذا القول هو أصح الأقوال في أهل الفترة ونحوهم ممن لم تبلغهم الدعوة الإلهية وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وجماعة من السلف والخلف

يعلم<sup>(١)</sup> ما العباد عاملون، وإلى ما هم صائرون، وما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وبطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين، ونرى مفارقة كل داعية لبدعة<sup>(٢)</sup>، ومجانبة أهل الأهواء<sup>(٣)</sup>. وقال<sup>(٤)</sup>: (وسنحتج لما ذكرنا<sup>(٥)</sup> من قولنا ومما بقى<sup>(٦)</sup> منه مما لم نذكره بابًا، بابًا، وشيئًا شيئًا)<sup>(٧)</sup> ثم ذكر من دلائل ذلك وحججه<sup>(٨)</sup> ما قد يُذكر بعضه إن شاء الله تعالى عند الكلام على ما ذكره الرازي من الأدلة.

وقال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٩)</sup> في كتابه الذي سماه «نقض عثمان بن سعيد، على المريسي الجهمي العنيد،

نقل المؤلف  
عن عثمان  
الدارمي من  
كتابه «النقض  
على بشر  
المريسي»  
مسألة الحد  
= والعرش

رحمة الله عليهم جميعًا وقد بسط العلامة ابن القيم رحمه الله الكلام في حكم أولاد المشركين وأهل الفترة في آخر كتابه «طريق الهجرتين» تحت عنوان «طبقات المكلفين» انتهى.

وانظر: [مجموع الفتاوى ٢٤٦/٤ - ٢٤٧، ودرء التعارض ٤٠١/٨ - ٤٠٢، وطريق الهجرتين ٥٠٧ - ٥٢٩، وفتح الباري ٢٤٦/٣ - ٢٤٧، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز: التوحيد وما يلحق به ج ٣/١٦٣ - ١٦٤].

- (١) في الإبانة «وندين الله عز وجل بأنه يعلم».
- (٢) في ط والإبانة «إلى بدعة».
- (٣) انظر الإبانة ص ١٧ - ٢٠.
- (٤) والكلام متصل.
- (٥) في الإبانة «ذكرناه».
- (٦) في الإبانة «ومابقي».
- (٧) في الإبانة زيادة «إن شاء الله تعالى» وانظر الإبانة ص ٢٠.
- (٨) انظر بقية كتاب الإبانة.
- (٩) عثمان بن سعيد تقدمت ترجمته ص ٢٠٦.



فيما افترى على الله تعالى في التوحيد<sup>(١)</sup> قال فيه: «باب الحد والعرش» وادعى المعارض أيضًا أنه ليس له حد<sup>(٢)</sup> ولا غاية ولا نهاية). قال<sup>(٣)</sup>: (وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم<sup>(٤)</sup> جميع ضلالاته، واشتق منه أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهماً إليها أحدٌ من العالمين، فقال له قائل ممن يحاوره<sup>(٥)</sup>: قد علمت مرادك أيها<sup>(٦)</sup> الأعجمي تعني<sup>(٧)</sup> أن الله تعالى لا شيء؛ لأن الخلق كلهم علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله حد وغاية وصفة، وأن<sup>(٨)</sup> لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة، فالشيء أبداً موصوف<sup>(٩)</sup> لامحالة، ولا شيء يوصف بلا حد ولا غاية، وقولك: لا حد له. تعني<sup>(١٠)</sup> أنه لا شيء<sup>(١١)</sup>.

قال أبو سعيد<sup>(١٢)</sup>: والله تعالى له حد لا يعلمه غيره<sup>(١٣)</sup>، ولا

- 
- (١) تقدم تعريفه ص ٤٠٠.
  - (٢) في النقض «ليس لله حد».
  - (٣) والكلام متصل.
  - (٤) جهم تقدمت ترجمته ص ٥٨.
  - (٥) في ط «حاوره».
  - (٦) في النقض «بها أيها».
  - (٧) في النقض «وتعني».
  - (٨) في ط «وأنه».
  - (٩) في ك «موصوفاً» والتصويب من النقض.
  - (١٠) في النقض «يعني».
  - (١١) تقدم الكلام عن الحد وما أشبهه ص ٥٢٧.
  - (١٢) يعني الدارمي، وهي كذلك في النقض، وانظر ترجمته ص ٢٠٦.
  - (١٣) في النقض «أحد غيره».

يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن نؤمن بالحد ونكل<sup>(١)</sup> علم ذلك إلى الله تعالى، ولمكانه أيضًا حد، وهو على عرشه فوق سمواته. فهذان حدان اثنان) قال: <sup>(٢)</sup> (وسئل ابن المبارك<sup>(٣)</sup>: بم<sup>(٤)</sup> نعرف ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد<sup>(٥)</sup>. حدثناه الحسن بن صالح البزار<sup>(٦)</sup>، عن علي بن الحسن بن شقيق<sup>(٧)</sup>، عن ابن المبارك.

(١) في النقص «يؤمن بالحد ويكل».

(٢) والكلام متصل.

(٣) عبد الله بن المبارك تقدم ص ١٧٤.

(٤) في ط «بما».

(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم ١٤ ص ١٥ عن ابن المبارك قيل له «كيف نعرف ربنا؟ فقال: فوق سمواته على عرشه».

وأخرجه الدارمي في الرد على الجهمية بهذا الإسناد برقم ٦٧، ١٦٢، ص ٣٩ - ٤٠، وص ٨٣، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٢٢ ج ١/١١١.

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٥٣٧ - ٥٣٨ من طريقين عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك.

وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية، انظر مجموع الفتاوى ج ٥١/٥١ - ٥٢ وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٢١٣ - ٢١٤.

وأورده الذهبي في كتاب العلو وصححه ووافقه الألباني، انظر العلو ص ١١٠، ومختصر العلو ص ١٥٢.

(٦) الحسن بن الصباح البزار، آخره راء، أبو علي الواسطي، نزيل بغداد، صدوق يهيم، وكان عابدًا فاضلاً من العاشرة، مات سنة ٢٤٩ هـ روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

انظر: [الكاشف ١/٢٢٢، التقريب ١/١٦٧، الخلاصة ص ٧٨].

(٧) في ط «علي بن الحسين» وصوابه ما أثبت من ك، قال في التقريب ٢/٣٤: علي =

فمن ادعى أنه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى أنه لا شيء؛ لأن الله تعالى وصف حد مكانه في مواضع كثيرة من كتابه، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿إِنِّي﴾ (١) مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴿[آل عمران: ٥٥] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد، ومن لم يعترف<sup>(٢)</sup> به فقد كفر بتنزيل الله تعالى، وجحد آيات الله تعالى؛ وقال رسول الله ﷺ «إن الله فوق عرشه فوق سمواته»<sup>(٣)</sup> وقال للأمة السوداء: «أين الله؟ قالت في السماء،

= ابن الحسن بن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة حافظ، من كبار العاشرة مات سنة ٢١٥هـ وقيل قبل ذلك، روى له الستة. انتهى، وذكر الذهبي أنه كان من حفاظ كتب ابن المبارك، انظر: [الكاشف ٢/ ٢٨١، والخلاصة ص ٢٧٢].

(١) في النقض: و (إني متوفيك ورافعك إلي).

(٢) في النقض «وقد لا يعترف».

(٣) خرجه أبو داود في سننه / كتاب السنة / باب في الجهمية / حديث رقم ٤٧٢٦ جـ ٩٤/٥ - ٩٥ من طريق محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير ابن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده مرفوعاً - وفيه - قال ابن بشار في حديثه «إن الله فوق عرشه وعرشه فوق سمواته».

قلت: واختلف في صحة هذا الحديث سنداً ومتناً وعلّة إسناده عند من ضعفه عنعنّة محمد بن إسحاق وهو مدلس، ومثله لا يحتاج به إلا إذا صرح بالتحديث، وتفرد يعقوب بن عتبة به عن جبير بن محمد، وفيه أيضاً جبير بن محمد وفيه ضعف. وعلّة متنه عند من أعلّله لفظ «الأطيط». وقد أعلّله المنذري ونقل إعلاله سنداً ومتناً في مختصر السنن جـ ٩٤/٧، وأعلّله ابن كثير في تفسيره لآية الكرسي جـ ٣١٠/١ في كلامه على حديث عبد الله بن خليفة، وأعلّله الذهبي في كتاب العلو ص ٣٩. وضعفه الألباني في تخريجه على السنة لابن أبي عاصم =

قال اعتقها فإنها مؤمنة<sup>(١)</sup>» فقول رسول الله ﷺ [إنها مؤمنة دليل على] أنها لو لم تؤمن<sup>(٢)</sup> بأن الله في السماء لم تكن مؤمنة، وأنه لايجوز في الرقبة المؤمنة إلا من يحد الله أنه في السماء، كما قال الله ورسوله، فحدثنا أحمد بن منيع البغدادي الأصم<sup>(٣)</sup>،

= جـ ٢٥٢/١، وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٢٥٧، وعلمت أن لابن عساکر رسالة سماها «بيان الوهم والتخليط فيما خرجه أبو داود من حديث الأُطيط» ولم أعثر عليها.

ورجح المؤلف رحمه الله القول بصحته وذكر له شواهد كما سيأتي عند كلامه على حديث الأُطيط، وقال بصحته أيضاً تلميذه ابن القيم وبسط القول في مناقشة من أعلّ إسناده، ثم قال: (أما قولكم إنه اختلف في لفظة فبعضهم قال: «ليُط» به وبعضهم لم يذكر لفظة «به» فليس في هذا اختلاف يوجب رد الحديث فإذا زاد بعض الحفاظ لفظة لم ينفها غيره، ولم يرو ما يخالفها فإنها لا تكون موجبة لرد الحديث. فهذا جواب المنتصرين لهذا الحديث).

انظر: [تهذيب ابن القيم على مختصر سنن أبي داود جـ ٧/٩٤ - ٩٨].

والحديث خرجه أبو داود كما تقدم، وابن أبي عاصم في السنة جـ ١/٢٥٢، وابن خزيمة في التوحيد ٢/٢٣٩ - ٢٤٠، والآجري في الشريعة ص ٢٩٣، والدارقطني في الصفات ص ٣١، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/٣٩٤ - ٣٩٥، والبيهقي في الأسماء والصفات ٤١٧، والبغوي في شرح السنة ١/١٧٥.

(١) تقدم تخريجه ص ٩١.

(٢) في ك «فيقول رسول الله ﷺ إنها لو لم تؤمن . .» وفي ط «فقول رسول الله ﷺ أنها لو لم تؤمن . .» والتصويب من النقص.

(٣) قال في التقريب ١/١٧: أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي نزيل بغداد، ثقة، حافظ، من العاشرة مات سنة ٢٤٤هـ وله ٨٤ سنة، روى له الستة. وانظر: [الكاشف ١/٧١، الخلاصة ص ١٣].

حدثنا أبو معاوية<sup>(١)</sup>، عن شبيب بن شيبه<sup>(٢)</sup>، عن الحسن<sup>(٣)</sup>، عن  
 عمران بن الحصين<sup>(٤)</sup> / أن النبي ﷺ قال لأبيه: «يا حصين<sup>(٥)</sup> كم  
 تعب اليوم إلها؟ قال: سبعة: ستة في الأرض، وواحدًا في<sup>(٦)</sup>

ك ٢٣٥ ب

(١) قال في التقريب ١٥٧/٢: محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي عمي وهو صغير، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة ١٩٥هـ، وله ٨٢ سنة، وقد رمي بالإرجاء. روى له الستة. وانظر: [الكاشف ٣/٣٧، الخلاصة ص ٣٣٤].

(٢) قال في التقريب ٣٤٧/١ شبيب بن شيبه بن عبد الله التيمي، المنقري، أبو معمر البصري، الخطيب البليغ، أخباري، صدوق، يهم في الحديث، من السابعة، مات في حدود السبعين. روى له الترمذي، وفي تهذيب التهذيب ٣٠٧/٤ أنه روى عن الحسن وابن سيرين وعطاء وعنه أبو معاوية. وانظر: [الكاشف ٢/٤، الخلاصة ١٦٣].

(٣) هو الحسن البصري كما جاء مصرحًا به عند الترمذي في الجامع بشرحه تحفة الأحوذى ٤٥٤/٩، وقد تقدمت ترجمته ص ٢١٥.

(٤) عمران بن حصين بن خلف الخزاعي، أبو نجيد، بنون وجيم مصغرا. أسلم عام خير، وصحب، استقضاها عبد الله بن عامر على البصرة، وكان الحسن البصري يحلف ما قدمها راكب خير من عمران بن حصين، مات سنة ٥٢هـ بالبصرة، وروى له الستة.

انظر: [الاستيعاب ٣/٢٢ - ٢٣، أسد الغابة ٤/١٣٧ - ١٣٨، الإصابة ٣/٢٧، تهذيب التهذيب ٨/١٢٥ - ١٢٦، التقريب ٢/٨٢].

(٥) حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي والد عمران اختلف في إسلامه قال الطبراني: والصحيح أن حصينًا أسلم، وقال ابن حجر: لم يصب من نفى إسلامه، روى له النسائي ولم أقف على زمن وفاته.

انظر: [الاستيعاب ١/٣٣٢، أسد الغابة ٢/٢٥ - ٢٦، الإصابة ١/٣٣٦ - ٣٣٧، التقريب ١/١٨٣].

(٦) في ط والنقص «وواحد في السماء» وبما في ك جاء عند الترمذي.

السماء، قال فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك<sup>(١)</sup>؟ قال: الذي في السماء<sup>(٢)</sup>» فلم ينكر النبي ﷺ على الكافر إذ عرف أن إله العالمين في السماء، كما قاله النبي ﷺ. فحسين<sup>(٣)</sup> في كفره يومئذ كان أعلم بالله الأجل من المريسي<sup>(٤)</sup> وأصحابه مع ما<sup>(٥)</sup> ينتحلون من الإسلام، إذ ميز بين الإله الخالق الذي في السماء وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض. وقد<sup>(٦)</sup> اتفقت

(١) في النقض «تعد لرغبتك ولرهبتك» وبما في ك جاء عند الترمذي.

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣٥ من غير إسناد، وخرجه الترمذي في الجامع بشرحه تحفة الأحوزي / أبواب الدعوات / باب رقم ٧٠، حديث رقم ٣٥٥٠ ج ٩/٤٥٤ - ٤٥٥. قال: حدثنا أحمد بن منيع بهذا الإسناد وفي آخره زيادة. قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه.

وخرجه ابن خزيمة في التوحيد ج ١/٢٧٧ - ٢٧٨ قال حدثنا رجاء بن محمد العذري قال ثنا عمران بن خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده وذكره إلا أنه قال: «سبعة في الأرض وإله في السماء».

وخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٥٣٤ قال: أخبرنا أحمد بن علي بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد، ثنا الحسن بن المتوكل ثنا سهل عن أبي معاوية عن شبيب عن الحسن عن عمران بن الحصين.

قال البيهقي: تابعه أحمد بن منيع عن أبي معاوية. وأورده الذهبي في العلو ص ٢٤ من طريق أبي معاوية بهذا الإسناد وقال: شبيب ضعيف.

(٣) في النقض «فحسين الخزاعي».

(٤) بشر المريسي تقدم ص ٢٣٢.

(٥) في ك «معما» والتصويب من النقض.

(٦) في ك «قد» والتصويب من النقض.

الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء وحدوه<sup>(١)</sup> بذلك إلا المريسي الضال وأصحابه، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك إذا حزب الصبي شيء يرفع يديه إلى ربه تعالى يدعوه في السماء دون ما سواها، فكل أحد بالله تعالى وبمكانه أعلم من الجهمية<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: (ثم انتدب المعارض لتلك الصفات التي ألفها وعددها في كتابه من الوجه والسمع، والبصر، وغير ذلك. يتأولها، ويحكم على الله تعالى وعلى رسوله<sup>(٤)</sup> فيها حرفاً بعد حرف، وشيئاً بعد شيء بحكم بشر بن غياث المريسي<sup>(٥)</sup>، لا يعتمد فيها على إمام أقدم منه، ولا أرشد منه عنده، فاغتنمنا ذلك منه إذ صرح باسمه، وسلم فيها لحكمه<sup>(٦)</sup>، لما<sup>(٧)</sup> أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كفره، وهتوك<sup>(٨)</sup> ستره وافتضاحه في مصره، وفي سائر<sup>(٩)</sup> الأمصار الذين

(١) في ك «وحده» والتصويب من النقض.

(٢) انظر الجهمية ص ٤.

(٣) والكلام متصل.

(٤) في النقض «ورسوله».

(٥) بشر تقدمت ترجمته ص ٢٣٢.

(٦) في النقض «بحكمه».

(٧) في ك «كما» والتصويب من النقض.

(٨) جاء في لسان العرب ٧٦٨/٣ مادة «هتك» (الهتك: خَرَقَ الستر عما وراءه. والاسم الهتك بالضم، والهتيكة: الفضيحة، ورجل مهتوك الستر: مُتَهَتَّكُهُ وَتَهَتَّك: افْتُضِحَ) بتصرف.

(٩) في ط «وسائر».

سمعوا بذكره<sup>(١)</sup> وذكر الكلام في الصفات<sup>(٢)</sup>.

وقال الخلال<sup>(٣)</sup> في «كتاب السنة»<sup>(٤)</sup> : (أخبرنا<sup>(٥)</sup> أبو بكر  
المروزي<sup>(٦)</sup>، قال: سمعت أبا عبد الله<sup>(٧)</sup> قيل له<sup>(٨)</sup>: روي عن

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«السنة»  
للخلال أقوال  
السلف في  
إثبات الحد

(١) انظر: [النقض على بشر المريسي ص ٧٠ - ٧٥. وانظر ما نقل في ذمه وتكفيره  
في (النقض على بشر المريسي ص ٣٥١، والرد على الجهمية للدارمي ص ١٧٧،  
والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ج ١/ ١١٦، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٦٨،  
١٧١، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٣١٥، ٣١٨، وتاريخ بغداد ٧/ ٦١ -  
٦٣، ولسان الميزان ٢/ ٣٠ - ٣١].

(٢) انظر النقض على بشر المريسي ص ٧٥ وما بعدها.

(٣) الخلال تقدم ص ٣٩٤.

(٤) كتاب السنة تقدم التعريف به ص ٣٩٤ ولم أقف على هذا النص فيما وقفت عليه  
من كتاب السنة للخلال المخطوط منه والمطبوع؛ إذ الموجود منه هو بعضه  
وأكثره مفقود. وقد قابلت هذا النص مع كتاب درء تعارض العقل والنقل، حيث  
نقل المؤلف رحمه الله بعض هذه النصوص هناك.

(٥) في الدرء «حدثنا».

(٦) في الدرء «المروزي» وصوابه بالذال، انظر الأنساب / مخطوط، ص ٥٢٢،  
والمشتبه في الرجال للذهبي ج ٢/ ٥٨٤ وهو الإمام الفقيه المحدث أبو بكر،  
أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي، نزيل بغداد صاحب الإمام أحمد وكان  
والده خوارزميًا، وأمه مروزية، ولد في حدود المائتين، وحدث عن أحمد بن  
حنبل ولازمه، وكان من أجل أصحابه وعن هارون بن معروف ومحمد بن  
المنهال الضير وغيرهم، قال الذهبي: وكان إمامًا في السنة شديد الاتباع، له  
جلالة عجيبة ببغداد، توفي في جمادى الأولى سنة ٢٧٥هـ.

انظر: [تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٣ - ٤٢٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣١ - ٦٣٣، سير أعلام  
النبلاء ١٣/ ١٧٣ - ١٧٧، شذرات الذهب ٢/ ١٦٦].

(٧) يعني الإمام أحمد، وقد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٨) في ك «لما قيل له».



علي بن الحسن بن شقيق<sup>(١)</sup>، عن ابن المبارك<sup>(٢)</sup> أنه قيل له: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد<sup>(٣)</sup>، قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه. ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]<sup>(٤)</sup> قال الخلال: (أخبرنا الحسن بن صالح العطار<sup>(٥)</sup>). حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي<sup>(٦)</sup>، سمعت أبي يعقوب بن العباس<sup>(٧)</sup> قال كنا عند أبي

(١) علي بن الحسن تقدم ص ٦٠٦.

(٢) ابن المبارك تقدم ص ١٧٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٠٦.

(٤) انظر الدرء ج ٢/ ٣٤.

(٥) الحسن بن صالح العطار عده ابن أبي يعلى في الطبقة الأولى من طبقات الحنابلة، وذكر أن أبا بكر الخلال سمع منه مسائل صالحة حسناً مشبعة. من مسائل الإمام أحمد وكان سماعه لها بطرسوس عن الحسن بن صالح العطار عن أبيه. قلت: وروى الخلال من طريقه عدداً من الآثار في كتابه السنة.

انظر: [السنة للخلال الأرقام ٢٥٠، ٢٥٧، ٦١٨، ٦٤٨، ٦٤٩، ٧٥٥، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٤١٦/١].

(٦) هارون بن يعقوب الهاشمي، عده ابن أبي يعلى في الطبقة الأولى من طبقات الحنابلة. وقال: (سمع من إمامنا أشياء منها قال: سمعت أبي سأل أبا عبد الله أحمد ابن حنبل عن القراءة بالألحان قال هو بدعة محدثة، قلت: تكرهه يا أبا عبد الله؟ قال: نعم إلا ما كان من طبع كما كان أبو موسى الأشعري. فأما من تعلمه فالحنان مكروه) قلت: وروى الخلال من طريقه عدداً من الآثار.

انظر: [السنة للخلال الأرقام ٢٤٠، ٥٧٣، ٦١٨، ٧٥٥، طبقات ابن أبي يعلى ٣٩٦/١].

(٧) هو يعقوب بن العباس الهاشمي، والد هارون، عده ابن أبي يعلى في الطبقة =

عبد الله<sup>(١)</sup>، قال: فسألناه عن قول ابن المبارك<sup>(٢)</sup>: قيل له كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة، على عرشه، بحد. فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بحد. فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد؟ قال لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] و ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وهو على العرش وعلمه مع كل شيء) قال الخلال<sup>(٣)</sup> (وأخبرنا<sup>(٤)</sup> محمد بن علي الوراق<sup>(٥)</sup>، حدثنا أبو بكر

= الأولى من طبقات الحنابلة، وقال: (قال أبو بكر الخلال: عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة حسان مشبعة سأل عنها أبا عبد الله، وقد كنت سألت ابن هارون غير مرة، وكان يعدني، ثم خرجت إلى طرسوس فسمعتها من الحسن بن صالح العطار عنه عن أبيه وقدمت وقد مات هارون). قلت: وروى الخلال من طريقه آثاراً في كتابه السنة. انظر: [السنة للخلال الأرقام ٧٣، ٦١٨، ٧٥٥، طبقات ابن أبي يعلى ج١/٤١٦].

(١) يعني الإمام أحمد، وقد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٢) ابن المبارك تقدم ص ١٧٤.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٣٩٤.

(٤) في الدرء «وأنبأنا».

(٥) هو الحافظ المجود العالم، أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الله بن مهران البغدادي، الوراق، سمع عبيد الله بن موسى وأبا نعيم، وقبيصة، وأبا رجاء وطبقتهم، وحدث عنه يحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد، وإسماعيل الصفار، وعدة. قال الخطيب: كان فاضلاً حافظاً ثقة عارفاً، وروى أبو حفص بن شاهين قال: كان من نبلاء أصحاب أحمد، توفي سنة ٢٧٢هـ.

بتصرف من [سير أعلام النبلاء ٤٩/١٣ - ٥٠]. وانظر [تاريخ بغداد ٦١/٣ -

الأثرم<sup>(١)</sup>، حدثنا<sup>(٢)</sup> محمد بن إبراهيم القيسي<sup>(٣)</sup>، قال: قلت لأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>: يحكى عن ابن المبارك<sup>(٥)</sup> قيل له<sup>(٦)</sup>: كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة، على عرشه بحد. فقال أحمد: هكذا هو عندنا<sup>(٧)</sup>. قال الخلال:

- = ٦٢، طبقات الحنابلة ٣٠٨/١ - ٣١٠، تذكرة الحفاظ ٥٩٠/٢ - ٥٩١. (١) هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد الإسكافي الأثرم الطائي، وقيل: الكلبي. أحد الأعلام، ومصنف السنن، وتلميذ الإمام أحمد. ولد في دولة الرشيد. سمع من مسدد والقعني وموسى بن إسماعيل وأحمد بن حنبل وابن أبي شيبة وخلق، وحدث عنه النسائي في سننه وموسى بن هارون، ويحيى بن صاعد وغيرهم، وقال أبو بكر الخلال: كان الأثرم جليل القدر حافظاً. وقال الذهبي: لم أظفر بوفاة الأثرم، ومات بمدينة إسكاف في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها. بتصرف من [سير أعلام النبلاء ١٢/٦٢٣، ٦٢٨]. وانظر: [تذكرة الحفاظ ٥٧٠/٢ - ٥٧٢، تهذيب التهذيب ٧٨/١ - ٧٩، شذرات الذهب ١٤١/٢ - ١٤٢]. (٢) في الدرء «حدثني». (٣) محمد بن إبراهيم القيسي عده ابن أبي يعلى في الطبقة الأولى من طبقات الحنابلة وقال: نقل عن إمامنا أشياء منها: ما رواه الأثرم قال حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال: قلت لأحمد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: في السماء السابعة على عرشه بحد قال أحمد: هكذا هو عندنا. انظر: [طبقات ابن أبي يعلى ١/٢٦٧]. (٤) الإمام أحمد تقدمت ترجمته ص ٤٧. (٥) ابن المبارك تقدم ص ١٧٤. (٦) في الدرء «وقيل له». (٧) انظر: [الدرء ج ٢/٣٤، وانظر طبقات ابن أبي يعلى ١/٢٦٧].

(أخبرنا<sup>(١)</sup>) حرب بن إسماعيل<sup>(٢)</sup>، قال قلت لإسحاق - يعني ابن راهويه<sup>(٣)</sup> -: على العرش بحد؟ قال: نعم بحد، وذكر عن ابن المبارك قال: هو على عرشه بائن من خلقه<sup>(٤)</sup> بحد<sup>(٥)</sup>.

(١) في الدرء «وأخبرني».

(٢) الإمام العلامة أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرمانى الفقيه، تلميذ الإمام أحمد ابن حنبل، أخذ عن أبي الوليد الطيالسي وسعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، روى عنه القاسم بن محمد الكرمانى، وأبو حاتم الرازى رفيقه، وأبو بكر الخلال وآخرون، قال الخلال: كان رجلاً جليلاً حثي المروذى على الخروج إليه. وقال الذهبي: قيد تاريخ وفاته عبد الباقي بن قانع في سنة ٢٨٠هـ وقارب التسعين، وما علمت به بأساً رحمه الله تعالى.

بتصرف من: [سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٤ - ٢٤٥]. وانظر: [طبقات ابن أبي يعلى ١/١٤٥ - ١٤٦، تذكرة الحفاظ ٢/٦١٣، شذرات الذهب ٢/١٧٦].

(٣) هو الإمام الكبير شيخ المشرق سيد الحفاظ، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، المعروف بإسحاق بن راهويه، ولد سنة ١٦١هـ ارتحل في سنة أربع وثمانين ومائة ولقي الكبار، وكتب عن خلق من أتباع التابعين وحدث عنه خلق.

قال الذهبي: قد كان مع حفظه إماماً في التفسير، رأساً في الفقه، من أئمة الاجتهاد. مات سنة ٢٣٨هـ.

انظر: [تاريخ بغداد ٦/٣٤٥ - ٣٥٥، تذكرة الحفاظ ٢/٤٤٣ - ٤٣٥، سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨ - ٣٨٣، تهذيب التهذيب ١/٢١٦ - ٢١٩].

(٤) انظر الدرء ٢/٣٤.

(٥) وعن ابن المبارك رواه الدارمي أيضاً في الرد على الجهمية برقم ٦٧، وفي النقص على بشر المريسي ص ٧١ وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٢٢، ٢١٦، ٥٩٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٥٣٧ - ٥٣٨، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية وابن القيم في اجتماع الجيوش والذهبي في العلو ووافقه الألباني.

انظر: [مجموع الفتاوى ج ٥/٥١ - ٥٢، اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٣٤ - =

وقد ذكر أيضاً حرب بن إسماعيل<sup>(١)</sup> في آخر كتابه في المسائل<sup>(٢)</sup> كلها - (هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والشام والحجاز<sup>(٣)</sup> وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها، أو عاب قائلها: فهو مبتدع خارج عن الجماعة، / زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد<sup>(٤)</sup>، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن الزبير الحميدي<sup>(٦)</sup>، وسعيد بن

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«المسائل»  
لحرب بن  
إسماعيل  
مذهب أئمة  
العلم في  
الإيمان  
والعلو والحد  
كـ ٢٣٦/١

= ١٣٥، العلو: ص ١١٠، ومختصر العلو ص ١٢٥].

(١) تقدمت ترجمته ص ٦١٦.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب في الكتب التي عنيت بذكر المصنفات بهذا الاسم، وقد نقل ابن أبي يعلى عن الخلال قوله: «قال لي - يعني حرب بن إسماعيل - هي أربعة آلاف مسألة عن أبي عبد الله وإسحاق بن راهويه ولم أعدّها» وذكر ابن تيمية رحمه الله هذا الكتاب فقال: «وهو كتاب كبير صنفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات. وذكر أن فيه مسائل نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما وذكر معها من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم ما ذكر» وقال الذهبي رحمه الله: «مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين».

انظر: [طبقات الحنابلة ج ١/ ١٤٥، درء تعارض العقل والنقل ج ٢/ ٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٥، اجتماع الجيوش الإسلامية ٢٣٤].

(٣) في درء تعارض العقل والنقل «والحجاز والشام».

(٤) أحمد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٥) إسحاق بن راهويه تقدم ص ٦١٦.

(٦) عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الحميدي، المكي، صاحب المسند، قال ابن حجر: ثقة، حافظ، فقيه، حدث عن إبراهيم بن سعد وفضيل بن عياض وسفيان بن عيينة فأكثر عنه وأجاد وليس هو بالكثير، ولكن له جلالة في =

منصور<sup>(١)</sup> وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم<sup>(٢)</sup>، فكان من قولهم: إن الإيمان قول وعمل) - إلى أن قال: (وخلق الله سبع سموات بعضها فوق بعض)، وقد تقدم حكاية قوله - إلى قوله - (لأن الله تبارك وتعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله، وهو<sup>(٣)</sup> بائن من خلقه، لا يخلو من علمه مكان، والله عرش، وللعرش حملة يحملونه؛ وله حد، الله تعالى أعلم بحده؛ والله تعالى على عرشه عز ذكره، وتعالى جده، ولا إله غيره)<sup>(٤)</sup>. ولكن هذا اللفظ يحتمل أن يعود فيه الحد إلى العرش، بل ذلك أظهر فيه.

- 
- = الإسلام، قال أحمد بن حنبل: الحميدي عندنا إمام، وقال يعقوب الفسوي: ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه. توفي سنة ٢١٩هـ وقيل بعدها.
- انظر: [تذكرة الحفاظ ٢/٤١٣ - ٤١٤، سير أعلام النبلاء ١٠/٦١٦ - ٦٢١، تهذيب التهذيب ٥/٢١٤، التقريب ١/٤١٥، شذرات الذهب ٢/٤٥ - ٤٦].
- (١) هو الإمام الحافظ شيخ الحرم، أبو عثمان، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المروزي. مؤلف كتاب السنن، سمع بخراسان، والحجاز، والعراق، ومصر، والشام، والجزيرة وغيرها، قال سلمة بن شبيب: ذكرت سعيد بن منصور لأحمد ابن حنبل فأحسن الثناء عليه وفخّم أمره. وقال أبو حاتم الرازي: هو ثقة من المتقين الأثبات ممن جمع وصنف. وقال الذهبي: كان من أبناء ثمانين سنة أو أزيد، وتوفي بمكة في شهر رمضان سنة ٢٢٧هـ وقيل بعدها.
- انظر: [تذكرة الحفاظ ٢/٤١٦ - ٤١٧، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٨٦ - ٥٩٠، تهذيب التهذيب ٤/٨٩ - ٩٠، التقريب ١/٣٠٦].
- (٢) إلى هنا يتفق مع الدرر جـ ٢/٢٢ - ٢٣، ثم أشار في الدرر إلى بقية الكلام باختصار.
- (٣) من هنا يتفق مع الدرر والعبارة في الدرر «وهو سبحانه بائن من خلقه... إلخ».
- (٤) انظر الدرر ٢/٢٣ وفي الدرر زيادة.

قال القاضي أبو يعلى<sup>(١)</sup> في «كتاب إبطال التأويل»<sup>(٢)</sup>: نقل المؤلف  
عن كتاب «إبطال التأويل» لأبي  
الرفاء<sup>(٦)</sup>، سمعت أبا بكر بن أبي داود<sup>(٧)</sup>، سمعت

(١) القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء. تقدمت ترجمته ص ٤٨.

(٢) وهو كتابه المعروف بـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» وبهذا سماه ابنه في طبقات الحنابلة، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية هنا وفي درء تعارض العقل والنقل ٢٣٧/٥، ٢٠٧/٦، باسم «إبطال التأويل» وذكره في الدرء أيضًا ج ١/١٦ باسم «ذم التأويل» وذكره الذهبي في السير ٩٠/١٨ باسم «إبطال تأويل الصفات» ولعل ذلك وقع منهما من باب الاختصار، ومادة هذا الكتاب مشتملة على بيان وشرح أحاديث الصفات التي يظن بعض المبتدعة أن إثباتها ينافي التنزيه، ويوقع في التشبيه. وللدرد على ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث وبيانه» ويعاب عليه إيرادُه للأحاديث الواهية والإطناب في شرحها وبيان غريبها كما أشار إلى هذا ابن تيمية رحمه الله في الدرء ٢٣٧/٥ - ٢٣٩ ويوجد هذا الكتاب مخطوطًا، وطبع منه الجزء الأول.

انظر: [طبقات الحنابلة ٢/٢٠٥، ٢١٢، كشف الظنون ١/٣، هدية العارفين ٧٢/٢].

(٣) في إبطال التأويلات «ورأيت».

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) في الإبطال «أنا».

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد أبو بكر السجستاني، صاحب التصانيف، ولد بسجستان سنة ٢٣٠هـ وسافر به أبوه وهو صبي. روى عن أبيه وخلق كثير بخراسان، والحجاز، والعراق، ومصر، والشام، وأصبهان، وفارس. وكان من بحور العلم. صنف السنن، والمصاحف، والناسخ والمنسوخ، وأشياء، توفي سنة ٣١٦هـ.  
انظر: [تاريخ بغداد ٩/٤٦٤ - ٤٦٧، تذكرة الحفاظ ٢/٧٦٧ - ٧٧٣، سير أعلام =

أبي<sup>(١)</sup> يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، فقال<sup>(٣)</sup>: الله تعالى حد؟ فقال<sup>(٤)</sup>: نعم، لا يعلمه إلا هو<sup>(٥)</sup>، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]. يقول محدقين<sup>(٦)</sup>

نقل المؤلف  
عن كتاب  
«السنة»  
للخلال روايته  
عن الإمام  
أحمد في  
الحد

وروى الخلال<sup>(٧)</sup> أيضاً في «كتاب السنة»<sup>(٨)</sup> (أخبرني<sup>(٩)</sup> يوسف بن موسى<sup>(١٠)</sup> أن أبا عبد الله<sup>(١١)</sup> قيل له: ولا يشبهه ربنا تبارك وتعالى شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه. قال: نعم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١٢)</sup> [الشورى: ١١]. قال: (أخبرني

= النبلاء ١٣ / ٢٢١ - ٢٣٧].

- (١) هو أبو داود السجستاني صاحب السنن تقدمت ترجمته ص ٢٧٩.
- (٢) أحمد بن حنبل تقدم ص ٤٧.
- (٣) في الإبطال «فقال له».
- (٤) في الإبطال «قال».
- (٥) وهذا القول أورده أبو يعلى أيضاً في إبطال التأويلات مخطوط ص ٣٥٤ - ٣٥٥ نقلًا عن أبي إسحاق من تصانيفه على كتاب العلل لأبي بكر الخلال، بإسناده عن أبي بكر بن أبي داود سمعت أبي يقول: وذكره.
- (٦) وهذا القول قال به الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في النقض على بشر المريسي ص ٧٠. انظر إبطال التأويلات. مخطوط ص ٢٩٨.
- (٧) الخلال تقدم ص ٣٩٤.
- (٨) انظر التعريف بهذا الكتاب ص ٤٠٠.
- (٩) في الدرء «وقال» بدل «أخبرني».
- (١٠) يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري، ثم بغداد، صدوق من العاشرة، مات سنة ٢٥٣هـ. روى له البخاري وأبو داود والترمذي. انظر: [الكاشف ٣/ ٣٠١، التقريب ٢/ ٣٨٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٥].
- (١١) يعني أحمد بن حنبل وقد تقدم ص ٤٧.
- (١٢) إلى هنا يتفق مع الدرء ج ٢/ ٣٣.



عبيد الله بن حنبل<sup>(١)</sup>، حدثني أبي حنبل بن إسحاق<sup>(٢)</sup>، قال: قال عمي<sup>(٣)</sup>: نحن نؤمن بأن الله تعالى<sup>(٤)</sup> على العرش كيف شاء وكما شاء، بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده<sup>(٥)</sup> أحد، فصفاة الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية، وهو يدرك الأبصار، وهو عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، ولا يدركه وصف واصف، وهو كما وصف نفسه، ليس من الله تعالى شيء<sup>(٦)</sup> محدود، ولا يبلغ علم قدرته أحد، غلب الأشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وكان الله تعالى قبل أن يكون شيء<sup>(٧)</sup>، والله تعالى الأول<sup>(٨)</sup>، وهو الآخر ولا يبلغ أحد حد صفاته<sup>(٩)</sup>، والتسليم لأمر الله، والرضا بقضائه. نسأل الله التوفيق والسداد، إنه على كل شيء قدير<sup>(١٠)</sup>.

- (١) عبيد الله بن حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، وقيل إن اسمه عبد الله، حدث عن أبيه، وروى عنه أبو بكر أحمد بن هارون الخلال.
- انظر: [تاريخ بغداد ٩/ ٤٥٠، ١٠/ ٣٤٧، شذرات الذهب ٢/ ١٦٣ - ١٦٤].
- (٢) حنبل بن إسحاق تقدم ص ٣٩٥.
- (٣) يعني الإمام أحمد وقد تقدم ص ٤٧.
- (٤) في ط «نؤمن بالله تعالى».
- (٥) في ط «ويحده».
- (٦) في ط «ليس في الله شيء محدود».
- (٧) في ط «شيئاً».
- (٨) في الدرء «هو الأول».
- (٩) من قوله: «قال: أخبرني» إلى هنا منقول أيضاً في الدرء ٢/ ٢٩ - ٣٠.
- (١٠) لم أفق على هذه النصوص المنقولة عن الخلال فيما بين يدي من كتاب «السنّة» ولعلها المفقود منه.

تعقيب  
المؤلف على  
ما نقله  
الخلال عن  
الإمام أحمد

فهو في هذا الكلام أخبر أنه بلا حد ولا صفة<sup>(١)</sup> يبلغها واصف أو يحده<sup>(٢)</sup> أحد فنفي أن تحيط به صفة العباد أو حدهم، وكذلك قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] بحد ولا غاية. فبين أن الأبصار لا تدرك له حدًا ولا غاية. وقال أيضًا: (ولا يدركه صفة واصف، وهو كما وصف نفسه<sup>(٣)</sup>)، وليس من الله تعالى شيء محدود؛ كما قال بعد هذا: (ولا يبلغ أحد حد صفاته). فنفي في هذا الكلام كله أن يكون وصف العباد أو حد العباد يبلغه أو يدركه، كما لا تدركه أبصارهم<sup>(٤)</sup>.

قال الخلال<sup>(٥)</sup>: (وأخبرني علي بن عيسى<sup>(٦)</sup> أن حنبلًا<sup>(٧)</sup> حدثهم، قال سألت: أبا عبد<sup>(٨)</sup> الله عن الأحاديث التي تروى «أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا<sup>(٩)</sup>» و«أن الله تعالى يرى<sup>(١٠)</sup>» و«أن

نقل آخر عن  
الخلال نقله  
عن الإمام  
أحمد في  
الحمد  
والصفات

(١) في ط «ولا وصف».

(٢) في ط «أو بحد أحد».

(٣) في ك «وصفه» والتصويب من ط ويدل له ما سبق.

(٤) في ط «الأبصار».

(٥) تقدمت ترجمته ص ٣٩٤.

(٦) علي بن عيسى بن الوليد كثيرًا ما يروى عن حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد ولم أقف له على ترجمة، وانظر الآثار التي جاءت من طريقه في السنة للخلال الأرقام [١٤، ٩٠، ٢١٤، ٥٢٤، ٥٣١، ٩١٢، ١٧٠٤].

(٧) في ط «أن حنبل» وبما أثبت جاء في: ك، والدرء وهو الصواب إذ لا مانع له من الصرف.

وانظر ترجمته ص ٣٩٥.

(٨) يعني أحمد بن حنبل وقد تقدمت ترجمته ص ٤٧.

(٩) في الدرء «كل ليلة إلى السماء الدنيا» وقد تقدم تخريجه ص ٥٣٠.

(١٠) تقدم تخريجه ص ٣٩٦.

الله تعالى يضع قدمه<sup>(١)</sup> وما أشبه هذه الأحاديث فقال أبو عبد الله :  
نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى<sup>(٢)</sup>، ولا نرد منها  
شيئاً، ونعلم أن ما جاءت به الرسل حق، ونعلم أن ما ثبت عن<sup>(٣)</sup>  
الرسول ﷺ حق إذا كانت بأسانيد صحيحة<sup>(٤)</sup>، ولا نرد  
على قوله<sup>(٥)</sup>، ولا نصف الله تبارك وتعالى بأعظم<sup>(٦)</sup> مما وصف  
/ به نفسه بلا حد ولا غاية<sup>(٧)</sup>. وقال حنبل في موضع آخر<sup>(٨)</sup> :  
ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف به نفسه، قد أجمل تبارك  
وتعالى بالصفة لنفسه فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء،

ك ٢٣٦/ب

- (١) رواه البخاري في أكثر من موضع في صحيحه منها ما أخرجه في كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى «وهو العزيز الحكيم - سبحانه ربك رب العزة عما يصفون» حديث رقم ٧٣٨٤ جـ ١٣/٣٦٩ عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لا يزال يلقي فيها وتقول: هل من مزيد. حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول: قد قذ، بعزتك وكرمك . . » الحديث.
- وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه / كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها/ باب النار يدخلها الجبارون حديث رقم ٢٨٤٨ جـ ٤/٢١٨٧ عن أنس مرفوعاً.
- والترمذي في الجامع / أبواب التفسير / تفسير سورة ق / حديث رقم ٣٣٢٦ جـ ٩/١٥٨ - ١٥٩. والإمام أحمد في المسند جـ ٢/٣٦٩، ٥٠٧ عن أبي هريرة، وفي جـ ٣/١٣ عن أبي سعيد رضي الله عنه.
- (٢) زاد المؤلف في الدرء عبارة تفسيرية فقال: (أي لانكيفها ولانحرفها بالتأويل فنقول: معناها كذا).
- (٣) في ط «ونعلم أن ما ثبت به الرسول حق» وهذه العبارة ليست في الدرء.
- (٤) في الدرء «صحيح» وانظر طبقات ابن أبي يعلى جـ ١/١٤٤ فقد ذكر بعض هذا عن حنبل عن عمه.
- (٥) في الدرء «ولانرد على الله قوله».
- (٦) في الدرء «بأكثر».
- (٧) في الدرء زيادة «ليس كمثله شيء».
- (٨) في ط «في مواضع آخر».

فيعبد<sup>(١)</sup> الله تعالى بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف نفسه<sup>(٢)</sup> قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٣)</sup> [الشورى: ١١] وقال حنبل<sup>(٤)</sup> في موضع آخر<sup>(٥)</sup> قال: (فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون [صفته]<sup>(٦)</sup> وصفاته منه وله، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال؛ ونصفه كما وصف نفسه تعالى ولا نتعدى ذلك، ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، وما وصف به نفسه<sup>(٧)</sup> : من كلام، ونزول، وخلوة بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه<sup>(٨)</sup> عليه، هذا كله يدل على أن الله تعالى يرى في الآخرة، والتحديد في هذا بدعة<sup>(٩)</sup>، والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه، سميع بصير، لم يزل متكلمًا، حيًّا<sup>(١٠)</sup> عالمًا غفورًا، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، فهذه صفاته وصف بها نفسه<sup>(١١)</sup> لا تدفع

(١) في الدرء «فنعبد».

(٢) من قوله «وأخبرني على بن عيسى» إلى قوله «بما وصف به نفسه» منقول أيضًا في الدرء ٢/ ٣٠ - ٣١.

(٣) ولم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من كتاب السنة للخلال.

(٤) حنبل تقدمت ترجمته ص ٣٩٥.

(٥) في ط «مواضع آخر».

(٦) الزيادة من الدرء.

(٧) في ك و ط «ووصف وصف به نفسه» والتصويب من الدرء.

(٨) في الدرء «كتفه» بالتاء المثناة من فوق، وهو تصحيف.

(٩) في الدرء «هذا كله بدعة» أي من قبل العباد.

(١٠) لفظة «حيًّا» ليست في الدرء.

(١١) في الدرء «فهذه صفات وصف الله بها نفسه».

ولا ترد، وهو على العرش بلا حد، كما قال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف شاء، المشيئة إليه عز وجل، والاستطاعة له ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهو خالق كل شيء، وهو كما وصف نفسه، سميع بصير بلا حد ولا تقدير، قال<sup>(١)</sup> إبراهيم لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] فثبت أن الله سميع بصير، صفاته منه، لا نتعدى القرآن والحديث والخبر. يضحك الله<sup>(٢)</sup> ولا يعلم<sup>(٣)</sup> كيف ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ وبتثبيت<sup>(٤)</sup> القرآن، لا يصفه الواصفون<sup>(٥)</sup>، ولا يحده أحد، تعالى الله عما يقول<sup>(٦)</sup> الجهمية<sup>(٧)</sup> والمشبهة<sup>(٨)</sup>.

(١) في ك و ط «قول» والتصويب من الدرء.

(٢) في الدرء «بضحك الله».

ويدل على إثبات هذه الصفة ماورد في حديث الرؤية المشهور عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما وفيه «... فلا يزال يدعو حتى يضحك الله منه فإذا ضحك منه قال له: ادخل الجنة... إلخ».

خرجه البخاري في صحيحه / كتاب الرقاق / باب الصراط على جسر جهنم / حديث رقم ٦٥٧٣ / ج١١/٤٤٤ - ٤٤٥، وفي كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة» حديث رقم ٧٤٣٧، ج١٣/١٩-٤٢٠. ومسلم في صحيحه / كتاب الإيمان / باب معرفة طريق الرؤية / حديث رقم ٢٩٩ ج١/١٦٣ - ١٦٧.

والإمام أحمد في المسند ج٢/٢٧٥ - ٢٧٦، ٢٩٣ - ٢٩٤، ج٢/٥٣٣ - ٥٣٤.

(٣) في الدرء «ولا نعلم».

(٤) في ط «وتثبت».

(٥) أي من عند أنفسهم.

(٦) في الدرء «تقول».

(٧) انظر الجهمية ص ٤.

(٨) هذا النص من قوله «فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير» إلى قوله «والمشبهة» =

وقال أبو عبد الله<sup>(١)</sup>: قال لي إسحاق بن إبراهيم<sup>(٢)</sup> لما قرأ الكتاب بالمحنة<sup>(٣)</sup>: تقول ﴿ليس كمثله شيء﴾؟ فقلت له: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] قال: ما أردت بها؟ قلت القرآن صفة<sup>(٤)</sup> من صفات الله وصف بها نفسه<sup>(٥)</sup>، لانكر ذلك ولا نرده. قلت له<sup>(٦)</sup>: والمشبهة<sup>(٧)</sup> ما

= منقول أيضًا في الدرء ج ٢/ ٣١ - ٣٢.

(١) أي الإمام أحمد. انظر ترجمته ص ٤٧.

(٢) إسحاق بن إبراهيم مصعب الخزاعي، أمير بغداد، وليها نحوًا من ثلاثين سنة، وعلى يده امتحن العلماء بأمر المأمون في خلق القرآن.

وكان وجيهاً مقرباً من الخلفاء، سيرة المعتصم في جيش كبير لقتال أصحاب باب الخرمي، فأوقع بهم في أطراف همدان. وتوفي سنة ٢٣٥هـ.

انظر: [تاريخ بغداد ٣٩/ ٧، ٣٢٣، الكامل لابن الأثير ٢٢٢/ ٥ - ٢٢٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧١، الأعلام ١/ ١٩٢].

(٣) انظر خبر المحنة في تاريخ ابن جرير حوادث سنة ٢١٧ ج ٥/ ١٨٤ - ١٩٧، وتاريخ ابن كثير ج ١٠/ ٢٧٢ - ٢٧٤.

(٤) في ك و ط «وصفه» وفي حاشية ط قال «لعله: صفة» ورجحت أنه الصواب.

(٥) كذا جاءت العبارة وعند ابن جرير: (فقال إسحاق لأحمد بن حنبل: ما معنى «سميع بصير» فقال: هو كما وصف نفسه قال: فما معناه قال: لأدري هو كما وصف نفسه) وعند ابن كثير (ما أردت بقولك «سميع بصير» فقال: أردت منها ما أراد الله وهو كما وصف نفسه ولا أزيد على ذلك).

انظر: [تاريخ الطبري ١٩٠/ ٥، وتاريخ ابن الأثير ٢٧٣/ ١٠، وانظر مناقب الإمام أحمد. لابن الجوزي ص ٣١٠، ومحنة الإمام أحمد بن حنبل لتقي الدين عبد الغني المقدسي ص ٤٢، والجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص ٦٩].

(٦) عند ابن كثير «فقال له إسحاق» والأقرب أن السؤال من حنبل.

(٧) في ط «المشبهة» والعبارة من هنا منقولة في الفتاوى الكبرى ٦٥/ ٥ وفي الدرء ٣٢/ ٢.

يقولون؟ قال: من قال بصر كبصري ويد كيدي. وقال حنبل<sup>(١)</sup> في موضع آخر وقدم كقدمي<sup>(٢)</sup> فقد شبه الله تعالى بخلقه، وهذا يحده، وهذا كلام سوء، وهذا محدود، الكلام في هذا لا أحبه<sup>(٣)</sup>. قال عبد الله<sup>(٤)</sup>: (جـردوا القرآن)<sup>(٥)</sup>، وقال النبي ﷺ: «يضع قدمه<sup>(٦)</sup>» نؤمن به، ولا نحده<sup>(٧)</sup>، ولا نرده على رسول الله ﷺ، بل نؤمن به، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] فقد أمرنا الله عز وجل بالأخذ بما جاء به والنهي عما نهى،

(١) حنبل بن إسحاق تقدم ص ٣٩٥ وقوله «وقال حنبل في موضع آخر» ليست في الدرء.

(٢) في ط «وقد تقدم» بدل «وقدم كقدمي».

(٣) العبارة من قوله «قلت له»... إلى قوله «لا أحبه» في الدرء ٣٢/٢.

(٤) في ط «قال أبو عبد الله» وهو خطأ لأن المقصود هو عبد الله بن مسعود. انظر ترجمته ص ٦٥.

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه برقم ٧٩٤٤ ج ٤/٣٢٢ - ٣٢٣، من طريق الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال ابن مسعود: (جردوا القرآن، يقول: لاتلبسوا به ما ليس منه) وإسناده جيد ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه بالأرقام (١٠٣٠١، ١٠٣٠٢، ١٠٣٠٥) ج ١٠/٥٥١ من طرق عن عبد الله بن مسعود قال: (جردوا القرآن) وفي بعض ألفاظه (جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه).

ورواه ابن أبي شيبة أيضًا عن إبراهيم وأبي العالية مثله، انظر الآثار رقم (١٠٣٠٣، ١٠٣٠٤، ١٠٣٠٦) ج ١٠/٥٥٠ - ٥٥١ وأورده عبد الله بن الإمام أحمد في السنة برقم ٩٣ ج ١/١٣٦ عن عبد الله بن مسعود قال: (جردوا القرآن ولا تكتبوا فيه شيئًا إلا كلام الله عز وجل) ورواه أبو عمرو الداني في «المحكم في نقط المصاحف» ص ١٠-١١ من طرق عن عبد الله بن مسعود وإبراهيم.

(٦) تقدم تخريجه ص ٦٢٣.

(٧) في ك «ولانجده» والتصويب من الفتاوى و ط.

وأسماءه وصفاته منه غير مخلوقة، ونعوذ بالله من الزلزل والارتباب والشك، إنه على كل شيء قدير). وقال الخلال<sup>(١)</sup> (وزادني أبو القاسم الجبلي<sup>(٢)</sup> عن حنبل<sup>(٣)</sup> في هذا الكلام<sup>(٤)</sup>، وقال تبارك وتعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] هذه صفات الله عز وجل وأسماءه تبارك وتعالى<sup>(٥)</sup>.

بيان المؤلف  
عدم المنافة  
بين إثبات  
الحد ونفيه  
في كلام  
السلف

فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه الله<sup>(٦)</sup> الله يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد، أو يُقدِّرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك؛ وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه. وهكذا كلام سائر أئمة السلف يشبتون الحقائق وينفون / علم العباد بكنهها كما ذكرنا من كلامهم في

ك ٢٣٧/١

- (١) الخلال تقدمت ترجمته ص ٣٩٤.
- (٢) «الجبلي» ليست في ط وهو أبو القاسم إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن الجبلي، سمع منصور بن أبي مزاحم وطبقته، ولم يحدث إلا بشيء يسير، وكان يذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، روى عنه أبو سهل بن زياد القطان، وروى الخلال من طريقه آثارًا في السنة، وكان مولده سنة ٢١٢، وتوفي لثمان بقين من ربيع الآخر سنة ٢٨١ هـ وصلى عليه إبراهيم الحربي.
- انظر: [السنة للخلال الآثار ٢٥٦، ٦٢٤، ٦٣٦، ٦٩٤، تاريخ بغداد ٦/٣٧٨].
- (٣) حنبل بن إسحاق تقدم ص ٣٩٥.
- (٤) في الفتاوى الكبرى «وناداني أبو القاسم أين الجبلي من حنبل في هذا الكلام».
- (٥) العبارة من قوله «قلت له: والمشيئة ما يقولون... إلى قوله: وأسماءه تبارك وتعالى» منقولة أيضًا في الفتاوى الكبرى ٥/٦٥ ولم أجدها فيما وقفت عليه من كتاب السنة للخلال.
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٤٧.



غير هذا الموضوع ما يبين ذلك<sup>(١)</sup>.

وأصحاب الإمام أحمد منهم من ظن أن هذين الكلامين يتناقضان فحكى عنه في إثبات الحد لله تعالى روايتين، وهذه طريقة الروائتين والوجهين<sup>(٢)</sup>. ومنهم من نفى الحد عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به كما ظنه موجب ما نقله حنبل، وتأول ما نقله المروزي<sup>(٣)</sup> والأثرم<sup>(٤)</sup> وأبو داود<sup>(٥)</sup> وغيرهم من إثبات الحد له على أن المراد إثبات حد للعرش. ومنهم من قرر الأمر كما يدل عليه الكلامان، أو تأول نفي الحد بمعنى آخر، والنفي هو طريقة القاضي أبي يعلى<sup>(٦)</sup> أولاً في «المعتمد»<sup>(٧)</sup> وغيره، فإنه كان ينفي الحد والجهة<sup>(٨)</sup>، وهو قوله الأول، قال: (فصل: وقد وصف الله نفسه بالاستواء على العرش<sup>(٩)</sup>...) (١٠).

(١) انظر: [درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٣٤ - ٣٥].

(٢) الرواية هي القول المنسوب للإمام أحمد والحكم المنسوب إليه صريحاً في عباراته المنقولة.

والوجه ليس هو قول الإمام بالنص بل هو قول المجتهد والمخرج في المذهب على مثله المنصوص عليه.

انظر: [الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢٥٦/١٢، أصول مذهب الإمام أحمد ص ٧٣٠].

(٣) أبو بكر المروزي تقدم ص ٦١٢.

(٤) أبو بكر الأثرم تقدم ص ٦١٥.

(٥) أبو داود السجستاني تقدم ص ٢٧٩.

(٦) أبو يعلى تقدم ص ٤٨.

(٧) تقدم ص ٤٣٣.

(٨) انظر التعليق على إطلاق لفظة الجهة والحد وما أشبهها من الألفاظ المجملة ص ٥٢٧.

(٩) انظر مختصر المعتمد ص ٥٤.

(١٠) وسيأتي بإذن الله في القسم الثالث من هذا الكتاب وقد أسند تحقيقه إلى الشيخ أحمد معاذ حقي وفقه الله.

## فهرس الموضوعات

### الموضوع

### رقم الصفحة

- فصل : لا يقال في صفات الله كيف؟ ولا في أفعاله لم؟ ..... ٣
- جواب طائفة من المتكلمين عن حجة الفلاسفة في إبطال الحكمة في أفعال الله .. ١٠
- جواب طائفة أخرى من المتكلمين في إبطال الحكمة في أفعال الله ..... ١٤
- بيان تناقض كل من الجهمية والدهرية وفساد أصول كل منهما على أصل نفسه
- وأصل خصمه ..... ١٨
- بيان المؤلف تناقض الفلاسفة وفساد مذهبهم في الحكمة والغرض وحجة السبب
- الحادث والرد عليهم (الوجه الأول والثاني) ..... ٢٣
- الوجه الثالث ما ذكره ابن رشد من الأمور الضرورية إنما يجيء في حق المخلوق دون الخالق ..... ٣٣
- الوجه الرابع قول ابن رشد : هذا ضروري الوجود في الأسباب والحكم يحتاج إلى تفصيل ..... ٣٥
- الوجه الخامس الأمور المستحيلة من حال إلى حال الكلام في حركاتها واستحالاتها
- يحتاج إلى تفصيل ..... ٣٥
- تلخيص المؤلف ما سبق من مذهب الاتحادية وبيان بطلانه ..... ٤٥
- إنكار أبي المعالي ومن وافقه للحكمة وتأويلهم لمعنى كون الرب حكيماً في
- أفعاله والرد عليهم ..... ٥٢
- سبب تسلط الدهرية على الجهمية في الصفات والقدر شيعة ..... ٧١
- نقل المؤلف عن ابن رشد الحفيد من كتابه : (( فصل المقال )) اختلاف الناس
- في الشرع ..... ٨٠
- بيان المؤلف سبب تسلط الدهرية على الجهمية ..... ٩٩
- بيان المؤلف حقيقة ما عليه شيوخ الصوفية القدامى ..... ١٠٧
- نقل المؤلف من كتاب (( مناهج الأدلة في الرد على الأصولية )) لابن رشد

- تقسيمه الشرع إلى ظاهر ومؤول ..... ١١٥
- ما ذكره ابن رشد من أن أشهر الطوائف في زمانه أربع هم الأشعرية، والمعتزلة، والباطنية، والحشوية ..... ١٢٠
- مناقشة المؤلف للحفيد في مسمى الحشوية ..... ١٢٤
- مناقشة المؤلف للحفيد فيما ذكره عن الأشعرية ..... ١٣٨
- نقل المؤلف كلام الخطابي في أول ما يجب على المكلف من كتاب (( شعار الدين )) والتعليق عليه ..... ١٤٠
- نقل المؤلف كلام الخطابي في (( الغنية )) وتعليقه عليه ..... ١٤٤
- نقل المؤلف كلام ابن رشد الحفيد في إبطال طريقة المتكلمين في إثبات الصانع ..... ١٥٧
- نقل المؤلف عن الحفيد ما ذكره من طريقة الصوفية في المعرفة بالله وبغيره من الموجودات ..... ١٥٧
- نقل المؤلف عن الحفيد ما ذكره من طريقة المعتزلة في المعرفة بالله ..... ١٥٩
- تعقيب المؤلف على ما نقله عن ابن رشد في بيان طريقة المعتزلة في المعرفة بالله ..... ١٦٠
- نقل المؤلف عن أبي الحسن الأشعري في (( المقالات )) أن طريقة المعتزلة في المعرفة بالله مأخوذة عن المتفلسفة ..... ١٦٣
- حقيقة الأمر في اسم الباطنية وأنه يطلق في كلام الناس على صنفين ..... ١٦٧
- بيان المؤلف أن المصنفات في أخبار الزهاد ثلاثة أقسام ..... ١٧٣
- تبرئة مشايخ الصوفية القدامى مما نسب إليهم ابن رشد وغيره ..... ١٧٧
- نقول المؤلف عن الهروي في (( ذم الكلام )) ذم المتكلمين ونفاة الكلام وبيان القواعد الثلاث التي هي أبنية الزندقة الأولى ..... ١٩٤

فصل في بيان أن مسألة الجوهر الفرد هي أصل المتكلمين في إثبات الخالق والمعاد ..	٢٤٣
نقل المؤلف عن كتاب (( نهاية العقول )) للرازي أن ثبوت المعاد موقوف على	
ثبوت الجوهر الفرد والرد عليه .....	٢٤٦
تعقيب المؤلف على ما نقله عن الجويني والرازي من وجهين .....	٢٥٠
الوجه الأول .....	٢٥٠
الوجه الثاني .....	٢٥٣
التحقيق في مسألة الجوهر الفرد قول طائفة ثالثة أنه إذا صغر استحال .....	٢٥٨
فصل : الوجه العاشر من الوجوه التي استدل بها الرازي على مقدمته .....	٢٦٢
مناقشة الرازي في تفريقه بين الحس والخيال والعلم والعقل في ثبوت حكم	
أحدهما دون الآخر .....	٢٦٢
تقرير الرازي للمعنى الذي ذكره في دليله العاشر في أفعال الله وأن معرفتها	
أقرب إلى العقول من معرفة ذاته من وجوه .....	٢٦٥
الوجه الأول : دعواه أن المشاهد تغير الصفات دون الذوات .....	٢٦٥
رد المؤلف على الرازي في الوجه الأول ببيان غلطه في معرفة تكوين الأشياء .....	٢٦٦
دعوى الرازي أن حدوث الذوات ابتداء من غير سبق مادة وطينة شيء لم	
يشاهد البتة .....	٢٦٨
رد المؤلف على الرازي ببيان مشاهدتنا لحدوث الذوات في الحيوانات	
والنباتات المشهودة .....	٢٦٩
دعوى الرازي أن حدوث الذوات ابتداءً ما شاهدناه ولا يقضي بجوازه وهمنا	
ولا خيالنا .....	٢٧٣
رد المؤلف عليه بالتفصيل في معنى قوله ومناقشته على كل تقدير .....	٢٧٣

تسليم الرازي أن الله هو المحدث للذوات ابتداء من غير سبق مادة وطينة مع	
منعه لمشاهدتنا حدوث ذلك ومنعه لكون الوهم والخيال يقضي بجوازه	
ورد المؤلف عليه.....	٢٧٥
الوجه الثاني للرازي في تقرير دليله العاشر.....	٢٧٦
رد المؤلف على الرازي بأنه إذا لم يعقل حدوث شيء إلا في زمان فإن ذلك لا	
ينفعه في محل النزاع لأن المنازع يدعي أنه يعلم امتناع ما أثبتته بفطرته.....	٢٧٦
الوجه الثالث للرازي في تقرير دليله العاشر.....	٢٨٩
رد المؤلف عليه ببيان أن هذا مجمل يحتاج إلى تفصيل.....	٢٨٩
الوجه الرابع للرازي في تقرير دليله العاشر.....	٢٩٩
رد المؤلف عليه من وجوه.....	٣٠٠
تقرير الرازي أن معرفة صفات الله أقرب إلى العقول من معرفة ذاته وأنها على	
خلاف حكم الحس والخيال من وجوه.....	٣٠٢
الوجه الأول.....	٣٠٢
مناقشة المؤلف للرازي ورده عليه من وجوه.....	٣٠٣
الوجه الثاني من وجوه الرازي في تقرير أن صفات الله على خلاف الحس والخيال.....	٣٠٧
مناقشة المؤلف لهذا الوجه ورده عليه من وجوه.....	٣٠٧
الوجه الثالث من وجوه الرازي في تقرير أن صفات الله على خلاف الحس والخيال.....	٣١٢
مناقشة المؤلف لهذا الوجه ورده عليه.....	٣١٢
النتيجة التي استخلصها الرازي من أدلته العشرة وهي القول بأن تنزيه الرب عن	
الحيز والجهة لا يرده صريح العقل.....	٣١٦
مناقشة المؤلف للرازي ورده على هذه النتيجة من وجوه.....	٣١٦

- فصل : في أجوبة أهل الإثبات المنازعين للنفاة كالرازي وأمثاله في دعواهم وصف واجب الوجود بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ..... ٣٢٠
- الجواب الأول : الاستدلال بالضرورة العقلية أن هذا الذي أثبتوه ممتنع وجوده معلوم امتناعه بضرورة العقل ..... ٣٢٠
- فصل : في الجواب الثاني من أجوبة أهل الإثبات المنازعين للنفاة وهو الاستدلال بالنظر العقلي على أن الذي أثبتوه ممتنع وجوده معلوم امتناعه من وجوه ..... ٣٢٥
- الوجه الأول : قاعدة جلييلة وهي أن قياس الغائب على الشاهد يكون تارة حقاً وتارة باطلاً باتفاق العقلاء وهو قسمان ..... ٣٢٦
- معنى السفسطة ومنشأ الغلط في جملتها وتفصيلها ..... ٣٣٦
- تقسيم الحكمة القياسية ..... ٣٣٧
- أثر تعريب الكتب اليونانية في انقسام الناس وفي عقائدهم ..... ٣٣٨
- اضطراب المتكلمين والفلاسفة في قياس الغائب على الشاهد والسلف في ذلك على العدل والاستقامة وموافقة العقل والنقل ..... ٣٤٥
- الوجه الثاني من وجوه الجواب الثاني من أجوبة أهل الإثبات المنازعين للنفاة ، وهو : أن تسميته بالموجود دليل على أنه بحيث يجده الواجد ، والموجود هو المحسوس وما لا أين له ولا حيث يمتنع أن يجده الواجد ..... ٣٥١
- الوجه الثالث من وجوه الجواب الثاني ، وهو : أنه يعلم بالضرورة العقلية أن الموجود في الخارج القائم بنفسه لا بد أن يوصف ويخبر عنه بما هو مختص به متميز ولا يكون مرسلأ مطلقاً لا يتميز بشيء إذ فساد هذا معلوم بالضرورة ..... ٣٥٥
- الوجه الرابع من وجوه الجواب الثاني ، وهو : أن النفاة يسلمون أن الموجود إما قائم بنفسه أو بغيره والقائم بنفسه لا يعقل إلا أن يكون مختصاً بجهة ..... ٣٦٤

- الوجه الخامس من وجوه الجواب الثاني . وهو : أن القلوب تعلم بالضرورة أن القائم بنفسه مانع لغيره من المداخلة ولا يكون قائماً بنفسه إلا المتحيز ..... ٣٦٧
- الوجه السادس من وجوه الجواب الثاني ، وهو : أن الفطرة الضرورية تحكم بأن الموجود لا يكون إلا قائماً بنفسه أو قائماً بغيره من غير تفريق بين واجب وممكن ..... ٣٦٩
- تقسيم الموجودات عند أئمة المتكلمين ومن تبعهم من متكلمي الصفاتية ..... ٣٧١
- تعقيب المؤلف على مانقله عن أئمة المتكلمين ومتكلمة الصفاتية في تقسيم الموجود ..... ٣٧١
- الوجه السابع من وجوه الجواب الثاني ، وهو : أنه لا بد لكل موجود في الخارج من صفة وقدر ينفصل بها ويتميز عن غيره وتقدير موجود ليس كذلك لا وجود له في الخارج بل وجوده ذهني ..... ٣٧٧
- نقل المؤلف عن الجويني أقوال المعتزلة والأشاعرة في حقيقة الرب ووجوده ..... ٣٧٨
- تعقيب المؤلف على مانقله عن الجويني في وجود الرب وأنه وجود مختص ..... ٣٨١
- نقل المؤلف من كتاب (( الإدراكات )) للجويني أقوال المتكلمين في الرؤية ..... ٣٨١
- تعقيب المؤلف على ما نقله الجويني عن المتكلمين في كتابه (( الإدراكات )) ..... ٣٨٧
- أقوال الناس في وجود الحق تعالى ..... ٣٩٠
- الوجه الثامن من وجوه الجواب الثاني ، وهو : أن رؤية الله تعالى ثابتة بالقرآن وبالسنة المتواترة وباتفاق السلف والأئمة ومن المعلوم عقلاً أن المرئي لا يكون إلا في جهة من الرائي ..... ٣٩٢
- نقل المؤلف من كتاب (( النقض على بشر الميرسي )) لعثمان الدارمي إثبات الرؤية والرد على المعطلة ..... ٤٠٠

تعقيب المؤلف على ما نقله من النصوص وكلام العلماء في مسألة الرؤية وأنها	
جائزة عقلاً وواقعة شرعاً في الآخرة.....	٤٢٨
نقل المؤلف عن (( مناهج الأدلة )) لابن رشد الحفيد كلامه في الرؤية.....	٤٣٦
تعقيب المؤلف على ما نقله عن ابن رشد وحكمه عليه بأنه يرى رأي الفلاسفة	
المنكرين للرب والمعاد.....	٤٥٠
الوجه التاسع من وجوه الجواب الثاني، وهو: أن العلو ثابت بالفطرة والعقل	
والاستواء ثابت بالشرع وهذا يقتضي إثبات الجهة والتحيز عند العقلاء.....	٤٥٤
فصل: في ختم الرازي مقدمته الأولى بما نقله عن أرسطاطاليس من أن من	
أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة أخرى، والرد	
عليه من وجوه.....	٤٥٦
الوجه الأول في الرد.....	٤٥٨
الوجه الثاني في الرد.....	٤٥٨
الوجه الثالث في الرد.....	٤٥٩
الوجه الرابع في الرد.....	٤٦٤
الوجه الخامس في الرد.....	٤٦٨
الوجه السادس في الرد.....	٤٧٠
الوجه السابع في الرد.....	٤٧٩
فصل: في المقدمة الثانية للرازي ومناقشة المؤلف له.....	٤٨٤
خلاصة مناقشة المؤلف للرازي في لفظ النظير.....	٤٨٧
نقل المؤلف من كتاب (( نهاية العقول )) للرازي الاختلاف في تكفير المخالف	
للحق من أهل الصلاة.....	٤٨٨



بيان المؤلف تسليم الرازي أن كون الله شبيهاً بخلقه من بعض الوجوه متفق عليه بين المسلمين.....	٤٩٤
نقل المؤلف عن الرازي في (( نهائته )) على لسان منازعيه إجماع المسلمين على تكفير المشبهة.....	٤٩٥
تعقيب المؤلف على ما نقله عن الرازي في مقدمة كتابه (( نهاية العقول )).....	٤٩٩
نقل المؤلف عن كتاب (( أساس التقديس )) للرازي تقريره أن إثبات المساواة في بعض الأمور لا يوجب التشبيه وسرد الأمثلة على ذلك.....	٥٠٠
تعقيب المؤلف على ما نقله عن الرازي في مبحث المساواة بين الخالق والمخلوق ...	٥١١
اعتراف الرازي في (( تأسيسه )) بأن التشبيه من بعض الوجوه ثابت بالكتاب والسنة واتفاق العقلاء.....	٥١٢
خلاصة مناقشة المؤلف للرازي في مسألة الشبيه والنظير.....	٥١٢
الحجة الأولى من حجج الرازي في تقرير مقدمته الثانية (جواب المؤلف عليها من وجوه) (ص ٥١٥).....	٥١٤
الحجة الثانية من حجج الرازي في تقرير مقدمته الثانية (إبطال المؤلف هذه الحجة من وجوه) (ص ٥١٧).....	٥١٦
الحجة الثالثة من حجج الرازي في تقرير مقدمته الثانية (إبطال المؤلف لهذه الحجة من وجوه) (ص ٥٢١).....	٥٢٠
فصل في المقدمة الثالثة للرازي.....	٥٢٤
تعقيب المؤلف على ما ذكره الرازي في مقدمته الثالثة.....	٥٢٦
نقل المؤلف عن كتاب (( المقالات )) لأبي الحسن الأشعري قول جملة أصحاب الحديث وأهل السنة.....	٥٢٨

- نقل المؤلف عن أبي الحسن الأشعري قول ابن كلاب وأصحابه ..... ٥٣٢
- نقل المؤلف عن أبي الحسن الأشعري قول زهير الأثري وأصحابه ..... ٥٣٣
- نقل المؤلف عن أبي الحسن قول أبي معاذ التومني ..... ٥٣٤
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الناس في إثبات المكان للباري ونفيه ..... ٥٣٤
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الأمة في العين واليد والوجه ..... ٥٣٧
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الناس في الرؤية ..... ٥٣٩
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الناس في علم الباري وقدرته وإرادته وحركته ..... ٥٤٦
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف المعتزلة في المكان ..... ٥٤٨
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف المنكرين للتجسيم وشرح قول المعتزلة في التوحيد وغيره ..... ٥٥١
- نقل المؤلف عن أبي الحسن أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم ..... ٥٥٤
- نقل المؤلف عن الحسن بن موسى النوبختي من كتابه (( الآراء والديانات ))
- أقوال الموحدين والمشبّهين عنده ..... ٥٥٩
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الروافض في التجسيم ..... ٥٧٢
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الروافض في حملة العرش ..... ٥٧٧
- نقل المؤلف عن أبي الحسن اختلاف الروافض في الإرادة ..... ٥٧٨
- نقل المؤلف عن أبي الحسن مقالات المرجئة في التوحيد ..... ٥٨٠
- تعقيب المؤلف على ما نقله عن الأشعري من مقالات الفرق في الصفات ..... ٥٨١
- نقل المؤلف عن أبي الحسن أصناف الناس العشرة من المنتسبين إلى الإسلام ..... ٥٨٢
- تعقيب المؤلف ببيان أن أهل الحق ليسوا إلا في طائفة منهم ..... ٥٨٢

نقل المؤلف عن كتاب (( الإبانة )) لأبي الحسن الأشعري مذهب المعتزلة والقدرية في الرؤية والصفات والقدر والشفاعة وعذاب القبر.....	٥٨٦
نقل المؤلف عن كتاب (( الإبانة )) لأبي الحسن الأشعري معتقده في أصول الدين ..	٥٩١
نقل المؤلف عن عثمان الدارمي من كتابه (( النقض على بشر المريسي )) مسألة الحد والعرش.....	٦٠٤
نقل المؤلف عن كتاب «السنة» للخلال أقوال السلف في إثبات الحد.....	٦١٢
نقل المؤلف عن كتاب (( المسائل )) لحرب بن إسماعيل مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة في الإيمان والعلو والحد.....	٦١٧
نقل المؤلف عن كتاب (( إبطال التأويل )) لأبي يعلى إثبات الحد.....	٦١٩
نقل المؤلف عن كتاب (( السنة )) للخلال روايته عن الإمام أحمد في نفي إدراك العباد حداً لله أو غاية.....	٦٢٠
تعقيب المؤلف على ما نقله الخلال عن الإمام أحمد.....	٦٢٢
نقل آخر عن الخلال نقله عن الإمام أحمد في الحد والصفات.....	٦٢٢
بيان المؤلف عدم المناقاة بين إثبات الحد ونفيه في كلام السلف.....	٦٢٨

انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث إن شاء الله